

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الجامعة الإسلامية - غزة

عمادة الدراسات العليا

كلية الآداب

قسم اللغة العربية

الحذف والتقدير في صحيح البخاري

- دراسة نحوية دلالية -

إعداد الطالبة

سهام رمضان محمد الزعبوط

إشراف الدكتور

جهاد يوسف العرجا

أسناد النحو والصرف المشارك

الجامعة الإسلامية _ غزة _

قدم هذا البحث استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في النحو والصرف

2010 م - 1431هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ النجم: 3.

"إِنِّي رَأَيْتُ أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ إِنْسَانٌ كِتَابًا فِي يَوْمِهِ، إِلَّا قَالَ فِي غَدِهِ: لَوْ غَبِرَ
هَذَا لَكَانَ أَحْسَنَ، وَلَوْ زِيدَ كَذَا لَكَانَ يُسْتَحْسَنُ، وَلَوْ قَدَّمَ هَذَا لَكَانَ أَفْضَلَ، وَلَوْ
تَرَكَ هَذَا لَكَانَ أَجْمَلَ، وَهَذَا مِنْ أَعْظَمِ الْعَبَرِ، وَهُوَ دَلِيلٌ عَلَى اسْتِبْلَاءِ النَّقْصِ عَلَى
جَمَلَةِ الْبَشَرِ".
القاضي الفاضل عبد الرحيم بن علي البيساني

الإهداء

إلى حبيب قلوبنا، ومنير سبيلنا، ومرفيق دروبنا

محمد - عليه الصلاة والسلام -

إلى كل غيومر على دينه، ولغته

إلى من كانت يداه مبسوطتين لإسعادي وحماتي

أبي - رحمه الله -

إلى من كانت دعواتها صدى في أذني، وتخفيفاً من مكابدي

أمي - أطال الله عمرها -

إلى من كانت نظراتهم إليّ فرحتي، وحيي لهم حياتي

إخوتي ونزوجاتهم - أبو محمد، وأبو رمضان، وأبو عبدة، وأبو شهاب -

إلى أخواتي وأخص أختي أم محمد ونزوجها

إلى أخوالي الدكتور: موسى (أبو الحسن) الزعبوط، والبروفيسور: بكر (أبو محمود) الزعبوط،

وعطا الله (أبو أحمد) الزعبوط، والأستاذ: فضل - أبو أسامة - الزعبوط، ضيفنا في هذه الأطلوحة، وجميع

المقيمين في الخارج والشتات، إلى مروح شهداء معركة الفرقان: الشهيد: وليد حمودة الزعبوط، والشهيد: محمود

بكر الزعبوط، وكل من مرابط على أرض هذا الوطن الأبي؛ لتكتحل عيناه برؤيته محرراً، بالأمن والأمان

مرفلاً. إلى من قضيت معهن أجمل أيام الود والصداقة، وما نزلوا في ذاكرتي، صديقاتي، وأخص صديقتي: رانية

الشوبكي بالشكر والإهداء، إلى جامعتي الغراء، ولكل من منحها الحب والولاء

إليك جامعتي أهدي باكورة أعمالي

شكر وتقدير

نشكر الله تعالى قبل كل شيء الذي أعاننا، ووفقنا، وهياً لنا من أسباب الصحة،

والعافية، والقدرة، ما مكنتنا من أداء هذا البحث، وبعد شكره تعالى، أقول:

قد يتناسى المرء الكثير، لكنَّ الجميل لا ينسى، بل يظل محفوراً على صفاف الذاكرة، يرويه الحنين والوفاء، وذاكرتنا ما نزلت وستبقى - بعون الله - محتفظة بأسماء أساتذة لمعت شخصياتهم بعلمهم، وأدبهم، وتواضعهم، أعلاماً أينما ساروا، واعترافاً بالجميل، أبتدئ شكرًا واعتزافاً، وترحُّماً ودعاءً بأولهم، الأب الحاني، والجني الداني، الدكتور: أحمد شويح، أسأل الله له الثواب الجزيل في دار المقيل، وآخر تأقراً لهداة به، كأنه علم في رأسه نأمر، إنه الأستاذ الدكتور: جهاد العرجا، أطال الله عمره، ونفع بعلمه أبناء المسلمين، وأسأل الله له العفو والعافية في الدين والدنيا والآخرة، وإنني لأتوجر رسالتي بشكري، وعرفاني له على تفضله مشرفاً على رسالتي، وما كان له من فضل في توجيهي وإرشادي، وإسداء النصيحة لي؛ كي تخرج الرسالة إلى النور، والشكر موصول إلى الهيئة المشرفة على مناقشتي، والمتمثلة في الدكتور: فوزي فياض، والدكتور: أحمد المجذبة، لما سيكون لها من دور مفيد في النقد والمناقشة، وتقديم كل نافع - بعونه تعالى -.

كما وأتقدم بشكري لمن كان لا يفتؤ يستفر ذاكرتنا بعلمه، ولطالما مرنت كلمته في أذني خلال إعدادي هذه الرسالة، عندما كان يكرم "لقد نرفت الدم خلال إعدادي رسالة الدكتوراة" إنه الدكتور الفاضل، عميد كلية الآداب: محمود العامودي.

وأخر كان يحمسنا وقتما ثبطت عزائمنا، وضائق بنا دنيا العلم، إنه البحر الطهور، الدكتور: أحمد المجذبة، وإنني لأثمن وقفته معي عندما أحضر لي بعض الدواوين التي تفتقرها المكتبة، شكر الله مسعاه، وجعل حسن عمله في ميزان أعماله يوم لقياه، ولا أنسى أن أقدم شكري إلى موسوعة الأدب، الدكتور عبد الخالق العف، وإلى لسان العرب الدكتور: محمد البع، والشكر والتقدير موصول إلى كلية الآداب جمعاء كل باسمه ولقبه، الدكتور: محمد علوان، والدكتور: يوسف عاشور، والدكتور: يوسف الكحلوت، والدكتور: كمال غنيم، والدكتور: نبيل أبو علي شكرًا لا يحيد عنه طالب علم، عرف قيمة العلم وأدبه. . .

..المقدمة..

الحمد لله الذي أوضح وجوه معالم الدين، وأفصح وجوه الشكّ بكشف النقاب عن وجه اليقين، بالعلماء المستنبطين الراسخين، والفضلاء المحققين الشامخين، الذين نزّهوا كلام سيد المرسلين عن زيف المخطئين المدلسين، والصلاة والسلام على أفصح الناطقين بالضاد النبوي الأمين، وعلى آله وصحبه المصطفين الأخيار إلى يوم الدين، وبعد

فإنّ غيرة المسلم على دينه، وحرصه على لسانه العربيّ سليماً، لا تُعكّره الأخطاء، لهو الدافع للبحث عن دُرّ هذه اللغة، والكشف عن أسرارها، كما أنّ النحو لا يُستغنى عنه، ولا يُوجد بُدٌّ منه، ومن جهله، فبضاعته من العلوم مُرْجاة، وفهمه عقيم، وصدق القائل:

النحو يبسط من لسان الألكن
وإذا طلبت من العلوم أجلها
والمرء نكرمه إذا لم يلحن
فأجلها منها مقيم الألسن

من هذا المنطلق نبدأ حديثنا...

أولاً: أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه ينتبع ظاهرة الحذف في الصحيح، رابطاً بينها وبين آيات قرآنية، بعضها متواتر القراءة، كالاستدلال بتعدي الأفعال نفسها بحرف جر بعينه في القرآن الكريم، في حين كونها محذوفة في الصحيح، وكالعطف بـ(بل)، و(لكن) على الابتداء لما بعدهما، وبعضها غير متواتر القراءة، كما في وجوه أخرى للقراءات، من هنا كان بدء إجابة السؤال الملحاح على أذهاننا، هل الأحاديث النبوية رواها الصحابة كما القراءات القرآنية لبعض الآيات؟!، كما تتبع أهمية البحث في تسليط الضوء على الأحاديث التي تتناول قضية فقهية، أو عقائدية تتوقف عليها مسألة الحذف والتقدير، إضافة إلى الوقوف على ما قد يعتبره البعض شاذاً، أو مقتصرًا على الشعر، وقد ثبت بعضه في الأحاديث.

ثانياً: سبب اختيار الموضوع:

- إنّ معرفة اللغة والإعراب لأصل لمعرفة الحديث وغيره؛ لورود الشريعة بلسان عربيّ، وإنّ السُنّة لها المصدر التشريعيّ الثاني من المصادر المتّفق عليها لدى المسلمين، وهي جامعة لا تقوتها شاردة ولا واردة؛ ولهذا كلّ بذل السلف جهوداً في خدمة دين الله - عزّ وجلّ -، فدونوا الأحاديث في مصنفات متنوعة الأساليب، كان أصحّها الجامع الصحيح؛ لذا رغبت أن أقيم دراستي على أصل ثابت راسخ، ومن ثمّ اخترت موضوعي ضمن

الصحيح، ولقد جسدت لنا أحاديثه ﷺ الحذف والتقدير نطقاً واستخداماً، وكما ظهر خلال الإشارات والتلميحات التي أشار إليها النحاة.

- الحذف ظاهرة من الظواهر التي تسري في شرايين اللغة العربية، وله وجوده الذي يكشف عن عبقرية هذه اللغة مراعاة للخفة، ومن ثم اتجهت لبيان هذه الظاهرة، والوقوف على حقيقتها خلال كتب النحاة، وتطبيقاً على الصحيح؛ لبيان درجة دورانها واطرادها.
- نحن نقدر في كثير من الأحيان مرتكزين على الذوق، أو الفهم العام للسياق، في حين إنَّ الذوق ليس معياراً للحكم على صحة المحذوف، فلو سأل سائل: ما هذا ببيدك؟ قد يُنكرُ الذوق ذلك، في حين نجدُ هذا التعبير مشاكلاً للتعبير القرآني ﴿وَمَا تَلَكَ بِمِثْلِكَ يَا مُوسَى﴾.
- إضافة إلى ما سبق، إنَّ هذه الظاهرة تضمنتها كتب اللغة، والبلاغة، والنحو، حيث لُوحظ أنَّ ابن فارس قد خصَّص لها باباً في كتابه الصاحبى باسم "الحذف والاختصار"، وفي الوقت نفسه باسم "الإضمار"، كما لُوحظ أنَّ السيوطي في المزهر قد ذكر باباً "في معرفة خصائص اللغة" بيَّن خلاله مفهوم الإضمار، ولم يزد شيئاً على ما ذكره ابن فارس، وكلاهما لم يُفرِّق بين المصطلحين، والأجدر أنَّا لم نجدُ فارقاً بين الأمثلة التي طُرحت تحت تلك الأبواب!، هذا، وكما لُوحظ أنَّ الحذف قد ذُكر ضمن علم المعاني، في كتب البلاغة، وفي بعض كتب اللغة، ومن ثمَّ وجدنا أنفسنا أمام تساؤلات: هل ظاهرة الحذف نحوية أم بلاغية أم صوتية؟، هل الحذف هو الإضمار؟ وهل التقدير هو التعويض؟، ما الأساس الذي تُبنى عليه ظاهرة الحذف؟ - شروط الحذف.

ثالثاً: أهداف الدراسة :

- محاولة كشف الستار عن تبادُل تلك المصطلحات "حذف، وإضمار، واستتار، واختصار" بين بعض النحاة.
- بيان أنَّ الاستشهاد بالأحاديث الصحيحة ليس أقلَّ شأنًا من الاستشهاد بالشعر الجاهلي، وشعر شعراء الخمور والمجون، فالرواة ثقات عدول، وليسوا أقلَّ فصاحة من الشعراء، وإن قال قائل: الحديث قد يروى بالمعنى، نقول: إن الدقة المتناهية من حيث صحة الرواية قد أثبتتها كتب الحديث، ولورويت بوجه آخر من كتاب لآخر - كما رأيت من خلال مقارنتي والشروح - ، فهذا من وجوه رواية الحديث، لامن باب الخطأ .

رابعاً: الصعوبات التي واجهت الباحثة:

قال الشاعر:

- تريدين إدراكَ المعالي رخيصةً... ولا بدَّ دونَ الشهد من إبرِ النحلِ
هذا حالُ طالبِ العلم، فالطريق ليس سهلاً، ولا بدَّ من مواجهة العثرات، والصبر على العقبات وصولاً للقيمة، ومن الصعوبات التي واجهت الباحثة خلال فترة الإعداد:
- تتأوبُ مفهوم الحذف لدى العديد من النحاة المشاهير مع مفهوم الإضمار في آنٍ واحدٍ، وربما في مصنفٍ واحدٍ، وكما ظهر في ثنايا البحث، وتم تفنيده والوقوف عنده.
 - تشعبُ عناوين البحث، فالحذف – كما هو معروف – بابٌ دقيق المسلك، متشعب الطرق لا يقتصر على حذف الحروف بأنواعها، بل يشمل الأسماء، والأفعال، والجمل بأنواعها، وأكثر من جملة.
 - منعُ إغارة بعض الكتب القيمة، وقصر إعارتها على الإغارة الليلية، وذلك ككتب القراءات، ولا أبالغ إذا قلت: إنني استقرأت وجوه قراءات المُحتَسَبِ كاملةً، بحثاً على وجوه مطابقة لروايات الحديث، وخاصةً الأحاديث التي اختلفت روايتها من بابٍ لآخر في الصحيح نفسه.
 - افتقارُ المكتبة الجامعية للكثير من الكتب، وخاصة دواوين مشاهير الشعراء.
 - الظروف الصعبة التي عايشتها وعاشها أبناء الشعب الفلسطيني خلال حرب الفرقان على غزة، وما تركته من آثار نفسية...
 - انقطاع التيار الكهربائي باستمرار، مما يُعيق عملية البحث والتنقيب، ولا أبالغ إذا قلت: إنَّ ستين صفحةً كانت قد طبعت، تم افتقادها نتيجة الانقطاع المفاجئ، والمتكرر، وأُعِيدَتْ طباعتها من جديد.

خامساً: منهج الدراسة:

- المنهج الاستقرائي للأحاديث كلها، الإحصائي لبعض الظواهر قليلة الوجود، أو النادرة هو الذي تتبعته الباحثة في مسيرة بحثها؛ لأنه يتناسب وطبيعة البحث، وأقول القليلة، والنادرة؛ لأنَّ الدراسة ليست إحصائية بحتة، ولصعوبة حصر الظواهر، نظراً لتداخلها وتشعبها.
- مستويات الدراسة كانت ضمن ثلاثة مستويات:
المستوى الأول: المستوى النظري، خلال كتب النحاة، وتحليل ما فيها، وبيان مواطن اطراد الظاهرة، مع ما استدل به النحاة من القرآن الكريم، والشعر العربي.
المستوى الثاني: المستوى التطبيقي، ضمن صحيح البخاري.

المستوى الثالث: الدلالي، ويرتبط بالإشارة إلى الفائدة من عملية الحذف.
والمقابلة بين المستويين الأول والثاني تكشف حقيقة الظاهرة من الناحية النظرية، وتبين تواترها من الناحية العملية.

ولا أنكرُ القول: إنَّ بعضَ المؤلفاتِ قد أعربتْ، وأبانتْ أحاديثَ الصَّحيح وغيرَها، وكُنْتُ أحياناً أعودُ إليها في بعضِ القضايا التي قد يعتريني حولها شكُّ الضَّبْط، أو قد يعتريني حولها تجويزُ وجوه أخرى، ومنها فتحُ الباري، لابنِ حجرِ العسقلاني، وعمدةُ القارئ للعيني، وشرح ابنِ بطلال، عليهم رحمةُ الله، أما المصدرُ الأساسي الذي اعتمده فهو: صحيحُ الإمام البخاري، المسمَّى (الجامعُ الصحيح) المختصرُ من أمورِ رسولِ الله ﷺ، وسننه، وأيامه، للإمام الحافظ أبي عبدِ الله بنِ إسماعيل بنِ إبراهيم ابنِ المغيرة الجعفي البخاري، المتوفى سنة 256 هـ - رحمه الله -، قام على نشره علي ابن حسن بن علي بن عبد الحميد الحلبي الأثري، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 2006م، وهو عبارة عن أربعة مجلدات، بثلاثة وستين وخمسمائة وسبعة آلاف حديث. وأما المصادرُ الأخرى فكانت كثيرةً، أهمها: كتابُ سيبويه، وكتابُ المقتضب، وشرحُ المفصل، وشرحُ الآجرومية، وخزانةُ الأدب، والبرهانُ في علوم القرآن، والمُحتَسب، وإعراب مشكل القرآن، والكشاف، وغيرها...، وعن الشواهد الشعرية، فبعونِ الله كنتُ أعودُ للشاهد في ديوانِ الشاعرِ نفسه على الأكثر، مقارنةً بين وروده في الديوان، وبين وروده في كتبِ النحاة، وكثيراً ما كنا نفقدُ موضعَ الشاهد عندئذٍ، كما كنا نقفُ على اختلافِ روايةِ البيتِ ما بين مُصنَّفٍ وآخر في كتبِ النحاة أنفسهم، وهكذا بالنسبة للأحاديثِ، ففي الصحيح نفسه قد تختلفُ روايةُ الحديثِ من بابٍ لآخر، وربما وجدنا للشاهد أكثرَ من وجه، فقمنا بتدعيمه بوجه من وجوه القراءات، وربما بآيات متواترة كما في تقديرِ حروفِ الجر، ومن هنا نقول: إنَّ ثوبَ الدِّراسة لهذا البحثِ يختلفُ عن أثوابِ دراساتٍ سابقة - في ميدانِ الحذف -، وإنَّ كنا لا ندَّعي ميلاداً جديداً له.

سادساً: الدراسات السابقة:

1. رسالة ماجستير مقدّمة من: مصطفى عبد السلام أبو شادي - رحمه الله -، ويتعرضُ فيها للحذف كأسلوبٍ من أساليب البلاغة، مقتصرًا فيه على الاستشهاد بالشعر العربي، وبعض الآيات القرآنية، دونَ تفصيلِ القول في وجوه الحذف لظاهرة بعينها، كأن يذكرَ صورةً من صور حذفِ المبتدأ، ثم يشرعُ في التمثيل، مبيناً السرَّ البلاغي، فمثلاً نجده يقول: "من المواضع التي

يُطْرَدُ فيها حذفُ المبتدأ القطع والاستئناف..⁽¹⁾، ثم يُمثَّل على هذه الحالة، وقد يكتفي - أيضًا - بما ورد في الشعر، دون القرآن.

2. وأما البحث الثاني، فهو رسالة دكتوراة، مقدّمة من د. محمد رزق شعير، بعنوان "الجميلُ المحتملةٌ للاسمية والفعلية"، ويقوم الباحث خلال بحثه بتتبع ما يحتمل الاسمية والفعلية، ووجوه إعرابها، مستشهدًا على بعضها من القرآن الكريم، وبيّض أحاديث الصحيح في بعض جوانب البحث، وليست كلّها، ولقدْ جانب الصواب حين استشهاده بـ (إذا الفجائية) مكان (إذا الشرطية)⁽²⁾، كما جانب الصواب في حصر أحاديث (لولا) كما تم بيانه في هذا البحث.

3. بحثٌ مقدّم من د. محمد البع، في كتاب: قضايا الأدب واللغة والتحديات المعاصرة، مقتصرًا فيه على الحذف الصوتي في النص القرآني.

وإذا كان لي أن أُشيرَ إلى الجديد في هذا البحث، فإنني أقول:

1. على طول ما نقبتُ لم أعثرُ على مؤلّفٍ أفردَ للحذفِ النحوي في الحديث الشريف، وعلى كثرة الدراسات في الحديث الشريف في الجانب التشريعي، فإنّ الدراسات في الجانب النحوي للحديث كانت نادرة، وخاصةً إذا ما قُورنت بالدراسات القرآنية النحوية قديمًا وحديثًا.

2. الربطُ بين رواية الحديث بأكثر من وجه - وكما ورد في الصحيح -، وبين وجوه القراءات للآيات القرآنية، وكما نازعتني فكرة البحث في ذلك، وهل الأحاديث تردُّ بأكثر من رواية كما الآيات تردُّ بأكثر من قراءة، وحقيقةً إنّ العديد من الأحاديث - وكما لوحظ - قد وردت بأكثر من رواية، وآملُ أن تكون هذه الفكرة موضوعَ بحثٍ لي في مراحل متقدمة.

3. الكشفُ عن دلالة بعض الحذوف في الحديث؛ فقولهُ ﷺ: "... كان يصومُ يومًا، ويفطرُ يومًا، ولا يفرُّ إذا لاقى"، حُذف مفعول (لاقى) احتقارًا، وتقديره العدو. وقولهُ ﷺ: "القصْدُ القصْدُ تبلغوا"، "المرأة"، حُذف الفعل؛ لأنّ الزمن يتقاصرُ عن الإتيان بالمحذوف، وقد يُفْضي ذكره إلى تقويتِ المراد التنبيه إليه، ولك أن تتابع العديد من الحذوف الدالة خلال البحث نفسه⁽³⁾.

(1) الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، (د.ط)، (1991)، ص: 16.

(2) يُنظر: الجمل المحتمل للاسمية والفعلية، محمد رزق شعير، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة، (د.ط)، (د.ت)، ص: 131.

(3) يُنظر: ص: 86، 91، 92، 172، 173، 186، 190، 192، 193، 196، 197، 209، 214، 218... في هذا البحث

سابعاً: خطة البحث:

اقتضت طبيعة البحث أن يتبلور من مقدّمة، وتمهيد، وخمسة فصول، وخاتمة:

- المقدمة : وفيها سبب اختيار الموضوع، وعرض لأهمية البحث، وخطته.
- التمهيد: تناول ترجمة للبخاري، وفضله في جمع أحاديث المصطفى ﷺ، والسبب الذي دفعه لجمع كتابه.
- الفصل الأول: تناول الحذف، والتقدير لدى النحاة، وذلك ضمن مبحثين، الأول: تعريف الحذف، ومسمياته، وشروطه، وصوره، والثاني: التقدير وشروطه ومسمياته.
- الفصل الثاني: وقد أُفرد للحديث عن حذف الحروف، وتقديرها في الصحيح، وضمن مبحثين - أيضاً-، الأول: حذف حروف المباني، والثاني: حذف حروف المعاني، ولعلّ الدراسة في هذا الفصل تميل إلى الصّرف أكثر منها إلى النحو.
- الفصل الثالث: وكان الحذف فيه مسلّطاً على الأسماء، وضمن خمسة مباحث: حذف المبتدأ، وحذف الخبر، ويمثلان المبحث الأول، وحذف الفاعل، وحذف المفعول به، ويمثلان المبحث الثاني، وحذف المضاف، وحذف المضاف إليه، ويمثلان المبحث الثالث، وحذف الصفة، وحذف الموصوف، ويمثلان المبحث الرابع، ومحذوفات أخرى كالمعطوف، والمعطوف عليه، والبدل، والمُبدل منه، والتمييز، والحال، وتمثل المبحث الخامس.
- الفصل الرابع: خُصّص للأفعال، سواء أكان الفعل المحذوف وحده، أم مع مُضمّر مرفوع، أو منصوب، أم كان معهما، كما شمل حذف العوامل، وقد جاء ضمّن أربعة مباحث، كما تمّ بيانه.
- الفصل الخامس: فكان ضمن مبحثين، الأول: حذف الجملة بأنواعها، والثاني: حذف أكثر من جملة.
- الخاتمة: وفيها النتائج التي توصّلت إليها خلال البحث، ومن أهمها:
 1. أن باب الإضمار الذي عقده ابن فارس لا داعي لوجوده في كتابه؛ لأنه هو نفسه باب الحذف والاختصار، ولا فرق بين البابين، ومن الغريب ذكرهما في مصنف واحد تحت عنوانين مختلفين، ولا اختلاف في المضمون عنده.

2. أن بعض النحاة، والعلماء كان قد تنبّه للفرق بين الحذف والإضمار، كالزمخشري في كشفه، حين قال: "إنّ المحذوف باقٍ معناه، وإن سقط لفظه"⁽¹⁾، ومثله ابن هشام، حيث استخدم مصطلح الإضمار إذا ذكر في السياق ما يدل على المحذوف نفسه، وعليه فإن حذف ناصب المفعول به اعتبره إضماراً - إذا فهم من السياق -، وما يتم تقديره في سياق جمل الاشتغال يسمّى إضماراً، في حين استخدم مصطلح الحذف في سياق ما نصب على الاختصاص، وفي سياق المنصوب على الإغراء⁽²⁾.

ومثله أبو الحسن الورّاق في كتابه (علل النحو)، حين جعل كلّ ما دلّ عليه دليل، أو اشتقّ منه، فحكمه الإضمار، وعليه فقد جعل (ربّ) مضمرّة خلف حرف آخر يدلّ عليها، أو عوض عنها، معنى ذلك أنّ الحرف أخفى خلف حرف آخر، ولكنه ترك أثراً، أو دليلاً⁽³⁾.

ولعلّ زبدة أقوالهم تتمثل في قولنا: إنّ المضمّر ما لا بدّ منه، وإن اختفى خلف غيره، في حين المحذوف ما يمكن الاستغناء عنه، ولعلّ هذه خاتمة التفريق بين المصطلحين، وهو ما نرتئيّه ونرجّحه، فكلّ ما دلّ عليه دليل، أو صرّح بعوض عنه، من الأرجح أن نطلق عليه إضماراً؛ ويقوّي وجهة نظرنا ذهب النحاة إلى إطلاق (أنّ) المضمّرة بعد (حتى، ولام التعليل، وفاء السببية، وواو المعية)، والسؤال: لم اتّفق النحاة على إطلاق (أنّ) المضمّرة هنا، ولم يقلّ بعضهم إنها محذوفة، في حين اختلفوا فيما دونها مع وجود ما يمكن أن تستتر - تضمّر - خلفه؟، وفي الوقت الذي فرّق فيه بعضهم بين المصطلحين تفريقاً دقيقاً، حمل بعضهم الإضمار على معنى الحذف، وكان منهم السّنهوري في أجروميته، والسّيوطي، وابن فارس - كما تمّ بيانه -، ومنه (ابن عصفور الإشبيلي)، حين حديثه عن إضمار الجازم⁽⁴⁾، مستخدماً خلال الحديث نفسه مصطلح الإضمار تارة، ومصطلح الحذف أخرى، والعنوان واحد (حذف الجوازم).

(1) الكشف في حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جابر الله محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 216 .

(2) ينظر: شرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله بن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، ط1، 2003، ص: 284، 285، 286، 293.

(3) ينظر: علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999، ص: 315.

(4) ينظر: ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط1، 1982، ص: 149، و150.

3. من جميل النتائج التي توصلت إليها الدارسة أن ملاحظاتها حول تبادل المصطلحين بين النحاة، قد أقرّ بها النحاة أنفسهم، وذلك حين صرّح بذلك أبو حيان في محيطه⁽¹⁾.

4. الحذف في الحديث الشريف سمة واضحة، وهو أمرٌ بديهي، ومنسجمٌ مع السمة العامة للحديث الشريف، ومن حيث انبثاقه من واقع المسلمين، فالرسول ﷺ لم يقل حديثاً قط إلا على مسمع من صحابته، حتى ما روي عنه من أدعية في جوف الليل، فإنّ هناك من سمعه، وروى عنه؛ ولذا فالدليل الحالي فيه كثير؛ وهذا ما دعانا القول بأنه سمة بارزة في الحديث، وقد وقع في الأدوات، والأسماء، والأفعال، وأركان الجملة ومكملاتها. وللناظر أن يتابع النتائج في خلاصة البحث...

وعلى كلّ حال، فهذا هو ذا جهدي، جهد المقل، ولا أزعّم فيه التمام فإنّ أصبّتُ فمن الله ﴿وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾⁽²⁾، وإنّ أخفقتُ فمن نفسي والشيطان، وكفاني شذو تلك السيرة العطرة، على صاحبها أتمُّ وأشرفُ التسليم، وأنتمُ كلامي بما أتمّ به البخاريُّ صحيحه: "كَلِمَتَانِ حَبِيبَتَانِ إِلَى الرَّحْمَنِ، خَفِيفَتَانِ عَلَى اللِّسَانِ، ثَقِيلَتَانِ فِي الْمِيزَانِ، سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ، سُبْحَانَ اللَّهِ الْعَظِيمِ"⁽³⁾.

والله أسألُ السدادَ

(1) ينظر: البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1992، ج 1، ص: 643.

(2) هود: 88

(3) صحيح الإمام البخاري (المسمى الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة الجعفي البخاري، الزهراء للإعلام العربي القاهرة، 2006م، (د.ط)، كتاب الدعوات، حديث: 6406، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6682، وكتاب التوحيد، حديث: 7563.

التمهيد

ترجمة الإمام البخاري - عليه رحمة الباري -

الاسم واللقب:

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن بردزبة الجعفي، يُكنى أبا عبد الله⁽¹⁾.
والبخاري: بضم الباء الموحدة، نسبة إلى بخارى، وهي من أعظم مدن ما وراء النهر، بينها وبين سمرقند مسافة ثمانية أيام، وقد سُمي بها؛ لأنه تفقه بها مدة ومجموعة من العلماء⁽²⁾، هذا وقد شاركه في لقبه -البخاري- نفرٌ كان منهم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن سليمان الغنjar الحافظ البخاري، الذي صنّف تاريخ بخارى⁽³⁾.

أما الفقيه أبو الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر بن حمدون بن بخارِ النيسابوري، روى عنه الحاكم أبو عبد الله، فهو نسبة إلى جده بخارِ المذكور، وقد قيل له البخاري؛ لأنه كان يحرق البخور في جامع بغداد، فجعل عوام بغداد البخوري بخاريًا، وعرف بيته ببيت ابن البخاري⁽⁴⁾.

وقد ذكر السيوطي في (لب الألباب في تحرير الأنساب) البخاري إلى بخارى، أعظم مدينة وراء النهر، وإلى بخارِ جد لشيخ الحاكم، وإلى البخور تحريفًا والناظر يرى أن نسبته إلى بخارى أجدر؛ لأنه تفقه بها مدة وجماعة من العلماء - والله أعلم -.

(1) سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وصالح السمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص: 391، وكتاب تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، (د. ط)، (د. ت)، ج1، ص: 555، والتقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988، ص: 30، وطبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994، ص 252. وتقريب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار العاصمة السعودية، ط1، 1416هـ، ج1، ص: 825.

(2) اللُّباب في تهذيب الأنساب، عز الدين الجزري، دار صادر، بيروت، لبنان، (د. ط)، 1989، ج1، ص: 125، ولب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ج1، ص: 107.

(3) الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط1، 1988، ج1، ص: 293.

(4) السابق: 1/ 293، وتوضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط2، 1993، ج1، ص: 383.

وأما اسم جده فقد اختلف فيه العلماء ، فقال بعضهم: المغيرة بن بَذْزَبَة البخاري⁽¹⁾. وبذزبة مجوسي مات عليها، والمغيرة أسلم على يد يمان البخاري - والي بخارى -. ويمان أبو جد عبد الله بن محمد المسندي الجعفي، وعبد الله بن محمد هو ابن جعفر بن يمان البخاري الجعفي؛ ولذا قالوا في البخاري: الجعفي؛ لأن أبا جده أسلم على يدي أبي جد عبد الله المسندي، ويمان جعفي، فنُسب إليه؛ لأنه مولاه من فوق⁽²⁾. هذا ويرى آخرون أن اسم جده المغيرة بن برزويه⁽³⁾، ومال ابن ماکولا⁽⁴⁾ إلى يزدزبه⁽⁵⁾.

المولد والنشأة:

ولد يوم الجمعة، بعد الصلاة لثلاث عشرة ليلةً خلت من شوال، سنة أربع وتسعين ومائة⁽⁶⁾، مات والده وهو صغير، فنشأ في حجر أمه، وقد ذهب بصره في صغره، فرأت والدته في المنام إبراهيم الخليل عليه السلام فقال لها: يا هذه، قد ردّ الله على ابنك بصره؛ لكثرة بكائك وكثرة دعائك، فأصبحت وقد رد الله عليه بصره⁽⁷⁾.

طلب العلم وهو صبي، وكان يشتغل بحفظ الحديث، وهو في الكتاب، ولم تتجاوز سنه عشر سنوات، كما كان يختلف إلى محدثي بلده، ويرد على بعضهم خطأه، وعندما كان في السادسة عشرة من عمره كان قد حفظ كتب ابن المبارك ووكيع⁽⁸⁾.

(1) تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عمرو سيد شوكت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004، ج8، ص: 552.
(2) السابق: 556/8.

(3) تهذيب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ، ج9، ص: 47.

(4) ابن ماکولا: الأمير الكبير والحافظ النسابة أبو نصر، علي بن هبة الله بن علي بن جعفر بن علي بن محمد ابن الأمير دلف ابن الأمير القاسم بن عيسى العجلي. ينظر: وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلکان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص: 305.

(5) وفيات الأعيان: 188/4.

(6) فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام، أبو يحيى زكريا الأنصاري، الشافعي الخزرجي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص: 24، والفضل المبين على عقد الجواهر الثمين وهو شرح الأربعين العجلونية، محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، تحقيق: عاصم البيطار، دار النفائس، (د.ط)، (د.ت)، ص: 119. والكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص: 7.

(7) سير أعلام النبلاء: 393/1، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: 560/8.

(8) كتاب تذكرة الحفاظ: 555/1.

كما عرف فقه أصحاب الرأي، ثم خرج مع أمه وأخيه إلى مكة، وذلك سنة عشر ومائتين، ثم عاد أخوه بأمه وبقي هو في طلب الحديث، حيث استمع إلى علماء مكة والمدينة، ثم رحل في طلبه إلى سائر محدثي الأمصار، وكتب بخراسان ومدن العراق كلها، وبالحجاز والشام ومصر، وبعد رحلة دراسية استمرت ستة عشر عاماً في طلب علم الحديث، عاد إلى مسقط رأسه عالماً مشهوراً⁽¹⁾.

وقد سُئل - رحمه الله - كيف كان بدء أمرك في طلب الحديث؟، قال: ألهمت حفظ الحديث وأنا في الكتاب، ولي عشر سنين أو أقل، ثم خرجت من الكتاب بعد العشر، فجعلت أختلف إلى الداخلي وغيره، فلما طعنت في ست عشرة سنة كنت قد حفظت كتب ابن المبارك، ووكيع، وعرفت كلام هؤلاء وأقوالهم، ثم خرجت مع أمي وأخي أحمد إلى مكة، فأقمت بها لطلب الحديث، فلما طعنت في ثمان عشرة جعلت أصنف قضايا الصحابة والتابعين وأقوالهم.

وصنفت كتاب "التاريخ" إذ ذاك عند قبر الرسول ﷺ، وقلَّ اسمٌ في التاريخ إلا وله عندي قصة، إلا أنني كرهت تطويل الكتاب⁽²⁾، قال الإمام أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل البخاري⁽³⁾.

صفاته ومناقبه:

كان الإمام محمد بن إسماعيل - رحمه الله - إماماً حافظاً، حجة ورأساً في الفقه والحديث. من أهل الورع والدين، كان في الأول من رمضان يجتمع إليه الصحابة، فيصلي بهم ويقرأ في كل ركعة عشرين آية، كما يقرأ في السحر ما بين ثلث القرآن إلى نصفه، فيختم عند السحر في كل ثلاث ليال، ويختم بالنهار كل يوم ختمة، وتكون ختمة عند الإفطار كل ليلة⁽⁴⁾. ومما نُقل عنه قوله: إني أرجو أن ألقى الله ولا يحاسبني أني اغتبت أحداً، وفي رواية: ما اغتبت أحداً قط منذ علمت أن الغيبة تضر أهلها⁽⁵⁾.

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 7/3، وكتاب الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بوران الضناوي، ومراجعة عبد العزيز السيروان، المزركة بناية الإيمان، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص: 17، والتقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 30.

(2) طبقات الحفاظ: 252.

(3) كتاب بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، دار الراية، الرياض، السعودية، ط1، 1989، ص: 364.

(4) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 7/3، وتهذيب الكمال في أسماء الرجال: 561/8.

(5) تهذيب الكمال في أسماء الرجال: 561/8، وسير أعلام النبلاء: 441/1.

كما جاء بشأنه أنه كان يصلي ذات يوم ببعض أصحابه، فلسعه الزنبور سبع عشرة مرة فلما قضى صلاته قال انظروا أي شيء هذا الذي آذاني في صلاتي؟ فنظروا، فإذا الزنبور قد ورمه في سبعة عشر موضعاً ولم يقطع صلاته.

وفي رواية، سأله أحد المصلين: كيف لم تخرج من الصلاة؟ فقال: كنت في سورة فأحببت أن أتمها⁽¹⁾.

وعن حرصه على منزلة العلم قيل: إن سبب مفارقة أبي عبد الله محمد بن إسماعيل (بخاري) أن خالد بن أحمد - أمير بخارى - سأله أن يحضر منزله، فيقرأ الجامع والتاريخ على أولاده، فامتنع. فسأله أن يعقد لأولاده مجلساً لا يحضره غيرهم، فامتنع أيضاً، فاستعان عليه بحريث بن أبي الوراق وغيره، حتى تكلموا في مذهبه ونفاه عن البلد، فتوجه إلى خَرَّتَنَك⁽²⁾.

وكان له بها أقرباء فنزل عندهم، وكان قوله لرسول الأمير: قل له: إني لا أذل العلم ولا أحمله إلى أبواب السلاطين، فإن كان له حاجة فليحضرني في مسجدي، فإن لم يعجبك هذا فامنعني من المجلس؛ حتى يكون لي عذر يوم القيامة أني لا أكتم العلم⁽³⁾.

ومما يجمل ذكره أن البخاري عندما قدم بغداد، واجتمع إليه أهلها، واعترفوا بفضله عمدوا إلى مائة حديث، فقلبوا متونها وأسانيدھا، وجعلوا متن هذا الإسناد لإسناد آخر، ودفعوا إلى عشر أنفس عشرة أحاديث، وأمروهم إذا حضروا المجلس أن يلقوا ذلك على البخاري، فحضر المجلس جماعة من أصحاب الحديث من الغرباء من أهل خراسان وغيرها، فلما اطمأن المجلس بأهله انتدب إليه واحد من العشرة، فسأله عن حديث من تلك الأحاديث، فقال البخاري: لا أعرفه، فسأله عن آخر، فقال: لا أعرفه، فما زال يلقي عليه واحداً بعد واحد حتى فرغ من عشرته، والبخاري يقول: لا أعرفه، فكان الفقهاء ممن حضر المجلس يلتفت بعضهم إلى بعض، ويقولون: الرجل فهم، ومن كان منهم ضد ذلك يقضي على البخاري بالعجز.

ثم انتدب رجلاً آخر من العشرة فسأله عن حديث من تلك الأحاديث المقلوبة، والبخاري يقول: لا أعرفه، وهكذا إلى تمام العشرة، حتى فرغوا كلهم من الأحاديث المقلوبة، فلما فرغوا التفت إلى الأول منهم، فقال: أما حديثك الأول فهو كذا، وحديثك الثاني فهو كذا، حتى أتم

(1) الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة: 561/3، وتهذيب التهذيب: 49/9.

(2) خَرَّتَنَك: بفتح الخاء المعجمة، وسكون الراء وفتح التاء، وسكون النون (قرية من قرى سمرقند على بُعد

فرسخين منها)، ينظر: الفضل المبين على عقد الجواهر الثمين: 122.

(3) السابق: 122، وتهذيب التهذيب: 52/9.

العشرة، فردّ كل متن إلى إسناده، وكل إسناد إلى متنه، وفعل بالآخرين كذلك، فأقرّ له الناس بالحفظ وأذعنوا له بالفضل؛ ولذا كان إذا ذكر عندهم يقولون: الكبش النطّاح⁽¹⁾.

والناظر يجد أن هذا العالم والإمام الجليل قد جمع بين الفقه والحديث، كما جمع بين العلم والعبادة، فهذا هو يختم القرآن مراراً في رمضان، ويعرض له ما يؤذيه في صلاته فلا يقطعها.

مؤلفاته:

أشهر مصنفات البخاري " الجامع الصحيح " ، قال عنه: أخرجت الصحيح عن زهاء ستمائة ألف حديث، وما وضعت فيه حديثاً إلا اغتسلت وصليت قبل ذلك ركعتين⁽²⁾.

والجامع الصحيح هو المشهور بـ (صحيح البخاري) وهو أول الكتب الستة في الحديث. قال الإمام النووي في شرح مسلم: اتفق العلماء على أن اصح الكتب بعد القرآن الكريم الصحيحان: صحيح البخاري، وصحيح مسلم. وكتاب البخاري أصحهما صحة⁽³⁾، ذكر الإمام محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي⁽⁴⁾ نقلاً عن أبي زيد المروزي الفقيه⁽⁵⁾، قال: كنت نائماً بين الركن والمقام، فرأيت النبي ﷺ، فقال لي: يا أبا زيد إلى متى تدرس كتاب الشافعي ولا تدرس كتابي؟ فقلت: وما كتابك؟ قال: جامع محمد بن إسماعيل البخاري⁽⁶⁾.

هذا وقد بين البخاري سبب إخراجه الجامع الصحيح، فقال: "رأيت النبي ﷺ وكأنني أقف بين يديه، وبيدي مروحة أذب بها عنه، فسألت بعض المعبرين، فقال لي: أنت تذب عنه الكذب، وهذا حملني على إخراج الصحيح⁽⁷⁾".

(1) وفيات الأعيان، وأنباء أبناء الزمان: 190/4.

(2) فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام: 24.

(3) كتاب الضعفاء الصغير: 17، والبدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج

الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي، دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط1، 2004، ج1، ص: 297.

(4) محمد بن مفلح بن محمد بن مفرج المقدسي، شمس الدين أبو عبد الله، ولد ونشأ في بيت المقدس، كان أعلم

أهل عصره بمذهب الإمام أحمد بن حنبل، يُنظر: الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من

العرب والمستعربين والمستشرقين، محمد نافع، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1980، ص: 107.

(5) محمد بن أحمد المروزي الزاهد الحافظ للمذهب الشافعي، أقام بمكة سبع سنوات، حدّث فيها بصحيح

البخاري، ينظر: الفضل المبين على عقد الجواهر الثمين: 124.

(6) الفضل المبين على عقد الجواهر الثمين: 124.

(7) منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعديلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.ت)، ص:

قال البخاري: صنفت كتاب الصحيح لست عشرة سنة، خرجته من ستمائة ألف حديث، وجعلته حجة بيني وبين الله وَعَلَى (1).

ومن كتبه: الأدب المفرد، والتاريخ الكبير، والتاريخ الأوسط، والتاريخ الصغير، والضعفاء الصغير، وخلق أفعال العباد، والرد على الجهمية، والجامع الكبير، والمسند الكبير، والأشربة، والهيئة، وأسامي الصحابة الوجدان، والمبسوط، والمؤتلف والمختلف، والعلل، والكنى، والفوائد، وقضايا الصحابة والتابعين وأقابيلهم، ورفع اليدين في الصلاة، والقراءة خلف الإمام، وبر الوالد (2).

وفاته:

توفي - رحمه الله - ليلة عيد الفطر، سنة ست وخمسين ومائتين (3)، وذلك بعد خروجه من "سمرقند" إلى "خرتتك" وقد روي أنه دعا ربه : أن قد ضاقت عليّ الأرض بما رحبت فاقبضني إليك، فما أتم الشهر حتى قبضه الله (4).
وكان ذلك ليلة السبت عند صلاة العشاء، ودفن يوم الفطر بعد صلاة الظهر بعد اثنين وستين عامًا إلا ثلاثة أيام، بعد حياة عامرة بالعلم والعبادة.

(1) البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: 297/1 .

(2) موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال، قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص: 55.

(3) كتاب تذكرة الحفاظ: 556/1، ومنهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعديلها: 52، وفتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام: 25، ووفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: 190/4، والتقيد لمعرفة رواة السنن والمسانيد: 34.

(4) تهذيب التهذيب: 53/9، وكتاب الضعفاء الصغير: 19.

الفصل الأول

الحذف والتقدير لدى النحاة

ضمن مبحثين:

المبحث الأول: الحذف: مفهومه ومسمياته وشروطه وصوره.

المبحث الثاني: التقدير: مفهومه، ومسمياته وشروطه وصوره.

المبحث الأول

الحذف (مفهومه ومسمياته وشروطه وصوره)

1- مفهوم الحذف ومسمياته:

الحذف لغةً: حذف الشيء يحذفه حذفاً: قطعه من طرفه، والحذفُ: ما حُذِفَ من شيءٍ فَطُرِحَ، وتحذيفُ الشعرِ: تسويته، فإذا أخذت من نواحيه ما تُسَوِّيه به فقد حذفته⁽¹⁾، وفي ذلك قال امرؤ القيس واصفاً فرسه⁽²⁾:

لها جبهةٌ كسَراةِ المَجَنِّ حَذَفَهُ الصانعُ المَقْتَدِرُ⁽³⁾
وأُذِنَ حذفاء: كأنها حُذِفَتْ، أي: قُطِعَتْ.

وفي الصَّاح: حذف الشيء: إسقاطه، يقال: حذفتُ من شعري، ومن ذنب الدابة؛ أي: أخذتُ. وحذفتُ رأسه بالسيف: إذا ضربته فقطعتُ منه قطعةً، والناظر في المعاني اللغوية السابقة يجدها تصب في معين لغوي واحد، فالطرحُ والقطعُ والأخذُ جميعها تتقارب من الإسقاط والاستبعاد، والحذفُ: الرمي عن جانب، والضربُ عن جانب، نقول: حذفُ يحذفُ حذفاً، وحذفه حذفاً: ضربه عن جانبٍ أو رماه عنه.

وحذفه بالعصا أو بالسيف: رماه أو ضربه بها، والحذفُ يُستعمل في الضرب والرمي معاً، يُقال: "هو بين حاذف وقاذف"⁽⁴⁾، والحاذف بالعصا، والقاذف بالحجر أو بالعصا، ومنه قول عمر - رضي الله عنه - "لَتُنْذَكَّ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرِّمَاحُ وَالسَّهَامُ، وَإِيَّاي أَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ الْأَرْنَبَ"⁽⁵⁾.

(1) لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: أمين عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، إحياء التراث العربي، لبنان، ط3، (د.ت)، ج3، ص: 93 (مادة حذف)، والمحيط في اللغة، إسماعيل بن عبّاد، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط1، 1994، ج3، ص: 69.

(2) امرؤ القيس: حندج بن حجر بن عمرو الكندي، رأس شعراء الجاهلية، وصاحب لوائهم، وأول من أجاد القول في بكاء الديار وتشبيه النساء بالطباء، وترقيق النسب حتى قالوا: "أغزل من امرئ القيس"، ينظر: مجمع الأمثال، أبو الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1987، ج2، ص: 428. لُقِبَ بامرئ القيس، والقيس من أصرامهم في الجاهلية، وبالمالك الضَّلِيل، وهو أحد شعراء المعلقات المشهورين، ينظر: تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط7، (د.ت)، ج1، ص: 232.

(3) ديوان امرئ القيس، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، الشركة الوطنية، (د.ق)، (د.ط)، 1974، ص: 315.

(4) مجمع الأمثال: 393/2.

(5) شرح الأجرومية في علم العربية، علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري، تحقيق: محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، ط1، 2006، ج2، ص: 518، والأسل: ما رُقَّ من الحديد وحُدِّد من سيف أو =

وفي الحديث: "حَذَفُ السَّلَامِ فِي الصَّلَاةِ سُنَّةٌ"⁽¹⁾، وهو تخفيفه وترك الإطالة فيه، ويدل عليه حديث النَّخَعِيِّ⁽²⁾: "التَّكْبِيرُ جَزْمٌ، وَالسَّلَامُ جَزْمٌ"⁽³⁾. فإنه إذا جزم السلام وقطعه فقد خَفَّفَهُ وحذفه. وهذا معنى آخر من معاني الحذف لغة - التخفيف -، والناظر يرى أنه يرتبط بالمعاني اللغوية السابقة؛ لأن الإسقاط والطرح والحذف ينتج عنه تخفيف، وفي الحذف تخفيفٌ من ثقل الكلام وعبء الحديث.

وقوله: "التَّكْبِيرُ جَزْمٌ وَالسَّلَامُ جَزْمٌ؛ أَي: لَا يَمْدَانُ وَلَا يَعْرَبُ أَوْ آخِرُ حُرُوفَهُمَا، بَلْ يُسَكَّنُ، فَيُقَالُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ، وَمِنْهُ سُمِّيَ جَزْمُ الْإِعْرَابِ وَهُوَ السُّكُونُ"⁽⁴⁾.
وقيل: الحذف - بالخاء المعجمة - الرمي بالحصى أو النوى ومنه حديث عبد الله ابن مُعَفَّلَ الْمُزْنِيِّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحَذْفِ، وَقَالَ: "إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ وَلَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَإِنَّهُ يَفْقَأُ الْعَيْنَ وَيَكْسِرُ السِّنَّ"⁽⁵⁾؛ أَي: الرمي بالحصى، وقيل في حصى الحذف: أن يجعل الحصة بين السبابة من اليمنى والإبهام من اليسرى ثم يقذفها بالسبابة من اليمنى، والمَحْذَفَةُ: اسم آلة، وهي التي يوضع فيها الحجر ويُرمى بها الطير، ويطلق على المقلاع⁽⁶⁾.

=سكين، أو سنان، وقيل: كلُّ شجرٍ طويلٍ، وقيل: الرماح والنبال، و(لَتَذَكُّ): من التذكية بمعنى: تُسَنِّ، والتذكية: الذَّبْحُ، فذكاءُ الحيوان: ذبحه وفيه بقية، ينظر: لسان العرب: 93/3 مادة (ذكا)، و 143/1 مادة (أسل).
(1) الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 2002، كتاب الصلاة عن رسول الله ﷺ، حديث: 227، وسنن أبي داود، أبو داود سليمان ابن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الرياض، ط1، (د.ت)، كتاب الصلاة، حديث: 1004.

(2) إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود بن عمرو النخعي، اليماني الكوفي، راوٍ من رواة الأحاديث، وفقه أهل السنة، يُنظر: سير أعلام النبلاء: 520/4.

(3) الجامع الصحيح، وهو سنن الترمذي، كتاب الصلاة عن النبي ﷺ، حديث: 297.

(4) تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي، عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، (د.ق)، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص: 190.

(5) صحيح البخاري، كتاب الأدب، حديث: 6220، وبروايات أخرى في كتاب الذبائح والصيد، حديث: 5479، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4839، ورواه مسلم في صحيحه، صحيح مسلم وهو المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، للإمام الحافظ أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003، كتاب الصيد، حديث: 4945، كما ورد في الباب نفسه بروايات أخرى.

(6) فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1996، ج 11، ص: 30.

والناظر يجد في معنى الحذف - بالخاء المعجمة - ما يتفق ومعنى الحذف - بالحاء المهملة - ففي الرمي استغناءً، أو إسقاطاً لما في يد أو ملك صاحبه، وفي الحذف إسقاطاً أيضاً، ويؤكد ذلك ما جاء في سنن أبي داود عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه "أن امرأة حذفت امرأة فأسقطت، فرفع ذلك إلى رسول الله ﷺ فجعل في ولده خمسمائة شاة، ونهى يؤمئذ عن الحذف" (1).

الحذف اصطلاحاً: تضمنت اللغة العربية الكثير من صور الحذف، فكان الحذف البلاغي، والحذف الصوتي، والعروضي، والإملائي، والنحوي؛ ولذا كان من الضروري الإشارة إلى ما قيل فيها.

قال عبد القاهر الجرجاني (2): "الحذف بابٌ دقيقُ المسلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأمر، شبيهٌ بالسحر، فإنك ترى به تركَ الذكر أفصحَ من الذكر، والصمتَ عن الإفادة أزيدَ للإفادة، وتجُددُك أنطقَ ما تكون إذا لم تتنطق، وأتم ما تكون بياناً إذا لم تُبين" (3). ومن علماء البلاغة المتأخرين قول الوطواط (4): "تكون هذه الصنعة بأن يطرح الشاعر أو الكاتب حرفاً أو أكثر من حروف المعجم من نثره أو نظمه" (5).

ومثاله ما يروونه من أن واصل بن عطاء (6) كان يلثغ بالراء، ف قيل له: كيف تقول "اطرح رمحك واركب فرسك؟" فقال: "ألقي قناتك، واعلُ جوادك"، وهذا ما أشار إليه

(1) سنن أبي داود، كتاب الديات، حديث: 3578.

(2) عبد القاهر الجرجاني: الإمام أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني، وُلد في جُرجان - مدينة مشهورة ببلاد فارس - من مؤسسي علم البلاغة، كما أنه نحويّ وأديب، أخذ النحو بجُرجان عن أبي الحسين ابن أخت أبي علي الفارسي، توفي عام: 471 هـ، ينظر: تهذيب سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991، ج2، ص: 405.

(3) كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989، ص: 146، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القادر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، السعودية، (د.ط)، (د.ت)، ص: 185.

(4) الوطواط: محمد بن محمد بن عبد الجليل بن عبد الملك العمري البلخي؛ لأنه وُلد ببليخ، رشيد الدين، أبو بكر الوطواط، أديب وشاعر، كان ينظم الشعر بالعربية والفارسية، له "تحفة الصديق من كلام أبي بكر الصديق، و"فصل الخطاب من كلام عمر بن الخطاب"، و"أنس اللهفان من كلام عثمان بن عفان"، و"مطلوب كل طالب من كلام علي بن أبي طالب"، وله بالفارسية "حقائق السحر في دقائق الشعر"، ينظر: الأعلام: 25/7.

(5) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان، (د.ق)، (د.ط)، (د.ت)، ص: 457.

(6) واصل بن عطاء: البليغ الأفوه، أبو حذيفة المخزومي، ولد سنة ثمانين بالمدينة، مؤسس مذهب الاعتزال، كان يلثغ بالراء فيجعلها غيناً، ولاقتداره على اللغة وتوسعه تجنّب الوقوع في لفظة الراء حتى قيل فيه:

وخالف الراء حتى احتال للشعر
ويجعل البرّ قمحاً في تصرفه=

الجاحظ⁽¹⁾ من اطّراح واصل لحرف الراء⁽²⁾، والناظر في تعريف عبد القاهر يجده إشارة لجمال الحذف وبلاغته، أو وصفاً له وليس تعريفاً.

وأما تعريف الوطواط فهو قاصر على طرح حرف أو أكثر، ولا ندري أقصد الكلمة أم الجملة بقوله أكثر، أم قصد أكثر من حرف من نوع الحروف؟ خاصة أن المثال الذي طرحه مقتصر على حذف حرف واحد - الراء-، ومنه قول الحموي: "الحذف أن يحذف المتكلم من كلامه حرفاً من حروف الهجاء أو جميع حروف الهجاء المهملة، بشرط عدم التكلف والتعسف"⁽³⁾.

وهو تعريف غير جامع - أيضاً- ؛ لأنه لا يشمل أنواع الحذف، ولعله لا يخرج عن تعريف الوطواط، كما أن الناظر لما مثّل به الحموي يتأكد له ذلك، حين مثّل بقول الحريري⁽⁴⁾ في المقامة السمرقندية، وقد حذف منها جميع الحروف المنقوطة: "الحمد لله الممدوح الأسماء، المحمود الآلاء، الواسع العطاء ..."⁽⁵⁾.

فَحَذَفُ حرفِ الراءِ حَذَفٌ حرفٍ، وحذف الحروف المنقوطة حذف حرف، بمعنى آخر أن كلا التعريفين اقتصر على نوع واحد من أنواع الحذف - حذف الحروف -.

=ولم يُطِيقَ مطراً والقول يعجلُهُ فعاذ بالغيث إشفاقاً على المطر

أوردتهما الجاحظ في: البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب ، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 22، ولم ينسبهما. طرده الحسن البصري عن مجلسه عندما قال: الفاسق لا مؤمن ولا كافر، فاعتزل حلقة الحسن، وانضم إلى عمرو ، وسموا بالمعتزلة، ينظر: سير أعلام النبلاء: 464/5.

(1) الجاحظ : أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، البصري العالم المشهور ، وإليه تنسب الفرقة المعروفة بالجاحظية من المعتزلة، لقب بالجاحظ لجحوظ عينيه، وقيل له: الحدقي، ينظر: سير أعلام النبلاء: 526/11.

(2) البيان والتبيين: 24/1، 27.

(3) خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبو بكر علي الحموي، شرح: عصام شعيثو، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1991، ج2، ص: 448.

(4) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري البصري، المولود عام 446هـ، بالبصرة، وفيها نشأ وتأدب، ولقد طار ذكره وشهر أمره بما أبدعه من مقامات، توفي بالبصرة عام 510هـ، لُقّب بالحريري؛ نسبة إلى الحرير وعمله أو بيعه له، ينظر : الأعلام: 177/5.

(5) شرح مقامات الحريري، للعلامة أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ص: 287.

والحذف في علم اللغة: نوعٌ من التخفيف من الثقل النطقي للفظ، أو التخفيف من عناصر الجملة في حال طولها⁽¹⁾، ويتمثل ذلك للناظر من خلال صور الإدغام، وحذف التتوين وقفًا، والوقف على كثير من كلمات القرآن الكريم... ، وهذا ما نبه إليه ابن جني في كتابه⁽²⁾.

والحذف عند العروضيين: إسقاط سبب خفيف مثل : "لن" من "مفاعيلن" ليبقى "مفاعي" فينتقل إلى "فعولن" ، ويُحذف "لن" من فعولن" ليبقى "فعو" فينتقل إلى "فعل"⁽³⁾.

والحذف الإملائي: حذف بعض الأحرف إملائيًا مثل: ألف باسم عند قولنا: بسم الله، وحذف اللام من كل اسم أوله لام وعُرِفَ بأل، ثم دخلت عليه اللام المكسورة الجارة، أو اللام المفتوحة - لام الابتداء أو لام التعجب - مثل: لبن ، اللبن، اللَّبن، وحذف ألف ابن إذا وقعت بين علمين: عبد الله بن عمر⁽⁴⁾.

وإذا ذهبنا إلى تعريف العلوي: "يكون الحذف بحذف ما لا يُخلُّ بالمعنى، ولا ينقص من البلاغة، بل أقول: لو ظهر المحذوف لنزل قدر الكلام، ولا بدَّ من الدلالة على ذلك المحذوف، فإن لم يكن هناك دلالة عليه فإنه يكون لغوًا من الحديث، ويظهر المحذوف من جهتين: إحداها من جهة الإعراب على معنى أنّ الدال على المحذوف هو من طريق الإعراب، وهذا كقولك: أهلاً وسهلاً، فإنه لا بدَّ لهما من ناصبٍ ينصبهما، وثانيهما: لا من جهة الإعراب، وهذا كقولنا: فلانٌ يعطي ويمنع، ويصل ويقطع، فإنَّ تقدير المحذوف لا يظهر من جهة إعرابه، وإنما يكون ظاهرًا من جهة المعنى ..."⁽⁵⁾، والناظر في تعريفه يجد أنّ الحذف قد يكون في المعاني، بحيث يفهم من السياق، وهذا في علم المعاني نوعٌ من الأساليب البلاغية وهو الإيجاز، كما قد يخضع لأسبابٍ إعرابية مما يترجم الظاهرة نحويًا، وهو ما سيتم الوقوف عليه. وبالرجوع إلى أمات كتب النحو، يجد الناظر أنّ تعريف الحذف لم يخرج عن تعداد صورته أو بيان مواطنه، ومنه:

(1) ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996، ص: 217.

(2) الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، (د.ق)، (د.ت)، (د.د. ط)، ج2، ص: 243، والمؤتمر العام للغة العربية قضايا الأدب واللغة والتحديات المعاصرة بحث: "الحذف الصوتي للوقف في النص القرآني دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث"، محمد رمضان البع، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، ط1، 2001، ج3، ص: 120.

(3) معجم التعريفات، العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيحة، (د.ق) ، (د.ط)، (د.ت)، ص: 75.

(4) المعجم المعلم (قاموس قواعد الإملاء)، مسعد الهواري، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط2، 1997، ص: 42.

(5) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1980، ج2، ص: 92.

"الحذف حذف الجملة والمفرد والحركة وليس شيء عن ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضربٌ من تكليف علم الغيب في معرفته"⁽¹⁾.

ومن هذا التعريف وذاك يمكن للناظر أن يخرج بقوله: "الحذف النحوي إسقاط ما كان موجوداً من حركة أو حرف، أو كلمة فأكثر، بشروط معروفة".

ومن خلال هذا التعريف يستطيع استنباط أنواعه: حذف الحركة، وحذف الحرف، وحذف الكلمة بأنواعها، وحذف أكثر من كلمة - الجمل والتراكيب -، وهذا الحذف ليس اعتباراً، بل لا بدّ له من شروط وضوابط، وقبل معرفة تلك الشروط كان من الضروري أن نعرّج على بعض المسميات التي قد يبدو للناظر إليها أنها تحمل نفس المعنى وهي (الحذف والإضمار والاختصار)، حيث وجدنا ابن فارس قد خصص باباً في كتابه، أطلق عليه: باب الحذف والاختصار، جاء فيه: ومن سنن العرب الحذف والاختصار، يقولون: "والله أفعلُ ذاك" يريدون: لا أفعلُ، ومنه ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾⁽²⁾، وأراد أهلها⁽³⁾.

وأورد في الكتاب نفسه "ومن سنن العرب الإضمار، ويكون على ثلاثة أضرب: إضمار الأسماء، وإضمار الأفعال، وإضمار الحروف"⁽⁴⁾.

فمن إضمار الأسماء: ﴿الَّذِينَ يَسْجُدُونَ لِلَّهِ﴾⁽⁵⁾، بمعنى: ألا يا هؤلاء اسجدوا، ويضمرون الحروف، قال طرفة بن العبد⁽⁶⁾: ألا أيُّ هذا الزاجري أشهد الوغى⁽⁷⁾، بمعنى: أن أشهد الوغى. ومنه في القرآن ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾⁽⁸⁾؛ أي: من قومه.

ومن إضمار الأفعال قوله جل ثناؤه: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ﴾⁽⁹⁾، والمعنى: فيقال لهم، ويلاحظ أن السيوطي ذكر باباً في معرفة خصائص اللغة،

(1) الخصائص: 243/2.

(2) يوسف: 82.

(3) الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد بن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997، ص: 156.

(4) السابق: 176.

(5) النمل: 25.

(6) طرفة بن العبد بن سفيان بن سعد بن مالك بن ضبيعة بن قيس بن ثعلبة، شاعر جاهلي، ومن أصحاب المعلقات، ينظر: طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، دار المدني، مصر، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، ص: 137.

(7) ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1980، ص: 46.

(8) الأعراف: 155.

(9) آل عمران: 106.

بيّن خلاله صور الحذف والاختصار، كما بيّن فيه صور الإضمار، ولم يزد على ما ذكره ابن فارس في كتابه السابق⁽¹⁾، والناظر لكلا الموضوعين يجد نفسه أمام التساؤلات الآتية: ما الفرق بين صور الحذف والإضمار في الكتابين؟ هل الحذف هو الإضمار؟ ولو كان الحذف هو الإضمار، فلم أفرد لكل منهما فصل بذاته؟، وإن كان بينهما فرق، فلم لم يظهر خلال عرضهما للموضوعين؟!

ولذا كان من الضروري التفريق بين الحذف والإضمار، فالإضمار هو الاستتار، والاستتار يختص بالضمائر، في حين يكون الحذف في أي جزء من أجزاء الجملة⁽²⁾.

فعدم وجود الضمير يسمى استتاراً وليس حذفاً؛ لأن الاستتار على تقدير الموجود والحذف على تقدير عدمه، فهم قالوا بوجودها - الضمائر - مختفية⁽³⁾، ولعلّ هذا نوعٌ من أنواع الإضمار، ومن ثمّ فالحذف ليس إضماراً، فهل الحذف اختصار؟، وكما أنّ الحذف مظهرٌ من مظاهر التخفيف اللغوي، كذلك الاختصار مظهرٌ من مظاهر التخفيف اللغوي يُقصد به التقصير لعنصر لغوي لا ينتج عنه إخلال بالمعنى أو غموض له⁽⁴⁾، والاختصار يختلف عن الحذف والاستتار، فكلاهما إسقاط لعنصر لغوي، أما الاختصار فليس إسقاطاً، ولكنه عبارة عن: وقوع عنصر لغوي محل عنصر لغوي آخر، بحيث يتضمن الأول معنى الثاني مع اختلافه عنه في قلة عدد حروفه مثل وقوع الحرف موقع الفعل وفاعله، وهذا يُعدّ غاية في الاختصار⁽⁵⁾. وإضافةً إلى ما ذكر، يُلاحظ أنّ الحذف يتعلق بالألفاظ، بحيث يكون في الموجود دلالة على المحذوف، فيقتصر عليه طلباً للاختصار. أما الاختصار فيرجع إلى المعاني، وهو أن تأتي بلفظ مفيد لمعانٍ كثيرة، وعليه فلا حذف إلا وهو اختصار وليس كل اختصار حذفاً.

(1) يُنظر: المزهري في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، (د.ق)، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 331، 337.

(2) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 244.

(3) السابق: 244، والضمائر منها ما هو واجب الخفاء، ومنها ما هو جائز الخفاء، ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998، ج2، ص: 911، 915.

(4) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 351.

(5) شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، ج8، (د.ط)، (د.ت)، ج2، ص: 15، 7. والأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص: 37.

ومن أبواب الاختصار بابُ الضمائر؛ لأنها أخصر من الظواهر، وبابُ الحصر؛ لأنَّ الجملة فيه تنوب مناب جملتين، وبابُ العطف؛ لأن حروفه وُضِعَت للإغناء عن إعادة العامل، وباب التنثية والجمع؛ لأنهما أغنيا عن العطف، وباب النداء؛ لأن الحرف فيه ناب مناب أدعو وأنادي⁽¹⁾.

قال أبو البقاء في (اللباب)، وتلميذه الأندلسي في (شرح المفصل): "إنما دخلت 'إن' على الكلام للتوكيد عوضاً من تكرير الجملة، وفي ذلك اختصارٌ تامٌّ مع حصول الغرض من التوكيد، فإنَّ دخلت اللام في خبرها صارت إنَّ واللام عوضاً عن ذكر الجملة ثلاث مرات⁽²⁾، ومما وضع للاختصار العدد؛ لأنَّ عشرة ومائة وألفاً قائم مقام درهم ودرهم ودرهم إلى أن تأتي بجملة ما عندك من الدراهم مكرراً⁽³⁾.

وكذلك الأسماء المستفهم بها، والمشروط بها، حيث نجد الحرف الواحد أغنى عن الكلام الكثير المتناهي في الأبعاد والطول، ومن ذلك قولك: كم مالك؟ ألا ترى أنه قد أغناك عن قولك: عشرة مالك أم عشرون أم ثلاثون...؟، فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك؛ لأنه غير متناهٍ، وكذلك من عندك؟ قد أغناك عن ذكر الناس كلهم⁽⁴⁾.

ومن ذلك التصغير وفائدته الاختصار، فإذا قلت: رجلٌ، احتمل التكبير والتصغير، فإن أردت تخصيصه، قلت: رجل صغير، وإن أردته مع الاختصار، قلت: رُجِيلٌ⁽⁵⁾، ونظير ذلك حديث عليّ بن عبد الله قال: حدثنا إسماعيل بن إبراهيم عن أيوب عن محمد عن أنس عن النبي ﷺ قال: "مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ فَلْيُعَذِّبْ"، فقال رجل: هذا يومٌ يشتهي فيه اللحم، وذكر من جيرانه - فكان النبي ﷺ عذره - وعندي جَذَعَةٌ، خيرٌ من شاتين، فرخص له النبي ﷺ، فلا أدري بلغت الرُّخْصَةُ أم لا؟ ثم انكفأ إلى كبشين فذبحهما، ثم انكفأ الناسُ إلى غَنِيمَةٍ فذبحوها⁽⁶⁾.

فـ(غنيمة) هي تصغير غنمة صغيرة، وفي ذلك اختصارٌ وليس حذفاً، والناظر فيما سبق يخلص إلى أنَّ الحذف فيه اختصارٌ؛ وقد يكون هذا ما جعل ابن فارس يعرضُ باباً باسم (الحذف

(1) الأشباه والنظائر: 37/1.

(2) شرح المفصل: 104/2، واللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَرِي، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1995، ج1، ص:205.

(3) الأشباه والنظائر في النحو: 39/1.

(4) الخصائص: 85/1.

(5) الأشباه والنظائر: 37/1.

(6) صحيح البخاري، كتاب الأضاحي، حديث:5561.

والاختصار)، وذلك من باب عطف الخاص على العام - والله أعلم-، أما الاختصار فليس حذفًا، ويبقى السؤال مطروحًا... ما بال باب الإضمار الذي عقده ابن فارس، ولم يكن هناك فرق بينه وبين باب الحذف والاختصار في الكتاب نفسه - الصاحبى-؟!، نقول: إن تسمية بعضهم مواضع الحذف إضمارًا قد يكون من باب حمل الإضمار على معنى الحذف نفسه، وقد ظهر ذلك خلال عرضهما - ابن فارس والسيوطي- أمثلة الإضمار، كما حمل غيرهما من النحاة معنى الإضمار على الحذف، كما سنلاحظ خلال عرض ما ذهبوا إليه بما يستشهدون به، ومن هؤلاء السنهوري، حيث يلاحظ أنه عرض أمثلة تحت عنوان التأويل بالإضمار: إذا رأيت شخصًا يريد سفرًا، فتقول: "مكة" والتقدير: تقصد⁽¹⁾، كما عرض أمثلة تحت عنوان التأويل بالحذف: ومنه حذف اسم إن إذا دل عليه دليل، والغالب أن يكون ضمير الشأن، وعليه قوله ﷺ: "إن من أشد الناس عذابًا يوم القيامة المصوّرون"⁽²⁾.

وجاء في باب القسم: وقد يُستغنى بإضمار "قد" عن إظهارها، مثل قوله تعالى: ﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾⁽³⁾، إلى أن قال: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾⁽⁴⁾؛ أي: "قد قُتِلَ"⁽⁵⁾، وإلى جانب ما اتضح للناظر من وجود فارق بين المصطلحين النحويين، فإنه يؤيده قول العلوي في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾⁽⁶⁾، حذف فاعل (بلغت)، والتقدير: النفس وليس مضمراً؛ لأنه لم يتقدم له ظاهر يُفسّره⁽⁷⁾، وهذا التفسير يعيدنا إلى ما تم بيانه من أن الاستتار نوعٌ من أنواع الإضمار، فليس لنا أن نقول: فاعل (بلغت) مضمراً تقديره (هي)؛ لعدم وجود عائذ يعود عليه. والناظر يرى في حديث النبي ﷺ حين قال "لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن"، ولا يشرب الخمر حين

(1) شرح الأجرومية في علم العربية: 55/1.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب اللباس، حديث: 5950 بحذف "من" ونصب "أشد" - وعندئذ لا شاهد فيه - ، كما أخرجه في كتاب الأدب، حديث: 6109، بإثبات "من" وحذف "إن"، وأخرجه مسلم في صحيحه في كتاب اللباس والزينة، حديث: 5430، وقد أورده بالصيغة المذكورة وبصيغ أخرى - بإسقاط (إن ومن) تارة، وبإسقاط (من) مع إثبات (إن) تارة أخرى.

(3) البروج: 1.

(4) البروج: 4.

(5) شرح الأجرومية في علم العربية: 134/1.

(6) القيامة: 26.

(7) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز: 2 / 103.

يشربها وهو مؤمن⁽¹⁾، أن فاعل (يشرب) محذوف تقديره: الشارب أو أحدكم أو الشخص، وليس لنا أن نقدّر فاعل (يشرب) ضمير مستتر (هو)؛ لأن المحذوف لا يدل عليه السياق، ولو اعتبرنا الفاعل مضمراً على تقدير (هو) فإنه يعود على الزاني، وإذا انتفى كونه مؤمناً عندما زنى، فهل لنا أن ننتظر ذهاب إيمانه عند شربه الخمر؟، وجميل ما ذهب إليه ابن هشام في المغني حين قال: إن فاعل (يشرب) محذوف تقديره: (الشارب)؛ لأنّ الفاعل عمدة فلا يُحذف، وإنما هو ضمير مستتر في الفعل، عائداً على الشارب الذي استلزمه (يشرب)، وليس ضميراً عائداً إلى ما تقدم ذكره - وهو الزاني - وعلى ذلك ففس⁽²⁾، وهذا مما نبه إليه الزمخشري حين قال في قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَمَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ﴾⁽³⁾ وجاز رجوع الضمير في (يجعلون) إلى أصحاب الصييب مع كونه محذوفاً قائماً مقامه الصييب؛ لأنّ المحذوف باقٍ معناه وإن سقط لفظه⁽⁴⁾.

وبالنظر إلى حديث معتمر عن أبيه، قال: سمعت أنساً، قال: كنت قائماً على الحي أسقيهم عمومتي - وأنا أصغرهم - الفضيخ⁽⁵⁾، فقيل: حرمت الخمر، فقالوا: أكفئها فكفأها، قلت لأنس: ما شربهم؟ قال: رطب وبُسْر، فقال أبو بكر بن أنس: وكانت خمرهم - يومئذ⁽⁶⁾.

يلاحظ أن اسم كانت في قوله: وكانت خمرهم (مُضمراً) تقديره: (هي) عائداً على (الفضيخ)؛ وذلك أنه تقدمه ما يفسره. ويدخل في باب الإضمار إضمار (أن) (الناصب للمضارع مع حتى، وفاء السببية، وواو المعية، ولام التعليل، ومنه: حدثنا محمود: حدثنا شُبابة، حدثنا شُعبة، عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم: أنه صلى صلاة، قال: "إن

(1) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب المظالم والغصب، حديث: 2475، كما أخرجه في كتاب الأشربة، حديث: 2019، وكتاب الحدود وما يحذر من الحدود، حديث: 6772، و6810.

(2) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، (د.ق)، ط5، 1959، ص: 147، وشرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله بن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، ط1، 2003، ص: 221.

(3) البقرة: 19.

(4) يُنظر: حاشية: (1)، صفحة: (7).

(5) الفضيخ: شرابٌ يُتخذ من البُسْر، والبُسْر: الغضُّ من كل شيء، والبُسْر: التمر قبل أن يُرطب؛ لغضاضته. وخطُّ البُسْر بالرُّطب أو بالتمر، وانتباههما معاً يسمى بَسْراً، وأولُّ البُسْرِ طَلْعٌ، ثم خلال، ثم بلح، ثم بُسْر، ثم رطبٌ، ثم تمرٌ، وسمي الفضيخ بذلك؛ لأنه يسكر صاحبه فيفضخه - يذهب عقله فيظهر ما لا يصح - ينظر: لسان العرب: 276/10، 277.

(6) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب الأشربة، حديث: 5583، وحديث: 5622، ورواه برواية أخرى في كتاب المظالم والغصب، حديث: 2464، وأطرافه.

الشيطان عرضَ لي، فشدَّ عليّ؛ ليقطع الصلاة عليّ، فأمكنني الله منه، فدَعَتْهُ، ولقد هممت أن أوثِقَهُ إلى ساريةٍ حتى تُصبحوا ، فتتنظروا إليه، فذكرتُ قولَ سليمانَ عليه السلام ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾⁽¹⁾، فرده الله خاسياً⁽²⁾، فالناصب للأفعال (ليقطع، حتى تصبحوا) أن المضمرة بعد لام التعليل، وبعد حتى وليست المحذوفة، ومما يدخل تحت مفهوم الإضمار ما اصطلح عليه النحاة (الإضمار على شريطة التفسير) ، وقد أطلق عليه النحويون (باب التنازع)⁽³⁾، ومن ذلك قولهم: " أكرمني وأكرمتُ عبدَ الله؛ أي: أكرمني عبدُ الله، وأكرمتُ عبدَ الله، ثم ترك ذكره استغناءً بذكره في الثاني، ومما يشبه ذلك مجيء المشيئة بعد " لو"، وبعد حرف الجزاء موقوفة معداة إلى شيء كقوله تعالى: ﴿ وَكَوْشَاءَ اللَّهُ لَجَمْعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴾⁽⁴⁾، والتقدير: ولو شاء الله أن يجمعهم على الهدى لجمعهم. ومنه قول البحرى:

لو شئتَ لم تُفسدْ سماحةَ حاتمٍ كرماً ولم تهدمِ مأثرَ خالدٍ⁽⁵⁾

والأصل: لو شئتَ ألا تفسد سماحةَ حاتمٍ لم تفسدها، ثم حذف ذلك من الأول استغناءً بدلالته في الثاني عليه.

هذا ما تبين للناظر من فروق بين تلك المصطلحات؛ لنلجَ بعدها للبحث في شروط الحذف التي متى توفرت كان الحذف حسناً، وإلا فقد الكلام معناه ورونقه.

2- شروط الحذف:

أولاً: وجود قرينة أو دليل سواء أكان حالياً أم مقالياً؛ حتى يكون اللبس مأموناً، والدليل الحالي: كقولك لمن رفع سوطاً "زيداً" بإضمار: اضرب.

(1) ص: 35.

(2) أخرجه البخاري في صحيحه في كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1210: وقوله: فدَعَتْهُ: خنقته، وفي رواية (فَدَعَتْهُ) من قول الله (يَوْمَ يُدْعُونَ)؛ أي: يُدْفَعُونَ.

(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي، الأزهر، القاهرة، ص: 241.

(4) الأنعام: 35.

(5) معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: 46، وفلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر مخيمر، دار الثقافة للنشر، (د.ق)، (د.ط)، 1983، ص: 196، والكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 73 (هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحدٍ منهما يفعلُ بفاعله مثل الذي يفعلُ به...)، وإعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة، دمشق، بيروت، ط8، 2001، ج4: ص: 244.

ومنه: ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾⁽¹⁾؛ أي: سلّمنا سلامًا، والمقالي: كقولك لمن قال: مَنْ أَضْرَب؟ "زيدًا".
ومنه ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾⁽²⁾، وكلا النوعين - الحالي والمقالي - يطلق عليهما (دليل الحذف غير الصناعي)⁽³⁾.

والناظر إلى النوعين رُبما يسأل: وما الفرق بين الدليلين أو القرينتين؟ أو متى يقال: هذا دليلٌ حالي، وهذا دليلٌ مقالي؟ ويجد الفرق واضحًا حين النظر في النوعين، فالنوعان دليلٌ أو قرينة، لكن القرينة الحالية منسوبة إلى الحال أو الصفة التي يكون عليها المخاطب عند توجيه العبارة المشتملة على الحذف إليه، أما الدليل المقالي: ما اشتملت عبارته على لفظ دال على المحذوف. وهذا ما لوحظ في عرض الأمثلة التي طرحها ابن هشام، فقولك "زيدًا" لمن رفع "سوطًا" دليل حالي؛ لأن قولك له كان حال كونه رافعًا سوطاً دون أن يتلفظ أو يلقي إليك عبارة، أما مَنْ سَأَلَكَ: مَنْ أَضْرَب؟ فرددت عليه: "زيدًا" فقد وُجِدَت قرينة أو دليل مقالي - قول - والمحذوف الذي قام بتقديره يُستنتج من جملة السؤال، وهذا ما نبّه إليه العلماء⁽⁴⁾.

ومما ورد فيه الحذف نطقًا وكتابةً، أو نطقًا فقط؛ -لأنّ اللبس فيه مأمونٌ- ما ورد عن سيبويه قوله: "أما حذف الألف فقولك: رمى الرجل، وأنت تريد: رمى، ولم يخف، وإنما كرهوا تحريكها؛ لأنها إذا حُرِّكت صارت ياءً أو واوًا كما في يدعو، فكرهوا أن تصير إلى ما يستقلون، فحذفوا الألف حيث لم يخافوا التباساً"⁽⁵⁾، ففي قوله: "رمى الرجل"، حُذِفَت الألف نطقًا فقط، لعدم جواز النقاء الساكنين، أما في قوله: "لم يخف"، فقد حذفت الألف نطقًا وكتابةً؛ لئلا يؤدي إلى ثقل النقاء ساكنين. ومن القرائن الحالية (القرائن العقلية) حيث تُعَدُّ نوعًا من أنواعها، فقد يعتمد المتكلم إلى حذف بعض العناصر التي يمكن للسامعين إدراكها بعقولهم، فالذي يقول: أكلت الشاة، يفهم من قوله استنادًا إلى العقل أنه أكل لحمها، ومثله: ﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾⁽⁶⁾؛ لأنّ الذوات لا تتصف بالحل والحُرمة.

(1) هود: 39.

(2) النحل: 30.

(3) مغني اللبيب: 789.

(4) الخصائص: 247/1.

(5) الكتاب: 156/4.

(6) البقرة: 173، البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004م، ج3، ص: 124، 168.

وهذا كما ذكر آنفاً يسمى دليل الحذف غير الصناعي، ومنه يفهم أن هناك دليلاً صناعياً، فما المراد به؟، يراد بدليل الحذف الصناعي ما يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه عُرف من جهة الصناعة، وذلك كما في قوله تعالى: ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾⁽¹⁾، والتقدير: لأننا أقسم؛ وذلك لأن فعل الحال لا يُقسم عليه في قول البصريين⁽²⁾، وفي: إنها لإبل أم شاء، إنَّ التقدير: أم هي شاء؛ لأنَّ (أم) المنقطعة لا تعطف إلا الجمل. ويلاحظ أنَّ هذا الشرط - وجود قرينة أو دليل - أشار إليه ابن جني⁽³⁾.

ثانياً: ألا يكون المحذوف مؤكّداً؛ لأنَّ الغرض من الحذف التخفيف والاختصار؛ ولذا لا يُحذف العائد في نحو: الذي رأيته نفسه زيداً، فلا يُقال: الذي رأيْتُ نفسه زيداً، وإن كان لا بدَّ من حذف العائد وجب حذف المؤكّد - نفسه - فتُصبح الجملة: الذي رأيْتُ زيداً؛ ولذا لوحظ أنَّ أبا علي الفارسي قد ردَّ قول الزجاج في ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ كَذَّابٌ﴾⁽⁴⁾، حيث قال الزجاج: التقدير: إنَّ هذان لهما ساحران، قال أبو علي الفارسي: الحذف والتوكيد متنافيان⁽⁵⁾.

وهذا الشرط يجعل الناظر يستبعد وجهين من أوجه الإعراب للآية: الأول ما ذهب إليه الزجاج، فإنَّ يكن خرج من مخالفة دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ، فقد وقع في مخالفة شرط الحذف عندما جمع بين محذوف مؤكّد (هما) المبتدأ، ومؤكّد - اللام - والثاني: اشتمل على محذوفين مؤكّدين أولهما: ضمير الشأن اسم (إنَّ) والثاني: (هما) المبتدأ على تقدير: إنَّه هذان لهما ساحران. فالوجهان يتنافيان مع شرط الحذف المذكور.

كما يلاحظ أنَّ هذا الشرط ذهب إليه ابن جني حين قال: "لو ذهبت تؤكد لنقضت الغرض؛ لأنَّ التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز"، كما ذهب إليه السيوطي⁽⁶⁾.

ثالثاً: ألا يكون المحذوف كالجزء، فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه - اسم كان وأخواتها - ؛

(1) القيامة: 1.

(2) البرهان في علوم القرآن: 3 / 128.

(3) ينظر: صفحة: (20)، حاشية: (1).

(4) طه: 63

(5) إعراب القرآن، الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1982، ج2، ص 770، ومشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق:

حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1988، ج2، ص: 466-467، والكشاف: 543/2.

(6) الخصائص: 249/1، والأشباه والنظائر: 298/1.

ولذا لوحظ أنَّ ابن هشام قد ردَّ ما ذهب إليه ابن عطية في ﴿بُسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بَيِّنَاتٍ
 اللَّهُ﴾⁽¹⁾، قال ابن هشام: والصواب أنَّ ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ فاعلٌ، وحُذِفَ المخصوص بالذم؛ أي: مثلُ
 هؤلاء، أو المضاف⁽²⁾، أما حذف الفاعل مع فعله فلا خلاف عليه، نحو: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ
 رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾⁽³⁾.

رابعاً: ألا يكون المحذوف عاملاً ضعيفاً، فلا يحذف الجار والجازم والناصب للفعل إلا في
 مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيها استعمال تلك العوامل، ولا يمكن القياس عليها، وهذا ما
 سيتضح - بإذن الله - عند الحديث عن حذف حروف المعاني.

خامساً: ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيء؛ فلا تحذف "ما" في: أمَّا أنت منطلقاً انطلقتُ
 والأصل: لأنَّ كنت منطلقاً انطلقت، فحُذِفَ الفعل (كان) فصار تقديره: لأنَّ أنت منطلقاً، وكراهية
 مباشرة (إن) الاسم زيدت (ما) فصارت عوضاً من الفعل، ومصلحة للفظ لنزول مباشرة (أن)
 الاسم، وعليه قول عباس بن مرداس⁽⁴⁾:

أبا خراشة أمَّا أنتَ ذا نفرٍ فإنَّ قومي لم تأكلهم الضَّبْعُ⁽⁵⁾

؛ أي: لأنَّ كنتَ ذا نفرٍ قويت وشدت؟ ثم حُذِفَت همزة الاستفهام واللام، كما حذفت
 "كان"، وعوض عنها بـ "ما" التي أدغمت بأنَّ، فانفصل اسم كان وصارت أنت.

(1) الجمعة: 5.

(2) مغني اللبيب: 793.

(3) النحل: 30.

(4) عباس بن مرداس، شاعرٌ، فارسٌ، من سادات قومه، وأمه الخنساء - رضي الله عنها - الشاعرة المشهورة،
 أدرك الإسلام، حيث أسلم قبل فتح مكة، وحضر يوم الفتح، ينظر: الأعلام: 267/3.

(5) الكتاب: 293/1، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل،
 محمد محيي الدين عبد الحميد، دار صعب، (د.ق.)، (د.ت.)، ج1، ص: 297، ومغني اللبيب: 54، والخصائص:
 259/2، وشرح الأجرومية: 282/1، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى نهج السالك على ألفية ابن
 مالك، جلال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الله،
 دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ط.)، 1955، ج 1، ص: 119، والجنى الداني في حروف المعاني،
 الحسن ابن قاسم المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الأفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 2،
 1983، ص: 528، وشرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة
 الحياة، بيروت، لبنان، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، ص: 179، والضَّبْعُ: السنون المجذبة.

كما لا تحذف من قولهم: أفعل هذا إمّا لا، ولا التاء من عِدَّة وإقامة واستقامة، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾⁽¹⁾، فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا قال ابن مالك: إنّ العرب لم تقدر أحرف النداء عوضاً من أدعو وأنادي؛ لإجازتهم حذفها، فالعرب لا تجمع بين العوض والمعوض⁽²⁾.

سادساً: ألا يؤدي الحذف إلى اختصار المختصر؛ فلا يحذف اسم الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في: "زيداً فاقتله" على تقدير: عليك، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير (الزَمَ زيداً)⁽³⁾، وهذا ما ذهب إليه ابن جني حين خصص باباً في زيادة الحروف وحذفها، جاء فيه: لا يمكن حذف بعض الحروف في بعض الأحيان؛ لأنها دخلت الكلام بضرب من الاختصار فلو ذهبت تحذفها لكانت مختصراً لها هي أيضاً، واختصار المختصر إجحاف به، ويضيف ابن جني: في بعض الأحيان ينوب الحرف عن جملة أو عن كلمة، فإذا قلت: ما قام زيدٌ، فقد أغنت (ما) عن النفي، وهي جملة من فعلٍ وفاعلٍ (أنفي)⁽⁴⁾.

سابعاً: ألا يؤدي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه؛ فلا يحذف المفعول - الهاء - في ضربني وضربته زيدٌ؛ لئلا يتسلط على زيد ثم يقطع عنه برفعه بالفعل الأول⁽⁵⁾.

(1) النور: 37، مصدر الفعل على وزن أفعل إفعال مثل: أحسن إحسان، فإن كان معتل العين أُعِلَّ مصدره حملاً على فعله، فأصل إقامة إقوام على وزن إفعال ثم حدث فيها إعلال بنقل حركة حرف العلة، ثم قلبت الواو ألفاً لمجانسة الفتحة التي على الصحيح قبلهما، فأصبح الفعل: إقام فالتقى ساكنان - الألف المنقلبة عن الواو وألف إفعال - واختلف في حذف أيهما للتخلص من التقاء الساكنين، والأفضل حذف الثانية، وعوض منها التاء، فانتهى المصدر إلى إقامة، ينظر: أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم زرنده، مؤسسة أبو لبدة، القدس، ط1، 1987، ص: 77، وقد اختلف في تعويض التاء، فقيل: إنها لازمة، وذهب سيبويه إلى أنّ التعويض جائز لا لازم، واستدل على ذلك بالآية، غير أنّ الفراء رأى أنّ التعويض لازم إلا إذا أضيفت الكلمة فيجوز ترك التاء؛ لأنّ المضاف إليه قائم مقام التاء؛ ولذا حذفت التاء من إقامة، وهو ما ذهب إليه ابن مالك - أيضاً، ولعل الصحيح ما ذهب إليه الفراء وابن مالك؛ لأن الحذف لم يثبت إلا مع الإضافة، ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م، ج 3، ص: 70، واللباب في علل البناء والإعراب: 361/2.

(2) شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990، ج3، ص: 385.

(3) مغني اللبيب: 794.

(4) الخصائص: 181/2.

(5) مغني اللبيب: 795، والتنازع بابٌ من أبواب النحو، يتوجه فيه عاملان إلى معمول واحد، قد يكون في الفاعلية، أو في المفعولية، أو في الفاعلية والمفعولية معاً...، يُنظر - آراء العلماء -: شرح ابن عقيل: 548/1، 551، والأشباه والنظائر: 38/2.

ثامناً: ألا يؤدي الحذف إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي، فلا يحذف الضمير في: زيدٌ ضربته؛ لأنه يؤدي إلى إعمال المبتدأ وإهمال الفعل مع أنه أقوى⁽¹⁾.
كما منعوا رفع (رأسها) في " أكلت السمكة حتى رأسها" إلا أن يُذكر خبرها فنقول: مأكول⁽²⁾.
ولاجتماع السببين السابع والثامن منع الجميع تقديم الخبر في "زيدٌ قام"، ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين تقديم معمول الخبر على المبتدأ في نحو: زيدٌ ضرب عمرًا، فأجازوا: عمرًا زيدٌ ضرب.

وقال البصريون في قول الفرزدق⁽³⁾.

قنأفُ هذَّاجونَ حولَ بيوتهم
بما كانَ إيَّاهم عطيةٌ عودًا⁽⁴⁾

قالوا: (عطيةٌ) مبتدأ، و(إيَّاهم) مفعول (عودٌ) والجملة خبر كان، واسمها ضمير الشأن⁽⁵⁾.

هذا وأسباب الحذف ترتبط بأسباب الخفة من ثقل التقاء المتماثلين، أو ثقل الحركات على الحروف، أو عدم التجانس بين الحروف والحركات، كما قد يكون طول العنصر اللغوي عن طريق زيادة بعض الحروف على الكلمة لإفادة معنى لم يكن موجودًا من قبل، وغيرها من الأسباب التي تولجنا للحديث عن صور الحذف وما يتعلق بها من أسباب.

3- صور الحذف:

أولاً: حذف الحروف: وقبل الحديث عن حذفها كان لابدً لنا من الوقوف على مفهوم الحرف، والحد الاصطلاحي للحرف مختلفٌ فيه، وأشهر ما قيل فيه أربعة أقوال⁽⁶⁾، وأما حروف المباني

(1) مغني اللبيب: 795.

(2) السابق: 795، ورأى كثيرٌ من العلماء أنه لا مانع من اعتبار (حتى) ابتدائية وما بعدها مرفوع على الابتداء، وخبره محذوف يفسره السياق، وهذا ما يرتئيه الناظر، فالرأس مأكولٌ على أية حال - سواء أذكر الخبر أم لم يُذكر -، يُنظر: شرح المفصل: 8/ 15، واللباب في علل البناء والإعراب: 385/1، والجمال، للزجاجي: 68، 69.

(3) الشاعر الأموي همام بن صعصة، يكنى أبا فراس، لُقِبَ بالفرزدق؛ لغلاظة وجهه، جده صعصة هو الذي منع الموائد وأحيا الوئيدة، قيل: إنه اشترى ثلاثمائة وستين بنتاً مُعَدَّةً للوَأْدِ كل واحدة بناقتين وجمل، قال فيه أبو عبيدة: "لولا شعرُ الفرزدق لذهب ثلث لغة العرب"، ينظر: الأعلام: 93/8.

(4) ديوان الفرزدق، كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، ص: 181، والبيت في الديوان:

قنأفُ درَّامونَ خلفَ جحاشهم
لما كانَ إيَّاهم عطيةٌ عودًا

ودرامون: ماشون، - ولا تأثير على الشاهد -.

(5) ضمير الشأن هو الضمير الذي يلزم الأفراد والغيبة، ويكون: مبتدأ، أو: أصله مبتدأ، يأتي مستترًا، يُنظر في ذلك -: المعجمُ المفصلُ في الإعراب، طاهر يوسف الخطيب، مراجعة: إميل يعقوب، دارُ الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1996، ص: 257.

(6) تتمثل هذه الأقوال في حد سيبويه، وحد ابن السراج، وحد الزجاجي، وحد ابن يعيش، والجامع بين أقوالهم: أن الحرف لا يحمل معنى في ذاته، بل يأتي لبيان معنى في غيره، ينظر: الكتاب: 12/1، والأصول في النحو، =

فهي الحروف الهجائية أو حروف التهجّي أو حروف المعجم، والغرض منها تأليف الكلام⁽¹⁾،
والحذف يصيب النوعين: حروف المعاني، وحروف المباني.
أولاً: حذف حروف المباني: ونقصد به إسقاط حرفٍ أو أكثر من حروف بنية الكلمة سواء أكانت
فعلاً، أم اسماً أم حرفاً ومنه:

أ. حذف يصيب الأفعال ويتمثل في:

1. تاء المضارع، وذلك إذا التقت مع تاءٍ أخرى في أوله، ويتم ذلك في ثلاث صيغ هي: تفَعَّل
وتَفَاعَلَ، وتَفَعَّلَ، فإذا أضفنا تاء المضارعة أصبحت تتقدّم، تتشارك، تتبختر. وبعد الحذف
تصبح: تقدّم وتشارك وتبختر⁽²⁾.
وفي القرآن أمثلة كثيرة على ذلك، منها قوله تعالى: ﴿فَأَنتَلَهُ تَصَدَّى﴾⁽³⁾، وأصلها: تتصدّى،
وقوله: ﴿تَكَادُ تَمَيَّرُ﴾⁽⁴⁾، وأصلها: تتميز.

هذا ويلاحظ أنّ ابن جني قد توسع في حذف التاء الثانية- تاء الفعل الأصلية- مع
حروف المضارع الأخرى، وذلك حين قاس عليه اجتماع الياء والواو في يتوقّد، مشيراً إلى
جواز قراءة قوله تعالى: ﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾⁽⁵⁾، قائلاً: وذلك أنّ أصله يتوقّد، فحذفت التاء
لاجتماع حرفين زائدين في أول الفعل، وهما الياء والتاء المحذوفة⁽⁶⁾، وليس في يتوقّد مثلاً
فيحذف أحدهما، لكنه شبه حرف مضارعه -الياء- في يتوقّد بالتاء الأولى في تتوقّد من حيث
الزيادة، كما شبهت التاء والنون في تعدّ ونعد بالياء في يعدّ، فحذفت الواو معها كما حذفت مع

=أبو بكر محمد بن سهل السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،
ط1، 1985، ج 1، ص: 40، 41، وكتاب الجمل في النحو أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: علي
توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984، ص: 1 وشرح المفصل: 2/8، الجنى الداني:
21، 20.

⁽¹⁾ البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، عبد الله بن حمد بن عبد الله الدليل، مكتبة الرشد، الرياض، (د.ط)،
2002، ص: 429 .

⁽²⁾ ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 219.

⁽³⁾ عبس: 6.

⁽⁴⁾ الملك: 8.

⁽⁵⁾ النور: 35.

⁽⁶⁾ المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ناصف،
وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، 1999، ج2، ص: 111.

- الياء في يعد⁽¹⁾، كما أورد قوله تعالى: ﴿نُجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾⁽²⁾ بحذف النون الثانية، التي هي فاء الفعل⁽³⁾، ومنه "ومانزل الملائكة"، وهي قراءة ابن كثير على أنه أراد ﴿مَا نَزَّلَ الْمَلَائِكَةَ﴾⁽⁴⁾.
2. همزة أفعل من المضارع ومشتقاته، وذلك مثل: أكرم يُكْرِمُ مُكْرَمٌ مُكْرَمٌ؛ وذلك تخفيفاً من قولنا: يُؤَكِّرُمُ وَأُكْرِمُ، قال الأشموني: "ولا يجوز إثبات هذه الهمزة على الأصل إلا في الضرورة، أو في كلمة مستندرة"⁽⁵⁾ واستدل بقول الراجز: *فإنه أهلٌ لأن يُؤَكِّرِمَا*⁽⁶⁾
3. فاء الفعل المهموز من الفعلين: أخذ وأكل في صيغة الأمر، فنقول: خذْ، وكلْ، وجواز حذفها وبقائها من الفعل (أمر)، نقول: مُرْ أهلك بالصلاة، وأمر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ﴾⁽⁷⁾.
4. عين المهموز في حالتي المضارع والأمر، نحو: رأى ويرى وره. وجواز حذفها وبقائها من الفعل سأل، فتقول: سَلْ واسأل، ومنه قوله تعالى: ﴿سَلِّبْنِي إِسْرَافِيلَ﴾⁽⁸⁾ ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾⁽⁹⁾.

(1) السابق: 111/2.

(2) يونس: 103.

(3) المُحتسَب: 111/2 و 120، وإعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. الهمذاني النحوي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992، ج1، ص: 275.

(4) الحجر: 8.

(5) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 343/4.

(6) هذا الشاهد بلا نسبة في الخصائص: 139/1، وشرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي، مع شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1982، ج1، ص 139، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري، قدم له ووضع هوامشه حسن حمد، بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ج1، ص: 19 و 277/2 ونُسب إلى أبي حيان الفقعسي في أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 346/2.

(7) طه: 132.

(8) البقرة: 211.

(9) يوسف: 82.

5. فاء الفعل الثلاثي المثال، الواوي الفاء، وقد علل سيبويه ذلك كراهية الواو بين الياء والكسرة⁽¹⁾، فأجرت العرب سائر المضارع على تَفْعَلْ، فحذفوا الواو لئلا يختلف في البناء، وإن لم يكن هناك ياء، فقالوا: يَجِدُ، وتَجِدُ، وأَجِدُ بدلاً من يَوْجِدُ، وتَوْجِدُ، وأَوْجِدُ، وكذلك الحال في الأمر حيث نقول: زِنْ، وَجِدْ، وَصِفْ، كما تُحذف من مصدر هذا الفعل الذي على وزن فَعْلَةٍ لغير الهيئة، وتكون التاء فيه عوضاً عن الواو المحذوفة، فنقول: جِدة، وزِنة، وصِفَة، وإِتْمام فَعْلَة شاذ، وقد أتموا فقالوا: وتِرَة. قال سيبويه: "فأما (فَعْلَة) إذا كانت مصدرًا فإنهم يحذفون الواو منها كما يحذفونها من فعلها؛ لأنَّ الكسر يُسْتَنْقَل في الواو، فاطرَّد ذلك في المصدر، وقد أتموا فقالوا: وَجْهَة في جهة"⁽²⁾.

وهذا يجعل الناظر يتساءل: كيف يكون الإِتْمام شاذًا وقد ورد في قوله تعالى: ﴿وَكُلِّ وَجْهَةٌ مُّوَكَّلَةٌ﴾^{(3)؟!.}

6. عين الفعل المضعَّف الثلاثي المكسور العين في الماضي نحو: ظَلَّ، فعند إسناده لضمير رفع متحرك يجوز فيه ثلاثة أوجه: ⁽⁴⁾
أ. الإِتْمام مع فك الإدغام، ظَلَّلْتُ.
ب. حذف العين مع نقل حركتها إلى الفاء، ظَلَّتْ.
ج. حذف العين، مع عدم نقل حركتها إلى الفاء، فنقول: ظَلَّتْ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾⁽⁵⁾.

7. المضارع المعتل الآخر عند اتصاله بالضمائر، فالفعل المضارع المعتل الآخر بالواو عند اتصاله بواو الجماعة تحذف لامه، نحو: يعفو، تصبح: يَعْفُون، وكذلك المضارع المعتل الآخر بالياء أو بالألف عند اتصاله بياء المخاطبة، تحذف لامه، نحو: يقضي، ويسعى نقول:

(1) الكتاب: 330/4.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1/ 239، والكتاب: 337/4.

(3) البقرة: 148، قال العُكْبَرِي: إن قيل: لم جمعوا بين العوض والمعوض في (وجهة)، ففيه وجهان: أحدهما: ليست مصدرًا، بل اسمٌ للجهة المتوجَّه إليها، والثاني: يقدَّر أنها مصدرٌ، ولكن خرجت على الأصل تنبيهًا على أنَّ القياس الإِتْمام في الجميع، ينظر: الباب في علل الإعراب والبناء: 357/2.

(4) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجدِّدة، عباس حسن، دار المعارف، (د.ق)، ط5، (د.ت)، ج4، ص: 801، وأسس الدرس الصرفي في العربية: 221.

(5) طه: 97.

أنت تقضين وتسعين، وسبب الحذف هو درء الثقل، سواء أكان ناتجاً عن التقاء الأمثال، أم التقاء ساكنين⁽¹⁾.

8. الفعل الأجوف في حالة جزم مضارعه، نحو: لم أَقُلْ، ولم أَبْعْ، والأصل: لم أقول ولم أبيع، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ اللَّهُ يَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا يَهْدِيهِمْ سَبِيلًا﴾⁽²⁾ كذلك في حالة الأمر، نحو: قُلْ، وبعْ، والأصل: قُولْ وبيعْ، ومنه: ﴿يَا بَنِي آدَمِ الصَلُّوا﴾⁽³⁾، وعند اتصاله بضمير رفع متحرك، نحو: قُلْتُ، قلتما، قُلْنِ⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُلْنِ قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾⁽⁵⁾.

9. نون مضارع "كان" جوازاً بشرط الجزم بالسكون، وألا يتلوها ساكن، فلا تحذف من المرفوع نحو: ﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾⁽⁶⁾، ولا من المنصوب نحو: ﴿وَتَكُونُ لَكُمْ الْكِبَرَاءُ﴾⁽⁷⁾، ولا تحذف من المجزوم بغير السكون نحو: ﴿وَتَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾⁽⁸⁾، وكذا إذا تلاها ساكن كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾⁽⁹⁾، ولم يستحسنوا قراءة من حذف النون هنا - لم يك -⁽¹⁰⁾، ومنه قول الشاعر:

فإن لم تك المرأة أبدت وسامةً فقد أبدت المرأة جبهةً ضيغم⁽¹¹⁾

(1) النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة: 4 / 194.

(2) النساء: 137.

(3) لقمان: 17.

(4) أسس الدرس الصرفي في العربية: 222.

(5) الأحزاب: 32.

(6) الأنعام: 135.

(7) يونس: 78.

(8) يوسف: 9.

(9) البينة: 1.

(10) مشكل إعراب القرآن: 2 / 831.

(11) البيت ينسب لخنجر بن صخر الأسدي، في أوضح المسالك: 238/1، وبلا نسبة في كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت)، ج 1، ص: 122، وشرح الأشموني: 120/1، وللناظر أن يستشهد بقوله تعالى: ﴿وَكَمْ أَلْبَغَيْتُمْ﴾ مريم: 20، وقوله: ﴿وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا﴾ النساء: 40، على توفر شروط الحذف، ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيار به لغريب
وقول الآخر: خبير بنو لهب؛ فلا تك ملغياً مقالة لهبي إذا الطير مرت

فالنون في (تكن) حذفت مع ملاقة ساكن، وهذا جائز عند من قرأ الآية بالحذف، هذا ولا تحذف النون إذا وُصِلَتْ بضمير — كما سيُذكر في حينه —.

10. لام الفعل المعتل عند الإسناد؛ ولذا قالوا: إنك تحذف الواو والياء والألف من نحو: اغْزُ، وارْمِ، واخْشِ، كما تحذفها من نحو: لم يَغْزُ، ولم يَرْمِ، ولم يَخْشِ، وهذا الحذف للبناء، لا للإعراب والجزم حملاً للفعل المعتل على الصحيح⁽¹⁾، وشذَّ في الفعل حذف الياء في: لا أدرِ، وما أدرِ، ولا أبالِ، وكثير حذف "لا أبالِ" إذا دخل عليه الجازم نحو: لم أبلِ، والأصل: لَمْ أبالِ⁽²⁾، وكان يقول في التوقف: لم أبالِ، فيلنقي ساكنان: الألف، واللام، فحذفت الألف لالتقاء ساكنين⁽³⁾.

وأما قولهم: "إنَّ إعمال حرف الجزم مع حذف الحرف جاء كثيراً، مستدلين بقول الشاعر:

محمدٌ تَفَدَّ نفسك كلُّ نفسٍ
إذا ما خِفْتَ من أمرٍ تَبالاً⁽⁴⁾

فقد أنكره البعض، قال ابن الأنباري: ولئن سلَّمنا صحته — وهو الصحيح — فنقول: "تفد نفسك" ليس مجزوماً بلام مقدرة، وليس الأصل فيه: لتفد نفسك، وإنما الأصل: تفدي نفسك، من غير تقدير اللام، وهو خبر يراد به الدعاء، كقولهم: غفر الله لك، ويرحمك الله، وإنما حذف الياء لضرورة الشعر اجتزاءً بالكسرة عن الياء، قال الأعمى: هذا من أقبح الضرورة؛ لأنَّ الجازم أضعف من الجار، وحرف الجر لا يُضمَر، وقد قيل: إنه مرفوع حُذِفَتْ لامُه ضرورةً، واكتفى بالكسرة منها⁽⁵⁾، وهذا ما يراه الناظر؛ لأن من شروط الحذف، ألا يكون المحذوف ضعيفاً كحروف الجر والجزم — الشرط الرابع —

ب. حذف يصيب الأسماء:

1. ياء الاسم المنقوص المجرد من أل والإضافة في حالتها الرفع والجر، وذلك نحو: هذا راعٍ، ومررت بقاضٍ.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 76/2.

(2) كتاب المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، دط، 1386هـ، ج3، ص: 166، 167، والأصول في النحو: 343/3.

(3) كتاب المقتضب: 167/3، والبرهان في علوم القرآن: 121/3.

(4) البيت ينسب للأعشى في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، البغدادي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1988، ج9، ص: 11، وبلا نسبة في الإنصاف في مسائل الخلاف: 63/2، ومغني اللبيب: 407، واللامات — دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1980، ص: 104، وشرح شواهد المغني: 597/2، والأشموني: 575/3، وشرح المفصل: 24/9 والناظر لم يجده في ديوان الأعشى!

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: 76/2، وخزانة الأدب: 12/9.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن القاضي في النداء، فقال: أختار يا قاضي؛ لأنه ليس بمنون، كما أختار هذا القاضي. وأما يونس فقال: يا قاضٍ، وقول يونس أقوى؛ لأنه لما كان من كلامهم أن يحذفوا في غير النداء كانوا في النداء أجدر؛ لأنَّ النداء موضع حذف، يحذفون التنوين ويقولون: يا حارٍ، ويا صاح، ويا غلامٌ أقبل⁽¹⁾.

وأما الأفعال الناقصة فلا يُحذف منها شيءٌ مالم تُسبق بجازم، وذلك نحو: لا أقضي، وهو يرمي ويغزو، وما لا يُحذف في الكلام وما يُختار فيه أن لا يُحذف، يُحذف في الفواصل والقوافي، فالفواصل قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ﴾⁽²⁾، و﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾⁽³⁾، ﴿الْكَبِيرِ السُّعَالِ﴾⁽⁴⁾، وأما القوافي فنحو قول زهير⁽⁵⁾:

وأراك تفري ما خلقتَ وبعضُ القومِ يخلقُ ثم لا يقرُّ⁽⁶⁾

وإثبات الياء أكثر وأقرب؛ لأنه فعلٌ لا يدخله التنوين. وهذا جائزٌ عربيٌّ كثير⁽⁷⁾.

2. ألف (ما) الاستفهامية في موضع رفع أو نصب لا يجوز إلا في الضرورة، أو في موضع جر بالإضافة، نحو: مجيء مَ جئتَ، أو حرف جرٍّ، نحو: ﴿عَمَيْسَاءُ لُونْ﴾⁽⁸⁾، فالمشهور الكثير حذف ألفها، وأما إثباتها فقليل: ضرورة، وقيل: لغة⁽⁹⁾.

وإذا حُذِفَت ألفها بقيت على حركتها إلا في الشعر، فيجوز إسكانها إن جُرَّت بحرف لا بالإضافة؛ وإذا كان بعدها "ذا" لم يجر حذف ألفها، وإن جُرَّت بحرف نحو: عن ماذا تسأل؟ وإذا كانت موصولة أو شرطية، ودخل عليها حرف الجر أو أضيفت إليها لم يجر حذف ألفها، وزعم

(1) الكتاب: 184/4.

(2) الفجر: 4.

(3) غافر: 32.

(4) الرعد: 9.

(5) زهير بن أبي سلمى، من شعراء الطبقة الأولى، وحكيم الشعراء في الجاهلية، كان أبوه شاعراً وكذا خاله، وأخته سلمى، وابناه كعب وبجيراء، ينظر: الأعلام: 52/3.

(6) الفري: القطع، الخلق: التقدير، يقال: خلقت الأديم إذا قدرته لتقطعه، ضرب هذا مثلاً لتقدير الأمر وتدبيره، ثم إمضائه وتنفيذ العزم فيه - تُنفَّذ ما أبرمت - ومن الجدير بالذكر أنَّ البيت في الديوان ورد بثبوت ياء المضارعة وبالصيغة الآتية: (فلأنت تفري ما خلقتَ وبعضُ القومِ يخلقُ ثم لا يقرُّ) - وعندئذٍ لا شاهد فيه - ديوان زهير ابن أبي سلمى، كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ص: 29، وارتشاف الضرب:

806/2، 830.

(7) الكتاب: 185/4.

(8) النبأ: 1.

(9) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 249/1.

بعضهم أن كثيراً من العرب يقول: (سَلَّ عَمَّ شَتَّتَ)، حذفوا ألفها، وهي موصولة؛ لكثرة الاستعمال، وقيل: هي لغة⁽¹⁾، قال ابن هشام: يجب حذف ألف (ما) الاستفهامية إذا جُرَتْ وإبقاء الفتحة دليلاً عليه، تقول: فيم، وإلام، وعلام، وبم، وعلة ذلك للفرق بين الاستفهامية والخبرية⁽²⁾، ولذا حذفت من قوله تعالى: ﴿فَنَظَرَةُ بِمَ يَرْجِعُ الْمُرْسَلُونَ﴾⁽³⁾، ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾⁽⁴⁾.

3. اللام من أب، وأخ، وحم، وهن، وابن، وغد، واسم على مذهب البصريين، وزعم الكوفيون أنه مما حذفت منه الفاء⁽⁵⁾.

4. سُمِعَ الحذف في العين خاء قالوا: بَخَّ منونا، وبَخَّ مُسَكَّنًا، أو تاء، قالوا: سه، والأصل ستَّه أو واوا في فَمَ، وأصله فَوَّه⁽⁶⁾.

5. كلمة (فم) أصلها (فَوَّه) بزنة (فوز) حذفت الهاء لشبهها بحرف العلة لخفائها وقربها في المخرج من الألف، فحذفت كحذف حرف العلة، فبقيت الواو التي هي عين حرف الإعراب وكان القياس قلبها ألفاً؛ لتحركها بحركات الإعراب، وانفتاح ما قبلها، ثم يدخل التنوين على حد دخوله في نحو: عصا ورحى، فتحذف الألف لالتقاء الساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وذلك معدوم النظير، فلما كان القياس يؤدي إلى ما ذكر أبدلوا من الواو ميماً؛ لأن الميم حرف جلد يتحمل الحركات من غير استئصال⁽⁷⁾.

(1) السابق: 250/1.

(2) مغني اللبيب: 393.

(3) النمل: 35.

(4) النازعات: 43.

(5) اعتبره الكوفيون مشتقاً من "الوسم"، والوسم العلامة، معللين ذلك بقولهم: الاسم سمةً توضع على الشيء يعرف بها، إلا أنه حذفت منه الفاء، وزيدت الهمزة في أوله عوضاً. وأما البصريون فاعتبروه من "السُّمُو" وهو العلُو، معللين ذلك بقولهم: الاسم يعلو على المسمى، ويدل على ما تحته، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 71/1، والناظر يرجح اشتقاق الاسم من "السُّمُو"؛ حذفت لامه وعوض بالهمزة عن المحذوف، أما "الوسم" فعند حذف الفاء نعوض تاءً في آخره فيصبح سمةً، وهذا ما تم بيانه في البند الخامس عند الحديث عن الأفعال، ينظر: حاشية (1)، و (2) ص: (32)، وشرح شافية ابن الحاجب: 186/3.

(6) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 252/1، والكتاب: 453/3، ولسان العرب: 170/6 مادة (ستَّه)، 357/1 مادة (فَوَّه).

(7) الأشباه والنظائر في النحو: 186/1.

6. لفظ الجلالة (الله) أصله (الإله) حذفت الهمزة، وعوضت منها حرف التعويض ثم جُعِلَ علماً للذات الخالق لكل شيء، وهناك رأي آخر وهو أنَّ أصله "لاه"، ثم أُدْخِلَتْ عليه الألف واللام وفُحِّمَت اللام، إلا أنَّ ينكسر ما قبلها، ولا حذف فيه على هذا (1).

7. الهمزة في قولهم: لا بَالَك، وباباً زيد، وأصله: لا أَبَالَك، ويا أبا زيد، وندر حذفُ همزة (أب) بعد غير (لا) و(يا) نحو قول الشاعر:

تَعَلَّمْتُ بِاجَادٍ وَآلِ مُرَامِرٍ وَتَسَوَّدْتُ أَثَوَابِي وَلَسْتُ بِكَاتِبٍ (2)

8. ما يحذف في التصغير، وهو كثير، ومنه حذف ألف التانيث مقصورةً بعد أربعة فصاعداً تقول في: قَرَّ قَرَى، وشَقَّارَى، قُرَيْقِرَ وشُقُقَيْرَ (3) وفي " عَفَرَنِي، عُفَيْرٌ، وَعُفَيْرِنٌ.

قالوا في تصغير كُمَثْرَاة ثلاثة أوجه: أحدهما: كُمَيْثْرَة فتحذف في تصغيرها إحدى الميمين مع حذف الألف، والوجه الثاني: كُمَيْثْرِيَّة فتبنيه على قولهم في الجمع كُمَثْرِيَّات، فلا تحذف منه شيئاً. والوجه الثالث: كُمَيْثْرَاة (4).

كذلك إذا كان الاسم مما يُصَغَّر على فُعَيْلٍ، أو فُعَيْعِلٍ، تُؤصَّل إلى تصغيره، بما سبق أنه يُتَوَصَّلُ به إلى تكسيره على فَعَالِلٍ أو فَعَالِيلٍ: من حذف حرفِ أصليٍّ أو زائدٍ؛ فنقول في "سَفَرَجَل": "سَفَيْرَج"، كما تقول: "سَفَارَج".

وتقول في "علندي" "عَلَيْدٌ"، وإن شئت قلت: "عَلِيدٌ" كما تقول في الجمع: عَلَانِدٍ وَعَلَانِدٍ، فما يحذف في التصغير يحذف في الجمع (5).

ومن التصغير نوعٌ يُسَمَّى تصغير الترخيم، وهو عبارة عن تصغير الاسم بعد تجريده من الزوائد فيه، فإن كانت أصوله ثلاثة صُغِّرَ على فُعَيْلٍ، ثم إن كان المُسَمَّى به مذكراً جُرِّدَ عن

(1) كتاب المُطَوَّل في شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين مسعود التفازاني الهروي، وبهامشه: حاشية الميرسيدي شريف، المكتبة الأزهرية للتراث، (د.ط)، 1330، ص: 73، واللباب في علل الإعراب والبناء: 365/2.

(2) البيت بلا نسبة في المزهري: 346/2، وفي الجمل: 150 وروايته:

كَتَبْتُ أَبُو جَادٍ وَخَطَّ مُرَامِرٍ وَخَرَّمْتُ سِرْبَالاً وَلَسْتُ بِكَاتِبٍ

حيث استدلل به الخليل على الرفع بالحكاية، جاعلاً الرفع بعد: (سَمِعْتُ، وَقَرَأْتُ، وَوَجَدْتُ، وَكَتَبْتُ)، ينظر: كتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 150.

(3) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 368/1.

(4) السابق: 380/1.

(5) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 478/2.

التاء، وإن كان مؤنثاً ألحق تاء التأنيث؛ فيقال في "المعطف": عَظِيفٌ، وفي "حامد": حَمِيدٌ، وفي "حبلى": حَبِيلَةٌ، وفي "سوداء" سُودِيَّةٌ⁽¹⁾.

وإذا كانت أصوله أربعة صُغِرَ على فُعِيلٍ، فنقول في "قِرطاس": قُرَيْطِسٌ وفي "عصفور": عَصْفِيرٌ⁽²⁾.

كما تحذف تاء التأنيث التي تلحق الثلاثي المؤنث، الخالي من علامة التأنيث إن خِيفَ اللبس، فنقول في سن: سُنَيْنَةٌ، ولا نقول في شجر: شُجِيرَةٌ؛ حتى لا يلتبس بقولنا: شُجيرة تصغير شجرة، ولعل الذي عدل بالأطباء عن تصغير أذن على أذينة - حسب القاعدة - أن أذينة استخدمت علماً من قديم، مثل: عُروة بن أذينة، ويشفع لهم كذلك أنه جاءت عن العرب كلمات مؤنثة تأنيثاً مجازياً، وصغرت بدون تاء مثل: قوس ودرع وذود، يقال: قويس ودُرِيع وذويد، رغم أن اللبس مأمون⁽³⁾.

ومما يصغر من غير المتمكن: ذا، وتا، وذان، وتان، وتحذف منها الياء الأولى؛ لأنَّ أصلها: ذُبَيَّا، ذُبَيَّا، فأصبحت ذَيَّا وَتَيَّا، وذَيَّان وَتَيَّان⁽⁴⁾.
ومنه قول الراجز:

أَوْ تَحْلَفِي بِرَبِّكَ الْعَلِيِّ أَنِي أَبُو ذِيَالِكِ الصَّبِيِّ⁽⁵⁾

وقول الأعشى:

تَذَكَّرْتُ تَيًّا وَأَتْرَابَهَا وَقَدْ أَخْلَفْتُ بَعْضَ مِيعَادِهَا⁽⁶⁾

(1) السابق: 478/2.

(2) الكتاب: 444/3.

(3) كتاب في أصول اللغة، مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983، ص: 65.

(4) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: 284/4.

(5) البيت بلا نسبة في أوضح المسالك: 284/4، وينسب إلى رؤية بن العجاج في شرح ابن عقيل: 358/1، وشرح الأجرومية: 304/1، والأشموني: 138/1، وكذلك في الشاهد الأول في قضية النحو، حمزة أبو النصر، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2002، ص: 7، والنحاة يستدلون به على جواز كسر همزة إنَّ وجواز فتحها، والناظر يرجح أنه ليس للعجاج؛ فلم يرد في ديوانه، حتى فصل (ما أنشد للعجاج ولغيره والراجح أنه ليس له) لم يذكر خلاله، ينظر: ديوان العجاج، سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط1، 1997، ص: 421.

(6) أوضح المسالك: 284/4، وفي الديوان كالاتي:

(تَذَكَّرْتُ تَيًّا وَأَنِّي بِهَا وَقَدْ أَخْلَفْتُ بَعْضَ مِيعَادِهَا) — ولا تأثير على الشاهد —

وتَيًّا: اسم امرأة يذكرها في شعره، وهي في الأصل ترخيم لاسم الإشارة تلك، ينظر: ديوان الأعشى، يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992، ص: 88.

9. ما يحذف عند النسب، أمورٌ في الآخر، وأمورٌ متصلةٌ بالآخر، أما الأمور التي في الآخر فستة⁽¹⁾:

الأول: الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً، سواء أكانتا زائدتين، أم كانت إحداهما زائدة، والأخرى أصلية. فمن الأول نحو: كُرْسِي وشافعي، فنقول في النسب إليهما: كُرْسِيّ وشافعيّ، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير، ولهذا كان (بَخاريّ) علماً لرجل، غير منصرف؛ فإذا نسب إليه انصرف.

ومن الثاني: نحو مَرْمِيّ أصله: مَرْمُويّ، ثم قلبت الواو ياءً، والضمّة كسرةً، وأدغمت الياء في الياء، فإذا نسبت قلت: مَرْمِيّ، وبعض العرب يحذف الأولى لزيادتها، ويُبقي الثانية لأصالتهما؛ ويقلبها ألفاً، ثم يقلب الألف واوًا، فيقول: مَرْمُويّ، وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين، حذفت الأولى فقط، وقلبت الثانية ألفاً، ثم الألف واوًا، فنقول في أميّة: أُمُويّ. كما تحذف من ربعة فنقول: رَبْعِيّ، وفي حنيفة حنفيّ.

الثاني: تاء التأنيث، تقول في مكة: مَكِّيّ.

الثالث: الألف إن كانت متجاوزة للأربعة، أو أربعة، متحرّكاً ثاني كلمتها؛ فالأول يقع في ألف التأنيث كحَبّاريّ، وألف الإلحاق كحَبْرُكيّ - القُراد-، والألف المنقلبة عن أصل كمصطفى، والثاني لا يقع إلا في ألف التأنيث كجَمَزِيّ، وأما الساكن ثاني كلمتها، فيجوز فيها الحذف والقلب، والأرجح في التي للتأنيث كحُبْلِيّ: الحذف، والمنقلبة عن أصل كملهي القلب.

الرابع: ياء المنقوص المتجاوزة أربعة، كمعتدٍ ومُسْتَعْلٍ، فأما الرابعة، كقاضٍ، فكألف المقصور الرابعة في نحو: مَسْعَى وملهى، والحذف أرجح.

الخامس والسادس: علامة التنثية، وعلامة جمع تصحيح المذكر، فنقول في زيدان وزيدون

-علمين معربين بالحروف-: زَيْدِيّ؛ وأما قبل التسمية، فإنما يُنسَبُ على مفردهما.

وأما الأمور المتصلة بالآخر فتتمثل في:

الأول: الياء المكسورة المدغمة فيها ياء أخرى، فيقال في طَيِّب وهَيِّن، طَيِّبِي وهَيِّنِيّ، بحذف الياء الثانية، بخلاف نحو: هَبِيخ؛ لانفتاح الياء، وبخلاف نحو: مُهَيِّم؛ لانفصال الياء المكسورة عن الآخر بالياء الساكنة. وكان القياس أن يُقال في طَيِّب: طَيِّبِيّ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء الباقية ألفاً على غير القياس، فقالوا: طائيّ.

الثاني: ياء فعيلة، كحنيفة، وصحيّفة، تحذف منه تاء التأنيث أولاً، ثم تحذف الياء، ثم تقلب الكسرة فتحة؛ فنقول: حَنَفِيّ وصَحَفِيّ، وشذّ قولهم في السليقة: سَلِيقِي⁽²⁾.

(1) أوضح المسالك: 285/4.

(2) من ذلك قول الشاعر: (ولست بنحويّ يُلوكُ لِسَانَهُ ولكن سَلِيقِيّ أقولُ فأعربُ)، ينظر: أوضح المسالك: 287/4، وشرح شافية ابن الحاجب: 28/2، 112/4، ولسان العرب: 335/6 (مادة سلق).

الثالث: ياء فُعَيْلَة، كجُهينة وفُرَيْطة، تحذف تاء التانيث أولاً، ثم تحذف الياء، فتقول: جُهْنِيٌّ وفُرَظِيٌّ، وشذ قولهم في رُدَيْنة: رُدَيْنِي.

الرابع: واو فَعُولَة، كشنوءة، تحذف تاء التانيث، ثم تحذف الواو، ثم تقلب الضمة فتحة، فتقول: شَنْنِيٌّ، ولا يجوز في قؤولة؛ لاعتلال العين، ولا في نحو: ملولة؛ لأجل التضعيف.

الخامس: ياء فَعِيلِ المَعْتَلِ اللام، نحو: غَنِيٌّ و عَلِيٌّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الكسرة فتحة، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ.

السادس: ياء فَعِيلِ المَعْتَلِ اللام، نحو: قُصَيٌّ، تحذف الياء الأولى، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً، ثم تقلب الألف واواً، فتقول: قُصَوِيٌّ، أما إذا كان صحيح الآخر فيجوز حذف الياء؛ لأنها حرف ميّت، ويكسر ما قبل الآخر، تقول في فُرَيْش فُرَيْشِي⁽¹⁾.

ومما حذف عند النسب عجز الأسماء المركبة تركيباً إسنادياً، كَتَابُطِيٍّ في تَأَبَّطُ شَرًّا أو مَرْجَبًا، كَبَعْلِيٍّ في بَعْلَبَكِّ، أو إِضَافِيًّا كَامِرِيٍّ في امرئ القيس⁽²⁾.

إلا إذا كان كنية كأبي بكر، وأم كلثوم، أو معرّفاً صدره بجزءه كابن عمر، فعندها تنسب إلى عجزه، فتقول: بكريٌّ، وكلثوميٌّ وعُمريٌّ، وربما أُلْحِقَ بهما ما خيف فيه لبس، كقولهم في عبد الأشهل: أشهليٌّ، وفي عبد مناف: منافيٌّ⁽³⁾.

13. يجوز ترخيم المنادى، أي: حذف آخره تخفيفاً، وذلك بشرط كونه معرفة غير مُسْتَعْتَابٍ ولا مندوب، ولا ذي إضافة، ولا ذي إسناد؛ فلا يُرَخِّمُ قول الأعمى: (يا إنساناً خذ بيدي)، وقولك: (يا لَجَعَر)، و(واجعّراه) و(يا أمير المؤمنين) و(يا تَأَبَّطُ شَرًّا).

وأجاز الكوفيون ترخيم ذي الإضافة بحذف عجز المضاف إليه، تمسكاً بنحو قوله:
أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّةٍ سَيَدَعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ⁽⁴⁾

(1) وسيبويه وأصحابه يثبتونها، فيقولون في نُمَيْرٍ: نُمَيْرِي ينظر: دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط)، ص: 65.

(2) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة:

(وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرْنِيُّ لَغَوًّا كَمَا أُلْغِيَتْ فِي الدِّيَةِ الْخَوَارِ)، ينظر: أوضح المسالك: 289/4.

(3) وربما نحتوا من صدر المركب وعجزه اسماً، فقالوا في عبد الشمس، عبشمي، ومن ذلك قول عبد يغوث ابن وقاص الحارثي: (وَتَضَحْكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيًّا)

ينظر: أوضح المسالك: 289/4، وكتاب الجمل، للزجاجي: 256، وارتشاف الضرب: 2387/5 "وترى" بتقدير الحركة على الألف، — ولا تأثير على الشاهد —

(4) لم ينسب لقاتل، والشاهد فيه: حذف عجز ما أُضِيفَ إليه المنادى للترخيم، وهو حذف جائز عند الكوفيين، وأصله "يا أبا عروة"، ينظر: أوضح المسالك: 51/4، وشرح الأجرومية: 674/1، والإنصاف في مسائل الخلاف: 324/1.

وزعم ابن مالك: أنه قد يُرَخَّم ذو الإسناد، وأنَّ سيبويه نقل ذلك.

أما إذا كان المنادى مختوماً بتاء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً، ومنه قول امرئ القيس:

أَفَاطِمٌ مَهْلًا بَعْضُ هَذَا التَّدَلُّ وَإِنْ كُنْتُ أَرْمَعْتُ صَرْمِي فَأَجْمَلِي⁽¹⁾

فقوله (أَفَاطِمٌ): اسم مؤنث بالتاء، حذفت تاؤه عند النداء للترخيم، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم، وقول عنتره:

يَدْعُونَ عَنْتَرَ وَالرَّمَاخَ كَأَنَّهَا أَشْطَانُ بُئْرٍ فِي لَبَانِ الْأُدْهَمِ⁽²⁾

والمحذوف للترخيم إما حرفٌ وهو الغالب، وإما حرفان، وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أحرف اللين ساكنًا زائدًا، مكملًا أربعة فصاعدًا، وقبله حركة من جنسه لفظًا أو تقديرًا، وذلك نحو: مَرَوَان، وَسَلْمَان، وَأَسْمَاء، وَمَنْصُور، وَمِسْكِين عَلَمًا⁽³⁾، ومنه قول الفرزدق:

يَا مَرَوْ إِنْ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ، وَرُبُّهَا لَمْ يَبْأَسْ⁽⁴⁾

فقوله "يا مرو" مرخمٌ بحذف حرفين - النون والألف -، وأصله يا مروان، كما قد يُنَوَّى المحذوف، فلا يُغَيَّر ما بقى؛ تقول في جعفر: (يا جعف) بالفتح، وفي حارث: (يا حار) بالكسر، ومنه قول مهلهل: يا حار لا تجهل على أشيائنا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ⁽⁵⁾ ويجوز ألا يُنَوَّى، فيجعل الباقي كأنه آخر الاسم في أصل الوضع؛ فنقول: (يا جعف)، و(يا حارث) بالضم⁽⁶⁾.

يختص ما فيه تاء التأنيث أنه لا يُرَخَّم إلا على نية المحذوف، تقول في مُسْلَمَة، وحارثة، وحفصة: (يا مُسْلَم، ويا حارث، ويا حفص) بالفتح لئلا يلتبس بنداء مذكر لا ترخيم فيه، فإن لم

⁽¹⁾ وفي الديوان (التدل) بالبدال المهملة - ولا تأثير على الشاهد -، ينظر: ديوان امرئ القيس: 549.

⁽²⁾ شرح ديوان عنتره بن شداد، عباس إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1998، ص: 136.

⁽³⁾ النحو الوافي: 105/4.

⁽⁴⁾ وفي الديوان: مروان إِنْ مَطِيَّتِي مَعْكُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرُبُّهَا لَمْ يَبْأَسْ - وعندئذ لا شاهد - ، والمعنى أنه عكس رأس مطيته للرحيل، ولكنه يرجو أن ينال نواله قبل الرحيل، والمخاطب هو مروان بن الحكم عندما تقدم للفرزدق بألا يهجو أحدًا، فردَّ عليه الفرزدق بهذه الأبيات، و(مروان) بدون ترخيم، ينظر: شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1983، ج2، ص: 7، وفي الجمل: يا مَرَوْ...، ينظر: كتاب الجمل في النحو، للزجاجي: 172، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 138، وشرح الأجرومية: 677/2.

⁽⁵⁾ السَّوَرَات: جمع السَّوْرَة وهي المنزلة الرفيعة والشرف، ومهلهل بن ربيعة شقيق كليب ملك تغلب، ومن يقرأ شعره يجده مرتبطًا بكليب والثَّار، ينظر: ديوان مهلهل بن ربيعة، طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1996، ص: 78.

⁽⁶⁾ النحو الوافي: 105/4.

يُخْفَ لَبْسٌ جاز، كما في نحو: مَسْلَمَةٌ، ونداءه مرخمًا أكثر من ندائه تامًا، كقول امرئ القيس:
أَفَاطِمَ مَهْلًا بعض هذا التذلل - وقد سبق تخريجه -.

وإذا رُخِّمَتِ مركبًا حذفت الاسم الآخر منه، فتقول في حَضْرَمَوْتَ وَبَعْلَبِكَ يَا حَضَرَ، ويا
بَعْلَ، ونحوه⁽¹⁾. كما يجوز ترخيم غير المنادى في الضرورة، وأن يكون صالحًا للنداء، فلا
يجوز في نحو: (الغلام)، وأن يكون إما زائدًا على الثلاثة أو بتاء التأنيث⁽²⁾.
ومنه قول امرئ القيس في طريف بن مالك:

لَنَعْمَ الْفَتَى تَعَشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَضَرِ⁽³⁾

فقوله: "طريف بن مال" فيه ترخيم الاسم غير المنادى، وأصله (مالك).

14. أَلِفُ الْمُنَادَى الْمُنْدُوبِ تَحْذَفُ، وذلك نحو: "واموساه" فحذف ألف "موسى" وأتى بالألف
للدلالة على الندبة. فالمنادى إذا كان مندوبًا متفجعًا عليه إن شئت جعلته كسائر المناديات، وإن
شئت زدت في آخره ألفًا لمدِّ الصوت وألحقها في الوقف هاءً لبيان الألف، فإذا وصلت حذفت
الهاء، قلت: وازيداه واعمره، وتقول: وازيدا واعمره. تثبت الهاء في الذي تقف عليه، وتقول:
واغلام زيداه؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحًا، وسقط التنوين من زيد؛ لأن ألف الندبة
زيادة في الاسم، والتنوين زيادة، فعاقبت التنوين، وأما مَنْ أَجْرَى الْمُنْدُوبِ مَجْرَى الْمُنَادَى فَإِنَّهُ
يقول: واغلام زيد؛ لأنه إذا لم يكن أحدهما كان الآخر، وكذلك كل متعاقبين⁽⁴⁾.

15. الْمُنَادَى الْمُضَافُ إِلَى مُضَافٍ إِلَى الْيَاءِ، فالياء ثابتة لا غير، كقولك: (يا ابن أخي) و (يا
ابن خالي) إلا إن كان (ابن أم) و (ابن عم) فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء، أو أن يفتحها
للتركيب المزجي⁽⁵⁾. وقد قرئ ﴿قَالَ يَا أَبْنَامُ﴾⁽⁶⁾ بالوجهين، ولا يكادون يثبتون الياء والألف إلا
في الضرورة، كقول أبي زبيد الطائي: يا ابن أُمِّي ويا شُقَيْقَ نَفْسِي⁽⁷⁾.

16. أَلِفُ (ابن) تثبت في الخط في كل موضع إلا إذا كان صفةً مفردًا، واقعًا بين علمين أو
كنيتين، على ما هو شرط فتح ما قبله في النداء، فإنه يكتب بغير ألف، وكذلك بدلًا بين علمين،

(1) تلقيح الألباب على فضائل الإعراب، أبو بكر محمد بن عبد الملك الأندلسي (ابن السراج الشنتريني) تحقيق:

أحمد حسن إسماعيل، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، (د.ط.) ، 2006، ص: 175.

(2) أوضح المسالك: 62/4، وارتشاف الضرب: 2246/5.

(3) ديوان امرئ القيس بن حجر الكندي: 289، والشاهد في أوضح المسالك: 62/4.

(4) المقتضب: 269/4.

(5) أوضح المسالك: 36/4.

(6) طه: 94.

(7) أوضح المسالك: 36/4.

فإن ثنيته ألحقت به الألف، وكذلك إن كان خبراً⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾⁽²⁾، أما (ابنة) تأنيث (ابن) بالألف في كل حال، فإذا أسقطت الألف كتبت (بنت)⁽³⁾.

17. ياء الاسم المنقوص عند جمعه جمع مذكر سالم، حيث تحذف الياء، ويضم ما قبل الواو، ويكسر ما قبل الياء؛ فنقول في قاضٍ: قاضون (رفعاً) وقاضين (جرّاً ونصباً)⁽⁴⁾.

18. وكذلك المقصور تحذف ألفه إذا جمع بالواو والنون، وتبقى الفتحة دالة عليها، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ الْمُضْطَفِّينَ الْآخِثِينَ﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿وَأَتَمُّ الْاَعْلُونَ﴾⁽⁶⁾، وإن كان بعد ألف المقصور تاء وجب حذفها، فنقول في فتاة: فتيات⁽⁷⁾.

وأما عن تثنية الاسم المقصور فقد ذهب الكوفيون إلى أنه إذا كثرت حروفه سقطت ألفه في التثنية؛ فقالوا في تثنية "قَهْقَرَى" قَهْقَرَانِ، كما ذهبوا فيما طال من الممدود إلى أنه يُحذف الحرفان الآخران، فأجازوا في "قاصعاء" قاصعَان، واحتجَّ الكوفيون على ذلك بسبب النقل الناجم عن زيادة عدد الحروف، أما البصريون فلا يجيزون الحذف سواء أقلت حروفه أم كثرت⁽⁸⁾.
19. اسم المفعول مما عينه أحد حرفي العلة، وذلك نحو: مبيع ومكيل ومقول ومصوغ فالأصل: مبيعوع، ومكيلول، ومقولول، ومصووعول، نقلت الضمة من العين إلى الفاء، فسكنت، وواو مفعول بعدها ساكنة، فحذفت إحداهما - على الخلاف فيهما - لالتقاء ساكنين، وربما تخطوا الياء إلى الواو، وأخرجوا مفعولاً منها على أصله، وذلك نحو قولهم: ثوبٌ مصوون، وفرسٌ مقوودٌ، وأنشدوا فيه: *والمسكُ في عنبره مدووف*⁽⁹⁾

(1) الباب في علل البناء والإعراب: 489/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 207/3.

(2) التوبة: 30.

(3) الباب في علل الإعراب والبناء: 489/2.

(4) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 663/1.

(5) ص: 47.

(6) آل عمران: 139، محمد: 35.

(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 633/1، و شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 447/2.

(8) الإنصاف في مسائل الخلاف: 256/2.

(9) الخصائص: 259/1، ومدووف: مخلوطٌ، أو مبللٌ، أو: مسحوقٌ، ينظر: لسان العرب: 443/4 (مادة دوف).

20. حذف الياء من (هي)، والواو من " هو"، وهو حذفٌ قبيحٌ؛ لأنهما متحركتان تثبتان وصلاً ووقفاً، فمن حذف الياء من "هي" قول الشاعر: *دارٌ لسُعدى إذ هـ من هَوَاكا* (1)

قال ابن جني: إنه خرج من باب الخطأ إلى باب الإحالة؛ لأنَّ الحرف الواحد لا يكون ساكناً متحركاً في حال؛ لأنَّ الذي قال: " إذِه من هَوَاك" هو الذي يقول في الوصل: هي قامت، فيُسكن الياء، وهي لغة بعض بني أسد وقيس، فإذا حذفها في الوصل اضطراراً واحتياج إلى الوقف ردها حينئذ فقال: (هي)، فصار الحرف المبدوء به غير الموقوف عليه، فلم يجب من هذا أن يكون ساكناً متحركاً في حال، وإنما كان قوله: " إذِه" على لغة من أسكن الياء، لا على لغة من حركها (2). ومن الواو من " هو" قول العجير السلولي (3):

فبيناهـ يشرى رحله قال قائل
لمن جملٌ رخو المِلاطِ نجيب (4)

واعتبر ابن جني الحذف فيه للضرورة، والتشبيه للضمير المنفصل بالضمير المتصل في عصاه وقناه (5).

21. جواز تسكين الأعلام المتتابعة مع حذف ابن، حيث يُجيز المجمع ما يجري على الألسنة من حذف (ابن) من الأعلام المتتابعة مثل: (سافر محمد علي حسن) وتضبط هذه الأعلام على أحد وجهين: (6)

1. العَلَم الأول حسب موقعه، وما يليه بالإضافة.
2. تسكن الأعلام كلها إجراءً للوصل مجرى الوقف.
22. اللام من الذي وجمعه في حين ثباتها في المثني؛ للتفريق بينها وبين الجمع، وكذلك من التي، كما حذفت الألف من الرحمن، وهروت، وملئكته - على كتابة المصحف - (7)

(1) لم ينسب لقائل في ضرائر الشعر، ص: 126، والإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: 191/2، وشرح شافية ابن الحاجب: 347/2، وخزانة الأدب: 5/2، وارتشاف الضرب: 2411/5.

(2) الخصائص: 91/1.

(3) البيت للعجير بن عبد الله السلولي، شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين، ينظر: طبقات الشعراء: 196.

(4) الخصائص: 74/1.

(5) السابق: 74/1.

(6) كتاب في أصول اللغة: 170.

(7) كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 240 / 1.

23. حذف النون من " اللذان " تخفيفاً، ومنه قول الشاعر:

أبني كليبٍ إنَّ عَمِّيَّ اللذا قَتَلَا الملوكَ وفككا الأغلالاً⁽¹⁾

فبعض العرب يحذفون النون من مثني "الذي"، ومجموعه، فيقولون: جاء اللذا قاما، والذي قاموا، والمراد: اللذان، والذين، وهي لغة بني الحارث، وبني ربيعة⁽²⁾.

24. قد يأتي الحذف في حشو الكلمة، إذا اضطر إلى ذلك، نحو قول عبد الله بن الزبيري:

حينَ أَلَقْتُ بِقُبَاءٍ بَرَكْهَا واستَحَرَّ القَتْلُ في عبدِ الأشلِّ⁽³⁾

يريد: عبد الأشهل.

25. نون الضمير حين اجتماعها مع النون في (إنَّ وأنَّ ولكنَّ وكأَنَّ)، يقال: إننا وأنا وكأنتنا، ولغتنا العربية تنفر من هذا التماثل لنقله، ونتيجة ذلك تتخلص - جوازاً - من إحدى النونين، والأفضل أن تكون النون الثانية هي المحذوفة وهي نون الضمير⁽⁴⁾.

26. همزة (أيمن) في القسم، ومنه قول نصيب⁽⁵⁾:

فقال فريقُ القومِ لما نشدْتهم نعم، وفريقٌ: لا يُؤمنُ الله ما ندرى⁽⁶⁾

27. ألف اثنتا، ومنه قول الشاعر:

لنا أعنزٌ لِينُ سمانٍ فبعضُها لأولادها ثنتا وفي بيتنا عنز⁽⁷⁾

28. ألف (ما) الاستفهامية، حيث تحذف مع حروف الجر؛ ليفرق بينها وبين (ما) الخبرية التي بمعنى الذي، وهي لغة القرآن، قال تعالى: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾⁽⁸⁾. وغيره الكثير - لم، مم -

(1) الشواهد النحوية في شعر الفرزدق دراسة وتطبيق، فتحي علي حسّانين، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1991، ص: 85، وقد نسبته البعض إلى الأخطل، والغريب أن الناظر لم يجده في ديوان الأخطل، كما لم يجده في ديوان الفرزدق، في حين وجده في دراسة علمية عن الأخطل، ولعله الأرجح، ينظر: الأخطل شاعر بني أمية، مصطفى غازي، دار المعارف بمصر، ط2، القاهرة، 1950، ص: 196.

(2) الشواهد النحوية في شعر الفرزدق: 85.

(3) ضرائر الشعر: 144، وارتشاف الضرب: 2419/5.

(4) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 334.

(5) نصيب بن رباح، أبو محجن، شاعر أموي، مقدم في النسب والمدايح، كان عبداً لراشد بن عبد العزى من كنانة، وأنشد أبياتاً بين يدي عبد العزيز بن مروان، فاشتراه واعتقه، ينظر: الأعلام: 32/8.

(6) شرح المفصل: 31/8.

(7) الخصائص: 430/2، وشرح الشافية: 159/4.

(8) النبأ: 1.

ج - حذفُ يصيبُ الحروفَ، ومنه:

1. إي: بالكسر والسكون، حرفُ جوابٍ بمعنى: نعم، لا يُستعمل إلا قبل القسم ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَبِشُونَكَ أَحَقُّ هَوَاقِلِ إِي وَرَبِّي﴾⁽¹⁾، كما يكون لإعلام المُستخبر، ولوعد الطالب، ويجوز فيه سكون الياء، وفتحها، وحذفها، تقول: الله⁽²⁾
2. رُبَّ: حرف جر، يعمل ويزول اختصاصه إذا اتصلت به (ما) الزائدة، كما يجوز تخفيفها عندئذٍ، فنقول: رُبَّما⁽³⁾، وقد وردت في القرآن ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾⁽⁴⁾ بالشدید، كما تُقرأ بالتخفيف (رُبَّما)، وهي إحدى لغاتها⁽⁵⁾، وفي ديوان أبي كبير الهذلي:

رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبَ لَفَتَ بِهِيْضَلٍ⁽⁶⁾.

3. سوف: مرادفة للسین، أو أوسعُ منها على الخلاف، يُقال فيها: سَفَ - بحذف الوسط -، وسَوَ - بحذف الأخير -، و"سي" بحذف الأخير مع قلب الوسط ياءً؛ مبالغة في التخفيف⁽⁷⁾.
4. لعلَّ: بحذف اللام الأولى وهي لغة في لعلَّ، وهي أصلها عند مَنْ زعم زيادة اللام⁽⁸⁾.

(1) يونس: 53.

(2) مغني اللبيب: 106، والبناء في اللغة العربية قسيم الإعراب: 363، وشرح المفصل: 125/8.

(3) شرح المفصل: 31/8، ومغني اللبيب: 184.

(4) الحجر: 1.

(5) يُنظر: مشكل إعراب القرآن: 1/409، وإعراب القراءات السبع وعللها: 1/339.

(6) شرح مُلحة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تحقيق: أحمد بن إبراهيم بن عبد المولى المغيني، الرواد للنشر، مصر، القاهرة، ط1، 2005، ص: 126، وينظر لغات "رُبَّ": الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/262، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 9/537، وشرح المفصل: 31/8 والهيضَلُ: الرَّجَالَةُ، وقيل: الجَيْشُ، والهيضَلَةُ: جماعةٌ متسلحةٌ، أمرهم في الحرب واحدٌ، وصدرة: أَزْهِيرُ إِنْ يَشِبَّ الْقَدَالُ فَإِنِّي ...، والقَدَالُ: الشَّعْرُ ما بين نفرة القفا وأعلى الأذن، والمعنى: يا زهيرُ ولو شاب شعري، فإنني مازلت قادراً على جمع جيشٍ بجيش في الحروب، وقد وردت (رُبَّ) في اللسان ساكنة (رُبَّ)، ينظر: لسان العرب: 15/99 مادة هَضَلٌ.

(7) قالوا في سَوَفَ: حكمها البناء على السكون، على الأصل في البناء، إلا أنها حُرِّكت؛ لالتقاء الساكنين - السواو والفاء -، فكانت الحركة فتحة طلباً للتخفيف، ينظر: الجنى الداني: 458.

(8) اعتبر البصريون اللام في (لعلَّ) زائدة، واحتجوا لها باستعمالها في كلام العرب بكثرة، عارية من اللام، ومنه قول الشاعر: علَّ صروف الدهر أو دولاتها يُدِلُّنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَّاتِهَا =

قال الأضبط بن قريع: (1)

ولا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلَّكَ أَنْ

تركع يوماً والدَّهْرُ قد رفعة (2)

5. إِنَّ: تُخَفَّفُ "إِنَّ" لثقلها، وعندها يكثر إهمالها؛ لزوال اختصاصها نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ

لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾ (3)، ويجوز إعمالها استصحاباً للأصل، نحو: ﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا لِيُوفِيَهُمْ﴾ (4)،

ويلزم بعد المهمله لام الابتداء (5)، فارقةً بين الإثبات والنفي، - فرقاً بينها وبين إِنَّ النافية؛

لالتباسها حينئذٍ بها- وقد تغني عنها قرينة لفظية، نحو: إِنَّ زَيْدٌ لَنْ يَقُومَ، أو معنوية، نحو:

أنا ابنُ أبة الضَّيِّمِ مِنْ آلِ مالِكٍ وَإِنْ مالِكٌ كانت كرامَ المعادين (6)

فالقريئة معنوية؛ لأن المقصود هنا المدح، ولو كانت "إِنَّ" نافية لكان هجواً.

=وقول روبة: نقول ابنتي: ... يا أبتا علَّك أو عساك، ينظر: اللامات: 48، وشرح شواهد المغني: 443/1،
وارتشاف الضرب: 829/2، 1233/3، 2209/4، وذهب الكوفيون إلى أنها أصلية محتجين أن الزيادة لا تدخل
الحروف؛ لأنها مختصة بالأسماء والأفعال، ينظر: شرح الأجرومية في علم العربية: 301/1.

(1) الأضبط بن قريع بن عوف بن كعب السعدي التميمي، شاعر جاهلي، أساء قومه إليه فانتقل عنهم إلى آخرين،
ففعّلوا كالأولين، فقال: بكل وإد بنو سعد! - فجرى مثلاً- ينظر: الأعلام: 334/1.

(2) وأصله: "لا تُهَيِّنَنَّ" حذفت نون التوكيد الخفيفة؛ لالتقاء الساكنين، وبقيت فتحة البناء، ويروى: ولا تُعَادِ، أو ولا
تحقرن، والشاهد في: شرح شافية ابن الحاجب: 160/4، شرح الأجرومية: 144/1، والمطالع السعيدة شرح
السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، جلال الدين السيوطي، تحقيق: طاهر حمودة،
الدار الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1981، ص: 479، وشرح شواهد المغني: 453/1، وشرح المفصل: 43/9.

(3) يس: 32.

(4) هود: 111.

(5) مذهب سيبويه والأخفشين وأكثر البغداديين أنها لام ابتداء، ومذهب أبي علي الفارسي وابن جني إلى أنها لام
أخرى اجْتُلبِت للفرق بين النفي والإثبات، واستدلوا على ذلك بأنها لو كانت لام الابتداء ل بقي لها اختصاصها فلم
تدخل إلا على ما أصله مبتدأ أو خبر، لكنها دخلت على المفعول به كما في: إِنَّ قَتْلْتَ لمسلماً، كما لا يلي المخففة
في الغالب من الأفعال إلا ما كان متصرفاً ناسخاً سواء أكان ماضياً أم مضارعاً، نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ أَكْبَرُ﴾
البقرة: 143، و﴿وَإِنْ نَفْنَأْكَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ الشعراء: 186، ينظر: أوضح المسالك: 319/1، والمطالع السعيدة:
230، 231، والناظر يميل إلى رأي أبي علي الفارسي وابن جني، ويذهب مذهبهما في التعليل؛ فما سميت لام
الابتداء بذلك إلا لاختصاصها بهما - والله أعلم -.

(6) لم ينسب لقائل، والشاهد في أوضح المسالك: 319/1 والمطالع السعيدة: 230، والنحو الوافي: 674/1.

6. أن: تخفف من الثقيلة عند وقوعها بعد فعل اليقين، أو ما نُزل منزلته، وذلك نحو: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ الْآيَاتِ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾⁽¹⁾، و﴿عَلِمَ أَنَّ سَيَكُونُ﴾⁽²⁾، و﴿وَحَسِبُوا أَنَّهُ لَا تَكُونُ﴾⁽³⁾، فيمن رفع تكون، ومنه قول جرير:

زَعَمَ الْفَرَزْدَقُ أَنَّ سَيَقْتُلُ مَرْبَعًا أَبْشَرَ بِطُولِ سَلَامَةٍ يَا مَرْبَعُ⁽⁴⁾

و"أن" هنا ثلاثية الوضع، ثم صارت ثنائية بعد التخفيف، وهي مصدرية أيضاً، وتنصب الاسم وترفع الخبر، على أن يكون اسمها ضميراً لا ظاهراً وذلك الضمير بمعنى الشأن، وأن يكون محذوفاً، أما خبرها فيجب أن يكون جملة لا مفرداً⁽⁵⁾ نحو قوله: ﴿أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁶⁾ والتقدير: أنه، وهذا خلاف للكوفيين⁽⁷⁾.

7. كَأَنَّ: كما تخفف أن، وإن، تخفف كأن، ويبقى أيضاً إعمالها، لكن يجوز ثبوت اسمها وإفراد خبرها - فلا يلزم أن يكون اسمها ضمير الشأن كما في أن-، كقول رؤبة:

كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ⁽⁸⁾

(1) طه: 89.

(2) المزمل: 20.

(3) المائدة: 71. وينظر: مشكل إعراب القرآن: 1/ 233.

(4) معجم الأدوات النحوية، محمد التونجي، مكتبة قورينا، بنغازي، ط5، 1974، ص: 42، وشرح شواهد المغني: 103/1.

(5) شرح شذور الذهب: 366.

(6) يونس: 10.

(7) زعم الكوفيون أنها لا تعمل شيئاً، وشرط اسمها أن يكون ضميراً محذوفاً، وربما ثبت كقول الشاعر:

فلو أنك في يوم الرِّخَاءِ سألتني طلاقك لم أبخل وأنت صديق

وشرط خبرها أن يكون جملة، ولا يجوز إفراده إلا إذا ذكر الاسم فيجوز الأمران، وقد اجتمعا في قوله:

بأنك ربيعٌ وغيثٌ مربعٌ وأنتك هناك تكون الثمّالا

فما حُذِفَ في باب "أن" المفتوحة المخففة حذف تبعاً لحذف النون؛ لأنه لو ذكر لوجب التشديد؛ إذ الضمائر تردُّ الأشياء إلى أصولها، ألا ترى أن من يقول: لدُّ، ولم يكُ، يقول: لدُّنك، ولم يكنه، ينظر: مغني اللبيب: 47، 58، وشرح ابن عقيل: 146/1، وخزانة الأدب: 382/10، والعوامل المائة النحوية في أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح: خالد الجرجاني، تحقيق: البدرائي زهران، دار المعارف، ط 2، (د.ت)، ص: 161، وشرح شذور الذهب: 368، وشرح المفصل: 71/8، وارتشاف الضرب: 1275/3، وقد وردت أنك - بتشديد النون - في شرح شواهد المغني: 106/1.

(8) رواها البغدادي: كأن وريديهِ رشاء خُلْب، قائلًا: إنَّ إعمال (كأن) المخففة فصيحٌ، والأفصح إلغاؤها، وقد جاءت عاملة، ينظر: خزانة الأدب: 391/15.

فالشاهد: كَأَنْ خَفَّتْ من الثَّقِيلَةِ، ومع ذلك ذُكِرَ اسْمُهَا وخبرها معًا، وهذا جائزٌ في كَأَنْ من غير ضرورة ولا شذوذ⁽¹⁾، ومنه قول الشاعر:

ويومًا توافينا بوجهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةً تَعْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ⁽²⁾

8. لَكِنْ: قد تخفف، فتصبح: لكن، وتُهْمَلُ وجوبًا، نحو: ﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾⁽³⁾ - فيمن قرأ بتخفيف النون -⁽⁴⁾.

مختصر ما ذهب إليه النحاة أن: "إنَّ" المكسورة تخفف فيكثر إهمالها، و"أَنَّ" المفتوحة تخفف فيبقى عملها، و"كَأَنْ" تخفف فيبقى عملها، و"لَكِنْ" تخفف فيجب إهمالها.

9. نون لكن، ومن، ولم يكن؛ لالتقاء الساكنين تشبيهاً بالتثوين، فمن حذف نون "لكن" قول النجاشي: فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أَسْتَطِيعُهُ وَلَاكِ اسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ⁽⁵⁾ ومن حذف نون "من" قول الأعشى:

وَكَأَنَّ الْخَمْرَ الْمَدَامَةَ مِ الْأَسْفَنْطِ مَمْزُوجَةً بِمَاءِ زَلَالٍ⁽⁶⁾

يريد: من الأسفنت، ونون "لم يك"، وقد تم التعرّيج عليها، ويجب عدم إغفال الفرق بين حذفها في الضرورة، وحذفها في فصيح الكلام⁽⁷⁾، وحذف النون من الشواهد السابقة ضرورة؛ لالتقاء الساكنين، تشبيهاً بالتثوين.

10. إمَّا: المكسورة المشددة، وهي عند سيبويه مركبة من "إن وما"، وقد تحذف "ما" كقول النمر بن تولب⁽⁸⁾:

(1) المطالع السعيدة: 234.

(2) نصبت (ظبية) على أنها اسم كَأَنْ، والجملة بعدها صفة لها، والخبر محذوف، والتقدير: كَأَنْ ظَبْيَةً عاطية هذه المرأة، على التشبيه المعكوس، وهو أبلغ. ورفع الظبية على أنها الخبر، والجملة التي بعدها صفة، والاسم محذوف، والتقدير: كأنها ظبية، وبالجر على زيادة "أَنَّ" بين الكاف ومجرورها، والتقدير: كظبية، ينظر: شرح شذور الذهب: 371، وارتشاف الضرب: 1278/3.

(3) الأنفال: 17.

(4) الكشف: 150/2.

(5) ضرائر الشعر: 114، والخصائص: 265/1، والأشباه والنظائر: 210/1، وشرح ملح الإعراب: 257 وخزانة الأدب: 418/10، وارتشاف الضرب: 2412/5.

(6) ضرائر الشعر: 115، ومن الجدير بالذكر أن الشاهد ورد في الديوان بإثبات النون، وبالصورة الآتية: كَأَنَّ الْخَمْرَ الْعَتِيقَ مِنَ الْإِسْفِ نَطْ مَمْزُوجَةً بِمَاءِ زَلَالٍ

— وعندئذ لا شاهد —، والإسفنت: أجود الخمر، ينظر: ديوان الأعشى: 346.

(7) ينظر حاشية: (9) ص: (34).

(8) النمر بن تولب بن زهير بن أقيش، شاعرٌ مخضرمٌ، من ذوي النعمة والوجاهة، لم يمدح ولم يهج أحدًا، وقد شبهوا شعره بشعر حاتم الطائي، ينظر: الأعلام: 48/8.

سقته الرواعدُ من صيِّفٍ وإنَّ منْ خريفٍ فلنْ يَعْدَمَا⁽¹⁾
 أي: إما من صيِّفٍ وإما منْ خريفٍ، وقال المبرد والأصمعي: "إنَّ" في هذا البيت شرطية،
 والفاء فاء الوجوب، والمعنى: وإنْ سقته من خريفٍ فلنْ يعدم الريَّ، وليس بشيءٍ؛ لأنَّ المراد
 وصفُ هذا الوعل بالري على كل حال⁽²⁾.

ثانيًا: حذف حروف المعاني:

سبق القول: إنَّ حرف المعنى ما كان له معنى لا يظهر إلا إذا انتظم في الجملة،
 كحروف الجر، وحروف الاستفهام، وحروف العطف، وغيرها. وحروف المعاني منها العامل،
 ومنها غير العامل⁽³⁾، ولما كانت كثيرة الدوران، فقد توسَّعوا في حذفها، وذلك على وجوه، منها:
 1. ألف الاستفهام: ويسمى البعض همزة الاستفهام⁽⁴⁾، وهي أصل أدوات الاستفهام؛ لذا خصَّت
 بأحكام منها: جواز حذفها، سواء أتقدمت على "أم" كقول عمر بن أبي ربيعة:
 فوالله ما أدري وإنْ كنتُ دارياً بسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمانٍ؟⁽⁵⁾
 أراد: أبسبع، أم لم يتقدمها، كقول الكميت:

(1) ديوان النمر بن تولب العُكلي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص: 118
 برواية: سقته الرواعد...، والرواعد: جمع راعدة؛ وهي السحابة الماطرة، والصيِّف: المطر الذي يجيء في
 الصيف، والشاهد في: الأشباه والنظائر: 99/1، 103، والخصائص: 304/2، وخزانة الأدب: 93/10، وشرح
 المفصل: 102/8، وارتشاف الضرب: 1994/4، و2422/5.

(2) مغني اللبيب: 84.

(3) الحروف العاملة: هي التي تُحدثُ إعراباً-تغيُّراً- في آخر غيرها من الكلمات كحروف الجر، ونواصب
 المضارع، وجوازمه، وغيرها... والحروف غير العاملة: ما لا تحدثُ إعراباً في آخر غيرها من الكلمات، كهل
 وهلاً ونعم ولولا، أما من حيث العدد فحروف المعاني عديدةٌ يعسر حصرها؛ حيث ذكر بعضهم كالمرادي أنها
 ثلاثة وسبعون، في حين أوصلها بعضهم إلى نيف وتسعين، أما من حيث البنية، فتنقسم إلى: أحادية، وثنائية،
 وثلاثية، ورباعية، وخماسية، ينظر: الجني الداني: 18، 29، وارتشاف الضرب: 2363/5، والأشباه والنظائر:
 12/2.

(4) كان ابن هشام يسمي الهمزة ألفاً، ينظر: مغني اللبيب: 17، ومنهم من فرَّق بينهما، ينظر: البناء في اللغة
 العربية قسيم الإعراب: 392، 393.

(5) ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992، ص: 615،
 وفيه: فوالله ما أدري، وإني لحاسبٌ بسبعِ رمينَ الجمرَ أم بثمانٍ؟

ولا تؤثر في موطن الشاهد، والشاهد في: شرح ابن عقيل: 230/2، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 235،
 وخزانة الأدب: 122/10.

طَرَبْتُ وما شوقاً إلى البيض أطربُ ولا لعباً مني وذو الشيب يلعب؟⁽¹⁾
أراد: أو ذو الشيب يلعب؟ قال ابن عصفور: وهذا إذا أَمِنَ اللَّبْسُ في الضرورة⁽²⁾، وقد
حذفت مع "أم" في الشاذ في قراءة ابن محيص: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾⁽³⁾
بهمزة واحدة - أُنذِرْتَهُمْ - من غير مد. وكأنَّ الذي سهَّلَ حذفها كراهية اجتماع الهمزتين مع قوة
الدلالة عليها، ألا ترى أن "سواء" تدلُّ عليها بما فيها من معنى التسوية، إذ التسوية لا تكون إلا
بين اثنين، ويدل عليها مجيء "أم"⁽⁴⁾، والبعض يقيس ذلك في الاختيار عند أَمِنَ اللَّبْسِ، وحمل
عليه قوله تعالى: ﴿وَلَكِ نِعْمَةٌ تَمُّهَا عَلَيَّ﴾⁽⁵⁾، وقوله: ﴿هَذَا رَبِّي﴾⁽⁶⁾، والمحققون على أنه خبر،
وأنَّ مثل ذلك يقوله من ينصف خصمه مع علمه بأنه مبطل⁽⁷⁾.
2. أم: تكون متصلة، وهي منحصرة في نوعين⁽⁸⁾، وقد سمع حذفها ومعطوفها كقول أبي ذؤيب
الهلبي: دعاني إليها القلبُ إني لأمره سميعٌ فما أدري أرشدُ طلابها؟⁽⁹⁾
والتقدير: أم غيٌّ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْنُ هَوَاقِنُ أَنْاءِ اللَّيْلِ﴾⁽¹⁰⁾ على تقدير: خيرٌ أم هذا الكافر؟،
فَحَذَفَ شَيْئَانِ: معادل الهمزة، والخبر⁽¹¹⁾.

(1) الخصائص: 186/2، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد
عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، ص: 88، وشرح شواهد المغني: 39/1،
وضرائر الشعر: 158.

(2) ضرائر الشعر: 158.

(3) البقرة: 6، وينظر: المُحتسَب: 205/2.

(4) ضرائر الشعر: 159.

(5) الشعراء: 22.

(6) الأنعام: 78.

(7) مغني اللبيب: 20، 21.

(8) والنوعان هما: إما أن يتقدم عليها همزة التسوية نحو: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ المنافقون: 6،
وإما أن يتقدمها الهمزة التي يُطلب بها وبـ "أم" التعيين نحو: "أزِيدُ في الدار أم عمرو" وسُميت في النوعين
متصلة؛ لأنَّ ما قبلها وما بعدها لا يُستغنى بأحدهما عن الآخر، كما تُسمَّى "أم" المعادلة؛ لمعادلتها للهمزة في
إفادة التسوية في النوع الأول، والاستفهام في النوع الثاني، ينظر: مغني اللبيب: 61.

(9) حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب
العربية، (د.ط)، (د.ت)، ج3، ص: 116، وشرح شواهد المغني: 27/1، ومغني اللبيب: 64، وبلا نسبة في
ارتشاف الضرب: 2018/4.

(10) الزمر: 9.

(11) مغني اللبيب: 18.

قال ابن هشام: ولك أن تقول: لا حاجة إلى تقدير مُعادل في البيت؛ لصحة قولك: " ما أدري هل طلابها رشد"، وامتناع أن يؤتى لـ "هل" بمعادل، وكذلك لا حاجة في الآية إلى تقدير معادل؛ لصحة تقدير الخبر بقولك: كَمَنْ ليس كذلك، وقد قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾⁽¹⁾، إنَّ التقدير: كَمَنْ ليس كذلك⁽²⁾.

3. أَمَّا: بالفتح والتخفيف، على وجهين⁽³⁾ وقد تحذف همزتها، ومنه قول الشاعر:
ما ترى الدهر قد أباد معداً وأباد السراة من عدنان⁽⁴⁾
والتقدير: أَمَّا.

4. إِمَّا: تستعمل "إِمَّا" غير مكررة من غير أن يأتي شيء يؤدي عن معناها فيستغنى به عن تكرارها، نحو قول الفرزدق:

تهاضُ بدارٍ قد تقادم عهدُها وإما بأموالٍ أَلَمَّ خيالُها⁽⁵⁾
ومنه قول النمر بن تولب:

سَقَتُهُ الرواعدُ من صَيِّفٍ وإن من خريفٍ فلن يَعْدَمَا⁽⁶⁾

يريد: إِمَّا من صَيِّفٍ وإما من خريفٍ، فحذف "إِمَّا" الأولى، و"ما" من "إِمَّا" الثانية، فظهرت النون؛ لأنَّ "إِمَّا" مركبة من "أَنَّ" و"ما"، وإِنَّمَا قلبت لأجل الإدغام، فلما حذفت "ما" زال موجب قلب النون ميماً، وهو الإدغام، فإن جئت مع "إِمَّا" بما يغني عن تكرارها، جاز أن تستعمل غير مكررة في الكلام والشعر، فتقول: إما اقعد وإلا فقم، وقام إما زيداً أو عمر⁽⁷⁾.

(1) الرعد: 33.

(2) مغني اللبيب: 18.

(3) أحدهما: أن تكون حرف استفتاح بمنزلة ألا، وتكثر قبل القسم، كقول أبي صخر الهذلي:

أما الذي أبكى وأضحك والذي أمات وأحيا والذي أمره الأمرُ

وقد تبدل همزتها هاءً أو عيناً قبل القسم، وكلاهما مع ثبوت الألف وحذفها، أو تحذف الألف مع ترك الإبدال، وإذا وقعت "أَنَّ" بعد "أما" هذه كسرت كما تكسر بعد ألا الاستفتاحية، والثاني: أن تكون بمعنى حقاً أو أحقاً، وهذه تفتح "أَنَّ" بعدها كما تفتح بعد حقاً، وزاد بعضهم معنى ثالثاً، وهو أن تكون حرف عوض بمنزلة ألا، فتختص بالفعل، نحو: "أما تقوم" ينظر: مغني اللبيب: 79.

(4) لم ينسب لقائل، ينظر: مغني اللبيب: 79.

(5) ارتشاف الضرب: 1993/4، وضرائر الشعر: 162.

(6) سبق تخريجه، حاشية: (1)، ص: (51).

(7) ضرائر الشعر: 162.

ومن ذلك قول المتنقب العبدى (1):

فإِمْأ أَنْ تَكُونَ أَخِي بِحَقِّ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي أَوْ سَمِينِي
وإِلَّا فَاطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَّقِيكَ وَتَتَّقِينِي (2)

5. ما النافية: أجازهُ البعض في جواب القسم مع أَمْن اللبس، وأنشد ابن مالك:

فوالله ما نلُتُمْ وما نلِ مِنْكُمْ بِمُعْتَدِلٍ وَفَقٍ وَلَا مُتْقَارِبٍ (3)

قال: وأصله: ما ما نلتم، وقد أجاز ابن هشام حذفها، واعتبره قليلاً جداً، ومنه قوله:

لَعَمْرُ أَبِي دَهْمَاءَ زَالَتْ عَزِيزَةٌ عَلَى قَوْمِهَا مَا فَتَلَ الرَّئِدُ قَادِحٍ (4)

يريد ما زالت عزيزة.

قال دريد بن الصمة:

لَقَدْ كَذَبْتُكَ نَفْسُكَ فَكَذَّبَتْهَا فَإِنْ جَزَعًا وَإِنْ إِجْمَالَ صَبِرٍ (5)

فهذا على "إِمْأ" وليس على "إِنْ" الجزاء، كقولك: إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا، فهذا على "إِمْأ" محمول، ألا ترى أنك تُدخل الفاء، ولو كانت على "إِنْ" الجزاء، وقد استقبلت الكلام لاحتجت إلى الجواب، فليس قوله: فَإِنْ جَزَعًا كقوله: إِنْ حَقًّا وَإِنْ كَذِبًا، ولكنه على حد قوله: ﴿فَإِمَّا مَنَابِدُوا لِمَكَافِدَاءٍ﴾ (6).

6. ما المصدرية: كما قال بعضهم في قول:

بِأَيَّةٍ تُقَدِّمُونَ الْخَيْلَ شُعْنًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامًا (7)

قال ابن هشام: والصواب أَنَّ (آية) مضافة إلى الجملة، وعكسه قول سيبويه في:

(1) المتنقب العبدى: العائذ بن محصن بن ثعلبة، من بني عبد القيس، من ربيعة، شاعر جاهلي، من أهل البحرين، اتصل بالملك عمرو بن هند، وله فيه مدائح، كما مدح النعمان بن المنذر، يقال: الْمُتَقَبِّبُ وَالْمُنَقَّبُ، ويُرجح بالكسر في أكثر المصادر كما جاء في الأعلام: 239/3.

(2) شرح ديوان المتنقب العبدى عائذ بن محصن بن عبد القيس، تحقيق: حسن حميد، دار صادر، بيروت، ط1، 1996، ص: 67، وخزانة الأدب: 80/10، وارتشاف الضرب: 1993/4، وضرائر الشعر: 163.

(3) مغني اللبيب: 836.

(4) مغني اللبيب: 513، وضرائر الشعر: 156.

(5) علل النحو: 377، وخزانة الأدب: 109/10.

(6) محمد: 4، ويُنظر: الكتاب: 351/1.

(7) اختلفوا في نسبته، فنُسب ليزيد بن عمرو بن الصعق، ونُسب للأعشى وليس في ديوانه، والشاهد في مغني اللبيب: 249، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 512/6، والكتاب: 118/3.

أَلَا مَنْ مُبْلَغٌ عَنِي تَمِيمًا بآية ما يحبُّون الطَّعاماً⁽¹⁾
 إنَّ "ما" زائدة، والصواب أنها مصدرية على حد قول ابن هشام؛ أي: بآية حبهم الطعام.

7. لا النافية: يطرد حذفها في جواب القسم إذا كان النفي مضارعاً، نحو: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَقْتُلُونَ﴾

يُؤْسَفُ⁽²⁾؛ أي: لا تقتل، ومنه قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ: يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِدًا ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي⁽³⁾
 ويقال مع الماضي كقوله:

فَإِنْ شِئْتَ أَلَيْتُ بَيْنَ الْمَقَامِ م وَالرُّكْنِ وَالْحَجَرِ الْأَسْوَدِ
 نَسِيْتُكَ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمْدُ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ⁽⁴⁾
 أي: لا نسييتُك، ويجوز: ما نسييتُك.

وقد قيل به في ﴿يَبِينُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾⁽⁵⁾؛ أي: أَنْ لَا؛ فتصبح: لئلا، وقيل: المحذوف مضاف، أي: كراهة أَنْ تَضِلُّوا⁽⁶⁾.

8. لا التبرئة: تقول: "لا رجل وامرأة" وأصله: ولا امرأة، فحُذِفَتْ "لا" وبقي البناء للتركيب بحاله.

(1) ينسب ليزيد بن عمرو بن الصعق، من شعراء الجاهلية، ولَقَبَ ابْنُ الصَّعَقِ لِقَبِ جَدِّهِ؛ حيث اتخذ طعاماً لهم في الموسم بعكاظ، فهبت ريح أَلْقَتْ فِيهِ التُّرَابَ، فلعنها، فأصابته صاعقة فمات، ينظر: الأعلام: 185/8. والشاعر يعيّر تميمًا بحب الطعام، والشاهد في: الكتاب: 118/3، وأوضح المسالك: 69/3، وخزانة الأدب: 512/6، وارتشاف الضرب: 1833/4، ومغني اللبيب: 836.
 (2) يؤسف: 85.

(3) ديوان امرئ القيس: 592، ومن الجدير بالذكر أَنَّ البيتَ فِي الدِّوَانِ بصيغة مغايرة لـ(أبرح): (وقال لها عودي: فقلت له: نعم - ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي) - وعندئذ لا شاهد - ، والشاهد في: كتاب الجمل في النحو، للزجاجي: 73، وشرح الآجرومية في علم العربية: 269/1، وشرح المفصل: 37/8، 104/9، وكتاب المقتضب: 325/2، والأشموني: 110/1 وللبيت رواية أخرى عند الخليل: (فقلت: يمينُ الله ما أنا بأبرح - ولو قطعوا رأسي لديكِ وأوصالي) ، ينظر: كتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 108، وخزانة الأدب: 43/10، ورواية يمين بالرفع على أنه مبتدأ خبره محذوف تقديره: قسمي، أو عليّ، وبالنصب على أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره: ألزِم نفسي يمين، وقال الخليل: لما نُزِعَ مِنْهُ الْوَاوُ نُصِبَ.

(4) لم ينسب لقائل، والشاهد في: مغني اللبيب: 834.

(5) النساء: 176.

(6) مغني اللبيب: 835 .

9. **إن الشرطية:** وذلك نحو قولك: آتيك، فتقول: "إذن أكرمك"؛ أي: إن أتيتني إذن أكرمك، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا آتَخَذَ اللَّهُ مِنْ وَدٍّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا الذَّهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ...﴾⁽¹⁾، قالوا: حيث جاءت بعدها اللام فقبلها "لو" مقدرة، إن لم تكن ظاهرة، وعليه فالتقدير: لو كان معه إله...⁽²⁾، وقد تحذف "إن" الشرطية لوحدها دون الجواب، وذلك مثل: زرني أزرك، والتقدير: إن ترزني أزرك.

10. **أن الناصبة:** يطرد حذف "أن" في مواضع معروفة، ويشذ في غيرها، وذلك نحو: "خذ اللص" قبل يأخذك⁽³⁾، و"مره يحفرها"، بنصب يحفر⁽⁴⁾ أما خبر عسى فيجوز فيه حذف "أن"، قال تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾⁽⁵⁾ وقد تحذف كما في قول الشاعر:

عسى الكرب الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب⁽⁶⁾

وإذا رفع الفعل بعد حذف (أن) سهل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس، وفيه: ﴿قُلْ أَغْيَرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ﴾⁽⁸⁾، و"تسمع بالمعيدي خير من أن تراه"⁽⁹⁾، والأشهر منه في بيت طرفة:

ألا أيهذا الزاجري أحضر الوغى وأن أشهد اللذات هل أنت مخلصي⁽¹⁰⁾

(1) المؤمنون: 91.

(2) مغني اللبيب: 31، وتلقيح الألباب على فضائل الإعراب: 188.

(3) مجمع الأمثال: 462/1 - بثبوت أن-، وشرح الأجرومية في علم العربية: 217/1، وشرح ابن عقيل: 362/2.

(4) شرح ابن عقيل: 362/2.

(5) الإسراء: 79.

(6) شرح شواهد المغني: 443/1، وكتاب الجمل في النحو، الزجاجي: 200، وأوضح المسالك: 275/1، وضرائر الشعر: 153، وشرح ابن عقيل: 327/1.

(7) الزمر: 64.

(8) الروم: 24.

(9) قاله المنذر ابن ماء السماء لما رأى (شقة بن ضمرة) إذ كان حسن الصيت، قبيح الصورة، ويروى: "أن تسمع"، و"لأن تسمع"، و"تسمع بالمعيدي لا أن تراه" والمختار: "أن تسمع"، يضرب لمن خبره خير من مرآه، ينظر: مجمع الأمثال: 227/1، 228، وشرح شذور الذهب: (بالرفع): 34، وبالنصب: 237.

(10) ديوان طرفة: 46، وشرح ابن عقيل: 362/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 91/2، والصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: 92، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 141، وخزانة الأدب: 119/1، وعلل النحو: 442، وشرح شواهد المغني: 800/2، وضرائر الشعر: 151.

وَقَرَأَ: "أَعْبَدَ" بِالنَّصَبِ⁽¹⁾، كَمَا رَوَى "أَحْضَرُ" كَذَلِكَ، وَانْتِصَابَ "غَيْرَ" فِي الْآيَةِ عَلَى الْقِرَاءَتَيْنِ لَا يَكُونُ بِأَعْبَدَ؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ لَا تَعْمَلُ فِيمَا قَبْلَ الْمَوْصُولِ، بَلْ بِتَأْمُرُونِي، وَ"أَنْ أَعْبَدَ" بَدَلِ اشْتِمَالٍ فِيهِ؛ أَيُ: تَأْمُرُونِي بِغَيْرِ اللَّهِ عِبَادَتِهِ، وَأَمَّا النَّصَبُ فِي الْبَيْتِ؛ فَأُجَازُوهُ لِأَنَّ "أَنْ" مَظْهَرَةٌ فِي آخِرِ الْبَيْتِ فَصَارَتْ كَالْعَوَاضِ عَنِ الْمَحْذُوفِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْكَلَامِ "أَنْ" تَتَعَطَّفُ عَلَى الْمَضْمُرَةِ فَهُوَ غَيْرُ جَائِزٍ خِلَافًا لِلْكُوفِيِّينَ⁽²⁾.

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ: يَجُوزُ أَنْ تَنْصَبَ بِهَا الْمَضَارِعَ مَرَّةً، لِأَنَّ الْمَضْمَرَ كَالْمَظْهَرِ فِي الْعَمَلِ، أَوْ تَتْرَكَ مَرَّةً؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ فِيهِ الِرْفَعُ فَلَا تَغْيِيرَهُ "أَنْ" الْمَضْمُرَةُ إِلَّا بِالْمَعْنَى⁽³⁾.
كَمَا اسْتَشْهَدَ بِقَوْلِ مَيْسُونَ بِنْتِ بَحْدَلِ الْكَلْبِيَّةِ⁽⁴⁾:

لِّلْبُسِّ عِبَاءَةٌ وَتَقَرَّ عَيْنِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشَّفُوفِ⁽⁵⁾

وَالْتَقْدِيرُ: وَأَنْ تَقَرَّ عَيْنِي

وَالنَّاظِرُ يُلَاحِظُ أَنَّ الشُّوْكَانِيَّ قَدْ سَرَدَ هَذَيْنِ الشَّاهِدَيْنِ - بَيْتَ طَرْفَةٍ، وَبَيْتَ مَيْسُونَ - تَحْتَ عُنْوَانٍ وَاحِدٍ - إِضْمَارِ أَنْ - مَعَ أَنَّ الشَّاهِدَ الْأَوَّلَ حَذَفَتْ فِيهِ "أَنْ"، وَالشَّاهِدَ الثَّانِيَّ أُضْمِرَتْ بَعْدَ وَאוِ الْمَعْيَةِ، فِي حِينٍ اعْتَبَرَهُمَا إِضْمَارًا، مِمَّا يَعِيدُنَا لِلْقَوْلِ: إِنَّ بَعْضَ النُّحَاةِ يَعْتَبِرُ كُلَّ مَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ فَهُوَ إِضْمَارٌ.

وَجَمِيلُ كَلَامِ عَبَّاسِ حَسَنِ، حِينَ تَحَدَّثَ فِي مَسْأَلَةِ حَذْفِ "أَنْ" مَعْقِبًا بِقَوْلِهِ: الْحَذْفُ هُنَا غَيْرُ الْإِضْمَارِ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ غَيْرَ مُوجُودٍ فِي الْكَلَامِ مُطْلَقًا، لَا ظَاهِرًا، وَلَا خَفِيًّا، أَمَّا الْمَضْمُرُ

(1) مُشْكَلُ إِعْرَابِ الْقُرْآنِ: 1/ 632

(2) الْإِنْصَافُ فِي مَسَائِلِ الْخِلَافِ: 91/2-93 - لَمَنْ أَرَادَ الْوُقُوفَ عَلَى آرَاءِ الْبَصْرِيِّينَ وَالْكُوفِيِّينَ فِي إِعْمَالِ أَنْ الْمَصْدَرِيَّةِ الْمَحْذُوفَةِ-، وَإِعْرَابِ الْقُرْآنِ، لِلزَّجَاجِ: 632/2.

(3) كِتَابُ الْقَوَاعِدِ وَالْفَوَائِدِ فِي الْإِعْرَابِ، لِلشَّيْخِ الْإِمَامِ الْأَجَلِ السَّيِّدِ رُكْنِ جَمَالِ الْإِسْلَامِ أَبِي مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ أَبِي الْحَسَنِ الْخَاوَرَانِيِّ الشُّوْكَانِيِّ، تَحْقِيقُ: عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَمْدِ الْخَثْرَانِ، دَارُ الْمَعْرِفَةِ الْجَامِعِيَّةِ، الْإِسْكَانْدَرِيَّةِ، (د.ط.)، 1993، ص: 106.

(4) مَيْسُونَ بِنْتُ بَحْدَلِ بْنِ أَنْيْفٍ، مِنْ بَنِي حَارِثَةَ، أُمُّ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، شَاعِرَةٌ، ثَقُلَتْ عَلَيْهَا الْغُرْبَةُ عَنْ قَوْمِهَا، فَقَالَتْ أَبْيَاتَهَا الَّتِي تَفْضُلُ فِيهَا حَيَاةَ الْبَادِيَةِ عَلَى حَيَاةِ الْمَدِينَةِ، فَسَمِعَهَا مَعَاوِيَةُ، فَأَلْحَقَهَا بِأَهْلِهَا، يَنْظُرُ: الْأَعْلَامُ: 339/7.

(5) كِتَابُ الْمُقْتَضَبِ: 27/2، وَشَرْحُ شَذُورِ الذَّهَبِ: 315، وَشَرْحُ شَافِيَةِ ابْنِ الْحَاجِبِ: 130/4 وَشَرْحُ مَلْحَةِ الْإِعْرَابِ: 270، وَشَرْحُ ابْنِ عَقِيلٍ: 358/2، وَخَزَانَةُ الْأَدَبِ: 503/8، وَكِتَابُ الْجُمْلِ فِي النُّحُو، لِلزَّجَاجِيِّ: 187، وَالتَّدْرِيبُ فِي تَمَثُّلِ التَّقْرِيبِ، أَبُو حَيَّانٍ النَّحْوِيُّ الْأَنْدَلُسِيُّ، تَحْقِيقُ: نَهَادِ فُلَيْحِ حَسَنِ، مَطْبَعَةُ الْإِرْشَادِ، بَغْدَادُ، (د.ط.)، 1987، ص: 196، وَشَرْحُ الْأَجْرُومِيَّةِ: 208/1، وَتَلْقِيحُ الْأَلْبَابِ عَلَى فُضَائِلِ الْإِعْرَابِ: 182، وَالْأَشْمُونِيُّ 571/3، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ: 778/2.

فموجودٌ ولكنه غير ظاهر⁽¹⁾، قال: وقد دار الجدل حول هذه الأمثلة، أيسح القياس عليها أم لا؟ وكيف نضبط المضارع في الأمثلة المسموعة بالنصب بعد حذف "أن"؟ أنتركه منصوباً - كما كان عند وجودها - مراعاةً للسمع، وللأصل الأول قبل الحذف أم يصح رفعه مراعاةً للأمر الواقع؟ قال: وصفوة ما يُختار، وما يجب عليه الاقتصار - حرصاً على سلامة اللغة وفهمها - هو الحكم بالشذوذ على ما ثبت سماعه وصحّت روايته من تلك الأمثلة المنصوبة، وعدم محاكاتها، أو القياس عليها. أما ضبط الأفعال المضارعة المسموعة بالنصب فيصح رفعها أو تركها منصوبة كما وردت⁽²⁾.

هذا وقد أقرّ مجمع اللغة هذا الرأي، حين رأت اللجنة أنّ حذف "أن" بابٌ من أبواب العربية، وأنّ هذا الاستعمال له نظائر في مسموع العربية، مستدلين على ذلك في مثل قوله تعالى: ﴿قُلْ أَغَيَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾⁽³⁾.

وفي القرن الثالث الهجري أمثلةٌ متعددةٌ في كتاب أخبار القضاة لوكيع، ومنها: تحسنُ تتوضأ، وأحبُّ تقطنُ عندي، وتتجرأ تشهد عندي، ومن ثمَّ لا ترى اللجنة مانعاً من قبول ذلك الاستعمال، إذا شاع وقبله الذوق، فوافق المجلس عليه⁽⁴⁾، والناظر يقف من هذه الآراء موقفاً وسطاً، فلا مانع من ورود ما ورد منصوباً مع عدم وجود (أن)، ويؤيده ما ورد في الشعر الجاهلي، وأحاديث النبي ﷺ، وما سيتم الوقوف عليه في حينه - في صحيح البخاري - برواية العدل الثقات، أو إبقاؤه مرفوعاً على الأصل، ولعلَّ البعض يعتبر بقاء عمله مع حذفه شاذاً كما ذهب إليه حسن عباس، وكما ذهب إليه ابن مالك⁽⁵⁾.

(1) النحو الوافي: 400/4.

(2) السابق: 400/4.

(3) الزمر: 64.

(4) مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ياسين أبو الهيجاء، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص: 69.

(5) قال ابن مالك: وحذف "أن" ونصب في سوى ما مرَّ فاقبل منه ما عدلَّ روى

ومعنى البيت: أنّ حذف "أن" لا إضمارها - في غير المواضع التي ذكرها - مع إعمالها النصب في

المضارع أمرٌ شاذٌّ، يحفظ ولا يقاس عليه، وأنّ ما روي منه على لسان الراوي العدل يقبل منسوباً كما روي

ينظر: شرح ابن عقيل: 362/2، والإنصاف في مسائل الخلاف: 93/2، وقد أجاز الكوفيون حذف الناصب مع

بقاء عمله مستدلين بقراءة عبد الله بن مسعود ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَآئِيلَ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ البقرة: 83، فنصب " لا

تعبدوا" بأن المحذوفة، والتقدير: ألا تعبدوا، أما البصريون فقالوا: إنها لا تعمل مع الحذف من غير بدل، ينظر:

الإنصاف: 91/2 - 93، (مسألة 77).

11. الفاء المفردة: وهي أنواع، منها فاء الجزاء الواقعة في جواب "أما" - بالفتح والتشديد -

الشرطية، فهذه الفاء ليست عاطفة؛ لأنَّ فاء العطف لا تدخل على الخبر، كما أنها ليست زائدة ليصح حذفها، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ﴾⁽¹⁾؛ ولذا إن استغنى عنها كما في قول الحارث بن خالد⁽²⁾:

فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ وَلَكِنْ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاقِبِ⁽³⁾

فالاستغناء عن الفاء هنا ضرورة، فإن قال قائل: قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾⁽⁴⁾، والأصل، فيقال لهم: أكفرتم بعد إيمانكم، فحذف القول استغناءً عنه بالمقول فتبعته الفاء في الحذف، وربَّ شيء يصحُّ تبعاً ولا يصح استقلالاً، كالحاج عن غيره يُصلِّي عنه ركعتي الطواف، ولو صلى أحدٌ عن غيره لم يصح، وهذا قول الجمهور⁽⁵⁾. وزعم بعض المتأخرين أنَّ فاء الجواب لا تحذف في غير الضرورة أصلاً، وأنَّ الجواب في الآية ﴿فَذُوقُوا الْعَذَابَ﴾ والأصل: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء إلى المقول، وما بينهما اعتراض⁽⁶⁾. وأما التفصيل، فهو غالب أحوالها، ومنه ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَنًّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾⁽⁷⁾ وقد يترك تكرارها استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر، أو بكلام يذكر بعدها في موضع القسم، فالأول - ترك تكرار "أما" استغناءً بذكر أحد القسمين عن الآخر - نحو: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا

(1) البقرة: 26.

(2) الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي، من قریش، شاعر غزل، من أهل مكة، نشأ في أواخر أيام عمر بن أبي ربيعة، وكان يذهب مذهبه في الشعر، ينظر: الأعلام: 154/2.

(3) شرح ابن عقيل: 391/2، والأشباه والنظائر: 218/1، وخزانة الأدب: 452/1، وشرح الأجرومية: 229/1، والجنى الداني: 524، وشواهد التوضيح و التصحيح: 137، وشرح شواهد المغني: 177/1، والأشمونى: 107/1.

(4) آل عمران: 106.

(5) مغني اللبيب: 80، والأشباه والنظائر: 218/1.

(6) بين ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ﴾ وفاء الجواب الداخلة على القول المحذوف، فالاعتراض هو ﴿أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ﴾ فالآية ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَاسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾، ينظر: مغني اللبيب: 80.

(7) البقرة: 26.

فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ ﴿١﴾ أَي: وأما الذين كفروا بالله فلهم كذا وكذا (٢).

ومن الثاني - ترك تكرارها استغناءً بكلامٍ بعده يذكر موضع القسم الآخر - نحو: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾ (٣) أَي: وأما غيرهم فيؤمنون به، ويكلمون معناه إلى ربهم، ويدل على ذلك ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ (٤)؛ أَي: كل من المتشابه والمحكم من عند الله، والإيمان بهما واجب، وكأنه قيل: وأما الراسخون في العلم فيقولون، وهذه الآية في "إما" المفتوحة نظير قولك في "إما" المكسورة: "إما أن تنطق بخير وإلا فاسكت" (٥)؛ ولذا فالوقف على "إلا الله".

12. الواو: ومنها

1. واو العطف وبابه الشعر، كقول الحطيئة:

إِنَّ أَمْرًا رَهْطُهُ بِالشَّامِ، مَنْزِلُهُ
بِرَمْلٍ يَبْرِينَ جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا (٦)
أَي: ومنزله برمل يبرين، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية لا معطوفة (٧)، ومنه قول بعض الشعراء:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ كَيْفَ أُمْسِيَتْ مِمَّا
يَزْرَعُ الْوَدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ (٨)
والتقدير: كيف أصبحت؟ وكيف أُمْسِيَتْ؟ وقد عقد ابن جني في ذلك باباً، سرد تحته (حذف حرف العطف) ذكر أمثلة، أنشد منها قول ابن الأعرابي:
وكَيْفَ لَا أَبْكِي عَلَى عَلَاتِي
صَبَائِحِي غَبَائِقِي قِيَلَاتِي (٩)

(١) النساء: 174 - 175.

(٢) مغني اللبيب: 81.

(٣) آل عمران: 7.

(٤) آل عمران: 7.

(٥) مغني اللبيب: 82.

(٦) ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، تحقيق: أبو سعيد السكري، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1981، ص: 14، ويبرين: من بلاد بني تميم وهي قرية كثيرة النخل، - ينظر: الديوان - والشاهد في مغني اللبيب: 831.

(٧) مغني اللبيب: 831.

(٨) الخصائص: 251/1، وضرائر الشعر: 161.

(٩) الخصائص: 251/1، و 185/2، وضرائر الشعر: 161.

حيث حذف الواو بين صباحي وغبائقي وقيلاتي، وحكى أبو زيد " أَكَلْتُ خُبْزًا لَحْمًا تمرًا" فقيل: على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب⁽¹⁾، وحكى أبو الحسن " أعطيه درهماً درهمين ثلاثة" وخرج على إضمار "أو" ويحتمل البديل المذكور، وقد خرج على ذلك آيات:

إحدهما: ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾⁽²⁾؛ أي: ووجوه، عطفاً على ﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾⁽³⁾.

والثانية: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾⁽⁴⁾ فيمن فتح الهمزة؛ أي: وأن الدين، عطفاً على ﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁵⁾. قال ابن هشام: ويبعده أن فيه فصلاً بين المتعاطفين المرفوعين بالمنصوب، وبين المنصوبين بالمرفوع، وقيل: بدل من " أن" الأولى وصلتها، أو من " القسط" أو معمول " الحكيم" على أن أصله: الحاكم، ثم حوّل للمبالغة⁽⁶⁾.

والثالثة: ﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ لَا أَجِدُ﴾⁽⁷⁾؛ أي: وقلت، وقيل: هو الجواب. و"تولوا" جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: "تولوا" حال على إضمار "قد"، وأجاز الزمخشري أن يكون "قلت" استئنافاً؛ أي: إذا ما أتوك لتحملهم تولوا، ثم قدر أنه قيل: لم تولوا باكين؟ فقيل: "قلت لا أجد ما أحملكم عليه"، ثم وسط بين الشرط والجواب⁽⁸⁾. ومما حذفته منه الواو - أيضاً- قول أحمد بن يحيى: راكب الناقة طليحان، والتقدير: راكب الناقة والناقة طليحان، فحذف المعطوف؛ لتقدم ذكر الناقة، وحذف معه العاطف⁽⁹⁾.

(1) الخصائص: 251/1، وبدل الإضراب: يكون البديل والمبديل منه مقصودين قصداً صحيحاً، وليس بينهما توافق كما في بدل الكل، ولا كلية وجزئية كما في بدل البعض، ولا ملابسة كما في بدل الاشتمال، ينظر: شرح شذور الذهب: 572.

(2) الغاشية: 8.

(3) الغاشية: 2.

(4) آل عمران: 19.

(5) آل عمران: 18، وينظر ما قيل في ذلك: مشكل إعراب القرآن: 152/1.

(6) مغني اللبيب: 832، والآية: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ آل عمران: 18، 19.

(7) التوبة: 22.

(8) مغني اللبيب: 832.

(9) الخصائص: 250/1، ويحتمل أن يكون أراد: راكب الناقة أحد طليحين، فحذف المضاف، وأقام المضاف إليه مقامه، ينظر: المحتسب: 2/228.

ب. واو الحال: كما في قول الشاعر:

نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءَ غَامِرُهُ وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي⁽¹⁾

فالشاهد: تقدير واو الحال قبل الماء؛ لأنَّ الجملة الحالية تحتاج إلى رابطٍ سواء أكان ظاهراً أم مقدراً⁽²⁾.

ج. واو القسم: تحذف، وقد اختلفوا في إعمالها محذوفة⁽³⁾، تقول: الله لَتَفْعَلَنَّ.

13. اللام: وهي كثيرة الأنواع، فمنها العاملة، ومنها غير العاملة، من العاملة لام الأمر، وقد أجاز سيبويه حذف هذه اللام الجازمة للفعل المضارع مع بقاء عملها ضرورة، إذ قال: "واعلم أنَّ هذه اللام قد يجوز حذفها في الشعر، وتعمل مضمرة، كأنهم شبهوها بأنَّ إذا أعملوها مضمرة"⁽⁴⁾

ومنه قوله: فَلَا تَسْتَطِلْ مِنِّي بَقَائِي وَمُدَّتِي وَلَكِنْ يَكُنْ لِلْخَيْرِ مِنْكَ نَصِيبٌ⁽⁵⁾

والتقدير: لِيَكُنْ

ومنه قوله: مُحَمَّدٌ تَقْدِرُ نَفْسُكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبَالَا⁽⁶⁾

وتم عرض ما قاله المبرد في ذلك - عند الحديث عن الحذف الذي يصيب الأفعال - وممن قصر ذلك على الشعر، أبو عثمان المازني، قال: جلست في حلقة الفراء، فسمعتة يقول لأصحابه: لا يجوز حذف لام الأمر إلا في الشعر، وأنشد:

مَنْ كَانَ لَا يَزْعُمُ أَنِّي شَاعِرٌ فَيَدْنُ مِنِّي تَنْهَهُ الْمَزَاجِرُ⁽⁷⁾

(1) البيت للمسيب بن علس، يصف غائصاً لطلب اللؤلؤ، انتصف النهار وهو غائص، وصاحبُه لا يدري ما حاله، والشاهد في: خزانة الأدب: 233/3، 234، والأشموني: 259/1.

(2) الرابط إما الواو والضمير، أو الواو فقط، أو الضمير فقط، ينظر: مغني اللبيب: 656.

(3) ذهب الكوفيون إلى إنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلا بعوض - كما في ألف الاستفهام -، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 368/1.

(4) الكتاب: 8/3-9.

(5) تمنى رجل موت أبيه، فقال الأب - وهو مجهول - هذا البيت، يخاطب ابنه، والشاهد في: اللامات: 104، وأثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد (المبرد نموذجاً)، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004، ص: 174.

(6) ينظر تخريجه حاشية: (4)، ص: (35)، والتبال من الوبال، والوبال: الشدة والنقل، وفي حديث الاستسقاء: فألف الله بين السحاب فأبلنا؛ أي: مُطِرْنَا مطراً شديداً كثيراً، وفي التنزيل: ﴿وَبَالَأَمْرَهَا﴾، ينظر: لسان العرب: 201/15 (مادة وبَل).

(7) الإنصاف في مسائل الخلاف: 79/2، وأثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد (المبرد نموذجاً): 174.

حيث حذفت "لام الأمر" من الفعل "يدن"؛ بدليل وروده مجزوماً، وما منعه المبرد في الشعر أجازة الكسائي في الكلام؛ بشرط تقدم قل، وجعل منه ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ (1) أي: ليقيموا، وقيل: هو جوابٌ لشرطٍ محذوف، أو جوابٌ للطلب (2).

ومنها — أيضاً — لامُ الجحود — لامُ النفي — ، وقد أجاز بعضُ النحاة حذفها، معتمداً على ظاهر أمثلة واردة عن العرب تُبين جواز حذف "لام الجحود"، وقد يُحذف فعلُ "الكون" قبلها، وتصدى لذلك بعض المحققين، وانتهى منها إلى أنَّ المحذوف لا يتعين أن يكون أحدهما، بل يستقيم المعنى على تقديره، أو تقدير غيره، فلا داعي لإباحة الحذف (3).

كما أجاز بعضهم حذف اللام، وإظهار "أن" نحو: ما كان زيداً أن يقومَ، وقد استدلوا على ذلك بقوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾ (4)، وكان أصله: (لِيُفْتَرَى)، فلما حذف اللام بناءً على جواز حذفها مع (أن) جاز إظهار (أن) الواجبة الإضمار بعدها؛ وذلك لأنها كانت كالنائبية عن "أن" (5).

ومن اللامات غير العاملة، لام جواب "لو"، نحو: ﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا﴾ (6) والتقدير: لجعلناه؛ لأن منه قوله تعالى: ﴿لَوْ تَرَكُوا لَعَذَّبْنَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (7)، ولام لقد، نحو ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾ (8).

ولام لأفعلن، تختص بالضرورة، كقول عامر بن الطفيل (9):

(1) إبراهيم: 31.

(2) ينظر لآراء العلماء في هذه المسألة، مغني اللبيب: 298-299، 840، واللامات: 104.

(3) النحو الوافي: 325/4.

(4) يس: 37.

(5) اللامات: 100، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 1658/4، والأشموني: 294/3.

(6) الواقعة: 70.

(7) الفتح: 25.

(8) الشمس: 9.

(9) عامر بن الطفيل بن مالك بن جعفر العامري، من بني عامر بن صعصعة، فارس قومه، وأحد فُتَّاك العرب وشعرائهم في الجاهلية، وُلِدَ ونشأ في نجد، وأدرك الإسلام شيخاً وهو ابن عم لبيد الشاعر، ينظر: الأعلام: 252/3.

وقَتِيلُ مَرَّةً أَثَارَنَ، فَإِنَّهُ
والتقدير: لأثَارَنَ
فِرْعُ، وَإِنَّ أَخَاكُم لَمْ يُثَارَ (1)

14. أَلِ التَّعْرِيفُ: تحذف أَل التَّعْرِيفُ للإضافة المعنوية، وللنداء، نحو "يا رحمن" إلا من اسم الله - تعالى-، والجمل المحكية، قيل: والاسم المشبه به، نحو: "يا خليفة هيبه" والتقدير: يا مثل الخليفة، وسمع "سلام عليكم" بغير تنوين، فقيل: على إضمار أَل، قال ابن هشام: ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل: سلام الله عليكم، وقال الخليل في: "ما يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرٌ مِنْكَ أَنْ يَفْعَلَ كَذَا" هو على نية أَل في خير، ويرده أنها لا تجامع "مِنْ" الجارة للمفضول، قال الأخفش: اللام زائدة، وليس هذا بقياس، والتركيب قياسي، قال ابن مالك: "خير" بدل، وإبدال المشتق ضعيف، قال ابن هشام: والأولى عندي أن يخرج على قوله: ولقد أمرُ على اللئيم يسبني فمضيتُ ثُمْتُ قُلْتُ: لا يعنيني (2)
ولا يجمع بين أَل والإضافة، ويُسْتَنَتْنِي من ذلك كون المضاف صفةً معربةً بالحروف - كالمثنى والجمع - فيجوز حينئذٍ اجتماع أَل والإضافة، وذلك نحو: الضارباً زيداً، والضاربو زيداً (3)، ومنه قول عنتره:

وقد خشيت بأن أموتَ ولم تَدُرْ للحرب دائرةٌ على ابني ضَمَضَمَ
الشاتمي عِرضي ولم أَشْتُمْهُمَا والناذرين إذا لم أَلْفَهُمَا دمي (4)

كما يُسْتَنَتْنِي كون المضاف صفة، والمضاف إليه معمولاً لها، وهو بالألف واللام، فيجوز حينئذٍ الجمع بين أَل والإضافة، وذلك نحو: "الضاربُ الرَّجُلُ" و"الراكبُ الفرسُ" ومنه قول النابغة الذبياني:

الواهبُ المائةَ الأَبكارَ زَيْنَها سعدان توضح في أوبارها اللَّبدُ (5)

15. قَدْ: زعم البصريون أَنَّ الفعل الماضي الواقع حالاً لا بدَّ معه من "قَدْ" ظاهرةً نحو: ﴿وَمَا لَكُمْ أَلا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَضَّلَ لَكُمْ...﴾ (6)، أو محذوفةً نحو: ﴿أَنْتُمْ لَكَ

(1) قتيل مرة: أخو الشاعر، فرغ: هدرٌ باطلٌ، وبرواية "فرع": عالي الشرف، والشاهد في: التدريب في تمثيل التقريب: 25، وفي خزائن الأدب: 60/10، 63، براوية (لم يُفَصِّد) وخطاً مَنْ روى (لم يُثَارَ)، وشرح شواهد المغني: 935/2، وضرائر الشعر: 157.

(2) شرح ابن عقيل: 196/2، وأوضح المسالك 262/3.

(3) شرح شذور الذهب: 209.

(4) شرح ديوان عنتره بن شداد: 137، وشرح الأجرومية: 354/1.

(5) ديوان النابغة الذبياني: 25، وفيه: الواهبُ المائة المعكاء، والمعكاء: الغلاظ الشداد، سعدان: نبات للإبل، توضح: اسم مكان، اللَّبد: الوبر المتلبَّد، هذا وينظر للآراء المخالفة لما ذكر في: شرح شذور الذهب: 210.

(6) الأنعام: 119.

وَأَتَّبَعَكَ الْأَرْذُلُونَ ﴿١﴾؛ أي: وقد، وقوله: ﴿أَوْجَاؤُكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾ (٢)؛ أي: قد حَصِرَتْ. وخالفهم الكوفيون حيث اشترطوا ذلك في الماضي الواقع خبراً لـ "كان" أو إحدى أخواتها، ومنه قول زفر بن الحارث (٣):

وَكُنَّا حَسْبَنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ عَشِيَّةً لَأَقِينَا جُذَامَ وَحْمِيرًا (٤)

وخالفهم البصريون، وأجاز بعضهم "إنَّ زَيْدًا لَقَامَ" على إضمار "قد"، وقال الجميع: حقُّ الماضي المثبت المجاب به القسم أن يُقرن باللام وقد، نحو: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكِ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾ (٥)، وقيل في: ﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾ (٦) إنه جواب للقسم، على إضمار اللام وقد جميعاً، وأما قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَرْسَلْنَا مِنْ حَافِرًا وَهُوَ مُصَفَّرٌ لَّا تُلَاقُوا مِنْ بَعْدِهِ يُكْفَرُونَ﴾ (٧) جيء باللام، وحذفت "قد"، واعتبره ابن هشام سهوًّا؛ لأنَّ "ظلوا" مستقبل، مرتب على الشرط، وساد مسد جوابه، فلا سبيل فيه إلى "قد" إذ المعنى: ليظللن، ولكن النون لا تدخل على الماضي (٨).

16. ربَّ: حرف جر، وهذه قد تحذف ويبقى عملها، وحذفها يكون بعد الفاء كثيراً، وبعد الواو أكثر، وبعد بل قليلاً، وبدونهنَّ أقل (٩)، فمن حذفها بعد الفاء قول امرئ القيس:

فَمَتْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ (١٠)

أي: فرُبَّ مثلك، وبعد الواو، كقول أبي طالب في النبي ﷺ:

(١) الشعراء: 111.

(٢) النساء: 90، وينظر: مشكل إعراب القرآن: 205/1، والبرهان: 252/3.

(٣) زفر بن الحارث بن عمرو بن معاذ الكوفي، أبو الهذيل، كان كبير قيس في زمانه وشهد صفين مع معاوية، وكانت وفاته في خلافة عبد الملك بن مروان، وهذا البيت من كلمة له في يوم (مرج راهط)، وهو موضع في الشام، كانت لهم فيه موقعة، وكانوا يطعمون في أمر فوجده خلاف ذلك، ينظر: الأعلام: 45/3.

(٤) شرح الأجرومية: 328/1، ومغني اللبيب: 833، وشرح شواهد المغني: 930/2، وأوضح المسالك: 37/2، وصدر البيت يحمل المثل: ما كلُّ بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ، ولا كلُّ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، ينظر: مجمع الأمثال: 275/3.

(٥) يوسف: 91.

(٦) البروج: 4.

(٧) الروم: 51.

(٨) مغني اللبيب: 834.

(٩) السابق: 179.

(١٠) ديوان امرئ القيس: 534، وشرح ابن عقيل: 36/2، وشرح مُلْحَة الإعراب: 76، 127، وشرح شذور الذهب: 425، والمطالع السعيدة: 414، وشرح الأجرومية: 130/1، وشرح شواهد المغني: 1/463، وارتشاف الضرب: 1746/4.

وأبيضَ يُسْتَسْقَى الغَمَامُ بوجهه
ثمّال اليتامى، عصمةٌ للأرامل⁽¹⁾
أي: ورُبَّ أبيض.

والناظر يستبعد كون الواو هنا واو ربّ؛ لأنّ دخول ربّ على ما بعدها يوحى بالإبهام، ويؤكد ذلك اختصاصها بالنكرة⁽²⁾ – والمراد هنا معروفٌ ومقصودٌ وهو النبي ﷺ، ويرى كونها عاطفةً أقوى؛ وإلى ذلك ذهب محققو مغنى اللبيب⁽³⁾، والبيت الشهير في حذف "ربّ" بعد الواو –أيضاً–، قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج البحر أرخى سدولَه
عليّ بأنواع الهموم ليبتلي⁽⁴⁾
أي: ورُبَّ ليلٍ.

وقد حُذِفَ غير "ربّ" وبقي عمله، وهو ضربان:

1. سماعي، كما في قول رؤبة: "خير والحمد لله" جواباً لمن قال له: كيف أصبَحْتَ؟.

واعتبر النحاة ذلك شاذاً نادراً، لا يُقاس عليه⁽⁵⁾، ومنه قول الفرزدق:

إذا قيل: أيُّ الناسِ شرُّ قبيلة؟
أشارت كليب بالأكف الأصابع⁽⁶⁾
أي: أشارت إلى كليب.

2. وقياسي، قبل مميز "كم" الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجر، كقولك: بكم درهم اشتريت

ثوبك؟؛ أي: بكم من درهم؟⁽⁷⁾، هذا وقد يحذف حرف الجر، ويُنصب المجرور، وهو ثلاثة أقسام:

(1) صحيح البخاري، كتاب الاستسقاء، حديث: 1008، 1009، ومغني اللبيب: 180، وشرح شواهد المغني: 395/1، والثّمال – بكسر الثاء – الغياث، وفُلانٌ ثمال بني فلان؛ أي: عمادهم وغيائهم في الشدة، أما الثّمال – بضم الثاء – جمع ثُمالة: وهي الرغوة، ينظر: لسان العرب: 130/2 (مادة ثمل).

(2) يُنْظَرُ: شرح المفصل: 26/8، والكتاب: 297/1، 212، 270.

(3) مغني اللبيب: 180.

(4) ديوان امرئ القيس: 557، والمطالع السعيدة: 414، وشرح الأجرومية: 129/1، ومعجم الأدوات النحوية: 164.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: 79/2، والصواب – والله أعلم – أنه ليس شاذاً؛ لوروده في القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ كَفَرُوا بِهِمْ﴾، هود: 68.

(6) ورد الشاهد في: شرح ديوان الفرزدق: 73/2 بنصب (قبيلة)، ورفع (كليب)، ولعلّ الشارح جعلها تمييزاً بعد اسم التفضيل "شر"، وجعل "كليب" فاعلاً، ويجوز جعلها خبراً لمبتدأ محذوف؛ والتقدير: أشارت: هي كليب، – والله أعلم – والشاهد في: أوضح المسالك: 150/2، وخزانة الأدب: 113/9، وارتشاف الضرب: 1760/4، وشرح شواهد المغني: 12/1، وشرح الأجرومية: 53/1، والتدريب في تمثيل التقريب: 160.

(7) قد يسأل سائل: ألم نقل: إنّ حروف الجر لا تُحذف؟ فكيف بكم تجيزون حذف ربّ؟ قيل: إنما جاز ذلك؛ لأنّ الحرف الذي حُذِفَ بعده ربّ صار عوضاً عن المحذوف، ولا يُجمع بين العوض والمعوّض، كما قد يقول=

1. سماعيُّ جائزٌ في الكلام المنثور، نحو: نصحتُهُ وشكرتُهُ، والأكثر ذكر اللام⁽¹⁾، نحو: ﴿وَصَحَّتْ لَكُمْ﴾⁽²⁾، و ﴿أَنْ اشْكُرْ لِي﴾⁽³⁾.

2. سماعيُّ خاصٌ بالشعر، كقوله: *... كما عَسَلَ الطريقَ الثَّعلبُ*⁽⁴⁾
والتقدير: كما عَسَلَ في الطريق، واعتبر البعض حذف حرف الجر من (الطريق) شاذًا.
وقول المتلمس⁽⁵⁾:

• أَلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدَّهْرَ أَطْعَمَهُ*⁽⁶⁾

والتقدير: على حُبِّ.

3. وقياسيُّ: وذلك في أَنْ وَأَنْ وَكِي، نحو: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾⁽⁷⁾، ونحو: ﴿أَوْعَيْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾⁽⁸⁾.

=قائلٌ: فَلَمْ جَوَزْتُمْ إضمار (مِنْ) باتفاق النحاة في قولهم: بكم درهم اشتريت ثوبك؟ قيل: إنما جاز ذلك؛ لدخول الباء في (كم) لأنهم استنقلوا إحاطة حرفين خافضين باسم، يُنظر: علل النحو: 315، 316.

⁽¹⁾ أوضح المسالك: 151/2، وعلل النحو: 316.

⁽²⁾ الأعراف: 79.

⁽³⁾ لقمان: 14.

⁽⁴⁾ البيت لساعدة بن جؤية الهذلي، من بني كعب بن كاهل، شاعرٌ مخضرمٌ، قال الأودي: شعره محشو بالغريب والمعاني الغامضة، ينظر: الأعلام: 70/3، وصدر البيت: لَدُنْ بِهِرٌ الْكَفَّ يَغْسِلُ مَتْنَهُ فِيهِ، ينظر: كتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 42، وأوضح المسالك: 151/2، والخصائص: 227/3، وخزانة الأدب: 83/3، وشرح الأشموني: 201/1، وشرح شواهد المغني: 885/2، والكتاب: 36/1.

⁽⁵⁾ جرير بن عبد العزى - أو عبد المسيح - من بني ضبيعة، شاعرٌ جاهلي، وهو خال طرفة بن العبد، وكان ينادم عمرو بن هند، ثم هجاه، ففر إلى الشام، فأراد عمرو قتله، فأرسل صحيفة يأمر عامله بقتله، فقالوا في شأنها: أشأم من صحيفة المتلمس، ينظر: الأعلام: 119/2.

⁽⁶⁾ وعجز البيت: والحبُّ يأكله في القرية السُّوسُ، وآلي: حلف، حبٌّ: طعام، والقرية: البصرة، والبيت للمتلمس الضُّبُعِي، يوجهه عمرو بن هند ساخرًا، إنك أقسمت عليَّ ألا أذوق حبوب العراق، وطعامنا هنا عند الغساسنة يأكله السوس لكثرتهم، وهو مدحٌ للغساسنة، ينظر: ديوان المتلمس الضُّبُعِي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998، ص: 98 والشاهد في: كتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 96، وأوضح المسالك: 151/2، وشرح الأشموني: 236/2، والكتاب: 38/1، وشرح شواهد المغني: 294/1.

⁽⁷⁾ آل عمران: 18.

⁽⁸⁾ الأعراف: 63.

ونحو: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾⁽¹⁾، والتقدير: بأنه، من أن جاءكم، ولكليلاً، ومنه قول الفرزدق:

وما زُرْتُ ليلي أن تكون حبيبةً إلي ولا دين أنا طالبه⁽²⁾

والتقدير: لأن، واشترط ابن مالك في "أن" و "أن" أمن اللبس، فَمَنَعَ الحذف في نحو: "رغبتُ في أن تفعل" أو "عن أن تفعل"؛ لإشكال المراد بعد الحذف⁽³⁾، وما ذهب إليه ابن مالك منطقي؛ لأنَّ الرغبة قد تكون في الشيء، كما قد تكون عنه.

17. كي المصدرية: أجاز بعض النحاة حذف كي في نحو: "جئتُ لتكرمني"، وإنما يقدر الجمهور "أن" بعينها؛ لأنها أمُّ الباب، فهي أولى بالتجوز⁽⁴⁾.

18. أداة الاستثناء: أجاز حذفها السهيلي⁽⁵⁾، حيث قال في قوله تعالى:

﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ﴾⁽⁶⁾، لا يتعلق الاستثناء بـ "فاعل"؛ إذ لم ينفه عن أن يصلح ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ بقوله ذلك، ولا بالنهاي؛ لأنك إذا قلت: "أنت منهى عن أن تقوم إلا أن يشاء الله" فليست بمنهي، فقد سلطته على أن يقوم ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أن الأصل: إلا قائلاً إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثير، فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعاً.

قال ابن هشام: "والصواب أن الاستثناء مفرغ، وأن المستثنى مصدر أو حال؛ أي: إلا قولاً مصحوباً بأن يشاء الله، أو إلا متلبساً بأن يشاء الله، وقد علم أنه لا يكون القول مصحوباً بذلك إلا مع حروف الاستثناء، فطوي ذكره لذلك، وعليها فالباء محذوفة من أن⁽⁷⁾، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كلمة تأييد؛ أي: لا تقولن أبداً، كما قيل في ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا

(1) الحشر: 7.

(2) ديوان الفرزدق: 93/1 وروايته فيه (سلمى) بدل (ليلى)، وأراد به: أحد جيلي طيء وهما: أجب، وسلمى، والشاهد في: شرح شواهد المغني: 885/2، والأشُموني: 240/2، وشرح الأجرومية: 506/2.

(3) أوضح المسالك: 154/2.

(4) مغني اللبيب: 836، وشرط تقدير "كي" بالمصدر أن تدخل عليها لام التعليل لفظاً، نحو: جئتُ لكي أقرأ، أو تقديرًا، نحو: جئتُ كي أقرأ، وأنت تقدر اللام، وربما حذفتم كي وبقيت اللام - كما هو مذكور في المتن -، ينظر: ارتشاف الضرب: 21/2.

(5) عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي، حافظٌ وعالمٌ باللغة والسير، كان ضريراً، عمي وعمره سبعة عشر عاماً، ونبغ في اللغة حتى وصل خبره لصاحب مراكش، فطلبه إليه وأكرمه، فأقام يصنف كتبه إلى أن توفي، ونسبته إلى سهيل - من قرى مالقة - وهو صاحب الأبيات التي مطلعها:

(يا من يرى ما في الضمير ويسمع أنت المعدُّ لكل ما يتوقع)، ينظر: الأعلام: 313/3.

(6) الكهف: 23.

(7) مغني اللبيب: 837.

أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا»⁽¹⁾، لأنَّ عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله - سبحانه - وجوز الزمخشري أن يكون المعنى: ولا تقولن ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله بأن يأذن لك فيه⁽²⁾. قال ابن هشام: "ولما قاله مُبْعَد، وهو أن ذلك معلوم، في كل أمر ونهي، ومبطل، وهو أن يقتضي النهي عن قول: ﴿إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا﴾ مطلقاً، وبهذا يُردُّ - أيضاً - قول من زعم أن الاستثناء منقطع، وقول من زعم أن ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ﴾ كناية عن التأييد"⁽³⁾.

19. نونا التثنية والجمع:

تحذف نون التثنية للإضافة، نحو: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾⁽⁴⁾، و ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾⁽⁵⁾، ولشبهه الإضافة، نحو: " لا غلامي لزيد" و " لا مكرمي لعمر" إذا لم تقدر اللام مقحمة، ولتقصير الصلة، نحو: " الضَّارِبَا زَيْدًا" و " الضَّارِبُو عَمْرًا" ولام الساكنة قليلاً، نحو: ﴿لَذَاتُ الْعَذَابِ﴾⁽⁶⁾ فيمن قرأه بالنصب⁽⁷⁾. وللضرورة نحو قول تأبط شراً⁽⁸⁾:
 هما خُطَّتَا إِمَا إِسَارٌ وَمَنَّةٌ وإِمَا دَمٌ، والقَتْلُ بِالْحَرِّ أَجْدَرُ⁽⁹⁾
 فيمن رواه برفع " إِسَارٌ وَمَنَّةٌ" وأما مَنْ خَفَضَ فَبِالإِضَافَةِ، وفَصَلَ بَيْنَ الْمُتَضَافَيْنِ بِإِمَا، فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة⁽¹⁰⁾، واختلف في قوله:

(1) الأعراف: 89. وينظر ما قيل في ذلك: مغني اللبيب: 837.

(2) الكشاف: 96/2.

(3) مغني اللبيب: 837.

(4) المسد: 1.

(5) القمر: 27.

(6) الصافات: 38.

(7) مشكل إعراب القرآن: 612/2.

(8) تأبط شراً: ثابت بن جابر بن سفيان، أبو زهر الفهمي، من مضر، شاعرٌ عداء من فتاك العرب، من تُهامَةِ، استفتح الضبي مفضلياته بقصيدة له، يقال في سبب تلقيبه: إنه استلَّ سيفه تحت إبطه، وخرج غاضباً، وعندما سُئِلَتْ أمه، قالت: حمل شراً وخرج، ينظر: الأعلام: 97/2.

(9) خُطَّتَا: مثني خُطَّةٍ، والخُطَّة: الأمر، إِسَارٌ: أسرٌ، مَنَّةٌ: إطلاق لقاء شيء ما، دم: قتل، ينظر: ديوان تأبط شراً، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص: 34، وكتاب الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح: رضي الدين الاسترلابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995، ج2، ص: 176، وخزانة الأدب: 499/7، وشرح الأجرومية: 740/2، وارتشاف الضرب: 2414/5، وضرائر الشعر: 107.

(10) شرح الأجرومية: 740/2، وشرح شواهد المغني: 975/2.

رُبَّ حَيٍّ عَرْنَدَسَ ذِي طَلال
لا يزالون ضارِبِينَ القِباب⁽¹⁾
والأصل في "ضارِبِينَ": ضارِبِي القِباب.
ومنه:

يقولون ارْتَحِلْ قَبْلِي قَرِيشًا
وهم مُتَكَنِّفُو البَيْتِ الحراما⁽²⁾
يريدون: وهم متكنفون البيت، قال ابن عصفور: ووجه حذف النون في جميع ذلك التشبيه بما
يجوز حذفهما منه في فصيح الكلام، وهو الموصول، نحو قول الأخطل:

بَنِي كَلِيبٍ إِنَّ عَمِّيَ اللَّذَّا
قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَكَ الْأَغْلَالَا⁽³⁾
حيث حذفت النون من "الَّذان" بدليل "عَمِّي"، ومنه في القرآن ﴿خُضْتُمْ كَالَّذِي
خَاضُوا﴾⁽⁴⁾، والمراد: كالذين، واعتبره البعض ليس ضرورة؛ بدليل وروده في الآيات⁽⁵⁾،
وللناظر أن يسأل: لم لا يكون من باب الحمل على المعنى؛ أي: وخضتم خوضًا كالذي خاضوه،
وهذا ما سيتضح حين الحديث عن المؤنث بغير علامة تأنيث، ومنه: حذف النون الذي هو
علامة الرفع في المضارع، لغير ناصب ولا جازم تشبيهًا لها بالضمة من حيث كانتا علامتي
رفع، نحو قول أيمن بن خُرَيْم⁽⁶⁾:

وَإِذْ يَغْصِبُوا النَّاسَ أَمْوَالَهُمْ
إِذَا مَلَكَوْهُمْ وَلَمْ يُغْصَبُوا⁽⁷⁾
وقول الآخر:

أَبَيْتُ أُسْرِي وَتَبَيْتِي تَدْلُكِي
وَجَهَكَ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي⁽⁸⁾

(1) لم ينسب لقاتل، والحي العرندس: الحي الموصوف بالعز والمنعة، ينظر: لسان العرب 192/8، وليست لفلان
طلالة: ليست له حالٌ حسنة، ينظر: أساس البلاغة، جارا لله أبو القاسم محمود الزمخشري، دار صادر، بيروت ،
لبنان، 1979، ص: 394.

(2) ارتشاف الضرب: 2414/5، وضرائر الشعر: 107.

(3) خزانة الأدب: 6/6، وأوضح المسالك: 128/1، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 216، وشرح
الآجرومية: 412/1، والأشباه والنظائر: 311/1، وضرائر الشعر: 109، وينظر: حاشية (1)، ص: (46).

(4) التوبة: 69.

(5) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 322.

(6) أيمن بن خُرَيْم بن فاتك الأسدي، من بني أسد، شاعرٌ مخضرمٌ، من ذوي المكانة عند عبد العزيز بن مروان
بمصر، ثم تحول إلى أخيه بشر بن مروان بالعراق، وكان يشارك في الغزو والسياسة، أسلم يوم الفتح هو وأبوه
- خُرَيْم بن فاتك -، يُنظر: الأعلام: 35/2.

(7) شواهد التوضيح: 173، وارتشاف الضرب: 2413/5.

(8) الخصائص: 330/1، والأشباه والنظائر: 29/2، وارتشاف الضرب: 2413/5، والمحتسب: 20/2.

فالأفعال: يغصبون، وتبیتین، وتدلکین، حذف نونها لغير ناصب ولا جازم، كما فعل بالحركة في "أشرب" من قوله: فاليوم أشرب غير مستحَقَب⁽¹⁾.

قال ابن عصفور: ولا يُحفظ شيء من ذلك في الكلام إلا ما جاء في حديث أخرجه مسلم في قتلي بدر حين قام عليهم رسول الله ﷺ فناداهم... فسمع عمر قول النبي ﷺ، فقال: "يا رسول الله، كيف يسمعون، وأنا يجيبوا، وقد جيفوا"⁽²⁾، فحذف النون من يسمعون، ويجيبوا، دون ناصب أوجازم⁽³⁾.

20. نونا التوكيد⁽⁴⁾: وهي النون التي تلتق الأفعال، بغرض التوكيد، سواء أكانت خفيفة أم ثقيلة⁽⁵⁾، فإن كانت ثقيلة في نحو: "لأفعلن" جاز حذفها في الضرورة، كقول عبد الله ابن رواحة:

فلا وأبي لنأتيها جميعاً ولو كانت بها عربٌ وردم⁽⁶⁾

(1) وعجز البيت: إثماً من الله ولا وأغل، والشاهد في: الخصائص: 331/1، وارتشاف الضرب: 2404/5، والأشباه والنظائر: 36/1، وضرائر الشعر: 94-110، والحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1996، ص: 78.

(2) صحيح مسلم، كتاب الجنة وصفة نعيمها وأهلها، حديث: 7117، وسنن النسائي، تصنيف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ، كتاب الجنائز، حديث: 2074، 2075- بروايات أخرى.

(3) ضرائر الشعر: 109، وحذف نون المضارع يكون واجباً؛ بعد الجازم والناصب، ويكون جائزاً قبل نون الوقاية، ونادراً لا يقع إلا في الضرورة - كما في الحديث-، أو الشذوذ كما في البيت، ينظر: الأشباه والنظائر: 29/2 والصحيح أن هناك أحاديث أخرى حُذفت نونها دون ناصب أو جازم منها قوله -ﷺ-: "لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا" أخرجه أبو داود، كتاب الأدب، حديث: 143، والترمذي: حديث: 2688، وأحمد في مسنده: 391/2، كما وقف الناظر على أحاديث رواها البخاري في صحيحه، وقد حُذفت منها نونُ الرفع بدون جازم أو ناصب، وسيتم ذكرها في حينها - بعون الله -، وورد في كتاب الله قوله تعالى: ﴿أَتَحَاجُّونِي﴾ الأنعام: 80، على قراءة من قرأها بالتخفيف، بحذف نون الرفع، وبقاء نون الوقاية، ينظر: الأشباه والنظائر: 27/1، والحجة في القراءات السبع: 143، و228.

(4) نونا التوكيد من حروف المعاني، والمراد بهما التوكيد، ولا تدخلان إلا على الأفعال المستقبلية، وتؤثران فيها تأثيرين: تأثيراً في لفظها، وتأثيراً في معناها، فتأثير اللفظ: إخراج الفعل إلى البناء بعد أن كان معرباً، وتأثير المعنى: إخلاص الفعل للاستقبال بعد أن كان يصلح لهما - الحال والاستقبال - والمشددة أبلغ في التأكيد من المخففة؛ لأن تكرير النون بمنزلة تكرير التوكيد، فقولك: "اضربن" خفيفة النون بمنزلة قولك: "اضربوا كلكم"، وقولك: "اضربن" مشددة النون بمنزلة: "اضربوا كلكم أجمعون"، ينظر: شرح المفصل: 37/9، ويدل على أن التأكيد بالثقلية أشد قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونَا﴾ يوسف: 32.

(5) شرح المفصل: 29/9، وشرح الأجرومية: 135/1.

(6) شرح شافية ابن الحاجب: 232/2، وقد مرَّ شاهدٌ شعريٌّ حذفت منه نون التوكيد الخفيفة، وهو قول الأصبط ابن قريع: ولا تُهين الفقير علك أنْ تركع يوماً والدهر قد رفعه

ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو: "اضرب الغلام" بفتح الباء، والأصل: اضربن. وإذا وقف عليها تالية ضمة أو كسرة، ويُعاد حينئذٍ ما كان محذوفاً لأجلها، فيقال في: "اضربن يا قوم": اضربوا، وفي "اضربن يا هند": اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله: اضرب عنك الهموم طارقها ضربك بالسيف قونس الفرس⁽¹⁾

وقيل: ربما جاء في النثر، وخرج بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿الْمُنْشَرُجُ﴾ -بفتح نشرح-، على أن الأصل: نشرحن، ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة⁽²⁾، وقيل: إن بعضهم ينصب بلم، ويجزم بلن، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأن تقليل الحذف، والحمل على ما ثبت حذفه أولى⁽³⁾، فحذف النون دون أن يلقاها ساكن لا يجوز في سعة الكلام إلا شاذاً⁽⁴⁾.
21. نون الوقاية⁽⁵⁾ تجتمع نون الوقاية مع نون الرفع في الأفعال الخمسة، وفي هذه الحالة تحذف إحدى النونين تخفيفاً، مثل: أتأمروني؟ والأصل: تأمرونني، ولقد انقسم النحاة حول المحذوف إلى فريقين: جماعة منهم "سيبويه" و"ابن مالك" إلى أن المحذوف نون الرفع، وذهب آخرون منهم "المبرد" و"الفارسي" و"ابن جني" و"ابن هشام" إلى أن المحذوف هو نون الوقاية، وتعليل الفريق الثاني نشأ من أن الثقل نشأ من الثانية، فهي أحق بالحذف⁽⁶⁾ في حين قد تحذف من: ليت، وعن، ومن، وقد، ومنه قول زيد الخيل: ⁽⁷⁾

(1) نسب لطرفة- وليس في ديوانه-، وقيل: بل محمول عليه، وقد ضعّفه ابن جني سماعاً وقياساً، ينظر: الخصائص: 124/1، والشاهد في: كتاب الجمل في النحو، للرازي: 238، وشرح المفصل: 44/9، وارتشاف الضرب: 2414/5، وضرائر الشعر: 111، والمحتسب: 367/2، وقونس الفرس: ما بين أذنيه، وقيل: مقدم رأسه، ينظر: لسان العرب: 318/11 (مادة قنس).

(2) مغني اللبيب: 842، والمحتسب: 366/2.

(3) ضرائر الشعر: 112.

(4) السابق: 112.

(5) اعلم أن نون الوقاية إنما تدخل الفعل؛ لتقيه من الكسر، لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره، ولما منعوا الفعل الجر، وكانت الكسرة هي أصل علامات الجر، والفتح والياء فرعاه، كرهوا أن يوجد فيه ما يكون في بعض الأحوال علامة الجر؛ مبالغة في تبعيده من الجر، ينظر: كتاب الكافية في النحو: 21/2، قال: ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي "كأكرمني"، ومع المضارع عرياً عن نون الإعراب، "كأكرمتني"، ومع الأمر "كأكرمتني"، ومع لدن وإن وأخواتها مخير، وكذا في ليت، ومن وعن، وقد وقط، ينظر: كتاب الكافية في النحو: 21/2، والمطالع السعيدة: 392.

(6) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 335.

(7) زيد الخيل بن مهلهل الطائي، من طيء، لقب بزيد الخيل؛ لكثرة خيله، أدرك الإسلام، ووفد على النبي ﷺ، فسماه زيد الخير، وأقطعه أرضاً بنجد، ينظر: الأعلام: 61/3.

كَمْئِيَّةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَتْلَفُ جُلَّ مَالِي⁽¹⁾
 وقول الآخر: أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مَنِي⁽²⁾
 وحذف هذه النون في هذه الكلمة ضرورةً - لا يجوز إلا في الشعر -⁽³⁾.
 ومع قد ومنه:

قَدَنِي مِنْ نَصْرِ الْخُبَيْبِ قَدِي لَيْسَ الْإِمَامُ بِالشَّحِيحِ الْمُلْحَدِ⁽⁴⁾
 فهذه - عن، ومن، وقد - تلحقها النون؛ للمحافظة على السكون.

21. التَّنْوِين: وهي عبارة عن نون ساكنة تلحق آخر الاسم لغير توكيد⁽⁵⁾، وهذه تحذف لزومًا لدخول أل نحو: "الرجل"، وللإضافة نحو: "غلامك"، ولشبهها نحو: "لا مالَ لزيدٍ" إذا لم تقدر اللام مقحمة، فإن قدرت فهو مضاف، ولمانع الصرف نحو: "فاطمة"، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير نحو: "ضاربك" فيمن قال: إنه غير مضاف، فأما قول يزيد ابن مخرم:

فَمَا أُدْرِي وَكُلُّ الظَّنِّ ظَنِّي أُمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شُرَاحِي⁽⁶⁾
 فاعتبروه ضرورة، ثم هو نون وقاية لا تنوين كقوله:

وَلَيْسَ الْمَوَافِينِي لِيُرْفَدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أضعافَ مَا كَانَ أَمَلًا⁽⁷⁾
 إذ لا يجتمع التنوين مع أل، ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به، وأضيف إلى علم، من ابن وابنة اتفاقًا، أو بنت عند قوم من العرب، فأما قول الأغلب العجلي:⁽⁸⁾

⁽¹⁾ كتاب الكافية في النحو: 23/2، وضرائر الشعر: 113، وفي ارتشاف الضرب: 5/2413.

(كَمْئِيَّةُ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقُدُ جُلَّ مَالِي) - ولاتأثير على الشاهد -

⁽²⁾ ضرائر الشعر: 113، وكتاب الكافية في النحو: 23/2، والحجة في القراءات السبع: 228.

⁽³⁾ كتاب الكافية في النحو: 23/2.

⁽⁴⁾ كتاب الكافية في النحو: 23/2، وخزانة الأدب: 382/5، 383، والمطالع والسعيدة: 145، وشرح الأجرومية: 392/1، وشرح شواهد المغني: 487/1، وارتشاف الضرب: 5/2413، وضرائر الشعر: 113، وشرح ابن عقيل: 115/1.

⁽⁵⁾ شرح المفصل: 29/9، وقد لا يعدُّ البعض التنوين حرف معنى ولا مبنى؛ لأنهم لا يجدون له صورةً في الخط، والحقيقة أنه متى أطلق فإنما يُراد به تنوين الصرف، وإذا قُيد قيل: تنوين تكثير، أو عوض، أو مقابلة...، وعليه فهو حرف معنى، ينظر: الأشباه والنظائر: 110/2.

⁽⁶⁾ مغني اللبيب: 843، والتدريب في تمثيل التقريب: 124، وشرح شواهد المغني: 2/770، وفي ارتشاف الضرب: 5/2417، وما أدري أظني كل ظن... - ولا تأثير على الشاهد -

⁽⁷⁾ لم ينسب لقاتل، ينظر: الأشموني: 126/1.

⁽⁸⁾ الأغلب بن عمرو بن عبيدة بن حارثة، من بني عجل بن لجيم، شاعرٌ راجزٌ مخضرمٌ، استشهد في واقعة نهاوند، وهو أول من أطلال الرجز، ينظر: الأعلام: 335/1.

جاريةٌ من قيسِ بنِ ثعلبة كريمةٌ أخوالها والعصبة⁽¹⁾

فضرورة⁽²⁾، ويحذف لالتقاء ساكنين قليلاً، كقول أبي الأسود الدؤلي:

فألفيته غير مستعتب
ولا ذاكراً لله إلا قليلاً⁽³⁾

والأصل: ذاكراً، وإنما أثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التكثير. ومنه قول حسان بن ثابت:

لو كنت من هاشم أو من بني أسد
أو من بني زهرة الأخيار قد علموا
أو عبد شمس أو أصحاب اللوى الصيّد
أو من بني خلف الخضر الجلاعيد⁽⁴⁾

يريد: من بني خلف الخضر.

ويحذف من العلم الموصوف بابن، كما في قراءة أبي عمرو: ﴿عُزِّرُ ابْنُ اللَّهِ﴾⁽⁵⁾ - بدون تنوين عُزِّر - فإنما حذف التنوين؛ لأنه جعل "ابن الله" صفة لعزير، والصفة والموصوف كاسم واحد، والخبر مضمّر⁽⁶⁾، والتقدير: عزير بن الله إلهاً.

والعرب تحذف التنوين من الاسم العلم الموصوف "بابن" المضاف إلى العلم؛ لالتقاء الساكنين - أيضاً - وهما التنوين، وباء "ابن"، مع كثرة الاستعمال الداعية للتخفيف. وأما فيما عدا ذلك، فإن سببه مجرد النقاء الساكنين⁽⁷⁾.

(1) شعراء أمويون، نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985، ص: 148 وخزانة الأدب: 332/1

(2) مغني اللبيب: 844.

(3) الأشباه والنظائر في النحو: 251/3، وشرح ملحة الإعراب: 255، والخصائص: 311/1، والمقتضب: 313/2، شرح المفصل: 6/2، 43/9، وضرائر الشعر: 105، ووردت في الإنصاف في مسائل الخلاف: 172/2 ولا ذاكراً لله، على تقدير ذاكراً لله، معتبراً حذف النون لالتقاء ساكنين، لا للإضافة؛ ولذا نصب "الله" بذاكر.

(4) وفي الديوان: أو من بني خلف البيض المناجيد: البيض: الأنقياء من العيوب، والمناجيد: أهل النجدة - ولا تأثير على الشاهد - ينظر: ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص: 125، والشاهد في: الخصائص: 88/3، وضرائر الشعر: 105.

(5) التوبة: 30.

(6) إعراب مشكل القرآن: 326/1.

(7) ضرائر الشعر: 105، وجميل ذكره إذا سأل سائل فقال: إذا كان "ابن" صفة لعزير، فأين خبر المبتدأ؟ وعلى تقدير الخبر "إلهاً"، قال فخر الدين الرازي: هذا التقدير خطأ؛ لأنك قد عرفت أنه إذا أُخبر عن مبتدأ موصوف بخبر، فالتكذيب به ينصرف إلى الخبر، وتبقى الصفة على أصل الثبوت، فلو قلنا: الابن صفة؛ لزم إخراجها عن موضع النفي إلى الإثبات - تعالى الله عنه - قال: والذي يمكن أن يقال في تصحيح هذه القراءة: هو أن الغرض ليس إلا دلالة على أن اليهود قد بلغوا في رسوخ الاعتقاد في هذا الشرك إلى =

وقرى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾⁽¹⁾، ﴿وَكَاللَّيْلِ سَابِقُ النَّهَارِ﴾⁽²⁾ بترك تنوين أحد وسابق، ونصب النهار، وقد حذف التنوين فيهما؛ لالتقاء ساكنين طلباً للخفة⁽³⁾، واختلف لم ترك تنوين "غير" في نحو: "قبضتُ عشرةً ليس غيرُ" فقليل: لأنه مبنى كقَبْلُ وبعدُ، وقيل: لنية الإضافة، وإنَّ الضمة إعراب وغير متعينة؛ لأنها اسم ليس، لا محتملة لذلك وللخبرية، ويرده أنَّ هذا التركيب مطرد، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا أنَّ أشبه في اللفظ المضاف، نحو "قَطَعَ اللهُ يَدَ وَرَجُلٍ مَنْ قَالَهَا" فإنَّ الأول مضاف إلى المذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظاً.

22. حرف النداء - الياء -:

يحذف حرف النداء الياء جوازاً في نحو ﴿أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾⁽⁴⁾، و﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾⁽⁵⁾، و﴿أَنْ أَدْأِ إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾⁽⁶⁾، ويلزم الحذف إذا نُودي (الله) بغير ميم مشددة، ومع المستغاث نحو: يا لزيد، والمتعجب منه نحو: يا للماء، والمندوب نحو: يا زيده، واسم الجنس، واسم الإشارة، وفي نكرة لم تقصد، وهذا مذهب البصريين⁽⁷⁾، وذهبت طائفةٌ إلى جواز حذفه في الثلاثة الأخيرة، واعتبره البصريون شاذاً أو ضرورة، وجاء منه (افتدٍ مخنوق)⁽⁸⁾، و(أصبح ليل)⁽⁹⁾،

= حيث كانوا يذكرون "عزيزاً" هذا الذكر. ما يخرج به الناظر أنَّ الآية لا تنفي أو تثبت ما يراه اليهود، وإنما تكشف عن معتقداتهم، ينظر: نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 244.

(1) الإخلاص: 1، 2 .

(2) يس: 40 .

(3) ظاهرة التخفيف في النحو العربي: 288، وقد جُمع حذف التنوين في قول المهلبِي _ في ثمانية مواضع _

ينظر: الأشباه والنظائر: 111/2.

(4) الرحمن: 31 .

(5) يوسف: 29 .

(6) الدخان: 18.

(7) كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 173/1، وارتشاف الضرب من لسان العرب: 2179/4، والأشباه والنظائر: 105/2، وجعل ابن مالك ضرورة إثبات حرف النداء في ثمانية مواضع، مضيفاً إلى ما سبق: المنادى البعيد؛ لأن المراد إطالة الصوت، والحذف ينافيه، واسم الإشارة - خلافاً للكوفيين -، ينظر: أوضح المسالك: 10/4، والمطالع السعيد: 279 .

(8) أي: يا مخنوق، مثل يضرب لكل مشفوق عليه مضطر، ويروى (افتدَى مخنوق)، ينظر: مجمع الأمثال: 451/2، وارتشاف الضرب: 2180/4، وكتاب الكافية في النحو: 160/1.

(9) أي: يا ليل، مثل يضرب في الليلة التي يطول فيها الشر، يُنظر: مجمع الأمثال: 232/2 وارتشاف الضرب: 2180/4، ومغني اللبيب: 840، وكتاب الكافية في النحو: 160/1، وشرح الأجرومية: 648/2، وشيئة بهذا الشاهد في الشعر، قول الأعشى: وحتى يبيت القوم في الصف ليلةً يقولون: نور صُبْحُ، والليل عاتمٌ =

و(أَطْرَقَ كِرا) ⁽¹⁾، وحديث: ثوبي حجر ⁽²⁾، و(اشتدي أزمة تنفرجي) ⁽³⁾. وقول ذي الرمة:
بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةً وَغَرَامٌ ⁽⁴⁾، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ﴾ ⁽⁵⁾، والأولون حملوا ذلك
على الشذوذ والضرورة إلا الآية فعلى الابتداء والخبر، لا على النداء ⁽⁶⁾، هذا، ولحذف أداة النداء
أغراض تفهم من السياق ⁽⁷⁾.

23. الباءات في الوقف:

= ينظر: ديوان الأعشى: 263.

⁽¹⁾ أي: يا كرا، والkra الكروان نفسه، ويقال: إنه مرخم كروان، وجمع الكروان: كِرْوَان، قال الميداني: مثل
يُضْرَبُ للذي ليس عنده غناء ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوق انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقبه، وقيل: مثل يضرب
للرجل يُتَكَلَّم عنده فيظن أنه المراد بالكلام، فيقول المتكلم له: اسكت، فإني أريدُ من هو أنبل منك، وقيل يضرب
للرجل الحقير إذا تكلم في الموضع الجليل، وإتمام المثل "إِنَّ النِّعَامَةَ فِي الْقُرَى"؛ أي: تأتيك فتدوسك بأخفافها،
ينظر: مجمع الأمثال: 285/2، وكتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 174/1، وارتشاف الضرب: 2180/4،
وكتاب الكافية في النحو: 160/1، وخزانة الأدب: 374/2، وشرح الآجرومية: 648/2، والنحو الوافي: 4/4.

⁽²⁾ أورده السيوطي في كتابه: همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 174/1، والمطالع السعيدة: 280 قائلاً: إنَّ
الحديث لم يثبت كونه بلفظ الرسول ﷺ، وواضح من كلامه أن رواية الحديث قد تختلف من راوٍ لآخر، كما قد
يُروى بالمعنى؛ ولذا لم يستشهد به بعض النحاة، ولكن وإن قصد اختلاف ورود اللفظ، فإنَّ الحديث يبقى مناط
استشهاد العديد من النحاة، فكما يستشهدون بالقراءات، لم لا يكون الاستشهاد بالحديث وإنَّ اختلفت روايته مادام
صحيحاً؟! أضف إلى ذلك أن رواته ثقات عدول، ناهيك عن ذلك إلى القول بأنهم ليسوا بأقل شأنًا من الشعراء
الذين نحتج بشعرهم، فهم أهل لغة وفصاحة وبيان، وتخريج الحديث في صحيح البخاري، كتاب أحاديث الأنبياء،
حديث: 3404- بحذف ياء النداء - "ثوبي؛ حجر! ثوبي؛ حجر!"، وكتاب الغسل، حديث: 278- بإثبات ياء
النداء - "ثوبي يا حجر" كما ورد في صحيح مسلم، كتاب الحيض، حديث: 657، وفي كتاب الفضائل، حديث:
6040 وبهذا التخريج نردُّ على أبي حيان الأندلسي- ارتشاف الضرب: 2180/4- والذي قصر تخريجه على
صحيح مسلم، تاركا البخاري.

⁽³⁾ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر،
بيروت، لبنان، ط1، 1981، ج1، ص: 158، وأخذ هذه العبارة يوسف التوزي، وجعلها مطلعاً لقصيدته
حيث قال: اشتدي أزمة تنفرجي قد آذن ليالك بالبلج

والشاهد: جواز حذف النداء من اسم الجنس؛ أي: يا أزمة، يُنظر: ارتشاف الضرب: 2180/4.

⁽⁴⁾ مغني اللبيب: 840، وأوضح المسالك: 13/4.

⁽⁵⁾ البقرة: 85.

⁽⁶⁾ كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع: 171/1، 174، والمطالع السعيدة: 280.

⁽⁷⁾ لمعرفة تلك الأغراض ينظر: معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط2،
2003، ج4، ص: 277.

التي لا تذهب في الوصل ولا يلحقها تنوين، وتركها في الوقف أقيس وأكثر؛ لأنها ياء لا يلحقها التنوين، ولكنهم شبهوها بياء قاضٍ؛ لكونها ياء بعد كسرة (1).

ومن ذلك قولك: هذا غُلامٌ، وأنت تريد: هذا غلامي، وقد أسقن، وأنت تريد: أسقاني. ومنهم مَنْ قرأ: ﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنَ﴾ (2)، و﴿رَبِّي أَكَنَنَ﴾ (3)، ومنه قول النابغة (4):
إذا حاولتَ في أسدٍ فجورًا
فإني لستُ منك ولستَ من (5)
يريد: مني، وترك الحذف أقيس (6)، وهذا ما سنجد في حذف المفعول به محافظةً على تناسب الفواصل.

24. نون المثني وما يلحق به، ونون جمع المذكر السالم وما يلحق به عند الإضافة:
وذلك نحو: نهرا دجلة والفرات، مسلمو المدينة، ضاربو زيد (7)، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾ (8)، وقوله: ﴿كَلَّا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْهَأَ﴾ (9)، ويلاحظ أنَّ نون (كلا وكلتا) دائمة الحذف؛ للزومها الإضافة (10).

25. ألف "فاعل" في المضعف:
نحو: رَبٌّ فِي رَابٍ، وَبَرٌّ فِي بَارٍ وَلَا يَنْقَاسُ فَيَقَالُ فِي عَادٍ، وَرَادٌّ: عَدٌّ وَرَدٌّ.

(1) الكتاب: 185/4.

(2) الفجر: 15.

(3) الفجر: 16، وينظر: الكشف: 252/4.

(4) النابغة الذبياني: أبو أمامه زياد بن معاوية بن ضباب، أحد فحول الطبقة الأولى من شعراء الجاهلية، لقَّب بالنابعة؛ لأنه نبغ في الشعر فجأة، وقيل: لأنه أول من استعمل كلمة نبغت بمعنى ظهرت، ينظر: الأعلام: 54/3.

(5) من الجدير بالذكر أنَّ البيت في الديوان ورد بإثبات الياء

إذا حاولتَ في أسدٍ فجورًا
فإني لستُ منك ولستَ مني

في أسدٍ: في بني أسد، فجور: نقض الحلف، ينظر: ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (د.ط.)، 1980 ص: 188، وعلى ذلك لا شاهد في البيت، والشاهد في: الكتاب: 186/4.

(6) الكتاب: 186/4.

(7) الخصائص: 85/1.

(8) القمر: 27.

(9) الكهف: 33.

(10) ينظر ما قيل في أصلهما: الإنصاف في مسائل الخلاف: 392/1.

26. المؤنث بغير علامة تأنيث:

مما على وزن اسم الفاعل مثل طالق، وطامث، ومُرْضِع، وحامل؛ لاختصاص المؤنث به على رأي الكوفيين، في حين ذهب البصريون إلى أنهم قصدوا من الحذف النسب، ولم يُجْرو على الفعل (1). ومنه قول حسان:

حَصَانٌ رَزَانٌ مَا تُزَنُّ بِرَبِيبَةٍ وَتُصْبِحُ غَرَّتِي مِنْ لَحُومِ الْغَوَافِلِ (2)

أي: ذات وقارٍ ورزان.

ومنهم من علل الحذف حملاً على المعنى، كأنهم قالوا: شيء طالق، كما قالوا: رجل رُبْعَةٌ، فَأُنْثُوا والموصوف مذكر على معنى: نفس رُبْعَةٌ، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو ابن العلاء، قال: سمعت أعرابياً يمانياً يقول: فلانٌ لغوبٌ جاءت كتابي فاحتقرها، فقلت له: أتقول: جاءت كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة (3)؟، والحمل على المعنى كثيرٌ في كلامهم، ومنه قول الشاعر:

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ؟
تَرَكَتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرٌ (4)

وكان الأصل أن يقول: ذات غربة، فحملة على المعنى، فكأنها قالت: تركتني إنساناً ذا غربة، والإنسان يطلق على المذكر والمؤنث (5)، وفي هذا المضمار خصص ابن جني فصلاً تحت اسم (الحمل على المعنى) (6).

ولعل سائلاً يقول: لم وردت الآية القرآنية ﴿يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾ (7)، بإثبات التاء؟ نقول: هذا من باب الإعجاز القرآني الذي يوجب الوقوف عليه، ومجاله ليس هنا.

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 258/2، والنسب في العربية " الصورة والآراء "دراسة نقدية"، أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1986، ص: 145.

(2) يصف في بيته عائشة أم المؤمنين - رضي الله عنها - بالعفاف، والبعد عن الغيبة، حَصَانٌ: عفيفة، رَزَانٌ: ذات ثبات ووقار، مَا تُزَنُّ: ما تُتَّهَم، رِيبَةٌ: شك وثُمة، غَرَّتِي: جَوْعِي، ينظر: ديوان حسان بن ثابت، وليد عرفات، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت)، ج1، ص: 348، وصحيح البخاري، كتاب المغازي، حديث: 4146، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4755، و حديث: 4756.

(3) الخصائص: 285/2.

(4) البيت بلا نسبة في الأشباه والنظائر: 119/3، والإنصاف في مسائل الخلاف: 42، 261/2.

(5) الأشباه والنظائر: 119/3، والإنصاف في مسائل الخلاف: 42/2.

(6) الخصائص: 281/2، والأشباه والنظائر: 196/1.

(7) الحج: 2.

ثانيًا: حذف الأسماء، ومنه

1. حذف المبتدأ وحذف الخبر

الأصل في المبتدأ أن يكون مذكورًا، وكذلك الخبر، ولكن قد يحذف المبتدأ، كما قد يحذف الخبر، وحذف المبتدأ قد يكون جائزًا، كما قد يكون واجبًا، فأما الجائز فيكون:

1. إذا دلّ دليل على المحذوف، يُقال: كيف زيد؟ فنقول: صحيح، والتقدير: هو صحيح، أو: زيدٌ صحيح⁽¹⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَذْمُرُكَ مَا الْهَطْمَةُ * نَارُ اللَّهِ الْمُوقَدَةُ﴾⁽²⁾، والتقدير: هي نارُ الله الموقدة، أو: الهطمة نارُ الله الموقدة⁽³⁾، ويلاحظ أن هذا الحذف يكثر في جواب الاستفهام.

2. يكثر بعد فاء الجواب، نحو: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾⁽⁴⁾، والتقدير: فعمله لنفسه، وإساءته عليها، ومنها: ﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْهُ﴾⁽⁵⁾، والتقدير: فالحكم أو فالأمر.

3. بعد القول، نحو: ﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾⁽⁶⁾، ﴿إِنَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مَجْنُونٌ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ﴾⁽⁸⁾، فكل ما ورد مرفوعًا بعد القول، ولا رافع معه، فيه إضمار اسم لذلك الرفع⁽⁹⁾.

4. بعد ما الخبر صفةً له في المعنى، نحو: ﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾⁽¹⁰⁾، ونحو: ﴿صُمُّكُمْ عُمًى﴾⁽¹¹⁾.

(1) مغني اللبيب: 822.

(2) الهمزة: 5-6.

(3) مغني اللبيب: 822.

(4) فصلت: 46.

(5) البقرة: 178.

(6) الفرقان: 5.

(7) الذاريات: 52.

(8) البقرة: 154.

(9) شرح ابن عقيل: 246/1.

(10) التوبة: 112.

(11) البقرة: 171.

وأما حذفه وجوباً فيكون في أربعة مواضع (1):

الأول: إذا كان الخبر مُشعرًا بالقسم، نحو: " في ذمتي لأُخلصنَّ في عملي"، فالجار والمجرور "في ذمتي" متعلقان بمحذوف خبر مقدم، والمبتدأ محذوف تقديره: قسم؛ أي: في ذمتي قسم...
الثاني: إذا كان الخبر مخصوصاً بالمدح أو الذم، ومنه في كتاب الله: ﴿بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَنْ يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِثْنَا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ﴾ (2)، والتقدير: هو أن يكفروا - كفروهم -، ونحو: نعم دار المتقين الجنة؛ أي: هي الجنة، أما إذا تقدم المخصوص تعين كونه مبتدأ، نحو: الجنة نعم دار المتقين.
الثالث: إذا كان الخبر مصدرًا نائبًا عن فعله، نحو: " أجرٌ كريمٌ، وعفوٌ واسعٌ؛ أي: أجري أجرٌ كريمٌ، وعفوي عفوٌ واسعٌ، ومن الملاحظ أن مثل هذه الأمثلة يجوز فيها الرفع على أنها أخبار لمبتدأ محذوف، كما يجوز فيها النصب على أنها مفعول مطلق عاملها محذوف، كما في قولنا: حجٌّ مبرورٌ، وسعيٌّ مشكورٌ، وتجارةٌ لن تبور، وفي حالة الرفع يجد الناظر نفسه أمام السؤال التالي: لم لا يكون المذكور مبتدأً، والمحذوف خبراً؛ أي: أجرٌ كريمٌ لنا، وعفوٌ واسعٌ من الله - مثلاً - ولو تمَّ تقدير: أجري وعفوي، ألم يتساو المبتدأ والخبر في التعريف، وعندئذٍ فالتقدم هو المبتدأ على تقدير: أجرٌ كريمٌ أجري، وعفوٌ واسعٌ عفوي؟!، وهذا ما لوحظ عند ابن هشام والسيوطي حين عقدا عنواناً "إذ دار بين كون المحذوف مبتدأ، وكونه خبراً فأيهما أولى بالحذف" (3).

ومن هذه الصور قوله تعالى: ﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْراً فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ (4)، قيل: الأولى: كونه المبتدأ، لأنَّ الخبر محطُّ الفائدة ومعتمدها، وعليه فالتقدير: صبري صبرٌ جميلٌ، أو: شأني صبرٌ جميلٌ، وقيل: الأولى: كونه الخبر؛ لأنَّ الحذف اتساعٌ وتصرفٌ، وذلك في الخبر دون المبتدأ، إذ الخبر يكون مفرداً جامداً، ومشتقاً، وجملَةً على تشعب أقسامها، والمبتدأ لا يكون إلا اسماً مفرداً، وعليه فالتقدير: فصبرٌ جميلٌ لي، أو عندي، أو صبرٌ جميلٌ أمثلُ من غيره، أو: أجملُ، كما جاء في شرح ابن عقيل: كون هذا مما حذف فيه المبتدأ ليس بلازم، بل يجوز أن يكون مما حذف فيه الخبر (5).

(1) شرح ابن عقيل: 254/1، والمعجم المفصل في الإعراب، طاهر يوسف الخطيب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1996، ص: 164، وشرح شذور الذهب: 243 (الحاشية)، وأوضح المسالك: 193/1.
(2) البقرة: 90.

(3) مغني اللبيب: 805، والأشباه والنظائر في النحو: 51/2.

(4) يوسف: 83 - 18.

(5) شرح ابن عقيل: 256/1، وشرح الأجرومية: 263/1، والطراز: 118/2، والإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، القاهرة، ص: 62.

وقد رُجِّح الوجه الأول بمرجحات ذكرها سعد الدين في المطول منها: أنَّ حذف المسند إليه أكثرُ وقوعاً في كلامهم من حذف المسند، فحملُ الآية عليه أولى، ومنها أنَّ سَوَّقَ الكلام للمدح بحصول الصَّبْر ليعقوب - عليه السلام - وحين يكون المحذوف هو المسند إليه، والتقدير: (أمري صبرٌ جميلٌ) يكون هذا الكلام دالاً على حصول الصبر له - عليه السلام -، أما تقدير أن يكون المحذوف مسنداً، والأصل: فصبرٌ جميلٌ أجملٌ، فليس فيه ما يدل دلالة مباشرة على حصول الصبر لسيدنا يعقوب - عليه السلام -⁽¹⁾، وبناءً على ما تقدم، فالمرجح كونه مما حذف فيه المبتدأ؛ لأنَّ المتكلم استغنى عن المبتدأ؛ لدلالة حاله وواقعه عليه، فالله مطلع على وضعه، فلا داعي لذكر المبتدأ، والفائدة في الخبر ذاته، أضفْ إلى ما تقدم أنَّ هذا يقوي قراءة الرفع على النصب⁽²⁾؛ لأنَّ المتكلم عزَّى نفسه بنفسه، فصبره لا شكوى فيه إلا إلى الله - عز وجل -

الرابع: النعت المقطوع إلى الرفع في مدح أو ذم، ويُضاف للمواضع السابقة موضعين يجب فيهما حذف المبتدأ، الأول: مبتدأ الاسم المرفوع بعد " لاسيما" سواء أكان نكرة كما في قوله امرئ القيس:

ألا رُبَّ يومٍ صالحٍ لك منهما ولاسيما يومٌ أبادرةً جُلُجُلٍ⁽³⁾

والتقدير: ولاسيما هو يومٌ، أم معرفة، كما في قولك: أكرم العلماء لاسيما الصالح منهم.

والثاني: بعد المصدر النائب عن فعله الذي بين فاعله أو مفعوله بحرف جر، فمثال ما بيّن حرف الجر فاعل لمصدر قولك: سحقاً لك، وتعساً لك، والتقدير: سحقته، وتعست، هذا الدعاء لك، و(لك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل هذا الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر؛ لأنَّ التعدي باللام إنما يكون إلى المفعول لا إلى الفاعل، والتزموا حذف المبتدأ؛ ليتصل الفاعل بفعله، ومثال ما بيّن حرف الجر المفعول قولك: سقياً لك، ورعيّاً لك، والتقدير: اسقِ اللهم سقيّاً، وارعِ اللهم رعيّاً، هذا الدعاء لك، ف (لك): جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف وجوباً، ولم يجعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر في هذا لئلا يلزم عليه وجود خطابين لاثنتين مختلفين في جملة واحدة، ولهذا لو كان المصدر نائباً عن فعل غير الأمر، أو كانت اللام جارة لغير ضمير المخاطب، نحو: "شكراً لك"؛ أي: شكرت لك شكراً، ونحو: سقياً لزيد؛ أي: اسقِ اللهم زيداً، ولم يمتنع جعل الجار والمجرور متعلقاً بالمصدر،

(1) المَطُول "شرح تلخيص مفتاح العلوم"، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ص: 304، 305.

(2) مشكل إعراب القرآن: 1/ 382.

(3) ديوان امرئ القيس: 544، وقدر روي (يوم) بالحركات الثلاث، ينظر: أوضح المسالك: 1/ 196 وارتشاف الضرب: 3/ 1550، وشرح شواهد المغنى: 2/ 558.

وَيَصِيرُ الْكَلَامُ جُمْلَةً وَاحِدَةً حِينَئِذٍ، وَالتَّرْمُوا حَذْفَ الْمَبْتَدَأِ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَيْضًا؛ لِيَتَّصِلَ الْعَامِلُ بِمَعْمُولِهِ (1).

أما حذف الخبر، فيكون جائزًا:

1. إذا دلَّ دليلٌ على المحذوف، يقال: مَنْ عِنْدَكَ؟ فتقول: زَيْدٌ، والتقدير: عِنْدِي زَيْدٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَكَلَهَا دَأْبُكُمْ وَظَلَّهَا﴾ (2)، والتقدير: دَائِمٌ، أو كذلك.
2. يكثر حذفه بعد (إذا) الفجائية، نحو: خرجت فإذا أَسَدٌ، والتقدير: حاضِرٌ، وقد يُذكر الخبر كما في قوله تعالى: ﴿إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ﴾ (3)، فكلمة (فريق) مبتدأ، خبره (يخشون الناس).

وأما حذفه وجوبًا ففي أربع مسائل:

الأولى: أن يكون كوناً مطلقاً، والمبتدأ بعد (لولا)، نحو: "لولا زَيْدٌ لأكرمْتُكَ"، فـ (زَيْدٌ) مبتدأ غير مخبر عنه بشيء، بمعنى أنه مطلق أو عام - كونٌ عن أي حالة من حالات زَيْدٍ -؛ ولذا وجب حذف الخبر، والتقدير: لولا زَيْدٌ موجودٌ لأكرمْتُكَ (4)، ومنه في كتاب الله: ﴿وَلَوْلَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ (5) تكون كلمة (دفع) مبتدأ، خبره محذوف وجوباً، تقديره: موجود، وقال بعضهم: إنما التزم حذفه؛ لسد جواب الشرط مسده، وهذا مذهب الأكثرين (6)، ولولا التي يحذف معها الخبر هي التي تدخل على جملتين اسمية فعلية؛ لربط امتناع الثانية، بوجود الأولى (7).

(1) شرح ابن عقيل: 254/1.

(2) الرعد: 35.

(3) النساء: 77.

(4) ذكر ابن مالك ثلاثة أضرب للخبر بعد لولا، ينظر: شرح ابن عقيل: 250/1، وشرح الأجرومية: 365/1، وارتشاف الضرب: 1089/3.

(5) البقرة: 251.

(6) شرح الأجرومية: 264/1.

(7) مغني اللبيب: 359.

الثانية: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم⁽¹⁾، نحو: لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ، وَأَيُّمُنُ الله لأَفْعَلَنَّ؛ أي: لعمرُك قسمي، أو يميني، وأَيُّمُنُ الله قسمي أو يميني، ومنه قوله تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾⁽²⁾ فاللام للابتداء، و (عَمْرُكَ) مبتدأ محذوف الخبر وجوباً، تقديره: قسمي، ولعلَّ سائلاً يقول: لم لا يكون "قسمي لعمرُك" على تقدير (مبتدأ)؛ وقد تساوى المبتدأ (لَعَمْرُكَ) مع الخبر (قسمي) في التعريف، وعليه فالمتقدم هو المبتدأ؟ ويُجاب عن ذلك بالقول: أليس من موجبات تقدم المبتدأ على الخبر اتصاله بماله حق الصدارة، ولام الابتداء لها حق الصدارة، فلا تدخل على خبر المبتدأ، معنى ذلك أنه إذا تعين كون المذكور مبتدأ بأن دخلت عليه لام الابتداء، فالمقطوع به أن المحذوف هو الخبر⁽³⁾.

الثالثة: أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواوٍ، هي نصٌ في المعية- تفيد العطف والمعية في آن واحد-، نحو: كلُّ إنسانٍ ونيته، وكلُّ شاعرٍ وموهبته، ولو قلت: زيدٌ وعمرو، وأردت الإخبار باقتراحهما جاز حذفه وذكره، وذلك كقول الشاعر:

تمنوا لي الموت الذي يشعبُ الفتى وكلُّ امرئٍ والموتُ يلتقيان⁽⁴⁾

فجملته (يلتقيان) خبر للمبتدأ (كلُّ)، وقد ذكر الخبر؛ لأنَّ الواوَ ليست نصاً في معنى المصاحبة والاقتران، وإلا وجب الحذف⁽⁵⁾.

الرابعة: أن يكون المبتدأ إما مصدرًا عاملاً في اسمٍ مُفسِّرٍ لضميرٍ ذي حال، لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، نحو: ضربني زيداً قائماً، أو مضافاً للمصدر المذكور، نحو: أكثرُ شرابي السَّويقَ ملئتوا، أو مؤوَّل بالمصدر المذكور، نحو: أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً، وخبر ذلك مقدَّر (بإذكان)، أو (إذا كان) عند البصريين، وبمصدرٍ مضاف إلى صاحب الحال عند الأخفش، فيقدر

(1) المبتدأ الصريح في القسم هو الذي لا يُستعمل في غير القسم، أو يغلب استعماله في القسم حتى يصبح لا يُستعمل في غيره إلا مع قرينة، ويفهم منه قبل ذكر المقسم عليه، ومقابل هذا ما يكثر استعماله في غير القسم حتى لا يفهم منه القسم إلا بعد ذكر المقسم عليه، ومن ذلك "عهدُ الله" كثر استعماله في غير القسم نحو قوله تعالى: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدْتُمْ﴾ النحل: 91، فهذا لا يفهم منه القسم إلا إذا ذكرت المقسم عليه، فقلت: عهد الله لأفعلن كذا؛ ولذا جاز إثبات الخبر، وجاز حذفه؛ لعدم الصراحة في القسم، وزعم بعضهم أنه يجوز في نحو: (لَعَمْرُكَ لأَفْعَلَنَّ) أن يقدر: لقسمي عَمْرُكَ، فيكون من حذف المبتدأ، ينظر: أوضح المسالك: 199/1.

(2) الحجر: 72، وجميلٌ إذا علمنا أنَّ هذه اللفظة - لَعَمْرُكَ - لم ترد في القرآن إلا في هذا الموضع.

(3) ينظر: النحو الوافي: 520/1.

(4) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 283/6.

(5) النحو الوافي: 520/1، وواو المصاحبة هي الواو التي يكون ما بعدها مما لا يفارق ما قبلها؛ ولذا يكون تقدير الخبر: متلازمان أو متصاحبان أو مقترنان، ينظر: أوضح المسالك: 201/1 (الحاشية) والمطالع السعيدة: 235.

في: ضربي زيذا قائماً، ضربه قائماً، ولا يجوز: ضربي زيذاً شديداً؛ لصلاحية الحال للخبرية، فالرفع واجب، وشذ قولهم: حكمك مسمطاً⁽¹⁾؛ أي: حكمك لك مثبتاً، مُتمماً، إلا أنهم يحذفون منه لك، ولا يُستعمل إلا محذوفاً، والعربي لا يقول: لعمرُك يميني لأفعلن، ولا يقول: ضربي زيذاً حاصل إذا كان قائماً، ولا يقول: كل شاعرٍ وموهبته مُقترنان؛ لأنه لا ينطق بما دلَّ عليه الدليل الظاهر⁽²⁾.

وماذا إذا جئت بعد مبتدئين بخبرٍ واحدٍ، نحو: زيذٌ وعمرو قائمٌ، ذهب فريقٌ إلى القول بأنَّ المذكور خبر الأول، وخبر الثاني محذوف، وذهب فريقٌ ثانٍ إلى عكسه، وقال آخرون: أنت بالخيار⁽³⁾.

والناظر يخرج بقوله: وإن اختلفت آراء النحاة في تقدير الخبر للأول، أو للثاني، فإنه يندرج تحت الحذف الجائز؛ لوجود دليل. ومنه قول الشاعر:

نحنُ بما عندنا، وأنتَ بما عندك راضٍ، والرأيُ مُختلفٌ

والتقدير: نحن بما عندنا راضون، فحذف الخبر من الجملة الأولى؛ لدلالة الثانية عليه، وليس للحذف هنا فضيلة فوق فضيلة الاختصار⁽⁴⁾.

ومن الملاحظ أنَّ المخصوص بالمدح أو الذم قد يحذف كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ الْعَبْدُ لَهُ أُوبٌ﴾⁽⁵⁾ والمخصوص بالمدح هنا (أيوب) - عليه السلام - وعلى اعتبار المخصوص بالمدح مبتدأ، والجملة المتقدمة خبراً، فهو من باب حذف المبتدأ، وعلى اعتبار المخصوص بالمدح خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو، فهو من باب حذف المبتدأ مع خبره، ومنه في الذم ﴿وَبَسَّ الْمَصِيرُ﴾⁽⁶⁾ على تقدير: مصيرهم، وهو عذاب النار، هذا لم يصنّفه النحاة، فهل يُعتبر ضمن حذف المبتدأ -المخصوص بالمدح أو الذم-، أم ضمن حذف المبتدأ مع خبره؟ ويبدو أن التصنيفين سليمان؛ وذلك لأنَّ فيه إعرابين - والله أعلم -.

(1) وقد ورد المثل بالرفع - مسمطاً -، أي: مُرسلٌ، جائزٌ، لا يعقّب، ويُروى: "خُذْ حَكْمَكَ مَسْمَطًا"؛ أي: مُجَوِّزًا، نافذاً، والمُسْمَطُ: المُرْسَلُ الذي لا يُردُّ، يُنظر: مجمع الأمثال: 376/1، ولسان العرب (سمط): 362/6، والشاهد في أوضح المسالك: 202/1، والنحو الوافي: 524/1 - الحاشية -

(2) أوضح المسالك: 199/1، 200.

(3) همع الهوامع: 103/1-104.

(4) خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت)، ص: 274، والأشباه والنظائر في النحو: 52/1، 198/3، وخزانة الأدب: 295/10.

(5) ص: 30، 44.

(6) البقرة: 126، وجميل إذا علمنا أنه لم يرد في آيات القرآن كلها آيةٌ ذُكر فيها المخصوص بالمدح أو الذم.

وهذا يولجنا إلى باب حذف المبتدأ والخبر معاً؛ للدلالة عليهما، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ امْرُئَتُمْ فَعَدَّتْهُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحْضَنْ﴾ (1) والتقدير: فعدتْهُنَّ ثلاثة أشهر، وإنما حذفنا لوقوعهما موقع المفرد، والظاهر أنَّ المحذوف مفرد، والتقدير: واللّائي لم يحضن كذلك (2).

والحديث عن المبتدأ والخبر يرتبط بالحديث عن النواسخ؛ لأنَّ الأصل في النواسخ دخولها على الجملة الاسمية - من مبتدأ وخبر -، وهو مما ترى الحذف فيه يفيد العبارة قوة وامتلأ؛ ولذا قال سيبويه في الحروف الخمسة التي تعمل فيما بعدها عمل الأفعال، وهي: إنَّ، ولكنَّ، وليت، ولعلَّ، وكأنَّ، قال: إنَّ هذه الأحرف الخمسة يحسن السكوت عليها مع إضمارك خبرها، وعبارته: "باب ما يحسن عليه السكوت في هذه الأحرف الخمسة؛ لإضمارك ما يكون مستقراً لها، وموضعا لو أظهرته" (3)، ولا يخفى على أحد أنَّ (إنَّ) و(أنَّ) بمعنى واحد، بل إنَّ (إنَّ) هي الأصل، وقد تفتح همزتها؛ ولعلَّ هذا ما جعل سيبويه يعدّها خمسة، هذا وقد مثل سيبويه بقولهم: إنَّ مالا وإنَّ ولداً وإنَّ عدداً؛ أي: إنَّ لنا أو لهم مالا، وإنَّ لنا أو لهم ولداً، وإنَّ لنا أو لهم عدداً، وقد مثل بقول الأعشى:

إِنَّ مَحَلًّا وَإِنْ مُرْتَحَلًّا وَإِنْ فِي السَّقَرِ إِذْ مَضَوْا مَهَلًّا (4)

أي: إنَّ لنا حلوّاً في الدنيا، وإنَّ لنا ارتحالاً عنها في الآخرة، وإنَّ في الجماعة الذين ماتوا قبلنا إمهالاً لنا؛ لأنهم مضوا قبلنا، ففي ذلك شاهدٌ على حذف خبر إنَّ لعلم السامع.

(1) الطلاق: 4.

(2) شرح ابن عقيل: 246/1، والطرز: 119/2.

(3) الكتاب: 141/2، وتم التعريج على حذف اسم (إنَّ وأخواتها) إن كان هذا الاسم ضمير الشأن، ينظر: حاشية (5)، ص: (30)، فإن لم يكن ضمير الشأن لا يجوز إلا في الضرورة، ومنه بيت الفرزدق:

لو كُنْتُ ضَبِيًّا عَرَفْتُ قَرَابَتِي وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَافِرِ

حيث حذف اسم لكن، وهو ضمير المخاطب؛ أي: ولكنك؛ ولذا يرى العلماء أنَّ الحذف في هذا البيت للضرورة، ينظر: الشواهد النحوية في شعر الفرزدق: 113، وقد أجاز أبو حيَّان حذف اسم إنَّ وأخواتها من غير ضمير الشأن، وذلك في فصيح الكلام قال: "ولا يُخَصُّ ذلك بالشعر خلافاً لزعيم ذلك"، ينظر: ارتشاف الضرب: 1246/3، والرواية المذكورة للبيت اشتهرت عند النحويين، ورواه ابن منظور: ولكنَّ زنجياً عظيماً المشافِرِ، والمشفّر من البعير كالجَحْفَلَةِ من الفرس، والشفة للإنسان، ينظر: لسان العرب: 149/7، مادة (شفر)، وعلى هذه الرواية يكون (زنجياً) منصوباً بـ "لكن" على إضمار الخبر، والتقدير: ولكنَّ زنجياً عظيماً المشافِرِ لا يعرف قرابتي.

(4) ديوان الأعشى: 254، وارتشاف الضرب: 1249/3، وخزانة الأدب: 452/10، ومغنى اللبيب: 315، والكافية في النحو: 362/2، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: 18، والأشباه والنظائر:

1/298، والمحاسب: 1/349، والكتاب: 141/2.

وعبارة سيبويه سالفه الذكر لا تبين جواز حذف الخبر فحسب، وإنما ترشد إلى أنه بابٌ من أبواب الحسن، بمعنى آخر: أنَّ للحذف دلالةً، فالجمل وجيزةٌ، تدل على قوة نفس منشئها وامتلاء حسّه⁽¹⁾، فجملة: (إِنَّ مَالاً وَإِنَّ عَدَدًا) تحمل الاعتداد والاعتزاز والقوة التي لا تحملها عبارة: إِنَّ لَنَا مَالاً، وَإِنَّ لَنَا وَلَدًا؛ لأنَّ استرخاء العبارة حينئذٍ يوحي بفتور الشعور بالمعنى⁽²⁾. ومنه قول ضابئ بن الحارث البرجمي:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلَةً فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغْرِيْبٌ⁽³⁾

والشاهد: فإنني وقيارٌ بها لغريبٌ، فقد أراد أن يصف إحساسه بالغربة والوحشة، فذكر أن هذه الغربة الكئيبة قد أحسها غيره كما أحسها هو، وأصل الكلام أن يقول: فإنني لغريبٌ بها، وقيارٌ غريب، ولكنه حذف المسند في الجملة الثانية؛ لأنَّ ذكره في العبارة بعد دلالة القرينة عليه عبثٌ، يذهبُ بطلاوة الشعر؛ ولأنَّ نفسه الضائقة بهذه الغربة تنزع إلى اللمح والإيجاز، وإضافة لذلك يُلاحظ أنَّ الشاعر قدَّم قياراً على بقية الجملة، فقال: فإنني وقيارٌ؛ وذلك لقصد التسوية بينهما في التحسر على الاغتراب⁽⁴⁾، من ثمَّ يُقال: إِنَّ دلالة الحذف تحدد من السياق، وتبعاً لاختلاف المقام. ويذكر سيبويه في هذا الباب قول الشاعر * يا ليت أيام الصبا رواجعا *⁽⁵⁾

والأصل: ليت لنا أيام الصبا رواجعا، أو: ليت أيام الصبا أقبلت رواجعا، وفي الحالتين الخبر محذوف، قال أبو حيان: والتَّزِمَ حذف خبر لَيْتَ في قولهم: ليت شعري⁽⁶⁾، يليه جملة استفهام،

(1) خصائص التراكيب: 281.

(2) المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: 40.

(3) الأشباه والنظائر: 52/1، وشرح الأجرومية: 292/1، وخزانة الأدب: 312/10، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 129، قال الخليل: وقد نصبه قومٌ، وهو أجودٌ، لكن لو قلت: إِنَّ زَيْدًا وَعَبْدُ اللَّهِ مِنْطَلِقَانِ، لكان لحنًا، وإنما جاز ذلك في الأول؛ لأنه توهم أنه اسمٌ جاء بعد خبرٍ مرفوع، وعلى هذا تُقرأ الآية ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِقُونَ﴾ المائدة: 69 (رفع الصابئين) على الابتداء، ولم يعطف على ما قبله.

(4) خصائص التراكيب: 273.

(5) البيت لم يُنسب لقاتل، وقد استدل به قومٌ من العرب على نصب اسم أن وخبرها معًا، ينظر: أوضح المسالك: 288/1، وخزانة الأدب: 234/10، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 215، و العوامل المائة النحوية: 170، وجميل ذكره أنَّ هذه من الألغاز النحوية لعز الدين بن عبد السلام، يقول: جملة مفيدة عارية من الرفع، وفيها معنى الدعاء وطلب النفع، ينظر: الأشباه والنظائر 33/3.

(6) ارتشاف الضرب: 1250/3.

فَشَعِرِي (اسم ليت)، وجملة الاستفهام في موضع المفعول به على سبيل التعليق، والخبر محذوف تقديره (ثابت)، أو: (واقع)، أو (موجود⁽¹⁾)، ومنه قول امرئ القيس:

أَلَا لَيْتَ شَعِرِي كَيْفَ حَدِثُ وَصَلَّهَا وَكَيْفَ تَرَاعِي وَصَلَّةَ الْمُتَغَيَّبِ⁽²⁾

ومختصر حذف خبر (إِنَّ وَأَخَوَاتِهَا) جائز، سواء أكان خبرها جملة أم مفرداً أم شبه جملة⁽³⁾، ومما يكثر حذفه من أخبار النواسخ خبر (لا) النافية للجنس - العاملة عمل إن - وذلك إذا عَلِمَ، ومنه في كتاب الله قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾⁽⁴⁾ والتقدير: علينا، وقوله: ﴿وَكُلُّنَا إِذْ فَزَعُوا أَنَّا فُوتَ﴾⁽⁵⁾، والتقدير: لهم.

وهذا الحذف كثير؛ لعلمنا به، أما إذا كان الخبر مجهولاً وجب ذكره، نحو: " لا أحدٌ أغيرُ من الله - عز وجل -"⁽⁶⁾، وهذه قد تتكرر، وعندئذٍ تتعدد أوجه الإعراب ويختلف التقدير، - كما سيتضح في حينه -

ومن النواسخ العاملة عمل " ليس " " لات"، وتختص عن أخواتها بأن اسمها وخبرها لا يجتمعان، والغالب أن يكون المحذوف اسمها، والمذكور خبرها، وقد يعكس ولكن حذف أحدهما واجبٌ مادام وُجِدَ الآخر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَكَاتَ حِينَ مَنَاصٍ﴾⁽⁷⁾، حيث حذف اسمها، وَذُكِرَ خبرها، والتقدير: لات الحين حين مناص، وعلى قراءة مَنْ رَفَعَ (حين)؛ أي: وليس حين مناص حيناً موجوداً لهم عند تناديهم، ونزول ما نزل بهم من العذاب⁽⁸⁾.
ومنه قول الشاعر: نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَاتَ سَاعَةَ مَنْدَمٍ وَالبَغْيُ مَرْتَعٌ مَبْتَغِيهِ وَخِيمٌ⁽⁹⁾

(1) السابق: 1250/3.

(2) ديوان امرئ القيس: 30، ومع الهوامع: 136/1 وقد ذهب الزجاج إلى أن الجملة الاستفهامية في موضع رفع خبراً لِلَّيْتِ، وهو ظاهر كلام سيبويه، الكتاب: 1/236، وخزانة الأدب: 10/464، قال أبو حيان: إن هذا الكلام مُراعِي فيه المعنى لا اللفظ، والمعنى: ليتني أشعرُ، كما راعوا المعنى في قولهم: سواءٌ عليَّ أقمْتُ أم قَعَدْتُ، راعوا قيامك وقعودك، ينظر: ارتشاف الضرب: 1251/3.

(3) ينظر: ارتشاف الضرب: 1249/3.

(4) الشعراء: 50.

(5) سبأ: 51.

(6) صحيح البخاري، كتاب تفسير القرآن، حديث: 4634، وحديث: 4637.

(7) ص: 3.

(8) مشكل إعراب القرآن: 1/123.

(9) شرح شذور الذهب: 264، وارتشاف الضرب: 1211/3، وشرح ابن عقيل: 1/320.

والتقدير: لَاتَ السَّاعَةُ سَاعَةً مَندَم.

ويدخل في باب النواسخ (ظَنَّ وأخواتها) والتي تتعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر، وقد يحذف المفعول الأول، ويقدر ضمير الشأن، وذلك كما في قول كعب بن زهير:

أرجو وأمل أن تدنو مودَّتُها وما إخالُ لدينًا منك تنويل⁽¹⁾

(إخالُ) عاملة في مفعولين: أحدهما محذوف وهو ضمير الشأن، والثاني: جملة المبتدأ والخبر،

هي عبارة عن المفعول به الثاني⁽²⁾، ويجوز حذف مفعولي (ظَنَّ أو إحدى أخواتها) اختصاراً؛

أي: لدليل، نحو: ﴿أَيُّ شُرَكَائِي الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾⁽³⁾، والتقدير: تزعمونهم شركائي، أو:

تزعمونهم إياهم⁽⁴⁾، ومنه قول الكميت:

بأي كتاب أم بآية سنة ترى حبهم عاراً عليّ وتحسب⁽⁵⁾

والتقدير: وتحسب حبهم عاراً عليّ، حذف مفعولاً حسب؛ لدلالة سابق الكلام عليهما⁽⁶⁾.

وأما حذفهما اختصاراً؛ أي: لغير دليل، فعن سيبويه والأخفش المنع مطلقاً، وعن

الأكثرين الإجازة مطلقاً؛ لقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾⁽⁷⁾، ويمتنع بالإجماع حذف

أحدهما اختصاراً، وأما اختصاراً فأجازه الجمهور، كقول عنترة بن شداد:

ولقد نزلت - فلا تظني غيره - مني بمنزلة المحب المكرم⁽⁸⁾

فقوله: "فلا تظني غيره" حذف المفعول الثاني اختصاراً، وذلك عند جمهرة النحاة، والأصل: فلا

تظني غيره حاصلاً، أو نحو ذلك⁽⁹⁾.

ومما يمكن إدراجه تحت حذف الأسماء.

(1) أوضح المسالك: 58/2.

(2) السابق: 58/2.

(3) القصص: 74.

(4) البرهان في علوم القرآن: 202/3.

(5) ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000، ص516، وفي الديوان - تحسب - بفتح السين؛ أي: تحسب حبهم عاراً، ولا تأثير على الشاهد، وشرح ابن عقيل: 443/1، وخزانة الأدب: 137/9، وإعراب القرآن، الزجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1982، ج2، ص:432.

(6) أوضح المسالك: 59/2.

(7) البقرة: 216.

(8) شرح ديوان عنترة بن شداد: 131، وشرح ابن عقيل 444/1، وشرح الأجرومية: 334/1، وأوضح المسالك:

60/2.

(9) أوضح المسالك: 60/2.

2. حذف الفاعل وحذف المفعول:

منع كثيرٌ من النحاة حذف الفاعل؛ لأنه عمدة، وأجازوه بعضهم⁽¹⁾، فذهب الزركشي إلى القول: إنَّ الأصل في الفاعل ألا يُحذف إلا في ثلاثة مواضع⁽²⁾.

1. إذا بُني الفعل للمفعول، نحو: ﴿وَقُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾⁽³⁾، مع ملاحظة أنَّ هناك أفعالاً وردت مبنيةً للمجهول، وذلك مثل: أُولِعْتُ بِالْأَمْرِ، وَأُرْعِدْتُ فَرَائِصَهُ، وَبُهِتَ الرَّجُلُ، ومنه في القرآن: ﴿فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ﴾⁽⁴⁾.

2. في المصدر إذا لم يُذكر معه الفاعل مُظْهِراً يكون محذوفاً، نحو: ﴿أَوْإِطْعَامُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾⁽⁵⁾، حيث حذف فاعل المصدر (إِطْعَامٌ) والحذف فيه جائز، والناظر يرى أنَّ اعتبار الفاعل هنا مضمراً أدق من اعتباره محذوفاً.

3. إذا لاقى الفاعل ساكناً؛ تخلصاً من التقاء الساكنين، وذلك في المسند إلى ضمير الجماعة عند توكيده بنون التوكيد، نحو قولك: اضربنَّ يا قوم.

أما حذف نائب الفاعل، فقد ذهب محققو الشذور إلى القول بصحة عدم حذفه، ولكن الفاعل يحذف، وفي مواضع عدَّة، ذكروا منها ثمانية مواضع، ثلاثة منها سألها الذكر، والرابع: فاعل "أَفْعَل" في التعجب، إذا تقدم له نظيرٌ يدل عليه، نحو قوله تعالى: ﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ﴾⁽⁶⁾، حيث حذف فاعل "أَبْصِر"؛ لدلالة "أَسْمِع" عليه، والناظر يرى أنَّ الفاعل هنا مضمراً وليس محذوفاً، والخامس: عند إقامة البدل مقام الفاعل، نحو قولهم: ما قام إلا هندٌ؛ لأنَّ هنداً ليست فاعلاً في الحقيقة للفعل قام؛ بل هي بدل من فاعل قام، وأصل الكلام: ما قام أحدٌ إلا هندٌ؛ والدليل على أنَّ (هنداً) ليست فاعلاً أنَّهم التزموا تذكير الفعل معها، ولو أنهم اعتبروا ما بعد (إلا) فاعلاً؛ لأنَّوا الفاعل معها. والناظر يرى أنَّ (هند) فاعل حقيقي؛ لأنَّ الاستثناء المفرَّغ يتفرغ فيه الفاعل

(1) ممن منعوا حذف الفاعل (ابن هشام) حيث ذهب إلى أنَّ الفاعل ونائبه لا يُحذفان؛ لأنهما عمدتان، ومُنزَّلتان من فعلهما منزلة الجزء، وقد تم التعرُّيج على رأيه عند الحديث عن الحذف والإضمار، ينظر حاشية: (2)، ص: (24).

(2) البرهان في علوم القرآن : 3 / 162.

(3) البقرة: 210.

(4) البقرة: 258، ويُنظَرُ: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 340/1، قال محيي الدين الدرويش: ﴿بُهِتَ﴾ من الأفعال التي أتت مبنيةً للمجهول، و﴿الذي﴾ نائب فاعل؛ أي: على اللفظ، ويجوز أن يكون فاعلاً باعتبار المعنى، ولعلَّه أولى.

(5) البلد: 14.

(6) مريم: 38.

لمعموله، ويكون ما بعد (إلا) معمولاً له، ثم إنهم كيف بهم ينفون فعل القيام عن غير هند، والإعراب لا ينفك عن المعنى، والمعنى هنا إثبات قيام هند؟! وأما استدلالهم بتذكير الفعل معها، فالصحيح أن الفعل إذا فُصلَ بينه وبين فاعله بفواصل جاز تذكيره وجاز تأنيثه، هذا - والله أعلم - والسادس: فاعل قَلَّ وكثر، ونحوهما؛ إذا اتصلت بهما (ما) الزائدة، نحو قولك: قلما يكون ذلك، وكثر ما يكون ذلك.

والسابع: إذا أُقيم مقام الفاعل حال مفصله، نحو قول الشاعر:

كُرَّةٌ ضُرِبَتْ بِصَوَّالِجَةٍ فَنَلَّقَهَا رَجُلٌ رَجُلٌ⁽¹⁾

والأصل: تَلَقَّيْهَا النَّاسُ رَجُلًا رَجُلًا؛ فحذف الفاعل، وأناب عنه الحال المفصلة.

والثامن: إذا أُقيم المضاف إليه مقام المضاف، كما في قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾؛ لأنَّ التقدير "وجاء أمرُ ربِّكَ"⁽²⁾.

وجوَّز البعضُ حذفه مطلقاً، وجعل منه قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾⁽³⁾؛ أي: الشمس، وقوله: ﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾⁽⁴⁾، يعني: العذاب؛ لقوله قبله: ﴿أَفَبِعَذَابِنَا يَسْتَعْجِلُونَ﴾⁽⁵⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتَمَّدُونِي﴾⁽⁶⁾، والتقدير: فلما جاء الرسولُ سليمان، قال الزركشي: والحقُّ أنَّه في المذكورات مضمراً لا محذوف⁽⁷⁾، ولعلَّ ما ذهب إليه أدقُّ. أما أغراض حذف الفاعل فكثيرة، وهي تنقسم لأغراضٍ معنوية، وأخرى لفظية⁽⁸⁾.

وأما حذف المفعول به: فالأصل جواز حذفه؛ لأنه فضلة، ومواقع حذفه كثيرة، منها:

(1) شرح شذور الذهب: 221 (الهامش).

(2) الفجر: 22، ويُنتظر: السابق: 221، والبرهان: 124/3.

(3) ص: 32.

(4) الصافات: 177.

(5) الصافات: 176.

(6) النمل: 36.

(7) البرهان في علوم القرآن: 163/3.

(8) جمع أبو حيان بواعث حذف الفاعل في قوله:

وحذفه للخوفِ والإيهام والوزنِ والتحقيقِ والإعظامِ

والعلمِ والجهلِ والاختصارِ والسجعِ والوفاقِ والإيثارِ

وللوقوف على هذه الأغراض معنوياً ولفظياً، ينظر: ارتشاف الضرب: 1325/3، وأوضح المسالك: 115/2، واللباب في علل البناء والإعراب: 157/1.

1. المحافظة على تناسب الفواصل، نحو: ﴿مَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ إِلَّا تَذَكُّرٌ لِّمَن يَخْشَىٰ﴾⁽¹⁾، فحذف مفعول الفعل (يخشى) ولم يقل: (يخشاه)، أو (يخشى الله)؛ محافظة على تناسب الفواصل⁽²⁾.
2. الرغبة في الإيجاز، نحو: دعوتُ البخيلَ للبذل، فلم يقل، ولن يقل؛ أي: لم يقبل الدعوة⁽³⁾.
3. الترفع عن النطق به لاستهجانته، أو لاحتقار صاحبه، ونحوه من الدواعي التي لها أثر في المعنى؛ للترقي به إلى أبهى صورته، ويكثر ذلك في القرآن والشعر العربي⁽⁴⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾⁽⁵⁾؛ أي: الكافرين.
4. بعد فعل المشيئة، ويكثر فعل المشيئة بعد (لو)، وحروف الجزاء، ويكثر حذف المفعول به بعده إذا أدى إلى جمال في المعنى، وقد يكون عدم حذفه أوقع للحال والمقام، فلا يحذف، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾⁽⁶⁾، و﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهَدْيِ﴾⁽⁷⁾، والتقدير: لو شاء هدايتكم⁽⁸⁾، ولو شاء جمعهم، والبلاغة تكمن في مجيئه محذوفاً، وقد تتبع عبد القاهر في ذلك ابن هشام، حيث ذكر هذا الموضع، وزاد عليه مواضع أخرى، لها مع حذف المفعول أثرها في توجيه المعنى؛ لأنَّ القياس الصحيح في حذف المفعول هو الوصول إلى فخامة المعنى، وفصاحة الأسلوب⁽⁹⁾، ومما ذكره ابن هشام - إضافة إلى ما ذكر -
5. بعد نفي العلم ونحوه، وذلك نحو: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِن لَّا يَعْلَمُونَ﴾⁽¹⁰⁾؛ أي: لا يعملون أنهم سفهاء.

(1) طه: 2، 3.

(2) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة للنشر، (د.ق)، 1983، ص: 189، وأوضح المسالك: 155/2.

(3) السابق: 189 وأوضح المسالك: 155/2.

(4) أوضح المسالك: 155/2.

(5) المجادلة: 21.

(6) النحل: 9.

(7) الأنعام: 35.

(8) مغنى اللبيب: 828.

(9) السابق: 829، 830.

(10) البقرة: 13.

6. العائد على الموصول، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾⁽¹⁾؛ أي: بَعَثَهُ.

7. وعائد الموصوف، كقول الشاعر:

أَبَحْتُ حَمِي تَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحٍ⁽²⁾

والنقدير: حميته.

8. يحذف لدفع توهم السامع، ويلاحظ أنَّ هذه الضوابط المحكمة في تعليق عبد القاهر على قوله

تعالى: ﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةٌ مِّنَ النَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمُ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَى لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾⁽³⁾.

قال: "إِنْ قُلْتَ: لَمْ تَرَكَ الْمَفْعُولَ غَيْرَ مَذْكُورٍ فِي قَوْلِهِ: يَسْقُونَ وَتَذُودَانِ وَلَا نَسْقِي؟ قُلْتَ:

لأنَّ الغرض هو الفعل لا المفعول، ألا ترى أنه إنما رحمهما؛ لأنهما كانتا على الذيادة، وهم على السقي، ولم يرحمهما لأنَّ مذودهما غنم، ومسقيهم إبل مثلاً، وكذلك قولهما: ﴿لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءَ﴾ المقصود فيه السقي لا المُسْقَى⁽⁴⁾، ومثله قوله: ﴿الْمِجْدُكَ يَسِيمًا فَاوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾⁽⁵⁾ والمراد: فآواك، فهداك، فأغناك؛ لأنَّ المراد الفعل لا المفعول⁽⁶⁾.

ويمتنع حذفه في مواضع⁽⁷⁾.

وحذف المفعول لا يقتصر على الواحد، بل قد يُحذف مفعولاً ما يتعدى لمفعولين كظن

وأخواتها، وذلك باتفاق إذا دلَّ عليهما دليل؛ وكذلك حذف أحدهما عند الجمهور، وقد تمت الإشارة إلى ذلك⁽⁸⁾.

أما حذف أحدهما لغير دليل فممتنع باتفاق.

(1) الفرقان: 41.

(2) مغنى اللبيب: 829، والأشباه والنظائر: 184/2، وخزانة الأدب: 42/6.

(3) القصص: 23، 24.

(4) فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز: 275، و 276.

(5) الضحى: 6، 7، 8.

(6) إعراب القرآن، للزجاج: 503/2.

(7) ينظر: المطالع السعيدة: 271، وأوضح المسالك: 155/2.

(8) راجع حاشية: (5) ص: (88).

4. **حذف المضاف وحذف المضاف إليه**، يحذف المضاف فيكتسي المضاف إليه إعرابه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾⁽¹⁾، والتقدير: أمرُ ربِّك، ونحو: ﴿وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ﴾⁽²⁾، والتقدير: أهل القرية، وقد يبقى على جرّه، وشرط ذلك في الغالب: أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف بمعناه، كقولهم: "ما مثْلُ عبدِ الله ولا أخيه يقولان ذلك"؛ أي: ولا مثْلُ أخيه؛ بدليل قولهم: أَكُلَّ امرئٍ تَحْسِبِينَ امرأً ونارٍ تَوَقَّدُ بالليل ناراً⁽³⁾

أي: وكلَّ نارٍ؛ لئلا يلزم العطف على معمولي عاملين.
ومن غير الغالب قراءة ابن جمار ﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾⁽⁴⁾ - بكسر الآخرة - ؛ أي: عمل الآخرة⁽⁵⁾.

وإن كان المحذوف المضاف إليه، فهو على ثلاثة أقسام؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى على الضم، نحو: (ليس غيرُ)، ونحو: ﴿مَنْ قَبْلُ وَمَنْ بَعْدُ﴾⁽⁶⁾ وتارة يبقى إعرابه، ويردُّ إليه تنوينه، وهو الغالب، نحو: ﴿وَكَلَّا ضَرَبْنَاهُ الْأُمُثَالَ﴾⁽⁷⁾، ﴿يَا مَا تَدْعُو﴾⁽⁸⁾، وتارة يبقى إعرابه، ويترك تنوينه كما في الإضافة، وشرط ذلك في الغالب أن يعطف عليه اسمٌ عاملٌ في مثل المحذوف، وهذا العامل إما مضاف كقولهم: خُذْ رُبْعَ وَنِصْفَ مَا حَصَلَ، أو غيره، كقوله: (مِثْلٍ أَوْ أَنْفَعُ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ)⁽⁹⁾، والشاهد قوله: (بمثل) فإنه مضاف إلي محذوف دلَّ عليه ما بعده، والتقدير: بِمِثْلِ وَبَلِ الدَّيْمِ أَوْ أَنْفَعُ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ، ومن غير الغالب قولهم: (ابْدَأْ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ)⁽¹⁰⁾ بالخفض، من غير تنوين،

(1) الفجر: 22، وينظر أوضح المسالك: 142/3.

(2) يوسف: 82، وينظر أوضح المسالك: 142/3.

(3) شرح ابن عقيل: 77/2، والمُحْتَسَب: 281/1 وضرائر الشعر: 166

(4) الأنفال: 67، وينظر: أوضح المسالك: 145/3.

(5) المُحْتَسَب: 281/1.

(6) الروم: 4.

(7) الفرقان: 39.

(8) الإسراء: 110.

(9) أوضح المسالك: 146/3، و(وبل الدَّيْمِ): المطر الغزير بدون رعد أو برق، ينظر: لسان العرب 4/458،

و202/15.

(10) السابق: 3/147.

وقراءة بعضهم ﴿فَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾⁽¹⁾؛ أي: فلا خوفٌ شيءٍ عليهم.

وكما يحذف المضاف المفرد والمضاف إليه، كذلك يحذف المضاف إليه الجملة وذلك بعد (إِذَا)، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾⁽²⁾، فالتنوين عوضٌ عن الجملة المحذوفة - جملة المضاف إليه -؛ وذلك للعلم بها⁽³⁾.

كما تحذف بعد إذا، فقوله تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽⁴⁾؛ أي: إذا انشقت السماء انشقت، والجملة الفعلية جملة المضاف إليه⁽⁵⁾، ويكثر حذف المضاف إليه بعد ياء المتكلم مضافاً إليها المنادى، نحو ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾⁽⁶⁾.

وقد يُحذف اسمان مضافان، مثل: ﴿فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾⁽⁷⁾؛ أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي تقوى القلوب، و ﴿قُبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾⁽⁸⁾؛ أي: من أثر حافر فرس الرسول⁽⁹⁾.
وقد يحذف ثلاثة متضايفات، مثل ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ﴾⁽¹⁰⁾؛ أي: فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذف ثلاثة متضايفات من اسم كان، وواحد من خبرها⁽¹¹⁾.

4. حذف المعطوف، وحذف المعطوف عليه:

من أحكام العطف أنه قد يُحذف واو العطف مع معطوفه مع القرنية، كما إذا قيل: مَنْ الذي اشترك هو وزيد؟، قلت: اشترك عمرو؛ أي: اشترك عمرو وزيد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَسْتَوِي مِنْكُمْ مَنْ أَنْفَقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ﴾⁽¹²⁾؛ أي: لا يستوي منكم مَنْ أنفق من قبل الفتح ومنْ أنفق

(1) المائدة: 69.

(2) الحاقة: 16.

(3) أوضح المسالك: 147/3، والمطالع السعيدة: 479.

(4) الانشقاق: 1.

(5) مغني اللبيب: 177.

(6) الأعراف: 151.

(7) الحج: 32.

(8) طه: 96.

(9) البرهان في علوم القرآن: 174/3.

(10) النجم: 8.

(11) مغني اللبيب: 815.

(12) الحديد: 10.

من بعد⁽¹⁾، وفيه قول العرب: (راكبُ الناقة طليحان)⁽²⁾ على تقدير: راکب الناقة والناقة طليحان، فحذف المعطوف لأمرين: أحدهما: تقدم ذكر الناقة، والشيء إذا تقدم ذكره دلَّ على ما هو مثله⁽³⁾.

5. حذف النعت وحذف المنعوت:

كما يُحذف المضافُ ويقوم المضاف إليه مكانه، يحذف النعت ويقوم المنعوت مقامه، مع أن الأصل فيه ألا يُحذف، إذ جاء به في الأصل لزوال اشتراك في معرفة أو لتخصيص في نكرة، ولكنهم حذفوه للدلالة عليه⁽⁴⁾، ومن حذف النعت قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُم مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾⁽⁵⁾؛ أي: صحيحة، بدليل ﴿فَأَمَرْتُ أَنْ أُعِيَهَا﴾⁽⁶⁾، ومنها قولهم: "شرُّ أهرَّ ذا ناب"⁽⁷⁾؛ أي: شرُّ عظيم، و﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾⁽⁸⁾؛ أي: الناجين، ومنه قول عباس بن مرداس: *لم أعط شيئاً ولم أُنْعَ* والتقدير: شيئاً طائلاً⁽⁹⁾، وقد يحذف المنعوت، ويُقام النعت مقامه-

(1) كتاب الكافية في النحو: 326/1.

(2) والطيحان: مُتَّى الطليح وهو المُجَنَّدُ، وقد يحمل ذلك تأويلاً آخر، وهو أن يكون أرادَ راکب الناقة أحدُ طليحين، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه. ينظر: المحتسب: 227/2، 228، ولسان العرب: 179/8 (مادة طلح).

(3) وقد يقول قائل: هلاً كان التقدير على حذف المعطوف عليه؛ أي: الناقة وراكبُ الناقة طليحان؟ قيل: يبعد ذلك من وجهين: أحدهما: أن الحذف اتساع، والاتساع بابُه آخر الكلام وأوسطه، لا صدره وأوله، ألا ترى أن مَنْ اتسع بزيادة (كان) حشواً أو آخرًا لا يجيز زيادتها أولاً، وأن من اتسع بزيادة (ما) حشواً وغير أول لم يستجز زيادتها أولاً إلا في شاذ من القول، والآخر أنه لو كان التقدير: الناقة وراكبُ الناقة طليحان، لكان قد حذف حرف العطف وبقي المعطوف عليه، وهذا شاذ، إنما حكى منه أبو عثمان عن أبي زيد: أَكَلْتُ لَحْمًا، سَمَكًا، تَمْرًا، ومنه ما قاله الشاعر: (كيف لا أبكى على علاتي صباحي.....) وقد مرَّ هذا الشاهد، ينظر حاشية: (1)، ص: (61)، والخصائص: 250/1، 251، والمُحْتَسَب: 227/2، 228، ولسان العرب: 179/8.

(4) ارتشاف الضرب: 1937/4.

(5) الكهف: 79.

(6) الكهف: 79.

(7) مجمع الأمثال: 370/1، وشرح الأجرومية: 262/1 ومغني اللبيب: 609، والأشباه والنظائر: 54/1 والمستقصى في أمثال العرب، للعلامة الأديب أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1987م، ج2، ص: 130، قال بعضهم: كأنهم سمعوا هريز كلب في وقت لا يهرُّ في مثله إلا لسوء، فقالوا ذلك؛ أي أن الكلب إنما حمله على الهريز شرًّا؛ يُضْرَبُ عند ظهور إمارات الشر.

(8) هود: 46.

(9) أوضح المسالك: 275/3.

سواء أكانت اسماً أم ظرفاً أم جملة - وخاصة إذا كان النعتُ خاصاً بالمنعوت⁽¹⁾، ومنه "سوداءٌ ولودٌ خيرٌ من حسناءٍ عقيمٍ"⁽²⁾؛ أي: امرأةٌ سوداءٌ، وامرأةٌ حسناءٌ، ومنه: جلستُ قريباً منك، وصحبتك طويلاً؛ أي: مكاناً قريباً منك، وصحبتك زماناً طويلاً، ومن وصف المصدر قوله تعالى: ﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلاً وَلْيَبْكُوا كَثِيراً﴾⁽³⁾، وقوله: ذهبت سريعاً، ذهب المبرد، وأكثر المعربين إلى أنه يَنْتَصِبُ انتصابُ المصدر، وذهب سيبويه إلى أنه ينتصب على الحال وليس وصفاً لمصدر، فإن لم يكن فضله أعرب بإعراب الموصوف المحذوف، وإن كان الوصف مجروراً فلم يُسمع حذف الموصوف، وإبقاء ما هو صفة له⁽⁴⁾ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لِيُؤْمِنَنَّ﴾⁽⁵⁾؛ أي: وإن (أحد) من أهل الكتاب، وإن كان ظرفاً فخرَجَ عليه على قول: ﴿وَمِنَادُونَ ذَلِكَ﴾⁽⁶⁾؛ أي: قومٌ دون ذلك، ومن حذف الموصوف في الشعر قول النابغة:

كَأَنَّكَ مِنْ جِمالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ خَلْفَ رِجْلَيْهِ بِشَنَنْ⁽⁷⁾

؛ أي: كأنك جملٌ من جمال...، وإن كانت الصفةُ جملةً كثر حذف الموصوف معها إذا تقدمتها (من)، حكى سيبويه: (ما منهم مات حتى رأيته)⁽⁸⁾، وقالوا: منا ظعنٌ ومنا أقام، والتقدير: أحدٌ مات، ومنا إنسانٌ أقام، كما سُمِعَ ذلك مع الموصوف المنصوب في مكان التفصيل، نحو قوله:

كَانُوا فَرِيقَيْنِ يَصْفُونَ الزَّجَاجَ قَعَسَ الْكُوَاهِلَ فِي أَشْدَاقِهَا ضَخْمٌ
ثم قال: وَآخَرَيْنَ عَلَى الْمَازِيِّ فَوْقَهُمْ ⁽⁹⁾

والتقدير: فريقاً يصفون الزجاج، وآخرين بذي المازي.

وإذا كانت الصفة طلباً، لموصوفٍ نكرة، وجب إضمار القول فيها؛ لأنَّ وقوع الطلب صفةً للنكرة ممتنع⁽¹⁰⁾،

(1) البرهان في علوم القرآن: 176/3.

(2) شرح الأجرومية: 263/1، وفي المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، ط2، 2002، لبنان، بيروت، ج19، ص: 416 "سوداءٌ ولودٌ خيرٌ من حسناءٍ لاتلد"، - ولا تأثير على الشاهد - .

(3) التوبة: 82.

(4) ارتشاف الضرب: 1939/4.

(5) النساء: 159، والكتاب: 345/2.

(6) الجن: 11.

(7) ديوان النابغة: 108، والكتاب: 345/2.

(8) الكتاب: 345/2.

(9) خزانة الأدب: 1940/4.

(10) البحر المحيط: 5/ 304، ومغني اللبيب: 325.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾⁽¹⁾، والتقدير: واتقوا

فتنة مقولاً فيها ذلك، كما قيل في قوله:

جاؤوا بِمِذْقٍ هل رأيتَ الذئبَ قط⁽²⁾

حتى إذا جنَّ الظلامُ واختلط

والتقدير: بِمِذْقٍ مقولٍ فيه.

ومن حذف الموصوف قوله:

عرفتُ له بيتُ العلا عدنانُه⁽³⁾

عباسُ يا الملكُ المتوجُّ والذي

6. حذف المُبدل منه:

قيل في: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكُذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ تُفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ﴾⁽⁴⁾.

وفي ﴿كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ﴾⁽⁵⁾، فالكذب بدل من مفعول "تصف" المحذوف؛ أي: لما تصفه، وكذلك في "رسولاً" بناءً على أن "ما" في "كما" موصول اسمي، ويردُّه أن فيه إطلاق "ما" على الواحد من أولي العلم، والظاهر أن "ما" كافة، وأظهر منه أنها مصدرية؛ لإبقاء الكاف حينئذٍ على عمل الجر، وقيل في: "الكذب" إنه مفعول إما لتقولوا والجملتان بعده بدل منه؛ أي: لا تقولوا الكذب لما تصفه ألسنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف؛ أي: فتقولون الكذب، وإما لتصف على أن "ما" مصدرية والجملتان محكيता القول؛ أي: لا تحلوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به ألسنتكم، وقرئ بالجر بدلاً للفاعل، ومنه: "لا إله إلا الله" فلفظ الجلالة الله بدل من ضمير الخبر المحذوف⁽⁶⁾.

7. حذف الموصول الاسمي: مذهب البصريين أنه لا يجوز حذف الموصول الاسمي إلا إن

جاء شيء منه في الشعر، وعليه فهو من الضرائر⁽⁷⁾، وأجاز الكوفيون ذلك، والبغداديون، واختاره ابن مالك، واستدلوا عليه بقول حسان:

(1) الأنفال: 25.

(2) البحر المحيط: 304/5، وشرح ابن عقيل: 199/2، ومغني اللبيب: 325.

(3) ضرائر الشعر: 169.

(4) النحل: 116.

(5) البقرة: 151.

(6) مغني اللبيب: 822.

(7) ضرائر الشعر: 182.

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللَّهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَنْصُرُهُ سَوَاءٌ⁽¹⁾

؛ أي: وَمَنْ يَمْدَحُهُ فَحَذَفَ (مَنْ)؛ لدلالة الموصول المتقدم عليه، ويمكن تصنيفه ضمن حذف الموصوف⁽²⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْنَا وَأُنْزِلَ إِلَيْكُمْ﴾⁽³⁾؛ أي: وبالذي أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ. وقد اتفق الكوفيون على أَنَّ (مَنْ) تُحذف وتُضمَر على معنى الذي مع (مِنْ)، و(في) خاصة، فيقال: مَنْ يَقُولُ ذَلِكَ وَمِنَّا لَا يَقُولُهُ، وفيما يقولُ ذلكَ وفيما لَا يَقُولُهُ، واتفقوا على أَنَّ إضمار (مَنْ) مع (مِنْ) أقوى من إضمارها مع "في"، وأحالوا كلهم غيرنا يقول ذلك، وغيرنا لا يقول ذلك، وكذلك سائر المحال، وقال:

فَظَلُّوا وَمَنْهُمْ دَمْعُهُ سَابِقٌ لَهُ
وَمَعْنَاهُ: وَمِنْهُمْ مَنْ دَمَعُهُ.

وفي كتاب الله ﴿مَنْ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ﴾⁽⁵⁾؛ أي: مَنْ يُحَرِّفُونَ، وليس في كتاب سيبويه إضمار (مَنْ)، واحتجَّ الكوفيون بقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَعْلُومٌ﴾⁽⁶⁾، وحمله سيبويه وأصحابه على الصفة؛ أي: وما مِنَّا أَحَدٌ، نحو: ما مِنَّا أَحَدٌ إِلَّا يُنْصَفُكَ.

8. حذف الصلّة:

يجوز حذفها لدلالة صلة أخرى، كقوله:

وعندَ الذي واللاتِ عُذْكَ إْحَنَةً
؛أي: الذي عادك، وقوله:

ونحنُ الألى فاجمعُ جموعك
أي: نحن الألى عُرِفُوا بالشجاعة.

ثم وجههم إلينا⁽⁸⁾

(1) ديوان حسان بن ثابت: 76، والمقتضب: 135/2، والأصول: 177/2، والأشباه والنظائر: 257/2 ومغني

الليبي: 815، وبلا نسبة في الأشموني: 174/1.

(2) إعراب القرآن، للزجاج: 1/ 259.

(3) العنكبوت: 46 .

(4) وفي الديوان: (فَظَلُّوا وَمَنْهُمْ دَمْعُهُ غَالِبٌ لَهُ وَأَخْرُ يُنْتَبِي عَبْرَةَ الْعَيْنِ بِالْمَهْلِ)، ولا تأثير على الشاهد، ويُنتَبِي: بِصَرْفٍ وَيَرْدُ، وَالْمَهْلُ: التَّجَلُّدُ وَالْأَسَى، ديوان ذي الرُّمَّة، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طرّاد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1993م، ص: 56، و ضرائر الشعر: 171.

(5) النساء: 46.

(6) الصفات: 164.

(7) مغني الليبي: 816، ولم يُنسب لقائل.

(8) السابق: 816، ولم يُنسب لقائل.

ثالثاً: حذف الفعل:

وحذف الفعل قد يكون منفرداً، أو مع مضمرة المرفوع أو المنصوب.

1. حذفه منفرداً، وهو جائزٌ لقيام قرينة، في مثل: زيدٌ لمن قال: مَنْ قام؟ والتقدير: قام زيدٌ⁽¹⁾
2. كما يحذف منفرداً؛ في التكرير - العطف - نحو قولك: قام زيدٌ وعمرو وخالد؛ أي: قام زيدٌ، وقام عمرو، وقام خالد⁽²⁾
3. تحذف (كان) قبل لام الجود، كقوله:
فما جمعٌ ليغلبَ جمعَ قومي
مقاومةً ولا فردٌ لفردٍ⁽³⁾
أي: ما كان جمعٌ.
ومنه قول أبي الدرداء رضي الله عنه في الركعتين بعد العصر "ما أنا لأدعهما؛ أي: ما كنت لأدعهما"⁽⁴⁾.

وهذه الحالات الثلاث حالات جواز، أما حالات حذفه منفرداً وجوباً فتتمثل في:

1. بعد أدوات الشرط: إذا، ولو، ومن، ومتى، وأينما، وذلك إذا فسره عاملٌ بعده، ويعرب الاسم المرفوع بعد هذه الأدوات فاعلاً لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور⁽⁵⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾⁽⁶⁾، والتقدير: لو ثبت أنهم صبروا؛ لأنَّ (أنَّ ومعموليهما) تؤول بفاعل - لو ثبت صبرهم -.

(1) بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1996، ص: 208، وشرح شذور الذهب: 222 .

(2) السابق: 208.

(3) مغني اللبيب: 279، والأشباه والنظائر: 217/2، ولم يُنسب لقائل.

(4) مغني اللبيب: 280، ومن الملاحظ أنَّ محققي المغني لم يقفوا على تخريجه، كما لم يعثر الناظر عليه في كتب المتون؛ ويبدو أن القول لأبي الدرداء نفسه، وليس رواية عن النبي صلى الله عليه وسلم، هذا - والله أعلم -.

(5) أما ما بعد همزة الاستفهام فيجوز أن يُحذف العامل، ويفسره ما بعده؛ وذلك لغلبة دخول الهمزة على الجملة الفعلية، فيعرب المرفوع بعدها فاعلاً لفعل محذوف يفسره المذكور، ويجوز أن يكون مبتدأ، والجملة بعده خبر؛ لجواز دخول الهمزة على الجملة الاسمية، ولتكون الجملتان المتعاطفتان متجانستين، نحو قوله تعالى:

﴿الَّذِينَ تَخَلَّفُونَهُمْ أَمَّا نَحْنُ مُخَالِفُونَ﴾، الواقعة: 59، فأنتم: ضميرُ رفعٍ منفصل مبني على السكون في محل رفع لفعل محذوف يفسره المذكور، أو: في محل رفع مبتدأ، والجملة بعده خبر، يُنظر: الخصائص: 258/2.

(6) الحجرات: 5.

ومنه: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾⁽¹⁾، ولا يجوز أن يظهر أو يُتلفظ بالفعل؛ لأنَّ المذكور عوضٌ عن المحذوف، ولا يُجمعُ بين العوض والمُعَوَّض عنه⁽²⁾.

ولا يقتصر حذف الفعل على كونه تامًّا، فقد يكون ناقصًا، كما حُذفت كان بعد أن المصدرية عند التعويض عنها بـ "ما"⁽³⁾، وحذفتُ (كان) هنا واجب⁽⁴⁾.

أما حذف الفعل مع مضمرة المرفوع جوازًا، فيكون لقيام قرينة في مثل: زيدًا، لمن قال: مَنْ قَابَلْتُ؟ والتقدير: قَابَلْتُ زيدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالُوا خَيْرًا﴾⁽⁵⁾؛ أي: أنزل ربُّنا خيرًا⁽⁶⁾.

2. كما تحذف كان مع اسمها جوازًا بعد "إنَّ ولو" الشرطيتين، فمن الأول قوله:

قد قيلَ ما قيلَ إنَّ صدقًا وإنَّ كذبًا
فما اعتذارك من قولٍ إذا قيلًا⁽⁷⁾
والتقدير: إنَّ كان المقول صدقًا، وإنَّ كان المقول كذبًا.

ومن الثاني قولك: " انتني بدابةٍ ولو حمارًا"؛ أي: ولو كان المأتي به حمارًا⁽⁸⁾.

3. ومن حذفه ومضمرة المرفوع في التكرير، رأيتُ زيدًا وعمرًا وخالدًا؛ أي: رأيتُ زيدًا، ورأيتُ عمرًا، ورأيتُ خالدًا⁽⁹⁾.

4. **ومن حذفه ومضمرة المنصوب وجوبًا** بعد أدوات الشرط: إذا، ولو، ومنَ ومتى، وأينما، وذلك إذا فسرهُ عاملٌ بعده، ومنه: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾⁽¹⁰⁾؛ لأنَّ (إنَّ) تختص بالفعلية، على أنه نُسبَ للأخفش جواز وقوع الاسمية بعدها، بشرط كون الخبر فعلًا، والمثال

(1) الانشقاق: 1، وينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 474.

(2) شرح شذور الذهب: 223.

(3) راجع حاشية: (5)، ص: (28).

(4) تحذف كان لوحدها وجوبًا- دون اسمها وخبرها- وذلك مشروط بخمسة شروط، ينظر: شرح شذور الذهب:

246، والمطالع السعيدة: 207؛ للوقوف على تلك الشروط.

(5) النحل: 30.

(6) شرح شذور الذهب: 284.

(7) شرح ابن عقيل: 1/ 294.

(8) السابق: 1/ 294.

(9) الكتاب: 1/ 129-130.

(10) التوبة: 6، وينظر: شرح ابن عقيل: 1/ 474.

على مذهبه، ويُبطل ما نُسب إليه بوجوب النصب في: **إِنْ زَيْدًا ضَرَبْتَهُ**، إلا على ما أجازَه بعض الكوفيين في نحو قول النمر بن تولب:

لا تجزعي **إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكَتَهُ** فإن هلكْتُ فعند ذلك فاجزعي⁽¹⁾

وتقديره: **إِنْ هَلَكَ مُنَفْسٌ أَهْلَكَتَهُ**، وأجاز الكسائي ارتفاعه على الابتداء⁽²⁾.

وردَّ (الرضي) من رفعه على تقدير فعل⁽³⁾، ومفسرُ الفعل المقدر إما فعلٌ صريح كما مرَّ، أو حرف يؤدي معنى الفعل، مثل "أَنَّ" الموضوع للثبوت والتحقيق، والتزم أن يكون خبرها فعلاً، كما يجيء في قسم الحروف؛ ليكون "أَنَّ" مشعراً بمعنى الفعل المقدر، وخبرها في صورة ذلك الفعل - الفعل الماضي - فيكونان معاً كالصريح المفسر، وذلك بعد "لو" نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنَّهُ هَدَانِي﴾⁽⁴⁾؛ أي: لو ثبت وتحقق أَنَّ الله هَدَانِي، فَأَنَّ مع ما في حيزها فاعل ذلك الفعل المقدر⁽⁵⁾.

رابعاً: حذف الجملة:

تحذف الجملة بأنواعها، سواء أكانت جملة قسم، أم جملة خبر، أم جملة معطوف، أم جملة صفة، ومما يمكن اعتباره ضمن حذف الجمل ما مرَّ من (حذف الفعل مع فاعله) ومن أنواع حذف الجمل:

1. حذف جملة القسم، وهو كثيرٌ جداً، لازمٌ مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: "لَأَفْعَلَنَّ"، أو "لَقَدْ فَعَلَّ"، أو "لَنَنْ فَعَلَّ"، ولم يتقدم جملة قسم، فثمَّ جملة قسم مقدرة، نحو: ﴿لَأَعَذِّبُنَّ عَذَابًا شَدِيدًا﴾⁽⁶⁾، و﴿لَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ﴾⁽⁷⁾، و﴿لَنُخْرِجَنَّكُمْ لَخِثِّ لَئِيْخُ جُحُومٍ مَّعَهُمْ﴾⁽⁸⁾

(1) ديوان النمر بن تولب العكلي: 15، وفيه: (لا تجزعي **إِنْ مُنَفْسٌ أَهْلَكَتُهُ** وإذا هلكْتُ فعند ذلك فاجزعي)
- ولا تأثير على الشاهد-، وشرح الرضي على الكافية: 200/1، وارتشاف الضرب: 1870/4، وجاء منصوباً في مغنى اللبيب: 527، وفي الأشباه والنظائر: 217/1.

(2) ارتشاف الضرب: 1870/1.

(3) شرح الرضي على الكافية: 200/1.

(4) الزمر: 57.

(5) شرح الرضي على الكافية: 200/1.

(6) النمل: 21.

(7) آل عمران: 152.

(8) الحشر: 12.

والتقدير: والله، واختلف في نحو: "لَزَيْدٌ قَائِمٌ"، ونحو: "إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ أَوْ لِقَائِمٌ"، هل يجب كونه جواباً لقسمٍ أو لا؟⁽¹⁾

2. جملة جواب القسم، تحذف وجوباً وذلك إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يغني عن الجواب، فمن الأول، نحو: "زَيْدٌ قَائِمٌ وَاللَّهِ"، ومنه: "إِنْ جَاءَنِي زَيْدٌ وَاللَّهِ أَكْرَمَتُهُ"، والثاني نحو: "زَيْدٌ وَاللَّهِ قَائِمٌ"، فَإِنْ قُلْتُ: "زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنَّهُ قَائِمٌ، أَوْ لِقَائِمٌ" احتمل كون المتأخر عنه خبراً عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جواباً وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك نحو: ﴿وَالنَّارِ عَاتِ غَرْقًا﴾⁽²⁾؛ أي: لَتُبْعَثُنَّ؛ بدليل ما بعده، وهذا المقدر هو العامل في ﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾⁽³⁾، أو عامله: اذْكُرْ، وقيل: الجواب: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِيزَةٌ﴾⁽⁴⁾ ومثله: ﴿قَالَ الْقُرْآنُ الْمَجِيدُ﴾⁽⁵⁾؛ أي: ليهلكن؛ بدليل: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾⁽⁶⁾، أو "إِنَّكَ لَمُنذَرٌ" بدليل: ﴿بَلْ عَجِبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾⁽⁷⁾، وقيل: الجواب مذكور.

قال بعضهم: ﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾⁽⁸⁾ وحذفت اللام للطول، مثل: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾⁽⁹⁾، وقال آخرون: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾⁽¹⁰⁾، ومنه: ﴿بَلْ عَجِبُوا﴾⁽¹¹⁾، والمعنى: لقد عجبوا، وقال بعضهم: ﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَذِكْرٌ﴾⁽¹²⁾، ومثله: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾⁽¹³⁾؛ أي: إنه لمعجز، أو ﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾⁽¹⁴⁾، أو "ما الأمر كما يزعمون"، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون والزجاج: ﴿إِنْ ذَلِكَ

(1) الإنصاف في مسائل الخلاف: 373/1 — خلاف بين الكوفيين والبصريين —

(2) النازعات: 1، ينظر في ذلك: البرهان 3/ 227.

(3) النازعات: 6.

(4) النازعات: 26.

(5) ق: 1.

(6) الإسراء: 17.

(7) ق: 2.

(8) ق: 4.

(9) الشمس: 9.

(10) ق: 18.

(11) ق: 2، وينظر في ذلك البرهان: 228/3.

(12) ق: 37.

(13) ص: 1، وينظر في ذلك البرهان: 227/3.

(14) يس: 3.

لَحَقَّ ﴿⁽¹⁾﴾، وفيه بعد، قال الأخفش: ﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ﴾ ⁽²⁾، وقال بعضهم: "ص" لأنَّ معناها: صدق الله، ويرده أنَّ الجواب لا يتقدم، وقيل: ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ ⁽³⁾، وحذفت اللام للطول ⁽⁴⁾.

3. حذف جملة الشرط، وهو مطرد بعد الطلب، نحو: ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ ⁽⁵⁾؛ أي: "فإن تتبعوني يحببكم الله، وقوله: ﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكُمْ﴾" ⁽⁶⁾، و ﴿مَرْبَا أَخْرَجْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبُ دَعْوَتِكَ وَتَبَعَ الرُّسُلَ﴾ ⁽⁷⁾، وجاء بدونه، نحو: ﴿إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَايَ فَاعْبُدُونِ﴾ ⁽⁸⁾؛ أي: "فإن لم يتأتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة فاعبدون في غيرها، ومنه: ﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّهُ هُوَ الْوَكِيلُ﴾" ⁽⁹⁾؛ أي: "إن أرادوا أولياء بحق فالله هو الولي، ﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَىٰ مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ آيَاتِ اللَّهِ﴾" ⁽¹⁰⁾؛ أي: "إن صدقتم فيما كنتم تعدون به أنفسكم فقد جاءكم بنية، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم فمن أظلم، قال ابن هشام: وإنما جعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط - وهي من حذفها وحذف جملة الجواب -؛ لأنه قد ذكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يسمى جواباً تجوزاً - كما سيتضح بعد حين - ⁽¹¹⁾، وجعل منه الزمخشري، في قوله تعالى: ﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾" ⁽¹²⁾؛ أي: "إن افتخرتم بقتلهم فأنتم لم تقتلوه" ⁽¹³⁾.

(1) ص: 64.

(2) ص: 14.

(3) الأنعام: 6.

(4) مغني اللبيب: 847.

(5) آل عمران: 31.

(6) مريم: 43.

(7) إبراهيم: 44.

(8) الأعراف: 107.

(9) الشورى: 9.

(10) الأنعام: 157.

(11) مغني اللبيب: 848.

(12) الأنفال: 17.

(13) الكشاف: 149/2، والبرهان: 214/3.

وحذف جملة الشرط - فعل الشرط - بدون الأداة كثير، واشترط ابن هشام في حذفه وحده أمرين: دلالة الدليل عليه، وكون الشرط واقعاً بعد "إلا" ومنه قول الشاعر:

فَطَلَّقَهَا فَلَسْتُ لَهَا بِكَفٍ
وإلا يعلُ مفركك الحسام⁽¹⁾

أي: إن لا تطلقها يعلُ.

وقد لا يكون بعد "إلا" فيكون شاذاً، إلا في نحو: "إن خيراً فخير" فقياس، على أن ذلك لم يحذف فيه جملة الشرط بجملتها، بل بعضها⁽²⁾، وكذلك نحو: ﴿وَأَنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾⁽³⁾، ولا فرق بين كون الطلب بالفعل، كما تم تمثيله، وبين كونه باسم الفعل، ومنه قول الشاعر:

وَقَوْلِي كَلِمَا جَسَّاتٌ وَجَاشَتْ
مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي⁽⁴⁾

فالشاعر جزم "تحمدي" بعد قوله: "مكانك" وهو اسم فعل، بمعنى اثبتني، وشرط الحذف بعد النهي كون الجواب أمراً محبوباً، كدخول الجنة، والسلامة، كما في قولك: لا تكفرْ تَدْخُلِ الْجَنَّةَ، ولا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمْ، ولو كان أمراً مكروهاً كدخول النار، وأكل السبع... تعيين الرفع⁽⁵⁾.

4. حذف جملة جواب الشرط، ويكون واجباً إن تقدم عليه أو اكتتفه ما يدل على الجواب - كونه معلوماً - فمن الأول، نحو: "هو ظالمٌ إن فعل"، ومن الثاني، نحو: "هو إن فعل ظالم"، ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ﴾⁽⁶⁾، ومنه: "والله إن جاعني زيدٌ لأكرمنه"، ومنه ﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تُبَغِّيَ نَفْقًا فِي الْأَرْضِ﴾⁽⁷⁾؛ أي: فأفعل، ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾⁽⁸⁾؛

(1) المطالع السعيدة: 450، و شرح شذور الذهب: 455، وأوضح المسالك: 187/4، ومغني اللبيب: 848، والنحو الوافي: 448/4، وشرح شواهد المغني: 936/2.

(2) شرح شذور الذهب: 456.

(3) التوبة: 6.

(4) اختلفوا في نسبته، فنسبه بعضهم إلى قَطْرِي بن الفُجَاءة، وآخرون إلى عمرو بن الإطنابة - شاعرٌ جاهليٌّ - والشاهد في: شرح شذور الذهب: 454، 458، وارتشاف الضرب: 1890/4، وخزانة الأدب: 438/2، وشرح شواهد المغني: 546/2، ومغني اللبيب: 268، وأوضح المسالك: 166/4.

(5) شرح شذور الذهب: 459.

(6) البقرة: 70.

(7) الأنعام: 35.

(8) الرعد: 31.

أي: لما آمنوا به، بدليل: ﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾⁽¹⁾، والنحويون يقدرون: لكان هذا القرآن⁽²⁾،

﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾⁽³⁾؛ أي: لارتدعتم وما ألهاكم التكاثر، ﴿وَكُنتُمْ فِي بُرُوحٍ مُشِيدَةٍ﴾⁽⁴⁾؛ أي: لأدرككم الموت، وأضاف ابن هشام شرطاً ثانياً لحذف جواب الشرط وحده، وهو: أن يكون فعل الشرط ماضياً؛ ولذا منع الحذف في نحو: "أنت ظالمٌ إن تفعل"⁽⁵⁾، ويكون جائزاً إذا توفر الشرطان⁽⁶⁾.

5. قد تحذف جملة الشرط وجملة الجواب معاً، ويُكتفي بالأداة وبالسياق في فهم المحذوف، وذلك للضرورة، كما في قوله رؤبة بن العجاج:

قالت بناتُ العمِّ: يا سلمى وإنَّ كان فقيراً مُعْدَمًا؟ قالت: وإنَّ⁽⁷⁾
والتقدير: وإنَّ كان فقيراً مُعْدَمًا قبلته.

وجميل ذكره ما جاء في مبحث الشرط، وهو أنَّ كثيراً من المسائل التركيبية ما تزال تحتاج للبحث عن الروابط الكامنة بين أجزائها، ومن أمثلتها تلك الظاهرة التي يُدفع فيها جواب الشرط الحقيقي جانباً، ثم يُستعاض عنه بما يدل عليه⁽⁸⁾، ومثاله قوله تعالى: ﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾⁽⁹⁾ فهذا لا يتضمن جواب شرط حقيقي، إذ ليس في "فقد سرق أخٌ من قبل" النتيجة المترتبة على فعل الشرط، ومن ثمَّ فجواب الشرط الحقيقي محذوف تقديره: فلا غرابة في ذلك؛ لأنَّ أخاً له قد سرق من قبل، وقد استغنى بالجملة التعليلية - المتضمنة لحدث تمَّ في الماضي، ولا ينتظر له تحقيق في المستقبل - عن جواب الشرط الصريح⁽¹⁰⁾، ومنه: ﴿وَإِنْ يَكْذِبُوا فَقَدْ كَذَّبَتْ

(1) الرعد: 30 .

(2) مغني اللبيب: 849 .

(3) التكاثر: 5 .

(4) النساء: 78 .

(5) شرح شذور الذهب: 454 .

(6) السابق: 461 .

(7) المطالع السعيدة: 450، ومغني اللبيب: 852، وضرائر الشعر: 185، وظاهرة التخفيف في النحو العربي: 97، وشرح شواهد المغني: 936/2 .

(8) البحر المحيط في التفسير: 308 / 6 .

(9) يوسف: 77 .

(10) البحر المحيط: 308 / 6، وبحوث في الاستشراف واللغة، إسماعيل أحمد عميرة، دار وائل للنشر، (د.ط)، 2003، ص: 145 .

رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴿١﴾؛ أي: فلا تحزن، واصبر؛ لأنّ تكذيب الرسل من قبله متقدّم على تكذيبه، فلا يصح وقوعه جزاء له، بل هو سبب لعدم الحزن والصبر، فأقيم مقام المسبب (٢).

ومنه قول عبدة بن الطيب:

أَبْنِيَّ إِنِّي قَدْ كَبَّرْتُ وَرَابْنِي بصري، وفيّ لمصلح مُسْتَمْتَعٍ
فَلَنْ هَلَكْتُ لَقَدْ بَنَيْتُ مَسَاعِيًّا تبقى لكم منها مآثرُ أربعٍ (٣)
إِنَّ (بناء المساعي) ليس مترتباً على هلاكه، بل إِنَّ المساعي قد تحقق بناؤها (٤).

وماذا عن اجتماع الشرط والقسم؟، قال أبو حيان: إذا اجتمعا فيما أن يتقدم عليهما ما يطلب خبراً، أو لا، فإن لم يتقدم فالجواب للسابق منهما، مثال سبق القسم: والله إن زرتني لأكرمُتك، ومثال سبق الشرط: إن تزرتني والله أكرمك، ويحذف جواب ما تأخر منهما؛ لدلالة جواب ما أثبت جوابه منهما (٥).

وزعم الفراء (٦) أنه يجوز أن يكون الجواب للشرط مع تقدم القسم عليه، فنقول: والله إن قام زيدٌ يقيم عمرو، فيستغنى بجواب الشرط عن جواب القسم، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه؛ وإن تقدم على القسم والشرط طالبٌ خبر، فالجواب لأداة الشرط دون القسم، وسواء تقدّم القسم على الشرط، أم تقدّم الشرط على القسم، ومثال ذلك: زيدٌ والله إن يزُرنا نزره، وزيدٌ إن يزُرنا والله نزره، وهل الحكم لجواب الشرط على سبيل التعيين، أو الجواز، قال ابن مالك: هو على سبيل التّحتم، وقال غيره: على سبيل الجواز (٧)، فيجوز عند قائل هذا أن يقول: زيدٌ والله إن قام يقيم عمرو، وزيدٌ والله إن قام ليقوم عمرو، وأجاز بعضهم أن يحذف جواب الشرط والقسم، ويكون ذلك الفعل مرفوعاً خبراً عن المبتدأ، فيقول: زيدٌ والله إن أكرمته يُكرمك، وزيدٌ إن أكرمته والله يُكرمك، وفي كتاب سيبويه: أنا والله إن تأتيني لا آتك (٨).

(١) فاطر: 4.

(٢) المطول شرح تلخيص العلوم: 490، والنحو الوافي: 453/4.

(٣) المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت)، ج1، ص: 145، المفضلية (السابعة والعشرون).

(٤) بحوث في الاستشراف واللغة: 145.

(٥) ارتشاف الضرب: 1783/4.

(٦) معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983، ج1، ص: 69.

(٧) يُنظر: شرح التسهيل: 215/3، 216.

(٨) الكتاب: 84/3، وشرح التسهيل: 215/3 — 216.

6. حذف جملة الصلة، يجوز حذفها، نحو: عَلِمْتُ الذي عندك، وقرأتُ ما في الكتاب، والأصل: علمت الذي استقرَّ عندك، وقرأتُ ما استقرَّ في الكتاب؛ ولهذا يُعلّق الظرف (عندك)، والجار والمجرور (في الكتاب) بفعل الصلة المحذوف (استقرَّ) وجملة فعل الصلة المحذوفة صلة الموصول الاسمي لا محل لها من الإعراب⁽¹⁾، فإن كان العامل في الظروف والمجرور حدثًا خاصًا نحو: جاءني ضحك في الدار، أو ضحك عندك، فلا يجوز حذفه⁽²⁾.

7. حذف أكثر من جملة، يمكن أن يكون المحذوف أكثر من جملة، وذلك نحو قول عبيد الأبرص:

إِنْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالِ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِي⁽³⁾

؛ أي: إن كان عادتك الدلال فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك⁽⁴⁾، وقالوا في قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا اضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى﴾⁽⁵⁾، إنَّ التقدير: فضربوه فحيى فقلنا: كذلك يحيى الله الموتى، وفي قوله تعالى: ﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾⁽⁶⁾، التقدير: فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا فأرسلوه، فأتاه، وقال له: ﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ﴾⁽⁷⁾، وفي قوله: ﴿فَقُلْنَا اذْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمَّرْنَاهُمْ تَدْمِيرًا﴾⁽⁸⁾، والتقدير: فأتياهم فأبلغاهم الرسالة، فكذبوها فدمرناهم.

خامسا: محذوفات أخرى

أوردنا هذه المحذوفات تحت هذا العنوان؛ نظراً لأنها جمعت أكثر من نوع من أنواع الحذوف، ومنها:

1. حذف التمييز: يحذف التمييز جوازاً نحو قولك: كم صُمْتُ؟؛ أي: كم يوماً؟ ونحو قوله تعالى: ﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾⁽⁹⁾؛ أي: ملكاً.

(1) النحو الوافي: 373/1، وشرح الأشموني: 163/1.

(2) ارتشاف الضرب من لسان العرب: 1001/2.

(3) وفي الديوان: (أَوْ يَكُنْ طَبُّكَ الدَّلَالِ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنَنِ الْخَوَالِي) - ولا تأثير على الشاهد - يُنظر: ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، ط1، 1957، شركة ومطبعة مصطفى البابي، مصر، ص: 107، وشرح شواهد المغني: 937/2، ومغني اللبيب: 852.

(4) مغني اللبيب: 852.

(5) البقرة: 73.

(6) يوسف: 45.

(7) يوسف: 46، وينظر في ذلك البرهان: 230 / 3.

(8) الفرقان: 36.

(9) المدثر: 30.

وقوله: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾⁽¹⁾؛ أي: رجلاً، وهذا الحذف جائز إذا قصد إبقاء الإبهام، أو كان الكلام دالاً عليه⁽²⁾، وهو شاذ في باب نعم، نحو: "مَنْ تَوَضَّأَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فِيهَا وَنَعِمْتَ"⁽³⁾؛ أي: فبالرخصة أخذ ونعمت رخصة⁽⁴⁾.

2. حذف المنادى: حذف المنادى مع إبقاء حرف النداء فيه خلاف، حيث جزم ابن مالك بجوازه قبل الأمر والدعاء، وخرج عليه قوله تعالى: ﴿يَا اسْجُدُوا﴾⁽⁵⁾، والتقدير: ألا يا قوم اسجدوا، ومنه قول الشاعر:

يا لعنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار⁽⁶⁾

قال أبو حيان: "والذي يقتضيه النظر أنه لا يجوز؛ لأنَّ الجمع بين حذف فعل النداء وحذف المنادى إجحافٌ، ولم يرد بذلك سماعٌ من العرب فيقبل، و"يا" في الآية والبيت ونحوهما للتنبيه⁽⁷⁾، قال ابن مالك: حقُّ المنادى أن يمتنع حذفه؛ لأنَّ عامله حذف لزوماً، إلا أنَّ العرب أجازت حذفه، والتزمت إبقاء (يا) دليلاً عليه، وكون ما بعده أمراً، أو دعاءً؛ لأنهما داعيان إلى تأكيد المأمور والمدعو، فاستغلَّ النداء قبلهما كثيراً، حتى صار الموضع منبهاً على المنادى إذا حُذف⁽⁸⁾.

3. حذف الحال: يحذف الحال على قلة، وأكثر ما يكون ذلك إذا كان قولاً أغنى عنه المقول، نحو: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾⁽⁹⁾؛ أي: قائلين، وقوله: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا﴾⁽¹⁰⁾؛ أي: قائلين.

(1) الأنفال: 65.

(2) المطالع السعيدة: 368، وارتشاف الضرب: 776/2.

(3) سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني — ابن ماجه — ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط.)، (د.ت.)، ج1، كتاب إقامة الصلاة والسنة فيها، حديث: 1091.

(4) مغنى اللبيب: 831.

(5) النمل: 25.

(6) شرح التسهيل: 388 / 3، والمطالع السعيدة: 280، وشرح الأجرومية: 649/2، وشرح شواهد المغني: 796/2، وشرح المفصل: 120/8، وقد مرَّ شاهد يمكن الاستشهاد به على حذف المنادى، وهو قول الشاعر: يا ليت أيام الصبا رواجعا.

(7) البحر المحيط: 230/8 — 231.

(8) شرح التسهيل: 388/3.

(9) الرعد: 23، 24.

(10) البقرة: 127، والمختسب: 109/1.

4. الاستثناء: يجوز فيه الحذف في بعض التراكيب المعينة، وذلك بعد "إلا" و "غير" المسبوقتين بـ "ليس"، يقال: قبضتُ عشرةً ليس إلا أو ليس غير، فالمستثنى محذوف استخفافاً⁽¹⁾.

5. المصدر المنصوب: يجوز حذفه وإقامة الوصف مقامه، كقوله: ﴿فَكُلُّوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾⁽²⁾؛ أي: أكلًا هنيئًا مريئًا⁽³⁾.

6. المصدر مع نعته: يحذفان جوازاً، ويقوم المضاف إليه مقامهما، كقوله: مَشِينًا مَشِيَّةَ اللَّيْثِ؛ أي: مشينا مَشِيَّةً مثلَ مَشِيَّةِ اللَّيْثِ⁽⁴⁾.

7. المتعلقات، فالمجرور إذا وقع حالاً أو صفةً أو خبراً أو صلةً، فإنه يتعلق بمحذوف على سبيل الوجوب، تقديره "كائنٌ"؛ لأنَّ الأصل في الصفة والحال والخبر الأفراد أو: "استقرَّ"؛

لأنَّ الأصل في العمل للأفعال، ويعضده الاتفاق عليه في الصلة⁽⁵⁾.

أ. ومثال وقوعه حالاً قولك: جاءني غلامي في ثوبٍ، ففي ثوبٍ: في محل نصب حال، متعلق بمحذوف تقديره: كائناً، أو استقرَّ⁽⁶⁾، ومنه قوله تعالى: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ﴾⁽⁷⁾.

ب. ومثاله صفةً: رأيتُ طائراً على غصنٍ، متعلقٌ بمحذوف تقديره: كائناً أو استقرَّ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾⁽⁸⁾.

ج. ومثاله خبراً "زيدٌ في ديارِ بني العلاء"، ومنه قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾⁽⁹⁾، ففي ديارٍ: متعلقٌ بمحذوف، تقديره: كائنٌ أو استقرَّ⁽¹⁰⁾.

د. ومثاله صلةً قوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ مِّنَ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَنْ عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾⁽¹¹⁾، ويتعيّن تعلقه في هذا الأخير بالفعل، تقديره: استقرَّ، ولا يتعلق بـ "كائنٌ" أو "مستقرٌّ"؛ لأنَّ الصلة

(1) شرح المفصل: 95/1، والكتاب: 344/2.

(2) النساء: 4.

(3) كتاب القواعد والفوائد في الإعراب: 75.

(4) السابق: 76.

(5) مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية، الرسموكي الجزولي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، (د.ط)، (د.ت)، ص: 351، ومغني اللبيب: 581.

(6) السابق: 351.

(7) القصص: 79.

(8) البقرة: 19.

(9) الفاتحة: 1.

(10) مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجرادية: 353.

(11) الأنبياء: 19.

لا تكون إلا جملة⁽¹⁾.

هـ. أن يرفع اسماً ظاهراً، نحو: ﴿أَفِي اللَّهِ شَكُّ﴾⁽²⁾.

و. أن يُستعمل المتعلق محذوفاً في مَثَلٍ أو شَبْهه كقولهم للمُعْرِسِ: "بالرِّفَاءِ والبنين"⁽³⁾ بإضمار أَعْرَسْتَ، ومثله قوله تعالى: ﴿فِي سَعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾⁽⁴⁾.

ز. أن يكون المتعلق محذوفاً، على شريطة التفسير، نحو: يزيدُ مررتُ به، عند مَنْ أجازَه مستدلاً بقراءة بعضهم: ﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا﴾⁽⁵⁾، على قراءة للظالمين⁽⁶⁾.

ح. القسم بغير الباء، نحو: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾⁽⁷⁾، ﴿وَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾⁽⁸⁾، ويتعين كونُ متعلِّقة في هذا الأخير أيضاً فعلاً؛ لأنَّ القسم لا يكون إلا جملةً تقديره: أقسم⁽⁹⁾.
وأما ما يجوز حذفه من المتعلقات فهو: ما تكون شبه الجملة فيه جواباً بالسؤال كأنْ تُسأل: متى جئت؟ فنقول: صباحاً، أو تُسأل: أين كنت مقيماً؟ فنقول: في حلب⁽¹⁰⁾.

وما يكون فيه دليلٌ على العامل المحذوف، والدليل إما قرينة لفظية، نحو قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأُنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ﴾⁽¹¹⁾، فقد عُلم من "القصاص" أنَّ المراد: الحرُّ مقتولٌ بالحرِّ والعبدُ مقتولٌ بالعبد، والأنثى مقتولةٌ بالأنثى، ومنه ﴿وَكُتِبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾⁽¹²⁾؛ لأنَّ القصاص دلٌّ على أنَّ المقصود: النفسُ مقتولةٌ بالنفس، والعينُ مفقوءةٌ بالعين، والأنفُ مجدوعٌ بالأنف، والأذنُ مصلومةٌ بالأذن، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلَقُوهُنَّ

(1) مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجراكية: 353.

(2) إبراهيم: 10 .

(3) الرِّفَاء: بكسر الراء المشددة ممدوداً، ومعناه - الإصلاح والانتقام والوفاق والبركة - لسان العرب: 263/5.

(4) النمل: 12 .

(5) الإنسان: 31 .

(6) مشكل إعراب القرآن: 2/ 789.

(7) الليل: 1.

(8) الأنبياء: 57 .

(9) مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجراكية: 356.

(10) شرح المفصل: 46/2 - 47.

(11) البقرة: 178.

(12) المائدة: 45.

لَعَدَّتْهُنَّ⁽¹⁾؛ لأنَّ الطلاق يكون قبل العدة، فالتقدير: فطلقوهنَّ مستقبلاتٍ لعدتهنَّ⁽²⁾، وإما قرينة معنوية، نحو: ﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَرَكَى﴾⁽³⁾، والتقدير: هل لك رغبة، أو ميلٌ إلى التزكية، وقولك:

خرجتُ فإذا أنا بالمهنتين، يقدر فيه: أنا مُلتقى بالمهنتين، قال مجنون ليلي:

خليلي، ليلي أكبرُ الحاج والمُنَى فَمَنْ لي بليلى، أو فَمَنْ ذا لها بيا؟⁽⁴⁾

تقديره: من يتكفل لي بليلى؟ أو من الذي يتكفل لها بي؟.

وما يكون المُقسَّم به مجروراً بالباء، نحو قول المجنون:

بالله، يا ظَنِيَّاتِ القاع، قُلْنَ لَنَا ليلاي منكنَّ، أم ليلي من البشر؟⁽⁵⁾

8. حذف العوامل، ومنها: أ. حذف ناصب المفعول به؛ وهو جائزٌ لقرينة سواء أكانت لفظية،

أم معنوية⁽⁶⁾، وقد يكون حذفه سماعاً في الأمثال التي جرت كذلك⁽⁷⁾، وكذا ما أشبه المثل

في كثرة الاستعمال، نحو: ﴿اتَّهُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾⁽⁸⁾؛ أي: واثقوا⁽⁹⁾، ومن المنسوب على

المفعولية بإضمار فعل لا يظهر (باب التحذير)⁽¹⁰⁾، وإنما يلزم الإضمار مع (يَا) مطلقاً،

(1) الطلاق: 1 .

(2) مغنى اللبيب: 570.

(3) النازعات: 18 .

(4) ديوان قيس بن الملوّح "مجنون ليلي" رواية أبي بكر الوالبي، دراسة وتعليق: يُسْرِي عبد المُعْنِي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990، ص:124، والشاهد في: إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ص: 282 .

(5) نُسِبَ للمجنون، وَلَمْ يُعْتَرَعْ عَلَيْهِ فِي دِيَوَانِهِ!، والشاهد في خزانة الأدب: 97/1، وإعراب الجمل وأشباه الجمل: 282.

(6) تم بيان نوع القرائن عند الحديث عن شروط الحذف، ينظر: حاشية: (3) ص: (26).

(7) من الأمثال التي جَرَتْ محذوفة العامل، قولهم: "كُلُّ شَيْءٍ وَلَا شَتِيْمَةٌ حُرٌّ؛ أي: ائت، ولا تتركب، وهو من الأمثال التي لم تُذَكَّرْ في الميداني، وقد ورد في موسوعة الأمثال، إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995، ج4، ص:608، ولسان العرب: 28/7— برواية الرَّفْع في كليهما— والشاهد — أيضاً في المطالع السعيدة: 272 ومنه: "الكلاب على البقر"، والتقدير: اترك، ينظر: مجمع الأمثال: 142/2، ويُقال — أيضاً: "الكراب على البقر"، والنحو الوافي: 138/4. وفي اللسان: 134/12، ورد المثل بالرفع — أيضاً — .

(8) النساء: 171 .

(9) النحو الوافي: 138/4.

(10) التحذير: إلزام المخاطب الاحتراز من مكروه بايا، أو ما يجري مجراها؛ ليجتنبه وإذا حُذِرَ بايا اتصل بضمير، وعطف عليه المحذر منه، وقد يُذكر فعل يقوم مقامه، أو يليق بالحال، نحو: اتق، و باعد، و خل، و دَع، وما أشبه ذلك، ينظر: المطالع السعيدة: 273، وكتاب المتقضب: 212/3.

نحو: الأسدَ الأسدَ؛ لأنَّ أحدَ الاسمين قام مقام العامل، والدليل على ذلك أنهم إذا أسقطوا أحدَ الاسمين جَوَزُوا إظهارَ الفعل⁽¹⁾، ومع التعاطف،
نحو: ﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾⁽²⁾، واستغناءً بذكر المُحذَّر منه عن ذكر المحذَّر، وما عدا هذه الصور الثلاث يجوز فيه الإظهار⁽³⁾، ومن المنصوب -أيضاً- مفعولاً به بإضمار فعل واجب الإضمار (باب الإغراء)⁽⁴⁾، وإنما يجب الإضمار في صورتين: إذا كرر أو عطف، كقولك: العهدَ العهدَ، ومنه قول الشاعر: أَخَاكَ أَخَاكَ؛ إِنَّ مَنْ لَا أَخًا لَهُ...⁽⁵⁾
وقولك: الأهلَ والولدَ، ويجوز الإظهار فيما عدا ذلك، نحو: العهدَ، فيجوز أن يُقال: الزمَ العهدَ، أو: احفظ، و"الصلاةَ جامعةً"؛ أي: الزم⁽⁶⁾، ومما يحذف عامله (المنصوب على الاختصاص)⁽⁷⁾، وفعله -أيضاً- واجب الإضمار، ويختص بـ"أي" الواقعة بعد ضمير متكلم، مثل: أنا أفعل كذا أيُّها الرجل، واللهم اغفر لنا أيُّتها العصابة⁽⁸⁾، وقوله:
جُدْ بِعَفْوٍ فَإِنِّي أَيُّهَا الْعَبْدُ إِلَى الْعَفْوِ يَا إِلَهِي فَقِيرٌ⁽⁹⁾

(1) قد يقول قائل: لم قدرتم الفعل في (إِيَّاكَ) بغير تكرير، كقولك: إِيَّاكَ، تريد: إِيَّاكَ اخَذَرُ؟، قيل: لأنَّ (إِيَّاكَ) لا يجوز أن يقع فعلٌ قبلها؛ لأنك لا تُقدِّر الكاف، ولا يجوز أن تقول: ضربْتُ إِيَّاكَ؛ لأنك تستطيع أن تقول: ضربْتُكَ، لهذا وجب تقدير الفعل بعد (إِيَّاكَ)، ينظر: علل النحو: 298، وقد شدَّ مجيء التحذير من غير المخاطب، فجاء من ضمير المتكلم، ومنه قول عمر - رضي الله عنه - "... وإيائي وأنَّ يحذف أحدكم الأرنب" والأصل: إيائي باعدوا عن حذف الأرنب، والمعنى: تحذيرهم من أن يجعلوا الحجر أداة ذبح للأرنب، وقد مرَّ في تعريف الحذف لغةً، وينظر: اللُّمَعُ البهية في قواعد اللغة العربية، محمد محمود عوض الله، (دن)، غزة، فلسطين، ط1، 1999، ص: 366، ومن الشاذ ضمير الغائب، مثل: فلا تَصَحَّبْ أَخَا الْجَهْلِ وإِيَّاكَ وإياه، ينظر: اللُّمَعُ البهية: 366، والنحو الوافي: 132/4.

(2) الشمس: 13.

(3) المطالع السعيدة: 273.

(4) الإغراء: إلزام المخاطب العكوف على ما يحمد عليه، بإضمار الفعل (الزم)، ينظر: شرح شذور الذهب: 293، وأوضح المسالك: 71/4، والنحو الوافي: 126/4.

(5) وتمامه: كساع إلى الهيجا بغير سلاح، ينظر: شعر مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص: 33.

(6) ومنه قول الشاعر: أَخَاكَ الَّذِي إِنَّ تَدْعُهُ لِمِلْمَةٍ يُجِبُّكَ.. (أَخَاكَ) منصوب على الإغراء، بفعل محذوف، ويجوز فيه الرفع؛ لأنه لم يتكرر، وبالرفع يكون مبتدأ، والذي: خبره، يُنْظَرُ: شرح شذور الذهب: 295.

(7) عبارة عن مفعول منصوب بأخص بعد ضمير المتكلم، ويكون معرفة - بآل أو بالإضافة-، وقد يأتي بعد ضمير الغائب، ينظر: شرح شذور الذهب: 286.

(8) المطالع السعيدة: 274.

(9) شرح شذور الذهب: 288، والمطالع السعيدة: 274.

والشاهد: (أيُّها العبد) حيث نصب (أيُّ) محلاً على الاختصاص، بقصد الدلالة على التواضع، واستثنى ابن مالك دخول حرف النداء؛ لأنه لا يدخل عليها هنا؛ لأنَّ المراد بها المتكلم، والمتكلم لا ينادي نفسه⁽¹⁾.

ويقوم مقام "أي" في الاختصاص مصرحاً بنصبه، اسمٌ دل على مفهوم الضمير معرف باللام، نحو: نحن - العرب - أقرى الناس للضيف، أو الإضافة، ولا يكون اسم إشارة ولا غيره، ولا نكرةً ألبته، وقلَّ وقوع الاختصاص بعد ضمير المخاطب، نحو: بل الله نرجو الفضل، وبعد لفظ غائب في تأويل المتكلم أو المخاطب، نحو: على المضارب الوضيعة أيها البائع، فالمضارب لفظ غائب؛ لأنه ظاهر؛ لكنه في معنى على أو عليك⁽²⁾، ومن المنصوب مفعولاً به بفعلٍ لازم الإضمار (باب المنادى)⁽³⁾، وهو إما أنادي أو أدعو إنشاءً لا إخباراً⁽⁴⁾.

ب. حذف عامل الحال: يجوز حذف عامل الحال لقرينةٍ حالية، كقولك للمسافر: راشداً مهدياً؛ أي: تذهب، وللقادم: مسروراً؛ أي: رجعت، أو لفظية، نحو: راكباً، لمن قال: كيف جئت؟ وبلى مسرعاً، لمن قال: لم تنطلق، ويُسْتَثْنَى ما إذا كان العامل معنوياً، كالظرف والمجرور واسم الإشارة، ونحوها، فإنه لا يجوز حذفه عند الأكثرين فهم أم لا؛ لفرعيته وضعفه.

وقد يجب حذف العامل كان جرى مثلاً، كقولهم: حَظِيَّيْنَ بناتٍ صَليْفَيْنِ كُنَّاتٍ⁽⁵⁾؛ أي: عرفتم، أو بين نقصان أو زيادة بتدريج، نحو: بعته بدرهم فصاعداً؛ أي: فزاد الثمن فذهب صاعداً⁽⁶⁾، كما يحذف العامل في الحال وجوباً قياساً إن كانت الحال مغنية عن الخبر، نحو: قراءتي الدرس مبكراً، (مبكراً) حال أغنت عن الخبر.

كما يحذف عامل الحال وجوباً إن جاءت الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: هذا أخوك محباً، أو ذكر للتوبيخ، نحو: أقاعداً وقد نفر الناس؟، أقائماً وقد قعد الناس؟، وأقاعداً وقد سار الركب⁽⁷⁾.

(1) المطالع السعيدة: 274، وشرح شذور الذهب: 289، - الهامش -

(2) المطالع السعيدة: 276 .

(3) السابق: 276 .

(4) المطالع السعيدة: 276 .

(5) حظي: مَنْ له حظوة ومكانة عند صاحبه، صلف: صده، وأصل الصلف: قلة الخير، والكنة امرأة الابن وامرأة الأخ، يذكر الميداني: أنَّ هذا المثل يُضرب في أمرٍ يعسر طلب بعضه ويتيسر وجود بعضه، ينظر: مجمع الأمثال: 372/1 .

(6) شرح ابن عقيل: 662/1، والميسر في التطبيق النحوي، محمد عطا موعد، دار الفكر المعاصر، بيروت،

لبنان، ص: 114.

(7) الكتاب: 340/1.

ج. حذف عامل المصدر، يجوز حذف الفعل الذي يعمل في المصدر، كقولهم: سقيًا لك، ورعيًا لك⁽¹⁾؛ أي: سقاك الله، ورعاك الله رعيًا، ومنه قوله تعالى: ﴿غُفِرَ لَكَ رَبِّنا﴾⁽²⁾؛ أي اغفر لنا غُفِرَنا يا رَبِّنا، و ﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾⁽³⁾؛ أي: نُسَبِّحُكَ تسبيحًا⁽⁴⁾، وقولك للحاج: حجًا مبرورًا، وسعيًا مشكورًا، وقولك: حمدًا وشكرًا لله، ومنه قوله تعالى: ﴿حَتَّى إِذَا أَثْخَنُوهُمْ فَشَدُّوا الوُثاقَ فَإِما مَنَّا بَعْدُ وَإِما فَدَّاءُ﴾⁽⁵⁾، والمسموع من هذه المصادر يُستعمل للتعبير عن موقف انفعالي، كقولهم: سبحان الله، ومعاذ الله، ولبيك، وسعديك، ودواليك، وما إلى غير ذلك من المصادر المستعملة لوحدها⁽⁶⁾.

ومنه قول كثير: هنيئًا مريئًا غير داءٍ مُخامرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنا ما اسْتَحَلَّتْ⁽⁷⁾
(هنيئًا): حال منصوب، ويجوز جعله مفعولًا مطلقًا، وكذا في (مريئًا)⁽⁸⁾.

قال الرضي: "اعلم أنَّ هذه المصادر وأمثالها إن لم يأت بعدها ما يبينها، ويعين ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جر، أو بإضافة المصدر إليه، فليست مما يجب حذف فعله، بل يجوز"⁽⁹⁾

(1) شرح الرضي على الكافية: 1/ 306.

(2) البقرة: 285 .

(3) يوسف: 108.

(4) كتاب القواعد والفوائد في الإعراب: 75.

(5) محمد: 4 .

(6) قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، ط1، 2003، ص: 201

(7) الميسر في التطبيق النحوي: 114 .

(8) السابق: 114.

(9) مما بيّن فاعله بالإضافة، نحو: كتاب الله، وصبغة الله، وسنة محمد، ووعد الله، وحنانيك، ودواليك، أو بئين مفعوله بالإضافة، نحو: ضرب الرقاب، وسبحان الله، ولبيك، وسعديك، ومعاذ الله، أو بئين فاعله بحرف جر: مثل بؤسًا لك؛ أي: شدة، وسحقًا لك؛ أي: بُعدًا، أو بئين مفعوله بحرف جر، نحو: عقرا لك؛ أي: جرحًا، وجدعًا لك، والجدع: قطع الأنف أو الأذن، أو الشفة أو اليد، وشكرًا لك، وحمدًا لك، وعجبًا منك، فيجب حذف الفعل في جميع هذا قياسًا وما دون ذلك جوازًا، ينظر: شرح الرضي على الكافية: 1/ 306، قال: والمراد بالقياس: أن يكون هناك ضابط كلي، يُحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا كما تبين - ذكر الفاعل أو المفعول بعد المصدر مضافًا إليه أو بحرف الجر، لا لبيان النوع - احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ إبراهيم: 46، ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ الإسراء: 19، وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط؛ لأنَّ حقَّ الفاعل والمفعول به أن يعمل فيهما الفعل ويتصلان به، فاستحسن حذف الفعل في بعض المواضع إما إبانة لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدث والتجدد؛ أي: الفعل في نحو: حمدًا لك، وشكرًا لك، =

د. حذف عامل الفاعل، وحذف نائبه - وقد مرَّ ذلك عند الحديث عن حذف الفعل وجوباً وحذفه جوازاً⁽¹⁾.

=وعباً منك، ومعاذ الله، وسبحان الله، وإما لتقدم ما يدل عليه، كما في قوله تعالى: ﴿كَتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ النساء: 24، ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾ البقرة: 138 و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾ الروم: 6، أو لكون الكلام مما يُستحسن الفراغ منه بالسرعة، نحو: لبيك وسعديك ودوايك وهذاذك، وهجايك، فبقي المصدر مبهماً لا يدري ما تعلق به من فاعل أو مفعول، فنُكر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر؛ ليختص به، فلما بينتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر، قبح إظهار الفعل، بل لم يجر، فلا يُقال: كُتِبَ كتاب الله، ووعد وعد الله، واضربوا ضرب الرقاب، وأسبِح سبحان الله، وأحمد حمداً لله، وغفر الله غفراناً لك، وذلك لما ذُكر من أنَّ حق الفاعل والمفعول أن يتصلا بالفعل معمولين له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعي المذكورة، وبُيِّن المصدر المبهم إما بالإضافة أو بحرف الجر فلو ظهر الفعل، رجع الفاعل أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلاً بالفعل ومعمولاً له فوازنه، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَمْرَهُمْ هَٰذَا﴾ النساء: 176، أما قولهم: قصدت قصده، ونحوت نحوه، قيس انتصاب الأسماء في ذلك على المصدر، بل هو مفعول به، على جعل المصدر بمعنى المفعول، والمعنى: قصدت به جهته التي ينبغي أن يقصدها من يطلبه، ويجوز أن يكون المعنى: حمدت حمده الذي ينبغي، فيكون مضافاً لبيان النوع، كما في قوله: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾ إبراهيم: 46، ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَكَ﴾ الشعراء: 19، ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ الإسراء: 19 والجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفه، ليلي الفاعل أو المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل، ينظر: شرح الرضي على الكافية: 307/1 وجاء في الكتاب: 1/ 355، "باب من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره ولكنها مصادر وضعت موضعاً واحداً لا تتصرف في الكلام، وتصرفها أنها تقع في موضع الجر والرفع، ويدخلها الألف واللام"، وذلك نحو: سبحان الله، وعمرك الله ألا فعلت، وقعدك الله ألا فعلت... هذا وقد انتصب (عمرك) على المصدرية بتقدير: عمرتك الله تعميراً؛ أي: أعطيتك عمراً بأن سألت الله أن يعمرك، فالله مفعول ثانٍ على تضمين (عمر) معنى سأل، ينظر أوجه الإعراب في ذلك: كتاب المقتضب: 327/2.

(1) ما قيل في حذف الفعل جوازاً، يُطبَّق على حذف عامل الفاعل، وحذف نائبه ولنفس الأسباب؛ ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾ الانشقاق: 3، فالأرض نائب فاعل للفعل المتأخر عنها، ينظر: شرح شذور الذهب: 222، وحاشية (1)، ص: (100).

المبحث الثاني (التقدير، مفهومه وشروطه)

التقدير لغةً: على وجوه من المعاني، أحدها: التروية والتفكير في تسوية أمرٍ وتهيئته، والثاني: تقديره بعلاماتٍ يقطعه عليها، والثالث: أن تتوي أمرًا بعقدك، تقول: قَدَرْتُ أمر كذا وكذا؛ أي: نويته وعقدت عليه، ويقال: قَدَرْتُ لأمر كذا أقدر له، وأقدرُ قدرًا، إذا نظرت فيه ودبرته وقايسته⁽¹⁾.

ومن خلال المعنى اللغوي يمكن للناظر أن يستنتج المعنى الاصطلاحي، وإن لم يصطلح عليه النحاة؛ وذلك أن التقدير يأتي لتوضيح المعنى، فالمعنى المقصود لا يتم إلا بتقدير شيء يرفع الوهم في بعض الحالات، ومعنى ذلك أن فيه ترويةً وتفكيرًا وتسويةً، بتقدير ذلك المحذوف.

اصطلاحًا: عقد النية على محذوفٍ مناسبٍ، يرفع توهم ما قد يظنه القارئ فيما هو مذكور. ومن خلال التعريف الاصطلاحي يتضح للناظر أن التقدير يجب أن يكون مناسبًا، وتناسبه ينجم عن تناسبه مع ما ذكر من قرائن معنوية أو لفظية، ف وراء كل محذوف أو مضمّر أو مستتر مقدّر، وهذا المحذوف يعين على بيان الحكم الإعرابي، أو توضيح المعنى، أو الصورة الأصلية للكلام - يرفع توهم -، وعلى ذلك يُستثنى من عملية التقدير الحذف السماعي كحذف أحرفٍ من الكلمة فلا يقدر، إذ تُستعمل الكلمة كما وردت وعلى الصورة التي شاعت، كما في يد، ودم، وأب، ولا يُذكر المحذوف فيها إلا لبيان الصيغة الأصلية للكلمة في بحوث التصريف.

وعملية التقدير تكون للحركات، والحروف، والأسماء، والأفعال، والجملة، والجمل، ولكن ليست كل مقدّر عليه دليلٌ من اللفظ، وعليه يمكن عرض مواضع الحذف التي تُستعمل لها كلمة "التقدير" خاصة، دون تبادل المسميات - بين الحذف والإضمار - كالتالي:

أ- تقدير الحركات الإعرابية:

1. الاسم المقصور: (رفعًا ونصبًا وجرًا)، نحو: الغنى غنى النفس، ولا تنسَ غنى النفس، واقنعْ بغنى النفس، فهذه ليس عليها دليلٌ من اللفظ، وليس لنا أن نقدر شيئاً⁽²⁾.
2. الاسم المنقوص: (رفعًا وجرًا)، نحو: كلّم راعٍ، ومررت بالراعي⁽³⁾.

(1) لسان العرب: 57/11.

(2) شرح ابن عقيل: 81/1، والأشباه والنظائر: 148/1.

(3) شرح ابن عقيل: 81/1.

3. اتصال الاسم بياء المتكلم: (رفعاً ونصباً وجراً)، نحو: هذا كتابي، ورأيت كتابي.
4. المضارع المعتل الآخر: (رفعاً ونصباً)، نحو: يتقي المؤمنُ ربَّه، ويرضى بما قسمه الله له، لكنه لن يرضى بالذل. فالإعراب مقدّر فيما ذكر، وإن لم يكن في اللفظ ما يدل عليه⁽¹⁾.

ب- تقدير المحذوف من الجملة:

من صور تقدير الكلمات والجمل؛ لبيان وجوه الإعراب الصالحة في الصيغة الواحدة "بسم الله الرحمن الرحيم" فكلّمنا: الرحمن والرحيم: صفتان مجرورتان على الإبتاع، وهناك وجهان آخران، يصحُ فيهما النصب والرفع، وسيتم بيان تلك الوجوه في حينه - إن شاء الله -.

ج- تقدير المتعلق للجار والمجرور والظرف:

فحرف الجر يُعلّق بالفعل أو شبهه الذي يربطه بالاسم المجرور به، وذلك المتعلق قد يكون مذكوراً، نحو: ذهبتُ إلى الجامعة، أو مقدراً، نحو: رأيتُ الذي على الشجرة؛ أي: هو كائنٌ، ويعلّق أيضاً باسم الفعل، نحو: أُنْفٍ للغيبة، أو باسم مؤول بما يشبه الفعل نحو: ﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَيُفِي الْأَرْضِ﴾؛ أي: وهو المعبود، والمتعلق قد يحذف، وحذفه إما جوازاً، وإما وجوباً، فالجائز: فيما يدل عليه دليلٌ، والواجب: فيما دلَّ على وجود مطلق، وكذلك الحكم مع الظرف، ويقدر للمتعلق عادة بـ "كائن أو مستقر أو موجود".

شروط التقدير:

للتقدير شروطٌ، يجب أن تتوافر؛ كي يكون التقدير صحيحاً، وهذه تتمثل في:

1. أن يكون المقدّر من لفظ المذكور - إن أمكن -، فيقدّر في "ضربي زيداً قائماً": ضربُه قائماً؛ لأنه من لفظ المبتدأ، وأقل تقديرًا من غيره⁽²⁾، فإن منع من تقدير المذكور معنىً أو صناعة قدّر ما لا مانع له، فالأول، نحو: "زيداً اضرب أخاه" يقدر فيه: أهْنُ دون اضرب، فإن قلت: زيداً أهْنُ أخاه، قدّرت: أهْنُ، والثاني نحو: "زيداً امرؤ به"، تقدر فيه (جاوِز) دون (امرؤ)؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، فالعامل إن كان مما يتعدى تارة بنفسه، وتارة بالجار، نحو: نصح، في قولك: "زيداً نصحتُ له" جاز أن يقدر: نصحتُ زيداً، بل هو أولى من تقدير غير الملفوظ به⁽³⁾. ومما يقدر فيه مثل المذكور لمانع صناعي، قوله: يا أيها المائح! دلّوي دونكا⁽⁴⁾.

(1) الأشباه والنظائر: 148/1، وشرح ابن عقيل: 85/1.

(2) معنى اللبيب: 804، والأشباه والنظائر: 147/1.

(3) الأشباه والنظائر: 147/1.

(4) وتام البيت: إني رأيتُ الناسُ يحمدونكا، ينظر: مغني اللبيب: 804، والأشباه والنظائر: 148/1.

وإذا قدرت (دلوي) منصوباً فالمقدر (خذُ)، لا (دُونك) ⁽¹⁾، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَى مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾ ⁽²⁾: إِنَّ الْوَائِلَ لِلْقَسَمِ، فعلى هذا دليلُ الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجب أن يقدر: والذي فطرنا لا نُؤْثِرَكَ؛ لأنَّ القسم لا يُجاب بَلَنَ إلا في الضرورة.

2. أن يكون التقدير على التدرّج، فإذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايقة، أو موصوفة وصفة مضافة، أو جار ومجرور، ومضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يقدر أن ذلك حذف دفعة واحدة، بل على التدرّج ⁽³⁾، فالأول نحو: ﴿كَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ﴾ ⁽⁴⁾؛ أي: كدوران عين الذي، والثاني كقول امرئ القيس:

إذا قامتا تَضَوُّعُ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نسيمَ الصَّبَا جاءت برياً القَرْنَفلُ ⁽⁵⁾
 أي: تَضَوُّعًا مِثْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا. والثالث: كقوله تعالى: ﴿وَأَنْقَوُا يُومًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾ ⁽⁶⁾؛ أي: لا تجزي فيه، ثم حذفت (في) فصار: لا تجزيه، ثم حذف الضمير منصوباً لا مخفوضاً، وقيل إنهما حذفاً دفعة، وبعضهم أجاز الأمرين ⁽⁷⁾.

3. أن يقدر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في محله، فيجب أن يقدر المفسر في نحو: "زَيْدًا رَأَيْتُهُ" مقدماً عليه ⁽⁸⁾.

(1) يمكن اعتبار (دلوي) مرفوعاً على أن يكون مبتدأ، ودونك خبره، ينظر: مغني اللبيب: 804.

(2) طه: 72.

(3) مغني اللبيب: 803.

(4) الأحزاب: 19.

(5) ديوان امرئ القيس: 544، والشاهد في: مغني اللبيب: 803، والأشباه والنظائر: 147/1، ولسان العرب: 144/11.

(6) البقرة: 48.

(7) مغني اللبيب: 804، والأشباه والنظائر: 147/1.

(8) يجوز تقدير المحذوف مؤخراً عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنوي، ومن ذلك: "أَيُّهُمْ رَأَيْتُهُ" إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، ونحو: ﴿وَأَمَّا شَوْدُ هَدْيَتَاهُمْ﴾ فصلت: 17، فيمن نصب "ثمود" إذ لا يلي "أما" فعلاً، وكما تعذر تقدير متعلق الجار والمجرور في "في الدار زيد" متأخراً عن زيد، فأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، ورغم ذلك فإن تقديره مؤخراً، يخالف أصلاً آخر، وهو أن أصل العامل أن يتقدم على المعمول، إلا أن يقدر المتعلق فعلاً فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدأ، وإذا قلت: "إِنَّ خَلْفَكَ زَيْدًا" وجب تأخير المتعلق، فعلاً كان أو اسماً؛ لأن مرفوع (إِنَّ) لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: "كَانَ خَلْفَكَ زَيْدًا"، جاز الوجهان، ولو قدرته فعلاً؛ لأن خبر كان يتقدم مع كونه فعلاً على الصحيح؛ لأن التباس الاسم بالفعلية مأمون، والثاني: نحو متعلق بـاء البسمة، فالزمخشري قدره مؤخراً عنها؛ لأن قريشاً كانت تقول: باسم اللات والعزى تفعل كذا، =

4. أن يكون المقدّر من مواضع الحذف التي ينقاس عليها، وما يمكن تقديره، وعليه يخرج من عملية التقدير ما كان المحذوف فيه مطردًا لا ينقاس، كيد وفم وأب.
5. مقدار المقدّر، ينبغي تقليله ما أمكن؛ لتقل مخالفة الأصل؛ ولذلك كان تقدير الأخفش في "ضربي زيدًا قائمًا": ضربُهُ قائمًا، أولى من تقدير باقي البصريين: حاصلٌ إذ كان، أو إذ كان قائمًا؛ لأنه قدّر اثنين، وقدرُوا زيادةً، ولأنّ التقدير من اللفظ أولى، وكان تقديره في "أنت مني فرسخان" بُعدك مني فرسخان، أولى من تقدير: أنت مني ذو مسافة فرسخين؛ لأنه قدّر مضافًا؛ لا يحتاج معه إلى تقدير شيء آخر يتعلق به الظرف، في حين قدّر الثاني شيئين يحتاج معهما إلى تقدير ثالث، وضعف قول الفارسي، ومن وافقه في ﴿واللّٰثِي يَسْنَ﴾⁽¹⁾، إنّ الأصل: واللّٰثي لم يحضن فعدّتهن ثلاثة أشهر، والأولى: أن يكون الأصل: واللّٰثي لم يحضن كذلك قليلًا للمحذوف⁽²⁾.

فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا لهم؛ تخيمًا لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى؛ لأنه الحقيقي بذلك، ثم اعترض بـ ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ العلق:1، وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم، وأجيب بتقديرها متعلقة بـ "اقرأ" الثاني، واعترض عليه باستلزامه الفصل بين المؤكد وتأكيد به معمول المؤكد، واعتبره ابن هشام سهوًا منه، إذ لا توكيد هنا، بل أمرٌ أولاً بإيجاد القراءة، وثانيًا: بقراءة مفيدة، ونظيره ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾ العلق:2، قال ابن هشام: ومثل هذا لا يسميه أحدٌ توكيدًا، ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إنّ الباء متعلقة باقرا الأول؛ لأنّ تقييد الثاني إذا منع من كونه توكيدًا فكذا تقييد الأول، ثم لو سلم فصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائزٌ باتفاق، كـ "مررتُ برجلٍ عمرًا ضارب" فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكد والمؤكد في ﴿وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ الأحزاب: 51، مع أنهما مفردان، والجمل أجمل للفصل، ينظر: مغني اللبيب: 800.

(1) الطلاق: 4.

(2) الأشباه والنظائر: 147/1، وكذلك ينبغي أن يقدر في نحو: "زيدٌ صنعَ بعمرٍ جميلًا، وبخالدٍ سوءًا، وبكرًا" أي: كذلك، ولا يقدر عين المذكور؛ قليلًا للمحذوف؛ ولأنّ الأصل في الخبر الأفراد؛ ولأنه لو طُرِحَ بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم؛ لتقل التكرار، ولك ألا تقدر في الآية شيئًا ألّبتة، وذلك بأن تجعل الموصول معطوفًا على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معًا، وكذا تصنع في نحو: "زيدٌ في الدار وعمرٌ"، ولا يتأتى ذلك في المثال السابق؛ لأن أفراد فاعل الفعل يأباه، فلك أن تسلم فيه من الحذف، بأن تقدر العطف على ضمير الفعل لحصول الفصل بينهما، فإن قلت: لو صح ما ذكرته في الآية والمثال السابق، لصح: "زيد قائمان وعمرٌ" بتقدير: زيدٌ وعمرٌ قائمان، قال ابن هشام: إن سلم منعه فليُفحّج اللفظ، وهو منتفٍ فيما نحن بصدد، ولكن يشهد للجواز قوله: وَلَسْتُ مُقَرًّا لِلرِّجَالِ ظُلُمَةً أبي ذلك عمي الأكرمان وخاليا

وقد جوزوا في "أنت أعلمٌ وزيدٌ" كونَ (زيد) مبتدأ حُذِفَ خبره، وكونه عطفًا على (أنت) فيكون خبرًا عنهما، ينظر: مغني اللبيب: 802، وارتشاف الضرب: 3/ 1088.

وبعد هذه الوقفة مع التقدير، هل يصح اعتبار التعويض مرادفًا له، أو قائمًا مقامه؟ وما العلاقة بينهما؟ وهل يمكن اعتبار التأويل مرادفًا للتقدير؟، هذه أسئلة تتوارد على بساط البحث ومفاهيم قد يبدو للناظر ترادفها، أو قيام بعضها مقام بعض، وبناءً على ذلك يُعرّف التعويض لغةً: البَدَل، وهو مصدر قولك: عاضه عَوْضًا وعياضًا ومَعْوَضَةً وأعضاه، وعَاوَضَه، والاسم (المَعْوَضَةُ) وفي الحديث: "...اللهم! عِنْدَكَ احْتَسَبْتُ مَصِيبَتِي، فَأَجْرُنِي فِيهَا، وَعَوَّضْنِي مِنْهَا، إِلَّا آجَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهَا، وَعَاضَهُ خَيْرًا مِنْهَا"⁽¹⁾، تقول: عُضْتُ فَلَانًا وَأَعْضُتُهُ وَعَوَّضْتُهُ: إذا أعطيته بدل ما ذهب منه، والمستعمل: التعويض⁽²⁾، فهل المعنى الاصطلاحي يعني ما يعنيه اللُّغوي - البَدَل - ؟ يُلاحظ أنَّ ابن جني قد عقد بابًا في (فرق بين البَدَل والعَوْض)، قال فيه: جماع ما في هذا أنَّ البَدَل أشبه بالمبدل منه من العَوْض بالمعْوَض منه، وإنما يقع البَدَل في موضع المبدل منه، والعَوْض لا يلزم فيه ذلك، فأنت تقول في الألف من قام: إنها بدلٌ من الواو التي هي عين الفعل، ولا تقول فيها: إنها عَوْضٌ منها، وكذلك تقول في لام غازٍ، وداعٍ: إنها بدلٌ من الواو، ولا تقول: إنها عوضٌ منها. وتقول في العَوْض: إنَّ التاء في عدة، وزنة، عوضٌ من فاء الفعل، ولا تقول: إنها بدلٌ منها⁽³⁾، وتقول في ميم (اللهم): إنها عوضٌ من (يا) في أوله، ولا تقول: بدلٌ⁽⁴⁾، وكذلك تاء (زنادقة) عوضٌ من ياء (زناديق)، ولا تقول: بدلٌ، وعلى ذلك فالبدل أعمُّ تصرُّفًا من العَوْض، فكلُّ عَوْضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ عوضًا⁽⁵⁾.

ومنه في الحروف الجارة للمقسم به، وهي: الباء والواو والتاء واللام ومن، والأصل منها هي الباء، وهي تدخل على كل مقسم به، والواو بدلٌ منها، والتاء بدلٌ من الواو، إلا في قولهم: تالله⁽⁶⁾، ولا تدخل (من) إلا على ربِّي في نحو: من ربي إنَّكَ لأشِرُّ⁽⁷⁾، ولا تُستعمل منها مع الفعل سوى الباء، وقد يُحذف الجارُّ على وجهين: بِعَوْضٍ، وبغير عَوْضٍ، فمع العَوْض تلزم

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز، حديث: 1598.

(2) لسان العرب: 474/9، مادة (عوض).

(3) الخصائص: 232/1.

(4) سبق بيان ذلك - عند الحديث عن حذف ياء النداء -، ينظر: حاشية: (7)، ص: (75)، وقد تتبادل المصطلحات لدى العلماء، فيلاحظ استخدام مصطلح (البَدَل) مكان (العوض) مع ميم اللهم، ينظر: كتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 110 قال الكوفيون: ليست الميم بعوض، بل أصله (يا الله أَمَّا بخير)، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا بعض الكلام طلبًا للخفة، وهو كثيرٌ في كلام العرب، ألا ترى أنهم قالوا: "هَلَمْ" و"وَيْلَمْه" والأصل فيه: "هل أم"، و"وَيْلَ أمه" ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 317/1، وقد استدلوا على ذلك بأكثر من شاهد، منه: (إني إذا ما حدثُ أَمَّا أقول: يا اللَّهُمَّ، يا اللَّهُمَّ)

(5) الخصائص: 232/1.

(6) تلقيح الأبواب على فضائل الإعراب: 166.

(7) السابق: 167.

الجر، وبغير عوض يكون النصب (الوجه)، وقد يجوز الجر مع اسم الله خاصة؛ لكثرة الاستعمال، ومثاله: الله لأقومَنَّ (بالنصب والجر) ⁽¹⁾، وقد عوض من حرف القسم ثلاثة أشياء: همزة الاستفهام، كقولك: الله لتفعلنَّ، والهاء كقولك: إيهي الله، ولاها الله، فاي: بمعنى (نعم)، وقطع الهمزة كقولك: أفالله، وهذا كله يختص باسم الله، والجر باقٍ ⁽²⁾، وقد عوضوا التاء من ياء الإضافة في قولهم: يا أبت، ويا أمت، فلا يُجمع بينهما ولا يُستعمل في غير النداء ⁽³⁾، ومنه تنوين العوض، وهو ضربان، أحدهما: ما عوض من الإضافة كاللاحق لإذ في ﴿وَأَنشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾ ⁽⁴⁾، فأصله: يوم إذ انشقت السماء، حذفت الجملة وجيء بالتنوين، فالتنقي ساكنان، فكسرت الذال لالتقاء الساكنين ⁽⁵⁾، وقد يجمع بين العوض والمعوّض منه، نحو قوله: وما عليك أن تقولي كلما سبّحت أو هلّلت يا اللهم ما ⁽⁶⁾

ولا يجوز ذلك في الكلام؛ لأنّ الميم المشددة عوضٌ منه، والجمع بين العوض والمعوّض منه لا يجوز إلا في ضرورة ⁽⁷⁾، وثانيهما: ما يلحق الجمع المنتاهي المعتل اللام الذي لا ينصرف رفعًا وخفضًا، نحو: قام جوارٍ، ومررتُ بجوارٍ ⁽⁸⁾، ومن التعويض ما جاء في قول السيوطي: ومن سنن العرب التعويض، وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة، كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ والفاعل مقام المصدر، نحو: ﴿لَيْسَ لَوْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ ⁽⁹⁾؛ أي: تكذيب، والمفعول مقام المصدر، نحو: ﴿بِأَيِّكُمْ الْمُتُونُ﴾ ⁽¹⁰⁾؛ أي: الفتنة، والمفعول مقام الفاعل، نحو: ﴿حِجَابًا مَسْتُورًا﴾ ⁽¹¹⁾؛ أي: ساترًا ⁽¹²⁾، ومن التعويض ما ذُكر عند حذف الفعل (كان)، والتعويض عنه

(1) السابق: 167.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب: 376.

(3) السابق: 173.

(4) الحاقة: 16.

(5) المطالع السعيدة: 479، وارتشاف الضرب: 668/2، وقد تم الحديث عن ذلك المضاف والمضاف إليه، ينظر: حاشية: (10)، ص: (93).

(6) ضرائر الشعر: 56، وكتاب الجمل في النحو، للفراهيدي: 111.

(7) ضرائر الشعر: 56.

(8) ارتشاف الضرب: 668/2.

(9) الواقعة: 2.

(10) القلم: 6.

(11) الإسراء: 45.

(12) المزهر: 338/1.

بما⁽¹⁾ ومنه ما ذُكر من حذف جملة الشرط إذا تقدمها أو اكتنفها ما يدل عليه⁽²⁾، أو حذف جملة جواب الشرط - كذلك - وجعل ما تقدمه عوضاً عن المحذوف⁽³⁾، وجملة جواب القسم التي جُعِلت عوضاً من خبر المبتدأ⁽⁴⁾، وجواب لولا جُعِل عوضاً من خبر المبتدأ، أو معاقباً له⁽⁵⁾، وما ذكر من المصادر محذوفة العوامل كذلك... وللناظر أن يخرج بقوله: كل ما لا يجوز الجمع بينه وبين المحذوف يعتبر عوضاً عنه، هذا وقد ذكر السيوطي ما يربو على الأربعين موضعاً تحت عنوان "لا يجمع العوض والمعوّض منه"⁽⁶⁾.

وأما التأويل لغة: مادة أوّل الكلام وتأوّله: دبّره وقدره، وأوّله وتأوّله: فسّره⁽⁷⁾، وفي الحديث: "قالوا: فما أوّلتَ ذلكَ يا رسولَ الله؟!"⁽⁸⁾، والمراد بالتأويل: نقل ظاهر اللفظ عن وضعه الأصلي إلى ما يُحتاج إلى دليل لولاه ما تُرك ظاهر اللفظ⁽⁹⁾، ومنه حديث عائشة - رضي الله عنها - "كان النبي ﷺ يُكثِرُ أَنْ يَقُولَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ: سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ"⁽¹⁰⁾، تعني: أنه مأخوذاً من قوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾⁽¹¹⁾.

وحدُ التأويل "صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله موافقاً للكتاب والسنة"⁽¹²⁾، وقد انتقلت هذه اللفظ من المفسرين وكتبهم إلى النحويين وكتبهم، ولعلّ ما يعزز ذلك أن كثيراً من شواهد النحو مصدرها القرآن الكريم وقراءاته... والتأويل في معنييه اللغوي والاصطلاحي يعني: التقدير والتفسير والتبيين، وهذا واضح مما يُلاحظ في دراستهم الكثير من الظواهر النحوية التي لا تتسق مع الأصول التي اتفقوا عليها سواء من استقراء النصوص أم مما تسرب

(1) ينظر: حاشية: (5)، ص: (28).

(2) ينظر: حاشية: (9)، ص: (105).

(3) ينظر: حاشية: (1)، ص: (105).

(4) ينظر: ص: (102) - حذف جملة جواب القسم - .

(5) ينظر: حاشية: (5)، ص: (82).

(6) الأشباه والنظائر: 130/1.

(7) لسان العرب: 264/1 (مادة أول).

(8) صحيح البخاري، كتاب الإيمان، حديث: 23، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3691، وكتاب التعبير، حديث 7008، و حديث 7009.

(9) لسان العرب: 1 / 264.

(10) صحيح البخاري، كتاب الأذان، حديث: 794، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 3968.

(11) النصر: 3.

(12) نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006، ص: 114.

لهم من المنطق وعلم الكلام، ومن يتأمل كتب النحاة يجد أنهم كانوا مولعين بالتقدير والتأويل، فهم يذكرون تقدير أفعال متروكة استعمالها، وأفعال جائزة الحذف، وأسماء تحذف وجوباً أو جوازاً، كما تجدهم مولعين بالبحث في تفسير الأوجه الإعرابية المختلفة؛ إذا أُبهم عليهم تركيب الجملة، أو خالف ما اصطَلحوا عليه من قواعد وأصول، فمثلاً: كان النحاة يرفضون القول بمجيء الحال جملةً فعليةً فعلها ماضٍ، وهم في رفضهم يستندون إلى أن معنى الحال لا يتفق ودلالة الجملة على المضي، إذ الأصل في الحال اسمٌ للفاعل، ثم يُقام الفعل المضارع مقامه، كقوله:

متى تَأْتِهَ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٌ⁽¹⁾
أي: متى تَأْتِهَ عَاشِيًا.

وفي ضوء هذا الفهم لمعنى الحال، رفضوا قراءة الآية ﴿أَوْجَأُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ﴾⁽²⁾، ولجأوا إلى التأويل، قال بعضهم: "وليس الأمر عندنا كما قالوا، ولكن مخرجها - والله أعلم - إذا قُرِئَتْ هكذا (الدعاء)⁽³⁾، كما تقول: لُعِنُوا قُطِعَتْ أَيْدِيهِمْ، وهو من الله إيجاب عليهم، فأما القراءة الصحيحة فإنما هي "أو جأؤوكم حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ"⁽⁴⁾، وقد افترض نحاة البصرة وجود (قد) قبل الفعل الماضي (حصر) إلا أنها حذفت⁽⁵⁾، و(قد) تفيد تقريب الماضي من الحال⁽⁶⁾، قال ابن هشام: تقول: قام زيدٌ، فيحتمل الماضي القريب، والماضي البعيد، فإن قلت: (قد قام) اختصَّ بالقريب⁽⁷⁾. ويُعَدُّ المعنى سبباً آخر من الأسباب التي دعت النحاة إلى التأويل؛ وذلك أن كثيراً من النصوص لا يمكن أن تُحْمَلَ على ظاهرها؛ لأنَّ ذلك يؤدي إلى التناقض والابتعاد عن الحقيقة العلمية والواقع، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلْجِ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾⁽⁸⁾، جاء في تفسير القرطبي: "وقد جمع في هذه الآية بين ﴿اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ وبين ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ﴾ والأخذ

(1) شرح ابن عقيل: 2/ 365 - الهامش -

(2) النساء: 90.

(3) المقتضب: 121/4، وينظر: ما قيل في أوجه إعرابها: إعراب القرآن الكريم وبيانه 81/2، 82.

(4) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999، ص: 325.

(5) الإنصاف في مسائل الخلاف: 233/1، ومشكل إعراب القرآن: 205/1.

(6) الإنصاف في مسائل الخلاف: 233/1 - المسألة: 32 (هل يقع الفعل الماضي حالاً؟).

(7) مغني اللبيب: 172/1.

(8) الحديد: 4.

بالظاهرين تناقض، فدلَّ على أنه لابد من التأويل، والإعراض عن التأويل اعترافٌ بالتناقض⁽¹⁾ والآية محمولة على حذف مضاف؛ أي: وعلمه معكم.

والناظر يجد نفسه أمام التساؤلات الآتية:

الأول: هل معنى الاستواء مفهوم لدى العلماء، حتى يتم تأويل (وهو معكم)؟!، إنَّ عدم معرفة معنى الاستواء، ونهى العلماء عن الخوض في معرفته لسببٍ كافٍ إلى عدم تأويل (وهو معكم)؛ لأنَّ الثاني مرتبط بالأول.

الثاني: التأويل الذي ذهب إليه القرطبي حمله على الحذف، فهل التأويل هو الحذف؟ أم أنَّ الحذف يدخل تحت سقِّفه؟!..

وحقيقة أنَّ أساليب التأويل تتنوع، إذ منها الحذف، والزيادة، والتقديم والتأخير، والحمل على المعنى، والتقدير، والاتساع، والإضمار، والاستتار⁽²⁾، وللناظر أن يخرج بقوله: إنَّ التأويل يساعد في بيان المحذوف والعمل على صحة تقديره — كما سيتضح حين الوقوف على بعض أحاديث الصَّحيح —، وليس لأحد أن يقول: إننا نعارض التأويل بناءً على السؤال المذكور آنفاً.

هذا وقد يظن ظان أنَّ التقدير والتضمن بمعنى واحد، وحقيقة أنَّ الفرق بينهما واضح فالتضمن يراد به أنه في المعنى المتضمن على وجه لا يصحُّ إظهاره معه، والتقدير: أن يكون على وجه يصحُّ إظهاره معه سواء اتفق الإعراب أم اختلف⁽³⁾، فإنه قد يختلف في مثل قولك: ضربته يوم الجمعة، وضربته في يوم الجمعة، وقد لا يختلف في مثل قولك: والله لأفعلنَّ، والله أفعلنَّ، والفرق بينهما أنه إذا لم يختلف الإعراب كان مراداً وجوده، وكان حكمه حكم الموجود، وإذا اختلف الإعراب كان المقدَّر غير مراد وجوده، فيصل الفعل إلى متعلقه بنفسه⁽⁴⁾.

هذا وقد عقد ابن جني باباً، سمَّاه "بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى"، قال فيه: "إذا مرَّ بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ولا تسترسل إليه، فإنَّ أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو مالا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبَّلت تفسير المعنى على ما هو عليه، وصححت طريق الإعراب؛ حتى لا يشذ شيء منها عليك، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر اصطلاحه⁽⁵⁾، ثمَّ مثل على ذلك بقوله: ألا تراك

(1) الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر، ط1، 2003م، بيروت، لبنان، مج9، ج17، ص:174.

(2) نظرية المعنى في الدراسات النحوية: 118.

(3) الأشباه والنظائر: 109/1.

(4) السابق: 110/1.

(5) الخصائص: 246/1.

تفسّر نحو قولهم: ضربتُ زيدًا سوطًا، أنّ معناه: ضربتُ زيدًا ضربةً بسوطٍ، ولكن طريق إعرابه أنه على حذف المضاف؛ أي: ضربته ضربةً سوطٍ، ثم حذفت الضربة على عِبرة حذف المضاف، ولو ذهب تتأوّل: ضربته سوطًا، على أنّ التقدير إعرابه: ضربةً بسوطٍ، كما أنّ معناه كذلك، للزمك أن تقدّر أنك حذفت الباء، كما تحذف حرف الجر في نحو قوله: أمرتك الخيرَ، واستغفرُ الله ذنبًا، فتحتاج إلى اعتذار من حرف الجر، وقد غنيت عن ذلك بقولك: إنه على حذف المضاف؛ أي: ضربةً سوطٍ، ومعناه: ضربةً بسوطٍ، فهذا معناه، وأما طريق إعرابه، وتقديره، فحذف المضاف (1).

وكان ابن جني يدعو للعمل بالشرط الخامس - مقدار المقدّر -

(1) السابق: 247/1.

الفصل الثاني

حذف الحروف وتقديرها في الصحيح

ضمن مبحثين:

المبحث الأول: حذف حروف المباني.

المبحث الثاني: حذف حروف المعاني.

المبحث الأول

حذف حروف المباني

عندما تحدث النحاة عن الحذف لم يقتصرُوا على الحذف النحوي، بل تطرّفُوا للحذف الصرفي، وما يتعلقُ ببنية الكلمة، وهو ما تمّ بيّانه خلال الفصل الأول؛ ولذا سيتمّ في هذه المباحث عرضُ ما ثبت حذفه في أحاديث وردت عن النبي ﷺ، برواية الصحابة العدولِ النقّاتِ، أهلِ اللغة والبيان، وماوردَ على وجه الخصوص في صحيح البخاري - عليه رحمة الباري - ، ومن هذه الأحاديث ما يتعلق بمباني الأفعال، ومنها ما يتعلق بمباني الأسماء، ومنها ما يتعلق بمباني الحروف.

أولاً: ما يتعلق بمباني الأفعال، ويتمثل في:

1. تاء المضارع: وحذف تاء المضارع في الصحيح كثيرٌ، ومن هذه الأحاديث قوله ﷺ: — "لا يَبْتَاعُ المرءُ على بَيْعِ أخيه، ولا تَتَاجَشُوا، ولا يَبِيعُ حاضرٌ لِبَادٍ" (1). فالفعلُ (تتاجشوا) محذوفُ التاء، والأصل: تَتَتَاجَشُوا من التتاجش (2). — "قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "مَا بَالُ هَذِهِ النُّمْرِقَةِ؟ قُلْتُ: اشْتَرَيْتُهَا لَكَ؛ لِنَقْعِدَ عَلَيْهَا، وَتَوَسَّدَهَا" (3). والفعلُ (توسَّدَهَا) محذوفُ التاء، والأصل: تَتَوَسَّدَهَا. — "هَاجَرَ إِبْرَاهِيمُ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - بِسَارَةٍ، فَدَخَلَ بِهَا قَرْيَةً، فِيهَا مَلِكٌ مِنَ الْمُلُوكِ، أَوْ جَبَّارٌ مِنَ الْجَبَابِرَةِ... فَقَامَتْ تَوَضُّاً وَتَصَلَّى" (4)، والأصل: تتوضأ. — "لَا تَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ، فَاصْبِرُوا" (5)، والأصل: تتمنوا.

(1) كتاب البيوع، حديث: 2160.

(2) التتاجش: الزيادة في السلعة أو المهر، وهو لا يريد شراءها؛ لِيُسَمَعَ بذلك فيُزَادَ فيه، وقد كرهه، لسان العرب: 54/14، مادة (نَجَشَ).

(3) كتاب البيوع، حديث: 2105، وكتاب اللباس، حديث: 5957، وحديث: 5961.

(4) كتاب البيوع، حديث: 2217، و2217/م.

(5) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3025، و3026 ومنه: "قال: سَمُّوا بِاسْمِي، وَلَا تَكُونُوا بِكُنْيَتِي؛ فَإِنِّي إِنَّمَا جُعِلْتُ قَاسِمًا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ"، كتاب فرض الخمس، حديث: 3114، و3115 والأصل: تَتَكُونُوا. والناظر يقف هنا فيقول: هل تعتبرُ التاءُ محذوفةً من أوله، وأصلُ الفعل: تَكُونُوا من الفعل: تَكُنَى، أم أَنَّ التاءَ محذوفةٌ من وسطه، وأصلُ الفعل: تَكُونُوا من الفعل: اكْتَنَى؟ وبالعودة إلى قواميس اللغة، وكتب الصرف، يُلاحَظُ أَنَّ من معاني: تَفَعَّلَ (الانْتِخَاذُ)، كما في توسَّدَ، ينظر: أسس الدرس الصرفي في العربية: 49، وعليه فالفعلُ (تَكُنَى)، ومضارعُه (تَتَكُنَى)، بزيادة تاء المضارعة، كما ويُستعمل (اكْتَنَى) ومضارعُه تَكْتَنِي، بزيادة تاء المضارعة في أوله ومن معاني افْتَعَلَ - أيضاً - الانتِخَاذُ، فنقول: امْتَنَى؛ أي: اتخذ له مَطِيَّةً، ينظر: السابق: 48، وعلى ذلك فالاستعمالان: اكْتَنَى، وتَكُنَى كلاهما سليمٌ - والله أعلم -، هذا وقد جاء في أطراف الحديث السابق - حديث لا =

وفي تاء المضارع قال سيبويه: " أنت بالخيار، إن شئت أثبتتهما، وإن شئت حذفتهما"(1)، وهذا القول يجعل الناظر أمام سؤال: أيهما حذف، هل تاء المضارع أم تاء بنية الفعل؟، كما يُستنتج منه: أن الحذف هنا جائز لا واجب.

2. ومما يصيبه حذف عند الإسناد للمخاطب، فاء الفعل المهموز، وهو كثيرٌ — أيضًا —

وذلك في الأفعال أخذَ، وأكلَ، وأمرَ، وجاء منها في الصحيح:

— " فقالوا: إنا من هذا الحي من ربيعة، ولَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذْهُ عَنْكَ"(2)، فالفعل (مُرْنَا) حُذِفَتْ فَاؤُهُ عند الإسناد جوازاً؛ لأجل التخفيف، والأصل أوامرنا.

— " مُرُوا أَبَا بَكْرٍ فَلْيَصِلْ بِالنَّاسِ"(3).

— " مُرِّي عَبْدَكَ، فَلْيَعْمَلْ لَنَا أَعْوَادَ الْمَنْبَرِ، فَأَمَرْتُ عَبْدَهَا"(4).

— " مُرِيهِ يُثْبِتُ عَتَبَةَ بَابِهِ"(5).

— " يا محمد! مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ"(6).

ومن الملاحظ أن الفعل (أمر) محذوف الهمزة في صيغة الأمر للمخاطب لم ترد في القرآن، في حين وردت في أحاديث نبيه ﷺ، وكلاهما جائز، إلا أنه يبدو أن إبقاءها أفضل؛ لأنها

=تكنوا-، قوله ﷺ: " سَمُوا بِاسْمِي، وَلَا تَكْتُمُوا بِكُنْيَتِي"، كتاب المناقب، حديث: 3537، و 3538، و 3539، وكتاب الأدب، حديث: 6187، و 6188، و 6189، و 6197، كما يُنظر: لسان العرب: 174/12 مادة (كنى) باللفظتين: تَكْنَى، وَاكْتَنَى، مما يقوِّي ما تم بيانه، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1344، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3158، وكتاب الرقاق، حديث: 6425، و 6426، وحديث: 6590، وكتاب المناقب، حديث: 3596، وكتاب المغازي، حديث: 4042، حديث: 4085، وكذلك في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 589، وبإثبات التاء لهذا الشاهد في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، حديث: 1192، ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث: 3273، وحديث: 3273، ومثله في كتاب التيمم، حديث: 347، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 2790، وفي كتاب التوحيد، حديث: 7423، وفي كتاب الإيمان، حديث: 46، وفي كتاب الشهادات، حديث: 2678، وفي كتاب الوضوء، حديث: 4237، وفي كتاب الصلاة، حديث: 439، وفي كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3835، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 748، ومنه — أيضاً — في كتاب الوضوء، حديث: 4237.

(1) الكتاب: 476/4.

(2) كتاب الإيمان، حديث: 53، وكتاب العلم، حديث: 87، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 523، وكتاب الزكاة، حديث: 1398، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3095، وكتاب المغازي، حديث: 4369، وكتاب الأدب، حديث: 6176، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7266، وكتاب التوحيد، حديث: 7555.

(3) كتاب الأذان، حديث: 664، 678، 679، 682، 685.

(4) كتاب الهبة وفضلها، حديث: 2569.

(5) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 336.

(6) كتاب فرض الخمس، حديث: 3149، وكتاب اللباس، حديث: 5809، وكتاب الأدب، حديث: 6088.

لغة القرآن الكريم ⁽¹⁾، قال تعالى: ﴿فَخُذْهَا بِقُوَّةٍ وَأْمُرْ قَوْمَكَ يَأْخُذُوا بِأَحْسَنِهَا﴾ ⁽²⁾، ومن أمثلة الفعل (أخذ)، و(أكل) محذوفاً الهمزة عند الإسناد، قوله ﷺ:

- " خُذْهُ؛ إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ، وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ؛ فَخُذْهُ" ⁽³⁾.
- " خُذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ حَتَّى نَلْتَقِيَ، فَأَخْذُوا سَاحِلَ الْبَحْرِ " ⁽⁴⁾.
- " خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمَلُّ حَتَّى تَمَلُّوا " ⁽⁵⁾.
- "قَضَمَهَا وَجَعَلَ فِيهَا الطَّعَامَ، وَقَالَ: كُلُوا، وَحَبَسَ الرَّسُولَ وَالْقَصْعَةَ حَتَّى فَرَغُوا" ⁽⁶⁾.
- " مَا أَنْهَرَ الدَّمَ، وَذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ؛ فَكُلُوهُ؛ لَيْسَ السِّنُّ وَالظُّفْرُ " ⁽⁷⁾.
- " قَالَ لِأَصْحَابِهِ: كُلُوا، وَلَمْ يَأْكُلْ " ⁽⁸⁾.
- "إِنَّ بِلَالًا لَا يُؤَدِّنُ بِلَيْلٍ، فَكُلُوا وَأَشْرَبُوا حَتَّى يُؤَدِّنَ..." ⁽⁹⁾.

3. وأما من الشواهد على حذف عين المهموز فمنه:

- "إِنِّي أُرِيتُ الْجَنَّةَ، فَتَنَّاوَلْتُ مِنْهَا عُنُقُودًا، وَلَوْ أَخَذْتُه لَأَكَلْتُمُ مِنْهُ - ما بقيت الدنيا" ⁽¹⁰⁾.
- "كَانَ مَالِكُ بْنُ الْحُوَيْرِثِ يُرِينَا كَيْفَ كَانَ صَلَاةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَذَلِكَ فِي غَيْرِ وَقْتِ صَلَاةٍ" ⁽¹¹⁾.
- "قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ نَرَى رَبَّنَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟، قَالَ: هَلْ تَمَارُونَ فِي الْقَمْرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونُهُ سَحَابٌ؟! قَالُوا: لَا، قَالَ: فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَهُ كَذَلِكَ" ⁽¹²⁾.

(1) أسس الدرس الصرفي في اللغة العربية: 59.

(2) الأعراف: 145.

(3) كتاب الزكاة، حديث: 1473، وكتاب الأحكام، حديث: 7163، و7164.

(4) كتاب جزاء الصيد، حديث: 1824.

(5) كتاب الصوم، حديث: 1970، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2097، وكذلك في كتاب الإجارة، حديث: 2271، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2168، وفي الكتاب نفسه، حديث: 2138، وحديث: 2211، ونفسه في كتاب النفقات، حديث: 5364، 5370، وكتاب الأحكام، حديث: 7180، ومنه في كتاب الحوالات، حديث: 2296، ومثله في كتاب المزارعة، حديث: 2333، وفي كتاب في اللقطة، حديث: 2428، وحديث: 2436، وكذلك في كتاب المظالم، حديث: 2461، وفي كتاب الأدب، حديث: 6137.

(6) كتاب المظالم والغصب، حديث: 2481.

(7) كتاب الشرك، حديث: 2488، وحديث: 2507، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3075، وكتاب الذبائح والصيد، حديث: 5498، وحديث: 5503، وحديث: 5509، وحديث: 5543، وحديث: 5544.

(8) كتاب الهبة وفضلها، حديث: 2576.

(9) كتاب الشهادات، حديث: 2656.

(10) كتاب الأذان، حديث: 748.

(11) كتاب الأذان، حديث: 802.

(12) كتاب الأذان، حديث: 806، وكتاب الرقاق، حديث: 6573، وكتاب التوحيد، حديث: 7436.

— "فَإِنِّي أُرَيْتُ لَيْلَةَ الْقَدْرِ، وَإِنِّي نُسَيْتُهَا، وَإِنِّي فِي الْعَشْرِ الْآخِرِ فِي وَتَرٍ، وَإِنِّي رَأَيْتُ كَأَنِّي أُسْجَدُ فِي طِينٍ وَمَاءٍ، وَكَانَ سَقْفُ الْمَسْجِدِ جَرِيدَ النَّخْلِ، وَمَا تَرَى فِي السَّمَاءِ شَيْئًا"⁽¹⁾.
 — "مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرَيْتُهُ إِلَّا قَدْ رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي هَذَا؛ حَتَّى الْجَنَّةَ وَالنَّارَ"⁽²⁾، حَيْثُ يُلَاحَظُ أَنَّ عَيْنَ الْفَعْلِ وَهِيَ الهمزة، تُحذفُ فِي جَمِيعِ تَصَارِيفِهِ — الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ وَالْأَمْرِ —، مَعَ الْغَائِبِ وَالْمَخَاطَبِ، وَقَدْ تَلَحُّقُ بَعِينِهِ لَامُهُ فَتُحذفَانِ مَعًا؛ وَذَلِكَ إِذَا أُسندَ الْفَعْلُ لِلْجَمَاعَةِ، أَوْ كَانَ مُجْزُوعًا، وَجَاءَ مِنْهُ:

— "...قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ"⁽³⁾.

— "لَقَدْ رَأَيْتَ الْآنَ — مُنْذُ صَلَّيْتَ لَكُمْ الصَّلَاةَ — الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمْتَلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ، فَلَمْ أَرَ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ — ثَلَاثًا"⁽⁴⁾.

— "كَانَ يَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ أَرَهُمْ يَفْعَلُونَهُ؛ كَانَ يَقْعُدُ فِي الثَّلَاثَةِ وَالرَّابِعَةِ"⁽⁵⁾.

— "...صَحَبْتُ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمْ أَرَهُ يُسَبِّحُ فِي السَّحَرِ"⁽⁶⁾.

— "مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ؛ فَسِيرَانِي فِي الْيَقِظَةِ، وَلَا يَتَمَثَّلُ الشَّيْطَانُ بِي"⁽⁷⁾.

ومن الشواهد على الفعل سأل، محذوف العين عند الإسناد جوازًا، بحيث نقول: سَلْ، وَسَلِي، وَسَلَا، وَسَلَنْ فِي الْأَمْرِ، وَتَسَلْ وَتَسَلِينَ فِي الْمُضَارِعِ، وَهُوَ كَثِيرٌ، وَمِنْهُ:

— "وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُتَفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ، وَأَيْتَامُ فِي حَجَرِهَا، فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ: أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَاَنْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ؛ حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ ﷺ"⁽⁸⁾.

— "سَأَلُوا ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امْرَأَةً طَافَتْ ثُمَّ حَاضَتْ؟ قَالَ لَهُمْ: تَتَفَرُّ، قَالُوا: لَا نَأْخُذُ بِقَوْلِكَ، وَنَدَعُ قَوْلَ زَيْدٍ! قَالَ: إِذَا قَدِمْتُمُ الْمَدِينَةَ؛ فَسَلُوا؟ فَقَدِمُوا الْمَدِينَةَ، فَسَأَلُوا"⁽⁹⁾.

(1) كتاب الأذان، حديث: 813.

(2) كتاب العلم، حديث: 86، وكتاب الوضوء، حديث: 184، وكتاب الجمعة، حديث: 922، وكتاب الكسوف، حديث: 1053، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7287.

(3) كتاب الأذان، حديث: 747.

(4) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 540، وكتاب الأذان، حديث: 749، وكتاب الرقاق، حديث: 6468.

(5) كتاب الأذان، حديث: 818، حديث: 824.

(6) كتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1101.

(7) كتاب التعبير، حديث: 6993.

(8) كتاب الزكاة، حديث: 1466.

(9) كتاب الحج، حديث: 1758.

— " فقلنا لِمَسْرُوقٍ: سَلُهُ: أَكَانَ عُمَرُ يَعْلَمُ مِنَ الْبَابِ؟ فَسَأَلَهُ؟ فَقَالَ: نَعَمْ " (1).
 — "... مَا كَانَ ﷺ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا فِي غَيْرِهَا عَلَى إِحْدَى عَشْرَةِ رَكْعَةٍ: يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ " (2).
 — "... بَعَثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ شَدَّادٍ وَأَبُو بُرْدَةَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فَقَالَا: سَلُهُ: هَلْ كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ فِي الْحِنْطَةِ؟ " (3).
 — "وَيَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ، سَلِينِي مَا شِئْتَ مِنْ مَالِي؛ لَا أُعْغِي عَنْكَ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا" (4).
 — "يَا أُمَّ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ عَمَّةَ رَسُولِ اللَّهِ! يَا فَاطِمَةُ بِنْتُ مُحَمَّدٍ! اشْتَرِيَا أَنْفُسَكُمَا مِنَ اللَّهِ؛ لَا أَمْلِكُ لَكُمَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، سَلَانِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمَا" (5).
 — " أَيُّهَا النَّاسُ! لَا تَتَمَنَّوْا لِقَاءَ الْعَدُوِّ، وَسَلُّوْا اللَّهَ الْعَافِيَةَ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاصْبِرُوا " (6).

4. فاء المثال الثلاثي، الواوي الفاء، وما هو بأقل ورودًا من غيره، ومنه:

— " أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مَرَّ عَلَى رَجُلٍ مِنَ الْأَنْصَارِ؛ وَهُوَ يَعْظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: دَعُهُ؛ فَإِنَّ الْحَيَاءَ مِنَ الْإِيمَانِ " (7).
 — " أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا خَالِصًا، وَمَنْ كَانَتْ فِيهِ خَصَلَةٌ مِنْهُنَّ؛ كَانَتْ فِيهِ خَصَلَةٌ، مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَّعَاهَا " (8).
 — "... وَمَا لَكَ وَلَهَا؟ مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرُدُّ الْمَاءَ وَتَرَعَى الشَّجَرَ، فَذَرُهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا " (9).
 — " لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ؛ فَلْيَلِجِ النَّارَ " (10).

-
- (1) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 1435، وكتاب الصوم، حديث: 1895.
 (2) كتاب أبواب التهجد، حديث: 1147، وكتاب صلاة التراويح، حديث: 2013، وفي كتاب المناقب، حديث: 3569، " فلا تسأل عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ " بإثبات عين الفعل المهموز؛ مما يدل على جواز الحذف — أيضًا —
 (3) كتاب السُّلَم، حديث: 2244، و 2245.
 (4) كتاب الوصايا، حديث: 2753، حديث: 4771.
 (5) كتاب المناقب، حديث: 3527.
 (6) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2966.
 (7) كتاب الإيمان، حديث: 24، وكتاب الأدب، حديث: 6118.
 (8) كتاب الإيمان، حديث: 34، وكتاب المظالم والغضب، حديث: 2459، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3178.
 (9) كتاب العلم، حديث: 91، وكتاب المساقاة، حديث: 2372، وكتاب في اللقطة، حديث: 2427، و 2428،
 و 2429، وكتاب في اللقطة، حديث: 2436.
 (10) كتاب العلم، حديث: 106.

- "فَكَانَ يَصَلِّي فِيهِ وَيَقْرَأُ الْقُرْآنَ، فَيَقِفُ عَلَيْهِ نِسَاءُ الْمُشْرِكِينَ وَأَبْنَاؤُهُمْ؛ يُعْجَبُونَ مِنْهُ"⁽¹⁾.
 — "ضَعُوا لِي مَاءً فِي الْمِخْضَبِ"⁽²⁾.
 — "فَذَكَرْتُ قَوْلَ سُلَيْمَانَ - عَلَيْهِ السَّلَام - رَبِّ هَبْ لِي مَلَكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي"⁽³⁾.
 — "كَانَ عَقِيلٌ وَرِثَ أَبَا طَالِبٍ، هُوَ وَطَالِبٌ، وَلَمْ يَرِثْهُ جَعْفَرٌ وَلَا عَلِيٌّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - شَيْئًا؛ لِأَنَّهُمَا كَانَا مَسْلَمَيْنِ"⁽⁴⁾.
 — "وَكُنْتُ امْرَأً مَسْكِينًا مِنْ مَسَاكِينِ الصُّقَّةِ؛ أَعْيَ حِينَ يَنْسَوْنَ"⁽⁵⁾.
 — "... إِنَّ مِثْلَكَ لَا يَخْرُجُ وَلَا يُخْرَجُ؛ فَإِنَّكَ تَكْسِبُ الْمَعْدُومَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ، وَتَحْمِلُ الْكُلَّ، وَتَقْرِي الضَّيْفَ، وَتُعِينُ عَلَى نَوَائِبِ الْحَقِّ"⁽⁶⁾.
 — "اللَّهُ مَا أَجِدُ لِي وَلَكُمْ مَثَلًا إِلَّا أَبَا يُوسُفَ؛ إِذْ قَالَ: فَصَبْرٌ جَمِيلٌ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَى مَا تَصِفُونَ"⁽⁷⁾.
 — "فَقَالَ ﷺ: عَلَى رِسْلِكَ، حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ؛ فَوَاللَّهِ لَأَنْ يُهْدِيَ بِكَ رَجُلٌ وَاحِدٌ؛ خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ"⁽⁸⁾.
 — "أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ ! إِنَّهُ كَانَ عَلِيٌّ اعْتَكَفَ يَوْمٌ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَفِيَ بِهِ"⁽⁹⁾.
 — "لَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ الْكَافِرَ، وَلَا الْكَافِرُ الْمُسْلِمَ"⁽¹⁰⁾.
 — "أَنَّ عُمَرَ سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ؛ قَالَ: كُنْتُ نَذَرْتُ فِي الْجَاهِلِيَّةِ أَنْ أَعْتَكِفَ لَيْلَةً فِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ، قَالَ: فَأَوْفِ بِنَذْرِكَ"⁽¹¹⁾.

⁽¹⁾ كتاب الصلاة، حديث: 476.

⁽²⁾ كتاب الأذان، حديث: 687.

⁽³⁾ كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1210، وحديث: 461، والآية في سورة: ص: 35.

⁽⁴⁾ كتاب الحج، حديث: 1588.

⁽⁵⁾ كتاب البيوع، حديث: 2047.

⁽⁶⁾ كتاب الكفالة، حديث: 2297.

⁽⁷⁾ كتاب الشهادات، حديث: 2661.

⁽⁸⁾ كتاب الجهاد والسير، حديث: 2942، حديث: 3009، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3701،

وكتاب المغازي، حديث: 4210.

⁽⁹⁾ كتاب فرض الخمس، حديث: 3144.

⁽¹⁰⁾ كتاب الفرائض، حديث: 6764.

⁽¹¹⁾ كتاب الاعتكاف، حديث: 2032، وحديث: 2043، وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6697.

— "قال ﷺ: لَيْسَ ذَلِكَ، إِنَّمَا هُوَ الشَّرُّ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ وَهُوَ يَعِظُهُ: يَا بُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشَّرَّكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ" (1).

— "... غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ؛ لِيُحَنِّكَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمَيْسَمِ؛ بِسَمِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ" (2).

— "وكان بلال إذا أُلْعِ عَنْهُ الْحَمَى يَقُولُ:

أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أَبَيَّنْتُ لَيْلَةً
وَهَلْ أُرِدَنْ يَوْمًا مَيَاهَ مَجَنَّةٍ
— "لَا تَسْمَنْ وَلَا تَسْتَوْسِمَنْ" (4).

فالأفعال (دَعَهُ، ذَرَاهَا، يَلِجُ، يَقِفُ، يَرِثُ، أَعْيَ، تَصِلُ، تَصِفُونَ، يَفِي، يَعِظُ، يَسِمُ، أُرِدَنْ، تَسْمَنْ) والأصل منها على الترتيب (وَدَعَ، وَذَرَ، وَلَجَ، وَقَفَ، وَرِثَ، وَصَلَ، وَصَفَ، وَفَى، وَعَظَ، وَسَمَ، وَرَدَ، وَشَمَ) معتلة الفاء، وجميل ذكره أَنَّ الْفَعْلَيْنِ (وَذَرَ وَ وَدَعَ) فعلان غير مستخدمين في الزمن الماضي، والمستخدم (ترك) (5).

هذا، وقد تُحذفُ فاء الفعل المعتل مع لامه - اللفيف المفروق -، قال ﷺ: "خيركم قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم، قال عمران: لا أدري أذكر النبي ﷺ - بعد - قرنين أو ثلاثة، قال النبي ﷺ: "إِنَّ بَعْدَكُمْ قَوْمًا يَخُونُونَ، وَلَا يُؤْتَمِنُونَ، وَيَشْهَدُونَ وَلَا يُسْتَشْهَدُونَ، وَيَنْذِرُونَ وَلَا يُقُونَ، وَيُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ" (6)، فالفعلان "يَلُونَهُمْ"، و"يُقُونَ" فعلان لفيقان مفروقان، أصلهما "ولي"، و"وفى"، وقد حُذِفَ منهما الفاء واللام.

ومن الأسماء التي وردت مشتقة من الأفعال معتلة الفاء، محذوفة بعد الاشتقاق:

— "قَلَمًا جَاءَ مَالُ الْبَحْرَيْنِ أَمْرَ أَبُو بَكْرٍ، فَنَادَى: مَنْ كَانَ لَهُ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ عِدَّةٌ، أَوْ دَيْنٌ فَلْيَأْتِنَا" (7).

(1) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3429.

(2) كتاب الزكاة، حديث: 1502، وكتاب الذبائح والصيّد، حديث: 5542، وكتاب اللباس، حديث: 5824.

(3) كتاب أبواب فضائل المدينة، حديث: 1889، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3926، وكتاب المرضى، حديث: 5654، حديث: 5677.

(4) كتاب اللباس، حديث: 5946.

(5) ينظر: الأشباه والنظائر في النحو: 1/227.

(6) كتاب الشهادات، حديث: 2651، وكتاب أحاديث الأنبياء: 3327، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3650، وكتاب الرقاق، حديث: 6428، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6695، والسَّمَنُ: حب التَّوَسُّعِ في المأكَلِ والمشرب، وهي أسباب السَّمَنِ، ينظر: لسان العرب: 6/375، مادة (سمن) .

(7) كتاب الكفالة، حديث: 2296، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2598، وكتاب الشهادات، حديث: 2683، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3137، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3164، وكتاب المغازي، حديث: 4383.

وللناظر أن يسأل هل عِدَّةٌ - هنا- من الفعل وَعَدَ أم عَدَدٌ؟ على أن المعنى يحمل عَدَدًا من النقود، وربما وَعَدَ من رسول الله ﷺ!!، وقد أشار ابن حجر إلى أن أبا بكرٍ التزم أن يفي بجميع ما على النبي ﷺ من دَيْنٍ أو عِدَّةٍ⁽¹⁾، فالدين من العدد، والعِدَّة من الوعد، وربما حَمَلَ الوعد - أيضًا- نقودًا - عَدَدًا- والصَّوَاب أن (عِدَّةً) من (وَعَدَ)؛ لأنَّ التَّاءَ عوضٌ عن فاء الفعل المحذوفة، ولو كانت (عِدَّةً) - بتشديد الدال - لكان فعلُها (عَدَدَ).

5. ومن الشواهد على حذف عين المضارع المعتل عند الإسناد، وهو كثيرٌ - أيضًا - ما جاء

في قوله ﷺ:

- "سئل النبي ﷺ عن أشياء كرهها، فلما أكثرَ عليه غضب، ثم قال للناس: "سلوني عما شئتم"⁽²⁾.

- "كان النبي ﷺ يتوضأ عند كل صلاة، قلت: كيف كنتم تصنعون؟، قال: يُجْزئُ أَحَدَنَا الوُضوءُ؛ ما لم يحدث"⁽³⁾.

- "... فإن متَّ من ليلتك؛ فأنت على الفطرة"⁽⁴⁾.

- "... فأصَبْنَاها عَنوةً، فجمع السَّبْيُ، فجاء دحية، فقال: يا نبيَّ الله! أعطني جاريةً من السَّبْيِ؟ قال: اذهب فخذْ جاريةً"⁽⁵⁾.

- "ثم قال ﷺ: قوموا فالأصل لكم، قال أنس: فقمتُ إلى حصيرٍ لنا قد اسودَّ من طول ما لبس؛ فنَضَحْتُهُ بماء"⁽⁶⁾.

- "قال ﷺ: طُوفِي مِنْ وَرَاءِ النَّاسِ وَأَنْتِ رَاكِبَةٌ، فَطُفْتُ ورسولُ الله ﷺ يُصَلِّي إلى جنبِ الْبَيْتِ"⁽⁷⁾.

فالأفعال (شئتم، وقلت، وكنتم، وقل، وجئت، وأصَبْنَا، وقوموا، وطُفْتُ) محذوفة العين، والأصل فيها (شاء، وقال، وكان، وقال، وجاء، وأصاب، وقام، وطاف) بغض النظر عن أصل

⁽¹⁾ فتح الباري: 242/5.

⁽²⁾ كتاب العلم، حديث: 92، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7291.

⁽³⁾ كتاب الوضوء، حديث: 214.

⁽⁴⁾ كتاب الوضوء، حديث: 247، وكتاب الدعوات، حديث: 6311، و 6313، و 6315، وكتاب التوحيد، و حديث: 7488.

⁽⁵⁾ كتاب الصلاة، حديث: 371.

⁽⁶⁾ كتاب الصلاة، حديث: 380، وكتاب الأذان، حديث: 860، وكتاب الأذان، حديث: 874.

⁽⁷⁾ كتاب الصلاة، حديث: 464، وكتاب الحج، حديث: 1619، وكتاب الحج، حديث: 1632، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4853.

هذه الألف، وسبب الحذف هو التقاء الساكنين فيُحذف الساكن الأول تخفيفاً، وكما تُحذف العين من الثلاثي، تُحذف من غير الثلاثي، فالثلاثي وغيره في الحذف سواءً، ومنه:

— "فأخبره؟ فأنزل الله: ﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النِّهَارِ وَرُفَاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾" (1).

— "إنكم سترون ربكم كما ترون هذا القمر، لا تضامون في رؤيته، فإن استطعتم أن لا تغلبوا على صلاة قبل طلوع الشمس، وقبل غروبها؛ فافعلوا" (2).

— "فقال: أين تحب أن أصلي من بيتك؟، فأشرت له إلى المكان الذي أحب فقام، وصففنا خلفه، ثم سلم وسلمنا" (3).

— "اسمع وأطع؛ ولو لحبشي، كأن رأسه زبيبة" (4).

— "فقال الحجاج: لو تعلم من أصابك! فقال ابن عمر: أنت أصبتني! قال: وكيف؟" (5).

— "اللهم اغننا، اللهم اغننا" (6)، فالأفعال (أقم، استطعتم، أشرت، أطع، أصبتني، اغننا) أفعال محذوفة العين، وأصلها زائد عن ثلاثة (أقام، استطاع، أشار، أطاع، أصاب، أغاث).
وأما عن حذف لام الفعل، فلامه تحذف عند الإسناد، كما تحذف في حالة الجزم — أيضاً —.

6. ومما حذفت لامه عند الإسناد:

— "تسموا باسمي، ولا تكتنوا بكنيتي، ومن رآني في المنام، فقد رآني، فإن الشيطان لا يتمثل في صورتي، ومن كذب علي فليتبوأ مقعده من النار" (7).

— "قدم أناس من عكل - أو عرينة - فاجتووا المدينة، فأمرهم النبي ﷺ بلباقح، وأن يشربوا من أبوالها وألبانها، فأنطلقوا، فلما صحوا، قتلوا راعي النبي ﷺ، واستاقوا النعم، فجاء الخبر في أول النهار، فبعث في آثارهم، فلما ارتفع النهار جيء بهم، فأمر فقطع أيديهم، وأرجلهم، وسمرت أعينهم، وألقوا في الحرة؛ يستسقون؛ فلا يسقون" (8).

(1) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 526، وكتابة تفسير القرآن، حديث: 4687.

(2) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 526، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4687.

(3) كتاب الصلاة، حديث: 424، و425، وكتاب الأذان، حديث: 686، وكتاب أبواب التطوع، حديث: 1186، وكتاب الأطعمة، حديث: 5401.

(4) كتاب الأذان، حديث: 696.

(5) كتاب العيدين، حديث: 966.

(6) كتاب الاستسقاء، حديث: 1014.

(7) سبق تخريجه: حاشية: (5)، ص: (125).

(8) كتاب الوضوء، حديث: 233، وكتاب الزكاة، حديث: 1510، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3018، وكتاب الطب، حديث: 5685، وكتاب الحدود وما يحذر من الحدود، حديث: 6805، وحديث: 6804، وكتاب الديات، حديث: 6899.

— " فقال ﷺ: اسقِه عَسَلًا، ثم أتى الثانية، فقال: اسقِه عَسَلًا، ثم أتاه، فقال: فَعَلْتُ، فقال: صدَقَ اللهُ، وكَذَبَ بَطْنُ أَخِيكَ؛ اسقِه عَسَلًا"(1).

— " سئِلَ عن فَاَرَةٍ سَقَطَتْ في سَمْنٍ؟ فقال: " اَلْقُوهَا وما حَوْلَهَا، فَاطْرَحُوهُ، وَكُلُوا سَمْنَكُمْ"(2).

— " فَسَأَلَهَا أَخُوها عَنْ غُسْلِ النَّبِيِّ ﷺ؟، فَدَعَتْ بِإِنَاءٍ نَحْوًا مِنْ صَاعٍ، فَاغْتَسَلَتْ، وَأَفَاضَتْ على رَأْسِها؛ وَبَيْنَمَا وَبَيْنَهَا حِجَابٌ"(3).

— " كَانَ رِجَالٌ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْهَمٍ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ؛ كَهَيْئَةِ الصَّبِيَّانِ، وَيُقَالُ لِلنِّسَاءِ: لَا تَرْفَعْنَ رُؤُوسَكُنَّ حَتَّى يَسْتَوِيَ الرَّجَالُ جُلُوسًا"(4).

— "قال ﷺ: إِنَّهُ لَوْ حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ لَنَبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ؛ أَنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي"(5).

— " صَلِّ رَكَعَتَيْنِ"(6).

— " لَا تَحَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ طُلُوعَ الشَّمْسِ، وَلَا غُرُوبَهَا"(7).

— " يَا بَلالُ! قُمْ فَنَادِ بِالصَّلَاةِ"(8).

— "... آتِ مُحَمَّدًا الْوَسِيلَةَ وَالْفَضِيلَةَ، وَابْعَثْهُ مَقَامًا مَحْمُودًا الَّذِي وَعَدْتُهُ"(9).

— " وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي التَّهْجِيرِ؛ لاسْتَبَقُوا إِلَيْهِ، وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا"(10).

— " إِذَا سَمِعْتُمُ الْإِقَامَةَ؛ فَامْشُوا إِلَى الصَّلَاةِ، وَعَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ؛ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُمُوا"(11).

(1) كتاب الطب، حديث: 5684، و حديث: 5716.

(2) كتاب الوضوء، حديث: 235، وكتاب الذبائح والصيد، حديث: 5538، و 5540.

(3) كتاب الغسل، حديث: 251.

(4) كتاب الصلاة، حديث: 362، وكتاب الأذان، حديث: 814، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1215.

(5) كتاب الصلاة، حديث: 401، 2604، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3087، وحديث: 3090.

(6) كتاب الصلاة، حديث: 443، وكتاب البيوع، حديث: 2097، وكتاب الحوالات، حديث: 2394، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2604، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2087 وحديث: 3090.

(7) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 582.

(8) كتاب الأذان، حديث: 604.

(9) كتاب الأذان، حديث: 614، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4719.

(10) كتاب الأذان، حديث: 615، وحديث: 654، وحديث: 712، وكتاب الشهادات، حديث: 2689.

(11) كتاب الأذان، حديث: 636، وفي كتاب الجمعة، حديث: 908، " إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلَاةُ؛ فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأُتُوهَا تَمْشَوْنَ؛ فَمَا أَدْرَكْتُمْ فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُمْ فَأْتُمُوا".

- "قال: أَسَمَّتَ لَكَ الرَّجُلَ الَّذِي كَانَ مَعَ الْعَبَّاسِ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيٌّ" (1).
- "لَتُسَوَّنَ صُفُوفُكُمْ؛ أَوْ لِيُخَالَفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ" (2).
- "سَوُّوا صُفُوفَكُمْ؛ فَإِنَّ تَسْوِيَةَ الصُّفُوفِ مِنْ إِقَامَةِ الصَّلَاةِ" (3).
- "قَدْ دَنَّتْ مِنْي الْجَنَّةُ، حَتَّى لَوْ اجْتَرَأْتُ عَلَيْهَا لَجِئْتُكُمْ بِقِطَافٍ مِنْ قِطَافِهَا، وَدَنَّتْ مِنْي النَّارُ، حَتَّى قُلْتُ: أَيُّ رَبِّ! وَأَنَا مَعَهُمْ" (4).
- "فَإِذَا خَرَجَ الْإِمَامُ طَوَّأَ صُحُفَهُمْ، وَيَسْتَمِعُونَ الذِّكْرَ" (5).
- "اهْجُؤْهُمْ - أَوْ هَاجِئْهُمْ -؛ وَجَبْرِيلُ مَعَكَ" (6).
- "بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ؛ إِذْ قَامَ رَجُلٌ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلَاكَ الْكُرَاعُ، وَهَلَاكَ الشَّاءُ، فَادْعُ اللَّهَ أَنْ يَسْقِينَا؟ فَمَدَّ يَدَيْهِ وَدَعَا" (7).
- "لَيْسَ أَحَدٌ - أَوْ لَيْسَ شَيْءٌ - أَصْبَرَ عَلَى أَدَى سَمْعِهِ مِنَ اللَّهِ؛ إِنَّهُمْ لَيَدْعُونَ لَهُ وَلَدًا، وَإِنَّهُ لَيُعَافِيهِمْ وَيَرْزُقُهُمْ" (8).

فالأفعال (تَسَمُّوا، تَكْتَبُوا، فَاجْتَوُوا، صَحُّوا، أَلْقُوا، يَسْتَسْقُونَ، اسْقِهِ، أَلْقُوهَا، فَدَعَتْ، يُصَلُّونَ، تَتَسَوَّنَ، لَا تَحَرَّوْا، فَنَادِ، آتِ، أَتَوْهَا، فَاثْمَسُوا، فَصَلُّوا، أَسَمَّتَ، لَتُسَوَّنَ، سَوُّوا، دَنَّتْ، طَوَّأَ، ادْعُ، اهْجُؤْهُمْ، لَيَدْعُونَ) معتلَّة اللام، والأصل فيها (تَسْمَى، اِكْتَتَى، اجْتَوَى، صَحَا، أَلْقَى، اسْتَسْقَى، دَعَا، صَلَّى، نَسَى، تَحَرَّى، نَادَى، أَتَى، مَشَى، سَمَى، سَوَّى، طَوَّى، هَجَا، ادَّعَى)، حُذِفَتْ لَامُهَا فِي حَالَةِ إِسْنَادِهَا لِلْمَفْرَدِ الْمَذْكُورِ، وَالْمَوْثُوثِ كَذَلِكَ مَا لَمْ تَتَّصِلْ بِهِ يَاءُ الْمُخَاطَبَةِ؛ وَفِي الْأَمْرِ كَمَا فِي (نَادِ، آتِ)، لِأَنَّهُ يُبْنَى عَلَى مَا يُجْزَمُ بِهِ مُضَارِعُهُ، وَحُذِفَتْ فِي حَالَةِ الْإِسْنَادِ لِلْجَمْعِ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ، بَغْضِ النَّظَرِ عَنْ ثُبُوتِ النُّونِ أَوْ حَذْفِهَا - يَحْذِفُ حَرْفَ الْعِلَّةِ عِنْدَ إِسْنَادِ الْفِعْلِ لَوَاوِ الْجَمَاعَةِ فِي كُلِّ الْأَزْمَنَةِ مَاضٍ وَمُضَارِعٍ وَأَمْرٍ - .

(1) كتاب الأذان، حديث: 687 .

(2) كتاب الأذان، حديث: 717 .

(3) كتاب الأذان، حديث: 723 .

(4) كتاب الأذان، حديث: 746، وكتاب المساقاة، حديث: 2364 .

(5) كتاب الجمعة، حديث: 959، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3211 .

(6) كتاب الجمعة، حديث: 3213، وكتاب المغازي، حديث: 4123، و 2124، وكتاب الأدب، حديث: 6153 .

(7) كتاب الجمعة، حديث: 932، وحديث: 1014، و 1013، و 1015، و 1016، و 1017، و 1021، و

1033، وكتاب المناقب، حديث: 3582، وفي كتاب الأدب، حديث: 6084 "فاسْتَسْقَى رَبُّكَ.." .

(8) كتاب الأدب، حديث: 6099، وكتاب التوحيد، حديث: 7378، (برواية يَدْعُونَ) .

ومنه "إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ - يَوْمَ الْقِيَامَةِ - غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ" (1)، وأصله بِوَائِينَ - يدعون -، تحركت الأولى وانفتح ما قبلها، فقلبت ألفاً، فاجتمع ساكنان فحذفت الألف.

7. هذا وتحذف لام المعتل المجزوم في زمن المضارع ومنه:

- "لَمْ يَأْتِ رَجُلٌ قَطُّ بِمِثْلِ مَا جِئْتَ بِهِ إِلَّا عُودِي، وَإِنْ يُدْرِكُنِي يَوْمُكَ أَنْصُرَكَ نَصْرًا مُؤَزَّرًا" (2).
- "أَلَمْ تَرَ أَنَّهَا تَخْرُجُ صَفَرَاءَ مُلْتَوِيَةً؟!" (3).
- "مَاتَ عَلَى الْقِبْلَةِ - قَبْلَ أَنْ تُحَوَّلَ - رَجُلًا، وَقُتِلُوا، فَلَمْ نَذَرَ مَا نَقُولُ فِيهِمْ" (4).
- "وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَبْقَ عَالِمًا؛ اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَالًا، فَسُئِلُوا؛ فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ؛ فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا" (5).
- "مَنْ أَحْرَمَ بِعُمْرَةٍ وَلَمْ يُهْدِ؛ فَلْيَحِلِّ... " (6).
- "لَمَّا دَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْبَيْتَ؛ دَعَا فِي نَوَاحِيهِ كُلِّهَا، وَلَمْ يُصَلِّ حَتَّى خَرَجَ مِنْهُ؛ فَلَمَّا خَرَجَ رَكَعَ رَكَعَتَيْنِ فِي قُبْلِ الْكَعْبَةِ، وَقَالَ: هَذِهِ الْقِبْلَةُ" (7).
- "وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ؛ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ" (8).
- "نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ، وَجُعِلَتْ لِي الْأَرْضُ مَسْجِدًا وَطَهُورًا، وَأَيُّمَا رَجُلٍ مِنْ أُمَّتِي أَدْرَكَتْهُ الصَّلَاةُ فَلْيُصَلِّ" (9).
- "قَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ! لَا تَبْكُ؛ إِنَّ أَمَنَ النَّاسَ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ" (10).
- "صَلَاةُ الرَّجُلِ فِي الْجَمَاعَةِ تُضَعَّفُ عَلَى صَلَاتِهِ فِي بَيْتِهِ وَفِي سُوقِهِ خَمْسًا وَعِشْرِينَ ضِعْفًا، وَذَلِكَ أَنَّهُ إِذَا تَوَضَّأَ فَأَحْسَنَ الْوُضُوءَ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الْمَسْجِدِ، لَا يُخْرِجُهُ إِلَّا الصَّلَاةُ؛ لَمْ يَخْطُ خَطْوَةً إِلَّا رُفِعَتْ لَهُ بِهَا دَرَجَةٌ" (11).

(1) كتاب الوضوء، حديث: 136، ومنه في كتاب تفسير القرآن، حديث: 4844.

(2) كتاب بدء الوحي، حديث: 3، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4953.

(3) كتاب الإيمان، حديث: 22.

(4) كتاب الإيمان، حديث: 40، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4486.

(5) كتاب العلم، حديث: 100.

(6) كتاب الحيض، حديث: 319.

(7) كتاب الصلاة، حديث: 398، وكتاب الحج، حديث: 1601، وكتاب المغازي، حديث: 4288.

(8) كتاب الصلاة، حديث: 401.

(9) كتاب التيمم، حديث: 335، وكتاب الصلاة، حديث: 438.

(10) كتاب الصلاة، حديث: 466.

(11) كتاب الصلاة، حديث: 477، وكتاب الأذان، حديث: 647، وكتاب البيوع، حديث: 2119.

- " وَهَلْ تَدْرِي مَنْ الرَّجُلُ الَّذِي لَمْ تُسَمِّ عَائِشَةُ؟ قُلْتُ: لَا، قَالَ: هُوَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ " (1).
- " فَإِذَا لَمْ يَذَرِ أَحَدُكُمْ كَمَ صَلَّيْ - ثَلَاثًا أَوْ أَرْبَعًا - فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وَهُوَ جَالِسٌ " (2).
- " أَمَّا وَاللَّهِ؛ لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْهَ عَنْكَ؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ - تَعَالَى - " مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ " (3).
- " تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا؛ تَطْوُهُ بِأَحْقَافِهَا، وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا؛ تَطْوُهُ بِأُظْلَافِهَا " (4).
- " مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ؛ مُثَلَّ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ لَهُ زَبِيبَتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ " (5).
- " الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَإِذَا بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ يَسْتَعْتِفْ يُعَفِّهِ اللَّهُ وَمَنْ يَسْتَعْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ " (6).
- " قُومُوا فَلَأُصِلَّ لَكُمْ " (7).
- " فَإِنَّهُمَا إِنْ تَهَلَكَ مَاشِيَتُهُمَا يَرْجِعَا إِلَى نَحْلِ وَزَرَءِ، وَإِنْ رَبَّ الصُّرَيْمَةِ، وَرَبَّ الْغَنِيمَةِ إِنْ

- (1) كتاب الأذان، حديث: 665، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2588، وكتاب المغازي، حديث: 4442، وكتاب الطب، حديث: 5714.
- (2) كتاب السُّهُو، حديث: 1231، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3285.
- (3) كتاب الجنائز، حديث: 1360، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3884، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4675، وفي الكتاب نفسه، حديث: 4772.
- (4) كتاب الزكاة، حديث: 1402.
- (5) كتاب الزكاة، حديث: 1403، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4565.
- (6) كتاب الزكاة، حديث: 1428.
- (7) كتاب الصَّلَاة، حديث: 380، وفي كتاب الأذان، حديث: 860 "قُومُوا فَلَأُصِلَّ بِكُمْ" - بثبوت الياء ونصبها؛ ولذا فقد وجهها النحاة كالتالي:

1. الفاء جواب شرط محذوف: إِنْ قُمْتُمْ فَوَاللَّهِ لأُصِلِّي.
2. اللام جواب قسم محذوف: فَوَاللَّهِ لأُصِلِّي.
3. اللام لام التعليل، وأنَّ المضمره هي الناصبة.
4. سكون الياء - لأُصِلِّي -، فاللام لام التعليل وأنَّ المضمره هي الناصبة، وسكنت تخفيفاً، وهي لغة.
5. فَأُصِلِّي على صيغة الإخبار عن نفسه (خبر لمبتدأ محذوف تقديره: أنا) وهذا الوجه ما سيتم التطرق إليه في مبحث المبتدأ والخبر - إن شاء الله -.
6. فَلَنْصِلَ - بكسر اللام والنون الجمع - فاللام لام الأمر، والفعل مجزوم بها؛ ولذا سقطت الياء، والشاهد المراد: سواء أكانَ فَلَأُصِلَّ أو فَلَنْصِلَ، حذف لام الفعل المجزوم، ينظر: إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1989 ص: 81 (الهامش).

تَهْلِكُ مَا شِئْتُهُمَا يَأْتِي (1).

— " غَزَا نَبِيٌّ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، فَقَالَ لِقَوْمِهِ: لَا يَتَّبِعْنِي رَجُلٌ مَلَكَ بُضْعَ امْرَأَةٍ، وَهُوَ يُرِيدُ أَنْ يَبْنِيَّ بِهَا، وَلَمَّا بَيَّنَّ بِهَا" (2).

— "... ائْتُوا النَّبِيَّ ﷺ، فَيَأْتُونِي، فَأَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ، فَيُقَالُ: يَا مُحَمَّدُ! ارْفَعْ رَأْسَكَ، وَاشْفَعْ تُشَفِّعْ، وَسَلْ تُعْطَ" (3)، مع ملاحظة تنوع سبب الحذف.

8. هذا وقد تُحذفُ عَيْنُ الفعلِ مع لامِهِ؛ وذلك إذا كَانَ مَهْمُوزَ الْعَيْنِ، وَمَعْتَلَّ اللَّامُ فِي آنٍ

واحد وذلك بعد جازم ومنه:

— " أُرِيتُ النَّارَ، فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَالْيَوْمِ - قَطُّ - أَفْطَعَ" (4).

— "أَنهَا لَمْ تَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَاعِدًا - قَطُّ -، حَتَّى أَسَنَّ" (5).

— "... يَا أَبَا هُرَيْرَةَ! أَلَمْ أَرَكَ تَسْجُدُ؟! قَالَ: لَوْ لَمْ أَرَ النَّبِيَّ ﷺ يَسْجُدُ؛ لَمْ أُسْجُدْ" (6).

— " فَلَمْ أَرْ صَلَاةً - قَطُّ - أَخَفَّ مِنْهَا؛ غَيْرَ أَنَّهُ يُتِمُّ الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ" (7).

وَلَا يُعْتَقَدُ أَنَّ فِي الْعَرَبِيَّةِ فِعْلًا مَهْمُوزَ الْعَيْنِ، مَعْتَلَّ اللَّامُ غَيْرَ هَذَا الْفِعْلِ (رَأَى)، وَلَمْ يَرِدْ

فِي صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ غَيْرُهُ، وَهُوَ دَائِمٌ حَذْفُ الْعَيْنِ فِي الْمَضَارِعِ وَالْأَمْرِ، ثَابِتُهَا فِي الْمَاضِي، وَقَدْ

تُحذفُ الْعَيْنُ مَعَ اللَّامِ بَدُونِ جَازِمٍ وَذَلِكَ نَحْوُ:

— " فَيَرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ؛ مَكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ" (8).

— " أَرِنِي النَّبِيَّ ﷺ حِينَ يُوحَى إِلَيْهِ؟" (9).

وَمِمَّا تُحذفُ عَيْنُهُ مَعَ لَامِهِ مَضَارِعُ (كَانَ) الْمَجْزُومِ، بِالشَّرْطِ الَّتِي تَمَّ بَيَانُهَا مُسَبِّقًا (10)، وَمِنْهُ:

— " أَسْرَعُوا بِالْجِنَازَةِ؛ فَإِنْ تَكَ صَلَاحَةً؛ فَخَيْرٌ تَقَدَّمُونَهَا، وَإِنْ يَكُ سِوَى ذَلِكَ؛ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ

(1) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3059.

(2) كتاب فرض الخمس، حديث: 3124، وكتاب النكاح، حديث: 5157.

(3) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3340، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4712.

(4) كتاب الصلاة، حديث: 431، وكتاب الكسوف، حديث: 1052، وكتاب النكاح، حديث: 5197.

(5) كتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1118.

(6) كتاب سجود القرآن، حديث: 1074.

(7) كتاب أبواب التطوع، حديث: 1176.

(8) كتاب الجنائز، حديث: 1350.

(9) كتاب الحج، حديث: 1536.

(10) ينظر حاشية: (9)، ص: (34).

رَقَابِكُمْ⁽¹⁾.

— " فَإِنْ يَكُنْ فِي الْجَنَّةِ أَصْبِرْ وَأَحْتَسِبْ، وَإِنْ تَكُ الْآخِرَى ... " ⁽²⁾.

فإن كان مجزوماً ووليه ضميرٌ ثبتت النون، وقد ورد ذلك في حديثٍ واحدٍ في الصحيح ، وهو قوله : "إِنْ يَكُنْهُ، فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ"⁽³⁾.

9- ومما حذفت منه الهمزة، وهو على وزن أفعَل :

— "وَأَصَابَتْ مِنْهَا طَائِفَةٌ أُخْرَى، إِنَّمَا هِيَ قِيعَانٌ لَا تُمَسِّكُ مَاءً، وَلَا تُتْبِتُ كَلًّا"⁽⁴⁾.

فأصل الفعل (تُمَسِّكُ) من الفعل (أَمَسَّكَ) ، وكذلك (تُتْبِتُ) من الفعل (أَنْبَتَ)؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ مضموم أولٌ مضارع، ماضيه على وزن (أَفْعَل).

وهذا لا يقتصر على الفعل ، بل يشمل ما يشق منه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول، ومنه: — "كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَّةِ، وَنَحْنُ مُحْرَمُونَ وَقَدْ حَصَرَنَا الْمُشْرِكُونَ...وَأُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِّنْ رَّأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِّنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾"⁽⁵⁾، فقوله: (محرمون، المشركون، فدية) مشتقة من الأفعال (أحرم، أشرك، أفدى) وهي على وزن (أَفْعَل)، والأول والثاني منها اسم فاعل، والثالث مصدر.

ولا يقتصر الحذف — كذلك — فيما هو على وزن (أَفْعَل)، بل إن كثيراً من حروف الزيادة تحذف عند الإسناد ، ومنه :

— "دَخَلَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ، وَمَعَهُ سِوَاكَ يَسْتَنُّ بِهِ ...مُسْتَسْنِدٌ إِلَى صَدْرِي"⁽⁶⁾.

فـ (يَسْتَنُّ، وَمُسْتَسْنِدٌ) أصلهما : (اسْتَنَّ، وَاسْتَسْنَدَ) على وزن (افْتَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ).

ب- و أما الحذف الذي يصيب الأسماء، فمنه:

1- ما يصيب الاسم المنقوص بالشروط التي تم بيانها⁽⁷⁾، وهو كثيرٌ في صحيح البخاري، ومنه:

⁽¹⁾ كتاب: الجنائز، حديث: 1315.

⁽²⁾ كتاب المغازي، حديث: 3982، وكتاب الرقاق، حديث: 6550.

⁽³⁾ كتاب الجنائز، حديث: 1354، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3055، وفي كتاب الأدب، حديث: 6173 "إِنْ يَكُنْ هُوَ لَا تُسَلَّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ هُوَ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"، وكذلك في كتاب القدر، حديث: 6618.

⁽⁴⁾ كتاب العلم، حديث: 79 ، ومنه: ما جاء في كتاب أبواب فضائل المدينة، حديث: 1874، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 410، ونفسه في كتاب الأيمان والنذور، حديث: 6671.

⁽⁵⁾ كتاب المغازي، حديث : 4191.

⁽⁶⁾ كتاب الجمعة، حديث : 890، وكتاب المغازي، حديث: 4438، و4449، و4450، و4451، ومثله في كتاب بَدَءِ الْخَلْقِ، حديث: 3210، ومنه ما جاء في كتاب الأدب، حديث 6154، و6155، ومثله في كتاب الرقاق،

حديث: 6423، وكتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، حديث: 6938.

⁽⁷⁾ راجع حاشية: (1)، ص: (36).

- "صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي بَيْتِهِ، وَهُوَ شَاكٍ، فَصَلَّى جَالِسًا، وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَامًا"⁽¹⁾.
- "كلكم راع"⁽²⁾.
- "أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَخَلَ عَلَيْهَا وَعِنْدَهَا جَارِيَتَانِ فِي أَيَّامٍ مِنْى ، تُدَفِّفَانِ وَتَضْرِبَانِ، وَالنَّبِيُّ ﷺ مُتَعَشٍّ بِثَوْبِهِ"⁽³⁾.
- "فَقُلْتُ: هَذَا مَنَادٌ يُنَادِي: أَلَا إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ"⁽⁴⁾.
- "إِنَّ مَنْزِلِي مُتْرَاحٌ ، فَلَوْ صَلَّيْتُ وَتَرَكْتُ؛ لَمْ آتِ أَهْلِي إِلَى اللَّيْلِ"⁽⁵⁾.
- "ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ - مُؤَلٌّ يَضْرِبُ فَخْذَهُ - وَهُوَ يَقُولُ : وَكَانَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جِدَلًا"⁽⁶⁾.
- "وَكَانَ يَحُولُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَادٍ إِذَا جَاءَتْ الْأَمْطَارُ"⁽⁷⁾.
- فَالْأَسْمَاءُ (شَاكٍ، وَ رَاعٍ، وَ مُنَادٍ، وَ مُؤَلٌّ، وَ مُتْرَاحٌ، وَ وَادٍ) أَسْمَاءٌ مَنْقُوصَةٌ، حُذِفَتْ لَامُهَا؛ لِكَوْنِهَا نَكْرَةٌ مَرْفُوعَةٌ، وَلَمْ يُعْتَرِ عَلَى أَسْمَاءٍ نَكْرَةٌ مَنْقُوصَةٌ مَجْرُورَةٌ فِي الصَّحِيحِ.
- 2- وَمِمَّا حُذِفَ أَلْفُ (مَا) الِاسْتِفْهَامِيَّةِ فِي مَوَاضِعِهَا وَشُرُوطِهَا الَّتِي تَمَّ ذِكْرُهَا، وَمِنْهُ فِي الصَّحِيحِ :
- "...أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ فِي الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ؟ قَالَ: نَعَمْ، قُلْنَا: بِمَ كُنْتُمْ تَعْرِفُونَ ذَلِكَ؟ قَالَ : بِاضْطِرَابِ لِحْيَتِهِ"⁽⁸⁾.
- "أَنَّ رَجُلًا أَتَوْا سَهْلَ بْنَ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ، وَقَدْ امْتَرَوْا فِي الْمَنِيرِ: مِمَّ عُوْدُهُ"⁽⁹⁾.
- هَذَا وَقَدْ وَرَدَتْ (بِمَ) مُثَبَّتَةً الْأَلْفُ فِي حَالَةِ الْجَرِّ مَرَّةً ، وَمَحْذُوفَةً الْأَلْفُ مَرَّةً أُخْرَى بِصِغَةِ حَدِيثٍ وَاحِدَةٍ وَأَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ ، وَمِنْهُ: " فَقَالَ: بِمَا أَهْلَلْتُ؟ قَالَ بِمَا أَهَّلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَبِزِيَادَةِ رَاوٍ آخَرَ وَبِرَوَايَةِ: "بِمَ أَهْلَلْتُ يَا عَلِيٌّ؟!"⁽¹⁰⁾، وَهَذَا يَبِينُ جَوَازَ الْحَذْفِ، لَا وَجُوبَهُ، وَالْحَذْفُ أَقْوَى؛ لِأَنَّهَا لُغَةُ الْقُرْآنِ، وَلِلنَّازِلِ أَنْ يُجَدِّدَ بِهَا عَهْدًا⁽¹¹⁾.

(1) كتاب الأذان، حديث: 688، وكتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1113، وكتاب السهو، حديث: 1236.

(2) كتاب الجمعة، حديث: 892، وكتاب الحوالات، حديث: 2409، وكتاب العتق، حديث: 2558، وكتاب الوصايا، حديث: 2751، وكتاب النكاح، حديث: 5188، وحديث: 5200، وكتاب الأحكام، حديث: 7138.

(3) كتاب العيدين، حديث: 987.

(4) كتاب تفسير القرآن، حديث: 4620، وفي كتاب الأشربة، حديث: 5582، "فجاءهم آتٍ، فقال: إِنَّ الْخَمْرَ قَدْ حُرِّمَتْ..." ومثله في كتاب أخبار الآحاد، حديث: 7253.

(5) كتاب الأدب، حديث: 6127.

(6) كتاب أبواب التهجد، حديث: 1128.

(7) كتاب أبواب التطوع، حديث: 1186.

(8) كتاب الأذان، حديث: 746.

(9) كتاب الجمعة، حديث: 917.

(10) كتاب الجمعة، حديث: 1558، و 1559، وفي كتاب الحج، حديث: 1724 برواية: "بِمَا أَهْلَلْتُ؟"، ومثله في كتاب العمرة، حديث: 1795.

(11) راجع حاشية: (8)، ص: (46).

- "فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قال : تَكْتَرِنَ اللَّعْنُ، وَتَكْفُرَنَ الْعَشِيرُ" (1).
- " أَرَأَيْتَ إِنْ مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَةَ، بِمَ تَسْتَحِلُّ مَالَ أَخِيكَ؟! " (2).
- " نَعَمْ، تَرَبَّيْتُ بِمِثْنِكَ؛ فَبِمَ يُشَبِّهُهَا وَلَدُهَا؟! " (3).
- " قال : وَفِيمَ؟ قال : فِي مُشْطٍ وَ مُشَاقَّةٍ .. " (4).
- " يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ : عَمَّ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُنْتَبَذَ فِيهِ؟ " (5)، فَيُلَاحِظُ أَنَّ وَرُودَ اسْمِ الاستفهام (بَمَ، مَمَ، فِيمَ، عَمَ) كثيرٌ، والحذف فيه جائزٌ لا واجب.
- 3- ومما حذفت لامه - كذلك - من الأسماء ، الأسماء الخمسة، وهو ما لا يحتاج إلى تقدير، ومنه قوله ﷺ: " فكساها عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ أَخًا لَهُ بِمَكَّةَ مُشْرِكًا " (6).**
- 4- ومما حذفت ميمه من الأسماء ميم (بينما)، واستخدمت (بيننا)، ومنه :**
- " أَنَّ الْمُسْلِمِينَ بَيْنَاهُمْ فِي الْفَجْرِ - يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ - وَأَبُو بَكْرٍ ﷺ يُصَلِّي بِهِمْ " (7).
- " بَيْنَا أَنَا عَلَى جُرْفٍ نَهَرٍ إِذَا رَجُلٌ يُصَلِّي، وَإِذَا لَجَأُ دَابَّتَهُ بِيَدِهِ " (8).
- " إِنَّ الشَّمْسَ تَدْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ، حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نَصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَاهُمْ كَذَلِكَ؛ اسْتَغَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى ، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ " (9).
- "فَبَيْنَا نَحْنُ عَلَى ذَلِكَ، أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِعَرَقٍ فِيهَا تَمَرٌ" (10).
- "بَيْنَا رَجُلٌ يَمْشِي، فَاسْتَدَّ عَلَيْهِ الْعَطَشُ " (11).
- " بَيْنَا أَنَا عِنْدَهُ ؛ إِذْ طَلَعَ الْغُلَامُ " (12).

(1) كتاب الزكاة، حديث: 1462، وكتاب الحيض، حديث: 304.

(2) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2877، 2878.

(3) كتاب العلم ، حديث: 130، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3328، وكتاب الأدب ، حديث: 6091.

(4) كتاب الطب، حديث: 5765، وفي حديث: 5766- قال : في ماذا؟ وبالحذف - أيضاً- في كتاب الادب، حديث: 6063، وفي الكتاب نفسه، حديث: 6391.

(5) كتاب الأشربة، حديث: 5595 .

(6) كتاب الجمعة، حديث: 886، وكتاب الهبة وفضلها ، حديث: 2612، وفي حديث: 2619 " فَأَرْسَلَ بِهَا عُمَرُ إِلَى أَخٍ لَهُ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ " ومثله في كتاب الأدب ، حديث: 5981.

(7) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1205، وفي كتاب الأذان، حديث: 754 بإثبات الميم "بينما المسلمون.. " وبالحذف - أيضاً- في كتاب المغازي، حديث: 4448.

(8) كتاب العمل في الصلاة ، حديث: 1211.

(9) كتاب الزكاة ، حديث: 1475.

(10) كتاب الصوم، حديث: 1936.

(11) كتاب المساقاة، حديث: 2363، وكتاب المظالم والغصب، حديث: 2466، وفي كتاب الأدب، حديث: 6009 بإثبات الميم (بينما).

(12) كتاب العتق، حديث: 2531.

— "فبينما هما جالسانِ عندي— وأنا أبكي— إذ استأذنت امرأة من الأنصار ، فأذنتُ لها، فجلستُ تبكي معي، فبينما نحنُ كذلك"(1).

ومما أصابه الحذف في الأسماء، الهاء في اسم الإشارة، وجاء منه في الصحيح:

— " قال: لَيْسَ أَسْأَلُ عَنْ ذِهِ، إِنَّمَا أَسْأَلُ عَنْ الَّتِي تَمْوُجُ كَمَا يَمْوُجُ الْبَحْرُ؟!"(2).

— "ولم يكن بينَ أذَانِهِمَا، إِلَّا أَنْ يَرْقِيَ ذَا ، وَيَنْزِلَ ذَا"(3).

— " فَكُنَّا نُكْرِي الْأَرْضَ، فَرُبَّمَا أَخْرَجَتْ هَذِهِ، وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ"(4).

— "أَمَا إِنَّهُ قَدْ صَدَقَكَ، وَهُوَ كَذُوبٌ! تَعْلَمُ مَنْ تُخَاطِبُ مُنْذُ ثَلَاثِ لَيَالٍ يَا أَبَا هُرَيْرَةَ ؟!، قال: لا، قال: ذاك شيطانٌ!"(5).

- (1) كتاب الشهادات، حديث: 2661، وكتاب المغازي، حديث: 4141، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4750، ومنه: في كتاب المساقاة، حديث: 2363، وكتاب المظالم والغصب، حديث: 2466، وفي كتاب الأدب، حديث: 6009 بإثبات الميم (بينما)، ومثله في كتاب الجهاد والسر، حديث: 2901، وحديث: 2977، وفي كتاب التعبير، وفي حديث: 6998 برواية " وبينما أنا نائمٌ بإثباتها وبالحذف في: 7013، 7273.
- ومثله في كتاب فرض الخمس، حديث: 3091، وحديث: 3141، وحديث: 3148، وفي كتاب الجهاد والسير— بإثبات الميم —، ومثله في كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3159، وفي كتاب الوضوء، حديث: 240، وفي كتاب الصلاة، حديث: 520— برواية (بينما) — وب حذفها— أيضًا— في كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3185، وكتاب مناقب الأنصار ، حديث: 3854، ومثله في كتاب بدء الخلق ، حديث: 3207، وإثبات الميم في كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3887، ومثله في كتاب بدء الوحي، حديث: 4، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3238، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4925، وحديث: 4926، وحديث: 4954، وكتاب الأدب، حديث: 6214.
- ومثله في كتاب بدء الخلق، حديث: 3242، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3680، وفي كتاب النكاح، حديث: 5227 بإثبات الميم وبالحذف— أيضًا— في كتاب التعبير، حديث: 7023 وحديث: 7025.
- ومنه ما جاء في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3358، وإثبات الميم في كتاب النكاح، حديث: 5084.
- وفي كتاب الذبائح والصيّد ، حديث: 5492، ومثله في كتاب اللباس، حديث: 5790.
- ومثله في كتاب اللباس، حديث: 5807، وفي كتاب اللباس، حديث 5967، وإثبات الميم في كتاب الرقاق، حديث: 6500، ويلاحظُ أنَّ ورودَ (بينما) محذوفة الميم تارةً، ومثبتةً أخرى كثيرًا، وفي نصِّ حديثٍ واحدٍ، والأصلُ (بين)، وهما ظرفا زمانٍ بمعنى المفاجأة، يُنظرُ: لسان العرب: 561/1.
- (2) كتاب الصوم، حديث: 1895، وفي كتاب الزكاة، حديث: 1435، — بإثبات الهاء —
- (3) كتاب الصوم ، حديث : 1918، و 1919، ويجد الناظر نفسه أمام السؤال: ألا يجوز اعتبار أصل الكلمة هنا (ذلك)، على أن تكون عائدة على المنبر؛ أي: لم يكن بين أذان بلال ، وأذان ابن أم مكتوم إلا أن يرقِّي ابنُ أم مكتوم ذلك المنبر، وأن ينزل بلالُ ذلك المنبر ؟ ، أو أن يكون الأصل (ذاك)، وبتقدير الكلمة " ذاك" أو " ذلك" إشارة للبعيد أولى من " هذا".
- (4) كتاب المزارعة، حديث: 2332، وكتاب الشروط ، حديث: 2722.
- (5) كتاب الوكالة، حديث: 2311، وقد يقول قائلُ (ذاك) على الأصل؛ إشارة للبعيد، والصواب أنها محذوفة الهاء؛ إشارة للبعيد ومعوّض عنها بالكاف ؛ كما في بيت طرفة.

— "قال : وفيه ذاك ؟ قال : في مُشْطٍ ومُشَاقَّةٍ" (1).

— " ذَاكَ رَجُلٌ بَالُ الشَّيْطَانِ فِي أُذُنَيْهِ" (2).

— " ذَاكَ عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ" (3).

وقد يُجْمَعُ بَيْنَ الْكَافِ وَهَاءِ التَّنْبِيهِ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ ، وَلَمْ يَرِدْ مِنْهُ فِي الصَّحِيحِ سِوَى فِي حَدِيثٍ وَاحِدٍ: "هَذِهِ جَنَّةٌ عَدْنٌ وَهَذَاكَ مَنْزِلُكَ" (4)، وهذا يعيد الناظر إلى ما ورد في معلقة طرفة : رأيتُ بني غبراء لا ينكرونني ... ولا أهلُ هَذَاكَ الطَّرَافِ الممدَّدِ (5)

قال الشَّارِحُ: قوله: "هَذَاكَ" قليلٌ في كلام العرب؛ لأنَّ دخولَ هاءِ التَّنْبِيهِ عَلَى اسْمِ الْإِشَارَةِ المقرونِ بِالْكَافِ دُونَ اللَّامِ قَلِيلٌ، وَذَلِكَ خِلَافٌ لِاسْمِ الْإِشَارَةِ (ذَا) الَّذِي يَقْتَرِنُ غَالِبًا بِالْهَاءِ (6).

6- وَمَا يَحْذَفُ مِنَ الْأَسْمَاءِ (إِيَّاهُ، إِيَّاهَا)

— "لَا تَسْتَرِّ، وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَهُمْ" (7).

وَالْأَصْلُ فِيهَا: وَإِنْ أَعْطَاكَ إِيَّاهُ بِدْرَهُمْ.

— "فَقَالَ لِأَهْلِهَا: نَبِّعُكُمَا عَلَى أَنْ وَلَاءَهُمَا لَنَا" (8)، وَالْأَصْلُ: نَبِّعُكَ إِيَّاهَا.

— " فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: بَعْنِيهِ" (9)، وَالْأَصْلُ فِيهَا: بَعْنِي إِيَّاهُ.

— " إِنِّي نَسَجْتُ هَذِهِ بِيَدَيَّ أَكْسُوكُمَا" (10) وَالْأَصْلُ : أَكْسُوكَ إِيَّاهَا.

— " فَقَالَ رَجُلٌ : زَوَّجْنِيهَا، قَالَ: " قَدْ زَوَّجْنَاكَ بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ" (11) وَالْأَصْلُ :

زَوَّجْنِي إِيَّاهَا، زَوَّجْنَاكَ إِيَّاهَا.

(1) يُنْظَرُ: حَاشِيَةٌ: (4)، صَفْحَةٌ: (141).

(2) كِتَابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، حَدِيثٌ: 3270.

(3) كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، حَدِيثٌ: 3938.

(4) كِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، حَدِيثٌ: 4674.

(5) دِيوَانُ طَرْفَةِ بْنِ الْعَبْدِ: 45 .

(6) السَّابِقُ: 45.

(7) كِتَابُ الزَّكَاةِ، حَدِيثٌ: 1490، وَكِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا ، حَدِيثٌ: 2623.

(8) كِتَابُ الْبَيُوعِ، حَدِيثٌ: 2169، وَكِتَابُ الْفَرَائِضِ، حَدِيثٌ: 6757.

(9) كِتَابُ الْبَيُوعِ، حَدِيثٌ: 2115، وَكِتَابُ الْهَبَةِ وَفَضْلِهَا ، حَدِيثٌ: 2610، وَحَدِيثٌ: 2611

(10) كِتَابُ الْجَنَائِزِ، حَدِيثٌ: 1277، وَكِتَابُ الْبَيُوعِ، حَدِيثٌ: 2093، وَكِتَابُ اللَّبَاسِ، حَدِيثٌ: 5810، وَكِتَابُ

الْأَدَبِ، حَدِيثٌ: 6036، وَكِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ ، حَدِيثٌ: 5029، وَ 5030 ، وَكِتَابُ النِّكَاحِ، حَدِيثٌ: 5121 وَ

5126، وَ 5139، وَ 5135، وَ 5141، وَ 5149، وَ 5150، وَكِتَابُ اللَّبَاسِ، حَدِيثٌ: 5871.

(11) كِتَابُ الْوَكَالَةِ، حَدِيثٌ: 2310.

- " قال: أَعْطِنِيهِ ... قال: بَعْغِنِيهِ ⁽¹⁾، والأصل: أَعْطِنِي إِيَّاهُ، وبَعْغِنِي إِيَّاهُ. — "فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِعُمَرَ: بَعْغِنِيهِ" ⁽²⁾. — " يا رسول الله كَسَوْتَنِيهَا...، فقال رسول الله ﷺ: "إِنِّي لَمْ أَكْسُهَا لِتَلْبَسَهَا.." ⁽³⁾. — "إِنِّي أَنْذَرُكُمْوهُ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا قَدْ أَنْذَرَهُ قَوْمَهُ" ⁽⁴⁾. — " قَدْ أَعْطَاكُمْوهَا وَبَثَّهَا فِيكُمْ " ⁽⁵⁾. — " وَأَيُّمُ اللَّهِ لَنَنْ أَعْطِيَتَنِيهِ؛ لَا يَخْلَصُ إِلَيْهِمْ أَبَدًا" ⁽⁶⁾. — " قال : فَأَرْنِيهِ، قَالَ: فَأَرَاهُ إِيَّاهُ، فَمَحَاهُ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ" ⁽⁷⁾.

- 7- وتحذف الواو من الضمير (هو) كما في (يَكُنْهُ) ، وجاء في حديث واحد متكرر الصيغة، وهو "حديث ابن صياد"، وللناظر أن يُجَدِّدَ بِهِ عَهْدًا ⁽⁸⁾.
8- هذا وقد تُحذفُ الهمزة من الاسم، أو الفعل تخفيفاً، ومنه: — "فَأَوَمْتُ بِرَأْسِهَا" ⁽⁹⁾، والأصل: أَوَمَّاتُ مِنَ الْإِيْمَاءِ، فحذفت الهمزة للتخفيف، وهو جائز، وهي لغة أكثر أهل الحجاز، وبخاصة قريش ⁽¹⁰⁾، ومثله أَيْضًا— إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مِسْكِينًا أَلَزَمْتُ رَسُولَ اللَّهِ... " ⁽¹¹⁾، والأصل: امْرَأً.

(1) كتاب الوكالة ، حديث: 2309، وكتاب في الاستقراض، وأداء الديون، والحجر ، والتلفيس، حديث: 2385، وكتاب الحوالات، حديث: 2406، وكتاب الشروط ، حديث: 2718، وكتاب الجهاد والتفسير ، حديث: 2967.
(2) كتاب البيوع، حديث: 2115، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2610، حديث: 2611.
(3) كتاب الجمعة، حديث: 886، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2612، حديث: 2619، وفي كتاب الأدب، حديث: 5981 "إِنِّي لَمْ أُعْطِكْهَا لِتَلْبَسَهَا".
(4) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3055، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث : 3337، وكتاب الأدب، حديث: 6175، وكتاب الفتن، حديث: 7127.
(5) كتاب فرض الخمس، حديث: 3094، وكتاب الفرائض، حديث: 6728، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7305.
(6) كتاب فرض الخمس، حديث: 3110.
(7) كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3184.
(8) راجع حاشية: (3) ، ص: (139) .
(9) كتاب الخصومات، حديث: 2413.
(10) تخفيف الهمز بين النحويين والقراء ، المتولي علي المتولي الأشرم ، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، (د.ن)، (د.ط)، ص: 5.
(11) كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7354.

وجاء في الصحيح: "كانَ عندنا تمرٌ رديٌّ"⁽¹⁾. والأصلُ: رديءٌ، مع ملاحظة الفارق بين المثالين، فالهمزة في هذا الشاهد أُبدِلت ياءً، ثم أُدْغِمَت في الياءِ الأصلية؛ فأصبحت الياءُ مشددةً، والغرض منها - أيضاً - التخفيفُ، فالعرب حذفت تارة، وأبدلت أخرى، ويُقَوِّي الحذف بعضُ القراءات، حيث قرأ الحسنُ والزُّهريُّ ﴿بَيْنَ الْمَرْوَةِ وَبَيْنَ الْمَرْوَةِ﴾⁽²⁾، قال أبو الفتح: وجه الصَّنعة في هذا أنه خفف الهمزة في ﴿المرءِ﴾، وألقى حركتها على الراء قبلها، فصارت ﴿المرءِ﴾، ثم نوى الوقف، فأسكنَ وثقلَ الراءَ⁽³⁾.

9- ومما يُحذف من مباني الأسماء (ألف ابن)؛ مع تنوع سبب الحذف، وهو كثيرٌ، ومنه :

— " يابنَ أخي! لوَ حَلَلْتَ إِزارَكَ، فَجَعَلْتَ عَلَى مَنكِبَيْكَ دُونَ الْحِجَارَةِ؟"⁽⁴⁾.

فالألف حُذِفَتْ جوازاً بعد المنادى.

— " رَأَيْتُ جَرِيرَ بَنِ عَبْدِ اللَّهِ بِالٍ، ثُمَّ تَوَضَّأَ، وَمَسَحَ عَلَى خُفَيْهِ"⁽⁵⁾.

والألف حُذِفَتْ لوقوعه بين علمين.

— " وَأَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ كَانَ فِيمَنْ سَابِقَ بِهَا"⁽⁶⁾.

— " صَلَّيْتُ خَلْفَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ؛ أَنَا وَعِمْرَانُ بْنُ جَعْفَرٍ"⁽⁷⁾.

وهذه التي حُذِفَتْ أَلْفُهَا جاءت نعتاً لما قبلها ، فإن جاءت خبراً ثبتت الألف، كذلك وإن

بدأت كلمة ابن سطرًا جديدًا، ثبتت الألف.

10- ومن الأسماء التي يصيبها الحذف الاسمُ المرخَّمُ، ووروده في الصحيح نادرٌ، حيث ورد

في أربعة أحاديث فحسب (ثمانية مكررة) :

— "قَالَتْ لَابْنِ صَيَّادٍ: يَا صَافٍ! وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ"⁽⁸⁾، والأصل :يا صافي.

(1) كتاب الوكالة، حديث: 2312.

(2) الأنفال: 24.

(3) الْمُحْتَسَب: 276/1.

(4) كتاب الصلاة، حديث: 364 .

(5) كتاب الصلاة، حديث: 387.

(6) كتاب الصلاة، حديث: 420 .

(7) كتاب الأذان، حديث: 786.

(8) كتاب الجنائز، حديث: 1355، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3033، وفي كتاب الشهادات، حديث: 2638"أي

صَافٍ"، ومثله في كتاب قول الرجل للرجل اخسأ، حديث: 6174، وسواء أكان النداء بالياء، أم بأيّ ، فإنَّ الشاهد واحدٌ.

— "قَالَ سُفْيَانُ: فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللَّهِ وَنَادَوْا يَا مَالُ!" (1).

والأصل : وَنَادَوْا يَا مَالِكُ.

— "يَا عَائِشَ! هَذَا جِبْرِيلُ يُقْرِئُكَ السَّلَامَ" (2)، والأصل: يَا عَائِشَةُ.

11- أَلِفَ فاعِل، ووروده في الصحيح نادرٌ — أيضاً، ولا أعتقد وروده في غير هذا الحديث:

— "لَوْ أَمَرْتَ نِسَاءَكَ أَنْ يَحْتَجِبْنَ فَإِنَّهُ يُكَلِّمُهُنَّ الْبَرُّ وَالْفَاجِرُ" (3).

والأصلُ في "الْبَرُّ" الْبَارُّ، وعلى حذف أَلِفَ فاعِل، قال أبو الفتح فيمن قرأ ﴿مِنَ الْقَطِينِ﴾ (4)،

قال: تَحَذَفُ الْعَرَبُ أَلِفَ فاعِلٍ تَخْفِيفاً (5).

(1) كتاب بدء الخلق، حديث: 3230.

(2) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3768 — بالفتح —، وفي كتاب الأدب، حديث: 6201 بالرفع — يَا عَائِشُ —، وفي بعض أطرافه بدون ترخيم.

(3) كتاب الصلاة، حديث: 402، وكتاب تفسير القرآن ، حديث: 4483، و 4790.

(4) الحجر: 55.

(5) الْمُحْتَسَب: 4/2.

المبحث الثاني حذف حروف المعاني

1_ همزة الاستفهام:

من حروف المعاني التي تُحذف كثيراً (همزة الاستفهام)، وقد يجوز تقدير محلها (هل) من أدوات الاستفهام ، وقد لا يجوز تقدير غيرها، ويتضح ذلك من خلال الآتي :

— " فإذا هي تبكي ، فقلتُ : طَلَقَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ؟ ⁽¹⁾ .

والتقدير : أَطَلَقَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ويَجوز فيها (هل) ؛ والاستفهام هنا حقيقي، مع العلم أَنَّ الهمزة في مثل هذا الموضع أقوى؛ لدخولها على الأفعال.

— " قَالَ لَهُ قَائِلٌ : تُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ؟ ⁽²⁾ .

والتقدير : أَتُصَلِّي فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ، ولا يجوز فيها (هل) ؛ لَأَنَّ الاستفهام هنا للإنكار التوبيخي ⁽³⁾، فالسائل لا يحتاج إلى إجابة، بل يُنكرُ على المصلي قيامه بهذا الفعل.

— " حَتَّى قُلْتُ : أَيُّ رَبٍّ! وَ أَنَا مَعَهُمْ ؟! ⁽⁴⁾ .

والتقدير : أَيُّ رَبٍّ! أَوْ أَنَا مَعَهُمْ؟ ؛ لَأَنَّ الواو بعد الهمزة معطوفة على مُقَدَّر يدل عليه السياق، ولا يجوز في مثل هذا الموضع غير الهمزة.

(1) كتاب العلم، حديث : 89، وفي كتاب المظالم والغصب، حديث 2468 "أَطَلَقَنَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" بإثبات الهمزة تارة، وبحذفها أخرى في الحديث نفسه : طَلَقْتَ نِسَاءَكَ؟، ومما يجوز فيه التقديران، والهمزة أقوى: " يا بلال! صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ؟" كتاب الصلاة، حديث: 468، وكتاب أبواب التَّهَجُّدِ، حديث: 1167

(2) كتاب الصلاة ، حديث 352، وحديث 370- تُصَلِّي وَرِدَاؤُكَ مَوْضُوعٌ — ؟

(3) الإنكار التوبيخي، هو إما للتوبيخ على أمرٍ وقع في الماضي ، وإما للتوبيخ على أمرٍ واقع في الحال أو خيف وقوعه في المستقبل، بمعنى : لا ينبغي أن يكون. كما أَنَّ الإنكار كالتقرير ، يكون بالهمزة، ويشترط أن يلي المُنْكَرُ الهمزة ، ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي، ط2، 1953، ص: 236-237، ومثله في تقدير (الهمز) دون (هل)، ما جاء في كتاب العِيْدَيْنِ، حديث: 949، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3931، ومثله — أَيْضًا في كتاب الأَذَانِ، حديث: 775، وكتاب فضائل القرآن، حديث: 5043، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 475، ومثله ما جاء في كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3173، وكتاب الأدب، حديث: 6143، 6142، ومثله في كتاب الخُسُوفِ، حديث: 1052، وكتاب النكاح، حديث: 5197. ولا يجوز (هل)؛ لَأَنَّ الاستفهام للإنكار. ومثله ما جاء في كتاب العُمْرة، باب أَجْرُ الْعُمْرَةِ عَلَى قَدَرِ النَّصَبِ، حديث: 1787، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1370، وكتاب المغازي، حديث: 3980، وفي 3981، بإثبات الأداة (هل)، وكذلك في الكتاب نفسه، حديث: 4026، ويجوز فيه التقديران.

(4) كتاب الأَذَانِ، حديث: 745، وفي كتاب المساقاة، حديث: 2363، ومثله في كتاب العِيْدَيْنِ، حديث: 950.

ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1237، وفي كتاب الحوالات بتغيير الصيغة، حديث: 2388، وكتاب بدء الخلق ، حديث: 3222، وكتاب اللباس، حديث: 5827، وكتاب الاستئذان، حديث: 6268، والتقدير في هذه الأحاديث الهمزة لا غير.

— " فَقُلْتُ: لَمْ تَشْهَدْهَا ؟ قَالَ : بَلَى " (1).

والتقدير: أَلَمْ تَشْهَدْهَا؟ ، ولا يجوز غير الهمزة؛ لوجود (لم)، فالاستفهام المنفي لا يكون إلا بالهمز مع أداة النفي.

— " فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ " (2).

والتقدير: أَفَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضَعَفَاؤُهُمْ ؟؛ ولا يجوز غير الهمز؛ لوجود (أم) المعادلة.

2- أدوات نصب المضارع (أَنْ - لَنْ - كَيْ - إِذَنْ)، وهي الأدوات التي تنصب مباشرة، منها (أَنْ)، وهذه وردت محذوفة في العطف والتكرير، كما وردت محذوفة بالتأويل على المعنى، فمن الوجه الأول - حالة العطف والتكرير -

— " كُنَّا نُنْهَى أَنْ نُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، وَلَا نَكْتَحِلَ، وَلَا نَتَطَيَّبَ، وَلَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا " (3)، فقولها: وَلَا نَكْتَحِلَ، وَلَا نَتَطَيَّبَ، وَلَا نَلْبَسَ، معطوفٌ على الفعل (نَحَدُّ) منصوب بأن المحذوفة في العطف والتكرير، والتقدير: وَأَنْ لَا نَكْتَحِلَ ، وَأَنْ لَا نَتَطَيَّبَ، وَأَنْ لَا نَلْبَسَ ثَوْبًا مَصْبُوغًا، إضافةً إلى أنها تظهر عند التأويل، فنقول: نُنْهَى عَنِ الْحَدَادِ، وَالْاِكْتِحَالِ، وَالتَّطَيُّبِ.

— " إِنَّمَا سُنَّةُ الصَّلَاةِ أَنْ تَتَّصِبَ رَجُلَكَ الْيُمْنِي، وَتَتَّيَّيَ الْيُسْرَى " (4)، حيث حُذِفَتْ (أَنْ الناصبة) للفعل (تتَّيَّي)؛ عطفًا على (تتَّصِب).

— " ذَكَرْتُ وَأَنَا فِي الصَّلَاةِ تَبْرًا عِنْدَنَا ، فَكَرِهْتُ أَنْ يُمْسِيَ، - أَوْ يَبِيتَ - عِنْدَنَا " (5)، والتقدير : أَوْ أَنْ يَبِيتَ.

(1) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1223.

(2) كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، ومثله ما جاء في كتاب الأيمان والنذور، حديث: 6671، وكذلك ما جاء في كتاب الاضاحي، حديث: 5561، والتقدير فيها (الهمزة) دون غيرها؛ لوجود (أم) المعادلة، وللناظر أَنْ يُجَدَّدَ بِهَا عَهْدًا، حاشية: (8)، ص: (52).

(3) كتاب الحيض، حديث: 313، وكتاب الطلاق، حديث: 5342.

(4) كتاب الأذان، حديث: 827.

(5) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1221. ومنه - أيضًا - ما جاء في كتاب الزكاة، حديث: 1471، وكتاب البيوع، حديث: 2075، وكتاب المساقاة، حديث: 2373، ومنه في كتاب الحج، حديث: 1716، وحديث: 1717، ومثله في كتاب المحصر، حديث: 1817، وكتاب المغازي، حديث: 4159، ومثله في كتاب العمرة، حديث: 1784 وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2985، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1651، وكتاب العمرة، حديث: 1785، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2077، وفي الكتاب نفسه، حديث: 2067، وكتاب الأدب، حديث: 5986، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2168، وفي كتاب المكاتب، حديث: 2563، وفي كتاب المكاتب، حديث: 2564، وكتاب الشروط، حديث: 2717، وحديث: 2729، ومنه في كتاب الإجارة، حديث: 2285=

وأما عن حذف (أَنْ) لَوَحْدَهَا، وهو ما تم ذكره في الفصل الأول⁽¹⁾.

فقد وردت أفعال منصوبة بأن المحذوفة، ووردت أفعال أخرى عند التأويل تحتاج إلى أَنْ المصدرية الناصبة ، بحيث إنها تُشعر القارئ والسامع أَنَّ المعنى لا يستقيم بدونها ، وخاصة عند التأويل.

ومن الأفعال التي وردت منصوبة دون ذكر (أَنْ) قوله ﷺ :

— "إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدُّا بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا نُصَلِّي، ثُمَّ نَرْجِعَ فَنَنْحَرُ"⁽²⁾.

فالفعل (نُصَلِّي) نُصِبَ بِأَنْ المحذوفة، وليس المضمره، و عند التأويل يظهر المعنى، حيث يصبح المصدر مؤولاً: "إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدُّا بِهِ فِي يَوْمِنَا الصَّلَاةَ ، ثُمَّ الرُّجُوعُ فَالنَّحْرُ؛ ولذا كانت (أَنْ) هنا محذوفة، ولعلَّ قائلًا يقول: لا مانع من تقدير عامل النصب ولكن دون إعماله، و ما يرتئيه الناظر أَنْ لا مانع من نصب الفعل مع حذف عامل النصب، وإن كان الأصل فيه الرفع، كما جاء في "تسمع بالمعدي خيرٌ لك من أَنْ تراه"⁽³⁾، وذلك جوازاً، فتكون رواية النصب صحيحة، وكذا رواية الرفع صحيحة على الأصل، ولا يقاس؛ ولذا كان وروده في البخاري نادراً كما في لغة العرب، وهناك أفعال وردت مرفوعة، ولو سُمعت منصوبة لجاز ذلك، ومنها:

— "أَرَدْنَا إِنْ كُنْتَ كَاذِبًا نَسْتَرِيحُ"⁽⁴⁾.

والتقدير: أَنْ نَسْتَرِيحَ ، والمصدر المؤول في محل نصب مفعول الفعل أردنا.

سوفي كتاب المزارعة، حديث: 2328، وفي كتاب الشركة، حديث 2499، وكتاب الشروط، حديث: 2720، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 644، وكتاب الأذان، حديث: 657 وكتاب الخصومات، حديث: 2420، وكتاب الأحكام، حديث: 7224، ومنه في كتاب الحوالات، حديث: 2395- ، ومثله في كتاب الهبة وفضلها، حديث: 2601، ومنه ما جاء في كتاب الصلح، حديث: 3700، وحديث: 2698، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3184 ومنه في الكتاب نفسه، حديث: 2701، وكتاب المغازي، حديث: 4252 ومنه ما جاء في كتاب البيوع، حديث: 2158، وفي كتاب الإجارة، حديث: 2274، ومنه ما جاء في كتاب الوكالة، حديث: 2301، ومنه في كتاب الشروط، حديث: 2737، وفي كتاب الوكالة، حديث: 2313، ومنه ما جاء في كتاب الوصايا، حديث: 2772، وحديث: 2777، ومنه في كتاب الإيمان، حديث: 36، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2787، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3123، وكتاب التوحيد، حديث: 7457 وحديث: 7463، ومنه في كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 2941- وردت الرواية بالرفع، والأصل أن تكون بالنصب عطفًا على ما قبلها، وليس للحذف في هذه الأحاديث قيمة غير قيمة الاختصار، منعًا للتكرار، كما سبق

(1) يُنظر: حاشية: (6)، ص: (56).

(2) كتاب الأضاحي، حديث: 5545، وقد وردت مثبتة في كتاب العيدين، حديث: 951، وكذلك في باب الخطبة بعد العيد، حديث: 965، وحديث: 968، وحديث: 976، وكتاب الأضاحي، حديث: 5560.

(3) يُنظر: حاشية: (9)، ص: (56).

(4) كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3169، وكتاب الطب، حديث: 5777.

— "فَأَمْرُهُ يُصَلِّي كَمَا هُوَ"⁽¹⁾.

والتقدير : فَأَمْرُهُ بِأَنْ يُصَلِّيَ كَمَا هُوَ ؛ وعند التأويل يصبح المصدر - بالصلاة - ولعلَّ توارِدَ فعلين مضارعين ثانيهما متصل بالأول مما عُهِدَ فيه ذَكَرُ (أَنْ) شائعٌ في العربية وتقرُّه اللجنة⁽²⁾، ومنه:

— " حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي "⁽³⁾، والتقدير: لَا يُحْسِنُ أَنْ يُصَلِّي (الصَّلَاة).

— " تَسْتَطِيعُ تُعْتَقُ رَقَبَةً "⁽⁴⁾، والتقدير: تَسْتَطِيعُ أَنْ تُعْتَقَ (عَتَقَ).

— " تَشْتَهِيَنَّ تَنْظُرِينَ؟ "⁽⁵⁾، والتقدير: تَشْتَهِيَنَّ أَنْ تَنْظُرِي (النَّظَرَ).

ومما حذف منه الناصب غير (أَنْ)، قوله:

— " جاء رسولُ الله ﷺ يَعُودُنِي "⁽⁶⁾، والتقدير: كي يعودني؛ أي: لِعِيَادَتِي.

— " هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوا بعده "⁽⁷⁾، والتقدير: كي لا تضلُّوا، أو حتى لا تَضِلُّوا؟! ويمكن اعتبارها جواب شرط، بمعنى: إِنْ كَتَبْتُ لَكُمْ كِتَابًا فَلَنْ تَضِلُّوا، على أَنَّها واقعةٌ في جواب الطلب.

(1) كتاب الصلح، حديث: 2690، ومما ورد فيه حذف (أَنْ) الناصبة للمضارع على التأويل بمصدر مؤول مع المضارع، يقع في محل رفع خبر المبتدأ ماجاء في كتاب الإيمان، حديث: 12، وحديث: 28، وكتاب الاستئذان حديث: 6236، ولا غنى عن (أَنْ) عند التأويل في هذا الحديث - والله أعلم -، وبأيهما بُدِئَ كان مبتدأ؛ لتساويهما في التعريف، ومنه ماجاء في كتاب الزكاة، حديث: 1396، وفي كتاب الأدب، حديث: 5983.

(2) مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ص: 69، ويُنظَرُ: حاشية: (2)، ص: (58).

(3) كتاب الأذان، حديث: 755.

(4) كتاب كفارات الأيمان، حديث: 6709، وقد وردت (أَنْ) مثبتةً في بعض أطرافه: 2600، 6711، 6710.

(5) كتاب العيدين، حديث: 950.

(6) كتاب الوضوء، حديث: 194، وكتاب المرضى، حديث: 5651، وحديث: 5664، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7309.

(7) كتاب المرضى، حديث: 5669، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 3053 وردت بصيغة -لَنْ تَضِلُّوا- وبالحذف - أيضًا - في كتاب الجزية والمواعدة، حديث: 3168، ومثله في كتاب المغازي، حديث: 4432، وفي الباب نفسه بصيغة (لَنْ)، حديث: 4431، ومثله في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7366، ومما يمكن اعتباره محذوف عامل النصب منه ماجاء في كتاب الوكالة، حديث: 2300، وكتاب الشركة، حديث: 2500، بتقدير (كي)، أو: (حتى)؛ لإمكانية التأويل بمصدر، ومنه ماجاء في كتاب الصلح، حديث: 2693، وكتاب الأحكام، حديث: 7190، ومثله في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 596، وحديث: 598، وفي كتاب الأذان، حديث: 641- بنبوت (أَنْ) في الأولى، وحذفها من الثانية -، وبحذف جملة الخبر كاملة من الأولى مع ثباتها في الثانية، في كتاب المغازي، حديث: 4112.

3- نون الأفعال:

تعتبر من حروف المعاني؛ وذلك إذا حملت معنى الجمع، أو المثني، أو المخاطب إذا ما أُلْحِقَتْ بالمضارع مع واو الجماعة، أو ألف الاثنين أو ياء المخاطبة، وهذه تحذف في حالاتٍ منها:

أ- الأفعال الخمسة في حالتي النصب والجزم، وجاء منها:-

— "أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ، حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ؛ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ"⁽¹⁾.

فالأفعال "يشهدوا"، "يقيموا"، "يؤتوا" أفعال مضارعة منصوبة بأن المضمرة، وعلامة النصب فيها حذف النون؛ لأنها من الأفعال الخمسة.

— "لَا تَكْذِبُوا عَلَيَّ فَإِنَّهُ مِنْ كَذَبِ عَلَيَّ؛ فَلْيَلِجِ النَّارَ"⁽²⁾.

فالفعل: "تكذبوا" مضارع جُزِمَ بلا الناهية، وعلامة جزمة حذف النون -أيضاً-؛ لأنه من الأفعال الخمسة.

ومما اتصلت به ألف الاثنين، وجاء منصوباً تارةً، ومجزوماً أخرى، قوله ﷺ:

— "لَعَلَّه أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَالَمْ تَنِيْسَا أَوْ: إِلَيَّ أَنْ يَنِيْسَا"⁽³⁾، والأصل: تَنِيْسَانِ، وَيَنِيْسَانِ.

ب- ومما تُحذفُ نونه الأمر؛ ولنفس العلة في المضارع، إذا اتصلت به ألف الاثنين، أو واو الجماعة، أو ياء المخاطبة؛ وذلك لأنَّ الأمر يُنْتَى على ما يُجْزَم به مضارعه، ومنه:

(1) كتاب الإيمان، حديث: 25، ومنه — مما اتصل بواو الجماعة بعد عامل النصب — في كتاب الإيمان، حديث: 43، و حديث: 1151، ومثله في كتاب الوضوء، حديث: 233، وكتاب الزكاة، حديث: 1501، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3018، وكتاب المغازي، حديث: 4192، وكتاب الطب، حديث: 5686، وحديث: 5727، وكتاب المحاربين من أهل الكفر والردة، حديث: 6802، وحديث: 6804، وحديث: 6805، ومثله ما جاء في كتاب الصلاة، حديث: 391.

(2) كتاب العلم، حديث: 106، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 432، وكتاب التطوع، حديث: 1187، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 433، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3380، و 3381، وكتاب المغازي، حديث: 4419، و 4420، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4702، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 482، وكتاب السهو، حديث: 1229، وكتاب الأدب، حديث: 6051.

(3) كتاب الوضوء، حديث: 216، حديث: 218، وكتاب الجنائز، حديث: 1361 وكتاب الجنائز، حديث: 1378، وكتاب الأدب، حديث: 6055، ومنه ما جاء في كتاب الحج، حديث: 1594، ومنه ما جاء في كتاب الحج، حديث: 1601، ومنه في كتاب العلم، حديث: 134، وكتاب جزاء الصيد، حديث: 1842، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2113، وحديث: 2107، و 2108 مع تغيير عامل الحذف في الأحاديث، وكذلك في حديث: 2109، و حديث: 2110، و 2111، و حديث: 2113، و 2114، ومنه في كتاب المظالم والغصب، حديث: 2468، وكتاب النكاح، حديث: 5191.

— " إِنَّ بَلَالًا يُؤَذِّنُ بَلِيلًا ، فَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَنَادِيَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ " (1).

— " إِذَا أَنْتُمْ خَرَجْتُمْ ؛ فَأَذِّنَا ، ثُمَّ أَقِيمَا ، ثُمَّ لِيَوُكُّمَا أَكْبَرُكُمَا " (2).

— " حَتَّى إِذَا مَلَّيْتُ ، قَالَ : حَسْبُكَ ؟ قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : فَادْهَبِي " (3).

ج- ومن الجميل ذكره أَنَّ هُنَاكَ أَفْعَالًا حُذِفَتْ نُونُهَا دُونَ نَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ ، وَقَدْ وَرَدَتْ فِي أَرْبَعَةِ أَحَادِيثَ :

— " قُلْنَا لِلنَّبِيِّ ﷺ : إِنَّكَ تَبْعَتُنَا ، فَتَنْزِلُ بِقَوْمٍ لَا يَقْرُونَا ؛ فَمَاذَا تَرَى فِيهِ ؟ " (4).

فالفعل " يَقْرُونَا " محذوف النون ، دُونَ أَنْ يَسْبِقَ بِنَاصِبٍ أَوْ جَازِمٍ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ " يَقْرُونَنَا " وَهَذَا يَدْعُمُ مَا تَمَّ بَيَانُهُ فِي الْفَصْلِ الْأَوَّلِ (5).

(1) كتاب الأذان ، حديث : 617 ، وحديث : 620 ، و 622 ، و 623 ، وكتاب الصوم ، حديث : 1918 ، 1919 ، وكتاب الشهادات ، حديث : 2656 ، وكتاب أخبار الآحاد ، حديث : 7248 ، ومثله في كتاب الأذان ، حديث : 628 ، حديث : 631 ، حديث : 685 ، وحديث : 819 ، وكتاب الأدب ، حديث : 6008 ، وكتاب أخبار الآحاد ، حديث : 7246 ، ومثله في كتاب الأذان ، حديث : 632 ، و حديث : 666 ، ومنه في كتاب الأذان ، حديث : 635 ، وحديث : 636 ، وكتاب الجمعة ، حديث : 908 ، ومثله في كتاب الأذان ، حديث : 678 ، وكتاب أحاديث الأنبياء ، حديث : 3385 ، ومنه في كتاب الصلاة ، حديث : 378 ، وكتاب الأذان ، حديث : 689 ، وحديث : 732 ، و 733 ، وحديث : 805 ، وكتاب أبواب تقصير الصلاة ، حديث : 1114 ، ومنه في كتاب الأذان ، حديث : 693 ، حديث : 696 ، وحديث : 796 ، وكتاب بدء الخلق ، حديث : 3228 ، ومنه في : كتاب الأذان ، حديث : 822 ، وكتاب مواقيت الصلاة ، حديث : 532 .

(2) كتاب الأذان ، حديث : 630 ، و حديث : 658 ، وكتاب الجهاد والسير ، حديث : 2848 .

(3) كتاب العيدين ، حديث : 950 ، وكتاب الجهاد والسير ، حديث : 2907 ، ومنه في كتاب السهم ، حديث : 1233 ، وكتاب المغازي ، حديث : 4370 ، ومنه في كتاب الجنائز ، حديث : 1252 ، حديث : 1283 ، وكتاب الأحكام ، حديث : 7154 ، ومنه في : كتاب الزكاة ، حديث : 1467 ، ومنه في كتاب البيوع ، حديث : 2211 ، وفي كتاب النفقات ، حديث : 5364 ، وحديث : 5370 ، وكتاب الأحكام ، حديث : 7180 ، ومنه في كتاب الحج ، حديث : 1556 ، ومنه : في كتاب الصلاة ، حديث : 464 ، وكتاب الحج ، حديث : 1619 ، و حديث : 1626 ، وحديث : 1633 ، وكتاب تفسير القرآن ، حديث : 4853 ، ومنه في كتاب البيوع ، حديث : 2218 ، وكتاب الخصومات ، حديث : 2421 ، وكتاب العتق ، حديث : 2533 ، وكتاب الوصايا ، حديث : 2745 ، وكتاب المغازي ، حديث : 4303 ، وكتاب الفرائض ، حديث : 6749 ، وكتاب الفرائض ، وحديث : 6765 ، وكتاب الأحكام ، حديث : 7182 ، ومنه في كتاب البيوع ، حديث : 2168 وفي كتاب الزكاة ، حديث : 1493 بصيغة مخالفة ، ونظير حذف النون من هذه الأفعال كثيرٌ ، مع ملاحظة تنوع الصورة .

(4) كتاب المظالم والغصب ، حديث : 2461 ، وفي كتاب الأدب ، حديث : 6137 - بثبوت النون - " فَلَا يَقْرُونَنَا " - ومثله في كتاب المغازي ، حديث : 4146 " لَمْ تَأْذِنِي لَهُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَيْكَ " .

(5) راجع حاشية : (3) ، ص : (71) ، ومنه : " أَيَأْمَنُنِي اللَّهُ عَلَى أَهْلِ الْأَرْضِ ، فَلَا تَأْمُونُونِي ؟ ! " ، كتاب أحاديث الأنبياء ، حديث : 3344 ، وكتاب التوحيد ، حديث : 7432 ، وفي كتاب المغازي ، حديث : 4351 " أَلَا تَأْمُونُونِي " ، ومثله : " فَلَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ " ، كتاب مواقيت الصلاة ، حديث : 540 ، وفي كتاب الدعوات ، حديث : 6362 " لَا تَسْأَلُونِي الْيَوْمَ عَنْ شَيْءٍ إِلَّا بَيَّنَّتُهُ لَكُمْ " ومثله في كتاب الفتن ، حديث : 7089 ، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة " قَوْلَ اللَّهِ لَا تَسْأَلُونِي عَنْ شَيْءٍ إِلَّا أَخْبَرْتُكُمْ بِهِ " ، والمتأمل في هذين الحديثين المذكورين يجد أنهما لم يسبق =

— " فقال لهم : مَنْ أَهْلُ النَّارِ ؟ ، قالوا: نكونُ فيها يَسِيرًا، ثُمَّ تَخْلُفُونَا فيها"(1).

فالفعل " تَخْلُفُونَا" حَذَفَتْ نونُهُ دونَ ناصبٍ أو جازمٍ، والأصل فيه تَخْلُفُونَنَا.

— " إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ، لَا نَدْرِي أَذْكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَمْ لَا ؟"(2).

فالفعل " يَأْتُونَا" حُذِفَتْ نونه دونَ ناصبٍ أو جازمٍ—أيضًا—، والأصل فيه يَأْتُونَنَا.

وهذه الأحاديث تجعل الناظر يتساءل: إذا كانَ حَذْفُ النونِ ضرورةً — كما مرَّ في الفصل الأول — ، فهل من ضرورةٍ حملتَ النبي ﷺ على حذفها هنا ؟! وإذا كانَ النبي ﷺ قد حَذَفَهَا دونَ ضرورةٍ، فهل يُقالُ: إن حَذَفَهَا شاذٌّ؟!، وكيف ذلك وقد وردت به قراءة الحسن: ﴿يَوْمَ يُدْعَوُ كُلُّ أَنَسٍ﴾، والأصل: ﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ﴾ (3)، حيثُ حُذِفَتْ النون من الفعل (4)، ومقابلُ حَذْفِ نون المضارع دونَ ناصبٍ أو جازمٍ، لُوْحِظَ ورودُ أفعالٍ ثَبَتَتْ نونُها مع وجودِ ناصبٍ، أو جازمٍ ووروده نادرٌ، حيث ورد في ثلاثة أحاديثٍ لاغير، وهي كالتالي:

— " قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ "(5).

— " تُرِيدِينَ أَنْ تَصُومِينَ غَدًا؟ ، قالت: لا، قال : فَأَفْطِرِي"(6).

فالفعل (يَرَوْنَهُ) مضارعٌ مَثَبَتِ النون رغم سبقه بأنِ المضمره بعد (حتى)، وكذلك الفعل (تصومين) مَثَبَتِ النون رغم سبقه بأنِ المصدرية الناصبة.

— " أَلَمْ تَرَيْنِ إِلَى فَلَانَةٍ بَنَتْ الْحَكَمَ؛ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا أَلْبَتَّةَ فَخَرَجَتْ؟!"(7)، فقد ثَبَتَتْ النون مع وجودِ جازمٍ (لم)، فهل نعتبر هذه لغة، أم نحملها على الإخبار؟، وقد ذهب إليه ابن جني حين التعليق

=بناصب ولا بجازم ؛ فـ(لا) في الحديثين نافيةٌ، وإلا فما الفرق بينها وبين قوله: "لَا تَسْأَلُونِي مَا دَامَ هَذَا الْحَبْرُ فِيكُمْ"، حديث: 6736، ويبدو فيها أنَّ الأرجح كون النون المذكورة نون الرفع، والنون المحذوفة نون الوقاية، خلافاً للآية القرآنية ﴿حَتَّى تَشْهَدُونَ﴾ النمل: 32، ويقوِّي كونها نون الوقاية قراءة الآية ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ تُأْمُرُونِي﴾ الزمر: 64، حيثُ قرئت بالتخفيف، يُنْظَرُ: الحجة في القراءات: 143، وعليه فالمحذوف في هذه الأحاديث نون الوقاية تخفيفاً، ومثله في كتاب التوحيد: "فَعَن مَعَادِنِ الْعَرَبِ تَسْأَلُونِي"، حديث: 3373.

(1) كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3169، وفي كتاب الطب، حديث: 5777- بثبوت النون- " نكونُ فيها يَسِيرًا، ثُمَّ تَخْلُفُونَنَا فيها".

(2) كتاب الذبائح والصيِّد، حديث: 5507، وكتاب التوحيد، حديث: 7398 وفي كتاب البيوع، حديث: 2057- بثبوت النون- " إِنَّ قَوْمًا يَأْتُونَنَا بِاللَّحْمِ...".

(3) الإسراء: 71.

(4) الْمُحْتَسَب: 20/2، وللناظر أن يُجَدِّدَ عهدًا بالعودة إلى حاشية: (1)، ص: (71).

(5) كتاب الأذان، حديث: 747.

(6) كتاب الصوم، حديث: 1986.

(7) كتاب الطلاق، حديث: 5325، و 5326.

على القراءة ﴿فَلَا يُسْرِفُ فِي الْقَتْلِ﴾⁽¹⁾، برفع ﴿يُسْرِفُ﴾ بعد النهي⁽²⁾، وقد اعتبرها ابنُ جني لغةً — الرفع بعد الجزم — ، كما أنشد:

لَوْ لَا فَوَارِسُ مَنْ قَيْسٍ وَأُسْرَتَهُمْ يَوْمَ الصَّلَافَاءِ لَمْ يُؤْفُونَ بِالْجَارِ⁽³⁾
وما قيل في الجزم، يُقَالُ فِي النَّصَبِ، وَمِنْهُ ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾⁽⁴⁾، حَيْثُ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ بَعْدَ النَّاصِبِ⁽⁵⁾،
مِمَّا يُؤَكِّدُ جَوَازَ تِلْكَ الرِّوَايَاتِ، كَمَا الْقِرَاءَاتِ، وَلَعَلَّ تَوْجِيهَ الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ سَيَكُونُ: قَامُوا قِيَامًا فِي
الْمَاضِي، حَتَّى إِنْهُمْ يَرَوْنَهُ الْآنَ قَدْ سَجَدَ، فَيُحْكِي الْحَالُ فِي الْحَدِيثِ كَمَا حَكَاهُ الْفَارْسِيُّ فِي
الْآيَةِ⁽⁶⁾.

4- نون المثنى وما يلحق به، ونون جمع المذكر السالم وما يلحق به؛ وذلك عند إضافة كل منهما ؛ تخفيفاً ومنه:

— " إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ"⁽⁷⁾.
— " فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْرِفَانِ " ⁽⁸⁾.
— "أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟" ⁽⁹⁾.

(1) الإسراء:33.

(2) الْمُحْتَسَبُ: 20/2.

(3) الْمُحْتَسَبُ: 42/2.

(4) البقرة: 214 .

(5) الْحُجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: 96.

(6) الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي بن أحمد الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي،
وراجعه: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983، ج2، ص:232.

(7) كتاب الجنائز، حديث: 1275، وكتاب المغازي، حديث 4045.

(8) كتاب الجنائز، حديث: 1285، و حديث: 1342.

(9) كتاب الجنائز، حديث: 1295، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3936، وكتاب المغازي، حديث: 4409،
وكتاب المرضى، حديث: 5668، وكتاب الدعوات، حديث: 6373، وكتاب الفرائض، حديث: 6733، ومنه في
كتاب الجنائز، حديث: 1303، وحديث: 1386، وكتاب البيوع، حديث: 2085، ومنه في كتاب العمل في
الصلاة، حديث: 1218، وكتاب الأذان، حديث: 684، وكتاب السهو، حديث: 1234، وكتاب الصلح، حديث
2690، ومنه في كتاب السهو، حديث: 1229، وكتاب الصلاة، حديث: 482، ومنه في كتاب السهو، حديث
1228/م، ومنه في كتاب الجنائز، حديث: 1338 ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1403، وكتاب تفسير القرآن،
حديث: 4565، ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1413، وفي كتاب الرقاق، حديث: 6539، ومثله في كتاب
التوحيد، حديث: 7512، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1350، وكتاب اللباس، حديث: 5795، ومثله في
كتاب الجهاد والسير، حديث: 3009، وحديث: 2942، وكتاب فضائل اصحاب النبي ﷺ ، حديث: 3701،
وكتاب المغازي، حديث: 4210، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1385، وكتاب تفسير القرآن ، حديث: 4775،
وكتاب القدر، حديث: 6599، ومثله في كتاب الصوم، حديث: 1912، وكذلك في كتاب بدء الخلق ، حديث:
3273، ومثله في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3355، وكتاب اللباس، حديث: 5913، وكتاب الحج، حديث:
1555، ومثله في كتاب المرضى، حديث: 5653.

وكذلك ما يلحق بالمتني تحذف نونه عند الإضافة، ومنه:

- "قَدْ غَزَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ غَزْوَةً"⁽¹⁾.
— "فَانْفَضَّ النَّاسُ إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا"⁽²⁾.
— "فَكَلاَهُمَا يَقُولُ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرَقِ دَيْنًا"⁽³⁾.
— "كَلَاكُمَا مُحْسِنٌ !"⁽⁴⁾.

أما "كلتا" فَلَمْ يُعْتَرَّ عليها في الصحيح ألبتة.

وأما عن جمع المذكر السالم، وما يلحق به، فمنه:

- "وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ، آكُلُوا الرَّبَا"⁽⁵⁾.
— "كَانَ النَّاسُ يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُمْ عَاقِدُوا أَرْزُهُمْ عَلَى رِقَابِهِمْ"⁽⁶⁾.
— ﴿ذَلِكَ لِمَنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلُهُ حَاضِرِي الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾⁽⁷⁾.

ومما يلحق به:

- "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟!" قالوا: بَلَى، قال: "دُورُ بَنِي النَّجَارِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ"⁽⁸⁾.

(1) كتاب العيدين، حديث: 980، وكتاب الحج، حديث: 1652، وكتاب الحيض، حديث: 324.

(2) كتاب البيوع، حديث: 2064، وفي كتاب الجمعة، حديث: 936 "مَا بَقِيَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا" وكذلك في كتاب البيوع، حديث: 2058، وكتاب تفسير القرآن، وهي على رواية النصب؛ لأنَّ الاستثناء تامٌّ، مثبتٌ، فتكون في محل نصب؛ لأنها مستثنى، وعلى رواية الرفع؛ لأن الاستثناء ناقص منفي؛ لذا يتفرغ العامل للعمل فيما بعد إلا؛ فيكون ما بعدها فاعلاً للفعل بقي، وسواء أكان مرفوعاً أم منصوباً فإنَّ الشاهد: حذف نون المتنى وما يلحق به عند الإضافة.

(3) كتاب البيوع، حديث: 2180 و 2181.

(4) كتاب الخصومات، حديث: 2410، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3476، ومنه في كتاب الصفح، حديث: 2708، ومنه في كتاب فرض الخمس، حديث: 3141.

(5) كتاب الجنائز، حديث: 1386.

(6) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1215، وفي كتاب الصلاة، حديث: 362 "كَانَ رَجُلًا يُصَلُّونَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَاقِدِي أَرْزُهُمْ" وكذلك في كتاب الأذان، حديث: 814، وسواء أكانت الرواية بالنصب أم بالرفع، فإنَّ النون تحذف للإضافة.

(7) البقرة: 196، وقد وردت في كتاب الحج، حديث: 1572.

(8) كتاب الزكاة، حديث: 1481، ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1498، وكتاب البيوع، حديث: 2063، وكتاب الكفالة، حديث: 2291، وكتاب الحوالات، حديث: 2404، وكتاب في اللقطة، حديث: 2430، وكتاب الشروط، حديث: 2734، ومنه في كتاب جزاء الصيد، حديث: 1822، ومنه في كتاب الصوم، حديث: 2004، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3943، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2211، ومنه في كتاب المكاتب، حديث: 2565، ومثله في كتاب فرض الخمس، حديث: 3129.

— " وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ بِمَكَّةَ، يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ " (1).
 — " اللَّهُمَّ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ " (2)، وحذف نون التثنية والجمع، وما يلحق بهما للتخفيف لا غير، وهو كثير.

5. حرف النداء :

يُحذفُ حرفُ النداء بكثرة، خاصةً عند مناداة لفظ الجلالة - الله-، مع التعويض عنه بالميم، فيُصبح اللفظ - اللَّهُمَّ- ، ولا شكَّ أنَّ هذا يكثر في الدعاء، وقد ورد في الصحيح ثلاثمائة وثلاثة عشر حديثاً بلفظ اللَّهُمَّ، نذكر منها:
 — " اللَّهُمَّ عَلِّمَهُ الْكِتَابَ " (3).
 — " اللَّهُمَّ رَبَّ هَذِهِ الدَّعْوَةِ التَّامَّةِ، وَالصَّلَاةِ الْقَائِمَةِ " (4).
 — " الْمَلَائِكَةُ تُصَلِّي عَلَى أَحَدِكُمْ مَا دَامَ فِي مُصَلَّاهُ الَّذِي صَلَّى فِيهِ، مَا لَمْ يُحْدِثْ، تَقُولُ: اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَهُ، اللَّهُمَّ ارْحَمْهُ " (5).

هذا وقد عَقَدَ البخاريُّ كتاباً في صحيحه أَسَمَاهُ (كتاب الدعوات) ، ذَكَرَ فِيهِ سَبْعَةُ أَحَادِيثَ وَمِائَةٍ، مِنْ بَيْنِهَا (وَاحِدٌ وَخَمْسُونَ) حَدِيثاً بِلَفْظِ اللَّهُمَّ مِنْ إِجْمَالِي ثَلَاثِمِائَةٍ وَثَلَاثَةَ عَشَرَ حَدِيثاً بِلَفْظِ (اللَّهُمَّ) فِي الصَّحِيحِ كُلِّهِ، هَذَا وَقَدْ تَحَدَّثَ الْأَدَاةُ مَعَ لَفْظِ (الرَّبِّ)، وَجَاءَ مِنْهُ فِي الصَّحِيحِ ثَلَاثَةُ وَخَمْسُونَ حَدِيثاً بِلَفْظِ (رَبَّنَا) (6).

(1) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3007.

(2) كتاب الأذان، حديث: 804.

(3) كتاب العلم، حديث: 75، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7270، وكتاب الوضوء، حديث: 143، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3756، مع ملاحظة تغيير صيغة الدعاء مع اللهم.

(4) كتاب تفسير القرآن، حديث: 4719، وكتاب الأذان، حديث: 614.

(5) كتاب الصلاة، حديث: 445، وحديث: 477، وكتاب الأذان، حديث: 647، وحديث: 659، وكتاب البيوع، حديث: 2119، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3229، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 453، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3212، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 520، وفي كتاب الوضوء، حديث: 240، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2934، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3185، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3854، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 755، وحديث: 794، وكتاب المغازي، حديث: 4293، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4968، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 806، وكتاب الرقاق، حديث: 6573، وكتاب التوحيد، حديث: 7436، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 832، وكتاب الدعوات، حديث: 6368، و حديث: 6375، و حديث: 6376.

(6) من هذه الأحاديث، ما ورد في كتاب تفسير القرآن، حديث: 4809، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 732، 733، وحديث: 735، و حديث: 789، وحديث: 799.

أما عن الجمع بين اللّهُمَّ مع رَبَّنَا فقد وردت في اثني عشر حديثاً⁽¹⁾.
كما حذف حرف النداء في غير تلك المواضع، كما في (أيُّها، وربّ، ومناداة القريب).
ومنه:

— " السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ " (2)، والتقدير: يَا أَيُّهَا...
— " رَبِّ هَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي " (3)، والتقدير: يَا رَبِّ...
— " فَقُلْتُ: رَحْمَةُ اللَّهِ عَلَيْكَ أَبَا السَّائِبِ " (4)، والتقدير: يَا أَبَا...، ولعلّ الحذف في هذا الموطن دلالة على قرب المُنادَى من نفس المُنادي، وأغراض حذف النداء تُفهم من السياق.

6. أما حروف الجر، فتُحذف كثيراً، سواء أكان في التكرير، أم فيما يتعدّى بحرف جر—
في مواطن قويت فيها الدلالة على المحذوف — ومنه:

— " وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَالرَّوْحَةِ وَشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ " (5).
والتقدير: وَاسْتَعِينُوا بِالْغَدْوَةِ وَبِالرَّوْحَةِ وَبِشَيْءٍ مِنَ الدَّلْجَةِ؛ وذلك منعاً للتكرار.
— " أَنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَكْتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ " (6).
والتقدير: وَأَمَرَهُ بِ— أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ؛ وذلك لأنّ المصدر المؤول عند التأويل يُصْبِحُ:
وَأَمَرَهُ بِدَفْعِهِ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ؛ فيلزمه حرف جر.

(1) تتمثل هذه الأحاديث فيما ورد في كتاب الأذان، حديث: 794، وحديث: 817، وكتاب المغازي، حديث: 4293، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4967، و4968، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 795، ومنه في الكتاب نفسه، حديث: 796، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3228، وفي كتاب الأذان، حديث: 817، وكذلك في كتاب المغازي، حديث: 4293، ومثله في كتاب الدعوات، حديث: 6389.

(2) كتاب الأذان، حديث: 831، وحديث: 835، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1202، وكتاب الاستئذان، وكتاب التوحيد، حديث: 7381.

(3) كتاب الصلاة، حديث: 461، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1210.

(4) كتاب الجنائز، حديث: 1243، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3929، وكتاب التعبير، حديث: 7003، حديث: 7018، ومنه في كتاب الحج، حديث: 1671، ومنه ما جاء في كتاب الهبة وفضلها والتحريض عليها، حديث: 2567، وكتاب الرقاق، حديث: 6459، ومثله في كتاب الجهاد والسير، حديث: 3373، وكتاب المناقب، حديث: 3507.

ومنه في كتاب العيدين، حديث: 988، وكتاب المناقب، حديث: 3530، وكتاب الصلاة، حديث: 441، وكتاب الاستئذان، حديث: 6280، مع ملاحظة اختلاف الغرض من حذف الأداة ما بين شاهدٍ وآخر، وحسب ما يقتضيه السياق.

(5) كتاب الإيمان، حديث: 39.

(6) كتاب العلم، حديث: 64، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2939، وكتاب المغازي، حديث: 4424، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7264.

— " فَتَكْصَرُ أَبُو بَكْرٍ عَلَى عَقَبِيهِ؛ لِيَصِلَ الصَّفَّ " ⁽¹⁾.
 فقوله: لِيَصِلَ الصَّفَّ منصوبٌ على نزع الخافض؛ والتقدير: لِيَصِلَ إِلَى الصَّفِّ ، وَيُقَوِّيه قَوْلُهُ
 تَعَالَى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِثَاقٌ﴾ ⁽²⁾.
 ومن هذه الأفعال التي تتعدى بحرف جر:
 — " إِنَّ أُمَّتِي يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ غُرًّا مُحَجَّلِينَ مِنْ آثَارِ الْوُضُوءِ " ⁽³⁾.
 والتقدير: يدعون إلى يوم القيامة ؛ لقولنا: دعوت فلاناً إلى كذا وكذا، وَيُقَوِّيه قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ
 يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ ⁽⁴⁾، ويجوز تقدير (في)، ولعلها أقوى - يدعون في
 يوم القيامة - ، وتقدير غيرها من باب تناوب حروف الجر.

(1) كتاب الأذان، حديث: 680، و 754، وكتاب المغازي، حديث: 4448.
 (2) النساء: 90، ومثله في الأنعام: 6 / 136 وفي القصص: 35/28، وهذا ما ورد بشأن (يصل)، متعدياً بحرف
 الجر (إلى)، مما يؤكد ما تمّ الذهاب إليه.
 (3) سبق تخريجه في حاشية: (1)، ص: (136).
 (4) القلم: 68/ 42 ، ومما ورد بشأن (يدعون) متعدياً بحرف الجر (إلى) في القرآن - أيضاً - ، ما ورد في آل
 عمران: 23/3، وفي القلم: 43/68، ومما ورد - كذلك - متعدياً بحرف جر محذوف في الأحاديث:
 ما جاء في كتاب الصلاة، حديث: 476، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3905 ، والتقدير فيه (الباء)؛ لأنّ فعله من
 الأفعال التي تتعدى بحرف الجر، وقد رجح ذلك محيي الدين الدرويش في التوبة: 9 / 29، حيث أجاز فيه
 المصدرية على أنه مفعول مطلق، وأجاز كونه مفعولاً به، كما أجاز كونه منصوباً بنزع الخافض، بتقدير حرف
 الجر الباء، ولعله أظهر، ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 205/3.
 ومنه ما جاء في كتاب الضوء، حديث: 139، بتقدير حرف الجر (إلى)؛ لأنّ فعله يتعدى به، مثله مثل (أتى) في
 تعديه، بغض النظر عن الحرف الذي عُدّي به ومنه في كتاب الله ما جاء في: النمل 18/27.
 ومنه ما جاء في كتاب الوضوء، حديث: 142، وكتاب الدعوات، حديث: 6322 والتقدير فيه حرف الجر (في)؛
 وذلك لأنّ كلّ ما كان من ظروف المكان محدوداً غير مشتق لا يجوز نصبه على الظرفية، بل يجب جرّه
 بـ(في)، نحو: جلست في الدار، وأقيمت في البلد، وصليت في المسجد، إلا إذا وقع بعد دخل ونزل وسكن،
 فيجوز نصبه على الظرفية، أو على نزع الخافض، ينظر: إعراب القرآن الكريم وبيانه: 109/1، وشبيه ذلك ما
 جاء في البقرة: 58/2، قال محيي الدين: والصحيح: أنه منصوبٌ على المفعولية اتساعاً، وعلى ذلك فإنه يجوزُ
 في هذا الشاهد الجرُّ بـ(في)، ويجوز النصب على المفعولية، ولعلّ الأخير أكثرُ إساغةً من الجر.
 ومما حذف منه حرف الجر - أيضاً - ، ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 432، و 1187، والتقدير فيه كاف
 الجر والتشبيه دون غيرها؛ وحذف حرف الجر للمبالغة، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 509، وكتاب بدء
 الخلق، حديث: 3274، والتقدير فيه حذف حرف الجر والتشبيه (الكاف) دون غيرها؛ والغرض منه المبالغة -
 أيضاً - .

هذا وقد يحذف الجار مع مجروره، ومنه:

— "فَإِنَّ رَأْسَ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْهَا؛ لَا يَبْقَى مِمَّنْ هُوَ عَلَى ظَهْرِ الْأَرْضِ أَحَدٌ"⁽¹⁾.
والتقدير: ممن هو اليوم على ظهر الأرض أحدٌ، بتقدير: الطرف؛ ولعلَّ هذا التقدير يقبله العقل؛
فالقريئة عقلية؛ لأنَّ الناسَ اليومَ أكثرُ مما كانوا، والحديثُ آنذاك موجةٌ لصحابةِ رسولِ الله ﷺ
والناظر في تأويل مختلف الحديث، يجد التقدير: ممن هو منكم على الأرض أحدٌ⁽²⁾، والتقديران
صحيحان، والثاني من باب حذف الجار مع مجروره، وهو مناط الاستشهاد.

— " إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ؛ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا، وَلَكِنْ شَرُّوْا، أَوْ غَرَّبُوا.." ⁽³⁾.
والتقدير: إِذَا أَتَيْتُمُ الْغَائِطَ فِي الصَّحَارِي، أَوْ فِي الْفُلُوتِ؛ فَلَا تَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ، وَلَا تَسْتَدْبِرُوهَا،
وذلك توفيقاً بينه وبين أحاديث أخرى⁽⁴⁾.

7. اللام، ومنها: لام الأمر، وذلك إذا توالى أفعالٌ مقترنةٌ بها اللامُ، ثم عُطِفَ عليها آخرُ جازٍ
فيه الجزمُ مع كونِ اللامِ محذوفةً، — والأجدر بنا تسميتها مضمرة — وجاز فيه الرفعُ ؛ بقطعه
عما قبله، ووروده في الصحيح نادرٌ:

— " وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ " ⁽⁵⁾.
والتقدير: لِيَسْجُدْ — على رواية الجزم — ، وأما الرواية بالرفع ، فعلى تقدير مبتدأ، — وهذا ما
ستتم الإشارة إليه في حينه، في مبحث المبتدأ والخبر—.

هذا وأجاز النحاة حذف لام التعليل الجارة التي تدخل على كي المصدرية وصلتها حيث يجوز
حذفها قياساً مطرداً⁽⁶⁾، ومنه:

— "وَإِنْ كُنْتُ لَأَسْتَقِرُّ الرَّجُلَ الْآيَةَ — هِيَ مَعِيَ — ؛ كَيْ يَنْقَلِبَ بِي فَيُطْعِمَنِي " ⁽⁷⁾.
والتقدير: لكي ينقلب بي...

(1) كتاب العلم ، حديث: 116، وكتاب مواقيت الصلاة ، حديث: 564، وحديث: 601.

(2) ينظر: تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د. ط.)، 1972، ص: 99.

(3) كتاب الصلاة، حديث: 394.

(4) يُنْظَرُ: تأويل مختلف الحديث: 90، ومما يؤيد ما ذهب إليه الناظر ماروي من أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَ عِنْدَهُ أَنَّ قَوْمًا
يَكْرَهُونَ أَنْ يَسْتَقْبِلُوا الْقِبْلَةَ بِغَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، فَأَمَرَ ﷺ بِخَلَاتِهِ، فَاسْتَقْبَلَ بِهِ الْقِبْلَةَ.

(5) سبق تخريجه، حاشية: (2)، صفحة: (137).

(6) ينظر: شرح شذور الذهب: 427.

(7) كتاب فضائل أصحاب النبي، حديث: 3708، وكتاب الأطعمة، حديث: 5432.

ومنها اللام الواقعة في جواب (لولا)، وهو قليل مقارنةً بغيره من الظواهر، ومنه في الصحيح:

— "وَاللَّهِ لَوْ لَا آيَاتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا"⁽¹⁾.

والتقدير: لما حدثت حديثًا، والحذف في أمثال ذلك جائز.

وفي مبحث حذف الخبر بعد (لولا) ذكرٌ للأحاديث التي حُذفت فيها اللام الواقعة جوابًا — كما سنرى في حينه — .

ومنها اللام الواقعة في جواب القسم، ووروده نادر:

— "وَاللَّهِ أَنَا كُنْتُ أَظْلَمَ..."⁽²⁾، والتقدير: لأننا...

8. حذف رابط جملة الحال، ووروده نادر — أيضًا —:

— "إِذَا أُقِيمَتُ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتُوهَا تَسْعُونَ وَأَتُوهَا تَمْشُونَ"⁽³⁾.

والتقدير: إِذَا أُقِيمَتُ الصَّلَاةُ، فَلَا تَأْتُوهَا وَأَنْتُمْ تَسْعُونَ، وَأَتُوهَا وَأَنْتُمْ تَمْشُونَ.

— "حَتَّى مَسَّتْ إِنْهَامُهُ طَرْفَ الْأُذُنِ، مِمَّا يَلِي الْوَجْهَ عَلَى الصُّدْغِ وَنَاحِيَةِ اللَّحْيَةِ، لَا يَقْصُرُ وَلَا يَبْطِشُ"⁽⁴⁾، والتقدير: وهو لا يقصر ولا يبطش.

— "فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ"⁽⁵⁾.

والتقدير: فرأيت عينيه وهما تدمعان.

— "إِنَّهَا لَأَخْرُ مَا سَمِعْتُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، يَقْرَأُ بِهَا فِي الْمَغْرِبِ"⁽⁶⁾، والتقدير: وهو يقرأ بها في المغرب. وهذا مما يمكن تصنيفه — كذلك — تحت حذف المبتدأ.

9. حذف الفاء الرابطة لجملة الشرط مع جملة الجواب، ووروده في الصحيح نادر، ومنه:

— "قَالَنِ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا"⁽⁷⁾.

والتقدير: وإلا فاستمتع بها، حيث حذفت الفاء جوازًا، مع ملاحظة أن جملة شرطه محذوفة، وليس هي المذكورة.

— "الَّذِي تَقُوْتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ كَأَنَّمَا وَتِرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ"⁽⁸⁾.

(1) كتاب العلم ، حديث: 118، وكتاب المزارعة، حديث: 2350.

(2) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3661، وقد ثبتت اللام في: 4640.

(3) كتاب الجمعة، حديث: 908.

(4) كتاب مواقيت الصلاة ، حديث: 571.

(5) كتاب الجنائز، حديث: 1285، و حديث: 1342.

(6) كتاب الأذان، حديث: 763.

(7) كتاب في اللقطة ، حديث: 2437.

(8) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 552.

والتقدير: فكأنما وتَرَ أهله وماله؛ وذلك على تضمين (الذي) معنى الشرط، وعلى ذلك يكون المعنى: مَنْ فاتته صلاة العصر فكأنما وتَرَ في أهله وماله، وجاء منه قوله — تعالى —: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾⁽¹⁾.

ومما حُذِفَ في جواب (أما):

— "أما موسى كَأَنِّي أَنْظُرُ..."⁽²⁾، والتقدير: فَكَأَنِّي أَنْظُرُ...

— "أما رسولُ اللَّهِ ﷺ، لَمْ يُؤَلِّ" ⁽³⁾، والتقدير: فَلَمْ يُؤَلِّ...

11. حذف (قد) مع الماضي الواقع حالاً، ووروده في الصحيح نادرٌ— أيضاً، ومنه :

— "اتَّبَعْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَخَرَجَ لِحَاجَتِهِ..."⁽⁴⁾.

والتقدير: وقد خرج لحاجته؛ لأن الفعل الماضي إذا وقع حالاً، فلا بدَّ معه من (قد) ظاهرة أو مقدرة⁽⁵⁾.

— "إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ عَامِلَ يَهُودَ خَبِيرَ عَلَى أُمُومِهِمْ"⁽⁶⁾، والتقدير: كَانَ قَدْ عَامَلَ...

— "فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ، أَنْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ؛ أَحْرَقْتَ أُمَّةً مِنَ الْأُمَمِ تُسَبِّحُ"⁽⁷⁾.

والتقدير: فأوحى الله إليه ؛ أَنْ قَدْ قَرَصَتْكَ نَمْلَةٌ...

12. حذف اللام وقد في جواب القسم، ووروده في الصحيح نادرٌ— أيضاً، ومنه :

— "وَاللَّهِ غَلَبْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ"⁽⁸⁾.

والتقدير: والله لقد غلبنا، وقد صُرِّحَ بها — لقد — في طرفي الحديث⁽⁹⁾.

(1) المائدة: 32 .

(2) كتاب الحج، حديث: 1555، وقد صُرِّحَ بالفاء في بعض أجزاءه.

(3) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3042، وقد صُرِّحَ بالفاء في بعض أجزاءه: 4316.

(4) كتاب الوضوء، حديث: 155.

(5) يُنْظَرُ: حاشية: (3)، ص: (65).

(6) كتاب الشروط، حديث: 2730.

(7) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3019.

(8) كتاب الجنائز، حديث: 129.

(9) كتاب الجنائز، حديث: 1305، وكتاب المغازي، حديث: 4263.

الفصل الثالث

حذف الأسماء وتقديرها في الصحيح

المبحث الأول: حذف المبتدأ وحذف الخبر.

المبحث الثاني: حذف الفاعل وحذف المفعول به.

المبحث الثالث: حذف المضاف وحذف المضاف إليه.

المبحث الرابع: حذف النعت وحذف المنعوت.

المبحث الخامس: محذوفات أخرى.

المبحث الأول حذف المبتدأ وحذف الخبر

أولاً: حذف المبتدأ في الصحيح:

وخير ما نودُّ الابتداء به على حذف المبتدأ، حديث "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ" ⁽¹⁾، وهو الحديث الأول في الصحيح، ومن ثَمَّ فَقَدْ لُوْحِطَ العديد من آراء العلماء حول تقدير المحذوف من عدمه؛ فَمَنْ اشترط وجوب النية في الوضوء والغسل - وهم الأئمة الثلاثة -؛ قالوا: إِنَّ التَّقدير فيه "صحة الأعمال بالنيات"؛ والألف واللام فيه لاستغراق الجنس، ومن ثَمَّ يدخل فيه جميع الأعمال من الصوم والصلاة والزكاة والحج والوضوء، وغير ذلك ⁽²⁾، وعليه فالمحذوف فيه مبتدأ، وفي الحديث نفسه "فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى دُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةً يَنْكَحُهَا فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ". قدر العسقلاني خبراً محذوفاً، تقديره: فهجرتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ قَبِيحَةً، أَوْ: غَيْرُ صَحِيحَةٍ ⁽³⁾، ومنه ما جاء في رسالة محمد ﷺ إِلَى هِرَقْلَ - عَظِيمِ الرُّومِ - "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: مَنْ مُحَمَّدٌ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ إِلَى هِرَقْلَ - عَظِيمِ الرُّومِ -، سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى؛ فَأَمَّا بَعْدُ: ﴿يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ﴾" ⁽⁴⁾، فقد اشتمل الحديث على الكثير من المحذوف التي يمكن إدراجها تحت حذف المبتدأ:

1. البسملة - بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ -، وفيها أكثر من وجهٍ منها: ما قاله البصريون: موضعُ الباء رفعٌ بالابتداء، أو بخبر الابتداء، فكأنَّ التَّقدير: أَوَّلُ كَلَامِي "بِاسْمِ اللَّهِ" أَوْ: ابْتِدَائِي بِاسْمِ اللَّهِ أَوْ: "بِاسْمِ اللَّهِ أَوَّلُ كَلَامِي" ⁽⁵⁾.

⁽¹⁾ كتاب بدء الوحي، حديث: 1، وكتاب الإيمان، حديث: 54، ومثله في كتاب العتق، حديث: 2529، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3898، وكتاب النكاح، حديث: 5070، وكتاب الأيمان والنذر، حديث: 6689، وكتاب الحيل، حديث: 6953.

⁽²⁾ وَذَهَبَ آخَرُونَ لِلْقَوْلِ: إِنَّمَا الْأَعْمَالُ تُحْسَبُ إِذَا كَانَتْ بِنِيَّةٍ، وَلَا تُحْسَبُ إِذَا كَانَتْ بِلَا نِيَّةٍ، وفيه دليلٌ - أَيْضًا - على أَنَّ سَائِرَ الْعِبَادَاتِ لَا تَصِحُّ إِلَّا بِنِيَّةٍ، وَبِنَاءٍ عَلَى ذَلِكَ فَإِنَّ الْمَحْذُوفَ هُوَ مُتَعَلِّقٌ خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ (تُحْسَبُ)، وَلَيْسَ الْمَبْتَدَأُ (صَحَّةً)، يُنْظَرُ: عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، تحقيق: عبد الله محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001، ج1، ص: 53.

⁽³⁾ يُنْظَرُ: فتح الباري: 26/1.

⁽⁴⁾ كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553، وكتاب الاستئذان، حديث: 7541.

⁽⁵⁾ قال ابن جني: ما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير، ومنه القراءات التي تؤثر رواية، ولا تتجاوز؛ لأنها لم يسمع فيها ذلك، كقوله - عز اسمه - "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" فالسُّنَّةُ الْمَأْخُوذُ بِهَا فِي ذَلِكَ إِتْبَاعُ الصَّفَتَيْنِ =

وفي البسملة نفسها، يمكن قطع التابع عن متبوعه، فتكون " الرحمن الرحيم" رفعًا، على تقدير مبتدأ محذوف تقديره: هو الرحمن الرحيم.

2. قوله: "من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل" والتقدير: هذا كتاب من محمد، من باب حذف المبتدأ والخبر معًا، وبقطع التابع عن متبوعه النعت في قوله: " من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل، فيكون التقدير: هو عبد الله ورسوله، ومثله قوله: " إلى هرقل - عظيم الروم -"، والتقدير: هو عظيم الروم، ومثله في " تَعَالَوْا إلى كلمة سواء، والتقدير: هي سَوَاء⁽¹⁾.

3. قوله: سَلَامٌ عَلَى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى، للناظر أن يعتبر "سلام" مبتدأ مؤخر؛ لأنه لا يمكن الابتداء بنكرة دون مسوغات، وعليه فشبّه الجملة المتقدم - من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل متعلقة بمحذوف خبر، ولعل ما يبدو للناظر من تقدير: هذا كتاب من عبد الله ورسوله إلى هرقل، ثم تقدير: هذا سلام على مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى - أيضًا- تخصيص السلام على من اتبع الهدى، مع اعتباره جملة اسمية مختصة بمن اتبع الهدى، أَضِفْ إلى أَنَّ الْمُرْسَل من محمد إلى هرقل هو الكتاب؛ لذا فَإِنَّ تقدير: هذا كتاب أولي من اعتبار "سلام" هي المبتدأ المؤخر، في حين المرسل إلى مَنْ اتَّبَعَ الْهُدَى هو السَلَام، فَلْيَسُوا بحاجة إلى رسالة تدعوهم للإسلام، ما داموا على الهدى - هذا والله أعلم- كما لا يشعر الناظر باستقامة المعنى على اعتبار

=إعراب اسم الله سبحانه، والقياس يبيح أشياء فيها، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها. نعم، وهناك من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه، كأن يُقرأ:

أ. " بسم الله الرحمن الرحيم" برفع الصفتين جميعًا على تقدير: هو...

ب. ويجوز (الرحمن الرحيم) نصبهما جميعًا عليه؛ أي: على المدح.

ج. ويجوز (الرحمن الرحيم) برفع الأول ونصب الثاني، الأول على تقدير: هو الرحمن، والثاني على تقدير: أعني، أو أخص بالذكر الرحيم.

د. ويجوز "الرحمن الرحيم" بنصب الأول ورفع الثاني، وذهب ابن جني إلى أَنَّ العدول عن إعراب الأول ثناء عليه، وفي الخروج بإعراب الصفة عما أُعْرِبَ به الموصوف من المفاجأة والمباغلة الشيء الكثير، ينظر: الخصائص: 338/1.

(1) وفي ذلك قال ابن مالك:

وارْفَعْ أَوْ انْصِبْ إِنْ قَطَعْتَ مُضْمَرًا مُبْتَدَأً، أَوْ نَاصِبًا، لَنْ يَظْهَرَ

ويلاحظ في قول ابن مالك: " مُضْمَرًا"، وقوله: " لَنْ يَظْهَرَ" ما يُوجِبُ الإضمار، فلا يجوز الإظهار، قال ابن عقيل: هذا صحيح إذا كان النعت لمدح، أو ذم، أو تَرْحُمُ، أو إذا كان لتخصيص، فلا يجب الإضمار، بل إن شئت أَظْهَرْتَ، يُفْهَم من ذلك صحة تقدير (هي) في (كلمة سوء)؛ وذلك لاختصاص هذه الكلمة بالسواء، والأمر الآخر: أن المضمّر لا يجوز إظهاره، والمحذوف يجوز إظهاره، ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك:

204/2 — 205.

السلام على مَنْ اتَّبَعَ الهدى من محمد عبد الله ورسوله إلى هرقل وكان هرقل أصبح داخلا في جنس عموم مَنْ اتَّبَعَ الهدى.

4. أنْ لَا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ، المصدر المؤول من (أَنْ وَالْفعل المضارع) وهو عَدَمُ عِبَادَةِ غير الله في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هي عَدَمُ عِبَادَةِ غير الله، وهي بدل من (كلمة سواء)؛ لأنَّ عَدَمَ عِبَادَةِ غير الله هي الكلمة السواء، والكلمة السواء عدم عِبَادَةِ غير الله، وعليه، فكما يجوز قطع النعت عن منعوته، كذلك يجوز قطع البدل عن المبدل منه — كما سيأتي في حينه — ؛لأنه من التوابع، وبعد هذه الوقفة مع هذا الحديث ؛ لاشتغاله على أكثر من صورة لحذف المبتدأ، وسيتم سرد الصور الأخرى، وكما تم بيانه في الفصل الأول حيث يحذف جوازاً في الحالات الآتية:

1- إذا دلَّ دليلٌ على المحذوف، ومنه:

— قوله ﷺ عندما سُئِلَ: "يا رَسُولَ اللَّهِ! أَيُّ الْإِسْلَامِ أَفْضَلُ؟" قال: "مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ"⁽¹⁾، والتقدير: أَفْضَلُ الْإِسْلَامِ مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، ولو تمَّ تقدير: مَنْ سَلَّمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ فهو أَفْضَلُ الْإِسْلَامِ. لجاز ذلك، وكان من باب تقدير جملة اسمية من مبتدأ وخبر وهي جملة الجواب — الله أعلم —.

والحذف على هذه الشاكلة — حذف المبتدأ إذا دلَّ دليلٌ على المحذوف — كثيرٌ، وخاصةً في جملة الجواب عن سؤال⁽²⁾.

2- بعد القول، والحذفُ بعد القول كثيرٌ، وذلك مثل:

— "قالوا مَنْ الْوَفْدُ؟"، قالوا: رَبِيعَةُ"⁽³⁾، والتقدير: الوفدُ ربِيعَةُ أو: هم ربِيعَةُ أو: نحنُ ربِيعَةُ— إذا كان السؤالُ موجَّهًا إليهم —.

— "فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ! قُلْتُ: آيَةٌ"⁽⁴⁾، والتقدير: هي آيَةٌ، أو: هَذِهِ آيَةٌ.

(1) كتاب العلم، حديث: 11.

(2) مما ورد في صحيح البخاري على حذف المبتدأ جواباً عن سؤال، ما ورد في كتاب الإيمان، حديث: 12، و حديث: 28، وكتاب الاستئذان، حديث: 6236، وفي كتاب الاستئذان، حديث: 26 بصيغة مغايرة، ومثله في الكتاب نفسه، حديث: 46، ومثله في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 527، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2782، وكتاب الأدب، حديث: 5970، وكتاب التوحيد، حديث: 7534.

(3) كتاب الإيمان، حديث: 53، وكتاب العلم، حديث: 87، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 523.

(4) كتاب العلم، حديث: 86، وكتاب الوضوء، حديث: 184، وكتاب الجمعة، حديث: 922، وكتاب الكسوف، حديث: 1053، وكتاب السهو، حديث: 1235، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 8287.

— "هل تدرون ما الإيمان بالله وحده؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: "شهادة أن لا إله إلا الله" (1)، والتقدير: الإيمان بالله وحده شهادة أن لا إله إلا الله، أو: هو شهادة..

3- بعد ما الخبر صفة له في المعنى، ووروده في الصحيح قليل، وذلك مثل قوله ﷺ: — "نحن الآخرون السابقون" (2).

والتقدير: نحن الآخرون، نحن السابقون.

(1) ينظر: حاشية (3)، ص: (164)، ومما جاء في الصحيح محذوف المبتدأ بعد القول: ما جاء في كتاب العلم، حديث: 91، وكتاب في اللقطة، حديث: 2427، وحديث: 2429، وقد جاء مبتدأ هذه الأحاديث مثبتاً في كتاب المساقاة، حديث: 2372، وكذلك كتاب في اللقطة، حديث: 2428، وحديث: 2436، وحديث: 2438، وكتاب الطلاق، حديث: 5292، وكتاب الأدب، حديث: 6112، ومنه — أيضاً ما جاء في كتاب الغسل، حديث: 250، ومثله في كتاب الاستئذان، حديث: 755، وفي الحديث نفسه أكثر من شاهد على حذف المبتدأ بعد القول، ومنه ما جاء في كتاب الأذان، حديث: 788، وللناظر في شاهد هذا الحديث أن يرفع مقدراً مبتدأ بعد القول، وله أن ينصب على تقدير فعل، ويرجح اسميتها أن الجملة الاسمية فيه دلالة الثبات، وثبات هذه السنة في الصلاة وغيرها واجب على كل مسلم إتباعه وعدم تغييره؛ ولهذا دلالة.

ومثله في كتاب الحيض، حديث: 324، ومنه ما جاء في كتاب العيدين، حديث: 967، وحديث: 980، وكتاب الحج، حديث: 1652، وكذلك في كتاب الوتر، حديث: 1002، وكتاب المغازي، حديث: 4088، وفي الحديث نفسه أكثر من شاهد، وحديث: 4096، ومنه في كتاب الكسوف، حديث: 1063، ومنه حديث عائشة — رضي الله عنها — في كتاب الإيمان، حديث: 1151، ومنه في كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1206، وكتاب المظالم والغصب، حديث: 2482، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3436، وفي هذا الحديث زيادة على الأطراف الأخرى في شاهد حذف المبتدأ بعد القول، ومثله في حديث: 3466، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1277، وورد مثبتاً في كتاب البيوع، حديث: 2093، وكذلك في كتاب اللباس، حديث: 5810، وكتاب الأدب، حديث: 6036، وحديث: 6037، وفي كتاب الفتن، حديث: 7061، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1293، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2816، وفي كتاب الأذان، حديث: 660، وكتاب الزكاة، حديث: 1423، وكتاب الرقاق، حديث: 6479، وكتاب الحدود، حديث: 6806، وفي مثل هذا الشاهد لنا أن نُقدّر مبتدأ به القول، أو أن نُقدّر مضافاً إليه؛ كي يُستساغ الابتداء بالنكرة، ومنه في كتاب تفسير القرآن، حديث: 4687، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 526، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1435، وكتاب الفتن، حديث: 7096، ومثله في كتاب بدء الخلق، حديث: 3242، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3679، 3680، وكتاب التعبير، حديث: 7023، 7024، وحديث: 7025، ومنه في كتاب الوضوء، حديث: 216، وكتاب الأدب، حديث: 6055، مع ملاحظة جواز تقدير مبتدأ في هذا الشاهد، أو جواز تقدير (إن) مع اسمها، ولا ضير في ذلك؛ لأن الأصل فيما دخلت عليه (إن) جملة اسمية، وقد صرح بها — إن واسمها — في أطرافه: 218، 1361، 1378، 6052، ومنه في كتاب التوحيد، حديث: 7437 وفي هذا الشاهد يجوز تقدير مبتدأ، كما ويجوز أن يكون المحذوف خبراً.

(2) كتاب الوضوء، حديث: 238، وكتاب الجمعة، حديث: 876، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2956، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3486، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6624، وكتاب الديات، حديث: 6887، وكتاب التعبير، حديث: 7036، وكتاب التوحيد، حديث: 7495.

— "سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ أَبِي طَالِبٍ:
وَأَبْيَضَ يُسْتَسْقَى الْغَمَامُ بِوَجْهِهِ
والتقدير: هو ثِمَالُ الْيَتَامَى ، هُوَ عِصْمَةُ لِلْأَرَامِلِ.
— "الْحَلْفُ مُنْفَقَةٌ لِلسُّلْعَةِ، مُمَحَقَّةٌ لِلْبَرَكَةِ"⁽²⁾، والتقدير: الْحَلْفُ مُنْفَقَةٌ لِلسُّلْعَةِ، وَهُوَ مُمَحَقَّةٌ لِلْبَرَكَةِ.

4- الحذف في جواب الطلب الواقع بعد الفاء، سواء أذكرت الفاء أم لم تذكر، ومنه:
— " إِذَا مَاتَ أَحَدُكُمْ؛ فَإِنَّهُ يُعْرَضُ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ؛ فَمِنْ أَهْلِ النَّارِ "⁽³⁾.
والتقدير: فَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمَقْعَدُهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَمَقْعَدُهُ مِنْ أَهْلِ النَّارِ"⁽⁴⁾، وتمَّ تقدير (مَقْعَدُهُ) دون (هو)؛ لئلا يُظَنَّ عودته على الشخص نفسه، وعملاً بوجوب مخالفة الجواب لجملة الشرط.
— "إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ؛ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ"⁽⁵⁾.
والشاهد (حذف الفاء مع المبتدأ في جواب الشرط)، والتقدير: فهو خيرٌ من أن...
— " الْبَيْتَةُ، وَإِلَّا حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ "⁽⁶⁾، والتقدير: وإلا فالحكم حدٌّ في ظهرك.
وأما حذفه وجوباً، فيكون في أربعة مواضع — أيضاً:

(1) تم تخريج هذا الشاهد في الفصل الأول حاشية: (1) ص: (66)، — استشهد على حذف رب —.
(2) كتاب البيوع، حديث: 2087، ومما يمكن عده ضمن هذا التصنيف، ما جاء في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2786، وكتاب الرقاق، حديث: 6494. قيل: ألا يجوز قطع هذه الأخبار — التي هي نُعُوتٌ في المعنى — عن الاسمية إلى الفعلية؟! فيكون التقدير: أعني، وأعني، ومن ثمَّ فالتقدير: يحتمل الاسمية، ويحتمل الفعلية، والاسمية أقوى؛ لاتسامها بالثبات وهي ما تتناسب مع صفات ذلك المؤمن الذي لا يتزعزع إيمانه.
ومثله ما جاء في كتاب الوصايا، حديث: 2748، وكتاب الزكاة، حديث: 1419، ومثله في كتاب المغازي، حديث: 4146، وفي كتاب تفسير القرآن، حديث: 4755، و حديث 4756، وقد سبق — أيضاً — تخريجه في الفصل الأول، حاشية: (2) ، ص: (78) ، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 3084، 3085، و 3086 ، وكتاب اللباس، حديث: 5968، وكتاب الأدب: 6185، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2928، و حديث: 2929، وكتاب المناقب، حديث: 3587، و 3595.

(3) كتاب بدء الخلق، حديث: 3240، وكتاب الجنائز، حديث: 1379.
(4) وجب تقدير "مقعه" الواقع في جواب الطلب؛ لتكون الجملة الاسمية، كما جمعوا حالات اقتران الجواب بالفاء في البيت الآتي:

اسميةٌ طلبيةٌ وبجامدٍ وبما ولنُ وبقد وبالتفيس
(5) كتاب الجنائز، حديث: 1295، وكتاب الوصايا، حديث: 2743، وكتاب المرضى، حديث: 5668، وكتاب الفرائض، حديث: 6733.

(6) كتاب الشهادات، حديث: 2671، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4747.

1- إذا كان الخبر مُشْعِراً بالقَسَم:

وحقيقةً لم يُعْتَر في الصَّحِيح كُلُّهُ على خبرٍ مُشْعِرٍ بالقَسَم، خِلافًا لِلْمُبْتَدَأِ الصَّرِيحِ في القسم، فقد ورد بكثرة.

2- إذا كان الخبرُ مَخْصُوصًا بِالْمَدْحِ أو الذَّم، ووروده في الصَّحِيحِ مَقَارَنَةً بِغَيْرِهِ قَلِيلٌ، ومنه:

— " نِعَمَ الْمَنِيحَةُ؛ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مَنَحَةً، وَالشَّاةُ الصَّفِيُّ، تَغْدُو بِإِنَاءٍ، وَتَرُوحُ بِإِنَاءٍ ⁽¹⁾.
والتقدير: نِعَمَ الْمَنِيحَةُ هِيَ اللَّقْحَةُ الصَّفِيُّ مَنَحَةً، وَنِعَمَ الصَّدَقَةُ هِيَ اللَّقْحَةُ — بصيغة مخالفة في أطرافه —

— " وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلُوءٌ، وَنِعَمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ لِمَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ ⁽²⁾.
والتقدير: وَنِعَمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ هُوَ مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ

— " نِعَمَ الْجِهَادُ الْحَجُّ " ⁽³⁾.

وأما (حَبَّذَا) في المدح فَلَمْ تَرِدْ في الصحيح سوى مرة واحدة؛ وذلك في كتاب المغازي:

— " فَقَالَ أَبُو سُفْيَانَ: يَا عَبَّاسُ! حَبَّذَا يَوْمُ الذَّمِّارِ! " ⁽⁴⁾.

والتقدير: حَبَّذَا هُوَ يَوْمُ الذَّمِّارِ.

وأما ما جاء في الذَّم (بئسَ، ولا حَبَّذَا)، فقد وردت (بئسَ) في (اثني عشر) موضعًا مع تكرار في موضع الشاهد في الحديث، ومرتان بلفظ (بئستَ)، وبذلك يكون ورودها في (أربعة عشر) حديثًا، نَذَكُرُ مِنْهَا:

(1) كتاب الهبة، حديث: 2629، وفي كتاب الأُشْرِبَةِ، حديث: 5608، واللَّقْحَةُ: — باللام المفتوحة والمكسورة — هي الناقة الحلوب الغزيرة اللبن، ينظر: لسان العرب: 12/309 (مادة لقح)، والصَّفِيُّ من الغنيمة: ما اختاره الرئيس من المَعْنَمِ واصْطَفَاهُ لِنَفْسِهِ قَبْلَ الْقِسْمَةِ مِنْ فَرَسٍ أَوْ سَيْفٍ أَوْ غَيْرِهِ، ينظر: لسان العرب 7/370، (مادة صفاً)، وَمِنَحَةٌ وَمَنِيحَةٌ: الناقةُ جَعَلَ لَهُ وَبَرَّهَا وولدها ولبنها، وقد تقع الْمِنَحَةُ على الهبة مطلقاً لا قَرْضاً ولا عارية، وبذلك جاءت رواية الحديث، ينظر: لسان العرب: 13/192 (مادة منح).

(2) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2842، وكتاب الزكاة، حديث: 1465، وقد ثبت المبتدأ في كتاب الرقاق، حديث: 6428، وحُذِفَ الخبر " مِنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ، وَوَضَعَهُ فِي حَقِّهِ؛ فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ " والتقدير للخبر: فَنِعَمَ الْمَعُونَةُ هُوَ مَنْ أَخَذَهُ بِحَقِّهِ.

(3) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2876، ومما ورد محذوف المبتدأ في باب المدح، ما جاء في كتاب صلاة التراويح، حديث: 2010، ومثله في كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3860، ومثله في كتاب أبواب التهجد، حديث: 1122، وحديث: 1157، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3739، ومنه في كتاب فضائل القرآن، حديث: 5052، مع ملاحظة زيادة حرف الجر (مِنْ) في خبر هذا الشاهد.

وجميلٌ هذا الحديث في باب المدح والذم في آنٍ واحدٍ، وهو ما ورد في كتاب الأحكام، حديث: 7148.

(4) كتاب المغازي، حديث: 4280، والذَّمَّار: ما يلزمك حفظه مما ورائك، ويتعلق بك، ويريد به أبو سفيان: الحرب؛ لأنَّ الإنسان يقاتل على ما يلزمه حفظه، ينظر: لسان العرب: 5/57 (مادة ذمر) .

— "بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أَخْتِي" (1).

والتقدير: هو قولك — بِئْسَ مَا قُلْتَ هو قولك — فهذا لا بد من تقدير المبتدأ مع خبره لأنهما حذفاً معاً.

— "بِئْسَ مَا قُلْتَ! أَتَسُبُّينَ رَجُلًا شَهِدَ بَدْرًا؟" (2)، والتقدير: هو قولك.

— "بِئْسَ مَا عَوَدْتُمْ أَقْرَانَكُمْ!" (3)، والتقدير: هو ذلك...

3- إذا كان الخبر مصدرًا نائبًا عن فعله، ومنه:

— "فَرَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ، كَأَنَّ إِنْسَانًا يُنَادِي: حَجٌّ مَبْرُورٌ، مُتَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ" (4)، ومثل هذا يجوز فيه تقدير: حَجُّكَ حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَمُتَعَتُكَ مُتَعَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ.

ويجوز تقدير: تحجُّ أو حَجَّجْتَ حَجًّا مَبْرُورًا، وَتَمَتَّعْتَ مُتَعَةً مُتَقَبَّلَةً — على نصب المصدر — ويقويه قراءة من قرأ: ﴿وَصِيَّةً لِّأَنزِلِ وَأَجِهم﴾ (5) — على قراءة الرفع — والقراءة المتواترة النصب؛ لأنَّ الاختيار في المصادر النصب إذا وقعت مواقع الأمر (6)، وعليه يرجح في الحديث رواية الرفع؛ لأنه إخبارٌ عما قام به راوي الحديث، وليس أمرًا، — هذا والله أعلم —، ومثله — أيضًا — ﴿تَنْزِيلُ الْعِزِّ لِلرَّحِيمِ﴾ (7)، بالرفع القراءة المتواترة، وبالنصب على المصدرية قراءة أخرى (8)، ولعلَّ الرفع في الحديث وأمثاله أقوى؛ لإفادته الدوام والثبات المكتسب من كونه جملةً اسميةً، إضافةً إلى ما ذكر...

(1) كتاب الحج، حديث: 1643.

(2) كتاب الشهادات، حديث: 2661، وكتاب المغازي، حديث: 4025، وكتاب المغازي، حديث: 4141، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4750.

(3) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2845، مما ورد في باب (بئس) ما جاء في كتاب فضائل القرآن، حديث: 5032 ومثله في كتاب الطلاق، حديث: 5325، 5326، ومثله في كتاب الأدب، حديث: 6032، و حديث: 6054، وحديث: 6131، أما (بئس) فمنها ما ورد في ذلك الحديث الذي جمع بين نعم وبئس في آنٍ واحدٍ، يُنظر: صفحة: (167) الحاشية، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 519، ومنه أيضًا ما جاء في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7308.

(4) كتاب الحج، حديث: 1567، و 1688.

(5) البقرة: 240.

(6) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 98.

(7) يس: 5.

(8) الحجة في القراءات السبع: 297.

4- النعت المقطوع إلى الرفع، في مدح أو ذم، وهو كثير في الصحيح، نذكر منه:

— "حَجَمَ أَبُو طَيْبَةَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَأَمَرَ لَهُ بِصَاعٍ مِنْ تَمْرٍ" (1).

فقوله: (من تَمَرٍ) نعت لـ صاع، ويجوز قطع التابع عن متبوعه، بجعل (من تَمَرٍ) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هو من تَمَرٍ.

— "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اشْتَرَى طَعَامًا مِنْ يَهُودِيٍّ إِلَى أَجَلٍ، وَرَهْنَةً دِرْعًا مِنْ حَدِيدٍ" (2)، بقطع (من حديد) عن (درعاً)، وتقدير مبتدأ هو من حديد.

— "أُصِيبَ عَبْدُ اللَّهِ وَتَرَكَ جَوَارِيَّ صَغَارًا" (3)، وبقطع (صغاراً) عن (جواري)، وتقدير مبتدأ (هم) صغار، وقد أشار سيبويه إلى قطع التابع عن متبوعه على المدح — فيما يُنْتَصَبُ على التعظيم والمدح — (4)، وخلافاً لذلك فيما لو كان النعت قبيحاً — الذم —، فقد أجازوا قطعه عن منعوته؛ ولذا نجدُ سيبويه قد عقد باباً، قال فيه: "هذا بابٌ يُخْتَارُ فِيهِ الرَّفْعُ وَالنَّصَبُ؛ لِقُبْحِهِ أَنْ يَكُونَ صِفَةً" (5).

(1) كتاب البيوع، حديث: 2102، حديث: 2210، وكتاب الإجارة، حديث: 2277، وفي حديث: 2281، دعا النبي ﷺ غُلَامًا حَجَّامًا، فَحَجَّمَهُ؛ وذلك بقطع (حجّاماً) عن (غلاماً) أي: هو حجّام وفي كتاب الطب، حديث: 5696، "وأعطاه صَاعَيْنِ مِنْ طَعَامٍ" ويجري عليه ما يجري على قطع النعت — أيضاً —

(2) كتاب في الاستقراض، وأداء الديون، والحجر، والتقليص، حديث: 2386.

(3) كتاب الحوالات، حديث: 2406، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 2967، "تُوفِّيَ وَالِدِي — أَوْ اسْتُشْهِدَ — وَلِي أَخَوَاتٍ صَغَارٍ، بقطع (صغارٍ) عن (أخواتٍ)؛ أي: هم صغارٌ .

(4) الكتاب: 62/2.

(5) الكتاب: 396/1. ومنه: ما جاء في كتاب التهجد، حديث: 1158، وكتاب فضل ليلة القدر، حديث: 2015، وكتاب التعبير، حديث: 6991، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1264، و حديث: 1273، و حديث: 1387، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1339، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3407، ومثله ماجاء في كتاب الزكاة، حديث: 1498، وكتاب البيوع، 2404، وكتاب في اللقطة، حديث: 2430، وكتاب الشروط، حديث: 2734، ومثله في كتاب المساقاة، حديث: 2373، ومثله في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2948، وكتاب المغازي، حديث: 4418، ومثله في كتاب في اللقطة، حديث: 2431، وفي كتاب البيوع، حديث: 2055، ومثله في كتاب الهبة وفضلها، حديث: 2617، ومثله في كتاب الديات، حديث: 6862، و 6863، ومثله في كتاب الفتن، حديث:

7131، وكتاب التوحيد، حديث: 7408، ويُقَوَّى قطع النعت عن منعوته في تلك الأحاديث بعضُ القراءات، منها: ﴿فِي لَوْحٍ مَحْفُوظٍ﴾ البروج: 22، فالقراءة المتواترة قراءة الجرّ، نعتاً لـ (لوح)، وبالرفع على قراءة أُخْرَى بِتَقْدِيرِ

مبتدأ، ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني، والأحكام الشرعية، محمد الحبش، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1999، ص: 226. ونظير قطع النعت عن منعوته كثير لا يُعد، وخاصةً فيما جاء من أسماء، فيها كلمة (ابن) صفة لما قبلها، وكما جاز قطعُ النعت عن منعوته، يَجُوزُ قطع باقي التوابع، من بدل،

وعطف وتوكيد ويتضح للنّاظر ذلك من خلال الأمثلة الآتية: =

= "حقُّ المسلم على المسلم خمسٌ: ردُّ السَّلام، وعبادةُ المريض، وإتباعُ الجنائز، وإجابةُ الدعوة، وتشميتُ العاطس"، كتاب الجنائز، حديث 1240، ففي مثل الحديث يجوز الآتي:

1. الإتياع وذلك - باعتبار التصنيفات - بعد (خمس) - بدلاً من (خمس)، ف(ردُّ، وعبادة، وإتباع، وإجابة، وتشميت) بدل تفصيل بعد إجمال.

2. بقطعها عن المُبدل منه، وجعلها أخباراً محذوفة المبتدأ، والتقدير: أولها ردُّ السلام، وثانيها عبادة المريض، وثالثها إتباع الجنائز، ورابعها إجابة الدعوة، وخامسها تشميتُ العاطس - وهذا التصنيف هو المراد هنا بالحذف-، وعليه تكون هذه الجمل اسمية، والمحذوف فيها المبتدأ.

3. الفعلية في تلك التصنيفات؛ وذلك بتقدير فعل، حقُّ المسلم على المسلم خمسٌ: أعني ردُّ السلام، وأعني عبادة المريض، وأعني إتباع الجنائز، وأعني إجابة الدعوة، وأعني تشميتُ العاطس، وعليه تكون الجمل فعلية. ومثله في البدلية ما جاء في كتاب بدء الخلق، حديث: 326، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 537، وكتاب البيوع، حديث: 2116، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1244، وحديث: 1254، وحديث: 1263، وحديث: 1306، وحديث: 1338، وفي كتاب الزكاة، حديث: 1398، وحديث: 1409، وفي كتاب العلم، حديث: 73، ورد الحديث بالرفع مما يُقَوَّى جواز الوجهين، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1423، وكتاب الأذان، حديث: 660، وكتاب الحدود، وما يحظر من الحدود، حديث: 6806، ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1466، وكذلك في كتاب الزكاة، حديث: 1477، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1516، وحديث: 1586، وفي كتاب العلم، حديث: 126 - الرواية وردت بالرفع - ، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1675، وحديث: 1683، وكذلك في كتاب الأحكام، حديث: 7141، وكذلك - أيضاً- في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7316، ومثله في كتاب العمرة، حديث: 1778، وفي 1780، بالنصب وسواء أكانت بالنصب أم بالرفع، فإنَّ قطع ما بعدها - البديل - عن المبدل منه يكون البديل خيراً لمبتدأ محذوف تقديره: أولها، ثانيها، ثالثها... ويجوز تقدير مبتدأ - هي - ؛ على اعتبار أنها بعد القول، وعلى رواية النصب بتقدير فعل - اعتمر - ، ويقوَّى صحة الروایتين قراءة الآية: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُعَتُّونَ قُلِ الْعَمَلُ﴾ البقرة: 219، بنصب العفو؛ أي: ينفقون العفو، وعلى رواية الرفع بتقدير مبتدأ، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 324، ويقوي جواز قطع البديل عن المبدل منه قراءة الآية: ﴿مَرْبِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُنُتَهُمُ مُؤْمِنِينَ﴾، الدخان: 7، بالرفع والخفض هنا، وفي المزمّل: 9، وفي عم: 37، والحجة لمن خفض على البدلية، ولمن رفع على الابتداء، أو: الخبرية، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 324.

وما قيل في البديل يُقال في العطف، ومنه:

- "يأتي على الناس زمانٌ، لا يُبالي المرء ما أخذ منه، أمّن الحلال أم من الحرام؟! فقلوه: أمّن الحلال أم من الحرام؟! يصح فيه تقدير أخذهُ من الحلال أم أخذهُ من الحرام؟! ويصحُّ تقدير مبتدأ أهو من الحلال أم هو من الحرام؟!، كتاب البيوع، حديث: 2059، حديث 2083.

- "ما يستترُّ هذا التسترُّ إلا من عيبٍ بجِلْدِهِ؛ إمّا برصٌ، وإمّا أدرة، وإمّا آفة"، كتاب أحاديث الأنبياء، حديث:

3404، والتقدير: إمّا من برصٍ، وإمّا من أدرة، وإمّا من آفة، وذلك على الإتياع لما قبلها، فالعيب يشمل ما ذكر، وإمّا بقطع المعطوف عن المعطوف عليه، فيكون: إمّا هو برصٌ، وإمّا هو أدرة، وإمّا هو آفة، والأدرة، والأدرة - بالفتح والضم - الفتح، يُنظر: لسان العرب: 94/1، وللناظر فيه وجهٌ ثالث - وهو رواية النصب - على تقدير: فقالوا: ما يستترُّ هذا التسترُّ إلا من عيبٍ بجِلْدِهِ؛ أعني أمّا برصاً، وإمّا أدرة، وإمّا آفة=

هذا، ومن الجدير بالذكر أنَّ هناك أفعالاً مضارعةً، وردتْ معطوفةً على مجزومٍ أو منصوبٍ، وقد وردت في الأحاديث مرفوعةً؛ وبناءً على ذلك كان لابدً من تقدير مبتدأ لها ، فهل هذه تصنف ضمن حذف المبتدأ وجوباً أم جوازاً ؟، والظاهر للناظر أنها تحذف جوازاً

=ومما يمكن سرده هنا ، ما يعطف بحرف العطف (الواو ، وحتى ، وبل ، ولكن)، فيأتي بعده اسمٌ مرفوعٌ على الخبرية ، محذوف المبتدأ، وقد يكون تابعاً لما قبله — كما سيتبين — ، ومنه :

— " قَالَ: لَيْسَ هَذَا أُرِيدُ، وَلَكِنَّ الْفِتْنَةَ "، كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 525، والتقدير: ولكن هي الفتنة، ولو نصبت لجاز على تقدير فعل : أريد الفتنة؛ ولعل الاسمية فيها أرجح؛ لظهور سمة الثبات في تلك الفتنة التي تموج كموج البحر.

— " فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ بَيْعًا، أَمْ عَطِيَّةً، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً، قَالَ: لَا بَلْ بَيْعٌ "، كتاب البيوع، حديث: 2216، وكتاب الهبة وفضلها ، حديث: 2618، وكتاب الأطعمة، حديث: 5382، والتقدير: بل هو بيع، ويجوز نصبها على المصدرية كما في صيغة سؤال النبي ﷺ ؛ أي : بل أبيع ببيعاً .

— " فَقُلْتُ: جَاءَ الْغَسَّانِيُّ؟ فَقَالَ: بَلْ أَشَدُّ "، كتاب تفسير القرآن، حديث: 4913، والتقدير: بل الأمر أشدُّ من ذلك، أو: بل هو أشدُّ من ذلك ، وعلى الفعلية — إجابة عن سؤال — بل جاءك أشدُّ من ذلك، ويقوي قطع التابع عن متبوعه بعد (بل) القراءة المتواترة: ﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾، الأنبياء: 26؛ أي: بل هم عبادٌ مُّكْرَمُونَ، وللعطف بعد (بل) على تقدير مبتدأ أشار سيبويه، يُنظر: الكتاب: 1/440.

— "وَلَكِنْ جِهَادٌ وَنِيَّةٌ"، كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3900، وكتاب المغازي ، حديث: 4312، والتقدير: ولكن اليوم جهادٌ ونيةٌ، فيكون المبتدأ مؤخرًا؛ لكونه نكرةً ، والخبر مقدمًا؛ لكونه ظرفًا، ويجوز جعل (جهاد) خبرًا لمبتدأ محذوف تقديره: ولكن هو جهادٌ ونيةٌ — من قبيل تقدير المبتدأ —

— "وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي، لَاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ"، كتاب الصلاة ، حديث: 466، و حديث 3654، فقوله: (وَلَكِنْ أَخُوهُ الْإِسْلَامِ وَمَوَدَّتُهُ) خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره : ولكن هي أخوة الإسلام ومودته، ويمكن تقدير خبر وجعل المذكور مبتدأ ، والتقدير : ولكن أخوة الإسلام ومودته أفضل ، وقد صُرِّحَ بالمحذوف الأخير في: 3657، وللناظر أن يُقدَّرَ فعلاً ويجعل "أخوة" مفعولاً به، والتقدير : ولكن اتخذت أخوة الإسلام ومودته، ويقوي قطع التابع عن متبوعه بعد (لكن) قراءة الآية ﴿وَكُنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾ يوسف: 111، فالقراءة المتواترة بالنصب على أنها أخبار (كان)، و برفع الثلاثة (تصديق، وتفصيل، وهدى)؛ وذلك على تقدير مبتدأ (هو)، ومثلها قراءة الرفع في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾ الأحزاب: 40، فالمتواترة بالنصب، وقراءة الرفع — رسول — على تقدير مبتدأ (هو)، وعليه جاز الرفع فيما بعد (لكن)، يُنظر: المُحتَسَب: 1/350.

ويجوز في الحديث السابق وجهٌ ثالثٌ، وذلك بجعل ﴿لَكِنْ﴾ ناسخة، لا عاطفة، بحيث تُقرأ ﴿لَكِنْ﴾، وعليه تكون ﴿رسول﴾ اسمها، وخبرها محذوف تقديره: محمدٌ، وعليه ماتم تقديره في الحديث السابق غير أننا نعتبر (لكن) ناسخة، والمحذوف خبرها، ومنه " وَلَكِنْ أَسْفَلُ مِنْ ذَلِكَ "، كتاب الصلاة، حديث: 491، والتقدير : ولكن هو أسفل من ذلك — بالرفع على تقدير مبتدأ — ، وبالنصب على نزع الخافض ؛ أي : ولكن في أسفل من ذلك .

ومنها:

— " لا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ الَّذِي لَا يَجْرِي، ثُمَّ يَغْتَسِلُ فِيهِ " (1).

وفي مثل هذا يجوز ثلاثة أوجه منها: الرفع بتقدير مبتدأ؛ أي: ثم هو يغتسل (2)، وبه جاءت الرواية، ويقوي هذا الوجه قراءة الآية ﴿كُنْ فَيَكُونُ﴾ (3)، برفع فيكون - وهي قراءة متواترة - على تقدير: فهو يكون؛ أي: يحدث، وكان هنا تامة (4)، وللناظر أن يقول: لو جزم عطفًا على (كن)، لقال: (فَيَكُونُ) كما في قوله: ﴿فَاتَّبَعْنِي أَهْدِكَ﴾ (5)؛ لأنها جملة شرط وجواب، وكلاهما جائز؛ لورود الوجهين في القرآن الكريم، ولعل ورود الحديث بالرفع، وقطع الفعل عن الجزم، فيه تنبيه على مآل الحال، فقد يحتاج إليه بعد ذلك، فيمتنع عليه استعماله (6)، في حين لووردت الرواية بالجزم، لجاز - أيضًا - ، ولحمل معنى آخر، وهو النهي عن التبول في الماء؛ لئلا ينجس، والنهي عن الاغتسال فيه لئلا يسلبه طهوريته، فيصير مستعملًا.

— "إِذَا شَاكَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ؛ فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ، فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ ثُمَّ لِيُسَلِّمْ، ثُمَّ يَسْجُدْ" (7).

فقوله: (يسجد) مرفوعة على تقدير مبتدأ؛ أي: ثم هو يسجد؛ ولو تابع الجزم بقوله: (يسجد)؛ لكان على تقدير لام الأمر المحذوفة، ولنا - هنا - وقفة جميلة، فرواية الرفع توحى بوجود فترة

(1) كتاب الوضوء، حديث 239.

(2) ينظر: فتح الباري: 1/461، ومغني اللبيب: 161، والوجهان الآخران أحدهما: رواية الجزم عطفًا على موضع فعل النهي، والثاني: النصب بإعطاء (ثم) حكم واو الجمع وليس في المعية.

(3) البقرة: 117، وآل عمران: 47، 49، 59، والأنعام: 73، والنحل: 40، ومريم: 35، ويس: 82، وغافر: 68.

(4) الحجة في القراءات السبع: 88، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 1/163.

(5) مريم: 43، ويُنظر: حاشية (6)، ص: (103).

(6) يُنظر: فتح الباري: 1/461.

(7) يُنظر: حاشية: (2)، صفحة: (137)، ومما يمكن إدراجه تحت هذا الحديث ما جاء في كتاب الصلاة، حديث: 416، حيث يجوز فيه الرفع بتقدير مبتدأ، كما ويجوز فيه الجزم بالعطف على مجزوم، ومما جاء مرفوعًا بعد مجزوم، قراءة الآية ﴿وَمَنْ يَخُضْ مِنْ بَيْتِهِ مَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ﴾ النساء: 100، فالقراءة المتواترة الجزم ردًا على ما قبلها من أفعال، وقرئت بالرفع، على تقدير مبتدأ، ينظر: المُحتَسَب: 1/195. وفيه قال ابن جني: وجاز العطف هاهنا لما بين الشرط والابتداء من المتشابهات، فمنها أن حرف الشرط يجزم الفعل، ثم يعتور الفعل المجزوم مع الحرف الجازم على جزم الجواب، كما أن الابتداء يرفع الاسم المبتدأ، ثم يعتور الابتداء والمبتدأ جميعًا على رفع الخبر، ومما جاء بعد منصوب في كتاب الجمعة، حديث: 937.

ما بين التسليم وسجود السهو، فَمَنْ عرف سهوه في الصلاة بعد التسليم يجوز أن يسجد سجدتين دون أن يعيد أن يعيد صلاته⁽¹⁾.

— "لا يَتَحَرَّى أَحَدُكُمْ، فَيُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ، وَلَا عِنْدَ غُرُوبِهَا"⁽²⁾.

فالفعل (فيصلي) يجوز فيه النصب على إضمار (أن) الناصبة بعد الفاء؛ لسبقها بطلب، وبالجزم عطفاً على (لا يتحرّ) ولا يصل، وبالرفع — وهي مناط الاستشهاد — على تقدير مبتدأ: فهو يصلي عند طلوع الشمس، ومما يقوي جواز الرفع بعد العطف على منصوب من الأفعال ورود بعض القراءات بهذه الصورة، ومنها ﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بَعْضَ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾⁽³⁾، فـ(يتخذها) متواترة بالنصب، ويجوز فيها الرفع على تقدير مبتدأ: هو⁽⁴⁾.

ب. وأما حذف الخبر جوازاً في الصحيح:

1- إذا دل دليل على المحذوف، ومنه:

— " فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ: مَنْ الْمُتَكَلِّمُ؟ قَالَ: أَنَا"⁽⁵⁾، والتقدير: أنا المتكلم.

— " هَلْ تَذَرُونَنَ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ؟، قَالُوا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"⁽⁶⁾، والتقدير: الله أعلمُ ورسوله كذلك، والحذف — هنا — يوحى بدخول علم الرسول ﷺ تحت علم الله ؛ فلا ينطق عن الهوى...، ومثله هذا التعبير كثير.

— " فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! جِيرَانُ لِي — إِمَّا قَالَ: بِهِمْ خَصَاصَةٌ؛ وَإِمَّا قَالَ: فَقَرٌّ"⁽⁷⁾، والتقدير: وإما قال: بهم فقر.

(1) يُنْظَرُ: سُبُلُ السَّلام، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام ، الإمام محمد بن إسماعيل بن صلاح الأمير الصنعاني، شركة القدس، القاهرة، 2007، ج1، ص: 298.

(2) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 585، مع ملاحظة أن الرواية وردت بإثبات لام الفعل على الإخبار، ومثله في الصحيح كثير...

(3) لقمان: 6.

(4) ينظر: الحجة في القراءات السبع: 248.

(5) كتاب الأذان، حديث: 799.

(6) كتاب الأذان، حديث: 846، وكتاب الاستسقاء، حديث: 1038

(7) كتاب العيدين، حديث: 984، وفي الحديث نفسه حذف آخر للمبتدأ؛ لأنه لا يُبْنَدُ بنكرة دون مسوغ، فكان فيه تقدير مبتدأ(هم)، ومما حذف فيه الخبر جوازاً — كذلك — ؛ لدلالة الدليل عليه:

ماجاء في كتاب الأذان، حديث: 683، وحديث: 806، وكتاب الرقاق، حديث: 6573 ، 6574، وكتاب التوحيد، حديث: 7437، و7438، مع ملاحظة أن تقدير الخبر فيه جائز التقديم، وجائز التأخير؛ لأنَّ المبتدأ معرفة، والخبر شبه جملة.

ومثله في كتاب الأذان، حديث: 831، و حديث: 835، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1202، وكتاب الاستئذان، حديث: 6230، وحديث: 6265، وحديث: 7381، ومثله في كتاب الاستسقاء، حديث: 1037=

2- وقوع المبتدأ بعد (إذا الفجائية)، ومنه:

— " فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّفَتَ، فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ⁽¹⁾، والتقدير: فإذا رسولُ الله ﷺ قادمٌ، أو: فإذا رسولُ الله ﷺ في الصَّفِّ.

— " حتى أتى السماءَ الخامسةَ؛ فإذا هارونُ، قَالَ: هَذَا هَارُونُ ⁽²⁾، والتقدير: فإذا هارونُ هناك أو فيها، أو: فإذا فيها هارونُ؛ وذلك كما في رواية البخاري في أطرافٍ أخرى للحديث، " فإذا فيها آدمٌ، بتقديم الخبر على المبتدأ جوازاً.

— " فَفَتَحَتْ لَهُ؛ فَإِذَا أَبُو بَكْرٍ، فَبَشَّرَتْهُ ⁽³⁾، والتقدير: فإذا أبو بكر حاضرٌ.

ومما يمكن سرده تحت جواز حذف خبر المبتدأ، ما يُقْطَع بعد العاطف على أنه مبتدأ، ويُقَدَّر خبره من المذكور، كما في قراءة الآية ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَمْزِجْكُمْ﴾ ⁽⁴⁾،

=وكتاب الفتن، حديث: 7094، ومثله في كتاب أبواب التهجد، حديث: 1140، ومثله في كتاب فضل الصلاة في مسجد مكة والمدينة، حديث: 1197، وكتاب جزاء الصَّيِّد، حديث: 1864، وكتاب الصوم، حديث: 1995، ومثله في كتاب الشهادات، حديث: 2671، وفي كتاب تفسير القرآن، حديث: 4747، بنصب موطن الشاهد، وهو من الشواهد التي يجوز فيها تقدير مبتدأ، أو تقدير خبر، أو النصب على نزع الخافض، أو النصب على حذف عامل النصب — سواء أكانَ فعلاً عادياً أم كان من أفعال الإغراء — ، ومثله في كتاب بدء الخلق، حديث: 3207، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3430، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3887، وكذلك في كتاب النفقات، حديث: 5368 وكتاب الأدب، حديث: 6087.

(1) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1218، وكتاب السَّهْوِ، حديث: 1234.

(2) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3393، وفي حديث: 3430، " فَإِذَا يَحْيَى وَعِيسَى"، والتقدير: فإذا يَحْيَى وَعِيسَى فيها أو هُنَاكَ، وفي كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3887، " إِذَا يُوسُفُ، .. فإذا هَارُونُ...، فإذا موسى...، فإذا إبراهيم...، وإذا أربعةٌ أنهارٌ" وفي جميعها الخبر محذوف جوازاً بعد إذا، وقد صُرِّح به في: " فإذا فيها آدمٌ"، ومنه ما جاء في كتاب الصلاة، حديث: 470، والتقدير: فإذا عمر بن الخطاب حاضرٌ، أو: آتٍ، أو قائمٌ؛ وذلك على اعتبار أنه حصب أثر الشجار الذي حدث في المسجد، وعلى اعتبار أن الذي حصبه هو عمر بن الخطاب؛ لِيَأْتِي له بالمتشاجرين؛ فإن المحذوف مبتدأ، والتقدير: فإذا هو عمر بن الخطاب؛ أي: فإذا الذي حصبني عمر ابن الخطاب؛ والناظرُ يرجِّح الوجه الأخير، هذا — والله أعلم —، ومثله في كتاب النكاح، حديث: 5079، ومنه ما جاء في كتاب الأشرية، حديث: 5610، وكذلك في كتاب المرض، حديث: 5651.

هذا وقد يثبت خبر المبتدأ بعد (إذا الفجائية)، وجاء منه: " وإذا أحدهما يستوضع الآخر، ويسترفقه"، كتاب الصلح، حديث: 2705، ومثله: " يَصْعَقُ النَّاسُ حِينَ يَصْعَقُونَ، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ قَامَ، فَإِذَا مُوسَى أَخَذَ بِالْعَرْشِ "، "فإذا موسى باطش جانب العرش"، كتاب الخصومات، حديث: 3408، ومنه: "فإذا هو بذخ متلطح"، كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3350، (الذَّيْخُ): ذَكَرُ الضَّبَّاعِ، وأراد بـ(مُتَلَطَّخٍ) برجيعة، أو: بالطين، والمقصود في الحديث: والد إبراهيم — عليه السلام —، يُنْظَرُ: لسان العرب: 73/5.

(3) كتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3693، و حديث: 3695، وكتاب الأدب، حديث: 6216.

(4) المائدة: 6

فالمتواترة نصب ﴿أَرْجَلَكُمْ﴾، وقرئت بالرفع؛ أي: وأرجلكم واجبٌ غُسْلُهَا، أو: مفروضٌ غُسْلُهَا، أو: مَغْسُولَةٌ، قال أبو الفتح: "وبالرفع أقوى معنى؛ وذلك لأنه يَسْتَأْنَفُ فَيَرْفَعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ، فيصير صاحبَ الجملة، وإذا نصب أو جرَّ عطفه على ما قبله، فصار لاحقاً وتبعاً"⁽¹⁾.

وأما حذفه وجوباً ففي أربع مسائل:

1- بعد لولا، وقد ورد الحذف بعد (لولا) في واحدٍ وعشرين حديثاً، خمسة عشر منها الخبرُ إمَّا محذوفٌ وجوباً، وإمَّا محذوفٌ جوازاً؛ لكونه ليس كوناً عاماً، بل هو كونٌ خاصٌّ، وربما لا يُفهم إلا بعد العودة إلى شروح الحديث؛ لمعرفة ما يمكن تقديره، وستة أحاديث يُقَدَّرُ بَعْدَهَا الْمَبْتَدَأُ، كما يُقَدَّرُ الْخَبَرُ فِي آنٍ وَاحِدٍ، وأما الأحاديثُ التي حُذِفَ مِنْهَا الْخَبَرُ سِوَاءَ وَجوباً، أمْ جوازاً فهي كالتالي، وحسب ورودها في الصحيح:

— " قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: وَاللَّهِ لَوْ لَا الْحَيَاءُ - يَوْمئِذٍ - مِنْ أَنْ يَأْتِرَ أَصْحَابِي عَنِّي الْكَذِبَ لَكَذَبْتُه "⁽²⁾.
والتقدير: لولا الحياءُ موجودٌ، أو لولا الحياءُ يَمْنَعُنِي، وهو من باب الوجوب؛ لكون الحياء موجوداً — كونٌ عامٌ —
— " وَلَوْ لَا آيَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ مَا حَدَّثْتُ حَدِيثًا "⁽³⁾، والتقدير: لولا آيتان ذكرتا في كتاب الله ، أو: نزلتا في كتاب الله ما حدثت حديثاً، أو: لَوْ لَا آيَتَانِ مَوْجُودَتَانِ فِي كِتَابِ اللَّهِ.
— "لَوْ لَا مَكَانِي مِنْهُ مَا شَهِدْتُه "⁽⁴⁾، والخبر محذوفٌ من باب الوجوب.
— "لَوْ لَا ذَلِكَ لِأَبْرَزُوا قَبْرَهُ "⁽⁵⁾، والخبر محذوفٌ من باب الوجوب.
— "لَوْ لَا أَنَّ مَعِيَ الْهَدْيَ لَأَحْلَلْتُ "⁽⁶⁾، فـ(أَنَّ واسمُها وخبرُها) في تأويل مبتدأ، والخبر محذوفٌ من باب الوجوب.

(1) الْمُحْتَسَب: 208/1.

(2) كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وفي كتاب تفسير القرآن، حديث: 4553، " قَالَ أَبُو سَفْيَانَ: وَإِنَّمِ اللَّهُ؛ لَوْ لَا أَنْ يُؤْتِرُوا عَلَيَّ الْكَذِبَ لَكَذَبْتُ! "، والتقدير — هنا — سيختلف، كما سيتضح بعد حين .

(3) كتاب العلم ، حديث: 118، وكتاب المزارعة ، حديث: 2350.

(4) كتاب الأذان، حديث: 863، وكتاب العيدين، حديث: 977، وكتاب الطلاق، حديث: 5249، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7325.

(5) كتاب الجنائز، حديث: 1330.

(6) كتاب الحج، حديث: 1558، وكتاب التَّمنِّي، حديث: 7230.

— "لَوْلَا حَدَّثَانُ قَوْمَكَ بِالْكَفْرِ لَنَقَضْتُ..."⁽¹⁾، والتقدير: لولا حدثان قومك بمنعني؛ لنقضت...؛ وذلك لأن كلمة (حدثان) تحمل في طياتها معنى الوجود ولذا لم يتم تقدير: موجود، هذا وقد ورد الحديث بصيغ أخرى مذكورة الخبر: "لَوْلَا قَوْمُكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِكَفْرِ"⁽²⁾، و"لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ"⁽³⁾، و"لَوْلَا أَنَّ قَوْمَكَ حَدِيثٌ عَنْهُمْ بِالْجَاهِلِيَّةِ"⁽⁴⁾، وعلى الصيغة الأولى يكون الحذف، حيث حذف خبر المبتدأ بعد (لولا).

— "وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقْبَلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ"⁽⁵⁾، فأن ومعمولاها في تأويل مصدر يقع في محل رفع مبتدأ خبره محذوف وجوباً، تقديره: موجود، أو ثابت.

— "لَوْلَا الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَالْحَجُّ، وَبِرُّ أُمِّي، لِأَحْبَبْتُ أَنْ أَمُوتَ وَأَنَا مَمْلُوكٌ"⁽⁶⁾، والتقدير: لولا الجهاد في سبيل الله كفارة، والحج كذلك، وبري أُمي كذلك؛ لأحببت أن أموت وأنا مملوك؛ وعليه فالحذف هنا جائز لا واجب، لأن ما بعد (لولا) ليس كوناً عاماً، وقد فهم المحذوف من سياق أحاديث أخرى، عندما قال ﷺ في الحج "نعم الجهاد الحج"، وعندما أمر رجلاً أن يجاهد في طاعته لوالديه، يفهم من ذلك أن هذه الأعمال تكفر الذنوب.

— "اللهم لَوْلَا أَنْتَ مَا اهْتَدَيْنَا"⁽⁷⁾، والتقدير: لولا أنت هديتنا ما اهتدينا، والحذف واجب لكونه مفهوم من السياق.

— "والذي نفسي بيده، لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله؛ ما حميت عليهم من بلادهم شيراً"⁽⁸⁾. والحذف واجب؛ لأن الكون عام.

— "لَوْلَا بَنُو إِسْرَائِيلَ؛ لَمْ يَخْنَزِ اللَّحْمُ، وَلَوْلَا حَوَاءُ لَمْ تَخُنْ أَنْثَى زَوْجَهَا"⁽⁹⁾

(1) كتاب الحج، حديث: 1583، و 1585، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3368، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4484.

(2) كتاب العلم، حديث: 126.

(3) كتاب الحج، حديث: 1584، وكتاب التمني، حديث: 7243.

(4) كتاب الحج، حديث: 1586.

(5) كتاب الحج، حديث: 1597، و 1610، وفي حديث: 1605 "وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ اسْتَلَمَكَ؛ مَا اسْتَلَمْتُكَ"

(6) كتاب العنق، حديث: 2548.

(7) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3034، وكتاب المغازي، حديث: 4104، و 4106، وكتاب القدر، حديث: 6620، وكتاب التمني، حديث: 7236.

(8) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3059.

(9) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3330، وَيَخْنَزُ: يَنْتِنُ وَيَفْسُدُ، وتروى بكسر النون وفتحها، يُنْظَرُ: لسان العرب: 230/4، وقد جاء في سبب هذا الحديث: أَنَّ بني إِسْرَائِيلَ أَمَرُوا بِتَرْكِ آخَارِ السَّلَوى فَادَّخَرُوهُ حَتَّى أَنْتَنَ، عَقُوبَةً لَهُمْ، فَاسْتَمَرَّ نَتْنُ اللَّحْمِ مِنْ ذَلِكَ الْوَقْتِ؛ أَي أَنَّ آخَارَهُمْ كَانَ فَسَادًا لِلْأَطْعَمَةِ عَلَيْهِمْ وَعَلَى غَيْرِهِمْ=

فالخبر محذوف تقديره: لولا بنو إسرائيل ادَّخَرُوا السَّلَوى لما خَنَزَ اللَّحْمَ، وَلَوْلا حَوَاءُ دَعَتْ أَدَمَ للأكل من تلك الشجرة لما خانت أنثى زوجها، أو: لولا حواء غوت زوجها لما...، والحذف هنا جائز؛ لأنَّ الكون ليس عامًّا.

— "لَوْلا الْهَجْرَةُ، لَكُنْتُ امْرَأً مِنَ الْأَنْصَارِ"⁽¹⁾، والحذف واجب؛ لأنَّ الكون عامٌّ.

— "لَوْلا مَوْضِعُ اللَّيْنَةِ"⁽²⁾، والحذف واجبٌ.

— "هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، وَلَوْلا أَنَا، لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ"⁽³⁾، والتقدير: لَوْلا أَنَا استغفرت له، والحذف جائز؛ لأنَّ الكون خاصٌّ.

— "لَوْلا آخِرُ الْمُسْلِمِينَ مَا فَتَحَتْ قَرْيَةً"⁽⁴⁾، والتقدير: لولا آخر المسلمين موجود، والكون عامٌّ، وعليه فالحذف واجبٌ.

— "لَوْلا أَنَّ رِجَالًا يَكْرَهُونَ أَنْ يَتَخَلَّفُوا بَعْدِي، وَلَا أَجِدُ مَا أَحْمِلُهُمْ مَا تَخَلَّفْتُ..."⁽⁵⁾، فأنَّ

ومعمولها في تأويل مصدر يقع في محل رفع مبتدأ خبره محذوف وجوبًا، تقديره: موجودٌ.

= وقيل: لما نزلت المائدة عليهم أمروا بالألا يَدَّخَرُوا فَادَّخَرُوا، وذلك حتى لا يقتصر ذلك على الأغنياء دون الفقراء، وأما عن حواء؛ فلأنها دَعَتْ أَدَمَ للأكل من تلك الشجرة، ينظر: عمدة القارئ: 291/15، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري: 11/7، وهذا التفسير أدى بالناظر لذلك التقدير — والله أعلم —

⁽¹⁾ كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3779، وكتاب المغازي، و حديث: 4330، وكتاب التمني ، حديث: 7244، 7245.

⁽²⁾ كتاب المناقب، حديث: 3534.

⁽³⁾ كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3883، وكتاب الأدب، حديث: 6208.

⁽⁴⁾ كتاب المزارعة، حديث: 2334.

⁽⁵⁾ كتاب التَّمني، حديث: 7226. ومن الجميل ذكره هنا مجيء فعل يُخَشَى وقوعه — إِنَّ صَحَّ التَّعبير — بعد لولا، هل يصحُّ تقدير الخبر فيه موجود؟!، وهل يستقيم المعنى ؟!، ومنه:

— " لَوْلا أَنَّ أَشَقَّ عَلَى أُمَّتِي مَا قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ "، كتاب الإيمان، حديث: 36، و2972، فـ(أَنَّ والفعل المضارع) تؤول بمصدر صريح تأويله : لولا المشقَّةُ، وبعد التأويل هل بالإمكان تقدير خبر (لولا) موجودٌ؛ فيصبح المعنى: لولا المشقَّةُ على أمتي موجودةٌ ما قعدت خلف سرية؟!، وإذا كانت المشقَّةُ موجودةً ، فلم أعقبه بقوله: ما قعدت خلف سرية؟!، وعلى ذلك يصبح المعنى متناقضًا؛ فالرسول ﷺ لم يخرج خلف كل سرية لأن المشقَّةَ موجودةً على أمته، أم خوفًا من أن يشق على أمته، وهذا الأخير هو المراد، وعليه فإن التقدير يصبح: لولا مخافة المشقَّةِ على أمتي ؛ ما قعدت خلف سرية، وبذلك يستقيم المعنى ، ويتولد عن هذا التقدير سؤال: إذا كانت (مخافة) مبتدأ تم تقديره، فأين الخبر؟، وإذا تم تقدير الخبر: لولا مخافة المشقَّةِ على أمتي موجودةٌ، فهل التصنيف سيكون من قبيل المبتدأ أم الخبر؟، والسؤال الثاني: ألا يجوز تقدير فعل، وجعل المصدر المؤول فاعلاً له، فيكون التقدير كالتالي: لولا ثباتُ، أو: وقوعُ المشقَّةِ على أمتي ما قعدت خلف كل سرية، وهذا أيضًا بعيد الناظر لنفس المعنى الأول: لولا المشقَّةُ موجودةٌ؛ ولذا كان الأرجح الوجه الأخير: لولا مخافة المشقَّةُ ...، وينظر في ذلك: مغني اللبيب: 359، ومثله =

2- أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، وهو كثير في الصحيح، مع تنوع صيغة القسم، ومنه: — " والله لأقاتلنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللهُ لَوْ مَنَعُونِي عَنَّا قَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا!" (1)، والتقدير: والله قسمي. — " والذي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ؛ لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أُفَارِقَ الدُّنْيَا!" (2)، والتقدير: والذي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ قسمي.

— " إِي لَعَمْرِي لَقَدْ أَدْرَكْتُهُ بَعْدَ الْحِجَابِ " (3)، والتقدير: لَعَمْرِي قَسَمِي.

3- أن يكون المبتدأ معطوفاً عليه اسمٌ بواو، هي نصٌّ في المعية: ولم يُعْثَرْ في الصحيح كُلُّهُ عَلَى مَبْتَدَأٍ مَعْطُوفٍ عَلَيْهِ اسْمٌ بِوَائٍ، هي نصٌّ في المعية إلا ما يراه الناظر في هذين المتعاطفين، في قوله: "مُحَمَّدٌ وَالْخَمِيسُ" (4).

= "لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي؛ لِأَمْرَتُهُمْ بِالسَّوَاكِ مَعَ كُلِّ صَلَاةٍ"، كتاب الجمعة، حديث: 887، وكتاب التمني، حديث: 7240، ومثله في حديث: 7239، و7239/م.

— " لَوْ لَا أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمَّتِي، لِأَمْرَتُهُمْ أَنْ يُصَلُّوْهَا هَكَذَا "، كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 570، و571، فهذه وأمثالها فيها تقدير مبتدأ — والله أعلم —

— " لَوْ لَا أَنْ يَجْمَعَ النَّاسُ حَوْلِي، لَرَجَعْتُ كَمَا رَجَعْتُ "، كتاب المغازي، حديث: 4281، وكتاب التوحيد، حديث: 7540، والحديث الرابع يتمثل في قول أبي سفيان السَّابِق، هامش (2)، ص: (175).

وجميل في هذه الأحاديث هذا الحديث الذي ورد بروايتين: الأولى: "مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِبَنِي مَسْقُوطَةٍ فَقَالَ: "لَوْ لَا أَنْ تَكُونَ مِنْ صَدَقَةٍ لَأَكَلْتُهَا"، كتاب البيوع، حديث: 2055، والثانية في كتاب اللقطة... "لَوْ لَا أَنِّي أَخَافُ أَنْ تَكُونَ مِنْ الصَّدَقَةِ؛ لَأَكَلْتُهَا"، حديث: 2431، حيث أظهر لنا فعلُ الخشية في الرواية الثانية للحديث عدم إمكانية تقدير خبر (موجود) دون تقدير ذلك المبتدأ؛ وإلا قُلبَ المعنى.

(1) كتاب الزكاة، حديث: 1400، وحديث: 1456، وكتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، حديث: 6925.

(2) كتاب الزكاة، حديث: 1472، وكتاب الوصايا، حديث: 2750، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3143.

(3) كتاب الحج، حديث: 1618، ومما جاء فيه المبتدأ صريحاً في القسم، والخبر محذوفاً:

ما جاء في كتاب الجنائز، حديث: 1243، وكتاب الشهادات، حديث: 2687، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3929، وكتاب التعبير، حديث: 7003، وحديث: 7018، ومثله في الكتاب نفسه، حديث: 1299، وحديث: 1305، وكتاب المغازي، حديث: 4263، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1344، وكتاب المناقب، حديث: 3596، وكتاب الرقاق، حديث: 6426، وحديث: 6590، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1747، وحديث: 1750، وفي كتاب الصَّوْمِ، حديث: 1891، وكتاب الحيل، حديث: 6956، ومثله في كتاب الصوم، حديث: 1894، حديث: 1904، وكذلك في كتاب الاعتكاف، حديث: 2040، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 3047، وكتاب الديات، حديث: 6903، وحديث: 6915، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 3059، وفي كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3180.

(4) كتاب الأذان، حديث: 610، ونفس الشاهد في: 947، و2945، و2991، و3647، و4197، و4198.

فهذا يجوز فيه تقدير خبر لكل واحد منهما؛ أي: محمدٌ حضرَ والخميسُ كذلك، ويجوزُ تقديرُ خبرٍ لهما معاً؛ أي: محمدٌ والخميسُ حضرا، أو تقديرُ مبتدأ؛ أي: هذا محمدٌ والخميسُ، أو تقديرُ فعلٍ، وجعلَ (محمدٌ) فاعلاً، و(الخميسُ) معطوفاً، والتقديرُ: حضرَ محمدٌ والخميسُ، وربما أجازَ البعضُ نصبَ (الخميسِ) على المعية؛ أي: حضرَ محمدٌ والخميسُ⁽¹⁾، والحاملُ لهذا التقديرِ أنَّ الرفعَ لما ليس قبله فعلٌ، فإنَّ كانَ فعلٌ كانتِ الواوُ بمعنى (مع) فيقوى النصبُ، ولا نمانعه نحنُ.

وبعدَ هذا ألا يجوزُ فيه تقديرُ خبرٍ للاثنتين معاً، على اعتبارِ الواوِ نصاً في المعية؛ أي: محمدٌ والخميسُ مقترنانِ، أو متلازمانِ، فإنَّ اعترضَ معترضٌ على هذا التقديرِ كانَ الردُّ: أليسَ هذه كقولك: كلُّ جنديٍّ وسلاحه، فالجنديُّ يفارقُ سلاحه لا محالةً، وكذلك النبيُّ ﷺ كانَ إذا أرادَ الخروجَ مع جيشه لا يفارقه، ولكنَّ لم يلزمَ الخروجُ بدليلِ قوله: "لولا أنَّ أشقَّ على أمتي؛ ما قَعَدْتُ خَلْفَ سَرِيَّةٍ"⁽²⁾، فالرابطُ بينَ الشاهدين معنويٌّ لا لفظيٌّ؛ لأنَّ المعهودَ في اللغةِ حذفُ الخبرِ في مثلِ ذلك القَبيلِ المُبتدأ به بـ (كلُّ)، فمن اعتبرَ الجملةَ فعليةً كانتِ الواوُ واوِ المعية، وما بعدها مفعولاً معه، وما تمَّ الذهابُ إليه من كونه جملةً اسميةً، تكونُ الواوُ نصاً في المعية، والخبرُ محذوفٌ، مع ملاحظة أنَّ خروجَ الحذفِ — هنا — إلى الجوازِ أقوى منه إلى الوجوبِ، وللناظرِ أنْ يُجَدِّدَ بذلك عهداً⁽³⁾.

الرابعة: أن يكون المبتدأ إما مصدرًا عاملاً في اسمٍ مفسَّرٍ لضميرٍ ذي حالٍ، لا يصح كونها خبراً عن المبتدأ المذكور، أو إلى مؤولٍ بالمصدر المذكور، وهو نادرُ الوجود، ومما عثرَ عليه:

— "إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ؛ مَا تَقُولُ؟"⁽⁴⁾، والتقديرُ: إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْقِرَاءَةِ هُنَيْئَةٌ؛ مَا تَقُولُ؟، أو: إِسْكَاتُكَ بَيْنَ التَّكْبِيرِ وَالْإِقَامَةِ مَلْفَةٌ، أو: مدهشٌ؛ مَا تَقُولُ؟.

— "كُلُّ رَجُلٍ لَا فَا رَأْسُهُ فِي ثَوْبِهِ"⁽⁵⁾، ولو وردت الرواية بالرفعِ (لافٌ) لجازَ ذلك.

هذا وقد يُحذفُ المبتدأ مع خبره في آنٍ واحدٍ، ومنه:

(1) ينظر: عمدة القارئ: 126/4.

(2) سبق تخريجه، ص: 177 (الهامش).

(3) يُنظَرُ: حاشية: (4)، ص: (83).

(4) كتاب الأذان، قال العيني: (إِسْكَاتُكَ) بالرفعِ مبتدأ لم يُعلَمْ خبره، والنصب أرجح على تقدير فعلٍ: أَسْأَلُكَ إِسْكَاتُكَ... والأرجح رواية النصب على نزع الخافض، ينظر: عمدة القارئ 430/5، ولو تم تقدير مبتدأ: هذا إِسْكَاتُكَ بين التَّكْبِيرِ وَالْإِقَامَةِ؛ مَا تَقُولُ ؟ .

(5) كتاب الفتن ، حديث: 709.

— "ذَكَرْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَنِيسَةً رَأَتْهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ - يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةٌ -"⁽¹⁾، والتقدير: يُقَالُ لَهَا: هَذِهِ كَنِيسَةُ مَارِيَّةَ، وقد يذهب آخرُ إلى تقدير: هذه مَارِيَّةٌ وفيه - أيضاً - محذوف خبر "كنيسة"؛ لئلا يُظنَّ أن المشار إليه شخصٌ.

— "لا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، تَحُدُّ عَلَى مِيتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ؛ إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا"⁽²⁾، والتقدير: إلا على زوجٍ فَهِيَ تَحُدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، أو: فَإِنَّهَا تَحُدُّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا؛ وأصل ما دَخَلَ عَلَيْهِ النَّاسُخُ (إِنْ) مبتدأ وخبرٌ.

— "هَلْ مِنْ سَوْقٍ فِيهِ تِجَارَةٌ؟ قَالَ: سَوْقٌ قَيْنُقَاعٌ"⁽³⁾، والتقدير: سَوْقٌ قَيْنُقَاعٌ فِيهِ تِجَارَةٌ.

(1) كتاب الصلاة، حديث: 434، وكتاب الجنائز، حديث: 1341.

(2) كتاب الجنائز، حديث: 1281، و 1282، وكتاب الطلاق، حديث: 5334.

(3) كتاب البيوع، حديث: 2048، ومما حُذِفَ مِنْهُ الْمَبْتَدَأُ مع خبره - أيضاً -: ما جاء في كتاب العلم، حديث: 91، وكتاب المساقاة، حديث: 2372، وكتاب في اللَّفْطَةِ، حديث: 2427، حديث: 2436، وكتاب الأدب، حديث: 6112، ومثله في كتاب أبواب فضائل المدينة، حديث: 1867، و 1870، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3172، وفي الكتاب نفسه، حديث: 3179، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7300.

هذا ويُلاحظ كثرة حذف الجملة الاسمية في موقع جملة السؤال، أو جملة القول؛ لكونها مفهومةً من السياق، ومن الأول: "إِنِّي ذَبَحْتُ، وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ مُسِنَّةٍ؟ قَالَ: اذْبَحْهَا، وَلَا تَقِيْ عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ"، كتاب العيدين، حديث: 983، وكتاب الأضاحي، حديث: 5545، وحديث: 5556، 5557، وحديث: 5563، والتقدير: فما الحكم؟ قال: اذْبَحْهَا...

— فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَقِيلَ: ابْنَةُ عَمْرٍو، "كتاب الجهاد والسير، حديث: 2816، والتقدير: قَالَ: مَنْ هَذِهِ؟ فَقِيلَ: ابْنَةُ عَمْرٍو .

ومن الثاني - حذف الجملة الاسمية بعد القول -

— "أَلَيْكَ سِوَاهُ؟، قَالَ: نَعَمْ"، كتاب الشهادات، حديث: 2650، والتقدير: قَالَ: نَعَمْ، لِي وَلَدٌ سِوَاهُ.

— "يَا عَائِشَةُ! أَصَوْتُ عَبَادٍ هَذَا؟ قُلْتُ: نَعَمْ"، كتاب الشهادات، حديث: 2655، والتقدير: قُلْتُ: نَعَمْ هَذَا صَوْتُ عَبَادٍ.

— "أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ؟ قُلْنَ: بَلَى"، كتاب الحيض، حديث: 304، وكتاب الشهادات، حديث: 2658، والتقدير: قُلْنَ: بَلَى، شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلُ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ.

— "فَقَالَ: أَحْيٌ وَالدَّالِكُ؟، قَالَ: نَعَمْ"، كتاب الجهاد والسير، حديث: 3004، وفي كتاب الأدب، حديث: 5972 "لَكَ أَبَوَانِ؟ قَالَ: نَعَمْ"، والتقدير في الأول: قَالَ: نَعَمْ، والدَّالِكُ حَيَّانٍ، وفي الثاني: قَالَ: نَعَمْ، لِي أَبَوَانِ.

ومثله ما جاء في كتاب العلم، حديث: 67، وكتاب الحج، حديث: 1741، وكتاب المغازي، حديث: 4406، وكتاب الأضاحي، حديث: 5550، وكتاب الفتن، حديث: 7078، وكتاب التوحيد، حديث: 7447، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3177، وحديث: 3182، ومثله في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3364، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4844، ومثله في كتاب الذبائح والصيّد، حديث: 5493، و 5494، ومثله في كتاب اللباس، حديث: 5807، وغيره مما يمكن تصنيفه - أيضاً - تحت جملة مقول القول في محل نصب مفعول به.

هذا وقد يحذف المبتدأ، وعند التقدير يصح تقديره كمبتدأ، كما يصح تقديره كخبر؛ وذلك لتساويهما في التعريف، ومنه:

— " قَالَ: يَا بَابُوسُ! مَنْ أَبُوكَ؟ قَالَ: رَاعِي الْغَنَمِ" (1).

فَقَوْلُهُ: (رَاعِي الْغَنَمِ) خبر لمبتدأ محذوف تقديره (أَبِي)؛ أي: أَبِي رَاعِي الْغَنَمِ؛ لأنه يسأله عَنْ أَبِيهِ، وهو بحاجة إلى مَنْ يُخْبِرُهُ، وللناظر أن يجعل (رَاعِي الْغَنَمِ) مبتدأ، وخبره (أَبِي)، فتكون من باب حذف الخبر؛ وعلّة ذلك نحوياً أن المبتدأ والخبر تساويا في التعريف، وكونه مما حذف فيه المبتدأ أوجه؛ لما تمّ بيانه - والله أعلم -

— "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى حَيْثُ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرُ، الَّذِي دُونَ الْمَسْجِدِ الَّذِي بِشَرَفِ الرَّوْحَاءِ" (2)، فَقَوْلُهُ: حَيْثُ الْمَسْجِدِ الصَّغِيرُ، خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: حَيْثُ هُوَ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ؛ لِأَنَّ (حَيْثُ) واجبة الإضافة، وإضافتها لا تكون إلا إلى جملة، مثل (إِذْ، وَإِذَا،...).

وللناظر أن يُقَدَّرَ خبراً شبه جملة؛ أي: حَيْثُ هُنَاكَ الْمَسْجِدُ الصَّغِيرُ؟؛ وتبقى الإضافة إلى جملة من مبتدأ وخبرٍ مقدم.

هذا والحديث عن المبتدأ والخبر يرتبط بالحديث عن النواسخ؛ لأنَّ الأصل في النواسخ دخولها على الجملة الاسمية؛ ولذا فقد حُذِفَ اسم إنَّ ومنه:

— "وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ، فَيُخَفِّفُ؛ مَخَافَةً أَنْ تُفْتَنَ أُمُّهُ" (3)، فَقَوْلُهُ: وَإِنْ كَانَ لَيَسْمَعُ بَكَاءَ الصَّبِيِّ، حذف اسم (إِنْ) المخففة، وهو ضمير الشأن، والتقدير: وَإِنَّهُ كَانَ لَيَسْمَعُ...، مع ملاحظة ما قيل في اللام الداخلة على خبر (إِنْ) المخففة من الثقلية، حتى إنَّ بعضهم قد قرأوا ﴿إِنْ كَانَ مَكْرَهُمْ تَنْزُولَهُ مِنَ الْجِبَالِ﴾ (4)، بفتح اللام على أنها اللام الواقعة في خبر (إِنْ) المخففة من الثقلية؛

(1) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1206، وكتاب المظالم والغصب، حديث: 2482، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3436.

(2) كتاب الصلاة، حديث: 485، ومنه ما جاء في كتاب الهبة وفضلها، حديث: 2571، وهذا يجوز فيه تقدير مبتدأ، وإليه مال ابن حجر، ينظر: فتح الباري: 5/515، وللناظر أن يُقَدَّرَ خبر المبتدأ، أو أن ينصب على تقدير فعل إغراء، أو أن يُجَرَّ على تقدير فعل متعد بحرف جرٍ، والتقدير: ابدأ بـ، ومثله ما جاء في كتاب الدعوات، حديث: 6362، حيث يجوز فيه تقدير مبتدأ، أو تقدير خبر، ويرجَّحُ تقديرُ المبتدأ؛ لأنه إخبارٌ عن سؤال، وليس العكس، ومنه ما جاء في كتاب الزكاة، حديث: 1408، وهو من باب تقدير المبتدأ، ويجوز تقدير خبر؛ لتساويهما في التعريف، مع ترجيح تقدير المبتدأ؛ لأنه إجابة عن سؤالٍ بحاجةٍ إلى إخبارٍ، فَحُذِفَ المبتدأ المصْرَحُ به في السؤال، وأُجِيبَ بالخبر.

(3) كتاب الأذان، حديث: 708، ومثله في كتاب الوكالة، حديث: 2306، ويمكن اعتبار (من) زائدة، وعليه فلا حذف، وذلك كما وردت في حديث: 2390.

(4) إبراهيم: 46.

فصلاً بينها، وبين (إن) النافية، في حين القراءة المتواترة أنه لام الجحود — النفي —، مسبوقه بكون منفي، والمعنى: لن تزول الجبال بمكرهم⁽¹⁾.

— "كان رسول الله ﷺ يُفْطِرُ مِنَ الشَّهْرِ، حَتَّى نَظُنُّ أَنْ لَا يَصُومَ مِنْهُ، وَيَصُومُ حَتَّى نَظُنُّ أَنْ لَا يُفْطِرَ مِنْهُ شَيْئاً"⁽²⁾، والتقدير: حَتَّى نَظُنُّ أَنَّهُ لَا يَصُومُ مِنْهُ، أَنَّهُ لَا يُفْطِرُ....

وكما يُحذف اسم إن، يُحذف اسم غيرها من النواسخ، ومنه:

— "قُلْتُ لِمُحَمَّدٍ: فِي سَجْدَتِي السَّهْوِ تَشَهُدٌ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ"⁽³⁾، والتقدير: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ تَشَهُدٌ، أَوْ: لَيْسَ ذَلِكَ فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ،

وفي ذلك قال سيبويه: "إضمار اسم النواسخ (ليس وكان) كالإضمار في (إن)"⁽⁴⁾.

وكما يحذف اسم الناسخ يحذف خبره ومنه:

(1) يُنظر: الْمُحْتَسَب: 366/1، وللناظر أن يُجدد بها عهداً بالعودة إلى ص: (48) حاشية: (5).

(2) كتاب أبواب التهجد، حديث: 1141، وكتاب الصوم، حديث: 1972، ومثله ما جاء في كتاب الجمعة، حديث: 893، وكتاب الوصايا، حديث: 2750، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 867، ومثله ما جاء في كتاب الشهادات، حديث: 2959. ومنه ما جاء في كتاب المناقب، حديث: 3559، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 6029، مع ملاحظة أن اسم (إن) هو (أحسنكم) المؤخر، والرواية في الصحيح بالفتح، ولكن ذكر الحديث هنا من باب ربطه بالأحاديث السابقة، وحديث "المصورون" الذي تم ذكره في الفصل الأول، ينظر: حاشية: (2)، صفحة: (23)؛ ولو وردت (أحسنكم) مرفوعة لجاز، وذلك على الخبرية، واسم (إن) يصبح ضمير الشأن "إنه من خياركم أحسنكم أخلاقاً".

(3) كتاب السهو، حديث: 1228، ومنه ما جاء في كتاب العلم، حديث: 67، وفي كتاب الحج، حديث: 1741، ومثله — أيضاً — في الحديث: 4406، بتقدير خبر، ووردت بالنصب في الكل على تقدير اسم ليس في: 5550، و7447، وبالجر في: 7078 على تقدير الاسم — أيضاً — ؛ لأن حرف الجر يزداد في خبر (ليس). وللناظر في ذكر الخبر وحذف الاسم أن يرفع المذكور على أنه اسم، ويقدر الخبر من لفظه، ومنه في كتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حديث: 529، ومثله في كتاب النكاح، حديث: 5085، وفي هذا الحديث يتم تقدير اسم (كانت)، وذلك على رواية النصب — كما هو وارد — ، وللناظر أن يجعلها مرفوعة؛ وذلك على اعتبار (كان) تامة، بمعنى (حدثت)، أو: (وجدت)، و(وليمته) فاعل، ويؤيد وجه جواز الرفع قراءة الآية: ﴿وَإِنْ تَكَ حَسَنَةً يَضَاعِفْهَا﴾ النساء: 40، فالرواية المتواترة بالنصب على تقدير اسم كان، و: ﴿حَسَنَةً﴾ خبرها، وقرئت بالرفع على اعتبارها تامة، و: {حَسَنَةً} فاعلها، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 98، 123، ومثلها ما جاء في كتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حديث: 558 "حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ"، وفي كتاب الإجارة، حديث: 2271 "حَتَّى إِذَا كَانَ حِينَ صَلَاةِ الْعَصْرِ" — برفع حين — ، وعلى ذلك فإنه يمكن اعتبار كان ناقصة — على الرواية الأولى — ، وفيها تقدير اسم: كان الحين حين صلاة العصر، أو: كان الزمان حين صلاة العصر، وفي الرواية الثانية، تعتبر تامة بمعنى جاء، ومثله ما جاء في كتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حديث: 577.

(4) الكتاب: 69/1.

— أَلَا لَيْتَ شِعْرِي هَلْ أُبَيِّنَ لَيْلَةً بَوَادٍ وَحَوْلِي إِذْخِرُ وَجَلِيلٌ⁽¹⁾

فـ(شِعْرِي): اسم (ليت)، وخبره محذوف تقديره (ثابت)، أو: واقع، أو: موجود، وهي مما التزم فيه حذف الخبر، وللناظر أن يُجَدِّدَ بها عهداً⁽²⁾.

— "لا عَدُو" ⁽³⁾، والتقدير: لا عَدُو في الإسلام، على ألا يفهم من ذلك أن معنى (عَدُو) هنا انتقال المرض من المريض إلى الصحيح، وإنما المعنى: طلبك إلى والٍ ليُعْدِيكَ على من ظلمك؛ أي: ينتقم منه، بمعنى آخر: النصرة والمعونة، فأَعَدَّ عليه: نصره وأعانَه⁽⁴⁾، ولا يفهم من ذلك أن لا استعانة واستنصار في الإسلام، بل إن سياق الحديث يوحي أن رضيت بهذا البيع على ما فيه من العيب ولا أعدي على البائع حاكماً، ففيه نهْيٌ عن الاعتداء والظلم⁽⁵⁾.

وعلى تقدير: لا عَدُو في ذلك، وهو ما يراه الناظر أقوى في هذا الحديث؛ لأنَّ سياق الحديث يبيِّنُ أنَّ الإبل كانت هَيْمًا، والهَيْم داءٌ من أدواء الإبل يحدث عن شرب الماء، فالإبل التي يُصِيبُهَا هذا الداءُ لا تَرَوَى من الماء، وذلك إذا كثر طحلبه⁽⁶⁾، وعليه فهذا لا عَدُو فيهِ —

(1) سبق تخريجه، يُنظر: حاشية: (3)، صفحة: (131).

(2) يُنظر: حاشية: (1)، صفحة: (87).

(3) كتاب البيوع، حديث: 2099، وكتاب الطب، حديث: 5753، وحديث: 5773.

(4) لسان العرب: 97/9 مادة (عدا).

(5) فتح الباري: 47/5.

(6) السابق: 48/5، ومما ورد محذوف خبر الناسخ — أيضاً، قوله ﷺ: " لا عَدُو، ولا طِيْرَة، والشَّوْمُ في ثلاث: في المرأة والدَّارِ، والدَّابَّة"، كتاب الطب، حديث: 5753، و5754، و5755، والتقدير: لا طِيْرَة في الإسلام، والطيرة من التطير، وأصله أنهم كانوا في الجاهلية يعتمدون على الطير، فإذا خرج أحدهم لأمرٍ فإن رأى الطير طار يميناً تيمَّنَ به واستمرَّ، وإن رآه طار يسرة تشاءم به ورجع، وهي من الشر؛ لأنهم كانوا يعتقدون أنَّ الطير تجلب لهم نفعاً أو تدفع عنهم ضرراً إذا عملوا بموجبه، فكأنهم أشركوه مع الله في ذلك، ينظر: لسان العرب: 240/8 مادة (طير)، وللناظر أن يرفع في الأولين من الحديث " لا عَدُو ولا طِيْرَة ولا هامة ولا صَفَر"، كتاب الطب، حديث: 5707، وحديث: 5717، وحديث: 5757، و5770، ثم يبتدئ بنفي الهامة فيه فينصبه ويبينه، والاختيار في النفي إذا أُفِرِدَ ولم يتكرر النصب، وإذا تكرر استوى فيه النصب والرفع، وعليه قراءة من قرأ: ﴿فَلَا مَرَفَتْ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ البقرة: 197، حيث قرأ ابن كثير وابن عمرو ويعقوب وأبو جعفر: ﴿فَلَا مَرَفَتْ وَلَا فَسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ﴾، وانفرد أبو جعفر برفع ﴿وَلَا جِدَالٌ﴾، وأما الباقيون فقرؤوا سائرهما بالفتح، والقراءتان أفادتتا النهي عن الرفث والفسوق، فالأولى على تقدير: لا يكون رفث، ولا يكون فسوق في الحج، والثانية على تقدير: لا تقتربوا رفثاً ولا فسوقاً، واستقلت الأولى بالنهي عن الرفث والفسوق بجميع أشكاله، فيكون تعدد القراءات ضرورياً؛ لتحقيق المعنيين معاً، ينظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: 267، والحجة في القراءات السبع: 94، وعلى ذلك فإنَّ النَّصْبَ في الحديث أقوى لأنَّ النبي ﷺ لم يَسْتَنْ من حالاتِ العدوى والتطير شيئاً، فإن قال قائل: وماذا عن قوله: "والشَّوْمُ في ثلاث: في المرأة=

والله أعلم - ولو حملها آخر على معنى لا تلقِ بنفسك لما يُعْدي؛ بمجاورة المريض، واستخدام أدواته لصحّ ذلك؛ لأن الإسلام نهى عن تهلّكة الإنسان نفسه بنفسه.

— "لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب"⁽¹⁾، والتقدير: لا صلاة مجزئة، أو: مقبولة، ويقوي تقدير "مجزئة" قوله ﷺ: "لا تجزئ صلاة إلا بقراءة فاتحة الكتاب"⁽²⁾، كما ويقويه ما ورد في البخاري نفسه: "وإن لم تزد على أم القرآن أجزأت، وإن زدت فهو خير"⁽³⁾.

وكما يُحذف المبتدأ مع الخبر، كذلك قد يُحذف اسمُ الناسخ مع خبره، ومنه:

— "فهل عليّ حرج أن أطمع من الذي له؟ قال: لا؛ إلا بالمعروف"⁽⁴⁾.

والتقدير: لا حرج عليك أن تطعمي من الذي له.

=والدار، والدابة؟، كان القول: إن التطير لا ينطبق عليه شؤم المرأة والفرس والدابة، بل هو خاصٌ بالطير؛ ولذا فإنّ جنس التطير منفيٌّ على عمومِهِ، ولا استثناء فيه، هذا — والله أعلم — .

ومما حذف فيه خبر الناسخ، ما جاء في كتاب العلم، حديث: 73، وكتاب الزكاة، حديث: 1409، وكتاب الأحكام، حديث: 7141، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7316، وفي كتاب البيوع، حديث: 2117، وكتاب الحوالات، حديث: 2407، وكتاب الخصومات، حديث: 2414، وكتاب الحيل، حديث: 6964، ومنه ما جاء في حديث: 6544، و6545، ومثله في كتاب المناقب، حديث: 3616، وكتاب المرضي، حديث: 5656، وحديث: 5662، وقد صرّح بخبر (لا) في حديث: 7470، ومثله في كتاب العلم، حديث: 84، وكتاب الحج، حديث: 1721، 1722، 1723، وحديث: 1734، و1735، وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6666، ومنه في كتاب الأدب، حديث: 6186، ومما تكرر لفظه في البخاري: "يخرج من النار من قال لا إله إلا الله، وفي قلبه وزنٌ شعيرة من خيرٍ ويخرج من النار من قال لا إله إلا الله وفي قلبه وزنٌ بُرة من خيرٍ..."، كتاب الإيمان، حديث: 44، والشاهد — لا إله إلا الله — تكرر في أكثر من حديث: 99، و392، و393، و425، و462، و831، و844، و1120، و1154، و1186، و1202، و1360، و1369، و1395، و1398، و1399، و1496، و1797، وغيرها...، ومثله: "لا إله إلا أنت... ولا حول ولا قوة إلا بالله"، كتاب التهجد، حديث: 1120، حديث: 1154، ويتكرر في أحاديث عدة...

ومنه في كتاب جزاء الصيد، حديث: 1834، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3077، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3189، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2213، و حديث: 2214، وكتاب الشفعة، حديث: 2257، و حديث: 2495، و2496، وكتاب الحيل، حديث: 7976، وكذلك في كتاب العيدين، حديث: 969، و(لا) هنا هي (لا) العاملة عمل ليس لا (لا) النافية للجنس، وحقيقة أن هناك العديد من الشواهد التي قد يُجوزُ فيها كونُ (لا) العاملة عمل ليس، أو (لا) العاملة عمل (إنّ) ويقوي ذلك قراءة بعضهم ﴿فَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ البقرة: 38، بالفتح ﴿فَلَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾، وهي قراءة يعقوب، يُنظر: القراءات المتواترة وأثرها في الرسم القرآني والأحكام الشرعية: 99.

(1) كتاب الأذن، حديث: 756.

(2) سنن الترمذي، كتاب أبواب الصلاة، حديث: 247.

(3) كتاب الأذان، حديث: 772 .

(4) كتاب النفقات، حديث: 5359، وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6641.

— " قُلْتُ لِعَلِيٍّ: هَلْ عِنْدَكُمْ كِتَابٌ؟ قَالَ: لَا، إِلَّا كِتَابُ اللَّهِ.. " (1).

والتقدير: لَا كِتَابَ عِنْدَنَا.

— " فَقَالَ أَيُّوبُ: لَعَلَّهُ فِي لَيْلَةٍ مَطِيرَةٍ؟ قَالَ: عَسَى " (2).

فالمحذوف اسم عسى مع خبرها، والتقدير: عسى ذلك كان في الليلة المطيرة .

(1) كتاب العلم، حديث 111، وقد يحذف اسم الناسخ مع خبره في التكرار، ومنه: " فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا،

وَسِقَاءَهَا"، كِتَابٌ فِي اللَّقْطَةِ، حديث: 2428، والتقدير: فَإِنَّ مَعَهَا حِذَاءَهَا، وَإِنَّ مَعَهَا سِقَاءَهَا، والأطراف الأخرى

للحديث بدون "إِنَّ"؛ أي أنها مبتدأ وخبرٌ— معها حذاؤها وسقاؤها — .

(2) كتابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حديث: 543.

المبحث الثاني

حذف الفاعل، وحذف المفعول به

أولاً: حذف الفاعل

1. إذا بُني الفعل للمفعول، حُذِفَ الفاعل، وأُقيم المفعولُ به مقامه، وهو كثيرٌ في الصحيح ما لم يلزم البناء للمجهول، وجاء منه:

— "يَا حَكِيمُ! إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ؛ لَمْ يُبَارَكْ لَهُ فِيهِ"⁽¹⁾.

فالفاعلان: (بُورِكَ، وَلَمْ يُبَارَكْ) محذوفَا الفاعل؛ لبنائهما للمجهول، وللناظر أن يقول: إِنَّ حَذْفَ الفاعل هنا يوحى بعظمته؛ لعلم القائل به، كما في قوله تعالى: ﴿لَنْ يُبْلَغَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا﴾⁽²⁾.

— "سَحَرَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلٌ مِنْ بَنِي زُرَيْقٍ — يُقَالُ لَهُ: لَبِيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ" —⁽³⁾.
والأصل في (يُقَالُ) يقولون له، حُذِفَ فاعلُ القول، وعليه فإنَّ جملة القول في محل رفع نائب فاعل (يُقَالُ)؛ لأنه خبرٌ لمبتدأ محذوف تقديره: هو لبيدُ بْنُ الْأَعْصَمِ.

وأما عن الأفعال التي لَزِمَتِ البناء للمجهول، فلم يرد في الصحيح منها سوى ثلاثة أفعال لا رابع لها، وذلك في (عشرة) أحاديث، وهي مرتبةٌ كالتالي حسب ورودها:

— "الَّذِي تَقَوُّتُهُ صَلَاةُ الْعَصْرِ؛ كَأَنَّمَا وَتَرَ أَهْلُهُ وَمَالُهُ"⁽⁴⁾، فقوله: (وَتَرَ) فعلٌ ورد ما بعده منصوباً، وعليه يكونُ الفاعلُ مُضْمَرًا عائدًا على (الَّذِي)، ومن ثمَّ —(أَهْلُهُ) المفعول الثاني له؛ وهو من الأفعال التي تتعدى لمفعولين، ومنه قوله — تعالى —: ﴿وَنَبَرِكُمْ أَغْمَاكُمْ﴾⁽⁵⁾، وعلى ذلك يُصْبِحُ المعنى: أُصِيبَ بِأَهْلِهِ وَمَالِهِ، وقيل: (وَتَرَ) بمعنى (أَخَذَ)، فيكون: (أَهْلُهُ) هو المفعول الذي

(1) كتاب الزكاة، حديث: 1472، وكتاب الوصايا، حديث: 2750، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3143، وكتاب الرقاق، حديث: 6441.

(2) آل عمران: 91، ويُنظر: العلامة الإعرابية بين ورش وحفص، شوكت علي عبد الرحمن درويش، دار يافا العلمية، ط1، 2006، ص: 160، ومثله ما جاء في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 540. ومثله — أيضاً — في كتاب الرقاق، حديث: 6487، ومثله في كتاب استنابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، حديث: 6938.

(3) كتاب الطب، حديث: 5763، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2863، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1592، ونفسه في: 1893، و 2001، و 2002، ومثله في كتاب تفسير القرآن، حديث: 4685.

(4) حاشية: (8)، ص: (160).

(5) محمد: 35.

لم يُسمِّ فاعله⁽¹⁾؛ لأنَّهم المُصابون المأخوذون، فَمَنْ رَدَّ النَّقْصَ إِلَى الرَّجُلِ نَصَبَهُمَا، ومن رَدَّه إلى الأهلِ والمالِ رفعَهُمَا، فصارَ الرَّجُلُ وتَرَا؛ أي: فَرَدَا.
— "وَعَكَ أَبُو بَكْرٍ، وَبِلَالٌ"⁽²⁾.

فالفعل (وَعَكَ) من الأفعالِ التي لَزِمَتْ البناءَ للمجهولِ.
— "أُغْمِيَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، فَجَعَلَتْ أُخْتُهُ عَمْرَةَ تَبْكِي: وَابِلَاةً! وَابِلَاةً! وَابِلَاةً!"⁽³⁾.
فالفعل (أُغْمِيَ) لازمُ البناءِ للمجهولِ.

— ومثله حديث جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا — "مَرَضْتُ مَرَضًا، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُنِي وَأَبُو بَكْرٍ — وَهُمَا مَاشِيَانِ — فَوَجَدَانِي أُغْمِيَ عَلَيَّ..."⁽⁴⁾، وللناظرِ أَنْ يُجَدِّدَ بهذه الأفعالِ عهدًا⁽⁵⁾.

2. في المصدر إذا لم يُذكر معه الفاعلُ مُظْهِرًا يَكُونُ محذوفًا، ومنه:

— "شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ"⁽⁶⁾.

والتقدير: أَنْ تشهدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، والفاعل: أَنْتَ.

— "حَجٌّ مَبْرُورٌ، وَعُمْرَةٌ مُتَقَبَّلَةٌ"⁽⁷⁾، والتقدير: تَحُجُّ حَجًّا مَبْرُورًا، وَتَعْتَمِرُ عُمْرَةً مُتَقَبَّلَةً، والفاعل: أَنْتَ.

— "بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنَّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ"⁽⁸⁾.

والتقدير: على أَنْ أُقِيمَ الصَّلَاةَ، وَأُؤْتِيَ الزَّكَاةَ، وَأُنْصَحَ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، والفاعل: أَنَا.

3. إذا لاقى الفاعل ساكنًا؛ تَخْلُصًا مِنَ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، ولم يَرِدْ ذَلِكَ سوى فِي فِعْلَيْنِ اثْنَيْنِ، لَا ثَالِثَ لَهُمَا، وهما:

(1) لسان العرب: 205/15، وفتح الباري: 217/2.

(2) كتاب أبواب المدينة، حديث: 1889، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3926، وكتاب المرضى، حديث: 5654، وحديث: 5677.

(3) كتاب المغازي، حديث: 4267، وحديث: 4268.

(4) كتاب المرضى، حديث: 5651، وكتاب الفرائض، حديث: 6723، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7309.

(5) يُنْظَرُ: حاشية: (4)، ص: (89).

(6) كتاب الإيمان، حديث: 53، وكتاب العلم، حديث: 87، وكتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حديث: 523، وكتاب الزَّكَاةِ، حديث: 1398، ويتكرر في أحاديث أخرى: 3095، و3510، و4368، و4369، و7266، و7556.

(7) سبق تخريجه، حاشية: (4)، ص: (168).

(8) كتاب الإيمان، حديث: 57، و58، وكتاب مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حديث: 524، وكتاب الزكاة، حديث: 1401، وكتاب البيوع، حديث: 2157، وكتاب الشروط، حديث: 2714، و2715، وكتاب الأحكام، حديث: 7204.

— "لَتُسَوْنَ صُفُوفَكُمْ أَوْ لَيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ" (1).

فأصل الفعل "لَتُسَوْنَ" ← لَتُسَوَوْنَ، النون الأولى نون الجمع ، والنون الثانية نون التوكيد الثقيلة، فاجتمع في آخر الفعل ثلاثة أحرف زوائد ، متماثلة، متوالية ؛ فوجب حذف نون الرفع ؛ لوجود قرينة تدل عليها، وهي (أنّ المضارع من الأفعال الخمسة ، ولم يسبقه ناصب أو جازم)؛ فوجب أن يكون مرفوعاً بثبوت النون، فإن لم تكن مذكورة، فلا بدّ من أن تكون محذوفة لعلّة؛ والمحذوف لعلّة كالثابت، وبعد حذف النون الأولى من نون التوكيد الثقيلة أصبحت صورة الفعل "لَتُسَوْنَ"، ثم حذفت واو الجماعة؛ لالتقاء ساكنين، وعوّض بالضمّة قبلها، تدل عليها عند الحذف.

— "لَيَنْتَهَنَّ عَنْ ذَلِكَ أَوْ لَتُحْطَفَنَّ أَبْصَارُهُمْ" (2).

وأصل الفعل "لَيَنْتَهَنَّ" ← لَيَنْتَهُوْنَ، حُذِفَ الفاعلُ — واو الجماعة — تخلصاً من التقاء ساكنين — واو الجماعة مع النون الأولى من النون الثقيلة —، وما قيل في السابق يُقال هنا.

4. فاعل "أَفْعِلْ" في التَّعَجُّبِ.

ولم يرد في الصحيح كلّ صيغ تعجب قياسية بصيغتي: (ما أفعل، وأفعل بِـ)، وما ورد عبارة عن صيغ سماعية، مثل سبحانه الله... ووروده كثير كما سيرد حين الحديث عن المصادر.

5. وقد يُحذف الفاعل؛ لدلالة السياق عليه، ودون علة نحوية، وهو كثير، ومنه:

— "حَتَّى إِذَا مَلَأْتُ، قَالَ: "حَسْبُكَ؟"، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: فَادْهَبِي" (3).

والتقدير: أَحْسَبُكَ هذا القدر؟ أو: حَسْبُكَ ما رأيت؟، والقرينة الحالية يدل عليها حال عائشة في يوم ذلك العيد، وهو مما يُمكن تصنيفه ضمن حذف البدل مع المبدل منه في التقدير الأول، وضمن حذف الموصول مع صلته في الثاني، مما يؤكد تداخل عملية الحذف.

— " إِنْ كَانَ فِي شَيْءٍ فَفِي الْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ " (4).

والتقدير: إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ، فَفِي الْمَرْأَةِ، وَالْفَرَسِ وَالْمَسْكَنِ، و(كان) هنا تامة، بمعنى وُجِدَ،

(1) كتاب الأذان، حديث: 717.

(2) كتاب الأذان، حديث: 750.

(3) كتاب العيدين، حديث: 950، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2907.

(4) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2859، وكتاب النكاح، حديث: 5095.

وقد صُرِّحَ بالمحذوف في أحاديث أخرى وردت في الباب نفسه⁽¹⁾، ولو لم يُصرَّح بها للناظر؛ فلا بدَّ وأن تكون هناك قرينةٌ حاليةٌ عندما ساق النبي ﷺ هذا الحديث لصاحبه ﷺ، ويؤكد ذلك بعض أطرافه.

— " فَقَالَ لِي: أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ؟" ⁽²⁾، والتقدير: أَمَا يَكْفِيكَ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ صِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، وللناظر أن يصنِّفه ضمن حذف المضاف — أيضًا —.

(1) من تلك الأحاديث التي صُرِّحَ فيها بالمحذوف، حديث: 2858.

(2) كتاب الاستئذان، حديث: 6277، وكتاب الصوم، حديث: 1980، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 435، و436، ومنه ما جاء في كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1211، ومنه قوله النبي ﷺ حين سئل: مَا يَلْبَسُ الْمُحْرَمُ؟ فَقَالَ: "لَا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرْنُسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرْسُ، أَوْ الزَّعْفَرَانُ"، كتاب العمل في الصلاة، حديث: 134، وكتاب الصلاة، حديث: 366، وكتاب الحج، حديث: 1542، وكتاب جزاء الصيد، حديث: 1838، وحديث: 1842، وكتاب اللباس، حديث: 5794، وحديث: 5806، وحديث: 5847، وحديث: 5852، والتقدير: ما يلبس الرجل المحرم؟ فقال: لا يلبس الرجل المحرم القميص ولا العمامة؛ وذلك لأنَّ منع لبس القميص، والمخيط عامة للرجال دون النساء، فكان لابدَّ وأن يكون المقدَّر (الرجل)، وهي مفهومة من قوله (المحرم)، وأما قوله: "وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرْسُ، أَوْ الزَّعْفَرَانُ"، فإنه يشمل الرجل والمرأة، فإن قيل: لم لم يذكر المرأة، ليشملها المنع مع الرجل، قيل: إذا كان تحريمُ التزَعُّفِ للنساءِ حالَ خروجهن دونَ إحرام؛ فإنه حال الإحرام أَدْعَى؛ ولذا فقد لُوْحِظَ في أطراف الحديث المذكور، وهو حديث: 5846 "نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرَّجُلُ"، حيث ذكر الرجل دون المرأة، والمرأة هنا تدخل تحت سقفه، وعليه فالتقدير في الحديث المذكور: نهى النبي ﷺ أَنْ يَتَزَعَّفَرَ الرَّجُلُ في الإحرام، وإذا كان النهي للرجال وهو مباح، فهو للنساء من باب أولى.

ومنه ما جاء في كتاب فرض الخمس، حديث: 3142، وكتاب المغازي، حديث: 4321، وللناظر أن يصنف المقدَّر هنا ضمن حذف المضاف مع المضاف إليه، ومنه في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3365، والتقدير في هذا الشاهد (أن المصدرية مع الفعل المضارع) في محل رفع فاعل.

وكثيراً ما حذف الفاعل في مثل: "لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾..."، كتاب الإيمان، حديث: 32، والتقدير: لما نزلت الآية...، فحذف المبدل، وحلَّ البديل محله، — وهو مما يمكن تصنيفه ضمن حذف المبدل — أيضًا —، ومنه ما جاء في كتاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيِّدِ، حديث: 5485، ولعلَّ هذا الحديث يُعَيِّدُ الناظر إلى ما تمَّ ذكره في حديث: حاشية: (1)، ص: (24)، ومنه في كتاب الطب، حديث: 5705، وحديث: 5752، وحديث: 5763، وحديث: 5765، و5766، وكتاب الأدب، حديث: 6063، وكتاب الدعوات، حديث: 6391، ومثله في كتاب اللباس، حديث: 5807.

— وأما عن إضماره — عَوْدٌ عَلَى الْفَصْلِ الْأَوَّلِ —، فهو كثير، منه: "فَكَانَ لَا يَرَى رُؤْيَا إِلَّا جَاءَتْ مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ"، كتاب بدء الوحي، حديث: 3، والتقدير: إِلَّا جَاءَتْ (هي) مِثْلَ فَلَقِ الصُّبْحِ، فهذا إضمارٌ، وفيه تقديرٌ — أيضًا —

ومثله: "اعْتَدِلُوا فِي السُّجُودِ، وَلَا يَبْسُطُ ذِرَاعِيَهُ كَالْكَلْبِ..."، كتاب مَوَاقِيَتِ الصَّلَاةِ، حديث: 532، والتقدير: وَلَا يَبْسُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ كَالْكَلْبِ، وهذا يُعْتَبَرُ إِضْمَارًا عَلَى رَأْيِ مَنْ ذَهَبَ مَذْهَبَ اخْتِقَاءِ الْفِعْلِ خَلْفَ الْوَاوِ فِي (اعْتَدِلُوا)، يُنْظَرُ: حاشية (4)، ص: (24). =

هذا ومن الملاحظ أنَّ دلالة السياق المقصودة هنا سياق الحال، ونخصُّ بذلك أولَ حديثين، أمَّا الثالثُ فإذا ذهبنا مذهب النُّحاة الذين اعتبروا المحذوف باقياً، وإن سقط معناه؛ فإنَّ القول بالإضمار في الحديث الثالث أقوى من القول بالحذف، وللناظر أن يُجددَ بذلك عهداً⁽¹⁾.

ثانياً: حذف المفعول به:

وأما حذف المفعول به، فالأصلُ جوازُ حذفه؛ لأنَّه فضله، ومواضعُ حذفه كثيرةٌ منها:

1. المحافظة على تناسب الفواصل، وقد ورد المفعولُ محذوفاً لهذه العلة في (خمسَ عشرة) حديثاً مكرَّرةً بأطرافها — خمسُ أحاديث بدون تكرار — وهي مرتبةٌ كالتالي:

— "... اللَّهُمَّ آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ"⁽²⁾.

فالفاعلان: (أنزل وأرسل) فعلان متعديان لواحد، وقد حُذف مفعولهما؛ مناسبةً للفواصل، وكان له أن يقول — مثلاً: — آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَهُ عَلَى نَبِيِّكَ، وَبِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَهُ إِلَيْنَا، ولكنَّ فواصلَ صدرِ الحديث انتهت بحرف واحد وهو (الكاف)، ولعلَّ — كما نعلمُ — أنَّ الكاف والتاء تشتركان في نفس الصفات، (فكلاهما مهموسٌ انفجاري — شديد —)⁽³⁾، فكان حذف المفعول به أدعى للمحافظة على ذلك، ولعلَّ ذلك يتبع الحذف الصوتي على الأكثر، هذا — والله أعلم — .

— " ذَكَرْنَا هَذَا الرَّجُلَ صَلَاةً كُنَّا نُصَلِّيْهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ فَذَكَرَ أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ كُلَّمَا رَفَعَ، وَكُلَّمَا وَضَعَ"⁽⁴⁾، فالفاعلان: (وضع ورفع) فعلان متعديان لمفعول واحد، وقد حُذف مفعول كل منهما؛ مناسبةً للفواصل.

=ومثله في: " يَقُولُ اللَّهُ — عَزَّ وَجَلَّ —: الصَّوْمُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشَرْبَهُ مِنْ أَجْلِي.."، كتاب التوحيد، حديث: 7492، والتقدير: يَدْعُ الصائِمُ شَهْوَتَهُ وَأَكْلَهُ وَشَرْبَهُ مِنْ أَجْلِي، فالصائِمُ وإن سقط لفظه، فإنَّ معناه باقٍ في (الصَّوْمِ).

(1) يُنظر حاشية: (1)، ص: (7) وحاشية: (4)، ص: (24).

(2) كتاب الوضوء، حديث: 247، وكتاب الدعوات، حديث: 6311، وحديث: 6315، وكتاب التوحيد، حديث: 7488 — أربعة مواضع —

(3) الصوت المهموس: هو الصوت الذي لا يهتزُّ معه الوتران الصوتيان، ولا يُسمَعُ لهما رنينٌ حين النطق به، وتُجمَعُ في: "حِثَّةٌ شَخْصٌ قَطُ فَسَكَتَ"، والصوتُ الانفجاريُّ الشديدُ: يَنْتُجُ عن انحباسِ النَّفْسِ نَتِيجَةَ النِّقَاءِ عَضْوِي نطقِ النِّقَاءِ مُحْكَمًا، ثُمَّ انفصالهما فيندفع الهواءُ فجأةً، وتُجمَعُ في: "أَجْدُ قَطُ بَكَتَ"، يُنْظَرُ: الأصوات اللُّغَوِيَّة، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة، 1971، ط4، ص: 22، و 23.

(4) كتاب الأذان، حديث: 784. — موضع واحد —

— " فَقَالَتْ امْرَأَةٌ مِنْ قُرَيْشٍ: أَبْطَأَ عَلَيْهِ شَيْطَانُهُ! فَنَزَلَتْ: ﴿وَالضُّحَىٰ، وَاللَّيْلِ إِذَا سَجَىٰ، مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ ⁽¹⁾، والتقدير: وما قلاك، ولعلَّ الشَّاهد — هنا — في الآية، وإنْ ورد في سياق الحديث.

— " فَرُبَّمَا أُخْرِجَتْ ذِهِ، وَلَمْ تُخْرِجْ ذِهِ " ⁽²⁾، فَحُذِفَ الْمَفْعُولُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (أَخْرِجَتْ) مِنَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَعِلَّةُ الْحَذْفِ؛ مَحَافِظَةٌ عَلَى تَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ، وَكَانَ لَهُ أَنْ يُعَدِّي أَحَدَهُمَا، وَيَحْذِفَ مَفْعُولَ الْآخَرِ — مثلاً — .

— "إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ: عُقُوقَ الْأُمّهَاتِ، وَوَأْدَ الْبَنَاتِ، وَمَنْعَ وَهَاتٍ، وَكَرِهَ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ" ⁽³⁾، فَصَدَرُ الْحَدِيثِ انْتَهَى بِحَرْفِ التَّاءِ، ثُمَّ أَعْقَبَهُ بِقَوْلِهِ: (مَنْعَ وَهَاتٍ)، مَعَ مُلَاحِظَةِ أَنَّ (مَنْعَ) — وَكَمَا هِيَ وَارِدَةٌ — فِعْلٌ مَاضٍ وَ (هَاتٍ) فِعْلٌ أَمْرٌ بِمَعْنَى (أَعْطَى)، أَوْ: بِمَعْنَى (آتَى) ⁽⁴⁾؛ وَلِذَا فَالْأَصْلُ فِيهَا التَّعْدِيَةُ، وَلَكِنْ الْحَذْفُ وَقَعَ مُنَاسَبَةً لِلْفَوَاصِلِ.

وَكَذَلِكَ فِي الْحَدِيثِ نَفْسِهِ، قَوْلُهُ: (قِيلَ وَقَالَ) عَلَى اعْتِبَارِهِمَا فِعْلَيْنِ؛ أَي: قِيلَ كَذَا، وَقَالَ كَذَا، وَقَدْ حُذِفَ مَفْعُولُ الْقَوْلِ مَحَافِظَةٌ عَلَى تَنَاسُبِ الْفَوَاصِلِ (السُّؤَالِ، الْمَالِ)، وَقَدْ يَعْتَبَرُهُمَا الْبَعْضُ اسْمَيْنِ؛ بِدَلَالَةِ دُخُولِ أَلِ التَّعْرِيفِ ⁽⁵⁾.

2. الرِّغْبَةُ فِي الْإِيجَازِ، وَقَدْ وَرَدَ الْمَفْعُولُ مُحْذَوْفًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي (أَرْبَعَةَ عَشَرَ) حَدِيثًا، مَكْرَرَةً بِأَطْرَافِهَا، — أَرْبَعَةُ أَحَادِيثَ دُونَ أَطْرَافِهَا —، وَهِيَ مُمَثَّلَةٌ فِي التَّالِي:

— " وَإِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ؛ فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا " ⁽⁶⁾.

وَالْتَقْدِيرُ: وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ فَارْفَعُوا رُؤُوسَكُمْ.

(1) كِتَابُ أَبْوَابِ التَّهَجُّدِ، حَدِيثٌ: 1125، وَكِتَابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، حَدِيثٌ: 4950، 4951، وَكِتَابُ فَضَائِلِ الْقُرْآنِ، حَدِيثٌ: 4983. — أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ —

(2) سَبَقَ تَخْرِيجُهُ فِي حَذْفِ هَاءِ اسْمِ الْإِشَارَةِ فِي حَاشِيَةِ: (4)، ص: (142)، — مَوْضِعَانِ —

(3) كِتَابُ الْحَوَالِاتِ، حَدِيثٌ: 2408، وَفِي كِتَابِ الْأَدَبِ، حَدِيثٌ: 5975 بِسُكُونِ النُّونِ (مَنْعَ) عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ مَصْدَرًا فَهُوَ بِحَاجَةٍ إِلَى مَعْمُولِهِ، وَفِي كِتَابِ الرِّقَاقِ، حَدِيثٌ: 6473 بِسُكُونِ النُّونِ وَجَرَالِ عَيْنِ (مَنْعَ) وَبِالْتَّنْوِينِ، وَكَذَلِكَ فِي كِتَابِ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، حَدِيثٌ: 7292. — أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ —

(4) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: 10/15 (مَادَةُ هَاتٍ)، وَفَتْحُ الْبَارِي: 11/12.

(5) يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: 351/11 (مَادَةُ قَوْلٍ)، وَفَتْحُ الْبَارِي: 12/12.

(6) كِتَابُ الْأَذَانِ، حَدِيثٌ: 734.

— " لَقَدْ رَأَيْتُ الْآنَ — مُنْذَ صَلَّيْتُ لَكُمْ الصَّلَاةَ — الْجَنَّةَ وَالنَّارَ مُمْتَلَتَيْنِ فِي قِبْلَةِ هَذَا الْجِدَارِ فَلَمْ أَرْ كَالْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ" (1).

والتقدير: فَلَمْ أَرْ مَنْظَرًا كَمَنْظَرِ الْيَوْمِ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

— " فِي الْجُمُعَةِ سَاعَةً، لَا يُوَافِقُهَا مُسْلِمٌ، قَائِمٌ يُصَلِّي؛ يَسْأَلُ اللَّهُ خَيْرًا؛ إِلَّا أَعْطَاهُ" (2).

والتقدير: إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ، أَوْ: أَعْطَاهُ سُؤْلَهُ، أَوْ: أَعْطَاهُ مَا يُرِيدُ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (أَعْطَى) يَتَعَدَّى لِمَفْعُولَيْنِ، فَكَانَ الْمَفْعُولُ بِهِ الْأَوَّلُ الْهَاءُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ الثَّانِي مَحْذُوفًا، وَمَعَ تَقْدِيرِ (سُؤْلَهُ) يُمْكِنُ تَصْنِيفُ الْمَحْذُوفِ ضَمْنَ حَذْفِ الْمُضَافِ مَعَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ، وَمَعَ تَقْدِيرِ (مَا يُرِيدُ) يُمْكِنُ تَصْنِيفُهُ ضَمْنَ حَذْفِ الْمَوْصُولِ مَعَ صَلْتِهِ، مِمَّا يَدُلُّ عَلَى تَدَاخُلِ عَمَلِيَةِ الْحَذْفِ.

وَتَصْنِيفُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ ضَمْنَ حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ إِبْجَازًا؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ الَّذِي قِيلَتْ فِيهِ يَضِيقُ عَنِ الذِّكْرِ وَالْإِسْهَابِ مَعَ كَوْنِ الْمَحْذُوفِ مَفْهُومًا مِنْ قَرَائِنِ الْأَحْوَالِ، هَذَا — وَاللَّهُ أَعْلَمُ —.

3. التَّرَفُّعُ عَنِ النُّطْقِ بِهِ لاسْتَهْجَانِهِ — تَأْدِيبًا — ، أَوْ لاحتِقَارِ صَاحِبِهِ، وَقَدْ وَرَدَ الْمَفْعُولُ بِهِ مَحْذُوفًا لِهَذِهِ الْعِلَّةِ فِي (ثَمَانِيَةِ) أَحَادِيثٍ مَعَ التَّكَرُّرِ — أَرْبَعَةَ أَحَادِيثٍ بَدُونَ أَطْرَافِهَا، نُجْمِلُهَا فِيمَا يَأْتِي، وَعَلَى التَّرْتِيبِ:

— "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا تَبَرَّرَ لِحَاجَتِهِ، أَتَيْتُهُ بِمَاءٍ فَيَغْسِلُ بِهِ" (3).

وَقَدْ صُرِّحَ بِالْمَحْذُوفِ فِي الْبَابِ الَّذِي ذُكِرَ تَحْتَهُ الْحَدِيثُ الْمَذْكُورُ.

— " هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟" (4).

فَالْفِعْلُ (يُقَارِفُ) فِعْلٌ مُتَعَدٍّ لَوَاحِدٍ، حُذِفَ مَفْعُولُهُ، وَقَدْ اخْتَلَفُوا فِي تَقْدِيرِهِ فَقَالُوا: يُقَارِفُ ذَنْبًا أَوْ سُوءًا، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ لَمْ يُجَامِعْ أَهْلَهُ، وَجُزِمَ بِهِ بَعْضُهُمْ، فَقَالُوا: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَبَجَّحَ أَبُو طَلْحَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْنِبْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ (5)، وَيَقْوِيهِ رَوَايَةُ ثَابِتٍ بَلْفِظٍ " لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ

(1) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 540، وكتاب الأذان، حديث: 749، وكتاب الدعوات، حديث: 6362، وكتاب

الرقاق، حديث: 6468، وكتاب الفتن، حديث: 7089، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7294.

(2) كتاب الطلاق، حديث: 5294، وكتاب الدعوات، حديث: 6400 ومنه — أَيْضًا — مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الْحَوَالِاتِ،

حديث: 2408، وكتاب الأدب، حديث: 5975، وكتاب الرقاق، حديث: 6473، وكتاب الاعتصام بالكتاب

والسنة، حديث: 7292.

ومنه: — " كُنْتُ أَمْرُ فِتْيَانِي أَنْ يُنْظَرُوا، وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُؤَسْرِ! "، كتاب البيوع، حديث: 2077، والتقدير: أَنْ يُنْظَرُوا الْمُعْسِرَ، وَيَتَجَاوَزُوا عَنِ الْمُؤَسْرِ، وَلَعَلَّ النَّازِرَ يَتَسَاءَلُ، الْمُعْسِرُ يُنْظَرُ، وَلَكِنَّ الْمُؤَسِّرَ لَمْ يَكُنْ فِي بَنْدِ التَّجَاوُزِ، وَلَيْسَ الْعَكْسُ؟!، وَيُفْسَرُ ذَلِكَ مَا وَرَدَ أَسْفَلَ الْحَدِيثِ نَفْسَهُ فِي الصَّحِيحِ، وَلَعَلَّ مَعْنَى التَّجَاوُزِ — كَمَا اتَّضَحَ مِنْ خِلَالِهَا — التَّيَسِيرُ عَنِ الْمُؤَسْرِ.

(3) كتاب الوضوء، حديث: 217.

(4) كتاب الجنائز، حديث: 1285، وحديث: 1342، وتعقيبًا عليه صَرَّحَ الْبُخَارِيُّ بِقَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ: يَعْنِي: الذَّنْبَ،

وَذَلِكَ أَسْفَلَ الْحَدِيثِ الْمَذْكُورِ، فِي الصَّحِيحِ نَفْسَهُ.

(5) فتح الباري: 506/3.

رجلٌ قارفَ أهله" (1)، وهو ما يرتبته الناظر؛ لكونه صرّح به في الحديث المذكور، ولعل سبب الاختلاف في التقدير أن المقارنة تنطبق على المعنيين معاً (2).

— "فَقَالُوا نَنْطَلِقُ إِلَى مِنَى ؛ وَذَكَرُوا أَحَدَنَا يَقْطُرُ" (3).

وقد صرّح بالمحذوف في أطرافه (4).

— ومما حُذِفَ مفعوله احتقاراً، قوله "كَانَ يَصُومُ يَوْمًا، وَيُفْطِرُ يَوْمًا، وَلَا يَقِرُّ إِذَا لَاقَى" (5).

والتقدير: إذا لاقى العدو؛ وحُذِفَ المفعول به لاحتقاره (6).

4. بعد فعل المشيئة، ويكثر فعل المشيئة بعد (لو)، وحروف الجزاء، وقد وردَ الحذف في

(ستة وعشرين) حديثاً مع التكرار في بعضها، نذكر بعضها، ونشير إلى أرقام الأخر، وحسب ورودها في الصحيح:

— "فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَقُلْ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ؛ لَوْ قَالَ: إِنْ شَاءَ اللَّهُ؛ لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فِرْسَانًا أَجْمَعُونَ" (7).

والتقدير: إِنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يُنَجِّبَ فِرْسَانًا، أَنْجَبَ فِرْسَانًا كُلٌّ يَجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَ—(أَنْ

المصدرية مع الفعل المضارع) في تأويل مفعول المشيئة بعد (لو).

— "لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ، فَأَرِيدُ — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — أَنْ أَخْتَبِيَ دَعْوَتِي؛ شَفَاعَةً لَأُمَّتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ" (8).

(1) مسند الإمام أحمد بن حنبل، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط.)، (د.ن.)، ج3، ص: 270، 229.

(2) يُنْظَرُ: لسان العرب: 11/127 (مادة قرف).

(3) كِتَابُ الْحَجِّ، حديث: 1651، وكتابُ العمرة، حديث: 1785، وكتابُ التَّمَنِّي، حديث: 7230، ولعل سائلاً يقول: إذا صرّح بالمحذوف في أطراف الحديث، فلم يسرّد تحت حذف المفعول به تأدباً؟! وللردّ على ذلك يجذ الناظر في حذف المفعول به من قوله — تعالى —: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾ المجادلة: 21، أن قد صرّح بالمفعول به في مواطن أخرى، ومثابهة لما ذكره العلماء بخصوص هذه الآية؛ ولذا فإن الحذف في مثل هذه المواطن يُراعي المقام الذي يُوجب ذكر المحذوف من عدمه؛ ولعل هذا هو الفارق بين النحوي والبلاغي، وهذا ما تمت الإشارة إليه عند الحديث عن الحذف عند عبد القاهر الجرجاني مسبقاً، ينظر: حاشية: (3) ص: (17)، فكما يلاحظ أن الحذف في مثل هذه المواطن لا يخضع لعلّة نحوية.

(4) كتاب الشريعة، حديث: 2505، و2506، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7367.

(5) كتاب الصوم، حديث: 1977، وحديث: 1979.

(6) يُنْظَرُ: حاشية: (5)، ص: (91).

(7) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2819، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3424، وكتاب النكاح، حديث: 5242،

وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6639، وكتاب كفارات الأيمان، حديث: 6720.

(8) كتاب التوحيد، حديث: 7474.

والتقدير: إن شاء الله أن أختبئها، أو أختبئها، وهي — أيضاً — في تأويل مفعول المشيئة.
 — "المدينة يأتيها الدجال، فيجذب الملائكة يحرسونها، فلا يقربها الدجال، ولا الطاعون — إن شاء الله —" (1).

والتقدير: إن شاء الله ألا يقربها، ويلاحظ أن فخر الدين الرازي، قد سرد حذف مفعول المشيئة تحت اسم الإضمار على شريطة التفسير (2)، معقباً بقوله: "واعلم أنه متى كان مفعول المشيئة أمراً عظيماً أو بديعاً غريباً، كان الأولى ذكره، وإلا فالحذف أولى" (3)، ولعل قوله يجعل الناظر يعود إلى ما قيل في (لولا)؛ فخيرها يُحذف إذا كان كوناً عاماً، وإلا كان الأولى ذكره، كما يعيدنا إلى آراء النحاة في الحذف والإضمار، ولنا أن نقول: إن المحذوف — هنا — باق وإن سقط لفظه؛ ولعل تسمية المحذوف هنا مضمرًا من باب أولى؛ بناءً على ما تقدم، — والله أعلم —.

5. وقد يحذف المفعول به؛ لكونه مفهوماً من السياق، كما الفاعل، وهذا كثير، ومنه:

— "فَمَنْ صَلَّى بِالنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الْمَرِيضَ، وَالضَّعِيفَ، وَذَا الْحَاجَةِ" (4).
 والتقدير: فليخفف القراء.

— "إِنَّ ذَلِكَ لَحَقٌّ عَلَيْهِمْ، وَمَا لَهُمْ أَنْ لَا يَفْعَلُوا؟!" (5).
 والتقدير: وما لهم أن لا يفعلوه — الحق — والمراد به: أداء الصدقة.
 — "إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهَا وَصَاعَ تَمَرٍ" (6).

(1) كتاب الفتن، حديث: 7134، وكتاب التوحيد، حديث: 7473.

(2) يُنظر: حاشية: (3)، ص: (25).

(3) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز: 241، ومما حُذف مفعوله بعد فعل المشيئة، ما جاء في كتاب الصلاة، حديث: 456، ومثله ما في كتاب الصوم، حديث: 1893، وحديث: 2000، و2001، و2002، و2003، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3831، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4502، و4504، وفي كتاب الحج، حديث: 1592، بإثبات مفعول المشيئة ومثله في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2995، ومثله في كتاب فرض الخمس، حديث: 3133، وكتاب الذبائح والصيّد، حديث: 5518، وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6623، وحديث: 6680، وكتاب كفارات الأيمان، حديث: 6718، وكتاب الدعوات، حديث: 6339، وكتاب التوحيد، حديث: 7477، وهذا الحذف جائز؛ لأنه قد يُصرّح بعد فعل المشيئة — كما مرَّ —

(4) كتاب العلم، حديث: 90.

(5) كتاب العيدين، حديث: 961.

(6) كتاب البيوع، حديث: 2148، ومنه ما جاء في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 540، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7294، ومثله في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3328، وكتاب الأدب، حديث: 6091، وهو مما يمكن أن يُصنّف ضمن حذف المضاف مع المضاف إليه، ومثله في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3353، ومثله في كتاب الجهاد والسير، حديث: 3019، ولعل حذف المفعول به في هذا الشاهد يفيد التعظيم. ومثله في كتاب الأدب، حديث: 6127.

فـ مفعول (أمسك) محذوف والتقدير: إن شاء أمسكها، وفيه - أيضاً - حذف فعل المشيئة؛ أي: إن شاء أن يُمسكها - إمساكها -

6. يكثر حذف المفعول به حال كونه عائد صلة الموصول، ووروده قليل، ومنه:

— "سَأَلْنَا عَمَّنْ تَرَكْنَا بَعْدَنَا فَأَخْبَرَنَا" (1).

والتقدير: سألنا عمن تركناهم...

— "مَهْ عَلَيْكُمْ بِمَا تَطِيقُونَ" (2).

والتقدير: بما تطيقونه، وأمثال هذه الشواهد، يجوز في (ما) اعتبارها موصولة،

بمعنى (الذي)، وعليه ماتم تقديره، كما يجوز اعتبارها مصدرية فلا عائد؛ أي: عليكم بطاقتكم.

وكما يُحذف المفعول به الواحد، كذلك يُحذف المفعولان فأكثر، ومنه:

— "فَقُلْتُ: هَذَا الَّذِي اتَّهَمْتُمُونِي بِهِ - زَعَمْتُمْ - وَأَنَا مِنْهُ بَرِيءٌ" (3)

(1) كتاب الأذان، حديث: 631، وكتاب الأدب، حديث: 6008، وحديث: 7246.

(2) كتاب الإيمان، حديث: 43، وكتاب التهجد، حديث: 1151، ومما حُذف مفعوله حال كونه عائد صلة الموصول، ما جاء في كتاب الإيمان، حديث: 36، ومثله في حديث: 56، وحديث: 1295، وكتاب المرضى، حديث: 5668، وفي كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 564، ومثله في حديث: 567، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 665، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2588، وكتاب المغازي، حديث: 4442، وكتاب الطب، حديث: 5714، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1454، وكتاب الحيل، حديث: 6955، ومثله في كتاب الكسوف، حديث: 1044، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1212، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6631، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1284. وكتاب المرضى، حديث: 5655، وكتاب القدر، حديث: 6655، وكتاب التوحيد، حديث: 7377، وحديث: 7448، ومثله في كتاب الوصايا، حديث: 2781، وكتاب المغازي حديث 4053.

(3) كتاب الصلاة، حديث: 439.

ومما حذف فيه المفعول الثاني ما جاء في كتاب أبواب التطوع، حديث: 1175، والتقدير فيه جملة فعلية في موضع نصب المفعول به الثاني للفعل المتعدي لمفعولين، فإن قال قائل: الحديث عن صلاة الضحى، فكيف يكُم تنفون إثباتها عن رسول الله ﷺ، والجواب: إن النفي هنا في باب: "صلاة الضحى في السفر، معنى ذلك أنها ثابتة في الحضر؛ ولذا يُلاحظ أن في الكتاب نفسه - أبواب التطوع - "أوصاني خليلي بثلاث، لا أدعُهن حتى أموت، صوم ثلاثة أيام من كل شهر، وصلاة الضحى، ونوم على وتر"، حديث: 1178، وكذلك في حديث: 1981، ولهذا لم يكن التقدير: لا إخاله يتركها، فلا تعارض بين الحديثين، وإن قال قائل: أنتم تتظرون إلى تصنيف البخاري للأبواب، ولا تتظرون إلى أن الحديث نفسه لم يُصرَّح بالحضر، قيل: إن قوله ﷺ "نم على وتر"، يفهم منه كون ذلك في الحضر؛ لأن المسافر غالب حاله الاستيقاظ وسهر الليل فلا يفتقر لإيضاء أن لا ينام إلا على وتر، وكذلك ترغيبه في صيام ثلاثة أيام، ينظر: فتح الباري: 3/368، فإن ردَّ قائل، ما بالكُم وحديث النبي ﷺ برواية أنس قال: "رأيت رسول الله ﷺ صلى في السفر سبعة الضحى ثمان ركعات"، ينظر: مسند أحمد بن حنبل، كتاب المكثرين من الصحابة، مسند أنس بن مالك، ج3، ص: 146، قيل: إن كان في السفر حال طمأنينة تشبه حالة الحضر شرع الضحى وإلا فلا، ويؤيد هذا ما رواه أبو داود في سننه: "كنا إذا نزلنا منزلاً =

والتقدير: زَعَمْتُ أَنِّي أَخَذْتُهُ، فـ(أَنَّ وَمَعْمُولَاهَا) سَدَّتْ مَسَدَ مَفْعُولِي زَعَمَ. وجملته ما يُمكنُ قَوْلُهُ في حذف المفعول به، ما قاله الإمام الرازي: " متى كَانَ الغَرَضُ بَيَانِ حَالِ الفَاعِلِ فقط، فالفعلُ لَا يُعَدِّي هُنَاكَ؛ لِأَنَّ تَعْدِيَّتَهُ تُتَقَصُّ الغَرَضُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: هُوَ يُعْطِي الدَّنَانِيرَ، لَكَانَ المَعْنَى بَيَانِ جِنْسِ مَا تَنَاولَهُ الإِعْطَاءُ فِي نَفْسِهِ، لَا بَيَانِ كَوْنِهِ مُعْطِيًا"⁽¹⁾، وَلَعَلَّ قَوْلَهُ يُذَكِّرُنَا بِمَا مَرَّ فِي الفَصْلِ الأولِ، وَلِلنَّظَرِ أَنْ يُجَدَّدَ بِذَلِكَ عَهْدًا⁽²⁾.

= لَا نُسَبِّحُ حَتَّى نَحِلَّ الرَّحَالَ"، وَأَرَادَ بِالتَّسْبِيحِ هُنَا: صَلَاةَ الضُّحَى، يَنْظُرُ: لِسَانِ الْعَرَبِ: 146/6، وَسَنَنُ أَبِي دَاوُدَ، كِتَابُ الْجِهَادِ، حَدِيثٌ: 2551، وَلَعَلَّ مَا تَمَّ بَيَانُهُ كَانَ سَبَبًا فِي سَكُوتِ ابْنِ عَمْرٍ عَنِ جَزْمِهِ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّاهَا أَمْ لَا؟، فَفِي صَلَاتِهَا مَطْلَقًا مِنْ غَيْرِ تَقْيِيدٍ بِحَضَرٍ أَوْ سَفَرٍ، يَعْنِي حَمَلَ اللَّفْظِ عَلَى السَّفَرِ؛ لِأَنَّهُ الْمُنَاسِبُ لِلتَّخْفِيفِ؛ لِذَا كَانَ الْمُنَاسِبُ: لَا إِخَالَهُ يَصَلِّيُهَا؛ أَي: فِي السَّفَرِ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -، فَحُذِفَ الصَّلَاةُ - يَصَلِّيُهَا - تَنَاسُبَ حَالَةِ الْمَسَافِرِ وَالْمُرْتَحِلِ الَّذِي يَحْتَاجُ إِلَى تَخْفِيفٍ.

ومنه: مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، حَدِيثٌ: 456، وَلِلنَّظَرِ أَنْ يَصْنَفَ الْمَحْذُوفُ ضَمْنَ حَذْفِ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ -، وَمِنْهُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، حَدِيثٌ: 466، وَكِتَابِ فَضَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، حَدِيثٌ: 3654، وَكِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، حَدِيثٌ: 3904، وَمِثْلُهُ مَا جَاءَ فِي كِتَابِ الزَّكَاةِ، حَدِيثٌ: 1511، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ الْإِجَارَةِ، حَدِيثٌ: 2285.

(1) نَهَايَةُ الْإِيجَازِ فِي دِرَايَةِ الْإِعْجَازِ: 239.

(2) يُنْظَرُ: حَاشِيَةٌ: (4)، ص: (92).

المبحث الثالث

حذف المضاف، وحذف المضاف إليه

يُحذفُ المضافُ، فيكتسي المضافُ إليه إعرابه، وبناءً على ذلك فإنَّ المضافَ يتنوع ما بين مبتدأ، وخبر، وفاعل، ومفعول به؛ ولذا فإنَّ الكثيرَ من المحذوفاتِ السابقة قد تكونُ مضافةً؛ وربما تمتَّ الإشارةُ إليها في مباحث سابقة، ومن ثمَّ فحذفُ المضافِ كثيرٌ، وقد وردَ في الصحيح ما يربو على السبعين حديثاً حذف منها المضاف، نذكر منها:

— "لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ"⁽¹⁾.
والمحذوفُ مفعولٌ فيه — الظَّرْفُ — وهو مضافٌ، تقديره: لو أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ أَبَدَ الدَّهْرِ.
— "بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ فِي مَجْلِسٍ يُحَدِّثُ الْقَوْمَ؛ جَاءَهُ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: مَتَى السَّاعَةُ؟"⁽²⁾.

فالمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: متى قيامُ الساعة؟، أو: متى مَوْعِدُ الساعة؟، أو: متى وقتُ الساعة؟، وهو مضاف.

— "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ"⁽³⁾، والتقدير: وَيْلٌ لِأَصْحَابِ الْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، فحذف المضاف، وأقيم المضافُ إليه مقامه، وهو من باب التعبير بالجزء عن الكل، كما في قوله ﷺ "عَيْنَانِ لَا تَمْسُهُمَا النَّارُ"⁽⁴⁾، وللناظر أنْ يَقْدَر: وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ غَيْرِ الْمَغْسُولَةِ مِنَ النَّارِ، فتكون (غَيْرِ الْمَغْسُولَةِ) من باب تقدير المضاف مع المضاف إليه.
— "إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً لَا يَسْقُطُ وَرَقُهَا، وَإِنَّهَا مِثْلُ الْمُسْلِمِ، فَحَدَّثُونِي مَا هِيَ؟ فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي"⁽⁵⁾.

والتقدير: فَوَقَعَ فَكَّرُ النَّاسِ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي، أو: فَوَقَعَ ظَنُّ النَّاسِ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي، فالمحذوف فاعل، وهو مضاف، وهو من قبيل التعبير بالكل عن الجزء؛ ولعلَّ الحذف يُوحي بسيطرة سؤاله ﷺ على السامعين، فأوقع أثره عليهم بالكلية، وهذا من جمال الحذف الذي لا يمكن إنكاره، ولعلَّ هذا الحديثَ خلافٌ للحديثِ السَّابِقِ من حيث التعبير بالكل عن الجزء.

(1) كتاب الإيمان، حديث: 29، وكتاب الكسوف، حديث: 1052، وكتاب النكاح، حديث: 5197.

(2) كتاب العلم، حديث: 59.

(3) كتاب العلم، حديث: 60، و حديث: 96، وكتاب الوضوء، حديث: 163.

(4) الجامع الصغير وهو سنن الترمذي، كتاب فضائل الجهاد عن رسول الله ﷺ، حديث: 1643 والأعقاب: جمع

عقب، وهي مؤخرة القدم، ينظر: لسان العرب 9/299.

(5) كتاب العلم، حديث: 61، وحديث: 131.

— "لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا؛ فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا"⁽¹⁾.

والتقدير: لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: شَخْصِيَّةُ رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا، وَشَخْصِيَّةُ رَجُلٍ، أَوْ: حَالَةُ رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا... وَحَالَةُ رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ، حُذِفَ الْمَبْتَدَأُ وَهُوَ مُضَافٌ، وَلِلنَّاطِرِ أَنْ يُقَدَّرَ: أُولُهُمَا حَالَةُ رَجُلٍ... وَثَانِيَهُمَا حَالَةُ رَجُلٍ...، أَوْ أَنْ يَتَّبَعَهَا عَلَى الْبَدَلِيَّةِ مِنْ (حَالَتَيْنِ) الْمَحذُوفَةِ، وَكَمَا جَاءَتْ رَوَايَةُ الْجَرِّ⁽²⁾.

— "عَقَلْتُ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ مَجَّةً مَجَّهَا فِي وَجْهِ، وَأَنَا ابْنُ خَمْسِ سِنِينَ، مِنْ دَلْوٍ"⁽³⁾.

والمحذوف: اسمٌ مجرورٌ وهو مضافٌ، والتقدير: مِنْ مَاءِ دَلْوٍ.

ومن جميل الأحاديث التي حُذِفَ مِنْهَا الْمُضَافُ: "قَالَ عَمَّارٌ لِعُمَرَ: تَمَعَّكْتُ فَأَنْتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: يَكْفِيكَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ"⁽⁴⁾، والتقدير: يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَ الْوَجْهَ عَلَى تَأْوِيلٍ: (مَسْحٌ)، وَلَيْسَ أَنْ تَغْسِلَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَعْنِي وَجُودَ الْمَاءِ، وَوُجُودَ الْمَاءِ يُبْطِلُ التَّيْمَمَ، فَلَا يَجْزِي عَنْ الشَّخْصِ أَنْ يَغْسِلَ وَجْهَهُ وَكَفَيْهِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ، بَلْ كَانَ ذَلِكَ عِنْدَ عَدَمِهِ، هَذَا مِنْ جَانِبٍ، مِنْ جَانِبٍ آخَرَ يُلَاحِظُ أَنَّ الرِّوَايَةَ وَرَدَتْ بِنَصْبِ (الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ)، فِي حِينٍ أَنَّ الْمُضَافَ عِنْدَمَا يُحْذَفُ يَكْتَسِي الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِعْرَابَهُ، وَعَلَيْهِ فَالْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ: يَكْفِيكَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّانِ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ (مَسْحٌ) مَحذُوفٌ، وَلَكِنْ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلَ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِرُ فَتَكُونُ الرِّوَايَةُ بِالنَّصْبِ يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ — وَاللَّهُ أَعْلَمُ — وَقَدْ وَرَدَتْ رَوَايَةُ الرِّفْعِ فِي مُصَنَّفِ ابْنِ حَجَرٍ⁽⁵⁾، وَقَدْ وَجَّهَ كَالْتَالِي:

1. رَوَايَةُ النَّصْبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، إِمَّا بِإِضْمَارِ أَعْنَى، أَوْ التَّقْدِيرِ: يَكْفِيكَ أَنْ تَمْسَحَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ.
2. أَوْ بِالرِّفْعِ فِي (الْوَجْهَ) عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَبِالنَّصْبِ فِي (الْكَفَّيْنِ) عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ، فَالْوَاوُ _ هُنَا _ بِمَعْنَى (مَعَ).

(1) كِتَابُ الْعِلْمِ، حَدِيثٌ: 73، وَكِتَابُ الزَّكَاةِ، حَدِيثٌ: 1409، وَكِتَابُ الْأَحْكَامِ، حَدِيثٌ: 7141، وَكِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسَّنَةِ، حَدِيثٌ: 7316.

(2) كِتَابُ الزَّكَاةِ، حَدِيثٌ: 1409 "لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا؛ فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا".

(3) كِتَابُ الْعِلْمِ، حَدِيثٌ: 77، وَحَدِيثٌ: 839، وَكِتَابُ أَبْوَابِ التَّطَوُّعِ، حَدِيثٌ: 1185، وَكِتَابُ الدَّعَوَاتِ، حَدِيثٌ: 6354، وَكِتَابُ الرِّقَاقِ، حَدِيثٌ: 6422، وَعَقَلْتُ: بِمَعْنَى حَقَّضْتُ، وَالْمَسْحُ: بِفَتْحِ الْمِيمِ وَتَشْدِيدِ الْجِيمِ، هُوَ إِرسَالُ الْمَاءِ مِنَ الْفَمِ، وَقَدْ فَعَلَهُ النَّبِيُّ ﷺ إِمَّا مَدَاعِبَةً، وَإِمَّا لِيُبَارِكَ عَلَيْهِ بِهَا كَمَا كَانَ ذَلِكَ مِنْ شَأْنِهِ مَعَ أَوْلَادِ الصَّحَابَةِ، يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ: 326/9 (مَادَةُ عَقَلٍ)، وَلِسَانَ الْعَرَبِ: 26/13 (مَادَةُ مَجَجَ)، وَفَتْحُ الْبَارِي: 232/1.

(4) كِتَابُ التَّيْمَمِ، حَدِيثٌ: 341، وَتَمَعَّكْتُ: تَمَرَّغْتُ وَتَدَلَّكْتُ، يَنْظُرُ: لِسَانَ الْعَرَبِ: 145/13 (مَادَةُ مَعَكَ).

(5) فَتْحُ الْبَارِي: 591/1.

3. وقيل: إنه روى بالجر فيهما. يكفيك مسح الوجه والكفين، فحذف المضاف وبقي المجرور به على ما كان، كما وردت رواية الرّفْع في كليهما في شرح ابن بطّال⁽¹⁾، - يكفيك الوجه والكفان -

— " فَإِنَّ اللَّهَ قَدْ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ"⁽²⁾، والتقدير: فإنَّ الله قد حَرَّمَ خُلُودَ، أو: بقاء مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ..؛ توفيقاً بينه وبين غيره من الأحاديث،

(1) شرح صحيح البخاري، ابن بطال أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، ضبط وتعليق: أبو تميم ياسر ابن إبراهيم، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط3، 2004، ج1، ص: 478.

(2) كتاب الصلاة، حديث: 425 ومما حذف منه المضاف:

ما جاء في كتاب العلم، حديث: 65، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2938، وكتاب اللباس، حديث: 5872، حديث: 5875، والمحذوف اسم مجرور، وهو مضاف، ومثله ما جاء في كتاب العلم، حديث: 100، والمحذوف مصدر، وهو مضاف، ومثله في حديث: 128، وحديث: 631، وكتاب الأدب، حديث: 6008، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7246، والمحذوف هو المفعول فيه، وناب العدد منابه، ومثله في كتاب الوضوء، حديث: 207، وكتاب الأُطْعِمَة، حديث: 5404، والمحذوف مفعول به وهو مضاف، ومثله في كتاب الوضوء، حديث: 207، وحديث: 215، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 1981، وكتاب المغازي، حديث: 4195، وكتاب الأُطْعِمَة، حديث: 5384، وحديث: 5454، والمحذوف مفعول به وهو مضاف، ومثله في كتاب الوضوء، حديث: 230، والمحذوف اسم مجرور وهو مضاف، ومثله في كتاب الغسل، حديث: 249، والمحذوف مبتدأ وهو مضاف، ومثله في كتاب الغسل، حديث: 259، وحديث: 276، والمحذوف مفعول به وهو مضاف، ومثله في كتاب الحيض، حديث: 295، و 296، وكتاب الاعتكاف، حديث: 2046، والمحذوف مفعول به وهو مضاف، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 405، وحديث: 417، والمحذوف اسم مجرور، وهو مضاف.

ومثله في "فقال في الصلاة - وفي الركوع - : إِنِّي لَأُرَاكُمُ مِنْ وَرَائِي كَمَا أُرَاكُمُ"، كتاب الصلاة، حديث: 419، والتقدير: فَقَالَ فِي أَمْرٍ أَوْ شَأْنٍ الصَّلَاةِ، وفي أَمْرٍ أَوْ شَأْنٍ الرُّكُوعِ؛ وذلك لأنه لَا يُعْمَلُ أَنْ يَكُونَ قَوْلُهُ فِي الصَّلَاةِ نَفْسِهَا، بمعنى أَدَاءِهَا، أَوْ أَتْنَاءِ أَدَاءِ الرُّكُوعِ، فَالصَّلَاةُ عِبَادَةٌ، وَلَا يَجُوزُ الْحَدِيثُ فِيهَا، وَعَلَيْهِ فَالْمَحْذُوفُ اسْمٌ مَجْرُورٌ، وَهُوَ مُضَافٌ، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حَدِيث: 522، وَ حَدِيث: 544، وَ 545، وَ 546، وَكِتَابِ فِرَاضِ الْخَمْسِ، حَدِيث: 3103 وَالْمَحْذُوفُ مَفْعُولٌ بِهِ وَهُوَ مُضَافٌ.

ومثله في "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ لِلصُّبْحِ وَبَدَأَ الصُّبْحُ؛ صَلَّى رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ تُقَامَ الصَّلَاةُ" كتاب الأذان، حديث: 618، والتقدير: كَانَ إِذَا سَكَتَ الْمُؤَذِّنُ لِنَدَاءِ الصُّبْحِ..؛ وذلك لوروده في حديث: 119 "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي رُكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ بَيْنَ النَّدَاءِ وَالْإِقَامَةِ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ.

ومنه: " لَا يَزَالُ أَحْذَكُمْ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ، لَا يَمْنَعُهُ أَنْ يَنْقَلِبَ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا الصَّلَاةُ"، كتاب الأذان، حديث: 659، وكتاب الوضوء، حديث: 176، وكتاب الصلاة، حديث: 477، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3229، والتقدير: لَا يَزَالُ أَحْذَكُمْ فِي أَجْرِ أَوْ ثَوَابِ الصَّلَاةِ مَا دَامَتِ الصَّلَاةُ تَحْبِسُهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمْنَعُ مِنْ نَوَاقِضِ الصَّلَاةِ مِنْ شَرْبٍ وَكَلَامٍ وَعَدَمِ الْجُلُوسِ نَحْوَ الْقِبْلَةِ فَالْمُرَادُ هُنَا: مَنْ صَلَّى ثُمَّ أَنْتَظِرَ صَلَاةً أُخْرَى مُجْتَنِبًا حَدَثَ الْفَرْجِ، وَحَدَّثَ الْيَدَ وَاللِّسَانَ - وَهُوَ مِنْ بَابِ أَوَّلَى -، ينظر: فتح الباري: 360/2=.

فالمحذوفُ مفعولٌ به وهو مضاف، ويؤكدُ ما تمَّ الذَّهابُ إليه في التَّقدير، ما ورد في البخاري نفسه: "يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ شَعِيرَةٍ مِنْ خَيْرٍ، وَيَخْرُجُ مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَفِي قَلْبِهِ وَزَنُّ بُرَّةٍ مِنْ خَيْرٍ..."⁽¹⁾، مما يؤكدُ أنه سيَدْخُلُها، ولن يَخْلُدَ فيها.

2. وأما حذف المضاف إليه، فما وروده بأقل من حذفِ المُضَافِ، بل إنَّ مواضع حذف المضاف إليه تربو على المائتي حديث، بين ما أُضيفَ إلى أعدادٍ، أو إلى منادى، أو إلى لفظتي (قَبْلُ، أَوْ بَعْدُ)، وغيرها من أسباب حذفه... ومنها:

— "ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ: أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا..."⁽²⁾ والتقدير: ثلاثُ خِصَالٍ، مع ملاحظة سقوطِ التنوين عند الإضافة، وعليه فَلَمْ لا يكونَ التنوينُ هنا تنوينَ عوضٍ عن المضافِ إليه المحذوف؟! هذا من جانبٍ، من جانبٍ آخر، فإنَّ المتعارفَ عليه أن العدد من (3-10) إذا كان مذكراً كان المعدود مؤنثاً، والعكس صحيح فيجب تذكير هذه الأعداد إذا كان المعدود مؤنثاً؛ ولذا تم تقدير خصالٍ، ولكن يُلاحظ أنَّ مجمع اللغة العربية قد أجاز موافقة العدد للمعدود عند حذفه⁽³⁾، وحقيقةً أنَّ ذلك ما لُوْحِظَ في (ثلاثةٍ وأربعين) حديثاً، وذلك عند محاولة تقدير المعدود المخالف للعدد المذكور، وفي ذلك تأكيدٌ على ما ذهب إليه مجمع اللغة العربية، وكالمعتاد نصَّرُحُ ببعضِ الشواهد، ونشيرُ إلى أرقام الأخر:

=ومنه: "شكا أهل الكوفة سعدًا إلى عمرَ - رضي الله عنه - فَعَزَلَهُ.."، كتاب الأذان، حديث: 755، والتقدير: شكا بعضُ أهل الكوفة سعدًا؛ لأنَّه لا يُعَقَّلُ أن يكونَ أهل الكوفة كلهم قد اشتكوه، والقرينة الدالة معنويَّة عقليةً.

ومنه: "فَكُلُّ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا أَثَرَ السُّجُودِ"، كتاب الأذان، حديث: 806، وكتاب الرقاق، حديث: 6573، وكتاب التوحيد، حديث: 7437، والتقدير: فكلُّ جَسَدٍ ابْنِ آدَمَ تَأْكُلُهُ النَّارُ إِلَّا مواضع أثر السُّجُودِ.

ومنه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو فِي الصَّلَاةِ: "اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ..."، كتاب الأذان، حديث: 832، وكتاب الحوالات، حديث: 2397، وكتاب الفتن، حديث: 7129، والتقدير: كَانَ يَدْعُو فِي آخِرِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ هَذَا الدَّعَاءَ مَا يُتَخَيَّرُ بَعْدَ التَّشْهِيدِ؛ وَلِذَا كَانَ الْبَابُ، (باب الدعاء قبل التسليم)، وفي ذلك آراء أخرى، ينظر: فتح الباري: 583/2.

ومثله ما جاء في كتاب الصَّلَاةِ، حديث: 433، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4702، والمحذوف اسم مجرور، وهو مضاف.

(1) يُنْظَرُ: صفحة: (184)، الهامش.

(2) كتاب الإيمان، حديث: 16، وحديث: 21، وكتاب الإكراه، حديث: 6941.

(3) ينظر: مظاهر التجديد النحوي لدى مجَمَعِ اللُّغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ص: 86، وما ذَهَبَ إليه المجمع في أنَّه لا إلزام بين موافقة العدد لمعدوده في ثلاث حالات: منها إذا لم يُذكر المعدود؛ أي: جواز تذكير العدد مع المعدود المذكور عند حذف المعدود.

— " بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسٍ ⁽¹⁾ .

والتقدير: بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَى خَمْسِ أَرْكَانٍ، فالعددُ مذكّرٌ، والمعدودُ مذكّرٌ، ولا مجالَ لتقديرٍ معدودٍ آخرَ.

— " وَسَأَلُوهُ عَنِ الْأَشْرِبَةِ؟ فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ ⁽²⁾ .

والتقدير: فَأَمَرَهُمْ بِأَرْبَعٍ أَوْ أَمَرَ، وَنَهَاَهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ نَوَاهٍ، ولا مجالَ لتقديرٍ غيره.

— " إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ؛ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ؛ السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ، ثَلَاثُ مُتَوَالِيَاتٍ: ذُو الْقَعْدَةِ، وَذُو الْحِجَّةِ، وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ، الَّذِي بَيْنَ جُمَادِي وَشَعْبَانَ ⁽³⁾ .

— " لَمْ يَخْرُجِ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثًا، فَأُقِيمَتِ الصَّلَاةُ، فَذَهَبَ أَبُو بَكْرٍ يَتَقَدَّمُ.. ⁽⁴⁾ .

(1) كتاب الإيمان، حديث: 8.

(2) كتاب الإيمان، حديث: 53، وحديث: 87، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 523، وكتاب الزكاة، حديث: 1398، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3095، وكتاب المناقب، حديث: 3510، وكتاب المغازي، حديث: 4369، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7266، وكتاب التوحيد، حديث: 7556.

(3) كتاب تفسير القرآن، حديث: 4662، وكتاب الأضاحي، حديث: 5550، وكتاب التوحيد، حديث: 7447، وفي هذا الحديث المكرر ثلاث مرات بهذه الصيغة - صيغة تذكير العدد - يكون التقدير: مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ حُرُمٌ، ثَلَاثُ أَشْهُرٍ مُتَوَالِيَاتٍ، فالعددُ - ثلاثٌ - مذكّرٌ، والمعدودُ - أشهرٌ - مذكّرٌ، وقد ورد الحديثُ نفسه بصيغة (ثلاثة) في كتاب بدء الخلق، حديث: 3197، وكتاب المغازي، حديث: 4406، ففي هذين الموضعين ورد الحديث بصيغة " الزَّمَانُ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ: السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةُ حُرُمٌ؛ ثَلَاثَةُ مُتَوَالِيَاتٍ... " والتقدير - أيضًا - أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ، وَثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ، مما يدل على جواز تذكير العدد، وجواز تأنيثه إذا كان معدوده محذوفًا.

(4) كتاب الأذان، حديث: 681، ومما حُذِفَ منه المضاف إليه - أيضًا - ما جاء في كتاب الأذان، حديث: 816، وقد صُرِّحَ بالمحذوف في حديث: 810، و812، أو كما صُرِّحَ في حديث: 809، ومثله ما جاء في كتاب الاستسقاء، حديث: 1013، وحديث: 1014، والمحذوف فيه مذكّر، كما العدد مذكّر، ولا يجوز غير التقدير المذكور، وهو من باب حذف المضاف إليه، ومثله في كتاب الاستسقاء، حديث: 1039، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4627، وحديث: 4697، وحديث: 4778، وكتاب التوحيد، حديث: 7379، فالحديث تكرر خمس مرات بصيغة المذكر، والمعدودُ - أيضًا - مذكّرٌ، ومثله في كتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1087، ولعلَّ للمحذوف - هنا - دلالةً، فأیما قَدَّرْتَ كان تقديرک صوابًا؛ سواء أكان النهي عن السفر ثلاثَ أيامٍ أم ليالٍ، أم غيره بل إذا كان النهي عن القليل، فَعَنَ الكثير من باب أولى، ومما حُذِفَ منه المضاف إليه، ما جاء في كتاب الجنائز، حديث: 1280، و1281، و1282، وكتاب الطلاق، حديث: 5341، وحديث: 5342، وحديث: 5345، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 395، وكتاب الحج، حديث: 1623، حديث: 1627، وكتاب العمرة، حديث: 1793، ولا يجوز فيه غير المذكر مع المعدود المذكر. =

والتقدير: لم يخرج النبي ﷺ ثلاث أيام، ويجوز أن يكون التقدير: ثلاث ليالٍ؛ ليكون ذلك من قبيل مخالفة العدد لمعدوده، ولعل تقدير: (أيام) يشمل اليوم بلياليه، أما تقدير (ليالٍ) فربما اقتصر على عدم الخروج ليلاً فحسب، وسواء أكان التقدير هذا أو ذاك، فهو من قبيل تقدير المضاف إليه، وهو موضع الاستشهاد هنا.

ويكثر حذف المضاف إليه من المنادى إذا أُضيفَ إلى ياء المتكلم، وهو كثيرُ الورد مع (رَبِّ)، ونادرٌ مع غيرها، ونذكرُ منه:

- " يَا عَمَّ! قُلْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ "(1)، والأصل فيها: عَمِّي.
 - " وَاشْتَكَيْتُ النَّارَ إِلَى رَبِّهَا، فَقَالَتْ: يَا رَبِّ! أَكُلَ بَعْضِي بَعْضًا "(2)، والأصل فيها: ربي، حُذِفَت الياءُ للإضافة.
 - " الْغَنِيمَةُ أَيُّ قَوْمِ الْغَنِيمَةِ "(3)، فقوله: أَيُّ قَوْمٍ، منادى محذوف المضاف إليه، والأصل: قومي.
- كما يُحذف كثيراً بعد (بعد، وقبل)، ومنه:

=وشبيهة بالشاهد المطروح، ماجاء في كتاب الحج، حديث: 1767/م، وقد وافق العدد المعدود، في حين خالفه في الكتاب نفسه، في حديث: 1691، دون ذكر المعدود، ومثله في حديث: 1603، و 1617، و 1644، فيلاحظُ تذكير العدد مرةً، وتأنيثه أخرى، حيث يُؤنثُ إذا ذُكر معدوده المذكر، ويُذكرُ إذا حُذف معدوده ولو كان مذكرًا. ومثله في كتاب الحج، حديث: 1248، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1240، وفي كتاب النكاح، حديث: 5159.

هذا ولا يقتصر الأمر في التمثيل بالمضاف إليه على تمييز الأعداد، بل يشمل غيره، وجاء منه:

— " رَأَيْتُ رَجُلًا عِنْدَ الْمَقَامِ، يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ وَرَفْعٍ، " كتاب الأذان، حديث: 787، والتقدير: يُكَبِّرُ فِي كُلِّ خَفْضٍ رَأْسٍ وَرَفْعِهِ.

— " صلاة الجميع تزيد على صلاته في بيته وصلاته في سوقه خمسًا وعشرين درجة... "، كتاب الصلاة، حديث: 477، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4717، والتقدير: صلاة الرجل، أو: الفرد في الجميع تزيد على صلاته في بيته وصلاته...، وضرورة تقدير المضاف تظهر هنا حتى لا يظن ظان أن صلاة الجميع حال كونها صادرة عن الجميع تزيد على صلاة الفرد، لا بل إن صلاة الفرد بنفسه في الجماعة تزيد على صلاته في بيته وسوقه خمسًا وعشرين درجةً، فكلُّ مَنْ صَلَّى في الجماعة له ثواب ذلك ويمكن تقدير: صلاة أحدكم، فيكون المحذوف من باب حذف المضاف مع المضاف إليه وقد ذكر العيني أن (أل التعريف) هنا بمعنى (في)، وعليه فلا تقدير؛ لأن المعنى يصبح: صلاة في الجميع...؛ وإليه ذهب العيني، ينظر: عمدة القارئ: 378/4.

— " مَالِكٌ تَقَرَّأَ فِي الْمَغْرَبِ بِقِصَارٍ؛ وَقَدْ سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ يَقْرَأُ بِطَوَّلِ الطُّوْلَيْنِ؟! "، كتاب الأذان، حديث: 764، والتقدير: بِقِصَارِ السُّورِ، أو بقصار المَفْصَلِ، وقصار المَفْصَلِ السبع السابع، سمي به؛ لكثرة فصوله، وهو من سورة محمد ﷺ، وقيل: من الفتح، وقيل من قاف إلى آخر القرآن، ينظر: عمدة القارئ: 35/6.

(1) كتاب الجنائز، حديث: 1360، وفي كتاب مناقب الأنصار، حديث 3884 "أَيُّ عَمَّ"، ومثله في كتاب تفسير القرآن، حديث: 4675، وحديث: 4772، وسواء أكان النداء بالياء أم بأي، فإنَّ المنادى أُضيفَ إلى ياء محذوفة.

(2) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 537، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3260.

(3) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3039.

— " أَمَّا بَعْدُ؛ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْْبُدُ مُحَمَّدًا ﷺ؛ فَإِنَّ مُحَمَّدًا ﷺ قَدْ مَاتَ" (1).
 والتقدير: أَمَّا بَعْدَ الْحَمْدِ وَالنَّثَاءِ، أَوْ: أَمَّا بَعْدَ الْحَمْدِ وَالتَّسْلِيمِ، أَمَّا بَعْدَ هَذَا النَّثَاءِ.
 — " أَبْعَدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلُ" (2)، والتقدير: أَبْعَدَ الْحِجَابِ أَوْ قَبْلَهُ، مع ملاحظة بناء (قَبْلُ وَبَعْدُ) على الضم ؛ لانقطاعهما عن الإضافة ، فَإِنْ أُضِيفَتَا نُصِبَتَا، وهي مما تجبُ إضافته إلى مفرد.
 — " خَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ _ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ _ " (3).
 والتقدير: لَمْ يُصَلِّ قَبْلَهَا وَلَا بَعْدَهَا ، وقد صُرِّحَ به في أطراف أخرى للحديث (4).

3. هذا وقد يُحذفُ مُتضايِفانِ فأكثر، وقد ورد ذلك في نحو (اثني عشر) حديثًا، مرتبةً حسب ورودها كالتالي:

— " أَوَلَيْسَ تَشْهَدُ عَرَفَةَ؟" (5)، والتقدير: أَوَلَيْسَ تَشْهَدُ وَقْفَةَ جَبَلِ عَرَفَةَ؟!.
 — " إِذَا كَانَ يَوْمُ الْجُمُعَةِ؛ وَقَفَتِ الْمَلَائِكَةُ عَلَى بَابِ الْمَسْجِدِ؛ يَكْتُبُونَ الْأَوَّلَ فَالْأَوَّلَ.." (6).
 والتقدير: يَكْتُبُونَ اسْمَ الرَّجُلِ الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ، أَوْ: اسْمَ الْمُصَلِّي الْأَوَّلِ فَالْأَوَّلِ.
 — "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ الْمَغْرِبَ وَالْعِشَاءَ بِالْمَزْدَلِفَةِ" (7)، والتقدير: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَمَعَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ صَلَاتِي الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءَ...
 — " سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْبَيْعِ؟ فَقَالَ: " كُلُّ شَرَابٍ أَسْكَرَ؛ فَهُوَ حَرَامٌ" (8).
 والتقدير: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ شُرْبِ الْبَيْعِ؟، فالمحذوفُ في الأحاديث السابقة متضايِفانِ، مع ملاحظة أَنَّ المضاف إذا أُضِيفَ إلى نكرة جازت إضافته مرةً ثانيةً، فَإِنْ أُضِيفَتِ النُّكْرَةُ إِلَى مَعْرِفَةٍ فَلَا تُضَافُ بَعْدَ ذَلِكَ.

(1) كتابُ الجنائز، حديث: 1241، و 1242، وتجدها — أَمَّا بَعْدُ — في أحاديث عديدة ، غير ما ذُكِرَ.
 (2) كتابُ الحج، حديث: 1618.
 (3) كتابُ الزكاة، حديث: 1431، وكتابُ اللباس، حديث: 5881 .
 (4) كتابُ العيدين، حديث: 964، و 989، وكتابُ اللباس، حديث: 5883.
 (5) كتابُ الحيض، حديث: 324، وكتابُ العيدين، حديث: 980، وكتابُ الحج، حديث: 1652، وراجع: حاشية: (10) ص: (94) .
 (6) كتابُ الجُمُعَةِ، حديث: 929، وكتابُ بدء الخلق، حديث: 3211.
 (7) كتابُ الحج، حديث: 1674.
 (8) كتابُ الأشربة، حديث: 5585، 5586، والْبَيْعُ: هو نَبِيذُ الْعَسَلِ، ينظر: حديث: 5586.
 ومثله ما جاء في كتابُ الزَّكَاةِ، حديث: 1443، وكتابُ الجهاد والسير، حديث: 2917، وكتابُ اللباس، حديث: 5797، ومثله في كتابُ الزكاة، حديث: 1462 .

4. وأما عن حذف ثلاثة متضايفات، فهو نادرُ الوجود، ولم يُعثر على غير حديث واحد:

— "يَنْهَى عَنْ صِيَامَيْنِ وَبَيَعَتَيْنِ: الْفِطْرِ وَالنَّحْرِ..." (1).

والتقدير: يَنْهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ عِيدِ الْفِطْرِ، وَلَعَلَّ الْبَعْضَ يَقْدَرُ: يَنْهَى عَنْ صِيَامِ يَوْمِ الْفِطْرِ،

وهو صحيح — أيضاً؛ وعليه يكون التصنيف من باب حذف المتضايفين معاً.

5. وقد يُحذفُ المضافُ مع المضافِ إليه، مع ملاحظة تداخله مع حذفٍ أخرى كما مرَّ في

بعض الأحاديث، ومنه:

— "إِنَّ مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ، وَيَظْهَرَ الْجَهْلُ" (2)، والتقدير: أَنْ يَقِلَّ الْعِلْمُ بِقَبْضِ

الْعُلَمَاءِ، والحاملُ على هذا التقدير القرينة العقلية، إذ إِنَّ الْعِلْمَ الْيَوْمَ أَكْثَرُ مِنْ ذِي قَبْلٍ، كما صرَّحَ

بالمحذوف في أحاديث أخرى بينت ذلك (3).

— "هُمُ الَّذِينَ لَا يَنْطَيِّرُونَ، وَلَا يَسْتَرْقُونَ، وَلَا يَكْتُونُونَ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ" (4).

والتقدير: هُمُ الَّذِينَ لَا يَنْطَيِّرُونَ وَلَا يَسْتَرْقُونَ بِغَيْرِ الشَّرْعِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: وما الداعي لهذا

التأويل، ونصُّ الحديث واضحٌ، قيل: الداعي لهذا التقدير أن في كتاب الطب نفسه ذُكرت أحاديث

تبيِّن أن من طرق الشفاء الرقية (5)؛ ولذا لزم أن يكون المراد: الرقي غير الشرعية — بغير

اللسان العربي، أو: بغير أسماء الله وذكره —، وعلى تقدير: الرقي غير الشرعية، يمكن تصنيفه

ضمن حذف النعت مع منوعة — أيضاً — وهذا الحديث يُعيدُ الناظر إلى ما تمَّ بيانه في الفصل

الأول (6).

— "نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَنْزَعَ عَفَرَ الرَّجُلِ" (7).

(1) كتاب الصَّوْم، حديث: 1993 .

(2) كتاب العلم، حديث: 81.

(3) من هذه الأحاديث ما ورد في كتاب العلم، حديث: 100 "إِنَّ اللَّهَ لَا يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِرَاعًا يَنْتَرِعُهُ مِنَ الْعِبَادِ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ..."

(4) كتاب الطب، حديث: 5752، وفي كتاب الرقاق، حديث: 6472، "يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ أُمِّي سَبْعُونَ أَلْفًا بِغَيْرِ حِسَابٍ هُمُ الَّذِينَ لَا يَسْتَرْقُونَ..."، ومثله في حديث: 6541، فهل معنى ذلك أن الذي يسترقي لا يدخل الجنة؟ وكيف به

ﷺ يدعو للتداوي بالرقية؟!

(5) من هذه الأحاديث — العلاج بالرقية — "أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُسْتَرْقَى مِنَ الْعَيْنِ"، و"رَخَّصَ النَّبِيُّ ﷺ الرُّقِيَّةَ مِنْ كُلِّ ذِي حُمَةٍ" و"قَالَ أَنَسٌ: أَلَا أُرْقِيكَ بِرُقِيَّةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟" وغيرها، كتاب الطب،

الأحاديث: 5740 و 5741، و 5742، و 5743، و 5744، و 5745، و 5746.

(6) ينظر: حاشية (1)، ص: (124)، وتأويل مختلف الحديث: 331 .

(7) كتاب اللباس، حديث: 5846.

والتقدير: نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ بَعْدَ الْإِحْرَامِ، أو: بتقدير صفة: أَنْ يَتَزَعَّرَ الرَّجُلُ الْمُحْرَمُ، وليس الرجل الحاج؛ ويقوي هذا التقدير حديث عائشة - رضي الله عنها - "كُنْتُ أُطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِإِحْرَامِهِ حِينَ يُحْرَمُ، وَلِحَلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ بِالْبَيْتِ" (1).
— "فَبِمَ يُشَبِّهُ الْوَلَدُ" (2).

والتقدير: فَبِمَ يُشَبِّهُ الْوَلَدُ أُمَّهُ؟؛ والحامل على هذا التقدير سياق الحديث، ومن ثم لم يكن التقدير: فَبِمَ يُشَبِّهُ الْوَلَدُ أَهْلَهُ، أو: والدَه؟.

— ومن جميل الأحاديث التي يمكن الاستشهاد بها: "مَنْ حَجَّ لِلَّهِ فَلَمْ يَرْفُثْ، وَلَمْ يَفْسُقْ، رَجَعَ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ" (3)، وللناظر أَنْ يَقِفَ على أداة التشبيه التي تدخل على المشبه به، وهو هنا محذوف تقديره: كحالِه، أو: كمولده يوم ولدته أمُّه، وجميل ما ذهب إليه السيوطي في باب "بابُ نَظْمٍ لِلْعَرَبِ لَا يَقُولُهُ غَيْرُهُمْ" (4)، قال: يقولون: عاد الماء أجناً، وهو لم يكن أجناً فيعود، قال — تعالى: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَا مِنْ نَاهٍ مِنْ نَزْلِ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾ (5)، ولم يكن عُرْجُوناً قبل، ولعلَّ هذا يجعل الناظر يقدر مضافاً مع مضاف إليه، تقديره: رَجَعَ كَرَجُوعِهِ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وفيه ردُّ فيما لو اعترض مُعْتَرِضٌ: كيف رَجَعَ يَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ وهو لم يكن؟!، وسواء أكان هذا أم ذاك فإنَّ المحذوف مضاف مع مضاف إليه.

6. وقد يُحذف متضايقان مع مضاف إليه، ووروده قليل، ومنه:

— "وَنَهَاهُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: عَنْ الْحَنْتَمِ، وَالذُّبَاءِ، وَالنَّقِيرِ، وَالْمَرْقَتِ" (6). والتقدير: ونَهَاهُمْ عن أربع: عن شُرْبِ الماء المنقوع في الحنتم، وعن شُرْبِ الماءِ أو: المشروب المنقوع في الذُّبَاءِ، وعن

(1) كتاب الحج، حديث: 1539، وبالرجوع إلى تفسير هذه الأحاديث يجد الناظر أَنَّ مَنْ سَنَّ الْإِحْرَامَ التَّطِيبَ عَلَى الْبَدَنِ قَبْلَ الْإِحْرَامِ؛ فوجب أَنْ يَكُونَ النَّهْيُ بَعْدَهُ، فَلَا يَجُوزُ التَّطِيبُ بِإِجْمَاعِ الْعُلَمَاءِ، يُنْظَرُ: صحيح فقه السنة وأدلته وتوضيح مذاهب الأئمة، أبو مالك كمال بن السَّيِّد سالم، مع تعليقات فقهية، ناصر الدين الألباني، وعبد العزيز بن باز، ومحمد صالح العثيمين، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة، ج2، ص: 190.

(2) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3328.

(3) كتاب الحج، حديث: 1521، وكتاب المحصر، حديث: 1820.

(4) يُنْظَرُ: المزهَر في علوم اللغة وأنواعها: 330/1.

(5) يس: 39.

(6) كتاب الإيمان، حديث: 53، وكتاب العلم، حديث: 87 وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 523، وكتاب الزكاة، حديث: 1398، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3095، وكتاب المناقب، حديث: 3510، وكتاب المغازي، حديث: 4368، وكتاب الأدب، حديث: 6176، وكتاب أخبار الآحاد، حديث: 7266، وكتاب التوحيد، حديث: 7556، والذُّبَاءُ: الیقطين الیابس، والحنتم: الجرار الخضر تضرب إلى الحمرة، والمُقِير: المطلي بالقر، ينظر: فتح الباري: 183/1.

شُرِبَ الماء، أو: المشروب المنقوع في النقيير، وعن شرب الماء أو: المشروب المنقوع في المُرْقَت؛ وذلك لأنَّ النهي نابع عن كونه أصبح متخمراً في تلك الجرار أو الآنية، ولذا كان تقدير المنقوع، ثم إنَّ ما يؤكد ذلك، ما ذهبت إليه عائشة - رضي الله عنها - "كُنَّا نَنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَقَاءٍ، فَنَأْخُذُ قَبْضَةً مِنْ تَمَرٍ، أَوْ قَبْضَةً مِنْ زَبِيبٍ، فَنَطْرَحُهَا فِيهِ، ثُمَّ نَصُبُّ عَلَيْهِ الْمَاءَ، فَنَنْبِذُهُ غَدَوَةً فَيَشْرَبُهُ عَشِيَّةً، وَنَنْبِذُهُ عَشِيَّةً فَيَشْرَبُهُ غَدَوَةً..." (1)

وفي رواية أخرى: "يُنْبِذُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَيَشْرَبُهُ يَوْمَهُ ذَلِكَ..." (2)، فهذه الأحاديث قيدت الشرب باليوم واللييلة (3)؛ لئلا يَخْتَمَرَ المشروب، وعليه كان التقدير.

ومثله قوله ﷺ: "نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجَرِّ الْأَخْضَرِ، قُلْتُ: أَشْرَبُ فِي الْأَبْيَضِ؟ قَالَ: لَا" (4).
والتقدير: نهى عن شرب الماء، أو المشروب المنقوع في الجر الأخضر؛ فالذوات - كما بيّن الزركشي - لا تتصف بالحل والحُرْمَة (5).

- "فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْلِقَ، وَهُوَ بِالْحَدِيثِ" (6).
والتقدير: فَأَمَرَهُ أَنْ يَحْلِقَ شَعْرَ رَأْسِهِ، والقريئة مذكورة في الحديث نفسه: أَيُذِيكَ هَوَامُّكَ؟

- "أَحْلُوا مِنْ إِحْرَامِكُمْ بِطَوَافِ الْبَيْتِ، وَبَيْنَ الصَّفا وَالْمَرْوَةِ، وَقَصِّرُوا ثُمَّ أَقِيمُوا حَلَالًا" (7)،
والتقدير: وَقَصِّرُوا شَعْرَ رَأْسِكُمْ.
- "أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟، قَالُوا: بَلَى، قَالَ: دُورُ بَنِي النَّجَّارِ" (8).
والتقدير: خَيْرُ دُورِ الْأَنْصَارِ دُورُ بَنِي النَّجَّارِ، وهو مما يمكن تصنيفه ضمن حذف المبتدأ - أيضاً -

7. هذا وقد تُحذفُ جملةُ المضاف، وهو كثيرٌ بعد يومئذٍ، وإذ؛ لأنَّ التتوينَ تتوينُ عوضَ عن جملة المضاف المحذوفة، وفي الصحيح ما يربو على الثلاثمائة حديث بعد هذين الطرفين، ومنه: - "أَنَّ أَبَا أُسَيْدٍ السَّاعِدِيَّ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ لِعُرْسِهِ، فَكَانَتْ أَمْرَأَتُهُ خَادِمَهُمْ - يَوْمَئِذٍ..." (9).
والتقدير: يَوْمَ إِذْ دَعَا النَّبِيَّ ﷺ إِلَى عُرْسِهِ.

(1) سنن ابن ماجه، كتاب الأشربة، حديث: 3398.

(2) سنن ابن ماجه، كتاب الأشربة، حديث: 3399.

(3) ينظر ما قيل في ذلك فتح الباري: 182/11.

(4) كتاب الأشربة، حديث: 5596.

(5) يُنظر: حاشية: (6)، ص: (26).

(6) كتاب المُحَصَّر، حديث: 1817، وكتاب المغازي، حديث: 4159، و4190، وكتاب الطب، حديث: 5703، وكتاب الحدود وما يحذر من الحدود، حديث: 6808.

(7) كتاب الحج، حديث: 1568.

(8) كتاب الحج، حديث: 1481.

(9) كتاب الأشربة، حديث: 5597.

— " أني لأُسقي أبا طَلْحَةَ، وأبا دُجَانَةَ، وسُهَيْلَ بْنَ الْبَيْضَاءِ، خَلِيطَ بُسْرٍ، وتَمَرَ، إذْ حُرِّمَتِ
الْخَمْرُ، فَقَذَفْتُهَا وَأَنَا سَاقِيهِمْ وَأَصْغَرُهُمْ، وَإِنَّا نَعُدُّهَا - يَوْمئِذٍ - الْخَمْرَ.." (1).
والتقدير: وَإِنَّا نَعُدُّهَا - يَوْمَ إذْ حُرِّمَتِ الْخَمْرُ - الْخَمْرَ
— "إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ - أَوْ أَمْسَيْتُمْ -؛ فَكَفُّوا صَبِيَانَكُمْ، فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ - حِينَئِذٍ -" (2).
والتقدير: فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ تَنْتَشِرُ حِينَ إِذَا كَانَ جُنْحُ اللَّيْلِ.

(1) كتابُ الأُشْرِبَةِ، حديث: 5600، وكتابُ المَظَالِمِ وَالْغَصَبِ، حديث: 2464، وكتابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، حديث:

4620، وكتابُ الأُشْرِبَةِ، حديث: 5584.

(2) كتابُ الأُشْرِبَةِ، حديث: 5623، وكتابُ بَدْءِ الْخَلْقِ، حديث: 3280.

المبحث الرابع حذف النعت وحذف المنعوت

يُحذف النعت؛ للدلالة عليه، وحذف النعت في الصحيح كثير، نذكرُ نصَّ بعضه، ونُشيرُ إلى أرقام الأخر:

— " إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ، وما أُرِيدُ الصلاة "(1).

والتقدير: إِنِّي لأُصَلِّي بِكُمْ، وما أُرِيدُ الصلاةَ المفروضة؛ بدليل ما ورد في أحاديث أخرى— وذلك في غير وقت صلاة—، كما أنَّ القرينة العقلية تثبت ذلك.

— " كَانَ الرَّجُلُ يَجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَّخَالَاتِ، حَتَّى افْتَتَحَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ.. "(2).

والتقدير: كَانَ الرَّجُلُ الْأَنْصَارِيُّ، والحامل على هذا التقدير أنَّ غزوتي قريظة والنضير كانتا في المدينة التي يقطن فيها الأنصار، وهذا ما أثبتته كتب السير (3).

— " إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ، فَقَالَ مِثْلُهُ، فَقَالَتْ مِثْلُهُ.. "(4).

والتقدير: إِنَّ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفٌ، أو: رقيق؛ لأنه لا يُعَقَّلُ أَنْ تكون علة المنع في كونه رجلاً، بل لابدَّ من وجود صفة مانعة لهذا الرجل من الصلاة مقام رسول الله ﷺ، وقد صُرِّح بهذه الصفة في أحاديث أخرى (5).

— " وَعِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ، فَرَخَّصَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ "(6).

والتقدير: عِنْدِي جَذَعَةٌ خَيْرٌ مِنْ شَاتَيْنِ سَمِينَتَيْنِ، أو: خيرٌ مِنْ شَاتِي لَحْمٍ— بحذف النون عند الإضافة—؛ وذلك لِأَنَّ الجذعةَ من المعزِّ: حديثه السن، ولذا كان لابدَّ وأن يبيِّن له أنها تفوق شَاتِي لَحْمٍ، حتى يرخص له بذبحها، أضف إلى ذلك أن تمام الحديث — فلا أدري أبلغت الرخصة أم لا؟— يبيِّن ماتم الذهاب إليه في عملية التقدير، وقد صُرِّح بهذه الصِّفة في أطراف أخرى للحديث (7).

(1) كتاب الأذان، حديث: 677، و حديث: 824.

(2) كتاب فرض الخمس، حديث: 3128، والشاهد — أيضاً— في: 4030، و 4120.

(3) يُنْظَرُ: الرحيق المختوم " بحث في السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام"، للشيخ: صفي الرحمن المباركفوري، المكتبة القيِّمة، القاهرة، (د.ط.)، (د.ت)، ص: 269.

(4) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3385.

(5) منها ما ورد في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3384.

(6) كتاب الأضاحي، حديث: 5561، ومما حذفت فيه الصفة — كذلك— ما جاء في كتاب فرض الخمس، حديث:

3129.

(7) كتاب العيدين، حديث: 984، وكتاب الأضاحي، حديث: 5549.

— "لَوْ أَحْسَنْتَ إِلَى إِحْدَاهُنَّ الدَّهْرَ، ثُمَّ رَأَتْ مِنْكَ شَيْئًا، قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ مِنْكَ خَيْرًا قَطُّ"⁽¹⁾.

والتقدير: لو أحسنت إلى إحداهن الدهر، ثم رأت منك شيئاً مكروهاً، فيكون المحذوف من باب حذف النعت الاسم، فإن تمّ التقدير: شيئاً تكرهه، فيكون من باب النعت الجملة، ولعلّ اعتبار المحذوف نعت جملة أقوى؛ لأننا لو قدرنا (مكروهاً) فإنّ الشيء المكروه الجميع يكرهه؛ وفيه صفة الثبات، وقد لا يستلزم دخول صاحبه النار، وأما على تقدير: (تكرهه) فهو من باب التغير، وعدم الثبات، وبناءً على ذلك فإنّ هذا الشيء الذي تكرهه هي، قد لا يكون مكروهاً في جوهره، أو قد لا يكون مكروهاً لدى الجميع؛ وإنما كراهيته مقتصرّة عليها؛ ولذا استحقّ أن يكون سبباً من أسباب دخول النار — عدم الرضا، — هذا — والله أعلم—

— "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الْأَيَّامِ؛ كَرَاهَةَ السَّامَةِ عَلَيْنَا"⁽²⁾.

والتقدير: كان النبي ﷺ يتخولنا بالموعظة في الأيام؛ كراهة السامة الطارئة، أو العارضة علينا، أو المؤقتة؛ والحامل لهذا التقدير أنّ المؤمن لا يسأم من رحمة الله، فإنّ سئم كان سأمه طارئاً ومؤقتاً، وليس دائماً؛ فإذا ما وعظ وذكر بفضل الله — عز وجل — زال سأمه، والسأم — كما هو معروف — الضجر والملل.

— "غَلَبْنَا عَلَيْكَ الرَّجَالَ، فَاجْعَلْ لَنَا يَوْمًا مِنْ نَفْسِكَ"⁽³⁾.

والتقدير فاجعل لنا يوماً من أيام نفسك، ولعلّ هذا الشاهد يُذكر الناظر ببيت الشعر الذي حُذف منه الموصوف خلافاً لما نحن بصدد، وللناظر أن يجدد به عهداً⁽⁴⁾.

(1) سبق تخريجه، حاشية: (1)، ص: (197) .

(2) كتاب العلم، حديث: 68، حديث: 70، وكتاب الدعوات، حديث: 6411.

(3) كتاب العلم، حديث: 101، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1249، "فاجعل لنا يوماً".

(4) يُنظر: حاشية: (7)، ص: (96)، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1289، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1351، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1359، وفي حديث: 1385، وقد صرّح بالمحذوف في الأحاديث: 1358، 4775. ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1411، ونفسه في: 1424، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1545، وكذلك في كتاب العلم، حديث: 108، ومثله في "فَسَمِعَ صَوْتَ إِنْسَانَيْنِ يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا"، كتاب الوضوء، حديث: 216؛ والتقدير: فسمع صوت إنسانين مسلمين يُعَذِّبَانِ فِي قُبُورِهِمَا؛ والحامل لهذا التقدير — والله أعلم — هو وضع النبي ﷺ على كلّ قبر منها كسرة؛ ليخفف عنهما، وهذه لا تغني عن الكافر شيئاً، كما نهى — عليه السلام — أن يستغفر للمنافقين، فما بالكم بالمشركين؟! — والله أعلم—

ومثله في كتاب الحيض، حديث: 313، وكتاب الجنائز، حديث: 1279، وكتاب الطلاق، حديث: 5314، حديث: 5342، ومنه: "فَضْرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً"، كتاب التيمم، حديث: 347، والتقدير: فَضْرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً وَاحِدَةً؛ وذلك لأنّ ما يدل على عدد في نفسه لا بدّ وأن يكون عدده بعده، وموافقاً له، وهذا في العددين (واحد، واثنين) والعكس صحيح— كما سيظهر في حذف المنعوت—، إذا كان العدد المذكور من هذا القبيل قُدِّرَ محذوفه، والحذف هنا جائز — أيضاً — وذكره من باب التأكيد على آية التيمم؛ ولعلّ هذا يُذكر الناظر بالآية القرآنية: =

وكما يُحذفُ النعت، كذلك يُحذفُ المنعوت؛ أيًا كان نوعه؛ وذلك - أيضًا - إذا دلَّ دليلٌ عليه، وقد ورد حذفه فيما يربو على التسعين حديثًا حذف فيها المنعوت، ولعلَّه كافٍ لما ذهب إليه النحاة من جواز الحذف، ومنه:

— "لا حَسَدَ إلا في اثنتين"⁽¹⁾، والتقدير: لا حَسَدَ إلا في حالتين اثنتين؛ لأنَّ العدد (2) لا تمييز له، ومعدوده يُذكرُ قبله ولا بدَّ من أن يوافقَه، حتَّى يكونَ نعتًا له.

— "ثمَّ فَعَلَ في الثانيةِ مثلَ ما فَعَلَ في الأولى... والله لو تَعَلَّمُونَ ما أَعْلَمَ؛ لَضَحِكْتُمْ قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ كَثِيرًا"⁽²⁾، والتقدير: مِثْلُ ما فَعَلَ في الرَّكْعَةِ الأولى..، والله لو تَعَلَّمُونَ ما أَعْلَمَ؛ لَضَحِكْتُمْ ضَحْكًا قَلِيلًا، وَلَبَكَيْتُمْ بُكَاءً كَثِيرًا.

— "فإذا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَشَارَ إِلَيْهِ، يَأْمُرُهُ أَنْ يُصَلِّيَ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ - ﷺ - يَدَهُ، فَحَمَدَ اللَّهَ، ثُمَّ رَجَعَ الْقَهْقَرَى وراءَه"⁽³⁾، والتقدير في الأول: ثُمَّ رَجَعَ الرَّجُوعَ الْقَهْقَرَى، أو: ثُمَّ مَشَى مِشْيَةَ الْقَهْقَرَى — كما في بعض أطرافه —

— "فَصَلَّى اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، ثُمَّ سَلَّمَ، ثُمَّ كَبَّرَ، فَسَجَدَ مِثْلَ سُجُودِهِ، أَوْ أَطُولَ"⁽⁴⁾.
والتقدير: فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ اثْنَتَيْنِ أُخْرَيْنِ، فَسَجَدَ سُجُودًا مِثْلَ سُجُودِهِ، فالموصوفُ المحذوف عبارة عن مفعول به في الأولى، ومفعول مطلق في الثانية.

= ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ الحاققة 13:، ومنه ما جاء في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 558، ومنه: "فَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَالنَّاسُ فِي الصَّلَاةِ، فَتَخَلَّصَ، حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ"، كتاب الأذان، حديث: 1201-؛ حديث: 684، والتقدير: حَتَّى وَقَفَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ؛ وذلك مُسْتَتَجٌ مِنْ قَوْلِهِ: فَتَخَلَّصَ، وبالمقارنة مع أطراف الحديث: "فَجَاءَ النَّبِيُّ ﷺ مِشْيَ فِي الصُّفُوفِ، يَشُقُّهَا شَقًّا حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ"، حديث: 1201، ومنه: "فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى"، كتاب الأذان، حديث: 828، والتقدير: فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ الْأُولَيَيْنِ، والحاملُ على هذا التقدير: وجود قرينة لفظية في الحديث، وهي قوله - بعد العبارة المذكورة - فإذا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ؛ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى"، ونصب الأخرى، ومنه ما جاء في كتاب الأذان، حديث: 855، ومنه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ النَّوْمِ"، كتاب المغازي، حديث: 4215، والتقدير: نَهَى يَوْمَ خَيْبَرَ عَنْ أَكْلِ النَّوْمِ النَّبِيُّ، وهي بيانٌ لعلَّةِ النهي، ولو كان التقدير: نِيًّا لجاز، ولكان من باب تقدير الحال .

(1) سبق تخريجه، حاشية: (1). ص: (198).

(2) كتاب الكسوف، حديث: 1044، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1212، وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6631.

(3) كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1218، وكتاب السهو، حديث: 1234، وكتاب الصلح، حديث: 2690، وفي كتاب الأحكام، حديث: 7190، "ثمَّ مَشَى الْقَهْقَرَى".

(4) كتاب السهو، حديث: 1228.

— "والله إني لأستغفرُ اللهَ، وأتوبُ في اليومِ أكثرَ منِ سَبْعِينَ مَرَّةً"⁽¹⁾، والتقدير: والله إني لأستغفرُ اللهَ، وأتوبُ في اليومِ استغفاراً أكثرَ منِ سَبْعِينَ مَرَّةً. حيثُ حُذِفَ الموصوف - استغفاراً - وهو مصدر.

(1) كتاب الدعوات، حديث: 6307، ومثله في كتاب الإيمان، حديث: 14، وكتاب الوضوء، حديث: 240، وكتاب الحج، حديث: 1739، وحديث: 933، والمنعوت المحذوف اسم مجرور، ومنه في كتاب الإيمان، حديث: 27، وكتاب الزكاة، حديث: 1478، وفيه نابت الصفة عن المفعول المطلق، ومثله في كتاب الوضوء، حديث: 216، وحديث: 218، وكتاب الجنائز، حديث: 1378، وكتاب الأدب، حديث: 6052، وحديث: 6055، والمحذوف اسم مجرور، ومثله في كتاب السهو، حديث: 1229، والمحذوف مفعول مطلق، ومثله ما ورد في كتاب الجنائز، حديث: 1253، وحديث: 1254، وحديث: 1258، و1259، و1263، والمحذوف مصدرٌ منعوتٌ، وقد نابت الصفة منابه، وفي بعض أطرافه التقدير اسم مجرور، وهو منعوت — أيضاً — ومثله ما ورد في كتاب الجنائز، حديث: 1279، وكتاب الطلاق، حديث: 5340 والمحذوف فيه مصدرٌ منعوتٌ، وقد نابت الصفة منابه، ومنه ما ورد في كتاب الجنائز، حديث: 1286، والمحذوف فيه فاعلٌ، وهو — أيضاً — منعوت، ومثله في حديث: 1299، وحديث: 1305 والمحذوفُ المفعولُ فيه، وقد نابت الصفة منابه، وهو منعوت، ومثله في حديث: 1303 والمحذوفُ اسمٌ مجرورٌ، وهو — أيضاً — منعوت، ومثله في حديث: 1351 والمحذوف مضافٌ، وهو منعوت، وفي الحديث نفسه حُذِفَ نائبُ الفاعل، وهو منعوت، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1366، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4670 والمحذوف مفعول مطلق، وهو منعوت، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1367، و1368 وكتاب الشهادات، حديث: 2642، و2643 والمحذوف مفعول مطلق، ونابت الصفة منابه، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1368، وكتاب التعبير، حديث: 7047، والمحذوف مفعول مطلق وهو منعوت، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1413 والمحذوف مبتدأ، ومثله في حديث: 1736، ونظيره كثير، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1614، و1615 والمحذوف مفعول مطلق، ونابت الصفة منابه، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1425، وحديث: 1437، وحديث: 1440، و1441، وكتاب البيوع، حديث: 2058، والمحذوفُ مبتدأ مؤخرٌ، وهو منعوتٌ، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1435، وكتاب الصوم، حديث: 1895، وكتاب الفتن، حديث: 7096، والمنعوت المحذوف عبارة عن مفعول به، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1747، وحديث: 1749، والمحذوف اسمٌ مجرورٌ، ولعلَّ الحذف في مثل هذا الشاهد يُغني عنه المذكور؛ لأنَّ الذي لا إلهَ غيرُهُ هو الله، والذي أنزلت عليه سورة البقرة هو محمدٌ ﷺ؛ فكان الحذف للتعظيم من شأنهما — والله أعلم — ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1442، والمنعوت المحذوف هو المفعول به الأول، وفي حديث: 1443، و1444، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2917، وكتاب الطلاق، حديث: 5299، وكتاب اللباس، حديث: 5797، والمحذوف مضاف إليه، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1545، والمحذوف بدلٌ من المستثنى منه، أو مستثنى منصوب وهو منعوت، وفي كتاب البيوع، حديث: 2238، وكتاب الرقاق، حديث: 5347، وكتاب اللباس، حديث: 5946، وفيه حذف المفعول به، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1622، وكتاب الصلاة، حديث: 369، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3177، وكتاب المغازي، حديث: 4363، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4655، وحديث: 4656، وحديث: 4657، والمنعوت المحذوف فاعلٌ، ومثله في كتاب العمرة، حديث: 1780، وكتاب المغازي، حديث: 4148 والمنعوت المحذوف عبارة عن مستثنى منصوب، ومثله في كتاب الحج =

هذا، ويكثرُ حذف المنعوت مع الأعداد الترتيبية؛ لأنها دائماً نعت لما قبلها؛ وقد وردت في سبعة أحاديث، كالتالي:

— " فَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَهُ بِثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، فَوَجَدْتُ حَجَرَيْنِ، وَ التَّمَسْتُ الثَّالِثَ فَلَمْ أَجِدْهُ"⁽¹⁾.
والتقدير: وَ التَّمَسْتُ الْحَجَرَ الثَّالِثَ.

— " فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ أَشَدَّ مِنْ الْأُولَى"⁽²⁾.

والتقدير: فَدَفَعَهُ أَبُو سَعِيدٍ دَفْعًا أَشَدَّ مِنْ الدَّفْعَةِ الْأُولَى.

هذا وقد يحذف النعت و منعوته معاً، وقد ورد ذلك في تسعة أحاديث:

— "وَقَالَ: رَمَيْتُ بَعْدَمَا أُمْسَيْتُ؟ فَقَالَ: لَا حَرَجَ"⁽³⁾.

والتقدير: وقال رجل آخر، وقد صُرِّحَ بالمحذوف في بعض أطرافه⁽⁴⁾، ولعلَّ حذف الفاعل مع التركيز على فعله يفيد العناية بالأمر أو بالحدث المراد، فما يهمُّ — هنا — هو الحدث وحكمه، وليس فاعله، أو مفعوله؛ وهو ما تمت الإشارة إليه سابقاً⁽⁵⁾.

— " وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَرْتَنِي بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ..."⁽⁶⁾.

والتقدير: وَاللَّهِ لَقَدْ ذَكَرْتَنِي شَيْئًا مَنْسِيًّا بِقِرَاءَتِكَ هَذِهِ السُّورَةَ.

=حديث: 1751، والمحذوف فيه في موضعين: أحدهما مفعول مطلق، والثاني مفعول به، ومثله في كتاب العمرة، حديث: 1778، والمحذوف مفعول به، وفي أحد أطرافه — حديث: 1779 — حُذِفَ الاسم المجرور، ومنه في كتاب العمرة، حديث: 1798، والمحذوف مفعول به، ومثله في كتاب الصوم، حديث: 1945، والمحذوف فيه مبتدأ بعد (ما) العاملة عمل (ليس)؛ لبطلان عملها، ومثله في حديث: 1932، والمحذوف مفعول به، ومثله في حديث: 1982، والمحذوف فيه مفعول به، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2129، والمحذوف مفعول مطلق، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2177، وحديث: 2182، والمحذوف مفعول مطلق، والناظرُ يلاحظُ أَنَّ الصفة المذكورة في المثالين السابقين، وأمثالهما، كانت نائبة عن المصدر، فالموصوفُ مصدرٌ؛ ولذا يمكن أن يُدرج مثل هذا الشاهد — أيضاً — تحت حذف المفعول المطلق وإنابة الصفة منابه — كما سيتضح في حينه —، ومنه في كتاب الشركة، حديث: 2494، والمحذوف المفعول به الثاني للفعل أعطى، وبقي منعوته.

⁽¹⁾ كتاب الوضوء، حديث: 156.

⁽²⁾ كتاب الصلاة، حديث: 509، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1690، وكتاب الوصايا، حديث 2754، وكتاب الأدب، حديث: 6160، ومثله في كتاب فضائل ليلة القدر، حديث: 2021، ومثله في كتاب البيوع، حديث: 2217.

⁽³⁾ كتاب العلم، حديث: 84، وأطرافه: 1722، " قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ: زُرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟، قال: لَا حَرَجَ"، 1723، 1735.

⁽⁴⁾ كتاب الإيمان والنذور، حديث: 6666.

⁽⁵⁾ يُنْظَرُ حَاشِيَةِ: (5). ص: (92).

⁽⁶⁾ كتاب الأذان، حديث: 763.

— " فَيُعْطِي اللَّهُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ " (1).

والتقدير: فَيُعْطِي اللَّهُ الرَّجُلَ الْمَذْكُورُ مَا يَشَاءُ مِنْ عَهْدٍ وَمِيثَاقٍ.

— " مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ فَلَا يَقْرَيْنَ مَسْجِدَنَا " (2).

فالفعل (أَكَلَ) يَتَعَدَّى لمفعول به واحد، وعليه يكونُ التقدير: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَيْئًا - سواء أكان ورقًا أم ثمرًا -، ولم يُنْهَ عن أَكْلِهِ هَكَذَا وَإِنَّمَا إِذَا كَانَ نِيئًا؛ وَعَلَيْهِ تَصْبِحُ الصُّورَةُ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ شَيْئًا نِيئًا؛ فَيَكُونُ مِنْ بَابِ حَذْفِ النِّعْتِ مَعَ مَنَعُوته، وَلَوْ تَمَّ تَقْدِيرُ: مَنْ أَكَلَ مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَهِيَ نِيئَةٌ، لَكَانَ صَحِيحًا - أَيْضًا - وَهُوَ مِنْ قِبَلِ تَقْدِيرِ جُمْلَةِ الْحَالِ، وَلَكِنَّهَا تَحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ مَفْعُولٍ بِهِ فِي نَفْسِ الْوَقْتِ، فَتَصْبِحُ: مَنْ أَكَلَ شَيْئًا مِنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ وَهِيَ نِيئَةٌ، فَيَكُونُ التَّقْدِيرُ أَكْثَرَ مِنَ السَّابِقِ، وَلَعَلَّ هَذَا يُعِيدُ النَّازِلَ إِلَى مَا تَمَّ بَيَانُهُ فِي شُرُوطِ التَّقْدِيرِ - أَنْ يَكُونَ التَّقْدِيرُ عَلَى التَّدرِجِ، وَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ مَا أُمُكِنَ (3)، وَلِذَا يُمَكِّنُ الْقَوْلُ: إِنَّ التَّقْدِيرَ الْأَوَّلَ أَقْوَى، - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

— " كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ " (4).

والتقدير: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ، وَرَبَّمَا قَدَّرَ آخِرُ:

فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي بَعْضِ أَطْرَافِهِ (5)، وَكِلَاهُمَا سَلِيمٌ؛ لِأَنَّهُ مَا دَامَ الرَّجُلَانِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، فَالْقَبْرُ وَاحِدٌ، وَالْقَرِينَةُ الدَّالَّةُ عَقْلِيَّةً.

(1) كتاب الأذان، حديث: 806.

(2) كتاب الأذان، حديث: 853.

(3) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ: (3)، ص: (118).

(4) كتاب الجنائز، حديث: 1345.

(5) كتاب الجنائز، حديث: 1347، و كتاب المغازي، حديث: 4079.

المبحث الخامس

محذوفات أخرى

من الجدير بالذكر أنّ هذه المحذوفات تندرج تحت حذف الأسماء، ولكنها تجمع أكثر من نوع من أنواع الحذف؛ ولعل وضعها تحت مبحث واحد؛ نظراً لعدم تعدد صورها، وتخفيفاً عن كاهل المباحث، ومنها:

1. حذف المعطوف، وحذف المعطوف عليه، ونبدأ بحذف المعطوف، فنقول: لقد وقع في

الصحيح بكثرة، فيما يربو على الأربعين حديثاً، نمثل منها:

— "أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: إيمان بالله ورسوله" (1).

والتقدير: إيمان بالله وإيمان برسوله، ولعل حذف الاسم المعطوف أقوى في بيان ارتباط الأول بالثاني فالإيمان بالرسول لا ينفك عن الإيمان بالله؛ أي: لاستلزام الإيمان بالله الإيمان برسوله، وشبيه هذا كثير في القرآن الكريم، كما تقول طاعة الله توجب طاعة الرسول؛ ولذا فقد حذفت الطاعة في: ﴿مَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ (2).

— "مهل أهل المدينة ذو الحليفة، ومهل أهل الشام مهية، وأهل نجد قرن" (3).

والتقدير: ومهل أهل نجد قرن، وللناظر أن يرفع المعطوف (أهل) — الثالثة — على تقدير فعل مشتق من الاسم المعطوف عليه؛ أي: ويهل أهل نجد من قرن، ويقويه قراءة الحسن: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ (4)، حيث قرأها ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعُونَ﴾ — بالرفع —، قال أبو الفتح: هذا عندنا مرفوع بفعل مضمر، يدل عليه قوله سبحانه: ﴿لَعْنَةُ اللَّهِ﴾؛ أي: وتلعنهم الملائكة والناس أجمعون؛ لأنه إذا قال: عليهم لعنة الله، كأنه قال: يلعنهم الله (5)، وعليه ماتم الذهاب إليه في الحديث.

(1) كتاب الإيمان، حديث: 26، وكتاب الحج، حديث: 1519.

(2) النساء: 13.

(3) كتاب الحج، حديث: 1528.

(4) البقرة: 161.

(5) المُحْتَسَب: 116/1، وللناظر أن يسلك نفس الطريق في عملية التقدير هنا مع أحاديث أخرى مرت في حذف المبتدأ مع الخبر، في كتاب الجزية والمواذعة، حديث: 3179.

ومما حذفت منه المعطوف — أيضاً — ما جاء في كتاب الزكاة، حديث: 1407، ومثله في كتاب الإيمان، حديث: 53، وكتاب العلم، حديث: 87، وكتاب مواقيت الصلاة، حديث: 523، وكتاب الزكاة، حديث: 1398، وكتاب فرض الخمس، حديث: 3095، وكتاب المناقب، حديث: 3510، وكتاب المغازي، حديث: 4368، 4369.

ولعلَّ ما ذهب إليه أبو الفتح بقوله: (مرفوعٌ بفعلٍ مُضمَرٍ) يجعلُ الناظرَ يُجددُ عهدًا بما تمَّ بيانه من أنَّ الإضمارَ يختلفُ عن الحذفِ، ففيه استتارٌ خلف شيءٍ مذكورٍ، في حين المحذوف لا يستترُ، هذا — والله أعلمُ — .

— "فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ، وَمَالِهِ، وَوَلَدِهِ، وَجَارِهِ"⁽¹⁾ .

والتقدير: فتنة الرجل في أهله، وفتنته في ماله، وفتنته في جاره.

وأما حذف المعطوف عليه من الأسماء فلعله أقلُّ من حذف المعطوف، وجاء منه:

— "لَيْسَ صَلَاةٌ أَثْقَلَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ مِنَ الْفَجْرِ وَالْعِشَاءِ"⁽²⁾.

والتقدير: ليس صلاة أثقل على المنافقين من صلاة الفجر، وصلاة العشاء.

— "إِنَّ الْأَذَانَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ كَانَ أَوَّلُهُ حِينَ يَجْلِسُ الْإِمَامُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَلَى الْمَنْبَرِ، فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَأَبِي بَكْرٍ، وَعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -"⁽³⁾.

والتقدير: في عهد رسول الله ﷺ، وعهد أبي بكرٍ، وعهد عمرَ.

— "اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي، وَمَعَاشِي، وَعَاقِبَةِ أُمْرِي..."⁽⁴⁾.

والتقدير: إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لِي فِي دِينِي، وَخَيْرٌ لِي فِي مَعَاشِي، وَخَيْرٌ لِي فِي عَاقِبَةِ أُمْرِي، مع ملاحظة أنَّ المعطوف عليه في المرة الأولى مذكورًا، في حين حذف في المرة الثانية، والثالثة، وعليه يُمكن اعتبار الثاني من باب حذف المعطوف، أو من باب حذف المعطوف عليه — الثالث — .

=ومثله في كتاب العلم، حديث: 91، وكتاب في اللُّغة، حديث: 2427، وحديث: 2428، وحديث: 2429، وحديث: 2436، وحديث: 2437، ومثله في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 525، وكتاب الزكاة، حديث: 1435، وكتاب الصوم، حديث: 1895، وكتاب المناقب، حديث: 3586، وكتاب الفتن، حديث: 7096، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 614، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4717، وفي كتاب العِدَّةَيْنِ، حديث: 972، وحديث: 975، وكذلك في كتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1092، وكذلك في كتاب فضائل الصلاة في مَكَّة والمدينة، حديث: 1195، وكتاب أبواب فضائل المدينة، حديث: 1888، وكتاب الرقاق، حديث: 6588، وفي كتاب السهو، حديث: 1229، وفي كتاب الحج، حديث: 1708، وفي كتاب الصَّوْمِ، حديث: 1912، وحديث: 1995، وفي كتاب البيوع، حديث: 2101، وكتاب الذَّبَائِحِ وَالصَّيْدِ، حديث: 5533، وكذلك في كتاب الأدب، حديث: 6051، وفي كتاب المرضى، حديث: 5655.

⁽¹⁾ كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 525، وكتاب الزكاة، حديث: 1435، وكتاب الصَّوْمِ، حديث: 1895، وكتاب المناقب، حديث: 3586، وكتاب الفتن، حديث: 7096.

⁽²⁾ كتاب الأذان، حديث: 657.

⁽³⁾ كتاب الجُمُعَةِ: حديث: 916.

⁽⁴⁾ كتاب أبواب التهجد، حديث: 1162، وكتاب الدعوات، حديث: 6382، وكتاب التوحيد، حديث: 7390.

2. حذف البديل وحذف المبدل منه، ومنه:

يحذف المبدل منه؛ لدلالة السياق عليه، ووروده في الصحيح على القليل، لا يتجاوز العشرين حديثاً، نذكر منها:

— "أَمَرَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ"⁽¹⁾.

والتقدير: أَمَرَ أَخِي عَبْدَ الرَّحْمَنِ لَيْلَةَ الْحَصْبَةِ، فَأَعْمَرَنِي مِنَ التَّنْعِيمِ؛ لَأَنَّ رَاوِيَةَ الْحَدِيثِ عَائِشَةَ، وَهِيَ الْمُتَحَدِّثَةُ عَمَّا حَدَّثَ لَهَا فِي تِلْكَ الْحِجَّةِ. وللناظر أن يصنف المحذوف هنا - أيضاً - ضمن حذف المضاف مع المضاف إليه، كما يُمكنُ تصنيفه ضمن حذف النعت وذلك إذا جعلنا (أَخِي) بعد (عبد الرحمن).

— " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ؛ نَفَثَ فِي كَفِّهِ بِـ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ "⁽²⁾.

والتقدير: نَفَثَ فِي كَفِّهِ بِالْآيَةِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾.

— "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ: ﴿أَمْ تُنْزِلُ﴾ السَّجْدَةُ، وَ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾"⁽³⁾، والتقدير: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْرَأُ فِي الْجُمُعَةِ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ بِسُورَةِ ﴿أَمْ تُنْزِلُ﴾ السَّجْدَةِ، عَلَى اعْتِبَارِ أَنَّ السَّجْدَةَ بَدَلَ مِنْ سُورَةِ عَلَى الْمَحَلِّ؛ فَالْمُبْدَلُ مِنْهُ مُحذوفٌ، وَيُلاحَظُ أَنَّ الرَّوَايَةَ فِي طَرَفِ الْحَدِيثِ⁽⁴⁾، - السَّجْدَةُ - بِالرَّفْعِ، وَعَلَيْهِ تَكُونُ جُمْلَةٌ ﴿أَمْ تُنْزِلُ﴾ هِيَ الْبَدَلُ مِنَ الْمُبْدَلِ مِنْهُ الْمُحذوفِ، وَالسَّجْدَةُ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مُحذوفٍ تَقْدِيرُهُ هِيَ - بِقَطْعِ التَّابِعِ عَنْ مُتْبَوِّعِهِ - هَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -

وَكذلك يُحذفُ الْبَدَلُ، ووروده في الصحيح نادرٌ، لا يتجاوز العشرة أحاديث، نذكرُ منها:

— " ذَاكَ لَهُمْ " ⁽⁵⁾.

والتقدير: ذَاكَ الْمَالُ لَهُمْ؛ وَذلك كما ورد في أحاديث أُخْرَى تُبَيِّنُ الْمُحذوفَ، وَتفصِّله.

⁽¹⁾ كتاب الحيض، حديث: 317، حديث: 319، وكتاب الحج، حديث: 1556، وكتاب العمرة، حديث: 1783، وحديث: 1786، و حديث: 1788، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2984، وكتاب المغازي، حديث: 4395.

⁽²⁾ كتاب الطب، حديث: 5748.

⁽³⁾ كتاب الجمعة، حديث: 891، وكتاب سجود القرآن ، حديث: 1068، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 403، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4490، وحديث: 4491، وحديث: 4493، وحديث: 4494، وكتاب أخبار الآحاد، حديث: 7251، والمحذوف اسم الإشارة (هذه) المبدل منه، وحلَّ البَدَلُ مَحَلَّهُ.

ومثله في كتاب الحيض، حديث: 305، والمحذوف اسم الإشارة (هذا)، وحلَّ مَحَلَّهُ الْبَدَلُ.

⁽⁴⁾ كتاب سجود القرآن، حديث: 1068.

⁽⁵⁾ كتاب الجزية والموادعة، حديث: 3163.

— "ما الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ" (1).
 والتقدير: ما الْعَمَلُ فِي أَيَّامِ الْعَشْرِ أَفْضَلُ مِنَ الْعَمَلِ فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ
 — "قَالَ: أَذْهَبْ، فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ، فَجِئْتُهُ بِهِمَا" (2).
 والتقدير: أَذْهَبْ، فَأَتِنِي بِهِذَيْنِ الشَّخْصَيْنِ؛ والقريضة الدالة من السياق.

هذا وقد يُحذفُ البَدَلُ مع المُبَدَّلِ منه، ووروده في الصَّحِيحِ نادرٌ، قد ورد في عشرة أحاديث،
 نجملها فيما يأتي:

— " حَتَّى إِذَا مَلَأْتُ، قَالَ: حَسْبُكَ؟" (3).
 والتقدير: حَسْبُكَ مَا رَأَيْتَ؟، أو: حَسْبُكَ هَذَا الْقَدْرُ؟
 — "وَكَانَ أَكْثَرَ مَالٍ أَتَى بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ" (4).
 والتقدير: وكان ذلك المَالُ، أو: وكانَ هَذَا الْمَالُ أَكْثَرَ مَالٍ
 — "فَقَرَأَ: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فَسَجَدَ" (5).

فالناظر لهذا الحديث يمكن أن يُقدِّرَ فَرَأَى بِسُورَةٍ، أو سُورَةَ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ الانشقاق؛
 وعليه يكونُ المُبدَلُ منه (بِسُورَةٍ) والبَدَلُ (الانشقاق) قد حُذِفَا معًا، والحامل على هذا — أن في
 بعض الأحاديث ذَكَرَ البَدَلُ دون المُبَدَّلِ منه، وهنا حُذِفَ الاثنان.

3. حذف الموصول الاسمي، ووروده محذوفًا في الصَّحِيحِ على القليل — أيضًا —:
 — "لَأَحْدَهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا" (6).
 والتقدير: لأَحْدَهُمْ بِمَسْكَنِهِ الَّذِي فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ الَّذِي كَانَ فِي الدُّنْيَا.

(1) كتاب العيدين، حديث: 969.

(2) كتاب الصلاة، حديث: 470، ومنه ما ورد في كتاب الأذان، حديث: 745، وكتاب المُسَاقَاةِ، حديث: 2364،
 ومثله في كتاب الأذان، حديث: 768، وكتاب سجود القرآن، حديث: 1078، ومثله في كتاب العيدين، حديث:
 969.

(3) سبق تخريجه، حاشية: (3)، ص: (188).

(4) كتاب الصلاة، حديث: 421، وكتاب الجزية والموادعة، حديث: 3165.

(5) كتاب الأذان، حديث: 766، حديث: 768، ومثل الحديث المذكور في عملية التقدير قوله: "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ
 فِي سَفَرٍ، فَقَرَأَ فِي الْعِشَاءِ فِي إِحْدَى الرُّكْعَتَيْنِ بـ: ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾، كتاب الأذان، حديث: 767، وكتاب تفسير
 القرآن، حديث: 4952، وكتاب التوحيد، حديث 7546، والتقدير: بِسُورَةِ ﴿وَالَّذِينَ وَالَّذِينَ﴾ التَّيْنِ.

ومنه في كتاب الأذان، حديث: 677.

(6) كتاب المظالم والغصب، حديث: 2440، وفي كتاب الرِّقَاقِ، حديث: 6535.

— " فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ، وَالْأَزْرِ؛ تُلْبَسُ إِلَّا الْمَرْعَفَةُ"(1).
والتقدير: فَلَمْ يَنْهَ عَنْ شَيْءٍ مِنَ الْأُرْدِيَةِ وَالْأَزْرِ الَّتِي تُلْبَسُ إِلَّا الْمَرْعَفَةُ.

4. **حذف التمييز، وحذف التمييز في الصحيح كثير، وخاصة فيما يتعلق بتمييز الأعداد، وقد بلغ عدد الأحاديث التي حُذِفَ منها التمييز (اثني وثلاثين) حديثاً، نصَّرَحَ بموضع الشاهد في بعضها، ونكتفي بأرقامها في الآخر:**

أ. **تمييز الأعداد ومنه:** " إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ، فَفِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ، فَفِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى " (2).
والتقدير: إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ شَاةً إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ شَاةً؛ فَفِيهَا بَنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ شَاةً إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ شَاةً فَفِيهَا بَنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى.

— " فَلَمْ يَبْقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَيْرُ اثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ أَصَابَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً؛ سَبْعِينَ أَسِيرًا، وَسَبْعِينَ قَتِيلًا"(3).
والتقدير: فَأَصَابُوا مِنَّا سَبْعِينَ رَجُلًا، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ وَأَصْحَابُهُ أَصَابَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ بَدْرٍ أَرْبَعِينَ وَمِائَةً رَجُلًا، سَبْعِينَ رَجُلًا أَسِيرًا، وَسَبْعِينَ رَجُلًا قَتِيلًا، وَلَعَلَّ قَائِلًا يَقُولُ: إِنَّ (سَبْعِينَ)، تمييزها (أَسِيرًا)، و(قَتِيلًا) والصواب أَنَّ أَسِيرًا وَقَتِيلًا نَعْتَ لِمَنْعَوْتِ مُحذُوفِ تَقْدِيرِهِ (رَجُلًا)، وَلِلنَّظَرِ أَنْ يُجَدَّدَ بِذَلِكَ عَهْدًا(4).

— وَمِنْ جَمِيلِ مَا ذَكَرَ فِي حَذْفِ التَّمْيِيزِ، قَوْلُهُ ﷺ: " لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ مَاذَا عَلَيْهِ؛ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ"(5).

والتقدير: أَرْبَعِينَ يَوْمًا، أَوْ: سَنَةً، أَوْ: شَهْرًا؛ وَلَعَلَّ الْحَذْفَ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمَوَاقِفِ يُفِيدُ التَّهْوِيلَ مِنْ عُقُوبَةِ الْمَارِ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّيِّ؛ فَمَا خَفِيَ كَانَ أَعْظَمَ، هَذَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -
— وَمِنْ تَمْيِيزِ الْكَيْلِ: " مَنْ اشْتَرَى شَاةً مُحْفَلَةً فَرَدَّهَا، فَلِيرُدَّ مَعَهَا صَاعًا"(6).

والتقدير: فَلِيرُدَّ مَعَهَا صَاعًا قَمْحًا، فَحُذِفَ التَّمْيِيزُ بَعْدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْكَيْلِ، وَقَدْ صُرِّحَ بِهِ فِي أَحَادِيثٍ أُخْرَى، هَذَا وَبِجُوزِ فِيهِ الْجَرِّ بِمَنْ أَوْ بِالْإِضَافَةِ فَيُصْبِحُ: فَلِيرُدَّ مَعَهَا صَاعَ قَمْحٍ، أَوْ: فَلِيرُدَّ

(1) كتاب الحج، حديث: 1545، ومنه ما ورد في كتاب الجنائز، حديث: 1367.

(2) كتاب الزكاة، حديث: 1454.

(3) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3039، وكتاب المغازي، حديث: 3986، وحديث: 4043.

(4) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ: (2). ص: (108).

(5) كِتَابُ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 510.

(6) كِتَابُ الْبَيْعِ، حَدِيثُ: 2164، وَالْمُحْفَلَةُ: الشَّاةُ الَّتِي لَمْ تُحْلَبْ أَيَّامًا؛ لِيَجْتَمَعَ اللَّبَنُ فِي ضَرْعِهَا لِلْبَيْعِ، فَيَزِيدُ الْبَائِعُ فِي ثَمَنِهَا، وَبَعْدَ شَرَايِهَا يَكْتَشِفُ الْأَمْرَ، فَإِذَا أَرَادَ رَدَّهَا وَصَاعًا بَدَلَ لَبْنِ التَّحْفِيلِ، يُنْظَرُ: لِسَانُ الْعَرَبِ: 247/3، مَادَّةُ (حَفَل).

مَعَهَا صَاعًا مِنْ قَمْحٍ، أَوْ أَنْ يَكُونَ تَقْدِيرَ الْمَحذُوفِ (تَمَرًا)، فَيَكُونُ صَاعَ تَمَرٍ، صَاعًا مِنْ تَمَرٍ، أَوْ: صَاعًا تَمَرًا، مع ملاحظة أنَّ هذين النوعين من أنواع التمييز يطلق عليهما تمييز الذات، أَوْ: تمييز المفرد، أَوْ: التمييز الملفوظ.

ب. ومن أنواع تمييز النسبة، أَوْ: تمييز الجملة، أَوْ: التمييز الملحوظ، حذف التمييز بعد اسم التفضيل: "اللَّهُمَّ حَبِّبْ إِلَيْنَا الْمَدِينَةَ كَحُبِّنا مَكَّةَ أَوْ أَشَدَّ" ⁽¹⁾، والتقدير: أَوْ أَشَدَّ حَبًّا. ومنه تمييز (كم) الاستفهامية: "ثُمَّ قَالَ لَهُ: كَمْ اعْتَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعًا" ⁽²⁾. والتقدير: كم مرة، أَوْ: كَمْ عُمُرَةً؛ لِأَنَّ (كَمْ) الاستفهامية تحتاج إلى تمييز، وتمييزها مفرد منصوب، يجوز حذفه؛ للدلالة عليه ⁽³⁾.

(1) كتاب أبواب فضائل المدينة، حديث: 1889، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3926، وكتاب المرضى، حديث: 5654، وحديث: 5677.

(2) كتاب العمرة، حديث: 1775، وكتاب المغازي، حديث: 4253، وفي حديث: 1778، "كَمْ اعْتَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ؟ قَالَ: أَرْبَعٌ"، وفيه تقدير: مبتدأ (عمراته، أَوْ: هي) أربع. أمَّا الحديث المذكور في المتن ففيه تقدير: فعل مع مضمَر مرفوع (اعتمر) أربعًا. والنَّصْبُ أحسن؛ لارتباط الجواب بسياق الحديث وبالعامل المذكور في السؤال - والله أعلم -، وفي الحديث نفسه "كَمْ حَجَّ"، والتقدير: كم مرة؟ - أيضًا.

(3) شرح ابن عقيل: 420/2، ومثله: - حذف التمييز - ما ورد في كتاب الصوم، حديث: 1909. ومنه في كتاب الصَّوْم، حديث: 1911، مع ملاحظة ما تم بيانه من أنَّ المَعْدُود إذا كان مذكَّرًا محذوفًا، جاز تذكير العدد معه، وجاز تأنيثه، وها هو التمييز مذكَّرًا، والعدد، ومنه في كتاب المِظَالَم والغَصَب، حديث: 2468، وصُرِّحَ بالمحذوف في حديث: 2469، ومنه في كتاب الأَطْعَمَة، حديث: 5438، وقد يذهب سائلٌ للقول: لِمَ لَمْ يَتِمَّ سرد تمييز الأعداد من (3-9) تحت هذا المحذوف؛ والقول في ذلك: إِنَّ إطلاق كلمة تمييز عليها من باب التمييز للمذكور فقط لا من باب الموقع الإعرابي - فهي مضافة إليه -؛ ولذا تم سردها في مبحث المضاف إليه، والشاهد السابق نفسه في كتاب الأَطْعَمَة، حديث: 5423، ومنه في كتاب الجزية والمُؤَادَعَة، حديث: 3173 والمحذوف تمييز لألفاظ العقود - كذلك - مفرد منصوب، ومنه في الكتاب نفسه، حديث: 3176، والمحذوف تمييز مفرد منصوب؛ لمضاعفات العدد ألف، ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث: 3207، والمحذوف تمييز مفرد منصوب للفظ العقود، ومثله في كتاب الجهاد والسير، حديث: 3064، وفي كتاب الجزية والمُؤَادَعَة، حديث: 3170=، والمحذوف مفرد منصوب لألفاظ العقود، ومثله في كتاب فرض الخُمُس، حديث: 3113، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3705، وكتاب النفقات، حديث: 5361، و حديث: 5362، وكتاب الدعوات، حديث: 6316، والتمييز مفرد منصوب للأعداد المعطوفة، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2819، والمحذوف فيه تمييز مفرد منصوب بعد الأعداد المعطوفة، ومثله في كتاب الشهادات، حديث: 2664، والمحذوف فيه تمييز مفرد منصوب بعد الأعداد المركبة، ومنه بعد اسم التفضيل - كذلك - ما ورد في كتاب =العمل في الصلاة، حديث: 1217، والمحذوف مفرد منصوب بعد اسم التفضيل، ومثله بعد اسم التفضيل في كتاب الصَّلَاة، حديث: 509.

5. حذف المنادى، ووروده محذوفاً في الصحيح قليل، ومنه:

— " يا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا! لَيْتَنِي أَكُونُ حَيًّا إِذْ يُخْرِجُكَ قَوْمُكَ " (1).

والتقدير: يا محمدُ لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، أو: يا قومي لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا، أو: يارب...؛ ولعلَّ الناظرَ يُرَجِّحُ الأخيرة؛ لأنَّ النداءَ — هنا — حمل معنى الدعاء، هذا — والله أعلم —
— " مَنْ يُوقِظُ صَوَاحِبَ الْحُجُرَاتِ؟! يَارُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً فِي الْآخِرَةِ! " (2).
والتقدير: يا قومي ربَّ كاسيةٍ في الدنيا عاريةٍ في الآخرة، فالمُنَادَى محذوفٌ.

6. الحال:

يُحَذَفُ الحال كغيره من الحذوف؛ إذا دلَّ عليه دليل، وقد يحتاج الأمر للبحث في المعاني، وما وراء الظاهر مع ربطه بأحاديث أخرى؛ لمعرفة المحذوف، ووروده محذوفاً في الصحيح قليل — أيضاً —، ومنه:

— " وَكَانَ لَا تَشَاءُ أَنْ تَرَاهُ مِنَ اللَّيْلِ مُصَلِّيًّا إِلَّا رَأَيْتَهُ، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ " (3).

والتقدير: وكان لا تشاء أن تراه من الليل مُصَلِّيًّا إِلَّا رَأَيْتَهُ مُصَلِّيًّا، وَلَا نَائِمًا إِلَّا رَأَيْتَهُ نَائِمًا؛ وذلك لأنَّ الرؤيةَ — هنا — رؤيةٌ عينية، فلا بدَّ وأن يكون المنصوب الثاني حالاً لما وقع عليه الفعل.
— " فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ " (4).

والتقدير: ما بال الناس مُتَقَهِّرِينَ، أو: مُنْهَزِمِينَ، أو: متراجعين، ويتضح الحال للناظر من سياق الحديث، حين قوله: فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ؛ فالقرينةُ حاليةٌ حين وقوع الحدث آنذاك.

— " إِذَا دَخَلَ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ، وَأَهْلُ النَّارِ النَّارَ، ثُمَّ يَقُومُ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ : يَا أَهْلَ النَّارِ ! لَا مَوْتَ

(1) كتاب بدء الوحي، حديث: 3، وكتاب التعبير، حديث: 6982، وجذعاً: شاباً حين تَطَهَّرَ نبوته حتى أبلغ في نُصْرَتِهِ، يُنْظَرُ: لسان العرب: 220/2 مادة (جذع)، مع ملاحظة الربط بين هذا الحديث، وما تم ذكره من حذف خبر الناسخ في الفصل النظري المنصرم — يا ليت أيام الصبا رواجعاً —، ينظر: حاشية: (1)، ص: (87).
و عليه فهو مما يمكن سرده تحت حذف خبر الناسخ.

(2) أبواب التهجد، حديث: 1126، وحذف حرف النداء في أطراف الحديث؛ مع ملاحظة جواز جر (عارية) على الإبتاع، وجواز رفعها على تقدير مبتدأ (هي) — بقطع التابع من متبوعه —، والرواية في النسخة المدروسة بالجر لا بالرفع، خلافاً لمن استشهد بها من النحاة في كتبهم.

(3) أبواب التهجد، حديث: 1141، وكتاب الصوم، حديث: 1973.

(4) كتاب فرض الخمس، حديث: 3142، وكتاب المغازي، حديث: 4321.

...⁽¹⁾، والتقدير: قائلاً: يا أهل النار... والحذف على هذه الشاكلة كثير.

7. المصدر، وعند ذكره فإنه يُراد به المفعول المطلق، أو المفعول لأجله - له - ؛ لأن كليهما مصدر، ومما حُذف فيه المصدر:

— " فلما قرأه مزقه.. فدعا عليهم رسول الله ﷺ أن يمزقوا كل ممزق " ⁽²⁾.

والتقدير: أن يمزقوا تمزيقاً، فلما حُذف المصدر نابت عنه لفظة (كل)، ثم أُضيفت إليه، وهي مما ينوب عن المفعول المطلق، ومما ينوب عن المصدر صفته، ومنه:

— " ولو يعلمون ما في العتمة والصبح لأتوهما ولو حبواً " ⁽³⁾.

والتقدير: ولو إتياناً حبواً، وهو مما يمكن تصنيفه ضمن حذف الموصوف؛ لأن حبواً نعتٌ له. كما يمكن تصنيفه ضمن حذف الفعل مع مضمّر مرفوع - كان مع اسمها - على أن يُصبح التقدير: ولو كان الإتيان حبواً، أو: ولو كان إتيانهم حبواً، وهو مما سيتم ذكره في حينه - الفعل مع مضمّر مرفوع - ⁽⁴⁾.

— " وكان النبي يُبعث إلى قومه خاصة، وبعث إلى الناس كافة " ⁽⁵⁾.

فقوله: (خاصة وكافة) صفات نابت عن المفعول المطلق؛ أي: كان النبي يُبعث إلى قومه بعثة خاصة، وبعث إلى الناس بعثة كافة. وقد يعتبرها البعض أحوالاً، وإليه ذهب العيني ⁽⁶⁾.

(1) كتاب الرقاق، حديث: 6544، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 477، وحديث: 445، وحديث: 477، وكتاب الأذان، حديث: 647، و حديث: 659، وكتاب البيوع، حديث: 2119، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 853، وفي كتاب المغازي، حديث: 4215، ومثله في كتاب الجمعة، حديث: 917.

(2) كتاب العلم، حديث: 64، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2939، وكتاب المغازي، حديث: 4424، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7264.

(3) سبق تخريجه حاشية: (10)، ص: (134).

(4) وللناظر أن يعتبر (حبواً) حالاً، وإليه ذهب العكبري في حديث مشابه للمذكور: " إن سمعت الأذان، فأجب ولو حبواً أو زحفاً"، قال: تقديره: ولو أثبت حبواً، فهي في موضع الحال؛ أي: حابياً أو زاحفاً، يُنظر: إعراب الحديث النبوي: 108.

(5) كتاب التيمم، حديث: 335، وكتاب الصلاة، حديث: 438.

(6) يُنظر: عمدة القارئ: 290/4، ومما حُذف منه المصدر - كذلك - ما ورد في كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1201، وحديث: 1218، وكتاب السهو، حديث: 1234، وكتاب الصلح، حديث: 2690، وفي كتاب الأحكام، حديث: 7190، والشاهد فيه حذف المفعول المطلق، ونيابة الصفة منابه، - مبينة للنوع - ، ومثله ما جاء في كتاب العلم، حديث: 126، وقد حُذف المصدر - الموصوف - ، ونابت الصفة عنه، ومنه في كتاب الوضوء، حديث: 138، حُذف المصدر، ونابت الصفة منابه، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 377، وقد حُذف المصدر، ونابت الصفة منابه.

ومما ينوب عن المفعول المطلق عدده، ومنه ما ورد في كتاب الشروط، حديث: 2731، و2732=.

8. المتعلقات:

ولعلَّ هذا يرتبط بما سيتم ذكره في مبحث جملة الصلة؛ لأنَّ صلة الموصول لابدَّ وأن ترتبط بجملة فعلية - وهو ما سيتم بيانه فيما بعد - ومن المتعلقات الاسمية:

أ. متعلق مبتدأ، ومنه: "الصَّلَاةُ فِي الرَّحَالِ"⁽¹⁾، وَالتَّقْدِيرُ: الصَّلَاةُ كَائِنَةٌ فِي الرَّحَالِ، أَوْ: الصَّلَاةُ رُخْصَةٌ فِي الرَّحَالِ، وَيَجُوزُ تَقْدِيرُ: الصَّلَاةُ تُؤَدَّى فِي الرَّحَالِ؛ فَيَكُونُ الْمُتَعَلِّقُ جُمْلَةً فَعْلِيَّةً، كَمَا وَيَجُوزُ فِيهَا النَّصْبُ - الصَّلَاةُ -، وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ فَعَلٍ مَعَ مُضْمَرٍ مَحْذُوفٍ، وَالتَّقْدِيرُ: صَلُّوا، أَوْ: أَتُوا؛ وَرَوَايَةُ النَّصْبِ وَرَدَتْ فِي أَحَدِ أَطْرَافِهِ⁽²⁾.
- "فِيهِ الْوُضُوءُ"⁽³⁾، فَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ خَبَرَ الْمُبْتَدَأَ، تَقْدِيرُهُ: كَائِنٌ؛ أَي: الْوُضُوءُ فِيهِ كَائِنٌ، أَوْ: وَاجِبٌ؛ أَي: الْوُضُوءُ فِيهِ وَاجِبٌ. وَيَجُوزُ أَنْ يَرْتَفَعَ الْوُضُوءُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، وَالتَّقْدِيرُ: يَجِبُ فِيهِ الْوُضُوءُ⁽⁴⁾.

ب. وَمِثَالُهُ خَبَرًا لِنَاسِخٍ: "رَبُّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ"، "إِنَّ رَبَّهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ"⁽⁵⁾.
وَالتَّقْدِيرُ: رَبُّهُ كَائِنٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قِبْلَتِهِ، إِنَّ رَبَّهُ كَائِنٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ.
- "لَا بَأْسَ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ"⁽⁶⁾، وَالتَّقْدِيرُ: لَا بَأْسَ كَائِنٌ، أَوْ: مَوْجُودٌ بِالْقِرَاءَةِ عَلَى الْعَالِمِ.

=ومنه في كتاب العلم، حديث: 114، وكتاب المغازي، حديث: 4432، وكتاب المرضى، حديث: 5669، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7366، ومنه في كتاب الإيمان، حديث: 35، وحديث: 37، وحديث: 38، وحديث: 1901، وكتاب صلاة التراويح، حديث: 2014، وما يتبادر للأذهان أَنَّ المصدر مفعول لأجله؛ لَأَنَّهُ يُبَيَّنُّ سبب قيامه بالفعل، وللناظر أَنْ يسأل: أَلَا يَجُوزُ اعتِبَارُهَا نَائِبَةً عَنِ الْمَفْعُولِ الْمَطْلُوقِ؛ أَي: قَامَ قِيَامَ إِيْمَانٍ وَاحْتِسَابٍ، أَوْ: صَامَ صِيَامَ إِيْمَانٍ وَاحْتِسَابٍ؟!، وَيَقْوِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِيْمَانًا وَكُفْرًا وَتَفَرُّقًا وَإِمْْرَادًا﴾، التوبة: 107، حيثُ أجازوا فيها كونها مفعولاً لأجله، أَوْ: مَصْدَرًا مُضْمَرٌ فَعْلُهُ، فَلَيْسَ الْحَدِيثُ مَقْسُوسًا عَلَى هَذِهِ الْآيَةِ، يُنْظَرُ: الْحِجَّةُ فِي الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ: 179.

(1) كتاب الأذان، حديث: 668.

(2) كتاب الأذان، حديث: 616.

(3) كتاب العلم، حديث: 132، وكتاب الوضوء، حديث: 178.

(4) يُنْظَرُ: عُمْدَةُ الْقَارِئِ: 2/ 325.

(5) كتاب الصلاة، حديث: 417، وحديث: 405.

(6) كتاب العلم، حديث: 1/ 62، ومما حُذِفَ فِيهِ مُتَعَلِّقُ خَبَرِ النَّاسِخِ، مَا جَاءَ فِي كِتَابِ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 586، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ الْعِمْرَةِ، حَدِيثُ: 1792، وَكِتَابِ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، حَدِيثُ: 3819، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ تَقْسِيرِ الْقُرْآنِ، حَدِيثُ: 4764.

ت. متعلق صفة: "احْمِلْ حُوتًا فِي مَكْتَلٍ"⁽¹⁾، وَالتَّقْدِيرُ: احْمِلْ حُوتًا كَائِنًا أَوْ: مُسْتَقَرًّا فِي مَكْتَلٍ.
— "كَانَتْ سَوْدَاءَ لَحِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ؛ فَأَعْتَفَوْهَا"⁽²⁾، فَالْلَامُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ صِفَةً، وَالتَّقْدِيرُ: كَائِنَةً لَحِيٍّ مِنَ الْعَرَبِ.

9. نَائِبُ الْفَاعِلِ، فَكَمَا يُحَذَفُ الْفَاعِلُ وَيَنْوِبُ عَنْهُ نَائِبُهُ؛ كَذَلِكَ قَدْ يُحَذَفُ نَائِبُ الْفَاعِلِ وَمِنْهُ:
— "يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ"⁽³⁾.
والتقدير: يُسْتَجَابُ لِأَحَدِكُمْ دَعْوَتُهُ مَا لَمْ يَعْجَلْ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ (يُسْتَجِيبُ) يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ بِهِ وَاحِدٍ، فَلَوْ قِيلَ: يَسْتَجِيبُ اللَّهُ لِأَحَدِكُمْ دَعَاءَهُ؛ فَإِنَّ الْمَفْعُولَ بِهِ هُوَ دَعَاءٌ، وَلَيْسَ لِأَحَدِكُمْ.
— "حَتَّى رُؤِيَ فِي وَجْهِهِ"⁽⁴⁾.
والتقدير: حَتَّى رُؤِيَ أَثَرُ الْمَشَقَّةِ فِي وَجْهِهِ، أَوْ: حَتَّى رُؤِيَ الْغَضَبُ فِي وَجْهِهِ، وَيُسْتَنْتَجُ ذَلِكَ مِنَ السِّيَاقِ.

10. الْمَفْعُولُ فِيهِ:
— "فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ عَشْرِينَ لَيْلَةً"⁽⁵⁾.
والتقدير: فَأَقَمْنَا عِنْدَهُ مَدَّةَ عَشْرِينَ لَيْلَةً؛ لِأَنَّ الْمَفْعُولَ فِيهِ — أَيْضًا — يَنْوِبُ عَنْهُ الْعَدَدُ.

11. الْمَفْعُولُ لَهُ:
— "اهْتَزَّ الْعَرْشُ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ"، "اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ"⁽⁶⁾.
والتقدير: اهْتَزَّ عَرْشُ الرَّحْمَنِ فَرَحًا لِمَوْتِ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ، أَوْ: اسْتَبْشَرَا وَسُرُورًا؛ وَذَلِكَ تَوْفِيقًا بَيْنَهُ وَبَيْنَ أَحَادِيثٍ أُخْرَى، وَبَيَانًا لِمَا اخْتَلَفَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ، وَهَذَا مِنْ تَأْوِيلِ الْأَحَادِيثِ؛ الَّتِي قَدْ تَسَاعَدَ فِي عَمَلِيَةِ التَّقْدِيرِ⁽⁷⁾؛ وَهِيَ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِرُ مِنْ بَيَانِ الْعِلَاقَةِ بَيْنَ التَّقْدِيرِ وَالتَّوْوِيلِ.

(1) كتاب العلم، حديث: 122، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4727، وفي الحديث نفسه: "بَيْنَمَا مُوسَى فِي مَلَأَ بَنِي إِسْرَائِيلَ" وَالتَّقْدِيرُ: بَيْنَمَا مُوسَى كَائِنٌ فِي مَلَأَ كَائِنٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ، وَكَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِقَوْلِهِ: "بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ".

(2) كِتَابُ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 439.

(3) كتاب الدعوات، حديث: 6340.

(4) كتاب الصلاة، حديث: 405.

(5) كتاب الأذان، حديث: 628، وحديث: 631، وَكِتَابُ الْأَدَبِ، حَدِيثُ: 6008، وَكِتَابُ أَخْبَارِ الْأَحَادِ، حَدِيثُ: 7246.

(6) كِتَابُ مَنَاقِبِ الْأَنْصَارِ، حَدِيثُ: 3803.

(7) يُنْظَرُ: تَأْوِيلُ مُخْتَلَفِ الْحَدِيثِ: 266.

الفصل الرابع

حذف الأفعال وتقديرها في الصحيح

وذلك ضمن أربعة مباحث:

المبحث الأول: حذف الفعل وحده.

المبحث الثاني: حذف الفعل مع مضمَرٍ مرفوع أو مع مضمَرٍ منصوب.

المبحث الثالث: حذف الفعل معهما.

المبحث الرابع: حذف العوامل.

المبحث الأول

حذف الفعل وحده

يحذفُ الفعلُ وحدهُ، أو مع مُضمَرِه المرفوع، أو المنصوب وذلك كالتالي :

أولاً: حذف الفعل وحده - منفرداً -، وهذا قد يكون جائزاً، كما قد يكون واجباً، فالجائز في حالات:

1. عند قيام قرينة، وذلك مثل:

— " لِيَخْرُجِ الْعَوَاتِقُ ذَوَاتُ الْخُدُورِ، وَالْحَيْضُ؟ وَيَعْتَزِلُ الْحَيْضُ الْمُصَلِّي، وَلَيْشْهَذْنَ الْخَيْرَ، وَدَعَوَةَ الْمُؤْمِنِينَ، فَقُلْتُ لَهَا: الْحَيْضُ؟! قَالَتْ: نَعَمْ؛ أَلَيْسَ الْحَائِضُ تَشْهَدُ عَرَفَاتٍ، وَتَشْهَدُ كَذَا...؟! ⁽¹⁾ .

والتقدير: أَيْخَرُجُ الْحَيْضُ؟، والداعي لحذفه وجودُ قرينةٍ لفظيةٍ في السياق.

— " وَكَانَ أَوَّلَ مَنْ اسْتَيْقَظَ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ، ثُمَّ فُلَانٌ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ ⁽²⁾ .

والتقدير: ثُمَّ كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ الرَّابِعُ، وعليه يجوز في (الرابع) النصب على أنه

خبر كان، ويجوز فيه الإتيان على أنه نعت لعمر بن الخطاب، وخبرها من المستيقظين ⁽³⁾ .

وللناظر فيه وجهٌ ثالثٌ، وهو قطعُ التابع عن متبوعه، وتقديرُ مبتدأ (هو) الرابع.

— "وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ: الْفَجْرُ أَوْ الصُّبْحُ، وَقَالَ بِأَصَابِعِهِ، وَرَفَعَهَا إِلَى فَوْقٍ، وَطَاطَأَ إِلَى أَسْفَلٍ ⁽⁴⁾ .

والتقدير: وَلَيْسَ أَنْ يَقُولَ: حَانَ الْفَجْرُ أَوْ حَانَ الصُّبْحُ، أَوْ: دَخَلَ الصُّبْحُ، والقرينة الدالة حاليةً،

وهي الحالة التي كان يخاطبُ فيها النبي ﷺ صحابته، وبيّنتها رفعُ أصابعه، وطأطأة رأسه.

— " فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ فَرِيضَةَ اللَّهِ عَلَى عِبَادِهِ فِي الْحَجِّ أَذْرَكَتْ أَبِي شَيْخًا كَبِيرًا، لَا يَثْبُتُ

عَلَى الرَّاحِلَةِ؛ أَفَأَحْجُّ عَنْهُ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ ⁽⁵⁾ .

والتقدير: وَكَانَ ذَلِكَ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ.

⁽¹⁾ كتاب الحيض، حديث: 324، وكتاب العِيْدَيْنِ، حديث: 980، وكتاب الحج، حديث: 1652.

⁽²⁾ كتاب التيمم، حديث: 344.

⁽³⁾ عمدة القارئ: 41/4، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 377، وفي كتاب الجمعة، حديث: 917، ومنه في

كتاب الصلاة، حديث: 610، والقرينة حالية من سياق الحديث - مادلٌ عليه حالُ الصحابة، وحالُ محمد ﷺ آنذاك -

⁽⁴⁾ كتاب الأذان، حديث: 621.

⁽⁵⁾ كتاب الحج، حديث: 1855.

2. كما يحذف منفرداً في التكرير - العطف -، نحو:

— "يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَأَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَأَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ"⁽¹⁾.
والتقدير: يُهْلُ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنْ ذِي الْحَلِيفَةِ، وَيُهْلُ أَهْلُ الشَّامِ مِنَ الْجُحْفَةِ، وَيُهْلُ أَهْلُ نَجْدٍ مِنْ قَرْنٍ.

— "ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ - رضي الله عنهما -"⁽²⁾.

والتقدير: ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ وَحَجَّ عُمَرُ - رضي الله عنهما - .

— "فَعَدَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَبُو بَكْرٍ"⁽³⁾ .

والتقدير: وعدا أبو بكر.

— "أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ النَّبِيعَةِ أَنْ لَا نَنْوَحَ، فَمَا وَقَتْ مَنَا امْرَأَةً غَيْرَ خَمْسٍ نِسْوَةٍ: أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ - امْرَأَةٌ مُعَاذٍ - وَامْرَأَتَيْنِ ..."⁽⁴⁾.

⁽¹⁾ كتاب الحج، حديث: 1525، وقد وردت صيغة الحديث بتكرير الفعل - يُهْلُ - في المواضع الثلاثة في كتاب العلم، حديث: 133، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7344 "وَقَتْ النَّبِيُّ ﷺ قَرْنًا لِأَهْلِ نَجْدٍ، وَالْجُحْفَةَ لِأَهْلِ الشَّامِ، وَذَا الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ..."، والتقدير في هذه الجمل المعطوفة: وَوَقَتْ الْجُحْفَةَ لِأَهْلِ الشَّامِ، وَوَقَتْ ذَا الْحَلِيفَةَ لِأَهْلِ الْمَدِينَةِ.

⁽²⁾ كتاب الحج، حديث: 1614، و1615، وفي كتاب الحج، حديث: 1641، "ثُمَّ حَجَّ أَبُو بَكْرٍ - رضي الله عنه - فَكَانَ أَوَّلُ شَيْءٍ بَدَأَ بِهِ الطَّوْفُ بِالْبَيْتِ...، ثُمَّ عُمَرُ - رضي الله عنه -، مِثْلُ ذَلِكَ..." والتقدير: ثُمَّ حَجَّ عُمَرُ، وقد ورد في هذا الحديث - مثل بالرفع - وعليه تكون (مثل) بالنصب على تقدير موصوف حَجًّا مِثْلَ ذَلِكَ، فما بال رواية الرفع، هل هي على اعتبار: ثُمَّ عُمَرُ حَجَّهُ مِثْلَ ذَلِكَ؟

⁽³⁾ كتاب الصلاة، حديث: 425.

⁽⁴⁾ كتاب الجنائز، حديث: 1306، وفي كتاب الأحكام، حديث: 7215 "فَمَا وَقَتْ امْرَأَةً إِلَّا أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ"، والتقدير: فَمَا وَقَتْ مَنَا امْرَأَةً غَيْرَ خَمْسٍ نِسْوَةٍ: وَفَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ، وَوَقَتْ أُمُّ الْعَلَاءِ، وَوَقَتْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ - امْرَأَةٌ مُعَاذٍ - وَوَقَتْ امْرَأَتَانِ، وَهَذَا جَائِزٌ، وَذَلِكَ بِقَطْعِ الْبَدَلِ "أُمَّ كَذَا" عَنِ الْمَبْدَلِ مِنْهُ "خَمْسٍ نِسْوَةٍ"، ومثله في حالة الرفع - بقطع المعطوف عن المعطوف عليه - ، وقد حُذِفَ الفعل في مثل هذه ؛ منعاً للتكرير. ومثله في كتاب الحج، حديث: 1602، وكتاب المغازي، حديث: 4256، ويجوز فيه تقدير فعل، كما يجوز قطع المعطوف عن المعطوف عليه، بتقدير خبر للمعطوف، ومثله - تماماً - من حيث جواز الوجهين في كتاب الحج، حديث: 1614، و1615، وفي حديث: 1683، ويجوز في المحذوف الوجهان السَّابِقَانِ، ووجه ثالث، على تقدير فعل (أعني)، أو: أَخْصُ، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1729، وفي كتاب العمرة، حديث: 1785.

وَيَقْوَى قَطْعُ الْمَعْطُوفِ - فِي الشَّوَاهِدِ الْمَذْكُورَةِ - عَنِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ؛ أَنَّهُ لَمْ يُعْطَفْ عَلَى ضَمِيرِ فَصْلٍ فَيَمْنَعُ عَطْفَ مَا بَعْدَهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ كَمَا فِي: "أَهْلُ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ وَأَصْحَابُهُ بِالْحَجِّ"، حديث: 1651، أو: "فَاعْتَمَرْتُ أَنَا وَأُخْتِي عَائِشَةُ"، حديث: 1796؛ وَلِلنَّازِلِ أَنْ يَقِفَ هُنَا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ: "صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ"، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِي"، "فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا"، كتاب الأذان، حديث: 727، وحديث: 860، وحديث: 871، و874، ففي رواية "صَلَّيْتُ أَنَا وَيَتِيمٌ"، (يَتِيمٌ) معطوفةٌ على الضمير (الناء)؛ على رأي البصريين في جواز العطف على=

وهذه حالات حذفه منفردًا جوازًا، أمّا حالات حذفه منفردًا وجوبًا، فتتمثل في:

1. بعد أدوات الشرط: وحقيقة أنّ الناظر لم يعتز على أدوات شرط في الصحيح حذف بعدها الفعل وجوبًا، حال كونه منفردًا، وما يلفت النظر ما ذكر في كتاب الجمل المحتمل للاسمية والفعلية، حيث ذكر المؤلف ورود (إذا) قد تلاها اسم مرفوع في (اثني عشر) حديثًا، معتبرًا ما بعدها فاعلا لفعل محذوف، والناظر يرى أنّ (إذا) في الأحاديث المذكورة هي (إذا) الفجائية التي جزم النحاة باختصاصها بالجمل الاسمية مع جواز حذف الخبر بعدها، وليست (إذا) الشرطية التي جزم النحاة بفعليتها، فإن تلاها اسم — وهي الشرطية — كان فاعلاً، أو ما ينوب منابه لفعل محذوف وجوبًا — كما مرّ في الفصل الأول⁽¹⁾؛ ولو أنّ صاحب الكتاب تابع ذكر تعداد الأحاديث التي حاكت الاثني عشر حديثًا التي ذكرها؛ لربّت عن العدد المذكور بكثير، حتى على اعتبار تقدير فعل بعد (إذا) التي ذهب إليها المؤلف؛ فإنّ الفعل ليس منفردًا، بل على تقدير فعل مع مضمّر مرفوع، أو منصوب، ومما مثّل به

= الضمير المتصل بعد إعادته؛ أي: بعد توكيده، فالشرط عندهم تأكيده أولاً، وعلى رأي الكوفيين جواز العطف على المرفوع المتصل بدون توكيد، وهذا على رواية: "فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ"، وخلافه عند البصريين إذا لم يتم توكيد ضمير الرقع، نصّب على المعية، وبه جاءت رواية: "فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَصَفَّتُ وَالْيَتِيمُ"، كتاب الصلاة، حديث: 380، وما بين رأي الكوفيين والبصريين، يُلاحظ رواية: "فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ معي"، وللناظر أنّ يجعل (اليَتِيمُ) معطوفاً على "رَسُولُ اللَّهِ"، وله أن يبدأ جملة جديدة على تقدير فعل (وَقَامَ) اليَتِيمُ معي، وهي مناط الاستشهاد هنا؛ لوجود قرينة دالة على القيام، أو أن يجعل الجملة اسمية، فيكون (اليَتِيمُ) مبتدأ، و(معي) متعلّقة بمحذوف خبر، تقديره: قام؛ أي: واليَتِيمُ قام معي، وكذا في "فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ"؛ ولعلّ هذا التقدير يؤيد ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز العطف على الضمير دون توكيده، إضافة إلى أنه لا مجوز للابتداء بالنكرة هنا، وعليه فإنّ تقدير فعل يُعْتَبَرُ أَقْرَبَ الوجوه، هذا — والله أعلم —.

ويُبرهن صحة ما تمّ بيانه القراءة المتواترة للآية ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾ يونس: 71، والتقدير: فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَأَجْمِعُوا شُرَكَاءَكُمْ، ويُجيز وجه العطف على الضمير — رأي الكوفيين — قراءة أبي عبد الرحمن والحسن، وأبي اسحق وعيسى الثقفي، وسلام، ويعقوب، وأبي عمرو ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾؛ عطفًا على الضمير في ﴿فَأَجْمِعُوا﴾، وساغ عطفه عليه من غير توكيد الضمير من أجل طول الكلام، يُنظر: المُحتَسَب: 314/1.

ومن حذف الفعل في التكرير ما جاء في كتاب أبواب المدينة، حديث: 1889، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3926، وكتاب المرضى، حديث: 5654، وحديث: 5677، ومنه في كتاب الشهادات، حديث: 2652، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3651، وكتاب الرقاق، حديث: 6429، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6658، وكذلك في كتاب تفسير القرآن، حديث: 4572، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2887، وفي كتاب الجزية والمواذعة، حديث: 3159، ومثله في حديث: 3173، وكتاب الأدب، حديث: 6142، و6143.

(1) يُنظر: حاشية: (1)، ص: (100).

المؤلف: قوله ﷺ "فَإِذَا صَخَرَةً أَتَيْتُهَا"⁽¹⁾، ومنه "فَإِذَا ضَبَابَةٌ أَوْ سَحَابَةٌ غَشِيَتْهُ"⁽²⁾، وعلى ذلك تُقَاسُ الأحاديثُ التي ذهبَ إليها المؤلفُ، ولم تكن مناطَ الاستشهادِ حقيقةً⁽³⁾.
والحديثُ الوحيدُ الذي ورد فيه حذف الفعل مُفْرَدًا بعد أداة شرطٍ هو: "رَأَيْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَرَأَ ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾، فَسَجَدَ بِهَا"⁽⁴⁾.
والشاهدُ فيه آيةٌ قرآنيَّةٌ، وليس في الحديثِ نفسه، وقد مرَّت في الفصل الأول⁽⁵⁾.

2- وَمِمَّا وَرَدَ مَحْذُوفًا بِمُفْرَدِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْإِشْتِغَالِ بِـ (إِيَاي) . — "إِيَايَ حَدَّثَهُ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ"⁽⁶⁾.

فقوله: (إِيَايَ) ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ مفعول به مقدَّم لـ (حَدَّثَ) المُقَدَّرُ؛ لاستيفاء (حَدَّثَ) المذكور مفعوله، وهو الهاء؛ ومثله في كتاب الله، قوله تعالى: ﴿وَإِيَايَ فَارْهَبُونِ﴾⁽⁷⁾.
والمثالُ السَّابِقُ يَخْتَلِفُ عن مثل قوله: "وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ"⁽⁸⁾.
فقوله: (إِيَّاكَ) ضميرٌ منفصلٌ في محلِّ نصبٍ مفعول به مقدَّم للاختصاص، كما في قوله — تعالى —: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾⁽⁹⁾، ولا يُفْهَمُ من ذلك أنَّ مسألة الاشتغال تقتصر على (إِيَاي) ، بل تشمل ماورد من حذف بعد (إِذَا، وَلَوْ، وَإِذْ، وَهَمْزَةُ الاسْتِفْهَامِ، وَهَلَا... وَغَيْرَهَا)، ولعلَّ بعضها تمَّ الوقوف عليه في موضعه.

(1) كِتَابُ فَصَائِلِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، حديث: 3652.

(2) كِتَابُ الْمَنَاقِبِ ، حديث: 3614 .

(3) يُنْظَرُ: الْجَمْلُ الْمُحْتَمَلَةُ لِلْأَسْمِيَةِ وَالْفِعْلِيَةِ : 131.

(4) كِتَابُ سُجُودِ الْقُرْآنِ ، حديث: 1074.

(5) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ: (2)، ص: (100).

(6) كِتَابُ الْمَغَازِي ، حديث: 4193، وكتابُ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، حديث: 4610.

(7) البقرة: 40، و يُنْظَرُ: إِعْرَابُ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ: 95/1.

(8) كِتَابُ الزَّكَاةِ ، حَدِيث: 1422 .

(9) الْفَاتِحَةُ: 5.

المبحث الثاني

حذف الفعل مع مضمَر سواء أكان مرفوعاً أم منصوباً

كما يُحذفُ الفعلُ مُنفرداً جوازاً في حالاتٍ، كذلك يحذف ومضمرة جوازاً في حالاتٍ مشابهة لحالة حذفه منفرداً، ومنه.

أولاً: حذف الفعل مع مضمَر مرفوع جوازاً:

1. عند قيام قرينة، وذلك في مثل:

— "فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ، وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلْثِي مَالِي؟ قَالَ: لَا، فَقُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: لَا"⁽¹⁾، والتقدير: أَفَأَتَصَدَّقُ بِالشَّطْرِ، أو: فَأَوْصِي بِالشَّطْرِ، وسواء أكان التقدير بلفظ التصديق أم كان بلفظ الوصية، فهو عائدٌ على ما سيتركه لغير ابنته - الصدقة -؛ لذا جاز تقدير: فَأَوْصِي بِالشَّطْرِ؛ لأنه لا وصية لوارث، فكان المعنى في الحالين عائداً على الصدقة.

— "قال: تَزَوَّجْتَ؟، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: بَكْرًا أَمْ ثَيِّبًا؟، قُلْتُ: بَلْ ثَيِّبًا"⁽²⁾.

والتقدير: أَتَزَوَّجْتَ بَكْرًا أَمْ تَزَوَّجْتَ ثَيِّبًا؟ وقوله: بَلْ ثَيِّبًا - أيضاً - على تقدير: بَلْ تَزَوَّجْتَ ثَيِّبًا، ويمكن رفع (ثَيِّبٌ) على تقدير: بَلْ هِيَ ثَيِّبٌ، ومثله ما جاء في قوله - تعالى -: ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَوْ﴾⁽³⁾، بالنصب، وجواز الرفع⁽⁴⁾، وقراءة النصب المتواترة للآية تُقَوِّي

(1) كتاب الجنائز، حديث: 1295، وكتاب النفقات، حديث: 5354، وكتاب المرضى، حديث: 5668، وكتاب الدعوات، حديث: 6373، وقد ثبت الفعل مع مضمرة في كتاب المغازي، حديث: 2742 "قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْصِي بِمَالِي كُلِّهِ؟ قَالَ: لَا، قُلْتُ: فَالشَّطْرُ؟.. - برواية الرفع - وعليه يكون المحذوف فعلاً بمفرده، والتقدير: أَفَيُكْفِي الشَّطْرُ؟ أو: فَالشَّطْرُ كافٍ؟ أو: فَالشَّطْرُ صدقة؟ ولعل هذا التقدير أجود من: أَفَيُكْفِي الشَّطْرُ؟ لأن إجابة النبي ﷺ بـ "لا؛ أي" لا تتصدق بالشَّطْر، وليس لا يكفي الشَّطْرُ صدقة، هذا - والله أعلم -.

(2) كتاب البيوع، حديث: 2097، وكتاب الوكالة، حديث: 2309، وكتاب الحوالات، حديث: 2406، وكتاب المغازي، حديث: 4052 وكتاب النكاح، حديث: 5079، وكتاب النكاح، حديث: 5245، وحديث: 5247، وكتاب الدعاء، حديث: 6387، ومما جاء محذوفاً - أيضاً -؛ لدليل ما ورد في كتاب في اللقطة، حديث: 2434. ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 457، وكتاب الصلح، حديث: 2706، وكتاب الخصومات، حديث: 2424، وقد صرح به في الأحاديث: 471، و 2418، و 2710، ومنه في كتاب الصوم، حديث: 1936، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2600، وكتاب النفقات، حديث: 5368، وكتاب الأدب، حديث: 6164، وكتاب كفارات اليمين، حديث: 6709، وحديث: 6710، وحديث: 6711.

(3) البقرة: 219.

(4) يُنْظَرُ: صفحة: (170) الهامش.

رواية الحديث، والقراءة بالوجه الثاني تُجَوِّزُ رواية الحديث بالوجه الآخر، ولعلَّ الحذفَ في مثل هذا يدلُّ على خصوصية الفعل؛ لأنها جوابٌ عن سؤالٍ.

— "البَيِّنَةُ، أَوْ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ"⁽¹⁾.

والتقدير: التَّمَسُّ البَيِّنَةَ، أَوْ: إلْزَمِ البَيِّنَةَ، أَوْ: ائْتِنَا بالبَيِّنَةِ؛ فتكون منصوبةً على نزع الخافض، وفي الثاني: أَوْ: حُكْمُكَ حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ، وَقَدْ وَرَدَتْ مَرْفُوعَةً فِي بَعْضِ أَطْرَافِهِ⁽²⁾، وعلى رواية الرِّفْعِ يكون التقدير: البَيِّنَةُ واجبةٌ — بتقدير خبر — ، ويجوزُ تقدير مبتدأ، وجعل (البَيِّنَةُ) خبراً، والتقدير: هي البَيِّنَةُ، أَوْ: هو حَدٌّ فِي ظَهْرِكَ.

— "أَنَّ رَجُلًا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: أَخِي يَشْتَكِي بَطْنَهُ، فَقَالَ: اسْقِهِ عَسَلًا، ثُمَّ أَتَى الثَّانِيَةَ، فَقَالَ: اسْقِهِ عَسَلًا، ثُمَّ أَتَاهُ فَقَالَ: فَعَلْتُ..."⁽³⁾.

والتقدير: فَعَلْتُ فَلَمْ يَشْفَ؛ بدلالةِ مراجعة الرَّجُلِ لِلنَّبِيِّ ﷺ في طريقةِ علاجه، والقرينةُ الدالةُ حاليةً (فلم يشفَ).

وليس شرطاً أن يكون المضمَرُ المرفوعُ فاعلاً، فقد يكونُ نائبَ فاعلٍ، أَوْ: كَانَ مَعَ اسْمِهَا - الفعل الناقص -، ومما أُضْمِرَ فِيهِ نائبُ الفاعل؛ لقيام قرينة:

— "مَرَّ بِقَبْرِ قَدْ دُفِنَ لَيْلًا، فَقَالَ: مَتَى دُفِنَ هَذَا؟ قَالُوا: الْبَارِحَةَ.." ⁽⁴⁾.

والتقدير: دُفِنَ الْبَارِحَةَ، فالمضمَرُ فعل مع نائب فاعل.

ومما أُضْمِرَ فِيهِ الفعلُ الناقص: "كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي الصُّبْحَ، وَأَحَدُنَا يَعْرِفُ جَلِيسَهُ، وَيَقْرَأُ فِيهَا مَا بَيْنَ السَّتَيْنِ إِلَى الْمَائَةِ، وَيُصَلِّي الظُّهْرَ إِذَا زَالَتِ الشَّمْسُ..."⁽⁵⁾.

(1) يُنْظَرُ: حاشية: (6)، ص: (166).

(2) كتاب الشهادات، حديث: 2671.

(3) يُنْظَرُ: حاشية: (1)، ص: (134).

(4) كتاب الجنائز، حديث: 1321.

(5) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 541، وحديث: 547، وحديث: 599.

ومما أُضْمِرَ فِيهِ الناقصُ مع مرفوعه: ما ورد في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 576، وكتاب أبواب التهجد، حديث: 1134 وكتاب الأذان، حديث: 701، وحديث: 708، وحديث: 755، وحديث: 843، ومثله في كتاب أبواب تقصير الصلاة، حديث: 1090، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 397، وحديث: 504، حديث: 1167، والمحذوفُ فعلٌ تامٌّ، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 473، وكتاب أبواب التهجد، حديث: 1137، والمحذوفُ فعلٌ تامٌّ مع مضمرة نائب الفاعل. ومثله في كتاب الأذان، حديث: 663، والمحذوفُ فعلٌ تامٌّ، مع مضمَر مرفوع.

ومنه: "أَتَانِي اللَّيْلَةُ أَتٍ مِنْ رَبِّي، فَقَالَ: صَلِّ فِي هَذَا الْوَادِي الْمُبَارَكِ، وَقُلْ: عُمْرَةٌ فِي حَجَّةٍ،" كتاب الحج، حديث: 1534، والتقدير: نَوَيْتُ عُمْرَةً فِي حَجَّةٍ، ويجوزُ في "عُمْرَةُ" الرفعُ، وبها رواية طرفي الحديث: 2337=

كما تحذف كان مع اسمها جوازاً بعد أدوات الشرط، وقد ورد منها في الصحيح أربعة وأربعون حديثاً مع التكرار، بواقع عشرة أحاديث، وهي كالتالي، وحسب ورودها:

– "وَلَوْ يَعْلَمُونَ مَا فِي الْعَتَمَةِ وَالصُّبْحِ؛ لَأَتَوْهُمَا وَلَوْ حَبَوًّا"⁽¹⁾.

والتقدير: ولو كان إتيانهم حبواً، ويجوز أن يكون (حبواً) نعتاً لمصدرٍ محذوفٍ تقديره: ولو إتياناً حبواً، ويجوز أن تكون حالاً، وقد تمت الإشارة إلى ذلك.

230

- "اسْمَعْ وَأَطِعْ، وَلَوْ لِحَبَشِيٍّ كَانَ رَأْسُهُ زَبِيبَةً" (1).
- والنقدیر: وَلَوْ كَانَ السَّمْعُ وَالطَّاعَةُ لِحَبَشِيٍّ...
- " فَلْيَتَّقِينَ أَحَدُكُمْ النَّارَ، وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ" (2).
- والنقدیر: ولو كان الاتقاء...
- " تَصَدَّقْ وَلَوْ مِنْ حُلِيْكُنْ" (3).
- والنقدیر: تَصَدَّقْ وَلَوْ كَانَتْ الصَّدَقَةُ مِنْ حُلِيْكُنْ.
- " أَوْلِمَّ وَلَوْ بِشَاةٍ" (4).
- والنقدیر: أَوْلِمَّ وَلَوْ كَانَتْ الْوَلِيمَةُ بِشَاةٍ.
- " إِذَا زَنْتَ أُمَّةً أَحَدِكُمْ، فَتَيِّبَ زِنَاهَا؛ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ... فَلْيَبِيعْهَا، وَلَوْ بِحُبْلٍ مِنْ شَعْرِ" (5)،
- والنقدیر: فَلْيَبِيعْهَا، وَلَوْ كَانَ بَيْعُهَا بِحُبْلٍ مِنْ شَعْرِ.
- "بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً" (6)، والنقدیر: ولو كان المبلغ آيةً.
- " أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ" (7)، والنقدیر: أَعْطِهَا وَلَوْ كَانَ الْمُعْطَى خَاتَمًا.

(1) سبق تخريجه، يُنظر: حاشية: (4)، ص: (133).

(2) كتاب الزكاة، حديث: 1413، وحديث: 1417، وكتاب المناقب، حديث: 3595، وكتاب الأدب، حديث: 6023، وكتاب الرقاق، حديث: 6539، و6540، وحديث: 6536، وكتاب التوحيد، حديث: 7512، وفي الحديث نفسه: " ولو بكلمة طيبة".

(3) كتاب الزكاة، حديث: 1466.

(4) كتاب البيوع، حديث: 2048، و 2049، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3781، وحديث: 3937، وكتاب النكاح، حديث: 5072، وحديث: 5153، وحديث: 5155، وحديث: 5167، وكتاب الأدب، حديث: 6082، وكتاب الدعوات، حديث: 6386.

(5) كتاب البيوع، حديث: 2234، وحديث: 2152، و 2153، و 2154، وكتاب العتق، حديث: 2555، و 2556، وكتاب الحدود وما يحذر من الحدود، حديث: 6839، وحبل الشعر هو الضفير كما في: 2555، 6837.

(6) كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3461.

(7) كتاب فضائل القرآن، حديث: 5029، وفي حديث: 5030 " انْظُرْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ" ومثله في حديث: 5126، وفي كتاب النكاح، حديث: 5121 " اذْهَبْ فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ"، ومثله في حديث: 5135، ومثله في كتاب اللباس، حديث: 5871 وفي كتاب النكاح، حديث: 5141 " أَعْطِهَا وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ" وفي حديث: 5149 " فاطلب ولو خاتماً من حديدٍ"، وفي حديث: 5150، " تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حديدٍ" والنقدیر فيما سبق: ولو كان المُتَنَظِّرُ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ، ولو كان المُتَلَمَّسُ خَاتَمًا مِنْ حديدٍ، ولو كان المُعْطَى خَاتَمًا، ولو كان المُطْلُوبُ خَاتَمًا، ولو كان زواجك بخاتمٍ من حديدٍ؛ وهو على كلِّ الأوجه يُعْتَبَرُ فِعْلًا مع مُضْمَرٍ مرفوعٍ — كان واسمها —.

— "وَحَمَرُوا الطَّعَامَ وَالشَّرَابَ، وَلَوْ بَعُودٍ تَعَرَّضُهُ عَلَيْهِ" (1).

والنقدیر: ولو كان التخميرُ بعُودٍ تَعَرَّضُهُ عَلَيْهِ، وقد يقولُ قائلٌ: التَّخْمِيرُ غَيْرُ الْعَرَضِ، فكيف يكونُ النَّقْدِيرُ بِالتَّخْمِيرِ؟! وللردِّ على ذلك بمعرفة معنى التَّخْمِيرِ؛ فالتَّخْمِيرُ: مَنْ الْخِمَارِ؛ أي: التَّغْطِيَةِ (2).

ومن حذفه بعد (إِذَا):

— "لَا يَتَمَنَّيَنَّ أَحَدُكُمْ الْمَوْتَ، إِمَّا مُحْسِنًا، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزِدَّادَ، وَإِمَّا مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتَبَ" (3)،
والنَّقْدِيرُ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مُحْسِنًا، فَلَعَلَّهُ أَنْ يَزِدَّادَ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسِيئًا فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعْتَبَ.

ومن حذفه ومضمرة المرفوع في التكرير:

— "فَلَا يَبْرُقَنَّ أَحَدُكُمْ قَبْلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ قَدَمَيْهِ" (4).

والنقدیر: فلا يَبْرُقَنَّ أَحَدُكُمْ قَبْلَ قِبْلَتِهِ، وَلَكِنْ لِيَبْرُقَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ لِيَبْرُقَ تَحْتَ قَدَمَيْهِ.

— "ثُمَّ غَيْرَهُ عُمَانُ، فَزَادَ فِيهِ زِيَادَةٌ كَثِيرَةٌ، وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ، وَالْقَصَّةِ، وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنقُوشَةٍ، وَسَقَّفَهُ بِالسَّاجِ" (5).

والنقدیر: وَبَنَى جِدَارَهُ بِالْحِجَارَةِ الْمَنْقُوشَةِ وَالْقَصَّةِ، وَجَعَلَ عُمْدَهُ مِنْ حِجَارَةٍ مَنقُوشَةٍ، وَبَنَى سَقْفَهُ بِالسَّاجِ، وَلَوْ قُدِّرَ (وَجَعَلَ سَقْفَهُ بِالسَّاجِ) لاحتجج إلى تقدیر شيءٍ آخرَ معه، كأنَّ يُقَالَ: وَجَعَلَ سَقْفَهُ مَكْسُوءًا بِالسَّاجِ، وَالنَّقْدِيرُ عَلَى الْأَخْفِ أَفْضَلُ.

— "نَهَى عَنْ بَيْعَتَيْنِ، وَعَنْ لِبَسَتَيْنِ، وَعَنْ صَلَاتَيْنِ" (6).

والنقدیر: وَنَهَى عَنْ لِبَسَتَيْنِ وَنَهَى عَنْ صَلَاتَيْنِ.

(1) كتاب الأشرية، حديث: 5624، وفي: 5623 "وَلَوْ أَنَّ تَعَرَّضُوا عَلَيْهَا شَيْئًا"، وهي — أيضًا — محذوفة الفعل مع اسمه جوازًا؛ لأنَّ (أَنَّ والفعل المضارع) في تأويل مصدرٍ مجرورٍ، تقدیره: ولو بعرضٍ؛ أي: ولو كان التَّخْمِيرُ بَعَرَضٍ ...

(2) يُنْظَرُ: لسان العرب: 213/4 مادة خمر).

(3) كتاب المرضى، حديث: 5673، وكتاب التَّمني، حديث: 7235.

(4) كتاب الصلاة، حديث: 405، وفي حديث: 412، "لَا يَنْفَلَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ تَحْتَ رِجْلِهِ"، والنقدیر: وَلَا يَنْفَلَنَّ أَحَدُكُمْ عَنْ يَمِينِهِ، وَلَكِنْ لِيَنْفَلَ عَنْ يَسَارِهِ، أَوْ لِيَنْفَلَ تَحْتَ رِجْلِهِ، حديث: 413، و414، وحديث: 417، وحديث: 531، و532، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1214.

(5) كتاب الصلاة، حديث: 446.

(6) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 584، وكتاب الصلاة، حديث: 368، وكتاب الصوم، حديث: 1993، وكتاب البيوع، حديث: 2145، حديث: 2146، و2147، وكتاب اللباس، حديث: 5819، وحديث: 5821.

— "وكان أحدنا يلزق منكبه بمنكب صاحبه، وقدمه بقدمه"⁽¹⁾.
والتقدير: ويلزق قدمه بقدمه.

— "صُم ثلاثة أيام، أو أطمع ستة مساكين؛ لكل مسكين نصف صاع"⁽²⁾.
فقله: (نصف) بالنصب مفعول به لفعل محذوف تقديره: أطمع؛ وقد حُذِفَ تَجَنُّبًا للتكرير، ويجوز فيه الرِّفْعُ على اعتبار الجملة اسمية، و(نصف) مبتدأ مؤخر، خبره متعلق بشبه الجملة المُقَدَّم، وعليه قراءة الآية ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُكْمِلُ سَوَاءَكُمْ وَرِيشًا وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾⁽³⁾، فالمتواترة قراءة الرِّفْعِ ﴿وَلِبَاسُ﴾ بالابتداء، والخبر ﴿خَيْرٌ﴾، وبالنصب عطفًا على ما تقدّم ﴿أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا﴾⁽⁴⁾، والأقرب للحديث السابق من الآية المذكورة، هذه الآية: ﴿وَلِسُلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾⁽⁵⁾، اتَّفَقَ القُرَّاءُ على نصب ﴿الرِّيحَ﴾، إلا ما رواه أبو بكر عن عاصم (بالرفع)، والحجة لمن نصب: إضمار فعل معناه: وسخرنا لسليمان الريح، وحجة من رفعه بالابتداء، و﴿سُلَيْمَانَ﴾ الخبر، وهو ما يُقال في الحديث المذكور قياسًا على الآية⁽⁶⁾.

هذا وقد يحذف الفعل مع مضمرة المرفوع؛ الواقع في جواب الشرط وذلك مثل:

— "مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ فَفِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنٍ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ"⁽⁷⁾.

(1) كتاب الأذان، حديث: 725 .

(2) كتاب المُحْصَر، حديث: 1816، وفي كتاب تفسير القرآن، حديث: 4517 "صُم ثلاثة أيام، أو أطمع ستة مساكين؛ لكل مسكين نصف صاع" — الرواية بالرفع —.

(3) الأعراف: 26.

(4) يُنْظَرُ: الحجة في القراءات السبع: 154.

(5) الأنبياء: 81.

(6) يُنْظَرُ: الحجة في القراءات السبع: 292.

(7) كتاب السُّلَم، حديث: 2240، ومنه ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 418، وكتاب الأذان، حديث: 741، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 742، وفي كتاب الأيمان والنذور، حديث: 6644 — بصيغة مخالفة، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 809، و 810، و حديث: 812، و حديث: 815، وحديث: 816، ومنه في كتاب الحج، حديث: 1716، وقد حُذِفَ الفعل منعًا للتكرير، ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث: 3299، وهو مما يجوز فيه تكرير الفعل، كما ويجوز فيه جعل المعطوف تابعًا بالعطف على ما قبله؛ لاشتراكهما في الفعل المذكور، ولو جُعلت الجملة اسمية بأن يُبدَأَ بالمعطوف جملة جديدة، ثم يُخْبَرُ عنها بـ(كذلك) لصح أيضًا —.

ومنه في كتاب الطب، حديث: 5764، وقد وردت الرواية برفع البدل من المُبدَل منه المنصوب، والناظر يجد فيها جواز النصب على الإتيان من المُبدَل منه، أو: على أنها مفعول به لفعل محذوف مع مضمرة مرفوع في التكرير، وهو وجه من الوجوه الجائزة، ورواية الرِّفْعِ يصح فيها تقدير مبتدأ (وهي)، أو: تقدير خبر مُقَدَّم (منها)، وجعل =

والتقدير: مَنْ أَسْلَفَ فِي شَيْءٍ؛ فَلْيَسْلَفْ فِي كَيْلٍ مَعْلُومٍ، وَوَزَنْ مَعْلُومٍ، إِلَى أَجَلٍ مَعْلُومٍ؛ وذلك لأنَّ جملة الجواب المقترنة بالفاء، لابدَّ وأن تكون واحدة من سبع منها (الطلبية).

2. وقد يُحذفُ الفعلُ ومرفوعه بعد الهمزة؛ لغلبة دخول الهمزة على الجملة الفعلية، ووروده

في الصحيح نادرٌ، فلم يرد منه سوى حديثين مكررين:

— "الْبِرُّ تَرْوَنَ بِهِ؟!"⁽¹⁾ والتقدير: أترون البرَّ بهنَّ؟، فكما يُحذفُ الفعلُ بمُفْرَدِهِ بعد الهمزة، ويفسره المذكور، كذلك قد يُحذفُ ومرفوعه كما في الحديث، ويجوزُ روايته بالرفع — أيضًا، وعليه قراءة من قرأ ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾⁽²⁾، فالقراءة المتواترة النصب، وقرأها بعضهم بالرفع ﴿أَفَحُكُّمُ﴾، وقد اعتبره ابنُ جنِّي وجهاً من القياس، وهو تشبيهه عائد الخبر بعائد

الحال، أو الصفة، وهو إلى الحال أقرب؛ لأنها ضربٌ من الخبر، وقد استدَلَّ بقول الشاعر:

قد أَصْبَحْتُ أُمَّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعْ⁽³⁾

أي: لم أَصْنَعْهُ، فحذف الهاء، ولو نصب (كلُّه) لم ينكسر الوزن؛ مما يدلُّ على أنه ليس للضرورة مطلقاً؛ ولذا ليس ببعيد أن يكون ﴿أَفَحُكُّمُ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾ يُرَادُّ به: يَبْغُونَهُ، ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ⁽⁴⁾.

وللناظر أن يقيسَ عليه الحديث، فيقول: الْبِرُّ تَرْوَنَهُ بِهِ؟!، ثُمَّ حُذِفَ الضَّمِيرُ؛ فَتَسَلَّطَ الْفِعْلُ عَلَى ما بعد الهمز، فنصبه بفعلٍ مُضْمَرٍ، يُفسِّره المذكور، — هذا والله أعلم —.

ثانياً: حذف الفعل مع مضمَر منصوب جوازاً:

1. كما يُحذفُ الفعلُ ومُضْمَرُهُ المرفوع جوازاً؛ لقيام قرينة، كذلك يُحذفُ ومضمرة المنصوب ولنفس العلة، والحديث السابق برواية مغايرة هو مناط الاستشهاد — أيضًا.

=المذكور مبتدأ؛ لأنَّ النوعين المذكورين بعضٌ من المُبدَل منه الذي ذُكِرَ في الأطراف الأخرى للحديث، هذا — والله أعلم —.

(1) كتاب الاعتكاف، حديث: 2033، وفي حديث: 2034 "الْبِرُّ تَقُولُونَ بِهِ؟"، وفي حديث: 2041 "ما حَمَلَهُنَّ" على هذا؛ الْبِرُّ؟، فيكون التقدير: أَحْمَلَهُنَّ الْبِرُّ؟ ويجوز جعل البر مبتدأ، وتقدير الجملة الفعلية بعده على أنها خبرٌ له.

(2) المائدة: 50.

(3) الْمُحْتَسَب: 211/1.

(4) السَّابِق: 211/1.

— " مَا حَمَلَهُنَّ عَلَى هَذَا؛ الْبِرُّ؟! " (1) .

والتقدير: أَحْمَلَهُنَّ الْبِرُّ، ويجوز تأخير العامل، فيكون التقدير: الْبِرُّ حَمَلَهُنَّ، ومن ثم تكون من باب تقدير الخبر؛ لجواز دخول الهمزة على الجملة الاسمية، ولعل ترجيح الفعلية هنا هو الغالب، حيث إنَّ الْبِرَّ لا يَحْمِلُ دائماً على نصب تلك الأخبية، بل هي حالة متغيرة أو طارئة، تتبدل بما يتلاءم مع طبيعة الجملة الفعلية.

— " قَالُوا: مَا حَبَسَكَ يَا فُلَانَةُ؟! قَالَتْ: الْعَجَبُ " (2) .

والتقدير: حَبَسَنِي الْعَجَبُ، ولا مجال لتقدير خبر المبتدأ: الْعَجَبُ حَبَسَنِي، لأنَّ الفاعل في جملة السؤال تقدّم على الفعل وجوباً؛ لأنَّ له حقَّ الصدارة في الكلام.
— ومن جميل ما ذُكِرَ هذا الحديث: " فَأَشْرَافُ النَّاسِ يَتَّبِعُونَهُ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟ فَقُلْتُ: بَلْ ضُعَفَاؤُهُمْ " (3)، والتقدير: أَفَيَتَّبِعُهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟، ولا يُقَالُ: أَفَيَتَّبِعُونَهُ أَشْرَافُ النَّاسِ أَمْ ضُعَفَاؤُهُمْ؟؛ حتى لا تكون من باب (أكلوني البراغيث)، وتقدير الهمز قبل الفعل؛ ليتناسب مع (أَمْ) المُعَادِلَةِ، وهو مما ذُكِرَ في باب حروف المعاني، إضافةً إلى أنَّ الهمزة يغلب عليها اختصاصها بالأفعال — كما تمَّ بيانه سابقاً —

— "فَقُلْتُ لِمُوسَى: فَكَمْ كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ؟ قَالَ: سِتَّةُ أَمْيَالٍ أَوْ سَبْعَةٍ.." (4)

والتقدير: كَانَ بَيْنَ ذَلِكَ سِتَّةُ أَمْيَالٍ، فالفعل (كان مع خبره) حُذِفَ جوازاً، وهو عبارة عن فعلٍ مع مُضْمَرٍ منصوبٍ.

2. يحذف ومضمره المنصوب في التكرير، ومنه:

— " لا يَلْبَسُ الْقَمِيصَ، وَلَا الْعِمَامَةَ، وَلَا السَّرَاوِيلَ، وَلَا الْبُرُتُسَ، وَلَا ثَوْبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ — أَوِ الزَّرْعَرَانُ — فَإِنْ لَمْ يَجِدِ النَّعْلَيْنِ، فَلْيَلْبَسِ الْخُفَّيْنِ، وَلْيَقْطَعْهُمَا، حَتَّى يَكُونَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ " (5).

(1) كتاب الاعتكاف، حديث: 2041، وفي حديث: 2034 " الْبِرُّ يَقُولُونَ بِهِ؟! " وكذلك في حديث: 2033 " الْبِرُّ تُرَوُّنَ بِهِ؟! "، وفي حديث: 2045 " الْبِرُّ أَرَدَنَ بِهِذَا؟! "، وعلى هذه الروايات الثلاثة يكون الشاهد من باب حذف الفعل مع مُضْمَرٍ مرفوع، والتقدير: أَتَقُولُونَ الْبِرُّ بِهِ؟! أَتُرَوُّنَ الْبِرُّ بِهِ؟!، أَرَدَنَ الْبِرُّ بِهِذَا؟!.

(2) كتاب التيمم، حديث: 344.

(3) كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553، والمحذوف فيه فعلٌ مع مُضْمَرٍ منصوبٍ مقدّم على فاعله وجوباً؛ لاتصاله بالفعل.

(4) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2870، وحديث: 2870، والمحذوف فيه (كان مع خبرها)، وقد حُذِفَ جوازاً؛ لدلالة السؤال عليه. ومثله تماماً في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3366، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3425، والمحذوف فيه فعلٌ مع مضمرٍ منصوبٍ تقدّم على فاعله وجوباً؛ لاتصاله بالفعل، ويصح جعل الفاعل مبتدأً، وتقدير خبر له؛ فتكون الجملة اسميةً، ولعل كونها اسميةً أنسب؛ لما فيها من نسبة الثبات، فالموت آت لا محالة، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 371، والمحذوف فعلٌ مع مُضْمَرٍ منصوب، وهو المفعول به الأول؛ لأنَّ فعله متعدٍّ لمفعولين.

(5) كتاب العلم، حديث: 134، وكتاب الصلاة، حديث: 366، وكتاب الحج، حديث: 1542، وكتاب جزاء الصَّيْدِ، حديث: 1838، وحديث: 1842، وكتاب اللباس، حديث: 5803، وحديث: 5805، وحديث: 5806.

والتقدير: ولا ثوبًا مَسَّهُ الْوَرَسُ، أَوْ مَسَّهُ الزَّعْفَرَانُ.

— " فَلَبِسَ الْخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمَرُ، ثُمَّ عُثْمَانُ" (1).

والتقدير: فَلَبِسَ الْخَاتَمَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ لَبِسَهُ عُمَرُ، ثُمَّ لَبِسَهُ عُثْمَانُ.

— " فَلْيَتَّقِينَ أَحَدُكُمْ النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ ثَمَرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؛ فَبِكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ" (2).

(1) كتاب اللباس، حديث: 5866.

(2) سبق تخريجه في حاشية: (2)، ص: (231)، ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1503، وحديث 1506، وحديث: 1507، وحديث: 1508، وحديث: 1511، وحديث: 1512، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1253، وحديث: 1254، وحديث 1254/م، وحديث: 1257، وحديث: 1261، وحديث: 1263، ومنه في كتاب الأطعمة، حديث: 5445، وكتاب الطب، حديث: 5768، و5769، وحديث: 5779، ومثله في كتاب الحج، حديث: 1588، ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1435، ومنه في كتاب الزكاة، حديث: 1476، و1479، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4539، ومنه في كتاب الجنائز، حديث: 1239، وكتاب المظالم والغصب، حديث: 2445، وكتاب النكاح، حديث: 5175، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2975، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3702، وكتاب المغازي، حديث: 4209، ولعل الحذف في مثل هذا الشاهد يُبين دخول محبة الرسول ﷺ تحت محبة الله — عز وجل —، فَمَنْ أَحَبَّهُ اللهُ أَحَبَّهُ رَسُوْلَهُ، ومثل ذلك كثير؛ سواء أكان المحذوف مع مُضْمَرٍ منصوب كالْمَذْكُورِ سابقًا أم كان مع مُضْمَرٍ مرفوع كقوله ﷺ: "الَّذِينَ عَصَوْا اللَّهَ وَرَسُوْلَهُ"؛ 2801، "حَارَبَ اللَّهُ وَرَسُوْلَهُ"؛ 4610، ورُبَّمَا كان العطف في الأسماءِ دون ذكر الأفعال — أيضًا —

المبحث الثالث

حذف الفعل معهما

قد يحذف الفعل ومضمريه ولنفس الأسباب السابقة، فيُحذف جوازاً؛ لقيام قرينة، ومنه: — "رَأَيْتُ النَّاسَ يُعْرَضُونَ عَلَيَّ، وَعَلَيْهِمْ قُمْصٌ؛ مِنْهَا مَا يَبْلُغُ الثُّدْيَ، وَمِنْهَا مَا دُونَ ذَلِكَ، وَعُرِضَ عَلَيَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ وَعَلَيْهِ قَمِيصٌ يَجْرُهُ، قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: الدِّينُ" (1)، والتقدير: أَوْلَتْ ذَلِكَ، أو أَوْلَتْهُ الدِّينَ.

— "بَيْنَا أَنَا نَائِمٌ، أُتِيتُ بِقَدَحِ لَبَنٍ، فَشَرِبْتُ، حَتَّى إِنِّي لَأَرَى الرَّيَّ يَخْرُجُ فِي أَظْفَارِي، ثُمَّ أُعْطِيتُ فَضْلِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، قَالُوا: فَمَا أَوْلَتْهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟! قَالَ: الْعِلْمُ" (2)، والتقدير: أَوْلَتْ ذَلِكَ، أو أَوْلَتْهُ الْعِلْمُ .

— "كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهَائِرِ؛ فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا؛ اتِّقَاءَ الْحَرِّ" (3)، والتقدير: كُنَّا إِذَا صَلَّيْنَا خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِالظَّهَائِرِ، فَرَسْنَا ثِيَابِنَا، فَسَجَدْنَا، والقرينة قوله: فَسَجَدْنَا عَلَى ثِيَابِنَا.

(1) سبق تخريجه في حاشية: (8)، ص: (122).

(2) كتاب العلم، حديث: 82، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3681، وكتاب التعبير، حديث: 7032، وحديث: 7006، وحديث: 7007، وفي حديث: 7027 - قال: العلم - الرواية بالرفع - وعليه فالمحذوف مبتدأ، تقديره: هو العلم، وهو جائز.

(3) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 542، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2099، ومثله في كتاب الصَّوْم، حديث: 1978، وكتاب فضائل القرآن، حديث: 5052، ومنه في كتاب العلم، حديث: 88، وكتاب البيوع، حديث: 2052، وكتاب الشهادات، حديث: 2640، حديث: 3659، وحديث: 2660، ومثله في كتاب الشروط، حديث: 2726، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 806، وكتاب التوحيد، حديث: 7437، ومنه في كتاب الجمعة، حديث: 911، ومنه في كتاب العِيْدَيْنِ، حديث: 978، وحديث: 955، وحديث: 983، وفي كتاب الأضاحي، حديث: 5563، ومنه في كتاب أبواب التطوع، حديث: 1175، ومنه في كتاب العُمْرَةِ، حديث: 1803، ومنه في كتاب الوصايا، حديث: 2756، وحديث: 2762، وحديث: 2770، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2790، وكتاب التوحيد، حديث: 7423، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2960، وكتاب المغازي، حديث: 4169، وكتاب الأحكام، حديث: 7206، ومنه في كتاب المغازي، حديث: 4436، و4437، وحديث: 4463، وكتاب الدَّعَوَاتِ، حديث: 6348، وكتاب الرِّفْقِ، حديث: 6509، والقرينة معنوية عقلية حالية؛ دلَّ عليها حالُ النَّبِيِّ ﷺ؛ وذلك من خلال ما وردَ في الحديث نفسه. ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2932، والقرينة معنوية عقلية، وقد صرَّحَ بها في أطراف الحديث: 3286، و4560، و4598، و6200، و6393، وبصحَّ تقديرُ فعل آخر قد صرَّحَ به في حديث: 6940، ومنه في كتاب أبواب التَّهَجُّدِ، حديث: 1150، والقرينة لفظية

مخالفةً للمذكور في سياق الحديث، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2788، و2789، وحديث: 2799، و2800، ومنه في حديث: 2877، و2878، وكتاب الاستِئْذَانِ، حديث: 6282، و6283، وقد حُذِفَ الْفِعْلُ مَع=

ومما يمكنُ سرده هنا ما جاء في بابِ (رُبِّ)، مَنْ أَنْ فَعَلَهَا الذي تتعلَّقُ به ينبغي أَنْ يَكُونَ ماضياً، وَيَحذفُ غالباً، ولم يَرِدْ منه في الصَّحِيح سوى حَدِيثَيْنِ:
 — "رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَارِيَّةٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ"⁽¹⁾.
 والتَّقْدِيرُ: رُبَّ كَاسِيَةٍ فِي الدُّنْيَا عَرَفَتْهَا⁽²⁾.
 — "رُبَّ مُبْلَغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ"⁽³⁾، والتَّقْدِيرُ: رُبَّ مُبْلَغٍ عَرَفْتَهُ...

— يحذف في التكرير - العطف - ، والحذف في التكرير كثير، ومنه:
 — "فَقُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَالِكَ عَنْ فُلَانٍ؟ فَوَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا! فَقَالَ: أَوْ مُسْلِمًا.." ⁽⁴⁾.
 والتَّقْدِيرُ: أَوْ أَرَاهُ مُسْلِمًا.

— "بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ"⁽⁵⁾.
 والتَّقْدِيرُ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَبَايَعْتُهُ عَلَى إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ، وَبَايَعْتُهُ عَلَى النُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَلَعَلَّ حَذْفَ الْفِعْلِ — هنا — يُفِيدُ دُخُولَ الْأُمُورِ الَّتِي عَدَّدَهَا الرَّاوِي تَحْتَ الْمُبَايَعَةِ؛ فَمَنْ بَايَعَهُ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ ؛ كَانَ لَا بَدَّ وَأَنْ يُتْبِعَهَا الزَّكَاةَ، وَالنُّصْحَ — كَذَلِكَ —.

=مضمريه؛ لِدِكْرِهِ فِي جُمْلَةِ السُّؤَالِ، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، حَدِيثُ: 933، وَكِتَابِ الْاسْتِسْقَاءِ فِي الْمَسْجِدِ الْجَامِعِ، حَدِيثُ: 1013، وَحَدِيثُ: 1015، وَحَدِيثُ: 1016، وَحَدِيثُ: 1017، وَحَدِيثُ: 1019، وَحَدِيثُ: 1021، وَكِتَابِ الْمَنَاقِبِ، حَدِيثُ: 3582، وَكِتَابِ الدَّعَوَاتِ ، حَدِيثُ: 6342، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ الْأَذَانِ، حَدِيثُ: 757، وَحَدِيثُ: 793، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ الصَّوْمِ، حَدِيثُ: 1936، وَحَدِيثُ: 1937، وَحَدِيثُ: 2600، وَكِتَابِ كَفَّارَاتِ الْإِيْمَانِ، حَدِيثُ: 6710، وَحَدِيثُ: 6711، وَحَدِيثُ: 6759، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ الْأَدَبِ، حَدِيثُ: 5978، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ الْأَطْعِمَةِ، حَدِيثُ: 5391، وَحَدِيثُ: 5400، وَكِتَابِ الذَّبَائِحِ وَالصِّدِّ، حَدِيثُ: 5537، وَالْمَحذُوفُ فِيهِ الْفِعْلُ الْجَامِدُ (لَيْسَ) مَعَ مَضْمَرِيهِ؛ لَوْجُودِ قَرِينَةٍ فِي جُمْلَةِ السُّؤَالِ؛ وَيجوزُ تَصْنِيفُ مِثْلِ هَذِهِ فِي حَذْفِ جُمْلَةِ الْجَوَابِ، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ الْجَزِيَةِ وَالْمُؤَادَعَةِ، حَدِيثُ: 3183، وَمِنْهُ فِي كِتَابِ فِرَاضِ الْخُمْسِ، حَدِيثُ: 3129، وَمِثْلُ هَذِهِ الْحَذُوفِ كَثِيرَةٌ فِي الصَّحِيحِ، كَمَا وَيُمْكِنُ إِدْرَاجُهَا تَحْتَ جُمْلَةِ الْقَوْلِ، وَجُمْلَةُ الْقَوْلِ يُمْكِنُ إِدْرَاجُهَا تَحْتَ جُمْلَةِ حَذْفِ الْمَفْعُولِ بِهِ — كَذَلِكَ —
 (1) كِتَابُ الْعِلْمِ، حَدِيثُ: 115، وَأَبْوَابُ التَّهَجُّدِ، حَدِيثُ: 1126، وَكِتَابُ الْأَدَبِ، حَدِيثُ: 6218، وَكِتَابُ الْفِتَنِ، حَدِيثُ: 7069.

(2) عمدة القارئ: 263/2.

(3) كِتَابُ الْحَجِّ، حَدِيثُ: 1741، وَفِي كِتَابِ الْفِتَنِ، حَدِيثُ: 7078 "رُبَّ مُبْلَغٍ يُبْلَغُهُ لِمَنْ هُوَ أَوْعَى لَهُ" وَالتَّقْدِيرُ: رُبَّ مُبْلَغٍ عَرَفْتَهُ...

(4) كِتَابُ الْإِيْمَانِ، حَدِيثُ: 27.

(5) كِتَابُ الْإِيْمَانِ، حَدِيثُ: 57، وَكِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 524، وَكِتَابُ الزَّكَاةِ، حَدِيثُ: 1401، وَكِتَابُ الْبَيُوعِ، حَدِيثُ: 2157، وَكِتَابُ الشُّرُوطِ، حَدِيثُ: 2715، وَكِتَابُ الْأَحْكَامِ، حَدِيثُ: 7204.

— وَلِلنَّازِلِ أَنْ يَقْطَعَ التَّابِعَ - الْمَعْطُوفَ - عَنْ مَتْبُوعِهِ، وَيَبْدَأُ جُمْلَةً اِسْمِيَّةً جَدِيدَةً، وَعَلَيْهِ يَكُونُ التَّقْدِيرُ خَبَرًا؛ أَيِ: وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ بَايَعْتُهُ عَلَيْهِ، وَالنُّصْحُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ كَذَلِكَ.

— "ونهاهم عن أَرْبَعٍ: عن الحَنْتَمِ، والدُّبَّاءِ، والنَّقِيرِ، والمُرَقَّتِ، ورُبَّمَا قال: الْمُقَيَّرُ" (1).
والتقدير: ونهاهم عَنْ أَرْبَعٍ: نَهَاهُمْ عَنِ الْحَنْتَمِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ الدُّبَّاءِ، وَنَهَاهُمْ عَنِ النَّقِيرِ.

(1) سبق تخريجه، حاشية: (6)، ص: (205).

ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 366، وكتاب الحج، حديث: 1542، وكتاب جزاء الصَّيِّدِ، حديث: 1842، وكتاب اللباس، حديث: 5803، وحديث: 5805.

ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث: 3207، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3887، ومنه في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3344، وكتاب المغازي، حديث: 4351، وكتاب التَّوْحِيدِ، حديث: 7432، ويجوزُ في هذا الشَّاهد اعتبار ما ذكره بعد الأربعة أبدالاً من كلمة (الأربعة)، وَيَصِحُّ فيها بدء جملة جديدة، على تقدير فعلٍ محذوفٍ في التكرير ومُضْمَرِيهِ — الفاعل والمفعول — ، ومثله — تماماً — في كتاب الشروط، حديث: 2730، حيث يجوز فيما بعد المبدل منه اعتبارها أبدالاً تَقْصِيلٍ بعدَ إِجْمَالٍ من المبدل منه ، وَيَصِحُّ فيها بدء جملة جديدة على تقدير فعلٍ محذوفٍ في التكرير، ومع مُضْمَرِيهِ، ومثله في كتاب أبواب التطوع، حديث: 1178، وكتاب الصَّوْمِ ، حديث: 1981، وفيه — أيضاً — جواز البدلية وجواز بدء جملة جديدة على أَنْ تكونَ فعلية، حُذِفَ منها الفعل ومضمريه، ولو رُفِعَتْ لَكَانَ صَوَابًا؛ على تقدير مبتدأ: أولهما، وثانيهما، وتَالِهُمَا ...

المبحث الرابع حذف العوامل

وهذا يرتبط بمبحث حذف الفعل؛ لأنه عامل في غيره، وهو ما تم ذكره سابقاً، وما سيتم ذكره هنا يمكن إدراجه تحت حذف الفعل سواء أكان مع مضمّر مرفوع أم منصوب، ومنه:

1_ أسلوبا الإغراء والتحذير، وما ورد منه في الصحيح (خمسة وعشرون) حديثاً، بواقع (اثنا عشر) حديثاً بدون تكرار، وهي مرتبة حسب ورودها كالتالي:

— "الصَّلَاةُ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟"⁽¹⁾.

والتّقدِيرُ: أَتُرِيدُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، أو: أُنَقِّمُ الصَّلَاةَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟، فتكون من باب تقدير الفعل مع مضمّر مرفوع، وفي طرفي الحديث⁽²⁾، برّفع (الصَّلَاةُ)، وفيه تقدير فعل لوحده، والتّقدِيرُ: أَحَانَتْ الصَّلَاةُ؟، وقد يتبادر للناظر أول وهلة أن المحذوف فعل إغراء تقدیره: الزّم، ويردّه سياق الحديث؛ لأنه استفهام، وحاشا أن يأمر أحدُ رسولِ الله ﷺ بأسلوب الإلزام؛ ولذا تم الاستشهاد به لما قد يتبادر للذهن أول وهلة.

— "الْكَيْسَ الْكَيْسَ"⁽³⁾، والتّقدِيرُ: الزّم الْكَيْسَ الْكَيْسَ.

— ثُمَّ قَالَ: الْأَيْمَنَ فَاَلْأَيْمَنَ"⁽⁴⁾.

والتّقدِيرُ: الزّم الْأَيْمَنَ فَاَلْأَيْمَنَ، ويُمكنُ تقدير: أعطِ الْأَيْمَنَ فَاَلْأَيْمَنَ، فلا تكون من باب الإغراء، بل من باب تقدير الفعل مع مضمّر مرفوع ليس من باب الإغراء، وإذا رَفَعْنَا قَدْرَنَا: الْمُقَدَّمُ الْأَيْمَنُ فَاَلْأَيْمَنُ — تقدير مبتدأ—، ولنا أن نُقَدِّرَ خبراً؛ لاستوائيهما في التعريف، فيكون: الْأَيْمَنُ فَاَلْأَيْمَنُ الْمُقَدَّمُ — وقد تمت الإشارة لطرف الحديث على الرفع في مبحث استواء المبتدأ والخبر في التّقدير —⁽⁵⁾.

— "إِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا فَشَانَكَ بِهَا"⁽⁶⁾، والتّقدِيرُ: وَإِلَّا فَالزَّمْ شَانَكَ بِهَا.

⁽¹⁾ كِتَابُ الْوُضُوءِ، حديث: 139.

⁽²⁾ كِتَابُ الْحَجِّ، حديث: 1669، و1672.

⁽³⁾ كِتَابُ الْبُيُوعِ، حديث: 2097، وكِتَابُ النِّكَاحِ، حديث: 5245، وفي: 5246 الرواية بالجر "فَعَلَيْكَ بِالْكَيْسِ الْكَيْسِ".

⁽⁴⁾ كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ، حديث: 2352، وكِتَابُ الْأَشْرِبَةِ، حديث: 5612، وحديث: 5619.

⁽⁵⁾ ينظر: حاشية: (2)، ص: (181).

⁽⁶⁾ كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ، حديث: 2372، وكِتَابُ فِي اللَّقْطَةِ، حديث: 2429.

— "الْغَنِيمَةُ، أَيُّ قَوْمٍ!"⁽¹⁾، "الْغَنِيمَةُ! الْغَنِيمَةُ"، وَالتَّقْدِيرُ فِي الْأَوَّلِ: الزَّمُوا الْغَنِيمَةَ، وَالْإِضْمَارُ هُنَا وَاجِبٌ، وَيَجُوزُ فِيهِ الرَّفْعُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَكَرَّرْ، فَتَكُونُ (الْغَنِيمَةُ) مُبْتَدَأً، خَبَرُهَا مَحذُوفٌ تَقْدِيرُهُ (أَمَامَكُمْ)، وَفِي الثَّانِي لَا يَجُوزُ غَيْرُ الْإِغْرَاءِ؛ نَظَرًا لِلتَّكَرُّرِ، فَنَصَبُ الْمُكَرَّرِ وَاجِبٌ، وَغَيْرُ الْمُكَرَّرِ جَائِزٌ، وَمِمَّا يُوَكِّدُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ النَّاطِرُ قِرَاءَةُ الْآيَةِ ﴿شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ﴾⁽²⁾، فَالْقِرَاءَةُ الْمَتَوَاتِرَةُ قِرَاءَةُ الرَّفْعِ، مِزَاجٌ لـ (بَيْنَكُمْ)، دُونَ حَذْفٍ، أَوْ تَقْدِيرٍ، وَهَنَاقَ قِرَاءَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: بِنَتْوِينِ الرَّفْعِ، وَالأُخْرَى بِنَتْوِينِ النَّصْبِ، وَلَعَلَّ تَتْوِينِ الرَّفْعِ يُوجِبُ تَقْدِيرَ مُبْتَدَأٍ (هِيَ)، وَتَتْوِينِ النَّصْبِ يُوجِبُ تَقْدِيرَ فَعْلٍ مَعَ مُضْمَرٍ مَرْفُوعٍ، وَلِيَكُنَ (الزَّمُوا)⁽³⁾.

— " الْبَيِّنَةُ؛ أَوْحَدٌ فِي ظَهْرِكَ!"⁽⁴⁾.

والتقدير: الزم البينة، ولو تم تقدير فعل دون أفعال الإغراء، وليكن: ائت بالبينة، فتكون منصوبة على نزع الخافض لصح، ولو تم تقدير فعل لا يتعدى بحرف جر: التمس البينة، لصح — أيضًا —.

— "قُلْتُ: الْمَرْأَةُ"⁽⁵⁾، وَالتَّقْدِيرُ: أَحْذَرِ الْمَرْأَةَ، أَوْ: عَلَيْكَ الْمَرْأَةُ، وَقَدْ صُرِّحَ بِالْأَخِيرِ — عَلَيْكَ — فِي بَعْضِ أَطْرَافِ الْحَدِيثِ⁽⁶⁾.

— " الْقَصْدُ الْقَصْدُ؛ تَبَلَّغُوا"⁽⁷⁾، وَالتقدير: الزموا ولا يجوز غير النصب — أيضًا —.

ولعلَّ فائدة الحذف تبرز جليَّةً في هذه الأحاديث؛ فالزَّمانُ يتقاصرُ عن الاتيانِ بالمحذوفِ في الحديث، والاشتغالُ بِذِكْرِهِ قد يُفْضِي إِلَى تَقْوِيَةِ الْمَهْمِ الْمُرَادِ التَّنْبِيهِ إِلَيْهِ، أَوْ التَّحْذِيرِ مِنْهُ⁽⁸⁾.

ومما نصب على التحذير:

— " إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ"⁽⁹⁾، وَالتقدير: إِيَّاكُمْ أَحْذَرُ وَالْوَصَالَ، وَلَا يُقَالُ: أَحْذَرُ إِيَّاكُمْ وَالْوَصَالَ⁽¹⁰⁾.

وَأَمَّا التَّحْذِيرُ مِنْ غَيْرِ الْمُخَاطَبِ، فَقَدْ وَرَدَ مِنْ ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ فِي الْبُخَارِيِّ مَرَّةً وَاحِدَةً، وَفِي قَوْلِ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، — أَيْضًا — "إِيَّايَ وَنَعَمَ ابْنُ عَوْفٍ"⁽¹¹⁾.

(1) كتابُ الجهاد والسير، حديث: 3039، وفي كتاب المغازي، حديث: 4042، "الْغَنِيمَةُ! الْغَنِيمَةُ".

(2) المائدة: 106.

(3) الْمُحْتَسَبُ: 220/1.

(4) سبق تخريجه، حاشية: (6)، ص: (166).

(5) كتابُ اللباس، حديث: 5968.

(6) كتابُ الجهاد والسير، حديث: 3085، و3086، وفي كتابِ الأدب، حديث: 6185 "عَلَيْكَ بِالْمَرْأَةِ".

(7) كتابُ الرقاق، حديث: 6463.

(8) يُنْظَرُ: الْبُرْهَانُ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ: 3/ 120.

(9) كتابُ الصَّوْمِ، حديث: 1966، وَالْوَصَالَ: مُتَابَعَةُ الصَّيَّامِ أَيَّامًا تَبَاعًا، لِسَانُ الْعَرَبِ: 318/ 15، مَادَّةُ (وَصَلَ).

(10) يُنْظَرُ: حَاشِيَةُ: (1)، ص: (112).

(11) كتابُ الجهاد والسير، حديث: 3059.

والأصل : إِيَّاي اخْذَرُوا وَنَعَمْ ابْنِ عَوْفٍ، وَمَادُّونَ ذَلِكَ مِنْ لَفْظِ (إِيَّاي) فِي الصَّحِيحِ جَاءَتْ مَفْعُولًا بِهِ؛ لِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ غَيْرِ فِعْلِ التَّحْذِيرِ (1).
 — "قَائِلًا بِكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ" (2)، وَالتَّقْدِيرُ: فَإِيَّاكَ أُحْذِرُ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ.
 — "إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ عَلَى الطَّرِيقَاتِ" (3).
 — "إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ" (4).

2_ وَأَمَّا مَا نُصِبَ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ فِي الصَّحِيحِ، فَقَدْ وَرَدَ فِي (سِتَّة) أَحَادِيثَ مَعَ التَّكَرَّرِ ثَلَاثَةً ، وَهِيَ كَالتَّالِي:

— "إِنَّا مِنْ هَذَا الْحَيِّ مِنْ رَبِيعَةٍ"، "إِنَّا — هَذَا الْحَيِّ — مِنْ رَبِيعَةٍ" (5).
 وَالتَّقْدِيرُ: وَإِنَّا — نَخْصُ هَذَا الْحَيِّ —
 — "وَكُنَّا مَعَشَرَ قُرَيْشٍ" (6).

وَالْتَّقْدِيرُ: وَكُنَّا — نَخْصُ مَعَشَرَ قُرَيْشٍ — .
 — "نَهَانَا فِي ذَلِكَ أَهْلَ الْبَيْتِ أَنْ نَنْتَبِذَ فِي الدُّبَاءِ..." (7).
 وَالتَّقْدِيرُ: نَهَانَا فِي ذَلِكَ نَخْصُ أَهْلَ الْبَيْتِ.

3_ **عامل المفعول المطلق**، وهو كثير، ومنه ما هو واجب الحذف، مثل: "مَرْحَبًا بِالْقَوْمِ — أَوْ بِالْوَفْدِ — غَيْرَ خَزَايَا وَلَا نَدَامَى" (8).
 وَالتَّقْدِيرُ: أَرْحَبُ تَرْحِيبًا بِالْقَوْمِ — أَوْ بِالْوَفْدِ —، بَيَّنَّ الْمَصْدَرُ مَفْعُولُهُ بِحَرْفِ الْجَرِّ.
 — "فَإِذَا النَّاسُ قِيَامٌ، فَقَالَتْ: سُبْحَانَ اللَّهِ !" (9).

(1) يُنْظَرُ: حَاشِيَةٌ: (6)، ص: (227).

(2) كِتَابُ الزَّكَاةِ، حَدِيثُ: 1496.

(3) كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ، حَدِيثُ: 2465، وَكِتَابُ الْأَسْتِذَانِ، حَدِيثُ: 6229.

(4) كِتَابُ النِّكَاحِ، حَدِيثُ: 5143، وَكِتَابُ الْأَدَبِ، حَدِيثُ: 6064، وَحَدِيثُ: 6066، وَكِتَابُ الْفَرَائِضِ، حَدِيثُ: 6724.

(5) كِتَابُ مَوَاقِيتِ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 523، وَكِتَابُ فَرْضِ الْخُمْسِ، حَدِيثُ: 3095، وَكِتَابُ الْمَنَاقِبِ، حَدِيثُ: 3510، وَكِتَابُ الْمَغَازِي، حَدِيثُ: 4369.

(6) كِتَابُ الْمَظَالِمِ وَالْغَصَبِ، حَدِيثُ: 2468.

(7) كِتَابُ الْأَشْرِيَّةِ، حَدِيثُ: 5595.

(8) كِتَابُ الْإِيمَانِ، حَدِيثُ: 53، وَحَدِيثُ: 87، وَكِتَابُ الْأَدَبِ، حَدِيثُ: 6176، وَكِتَابُ خَيْرِ الْأَحَادِ، حَدِيثُ: 7266.

(9) كِتَابُ الْعِلْمِ، حَدِيثُ: 86، وَكِتَابُ الْوُضُوءِ، حَدِيثُ: 184، وَكِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، حَدِيثُ: 7287، وَقَدْ تَوَاجَدَ هَذَا التَّرْكِيبُ — سُبْحَانَ اللَّهِ — فِي أَحَادِيثَ عَدِيدَةٍ، وَمَوَاطِنَ أُخْرَى غَيْرِ الْمَذْكُورَةِ.

وَمِمَّا حُذِفَ مِنْهُ **عامل المفعول المطلق** — كَذَلِكَ — مَا وَرَدَ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 421، وَكِتَابِ الْجَزِيَةِ وَالْمُؤَادَعَةِ، حَدِيثُ: 3165 وَلِلنَّازِلِ أَنْ يَجْعَلَهُ مَفْعُولًا لِأَجْلِهِ، وَمِنْهُ (لِتَيْكَ) فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ، حَدِيثُ: 457 =

والتقدير: فَقَالَتْ: أَسَبَّحَ اللهُ تَسْبِيحًا، حُذِفَ العامل، وأُضِيفَ المصدر لمفعوله، وهو من المصادر واجبة حذف العامل، كما يدل على التعجب — كما تمت الإشارة لذلك —. ومنه ما هو جائز الحذف، مثل: "بَيْعًا، أَمْ عَطِيَّةً، أَوْ قَالَ: أَمْ هِبَةً"⁽¹⁾. والتقدير: أَتَبَّعُهُ بَيْعًا، أَمْ تُعْطِيهِ عَطِيَّةً، أَمْ تَهْبِيهِ هِبَةً؟، وهو جائز الحذف والإثبات. وللناظر: أن يجعلها مرفوعة على تقدير مبتدأ "بَيْعٌ، أَمْ عَطِيَّةً، أَمْ هِبَةً"، والتقدير: أَهْوَى بَيْعٌ، أَمْ عَطِيَّةً، أَمْ هِبَةً، وبه رواية طرف الحديث، ويُقَوَّى رواية الرَّفْع في الحديث، قراءة الآية ﴿وَقُولُوا: حِطَّةٌ﴾⁽²⁾، على تقدير مبتدأ (مسألتنا)، أو: (طلبنا)، ويُجِزُ رواية النَّصَب ﴿حِطَّةٌ﴾ على أنها مصدر؛ أي: احْطُطْنَا عَنَّا ذُنُوبَنَا حِطَّةً، ولا تكون ﴿حِطَّةٌ﴾ منصوبةً بِنَفْسِ ﴿وَقُولُوا﴾؛ لأنَّ قُلْتَ وبابها لا ينصب المفرد إلا أن يكونَ تَرْجَمَةَ الجملة، كأن يقول إنسان: لا إله إلا الله، فيقول آخر: حقًا⁽³⁾.

4_ عامل الحال، ووروده في الصَّحِيحِ نادرٌ، ومنه:

— "فَارْتَدَّا عَلَى آثَارِهِمَا قَصَصًا"⁽⁴⁾.

والتقدير: فَارْتَدَّا على آثَارِهِمَا يَقُصَّانِ قَصَصًا.

— "كَيْفَ وَقَدْ قِيلَ"⁽⁵⁾.

والتقدير: كيف تُبَاشِرُهَا وَقَدْ قِيلَ؟!.

= وحديث: 471، وكتاب الخصومات، حديث: 2418، وكتاب الصلح، حديث: 2810، وهي من المصادر واجبة حذف العامل — كذلك —، ومنه في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 602، وفيه مصدر واجب حذف العامل.

ومنه في كتاب الأذان، حديث: 799، ولعلَّ حذف الأفعال مع مثل هذه المصادر؛ بقصد الدوام واللزوم. ومن المصادر محذوفة العوامل دائماً، (أيضاً) ومنه ما ورد في كتاب الجمعة، حديث: 878، وفعلها غير مُسْتَعْمَل في العربية وهو (أَضَ)، وأجاز البعض فيها النَّصَبَ على الحال، وقد حُذِفَ عاملها مع صاحبها، يُنْظَرُ: الْمُعْجَمُ الْمُفَصَّلُ في الإعراب، ص: 104 ومثله (حقاً) في كتاب الشروط، حديث: 2731، 2732، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2905، وكتاب المغازي، حديث: 4055 و 4059، وكتاب الأدب، حديث: 6184. (1) كتاب البيوع، حديث: 2216، وكتاب الهبة وفضلها، حديث: 2618، وفي كتاب الأطعمة، حديث: 5382 "أَبْيَعُ أَمْ عَطِيَّةٌ أَوْ قَالَ هِبَةً؟" ومن — جائز حذف العامل — ما ورد في كتاب العيدين، حديث: 988، وكتاب المناقب، حديث: 3530.

(2) البقرة: 58، والأعراف: 161.

(3) يُنْظَرُ: الْمُحْتَسَبُ: 264/1.

(4) كتاب العلم، حديث: 74، وحديث: 122، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3400، و 3401، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4725، وكتاب التوحيد، حديث: 7478.

(5) كتاب العلم، حديث: 88، وكتاب البيوع، حديث: 2052، وكتاب الشهادات، حديث: 2640. وكتاب الشهادات، حديث: 2659، و حديث: 2660.

الفصل الخامس

حذف الجملة وتقديرها في الصحيح

المبحث الأول: حذف الجمل بأنواعها.

المبحث الثاني: حذف أكثر من جملة.

المبحث الأول

حذف الجملة بأنواعها

أولاً: حذف جملة القسم:

تُحذفُ جملة القسم كثيراً، مع غير الباء من حروف القسم، وحيث قيل: "لأفعلن"، أو "لقد فعل"، أو "لئن فعل"، ولم يتقدم جملة قسم، فتمَّ جملة قسم مقدرة، وهو كثيرٌ في الصحيح، ومنه: — "فلو أني أعلم أني أخلص إليه، لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده، لغسلت عن قدميه" (1).
والتقدير: والله لتجشمت لقاءه، ولو كنت عنده، والله لغسلت عن قدميه.
— "لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من والده، وولده، والناس أجمعين" (2).
والتقدير: والله لا يؤمن أحدكم....
— "قال له رجل: يا أبا عبد الرحمن! لو ددت أنك ذكرتنا كل يوم؟" (3).

(1) كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553

(2) كتاب الإيمان، حديث: 16.

(3) كتاب العلم، حديث: 70، ومنه ما ورد في كتاب العلم، حديث: 81، وكتاب النكاح، حديث: 5231، وكتاب الحدود وما يحذر من الحدود، حديث: 6808، وفيه جملة قسم محذوفة بعد "لأفعلن".
ومثله في كتاب العلم، حديث: 82، وكتاب التعبير، حديث: 7006، و7007، حديث: 7024، وفيه حذف جملة القسم بعد لام القسم.

ومثله في كتاب الغسل، حديث: 279، وفي كتاب الصلاة، حديث: 372 وفي حديث: 380، وفي كتاب الأذان، حديث: 860، وفي كتاب الخصومات، حديث: 2418، وحديث: 2424، وفي كتاب الصلاة، حديث: 503، وحديث: 508، وكتاب الصلاة، حديث: 511، وقد صرَّح بلفظ الجلالة في: 514 "والله لقد"، وحذف في: 515، ومنه في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 587، وفي كتاب الأذان، حديث: 644، وحديث: 657، وكتاب الخصومات، حديث: 2420، وكتاب الأحكام، حديث: 7224، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 717، وحديث: 749، وفي كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7294، وفي كتاب الأذان، حديث: 750، وحديث: 770.
وكذلك في حديث: 775، وحديث: 786، وحديث: 826، وحديث: 797، وحديث: 840، وحديث: 852، ومنه في كتاب الجمعة، حديث: 917، وفي كتاب الجمعة، حديث: 922، وفي كتاب الكسوف، حديث: 1054، ومنه في كتاب الاستسقاء، حديث: 1015، وفي كتاب سجود القرآن، حديث: 1070، وكتاب المغازي، حديث: 3972، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2091، وكتاب الإجارة، حديث: 2275، وحديث: 2425، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4732، وحديث: 4733، وحديث: 4734، وحديث: 4735، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2083، ومنه في كتاب الوكالة، حديث: 2311، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3275، وكتاب فضائل القرآن، حديث: 5010، ومنه في كتاب المظالم والغصب، حديث: 2482، وكتاب العمل في الصلاة، حديث: 1206، ومنه في كتاب المغازي، حديث: 4145، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2805=

والتقدير: والله لَوَدِدْتُ...

وكما تُحَدَفُ جملة القسم؛ تُحَدَفُ جملة جواب القسم وذلك إذا تقدم عليه أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب، ومنه:

— "عن النبي ﷺ: أنه قرأ: ﴿وَالنَّجْمِ﴾⁽¹⁾.

فجواب القسم في قوله: ﴿وَالنَّجْمِ﴾ محذوف.

— "كَانَتْ يَمِينُ النَّبِيِّ ﷺ لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ"، "كَثِيرًا مَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحْلِفُ لَا وَمَقْلَبِ الْقُلُوبِ"⁽²⁾، وجواب القسم — أيضًا — محذوف.

وأما اللام الداخلة على المبتدأ، فقد اختلفوا فيها هل هي لام الابتداء أم لام القسم؟، وجاء منها (خمسة عشر) حديثًا:

— "فَلَرَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَجُودُ بِالْخَيْرِ مِنَ الرِّيحِ الْمُرْسَلَةِ"⁽³⁾.

— "لَهِيَ الْآنَ أَكْثَرُ مِنْهَا قَبْلَ ذَلِكَ"⁽⁴⁾.

— "لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ" ⁽⁵⁾.

— "لَأَحْدَهُمْ بِمَسْكَنِهِ فِي الْجَنَّةِ أَدْلُ بِمَنْزِلِهِ كَانَ فِي الدُّنْيَا"⁽⁶⁾.

=كتاب المغازي، حديث: 4048، ومنه في كتاب الجهاد السير، حديث: 2819، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3424، وكتاب النكاح، حديث: 5242، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6639، وكتاب كفارات الإيمان، حديث: 6720، وكتاب التوحيد، حديث: 7469، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2942، و حديث: 2975، وكتاب فضائل أصحاب النبي ﷺ، حديث: 3701، وكتاب المغازي، حديث: 4209، و4210، ومنه في كتاب فرض الخمس، حديث: 3120، ومنه في كتاب المناقب، حديث: 3618، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6630، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 3007، وحديث: 3081، وكتاب المغازي، حديث: 3983، وحديث: 4274، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4890، وفي كتاب الاستئذان، حديث: 6259، وكذلك في كتاب استبانة المرتدين والمعاندين وقتالهم، حديث: 6939، ومنه في كتاب بدء الخلق، حديث: 3247، وكتاب الرقاق، حديث: 6543، وحديث: 6554، ومنه في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3456، وكتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7320، ومنه في كتاب الأشربة، حديث: 5590، ومثله في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 602، وكتاب المناقب، حديث: 3581، وكتاب الأدب، حديث: 6141.

⁽¹⁾كتاب المغازي، حديث: 3972.

⁽²⁾كتاب القدر، حديث: 6617، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6628، وكتاب التوحيد، حديث: 7391.

⁽³⁾كتاب بدء الوحي، حديث: 6، وكتاب بدء الخلق، حديث: 3220، وكتاب المناقب، حديث: 3553.

⁽⁴⁾كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 602، وكتاب المناقب، حديث: 3581.

⁽⁵⁾كتاب الزكاة، حديث: 1480، وكتاب البيوع، حديث: 2074، وكتاب المساقاة، حديث: 1373.

⁽⁶⁾كتاب المظالم والغصب، حديث: 2440، وكتاب الرقاق، حديث: 6535.

— "لَقَابُ قَوْسٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ"، "الْغَدْوَةُ أَوْ رَوْحَةٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِمَّا تَطْلُعُ عَلَيْهِ الشَّمْسُ وَتَغْرُبُ"⁽¹⁾.
— "لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا"⁽²⁾.

ثانياً: حذفُ جُمْلَةٍ الْخَبَرِ:

تُحذفُ جملةُ الخبرِ، سواء أكان خبراً لمبتدأ أم كان خبراً لناسخ، فمن الأول:
— "سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: مَا مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْهُ مِنِّي إِلَّا مَا كَانَ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ وَلَا أَكْتُبُ"⁽³⁾.

والتقدير: إلا ما كان من عبد الله بن عمرو، فهو أكثرُ حديثاً؛ لأنه كان يكتب ولا أكتب.
— "قَلَمٌ أَزْدُ أَنْ تَوْضَأْتُ، فَقَالَ: وَالْوُضُوءُ أَيُّضًا؛ وَقَدْ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَأْمُرُ بِالْغُسْلِ؟!"⁽⁴⁾، والتقدير: والوضوء —أيضاً— اقْتَصَرَتْ عَلَيْهِ؟.

— "قَالَ: أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: وَأَنَا"⁽⁵⁾، والتقدير: وأنا أشهد أن لا إله إلا الله، وأنا أشهد أن محمداً رسول الله.
— "مَا مِنْ شَيْءٍ لَمْ أَكُنْ أُرِيْتُهُ إِلَّا رَأَيْتُهُ فِي مَقَامِي، حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ"⁽⁶⁾.

والتقدير على رواية الرفع: حَتَّى الْجَنَّةُ وَالنَّارُ رَأَيْتُهُمَا، فيكون التصنيف من باب حذف خبر المبتدأ الجملة، وعلى رواية النصب: حَتَّى رَأَيْتُ الْجَنَّةَ، ورَأَيْتُ النَّارَ، أو: بجعل (النار) معطوفة على (الجنة)، ولعل الوجه الثالث الجائز هو جواز الجر، وفي حالتي الجر والنصب تكون الجملة فعلية، وفي حالة الرفع تكون الجملة اسمية، وقد رُجِّحَ الرَّفْعُ؛ لَانَّ الاسمية فيها ثباتٌ، ونعيمُ الجنة ثابتٌ، وكذلك النار عذابها ثابتٌ، فكلاهما من الأشياء المستمرة اللازمة، ولعل هذا ما جعل البخاري يورد الحديث على رواية الرفع في المرة الأولى، ثم جعل أطرافه على رواية النصب في حين لم يتغير نصُّ الحديث⁽⁷⁾.

(1) كتابُ الجهاد والسير، حديث: 2793، وكتابُ بدء الخلق، حديث: 3253.

(2) كتابُ بدء الخلق، حديث: 3249، وكتابُ مناقب الأنصار، حديث: 3802، وكتابُ الأيمان والنذور، حديث: 6640.

(3) كتاب العلم، حديث: 113.

(4) كتاب الجمعة، حديث: 878.

(5) كتاب الجمعة، حديث: 914.

(6) سبق تخريجه، حاشية: (2)، ص: (128).

(7) ينظر: الجمل المحتملة للاسمية والفعلية: 190، وفتح الباري: 247/1.

— " لَقَدْ شَكَّوْكَ فِي كُلِّ شَيْءٍ، حَتَّى الصَّلَاةِ! "(1).

فقوله: حَتَّى الصَّلَاةِ معطوفة على (كُلِّ شَيْءٍ) مجرورة، ويصحُّ اعتبارها ابتدائية وما بعدها- الصَّلَاةُ- مرفوع، والمحذوف الخبر، وتقديره: حَتَّى الصَّلَاةِ شكوك فيها .
— "وَأَنَّكَ مَهْمَا أَنْفَقْتَ مِنْ نَفَقَةٍ، فَإِنَّهَا صَدَقَةٌ، حَتَّى اللَّقْمَةِ الَّتِي تَرْفَعُهَا إِلَيَّ فِي أَمْرَاتِكَ"(2)،
والرواية وردت بالنصب فَحَسَبَ؛ عطفًا على نفقة- على المحل-، ويجوز فيها قطع التابع عن متبوعه - المعطوف-؛ واعتبار (حتى) ابتدائية، واللُّقْمَةُ مبتدأ، خبرها محذوف تقديره: (صدقة)، ولعلَّ الرَّفْعَ على الابتداء أقوى؛ لأنه يُصْبِحُ صاحبَ الجملة، خلافًا لكونه لاحقًا، وتبعًا بالعطف، وللناظر أن يُجَدِّدَ عهدًا بكلام أبي الفتح في ذلك(3).

(1) كتاب الأذان، حديث: 770.

(2) كتاب الوصايا، حديث: 2742، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3936، وحديث: 4409، وكتاب النفقات، حديث: 5354، وحديث: 6733 .

(3) يُنْظَرُ: حاشية: (1)، ص: (175) .

ومما حُذِفَ منه خبرُ النَّاسِخِ، ماورد في كتاب أبواب التهجد، حديث: 1132، وكتاب الرقاق، حديث: 6461، ومنه في كتاب الصَّلَاةِ، حديث: 380، وفي كتاب الأذان، حديث: 727، و860، وحديث: 871، و874، ومثله في كتاب الصَّلَاةِ، حديث: 428، ويجوز في هذا الشاهد أن يكون مبتدأ لخبر محذوف تقديره "فِيهِ"، ويجوز اعتبارها بدلًا من اسم كان، ويجوز تقدير "كان مع خبرها"؛ أي: اعتبار الجملة فعلية، والمحذوف فعل مع مضمَر منصوب "كان فيه ما أقول لكم: كان فيه ... وقد صُرِّحَ بالأخير في حديث: 3932، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 2910، وحديث: 2913، وكتاب المغازي، حديث: 4135، و4136، والمحذوف جملة فعلية في محل رفع خبر المبتدأ؛ لأن موقع (مَنْ) الاستفهامية مبتدأ، فكان الجواب المذكور مبتدأ، والخبر محذوف، وقد يقول قائل: ألا يصح اعتبار الجملة فعلية بتقدير الفعل، وجعل لفظ الجلالة فاعلاً، والجواب أن كونها اسمية أقوى؛ لما فيها من ثبات في غلبة أمر الله على أمر العباد - والله أعلم -، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 371، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3425، ومنه في كتاب الجمعة، حديث: 914، ومنه في كتاب أبواب التهجد، حديث: 1132، وكتاب الرقاق، حديث: 6461.

هذا، وقد كثر حذف خبر المبتدأ في أشباه الجمل، ومنه: "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كُفِّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْرَابٍ يَمَانِيَّةٍ، بَيْضِ سَحُولِيَّةٍ، مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ"، كتاب الجنائز، حديث: 1264، وحديث: 1271، وحديث: 1272، وحديث: 1273، وحديث: 1387، والتقدير: ليس فيهن قميصٌ، ولا فيهن عمامة، فـ (فيهن) خبر المبتدأ (عمامة)، وليس خبر (لا) العاملة عمل ليس؛ لتقدم الخبر عليها، ومنه: "أَتَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - فِي مَنْزِلِهِ، وَلَهُ فُسْطَاطٌ وَسُرَادِقٌ"، كتاب الحج، حديث: 1522، والتقدير: وله فسطاط، وله سرادق، ومنه: "مَنْ كَانَتْ مَعَهُ امْرَأَتُهُ، فَهِيَ لَهُ حَلَالٌ، وَالطَّيِّبُ، وَالنَّيِّابُ"، كتاب الحج، حديث: 1545، والتقدير: والطيب له حلال، والنّيَاب له حلال، ولو تم تقدير: والطيب كذلك؛ لكان صحيحًا - أيضًا -.

ومنه: "قَالَ: فِيهَا جَزُورٌ، أَوْ بَقَرَةٌ، أَوْ شَاةٌ، أَوْ شَرَكٌ فِي دَمٍ"، كتاب الحج، حديث: 168، والتقدير: فيها جزور، أو فيها بقرة، أو فيها شاة، ومنه في: كتاب العمرة، حيث: 1789، ومثله في كتاب جزاء الصيد، حديث: 1834، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2783، وحديث: 2825، وحديث: 3077، ومثله في كتاب البيوع=

وكما يُحذف خبرُ المبتدأ، يُحذف خبرُ الناسخ؛ لأنَّ الأصلَ فيه دخوله على المبتدأ والخبر، ومنه: — "قَطَفَقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا" (1).

والتقدير: فَطَفَقَ بِالْحَجَرِ يَضْرِبُ ضَرْبًا؛ وذلك لأن (طَفَقَ) من أفعال الشروع التي يجب أن يكون خبرها جملة فعلية فعلها مضارعٌ، وإلا لما أفردَها النُّحاةُ عن (كانَ وأخواتها)، وعملُهما واحدٌ.

— "وَالصُّبْحَ كَانُوا - أَوْ كَانَ - النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهَِا بَغْلَسَ" (2).

والتقدير: وَالصُّبْحَ كَانُوا يُصَلُّونَهَا بَغْلَسَ، أَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّيهَِا بَغْلَسَ.

ومنه ما سبقت الإشارة إليه حين الحديث عن حذف المنادى "يَا لَيْتَنِي فِيهَا جَذَعًا" (3).

والتقدير: يَا لَيْتَنِي أَكُونُ فِيهَا جَذَعًا؛ وذلك لأنَّ (ليت) بحاجة إلى خبرٍ، وخبرها يجب أن يكون مرفوعًا؛ ومع ورود (جَذَعًا) على النصب، فإنَّ الأرجح تقديرُ فعل الكون؛ حتى يكون خبرًا لـ (ليت) ناصبًا لـ (جَذَعًا)، ولا يخفى على أحد ما للحذف — هنا — من دلالة على السُّرعة حين مفاجأته بذلك الخبر، هذا ويُمكنُ سرد هذا الشاهد ضمن حذف الفعل مع مُضْمَرٍ منصوبٍ، مما يدل على تداخل عملية الحذف.

=حديث: 2092، وفي كتاب الموضوع، حديث: 1963، وحديث: 1967، وفي الكتاب نفسه، حديث: 2134، ومنه في كتاب الكفالة، حديث 2289.

(1) كتاب الغسل، حديث: 278، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 4304.

(2) كتاب مواقيت الصلوة، حديث: 560، وفي حديث: 565 "وَالصُّبْحَ بَغْلَسَ"، حيث حُذِفَ العامل مع اسمه وخبره، والتقدير: وَالصُّبْحَ كَانُوا يُصَلُّونَهَا بَغْلَسَ. وفي: (الصُّبْحَ) وجهان: المتعارف عليه وهي رواية النصب، والثاني: جواز الرفع على الابتداء، وعليه قراءة قوله — تعالى —: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَرْنَاهُ مَنَازِلَ﴾ يس: 39، والحجة لمن رفع أنه ابتداء به، وجعل ما بعده خبرًا عنه، والهاء عائدة عليه وبها صلح الكلام، والحجة لمن نصب — وهي المتواترة — أنه أضمر فعلاً فسرّه ما بعده فكأنه في التقدير: وقدرنا القمر قدرناه، ينظر: الحجة في القراءات السبع: 298، ويؤكدُ جواز الوجهين ورود الآية السابقة نصبًا، وورود آية أخرى على خلافها، وهي قوله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ النور: 1، فالمتواترة بالرفع، وأمّا قِراءة أم الدرداء، وعيسى التقي، والهمداني، وعمر ابن عبد العزيز فهي قراءة النصب ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾ منصوبة بفعلٍ مُضْمَرٍ، يُنْظَرُ: الْمُحْتَسَب: 100/2، ومثلها: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ النور: 2، فالمتواترة قراءة الرفع، وعلى النصب بفعلٍ مُضْمَرٍ؛ أي: اجلدوا، يُنْظَرُ: الْمُحْتَسَب: 100/2، ولعلَّ هذا يُعَيِّدُ النَّاضِرَ لما تمَّ بيانه في مسألة الاشتغال، وحين الحديث عن حذف الفعل لوحده أو مع مضمرة — سابقاً —؛ مما يُجَوِّزُ الوجهين دون ترجيح أحدهما على الآخر.

ومنه في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3426 والشاهدُ فيه حذف خبر فعل من أفعال الشروع؛ لدلالة الآخر عليه، ومنه في كتاب الجنائز، حديث: 1299، وحديث: 1305، وكتاب المغازي، حديث: 4261، والمحذوف فيه خبر (إن).

(3) يُنْظَرُ: حاشية: (1)، ص: (220)، وجميلٌ ذكره إذا تمَّ الرِّبْطُ بين هذا الشاهد، وبين قول العزبن عبد السلام؛ لأنَّ كلاً منهما فيه معنى الدُّعاء، وطلب النفع، وهو عارٍ من الرفع، وللرواية وجهٌ آخرٌ — وجه الرفع —، وبه جاءت رواية ابن حجر، ينظر: فتح الباري: 38/1.

ثالثاً: حذف جُمْلَةِ المعطوف، وحذف جملة المعطوف عليه:

1. حذف جملة المعطوف:

— " كَانَ الرَّجُلُ يُجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَّخْلَاتِ، حَتَّى افْتَتَحَ قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرَ، فَكَانَ بَعْدَ ذَلِكَ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ⁽¹⁾، وَالتَّقْدِيرُ: كَانَ الرَّجُلُ يُجْعَلُ لِلنَّبِيِّ ﷺ النَّخْلَاتِ، حَتَّى افْتَتَحَ قُرَيْظَةَ، وَأَجْلَى بَنِي النَّضِيرِ؛ لِأَنَّ الْإِفْتِتَاحَ لَا يَصْدُقُ عَلَى الْقَبِيلَتَيْنِ، فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: بَنُو النَّضِيرِ أَجْلَاهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْمَدِينَةِ، فَمَا مَعْنَى الْفَتْحِ هُنَا؟ قِيلَ: هُوَ مِنْ بَابِ: *عَلَفْتُهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا*⁽²⁾، بِأَنَّ الْمُرَادَ الْقَدْرَ الْمَشْتَرَكَ بَيْنَ التَّعْلِيفِ وَالسَّقْيِ، وَهُوَ الْإِعْطَاءُ مَثَلًا، أَوْ ثَمَّةً إِضْمَارًا؛ أَي: وَأَجْلَى بَنِي النَّضِيرِ، أَوْ: الْإِجْلَاءُ مَجَازٌ عَنِ الْفَتْحِ، وَهَذَا الَّذِي كَانُوا يَجْعَلُونَهُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ مِنْ بَابِ الْهَدِيَةِ لَا مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ، كَمَا ثَبَتَ فِي أَحَادِيثِ الصَّحِيحِ، إِضَافَةً إِلَى أَنَّ كِتَابَ السِّيَرَةِ تَثْبِتُ افْتِتَاحَ حِصْنِ قُرَيْظَةَ، وَإِجْلَاءَ بَنِي النَّضِيرِ⁽³⁾، كَمَا أَنَّ هَذَا يُعِيدُ النَّظَرَ لِمَا ذُكِرَ بِشَأْنِ الْآيَتَيْنِ: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّامِرَ وَالْإِيمَانَ﴾⁽⁴⁾، وَ﴿فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾⁽⁵⁾.

— "فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ، وَاسْتَأَقُوا الْغَنَمَ...⁽⁶⁾، وَالتَّقْدِيرُ: فَانْطَلَقُوا، فَشَرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَالْبَانِهَا، فَلَمَّا صَحُّوا.... — "شَكَا أَهْلُ الْكُوفَةِ سَعْدًا إِلَى عُمَرَ -رضي الله عنه-، فَعَزَلَهُ، وَاسْتَعْمَلَ عَلَيْهِمْ عَمَارًا فَشَكَّوْا، حَتَّى ذَكَرُوا أَنَّهُ لَا يُحْسِنُ يُصَلِّي! فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ!...⁽⁷⁾، وَالتَّقْدِيرُ: فَأَرْسَلَ إِلَيْهِ، فَوَصَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا أَبَا إِسْحَاقَ.

— "نَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، بَيِّنَ أَنَّهُمْ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا"⁽⁸⁾.

(1) سبق تخريجه، حاشية: (2). ص: (208).

(2) البرهان في علوم القرآن: 141/3، وإعراب القرآن، للزجاج: 477/2، وإعراب القرآن الكريم وبيانه: 478/7.

(3) يُنْظَرُ: الرَّحِيقُ الْمُخْتَوَمُ: 269، و289.

(4) الحشر: 9، قال محيي الدين الدرويش: وأخلصوا الإيمان؛ لأن الإيمان لا يُتَّخَذُ مَنْزِلًا.

(5) يونس: 71، ويُنْظَرُ مَا قِيلَ بِشَأْنِ الْآيَتَيْنِ: إعراب القرآن، للزجاج: 477/2.

(6) كتاب الوضوء، حديث: 233، وصُرِّحَ بِالْمَعْطُوفِ فِي حَدِيث: 6899، وَأَمَّا جَمِيعُ أَطْرَافِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ فَقَدْ حُذِفَ فِيهَا أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ...

(7) سبق تخريجه، حاشية: (3)، ص: (150)، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 418، وكتاب الأذان، حديث:

741، ومنه في كتاب البيوع، حديث: 2145، وَقَدْ صُرِّحَ بِجُمْلَةِ الْمَعْطُوفِ فِي بَعْضِ أَطْرَافِهِ.

(8) سبق تخريجه، يُنْظَرُ حَاشِيَةُ: (2)، ص: (165).

والتقدير: وأوتيتناه من بعدهم، وقد صرح به في بعض أطرافه⁽¹⁾، ولو لم يصرح به، لفهم من مخالفة المذكور.

— "أزید فی الصلّاة"⁽²⁾.

والتقدير: أزید فی الصلّاة أم نسيت؟، وهي من باب حذف العاطف مع معطوفه، وقد صرح بالعاطف مع جملة المعطوف في أحد أطرافه⁽³⁾.

— "ضعوا لي ماء في المخبب، قالت: ففعلنا فاعتسل"⁽⁴⁾.

والتقدير: ففعلنا، ففعلنا، فاعتسل؛ والقرينة الدالة عقلية.

2- وكما تحذف جملة المعطوف، كذلك تحذف جملة المعطوف عليه، ومنه:

— "أو ماعشيتهم؟"⁽⁵⁾.

والتقدير: أعشيتهم؟ ماعشيتهم؟؛ وذلك لأن الواو للعطف على مقدر بعد الهمز، فلا يُعقل أن تأتي الواو عاطفة على الهمز دون أن يكون هناك معطوف عليه محذوف.

— "أولا تبعثون رجلاً يُنادي بالصلّة؟ فقال رسول الله ﷺ: "يا بلال! قم فناد بالصلّة"⁽⁶⁾.

والتقدير: أتوافقون رأيهم، ولا تبعثون رجلاً يُنادي...

— "ودنت مني النار، حتى قلت: أي رب! وأنا معهم؟!"⁽⁷⁾.

فالواو مسبوقة باستفهام محذوف، وقد صرح به ابن حجر في نص الحديث نفسه⁽⁸⁾، وعليه فالواو عاطفة على محذوف.

(1) كتاب الجمعة، حديث: 896، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3486.

(2) كتاب الصلّة، حديث: 404، وكتاب السهو، حديث: 1226، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7249.

(3) كتاب أخبار الأحاد، حديث: 7250.

(4) كتاب الأذان، حديث: 687.

(5) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 602، وكتاب المناقب، حديث: 3581.

(6) كتاب الأذان، حديث: 604.

(7) كتاب الأذان، حديث: 754، وكتاب المساقاة، حديث: 2364.

(8) فتح الباري: 472/2.

ومما ورد محذوفاً قبل الفاء ما ورد في كتاب العلم، حديث: 128، ومما حذفت منه قبل (ثم) ما ورد في كتاب الرقاق، حديث: 6544.

كما يكثر حذف المعطوف عليه بعد (أمّا)، ومنه:

في كتاب المغازي، حديث: 441، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1241، 1242، وكتاب المغازي، حديث: 4452،

و4453، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 755، وحديث: 770، وحديث: 869، ومنه في كتاب الجنائز، حديث:

1243، وفي كتاب الشهادات، حديث: 2687، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3929، وكتاب التعبير، حديث:

7003، وحديث: 7018، ومنه في كتاب الجهاد والسير، حديث: 3045، وكتاب المغازي=

ومما حذف في جملة المعطوف عليه، وهو كثير، قوله:

— "وَلَكَّ الْحَمْدُ"⁽¹⁾. فالواو عاطفة على محذوف، تقديره: اسْتَجِبْ لَنَا، أَوْ: أَطْعَمَكَ، وَلَكَّ الْحَمْدُ، أَوْ: لك الشُّكْرُ ولك الحمد.

ومما حذفت منه جملة المعطوف عليه قبل الفاء ، وجاء منه :

— " أَفَلَا كُنْتُمْ آذَنْتُمُونِي بِهِ"⁽²⁾، والتقدير: أدفنتموه ؟ فلا كنتم آذنتموني؟.

كما قد تُحذف جملة المعطوف عليه؛ لدلالة القرينة المعنوية عليه، ومنه:

— " فَإِذَا صَلَّى قَائِمًا فَصَلُّوا قِيَامًا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا.." ⁽³⁾.

فَقَوْلُهُ: إِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، معطوفةٌ على محذوف تقديره: وَإِذَا كَبَّرَ فَكَبَرُوا؛ لِأَنَّ الرُّكُوعَ يستدعي سبق التكبير، وكذلك قوله: وَإِذَا رَفَعَ فَارْفَعُوا معطوفٌ على محذوف تقديره: وَإِذَا كَبَّرَ فَكَبَرُوا ⁽⁴⁾.

— "تَحْنُ الْآخِرُونَ السَّابِقُونَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، يَبْدَأُ اللَّهُ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا، يَوْمَهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ، فَاخْتَلَفُوا فِيهِ، فَهَدَانَا اللَّهُ"⁽⁵⁾، والتقدير: يَوْمَهُمُ الَّذِي فُرِضَ عَلَيْهِمْ ، وفُرِضَ علينا؛ والدليل على المحذوف قوله: فَهَدَانَا اللَّهُ.

=حديث: 3989، وكتاب المغازي، حديث: 4086، ومثله في الكتاب نفسه، حديث: 3042، وحديث: 4315، 4316، ومثله في كتاب بدء الخلق، حديث: 3268، وفي كتاب الطب، حديث: 5765 ، وحديث: 5766، وكتاب الأدب، حديث: 6063، وكتاب الدعوات، حديث: 6391، ومنه في كتاب المغازي، حديث: 4344 ، و 4345، وكتاب استتابة المرتدين والمعاندين وقتالهم، حديث: 6923، ومنه في كتاب الطب، حديث: 5752. ومن حذف جملة المعطوف بعد الفاء، ما ورد في كتاب الزكاة، حديث: 1470، وكتاب البيوع، حديث: 2374، وكتاب المساقاة، حديث: 2374. فالمحذوف جملة المعطوف، وقد صُرِّحَ بها في حديث: 1471.

⁽¹⁾ كتاب الأذان، حديث: 789، وحديث: 795، وحديث: 799، وحديث: 803، 804، 805، ومثله مع الواو:

— "وَيَزْعُمُونَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ"، كتاب العلم ، حديث: 133، والتقدير: قال رسول الله ﷺ ذلك، ويزعمون ، وقد صُرِّحَ بجملة المعطوف عليه في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، حديث: 7344 بصيغة أخرى "سَمِعْتُ هَذَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَلَغَنِي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ"؛ وتفسير ذلك أن الواو لا تدخل بين القول والمقول ، ينظر: عمدة القارئ: 331/2.

⁽²⁾ كتاب الصلاة، حديث: 458، وكتاب الجنائز، حديث: 1337، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 507.

⁽³⁾ كتاب الصلاة، حديث: 378، وكتاب الأذان، حديث: 689 وحديث: 732، 733، وحديث: 805، وحديث: 1114.

⁽⁴⁾ عمدة القارئ: 393/5.

⁽⁵⁾ كتاب الجمعة، حديث: 876، وفي الحديث نفسه، قَوْلُهُ: "يَبْدَأُ اللَّهُ أَوْتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِنَا"، جُمْلَةُ الْمَعْطُوفِ بَعْدَهَا مَحذُوفَةٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَأَتَيْنَاهُ مِنْ بَعْدِهِمْ، وَقَدْ صُرِّحَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ: 896.

— " لا والله، ولا خاتماً من حديد" (1).

والتقدير: لا والله لا أملك شيئاً، ولا خاتماً من حديد.

— "فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: تَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، حَتَّى يَكُونَ مِنْهُمْ كُلُّهُمْ ثَلَاثًا وَثَلَاثِينَ" (2)، والتقدير: فَرَجَعْتُ إِلَيْهِ، فَسَأَلْتُهُ، فَالْفَاءُ عاطفة على جملة محذوفة.

رابعاً: حذف جملة الصفة:

تُحذفُ جُمْلَةُ الصِّفَةِ، كغَيْرِهَا مِنَ الْجُمَلِ، وَمِنْهُ:

— "فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيَلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا؛ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً مِنْ أَمْوَالِهِمْ، وَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ" (3).
والتقدير: أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ.

— "فَمَا سُئِلَ — يَوْمئذٍ — عَنْ شَيْءٍ؛ إِلَّا قَالَ أَفْعَلُ وَلَا حَرَجَ" (4)، والتقدير: فَمَا سُئِلَ — يَوْمئذٍ — عَنْ شَيْءٍ قَدْ أَوْ أُخِّرَ، بِدَلِيلٍ مَاورد في سياق الحديث نفسه "حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَنْحَرَ؟ نَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أَرْمِيَ؟ وَأَشْبَاهَ ذَلِكَ...".، وكما صُرِّحَ بالمحذوف في بعض أطراف الحديث (5).

خامساً: حذف جملة الشرط:

1- يَطْرُدُ حذف جملة الشرط بعد الطلب، وذلك نحو:

— "أَسْلَمَ تَسْلَمَ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ" (6).

والتقدير: إِنْ تَسْلَمَ تَسْلَمَ، يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ، وَعَلَيْهِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ (يُؤْتِكَ) مَعْطُوفًا عَلَى جَوَابِ الشَّرْطِ (تَسْلَمَ) مَجْزُومٌ، كَمَا وَيَصِحُّ فِيهِ أَنْ يَكُونَ فِعْلُ الشَّرْطِ — أَيْضًا — مَحْذُوفًا، وَالتَّقْدِيرُ: أَسْلَمَ تَسْلَمَ، أَسْلَمَ يُؤْتِكَ اللَّهُ أَجْرَكَ مَرَّتَيْنِ...

(1) كتاب فضائل القرآن، حديث: 5030، وكتاب النكاح، حديث: 5087، وحديث: 5121، وحديث: 5126، حديث: 5149، وكتاب اللباس، حديث: 5871.

(2) كتاب الأذان، حديث: 843.

ومنه قبل الفاء العاطفة ما ورد في كتاب الأذان، حديث: 819، وكتاب الأدب، حديث: 6008، وكتاب أخبار الأحاد، حديث: 7246.

(3) كتاب الزكاة، حديث: 1458، وَقَدْ صُرِّحَ بِالْمَحْذُوفِ فِي أَطْرَافِ الْحَدِيثِ: 1496، 2448، 4347، 7371، 7372.

(4) كتاب الحج، حديث: 1737، وكتاب الأيمان والنذور، حديث: 6666.

(5) يُنْظَرُ: كتاب العلم، حديث: 83، وكتاب الحج، حديث: 1736.

(6) كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553.

— كما وردت في بعض أطرافه—⁽¹⁾.

— " قَالَ: فَضَالَةُ الْغَنَمِ؟ قَالَ: لَكَ، أَوْ لِأَخِيكَ، أَوْ لِلذَّنْبِ " ⁽²⁾.

والتقدير: إِنْ لَمْ تَجِدْ صَاحِبَهَا فَهِيَ لَكَ، وَإِنْ لَمْ تَأْخُذْهَا فَهِيَ لِأَخِيكَ، وَإِنْ تَرَكْتَهَا فَهِيَ لِلذَّنْبِ، وفي الحديث نَفْسِهِ " قَالَ: فَضَالَةُ الْإِبِلِ؟ فَغَضِبَ حَتَّى احْمَرَّتْ وَجَنَّتَاهُ — أَوْ قَالَ: احْمَرَّتْ وَجْهُهُ — فَقَالَ: "وَمَالِكَ وَلَهَا؟! مَعَهَا سِقَاؤُهَا وَحِذَاؤُهَا، تَرِدُ الْمَاءَ وَتَرَعَى الشَّجَرَ، فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا". والتقدير: إِنْ كَانَ أَمْرُهَا كَذَلِكَ، فَذَرَهَا حَتَّى يَلْقَاهَا رَبُّهَا.

2- كما حُذِفَتْ جملة الشرط بدون طلب؛ لدلالة السياق عليها، ومنه في الصحيح:

— "إِنَّ مَكَّةَ حَرَّمَهَا اللَّهُ، وَلَمْ يُحَرِّمْهَا النَّاسُ، فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ يَسْفِكَ بِهَا دَمًا، وَلَا يَعْصِدَ بِهَا شَجَرَةً " ⁽³⁾.

والتقدير: إِنْ كَانَ أَمْرُهَا كَذَلِكَ، فَلَا يَحِلُّ لَأَمْرِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ...

— " أَنْ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا اغْتَسَلَ مِنَ الْجَنَابَةِ، بَدَأَ فغَسَلَ يَدَيْهِ، ثُمَّ يَتَوَضَّأُ كَمَا يَتَوَضَّأُ لِلصَّلَاةِ... " ⁽⁴⁾، والتقدير: إِذَا أَرَادَ أَنْ يَغْتَسَلَ؛ لِأَنَّ الْأُمُورَ الْمَذْكُورَةَ تَالِيَةٌ لِلْغُسْلِ، وَلَيْسَتْ قَبْلَهُ، فَهُوَ أَرَادَ الْاِغْتِسَالَ، وَلَمْ يَغْتَسِلْ بَعْدَ، وَلَعَلَّ هَذَا مِنْ بَابِ الْاِكْتِفَاءِ بِالْمُسَبِّبِ عَنِ الْمُسَبَّبِ، وَلِهَذَا نَظِيرٌ فِي كِتَابِ اللَّهِ — عَزَّ وَجَلَّ —، وَمِنْهُ: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ﴾ ⁽⁵⁾، والمراد: إِذَا

(1) كتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553.

(2) كتاب العلم، حديث: 91، وكتاب المساقاة، حديث: 2372، وفي كتاب في اللقطة، حديث: 2437، "فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا وَإِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا" والتقدير: وَإِنْ لَمْ يَجِئْ فَاسْتَمْتَعَ بِهَا"، وحديث: 2438، وكتاب الطلاق، حديث: 5292، وكتاب الأدب، حديث: 6112.

(3) كتاب العلم، حديث: 104، وكتاب جزاء الصَّيِّد، حديث: 1832، وكتاب المغازي، حديث: 4295.

(4) كتاب الغسل، حديث: 248، وحديث: 262، 272، ومنه في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 528، ومثله في كتاب الأذان، حديث: 636، وكتاب الجمعة، حديث: 908، ومنه في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 602، والمحذوف فيه جملة الشرط، وللناظر فيه وجه آخر، وهو جواز النصب فيما بعد (إِنْ) الشرطية هنا — وَإِنْ أَرْبَعًا، فَخَامِسًا أَوْ سَادِسًا —؟، على تقدير كان مع اسمها؛ أي: وَإِنْ كَانُوا أَرْبَعًا، فَلْيَلْتَمِسْ خَامِسًا أَوْ سَادِسًا، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 636، ومنه الكتاب نفسه، حديث: 690، وحديث: 811، ومنه في كتاب الأذان، حديث: 786، وحديث: 784، 785، ومنه في كتاب الصوم، حديث: 1894، ومثله في كتاب الشركة، حديث: 2491، وكتاب العتق، حديث: 2524، هذا، ويُلاحظ كثرة حذف جملة الشرط في المعطوفات من الجمل، ومنه ما ورد في كتاب الأذان، حديث: 615، وحديث: 654، وحديث: 721، وكتاب الشهادات، وحديث: 2689.

(5) المائدة: 6.

أَرَدْتُمْ الْقِيَامَ إِلَيْهَا، وَقَوْلُهُ: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾⁽¹⁾، والمراد: إِذَا أَرَدْتَ، فَاكْتَفَى بِالْمُسَبَّبِ الذي هو القيام والقراءة، من المُسَبَّبِ الذي هو الإرادة⁽²⁾.

3- وكما تُحذفُ جملة الشرط، كذلك تُحذفُ جملة الجواب، ومنه:

— "لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: أَخَافُ أَنْ تَتَّامُوا عَنِ الصَّلَاةِ"⁽³⁾

والتقدير: لَوْ عَرَّسْتَ بِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ!، لَكَانَ أَيْسَرَ عَلَيْنَا، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ (لَوْ) لِلتَّعْنِي⁽⁴⁾، وَلِلنَّظَرِ أَنْ يَتَسَاءَلَ: وَمَا الْمَانِعُ مِنْ كَوْنِهَا شَرْطِيَّةً غَيْرَ جَازِمَةٍ، تَقِيدُ التَّعْنِي فِي آنٍ وَاحِدٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَن لَنَا كِرَّةٌ فَنَتَبَشَّرُ مِنْهُمْ كَمَا تَبَشَّرُوا مِنَّا﴾⁽⁵⁾ ؟.

— "وَمَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ، فَقَدْ رَأَى، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لَا يَتِمَّتُ فِي صُورَتِي"⁽⁶⁾.

وجواب الشرط محذوف، وتقديره: مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ، فَلَيْسَتْ بَشَرٌ، فَقَدْ رَأَى؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ الْجَزَاءَ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ غَيْرَ الشَّرْطِ، وَهَذَا مَا تَمَّ بَيَانُهُ فِي مَبَاحِثٍ سَابِقَةٍ.

— "لَوْ أَنَّكُمْ تَطَهَّرْتُمْ لِيَوْمِكُمْ هَذَا"⁽⁷⁾.

والتقدير: لَكَانَ خَيْرًا لَكُمْ، أَوْ: لَكَانَ أَحْسَنَ، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُ "لَوْ" لِلتَّعْنِي، وَمَنْ تَمَّ لَا تَحْتَاجُ إِلَى جَوَابٍ، وَعِنْدَ اعْتِبَارِهَا شَرْطِيَّةً، فَإِنَّ فِعْلَهَا مُحذوفٌ، تَقْدِيرُهُ: ثَبِتَ؛ أَي: لَوْ ثَبِتَ تَطَهَّرَكُمْ.

— "لَوْ أَنَّ النَّاسَ اعْتَزَلُوا هُمْ"⁽⁸⁾.

(1) النحل: 98.

(2) يُنْظَرُ: الْمُحْتَسَبُ: 1/135.

(3) كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 595.

(4) عمدة القارئ: 2/233.

(5) البقرة: 167 .

(6) كتاب العلم، حديث: 110، وكتاب الأدب، حديث: 6993، "مَنْ رَأَى فِي الْمَنَامِ، فَسَيَرَانِي فِي الْبِقَظَةِ"، وَفِيهِ — أَيْضًا — جَوَابُ شَرْطٍ مُحذوفٍ.

(7) كتاب الجمعة، حديث: 902.

ومما حذفت منه جملة الجواب: ما ورد في كتاب الصلاة، حديث: 402، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4483، وفي الحديث نفسه أكثر من شاهد على ذلك.

(8) كتاب المناقب، حديث: 3604، وفي أطراف الحديث نفسه، حديث: 3605 "إِنْ شِئْتَ أَنْ أُسَمِّيَهُمْ بَنِي فُلَانٍ، وَبَنِي فُلَانٍ!" والتقدير: لَفَعَلْتُ، وَصُرِّحَ بِالْجَوَابِ فِي كِتَابِ الْفَتَنِ، حديث: 7058 ومنه: ما ورد في كتاب الأذان، حديث: 685، وحديث: 819، وفي الكتاب نفسه، حديث: 713، والمحذوف جملة جواب اسمية، فُهِمَّتْ مِنَ السِّيَاقِ. وفي الكتاب نفسه، حديث: 735، وَقَدْ حُذِفَتْ جَمَلَةُ جَوَابِ الشَّرْطِ ؛ لِأَنَّهُ تَقْدِمُهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهَا، وَمِنْهُ فِي حَدِيث: 787، وَمِنْهُ فِي حَدِيث: 809، وَمِثْلُهُ فِي كِتَابِ الْجُمُعَةِ، حَدِيث: 903، وَيَجُوزُ اعْتِبَارُهَا لِلتَّعْنِي =

والتقدير: لو ثبت اعتزالُ الناسِ لهم لكان...

4- هذا وقد تُحذفُ جملةُ الشرطِ والجواب معاً، - كما تمَّ بيانهُ في قول رؤية بن العجاج (1)،
ومنه في الصحيح:

- " قَالَ لِي جِبْرِيلُ: مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِكَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الْجَنَّةَ - أَوْلَمْ يَدْخُلِ النَّارَ -، قَالَ:
وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ وَإِنْ" (2).
والتقدير: وَإِنْ زَنَى، وَإِنْ سَرَقَ دَخَلَ الْجَنَّةَ.

=ومنه في كتاب أبواب التَّهَجُّد، حديث: 1157، وكتاب فضائل أصحاب النَّبِيِّ ﷺ، حديث: 3739 ، وفي كتاب التعبير، حديث: 7031، وسبب الحذف في الحديثين يشير أنَّ جملة الشرط تقدمها الجواب، فكان دليلاً على المحذوف، ومما تقدمه الجواب، ما ورد في كتاب الإيمان ، حديث: 46، وفي كتاب الصوم ، حديث: 1891، وكتاب الشهادات، حديث: 2678، وكتاب الحيل، حديث: 6956، فَحُذِفَ الجواب؛ لدلالة المتقدم عليه، ومثله في كتاب الصلاة، حديث: 476، وكتاب مناقب الأنصار، حديث: 3905، وللناظر أن يعتبر (إذا) ظرفية بمعنى (عند)، ومنه في كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 560، وحديث: 565، ومثله في كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3353، وحديث: 3383، وقد أغنى عن جملة الجواب ما تقدمها - أيضاً - ، ومنه في كتاب المساقاة، حديث: 2372، وفي كتاب في اللقطة، حديث: 2427، وحديث: 2429، وحديث: 2437، وحديث: 2438، وفي كتاب الطلاق، حديث: 5292، ومثله في كتاب العتق، حديث: 2526، وقد صُرِّحَ بِجَوَابِ الشرط في أحاديث أخرى: 2527، ونوع الجواب جملة اسمية؛ ولذا اقترنت بالفاء، ومنه في كتاب الصلح، حديث: 2694، ومثله في كتاب العلم، حديث: 130، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 282، وكتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3328، وكتاب الأدب، حديث: 6091، وحديث: 6121، ومنه في كتاب الحج، حديث: 1584، وكتاب التَّمَنِّي، حديث: 7243، وفي كتاب أحاديث الأنبياء، حديث: 3368، وحديث: 4484، وَقَدْ صُرِّحَ بِجَوَابِ الشرط في الأحاديث: 1583، و1585، و1586، ومثله في كتاب الجنائز، حديث: 1308، وفي كتاب العمرة، حديث: 1788.

(1) راجع حاشية (7)، ص: (105).

(2) كتاب بدء الخلق، حديث: 3222، وفي كتاب الحوالات، حديث: 2388، "قال: نعم"، فالمحذوف في كليهما (جملة الشرط مع جملة الجواب)، والتقدير: قال: وَإِنْ سَرَقَ وَإِنْ زَنَى دَخَلَ الْجَنَّةَ، أما عن أطراف الحديث (5827، 6268، 6443، 6444، 7487) فقد ورد الشرط واستغني عن الجواب ، "قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ" والتقدير: دَخَلَ الْجَنَّةَ، وللناظر أن يَقِفَ هُنَا وَقْفَةً، فيَقُولَ : إِنَّ الشرط هنا ليس حقيقياً، أو: إِنَّ الجواب هنا سدُّ مسد جواب الشرط الحقيقي، فعلى الاعتبار الأول - الشرط ليس حقيقياً - فليس المراد إنَّ زَنَى دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَإِنْ سَرَقَ دَخَلَ الْجَنَّةَ هو طَلَبُ فعل هذا الفواحش، وإنما المراد به، حَتَّى ولو كذا وكذا، وهذا ما قصدته سلمى في قول رؤية، فَسَلَّمَى لا تشترط الفقرَ في زواجها ممن تريد، بَلْ تؤكد على أَنَّهُ حَتَّى ولو كان فقيراً مُعْدَمًا، قبلته. وعلى الاعتبار الثاني: أَنَّ جواب الشرط سدُّ مسد الجواب الحقيقي، فالمعنى يكون وإن سرق وإن زنى عفا الله عنه فَدَخَلَ الْجَنَّةَ، فكما قد يسد جواب شرط مكان جواب حقيقي، فلا بُدَّ وأن تكون هناك جملة شرط ليست شرطاً على حقيقته.

ومنه: "اعْرِفْ وَكَاءَهَا- أَوْ قَالَ: وَعَاءَهَا، وَعَفَاصَهَا، ثُمَّ عَرَّفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فَإِنْ جَاءَ رَبُّهَا، فَأَذَّهَا إِلَيْهِ"⁽¹⁾، فالمحذوف هنا أكثر من موضع، الأول: قوله: عَرَّفَهَا سَنَةً، ثُمَّ اسْتَمْتَعَ بِهَا، فالاستمْتاع بها يكون بعد أن لم يجئ صاحبها، وعليه فالتقدير: فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا رُدَّهَا إِلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَجِئْ فَاسْتَمْتَعَ بِهَا، وأما قوله: "إِنْ جَاءَ رَبُّهَا، فَأَذَّهَا إِلَيْهِ"، يُفْهَمُ بِالمخالفة: وَإِنْ لَمْ يَجِئْ فَاسْتَمْتَعَ بِهَا.

سادساً: حذف جملة الصلة، وحذف الموصول مع جملته: أولاً: حذف جملة الصلة:

تحذف جملة الصلة جوازاً، وذلك نحو:

— "إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي فِيهِ الصُّورُ، لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ"⁽²⁾.

والتقدير: إِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي اسْتَقَرَّتْ فِيهِ الصُّورُ، أَوِ الَّذِي عُلِّقَتْ فِيهِ الصُّورُ لَا تَدْخُلُهُ الْمَلَائِكَةُ.

— "فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي فِيهَا الْمَالُ"⁽³⁾.

والتقدير: فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ الَّتِي اسْتَقَرَّ فِيهَا الْمَالُ، أَوِ الَّتِي أُخْفِيَ فِيهَا الْمَالُ.

— "مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي عِنْدَكَ! فَالْتَقَتْ إِلَيْهِ فَضَحَكَ، ثُمَّ أَمَرَ لَهُ بِعَطَاءٍ"⁽⁴⁾.

(1) كتاب العلم، حديث: 91، ومما حذف فيه - أيضاً - فعل الشرط مع جوابه: "إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبْدَأُ مِنْ يَوْمِنَا هَذَا أَنْ نُصَلِّيَ، ثُمَّ نَرْجِعَ، فَتَنْحَرَ، فَمَنْ فَعَلَ، فَقَدْ أَصَابَ سُنَّتَنَا"، حديث: 951، فإذا كان مَنْ فَعَلَ ذلك قد أَصَابَ السُّنَّةَ، فَإِنْ مَنْ لَمْ يَفْعَلْ ذلك لَمْ يُصِبِ السُّنَّةَ، وهذا الحديث يُدرجنا إلي ما تمَّ بيانه من دفع جواب الشرط الحقيقي جانباً، والاستعاضة عنه بما يدلُّ عليه، فأطراف الحديث السابق جاءت كالتالي:

— "مَنْ صَلَّى صَلَاتَنَا، وَنَسَكَ نُسُكَنَا، فَقَدْ أَصَابَ النُّسُكَ، وَمَنْ نَسَكَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَتِلْكَ شَاةُ لَحْمٍ"، كتاب العيدين، حديث: 983، وفي كتاب الأضاحي، حديث: 555 "مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، فَإِنَّمَا يَذْبَحُ لِنَفْسِهِ"، وكتاب الأضاحي، حديث: 5560. والتقدير: مَنْ ذَبَحَ قَبْلَ الصَّلَاةِ، لَمْ يَتِمَّ نُسُكُهُ، أَوْ: لَمْ يُصِبْ سُنَّةَ الْمُسْلِمِينَ أَوْ: فَلْيُعَذِّ. وقد ورد في أطراف أخرى للحديث (955، 965، 968، 976، 5545). ومنه: الحديث الأول في الصحيح "فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ" وقد سبق تخريجه، ينظر: حاشية: (1)، ص: (162)، فقد قام السبب مقام المسبب؛ أي: فقد استحق الثواب العظيم، ينظر: مغني اللبيب: 133.

(2) كتاب البيوع، حديث: 2105، وكتاب النكاح، حديث: 5181، وكتاب اللباس، حديث: 5961.

(3) كتاب الكفالة، حديث: 2291.

(4) كتاب فرض الخمس، حديث: 3149، وكتاب اللباس، حديث: 5809، وكتاب الأدب، حديث: 6088.

ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 484، ومثله في كتاب الشهادات، حديث: 2686، ومثله في كتاب الطب، حديث: 5758، وفي كتاب الجنائز، حديث: 1355، وكتاب الشهادات، حديث: 2638، وفي كتاب الجهاد والسير، حديث: 3056، وكتاب الأدب، حديث: 6174، وفي كتاب فضل ليلة القدر، حديث: 2018، ومنه في كتاب مناقب الأنصار، حديث: 3854.

والتقدير: مُرْ لِي مِنْ مَالِ اللَّهِ الَّذِي اسْتَقَرَّ عِنْدَكَ.

هذا وقد يُحذفُ الموصولُ مع صلته ، ومنه:

— "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ وَمَعَهُ بِلَالٌ، فَظَنَّ أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعْ، فَوَعَظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ بِالصَّدَقَةِ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُرْطَ وَالْخَاتَمَ، وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ" (1).

والتقدير قد يكون: وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ صَدَقَاتِهِنَّ، ويجوز: وَبِلَالٌ يَأْخُذُ فِي طَرَفِ ثَوْبِهِ مَا يُلْقَيْنَ، أَوْ: مَا يَتَصَدَّقْنَ.

— "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ خَرَجَ ذَاتَ لَيْلَةٍ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ، فَصَلَّى فِي الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى رِجَالٌ بِصَلَاتِهِ، فَأَصْبَحَ النَّاسُ، فَتَحَدَّثُوا، فَاجْتَمَعَ أَكْثَرُ مِنْهُمْ..." (2).

والتقدير: فَتَحَدَّثُوا بِمَا حَدَّثَ، ويجوز، فَتَحَدَّثُوا بِذَلِكَ.

— "فَقَدِمُوا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَذَكَرُوا لَهُ؟ فَقَالَ:..." (3).

والتقدير: فَذَكَرُوا لَهُ مَا حَدَّثَ، ويجوز: فَذَكَرُوا لَهُ ذَلِكَ.

— " حَتَّى أَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ فَأَخْبَرْنَاهُ" (4).

والتقدير: فَأَخْبَرْنَاهُ بِمَا حَصَلَ ، أَوْ بِمَا حَدَّثَ.

سَابِعًا: حذف جملة القول:

تُحذفُ جملة القول كثيرًا ؛ وذلك بَعْدَ نَعَمَ، وَبَلَى، وَإِي، وَأَجَلْ، وَجَيْرَ، وَإِنَّ، وَلَا، وَكَلَا؛ أَيْ أَنَّهُ يُسْتَغْنَى عَنْ جُمْلَةِ الْقَوْلِ بِالْإِجَابَةِ بِهَذِهِ الْمُخْتَصِرَاتِ سِوَا أَكَاثَرِ الْإِجَابِ أَمْ كَانَتْ بِالنَّفْيِ؛ وَلِذَا فَإِنَّ جُمْلَةَ الْقَوْلِ تَتَعَدَّدُ مَا بَيْنَ كَوْنِهَا اسْمِيَّةً أَوْ فِعْلِيَّةً أَوْ اِحْتِمَالِيَّةً.

(1) كتاب العلم، حديث: 98، وفي كتاب العيدين، حديث: 964، "فَجَعَلْنَ يُلْقِينَ..."، وفي كتاب الزكاة، حديث: 1449، "فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي".

(2) كتاب الجمعة، حديث: 924، وكتاب صلاة التراويح، حديث: 2012.

(3) كتاب الإجارة، حديث: 2276، وكتاب الطب، حديث: 5749.

(4) كتاب الجهاد والسير، حديث: 3022، ومنه في كتاب الحيض، حديث: 304، وفي كتاب الصوم، حديث: 1951، حُذِفَتْ جملة الجواب كاملةً، وبدون ذكر ما يسد مسدها، ومثله في كتاب الشهادات، حديث: 2658، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 418، وكتاب الأذان، حديث: 741، وفي كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 525، وفي كتاب الفتن، حديث: 7096، حيث حذف جملة الجواب، وما يسد مسدها حذفًا كاملاً.

ومنه في كتاب الوتر، حديث: 999، وفي أبواب التَّهَجُّدِ، حديث: 1130، فجملة السؤال - جملة القول - بعد فَيَقَالُ لَهُ، محذوفةٌ، ومثله في كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1223، ومنه في كتاب الجنائز، حديث: 1277، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1413، وكتاب المناقب، حديث: 3595، ومنه في كتاب الحج، حديث: 1741، وفي كتاب العلم، حديث: 67، وكتاب المغازي، حديث: 4406، وكتاب الأضاحي، حديث: 5550، وكتاب الفتن، حديث: 7078، وكتاب التوحيد، حديث: 7447.

ويتضح ذلك من خلال الآتي:

— "أَوْ مُخْرِجِي هُمْ؟! قَالَ: نَعَمْ" ⁽¹⁾، والتقدير: نَعَمْ، هُمْ مُخْرِجُونَكَ.

ثامناً: حذف جملة السؤال، ومنه:

— " فَبَعَثُونِي إِلَى أَبِي أَوْفَى - ﷺ - فَسَأَلْتُهُ؟ فَقَالَ: إِنَّا كُنَّا نُسَلِّفُ.. " ⁽²⁾

والتقدير: فَسَأَلْتُهُ: أَكَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ يُسَلِّفُونَ فِي الْحِنْطَةِ؟، وقد ودل عليه الجواب المذكور في الحديث نفسه، هذا وقد تُحذف أكثر من جملة سؤال، كما سيتضح في حينه — حذف أكثر من جملة.

⁽¹⁾ كتاب بدء الوحي، حديث: 3، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4953، وكتاب التعبير، حديث: 6982. وأصل (مُخْرِجِي) (مُخْرِجون) جمع اسم الفاعل، فلما أُضيفَ إلى ياء المتكلم سقطت نونه للإضافة، فانقلبت واوه ياءً، وأُدغمَت في ياء المتكلم، وأما عن اعتبار هذه من قبيل الجملة الاسمية - مبتدأ وخبر -، ولم نقل: نَعَمْ مُخْرِجُونَكَ هُمْ؛ لأنَّ الخبر تقدم على المبتدأ في السؤال لداعٍ، وهو سبقه باستفهام، أما في الجواب فلا مسوغ للتقديم، وإن قيل: تَسَاوَى المبتدأ مع الخبر في التعريف والتكثير، وعليه فالمقدم هو المبتدأ، فالقول بأنَّ المعرف = من الضمائر أقوى من المعرف من المضاف - والله أعلم -، وقيل: إن الأصل فيها: (وَأَمُخْرِجِي هُمْ)، تقدمت همزة الاستفهام؛ لأن لها الصدارة، وقال بعضهم: الهمزة في محلها، والمعطوف عليه محذوف، والتقدير: أَمُعَادِي وَمُخْرِجِي هُمْ، والهمزة للاستفهام الإنكاري، ينظر: إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى، وبل الصدى، لابن هشام، رياض بن حسن الخوارم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2000، ص: 176، هذا ولا يجوز على رواية تخفيف (مُخْرِجِي) أن يكون (هم) مبتدأ، و(مُخْرِجِي) خبراً مقدماً؛ لئلا يخبر عن الجمع بالمفرد، ينظر: السابق، وشواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح 13-14. ومما جاء محذوفاً - كذلك - وبصورة متكررة ذلك الحوار الذي دار بين أبي سفيان وهرقل حين سؤاله عن محمد ﷺ، كتاب بدء الوحي، حديث: 7، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 2941، وكتاب تفسير القرآن، حديث: 4553، ومثله في كتاب الإيمان، حديث: 46، وكتاب الشهادات، حديث: 2678، والمَحذُوفُ جُمْلَةٌ اسْمِيَّةٌ، وهي جُمْلَةُ الْقَوْلِ، ومنه في كتاب العلم، حديث: 63، وللناظر أن يجعلها اسمية، أو فعلية حين التقدير. ومنه في كتاب الحيض، حديث: 304، وفي كتاب الصَّوْمِ، حديث: 1951، حُذِفَتْ جملة الجواب كاملةً، وبدون ذكر ما يسد مسدها، ومثله في كتاب الشهادات، حديث: 2658، ومنه في كتاب الصلاة، حديث: 418، وكتاب الأذان، حديث: 741، وفي كتاب مواقيت الصلاة، حديث: 525، وفي كتاب الفتن، حديث: 7096، حيث حُذِفَ جملة الجواب، وما يسد مسدها حذفاً كاملاً، ومنه في كتاب الوتر، حديث: 999، وفي أبواب التَّهَجُّدِ، حديث: 1130، فجملة السؤال - جملة القول - بعد فَيَقَالُ لَهُ، محذوفةٌ، ومثله في كتاب العمل في الصلاة، حديث: 1223.

ومنه في كتاب الجنائز، حديث: 1277، ومثله في كتاب الزكاة، حديث: 1413، وكتاب المناقب، حديث: 3595، ومنه في كتاب الحج، حديث: 1741، وفي كتاب العلم، حديث: 67، وكتاب المغازي، حديث: 4406، وكتاب الأضاحي، حديث: 5550، وكتاب الفتن، حديث: 7078، وكتاب التوحيد، حديث: 7447.

⁽²⁾ كتاب السَّلام، حديث: 2242، 2243 .

المبحث الثاني

حذف أكثر من جملة

وعند الحديث عن حذف أكثر من جملة، فإنه يُدرَج تحتها بعض ما ذُكر من حذف جملة المعطوف مع المعطوف إليه، وحذف جملة القول إذا اشتملت على أكثر من فعل؛ لأنَّ الفعل وما يُسنَدُ إليه يُمثَلُ جملةً، هذا وقد يُحذف أكثر من جملتين؛ لدلالة الموقف على المحذوف في حين ساقه النبي ﷺ، ومنه:

— "أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بِكِتَابِهِ رَجُلًا، وَأَمَرَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ إِلَى عَظِيمِ الْبَحْرَيْنِ، فَدَفَعَهُ عَظِيمُ الْبَحْرَيْنِ إِلَى كِسْرَى، فَلَمَّا قَرَأَهُ مَزَقَهُ، فَدَعَا عَلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يُمَزَّقُوا كُلُّ مُمَزَّقٍ" (1).

(1) كتاب العلم، حديث: 64، وكتاب الجهاد والسير، وحديث: 2939، وكتاب المغازي، حديث: 4424، وكتاب أخبار الآحاد، حديث: 7264، ومنه:

— "فَجَاءَ رَجُلٌ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ! فَحَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ؟ فَقَالَ: أَذْبَحْ وَلَا حَرَجَ، فَجَاءَ آخَرُ، فَقَالَ: لَمْ أَشْعُرْ! فَنَحَرْتُ قَبْلَ أَنْ أُرْمِيَ؟ قَالَ: ارْمِ وَلَا حَرَجَ"، كتاب العلم، حديث: 83، و حديث: 124، وكتاب الحج، حديث: 1736، و1737، وكتاب الإيمان والنذور، حديث: 6665، ف قول الرَّجُل: حَلَقْتُ قَبْلَ أَنْ أَذْبَحَ، دلالة على أنه يريد سؤاله؛ وعليه فالمحذوف جملتان، والتقدير: فَمَا حُكِّمَكَ فِي ذَلِكَ؟ وهل عليَّ حَرَجٌ؟؛ بدليل إقراره وقوله: ولا حَرَجَ.

وجميل ذلك الحديث الذي ذُكر بطرق شتى، وفي كل مرة كانت تختلف الجمل المحذوفة من طرف لآخر، وهو: — "قَدِمَ أَنَاسٌ مِنْ عُكْلٍ - أَوْ عُرَيْيَةِ -، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْغِنَا رِسْلًا، أَوْ: فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رَيْفٍ، وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَنْزَلَهُمُ الْحَرَّةَ فِي ذُوِّ رِاعٍ لَهُ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ... فَأَمَرَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ بِلِقَاحٍ، وَأَنْ يَشْرَبُوا مِنْ أَبْوَالِهَا وَأَلْبَانِهَا، فَانْطَلَقُوا، فَلَمَّا صَحُّوا، قَتَلُوا رَاعِي النَّبِيِّ ﷺ وَاسْتَأْفُوا النَّعَمَ، فَجَاءَ الْخَبْرُ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ، فَبَعَثَ فِي آثَارِهِمْ، فَلَمَّا ارْتَفَعَ النَّهَارُ، جِيءَ بِهِمْ، فَأَمَرَ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ، وَسَمَرَتْ أَعْيُنُهُمْ، وَأُلْقُوا فِي الْحَرَّةِ، يَسْتَسْقُونَ، فَلَا يُسْقَوْنَ، حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ"، كتاب الوضوء، حديث: 233، وكتاب الزكاة، حديث: 1501، وكتاب الجهاد والسير، حديث: 3018، وكتاب الطب، حديث: 4193، وحديث: 5685، 5686، وحديث: 572، وكتاب الْمُحَارِبِينَ مِنْ أَهْلِ الْكُفْرِ وَالرَّدَّةِ، حديث: 6802، وحديث: 6803، وفيه "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَطَعَ الْعُرَيْيِينَ، وَلَمْ يَحْسُمْهُمْ حَتَّى مَاتُوا"، فالحديث - كما يبدو في قمة الاختصار، وقد حُذِفَتْ مِنْهُ أَكْثَرُ مِنْ جُمْلَةٍ، كما وتكرر في حديث: 6804، و حديث: 6805، وكتاب الدِّيَاتِ، حديث: 6899، والتقدير في الحديث - مقارنةً بآطرافه، وربطاً بين أجزائه -

فاجتَبَوْا الْمَدِينَةَ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! ابْغِنَا رِسْلًا، أَوْ: فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ! إِنَّا كُنَّا أَهْلَ ضَرْعٍ وَلَمْ نَكُنْ أَهْلَ رَيْفٍ، وَاسْتَوْخَمُوا الْمَدِينَةَ، فَأَنْزَلَهُمُ الْحَرَّةَ فِي ذُوِّ رِاعٍ لَهُ، وَأَمَرَهُمْ أَنْ يَخْرُجُوا فِيهِ... فَلَا يُسْقَوْنَ حَتَّى مَاتُوا عَلَى حَالِهِمْ.=

= "فَجَاءَ بِهَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَحَدَّثَاهُ الْحَدِيثَ، قَالَ: فَاسْتَنْزَلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا، وَدَعَا النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ، فَفَرَّغَ فِيهِ مِنْ أَفْوَاهِ الْمَزَادَتَيْنِ،" كتاب التيمم، حديث: 344، والتقدير: فَاسْتَنْزَلُوهَا عَنْ بَعِيرِهَا، وَأَتَوْا بِهَا النَّبِيَّ ﷺ وَأَحْضَرُوا بِئِنَّ يَدَيْهِ.

— "إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَصْنَعَ هَكَذَا، فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ مَسَحَ بِهَا ظَهَرَ كَفِّهِ بِشِمَالِهِ — أَوْ ظَهَرَ شِمَالِهِ بِكَفِّهِ —، ثُمَّ مَسَحَ بِهِمَا وَجْهَهُ"، كتاب التيمم، حديث: 347
والتقدير: فَضَرَبَ بِكَفِّهِ ضَرْبَةً عَلَى الْأَرْضِ، ثُمَّ نَفَضَهَا، ثُمَّ ضَرَبَ ضَرْبَةً أُخْرَى ثُمَّ مَسَحَ..؛ وذلك لأنَّ التيمم يشمل ضرب الكفين، كما ورد في الحديثين 338، 339، وكما ورد في حديث 341، "يَكْفِيكَ الْوَجْهَ وَالْكَفَّيْنِ، وَالْكَفَّانِ".

— "كَانَ الْمُسْلِمُونَ حِينَ قَدِمُوا الْمَدِينَةَ يَجْتَمِعُونَ، فَيَحْبِثُونَ الصَّلَاةَ، لَيْسَ يُنَادَى لَهَا، فَتَكَلَّمُوا يَوْمًا فِي ذَلِكَ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ: اتَّخَذُوا نَاقُوسًا مِثْلَ نَاقُوسِ النَّصَارَى، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ بُوْقًا مِثْلَ قَرْنِ الْيَهُودِ، فَقَالَ عُمَرُ: أَوْ لَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: يَا بِلَالُ! فَمُنَادٍ بِالصَّلَاةِ"، كتاب الأذان، حديث: 604،
والفاء في قوله: فَقَالَ عُمَرُ، فاء الفصيحة، والتقدير: فافترقوا، فرأى عبد الله بن زيد فجاء إلى النبي ﷺ فَقَصَّ عليه، فصَدَّقَهُ، فقال عمر: أَتَقُولُونَ بِمُؤَافَقَتِهِمْ وَلَا تَبْعَثُونَ رَجُلًا يُنَادِي بِالصَّلَاةِ؟ لَأَنَّ الْوَائِي هُنَا — أَوَّلًا — عَاطِفَةٌ فَالْمَعْطُوفُ عَلَيْهِ مَقْدَرٌ.

— "كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَهْوَيْتُ لِأَنْزَعِ خُفِّيهِ، فَقَالَ: دَعُهُمَا، فَإِنِّي أَدْخَلْتُهُمَا طَاهِرَيْنِ، فَمَسَحَ عَلَيْهِمَا"، كتاب الوضوء، حديث: 206
والتقدير: كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَأَحْدَثْتُ أَوْ: فَقَضَيْتُ حَاجَتَهُ، فَأَرَادَ أَنْ يَتَوَضَّأَ، فَأَتَيْتُ لَهُ بِمَاءٍ، فَصَبَّيْتُ عَلَيْهِ فَتَوَضَّأَ وَضُوءَهُ لِلصَّلَاةِ، فَأَهْوَيْتُ....

— "أَنَّ رَجُلًا قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَرَأَيْتَ رَجُلًا وَجَدَ مَعَ امْرَأَتِهِ رَجُلًا، أَيْقَلُّهُ؟ فَتَلَاعَنَا فِي الْمَسْجِدِ، وَأَنَا شَاهِدٌ"، كتاب الصلاة، حديث 423، ومثله في كتاب الأحكام، حديث 7165، و7166، وقد صُرِّحَ بالمحذوف في الأحاديث 4745، و4746، و5259، و5308، و5309، و7304؛ ولعل ذكره مختصرًا بأكثر من صيغة؛ لأجل القضاء في المسجد، ويلاحظ ذلك في البابين المذكورين، وبذلك صرح العيني، ينظر: عمدة القارئ: 244/4،
والتقدير: أم كيف يفعل؟! فأنزل الله في أمر المتلاعنين ما ذكر في القرآن، فقال له رسول الله ﷺ: "قَدْ قَضَى اللَّهُ فِيكَ وَفِي امْرَأَتِكَ"، قال فتلاعنا — وأنا شاهد عند رسول الله ﷺ ففارقتهما؛ فكانت سنة؛ أن يفرق بين المتلاعنين....

— "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ"، كتاب الجمعة، حديث: 921، فهذا الحديث ذكر محذوفًا أكثر من جملة؛ فلا يعقل أن يكون النبي ﷺ قد جلس على المنبر وأصحابه — رضوان الله عليهم — حوله، دون أن يعظمهم؛ ولذا فقد صرح بالجمال المحذوفة في أطراف الحديث: 1465، و2842، و6427، ولعل سرد البخاري لهذا الحديث تحت الباب المذكور كان مدعاة لهذا الحذف؛ لأن هدفه بيان تلك الكيفية — والله أعلم —، أما التي ذكر فيها المحذوف فهي تحت باب مخصص ضمن الموعظة المذكورة، كباب الصدقة على الناس، وباب فضل النفقة في سبيل الله، وباب ما يحذر من زهرة الدنيا والتنافس فيها؛ ولذا وجب ذكر المضمون
"قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَمِعْتُهُ حِينَ تَشْهَدُ يَقُولُ: أَمَّا بَعْدُ"، كتاب الجمعة، حديث: 926، هكذا ورد نص الحديث محذوف نص الخطبة، وقد صرح بالمحذوف في أطرافه: 3110، و3714، و3729، و5230، و5278؛ ولعل =

سرد الحديث تحت الباب المذكور كان مدعاة لهذا الحذف ، في حين كانت الأبواب الأخرى مدعاة لبيان المحذوف.

— "فَانصَرَفَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَدْ تَجَلَّتْ الشَّمْسُ، فَخَطَبَ النَّاسَ، وَحَمِدَ اللَّهَ بِمَا هُوَ أَهْلُهُ، ثُمَّ قَالَ: أَمَّا بَعْدُ"، كتاب الكسوف، حديث: 1054، و1061، ومادون ذلك من أطراف الحديث صرح بالمحذوف ، ينظر: 1235، و1373، و2519، و2520، و7287.

ومن جميل الأحاديث التي ذكرت محذوفة أكثر من جملة ، قوله ﷺ: "أَنَّ رَجُلًا رَأَى كَلْبًا، يَأْكُلُ الثَّرَى مِنَ الْعُطَشِ فَأَخَذَ الرَّجُلُ خُفَّهُ، فَجَعَلَ يَغْرِفُ لَهُ بِهِ حَتَّى أَرَوَاهُ، فَشَكَرَ اللَّهَ لَهُ، فَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ"، كتاب الوضوء، حديث: 173، وقد صرح بالجمل المحذوفة في حديث: 2363، و6009؛ ولعل ذكر الحديث بهذه الصيغة اهتمامًا بالحدث ونتيجته ، فما يهمناهو جزاء الرحمة بالحيوان، دون بيان تفاصيل الآلية في ذلك .

— "لَمَّا أَقْبَلَ أَبُو هُرَيْرَةَ — رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ — ، وَمَعَهُ غُلَامُهُ، وَهُوَ يَطْلُبُ الْإِسْلَامَ، فَضَلَّ أَحَدَهُمَا صَاحِبَهُ بِهَذَا وَقَالَ: أَمَّا إِنِّي أَشْهَدُكَ أَنَّهُ لِلَّهِ"، كتاب العتق ، حديث: 2532، وقد صرح بالمحذوف في أطراف الحديث: 2530، و2531، و4393.

— "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَنَاهُ فِي مَنْزِلِهِ، فَقَالَ: أَيُّنَ تَحِبُّ أَنْ أُصَلِّيَ لَكَ مِنْ بَيْتِكَ؟ قَالَ: فَأَشَرْتُ لَهُ إِلَى مَكَانٍ، فَكَبَّرَ النَّبِيُّ ﷺ وَصَفَّقْنَا خَلْفَهُ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ"، كتاب الصلاة، حديث: 424، وأكثر منه ذكرًا للمحذوف بقليل في كتاب الأذان حديث: 667، ومثله في حديث: 686، والأكثر حذفًا منهما، ما ذكر في كتاب المغازي ، حديث: 4009، وقد صرح بالمحذوف في طرفي الحديث: 425، 840.

— "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُ عَلَى أُمِّ حَرَامَ بِنْتِ مِلْحَانَ، وَكَانَتْ تَحْتَ عِبَادَةِ بَنِ الصَّامِتِ، فَدَخَلَ عَلَيْهَا يَوْمًا فَأَطْعَمَتْهُ، وَجَعَلَتْ تَقْلِي رَأْسَهُ، فَنَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ اسْتَيْقَظَ وَهُوَ يَضْحَكُ"، كتاب التعبير، حديث: 7001، وقد صرح بالمحذوف في أطرافه: 2799، و2877، و6282، 2894— بيان سبب الضحك، وموقفها منه —

— "قَتَنَتِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ، يَدْعُو عَلَى أَحْيَاءٍ مِنَ الْعَرَبِ"، كتاب المغازي، حديث: 4089، فالحديث حُذِفَتْ منه أكثر من جملة؛ وهي الجمل التي تبيين من هي تلك الأحياء التي دعا عليها النبي ﷺ؟ وما سبب دعائه عليها ؟، ومثله — حذفت منه أكثر من جملة بطريقة أخرى — ، حديث: 1003 "قَتَنَتِ النَّبِيُّ ﷺ شَهْرًا يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكَوَانَ"، ومثله في: 4094 "قَتَنَتِ النَّبِيُّ ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شَهْرًا، يَدْعُو عَلَى رِعْلٍ وَذَكَوَانَ وَيَقُولُ عُصِيَّةُ عَصَتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ"، ومثله في: 6394، وأكثر تفصيلاً بقليل في الأحاديث: 2814 و4088، وأكثرها في الحديثين: 2801، و3064.

ومنه قوله "﴿وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ﴾"، قالت: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَنْ سُلُولٍ، كتاب تفسير القرآن ، حديث: 4749، وبصورة مختصرة أخرى في حديث: 5212 "أَنَّ سَوْدَةَ بِنْتَ زَمْعَةَ وَهَبَتْ يَوْمَهَا لِعَائِشَةَ، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقْسِمُ لِعَائِشَةَ بِيَوْمِهَا وَيَوْمَ سَوْدَةَ"، وأكثر منه ذكرًا في حديث: 6662، و6679، وقد ورد مفصلاً في: 4750، و4757، — فيما يربو الحديث عن صَفْحَتَيْنِ —

— "أَخْبَرَنَا نَبِيئًا ﷺ عَنْ رَسُولَةِ رَبِّنَا: أَنَّهُ مَنْ قُتِلَ مِنَّا؛ صَارَ إِلَى الْجَنَّةِ"، كتاب التَّوْحِيدِ، حديث: 7530، وقد ورد المحذوفُ وبيان سبب قول النبي ﷺ في الحديث: 3159=

= ومما يُلفتُ الانتباهُ أمثالُ الأحاديثِ: "خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ مَكَّةَ"، كتابُ الأُطعمة، حديث: 5406، هكذا ورد الحديث دون بيان ما قابلهم في طريق مكة، وما حَدَّثَ معهم، وموقف النبي ﷺ منهم، وقد ذُكِرَ المحذوفُ في أطرافه: 1882، 1823، 1824، 2570، 2854، 2914، 5407، 5490، 5492، وبصورة أخرى محذوف أكثر من جملة — أيضًا — في حديث: 5491 "هَلْ مَعَكُمْ مِنْ لَحْمِهِ شَيْءٌ".

— "أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُحِرَ، حَتَّى كَانَ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ أَنَّهُ صَنَعَ شَيْئًا وَلَمْ يَصْنَعْهُ"، كتابُ الجزية والموادعة، حديث: 3175، وقد ورد مُفصَّلًا، مذكور الجمل المحذوفة في أطرافه كلها، في حديث: 5763، 5765، 5766، 6063، 6391.

— "جَاءَتْ امْرَأَةٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي قَدْ وَهَبْتُ لَكَ مِنْ نَفْسِي؟ فَقَالَ رَجُلٌ: زَوْجِيهَا قَالَ: قَدْ زَوَّجْنَاكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ"، كتابُ الوكالة، حديث: 2310، فالحديثُ محذوفُ بعض الجمل، وإن لم يُقَارَنَ الناظرُ بينه وبين أطرافه؛ وذلك لأنه لا يُعْقَلُ أَنْ تَقْدِمَ امْرَأَةٌ لِلرَّسُولِ ﷺ عَارِضَةً نَفْسَهَا عَلَيْهِ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ عَلَيْهِ رَجُلٌ بِطَلَبِ التَّزْوِيجِ مِنْهَا دُونَ أَنْ تَكُونَ هُنَاكَ رَدَّةُ فِعْلٍ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ سواء أكانت بالإيماء دون اللفظ، أم باللفظ والتصرُّيح؛ ولذا فقد صُرِّحَ بِالْمَحْذُوفِ فِي أَطْرَافِ الْحَدِيثِ: فَصَدَّ النَّظَرَ إِلَيْهَا وَصَوَّبَهُ، ثُمَّ طَأَطَأَ رَأْسَهُ، فَلَمَّا رَأَتْ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ لَمْ يَقْضِ فِيهَا شَيْئًا جَلَسَتْ، فَقَامَ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ فَقَالَ: ... فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ؟ قَالَ: لَا وَاللَّهِ يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَالَ: أَذْهَبَ إِلَى أَهْلِكَ فَانْظُرْ هَلْ تَجِدُ شَيْئًا... إلى آخر الحديث، ويُنْظَرُ الْأَطْرَافُ الْمُصَرَّحُ فِيهَا بِالْمَحْذُوفِ: 5029، و5030، و5087، و5121، و5126، و5132، و5135، و5141، و5149، و5871.

— "صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ"، كتابُ الاستئذان، حديث: 6275، فالناظر إلى الحديث لا يتبيَّن له القصْدُ من وراء هذه السرعة، ثُمَّ إِنَّ الْبَابَ الَّذِي سُرِدَ تَحْتَهُ الْحَدِيثُ يُبَيِّنُ لِلنَّائِظِ أَنَّ هُنَاكَ هَدَفًا مُبْتَغًى؛ وَلِذَا فَهَنَّاكَ حَذَفَ أَكْثَرَ مِنْ جُمْلَةٍ، وَالتَّقْدِيرُ: فَفَزَعَ النَّاسُ مِنْ سُرْعَتِهِ — وَهَذَا أَمْرٌ طَبِيعِيٌّ؛ لِتَصَرُّفِ النَّبِيِّ ﷺ — ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمْ، فَرَأَى أَنَّهُمْ عَجِبُوا مِنْ سُرْعَتِهِ، فَقَالَ: ذَكَرْتُ شَيْئًا مِنْ تَبَرِّ عِنْدَنَا، فَكْرِهْتُ أَنْ يَحْبِسَنِي، فَأَمَرْتُ بِقِسْمَتِهِ، وَالتَّقْدِيرُ ظَاهِرٌ مِنْ خِلَالِ أَطْرَافِهِ: 851، و1221، و1430.

— "سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ؛ رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ"، كتابُ الرقاق، حديث: 6479، فقد ذُكِرَ فِي الْحَدِيثِ (سَبْعَةٌ)، فِي حِينٍ لَمْ يُذَكَّرْ سِوَى صَنْفٍ وَاحِدٍ؛ وَلِذَا فَهَنَّاكَ سِتَّةَ أَصْنَافٍ سِظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ، وَلَمْ يُذَكَّرُوا فِي الْحَدِيثِ، وَقَدْ صُرِّحَ بِالْجُمْلِ الْمَحْذُوفَةِ فِي أَطْرَافِهِ: 1423، و6479، و6806، وَأَمثالُ هَذَا الْحَدِيثِ الْعَدِيدُ.

— "قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ فِي كَمْ تَقْرَأُ الْقُرْآنَ"، كتابُ فضائل القرآن، حديث: 3053، فالناظرُ لِلْحَدِيثِ يَسْتَنْتِجُ الْعَدِيدَ مِنَ الْجَمْلِ الْمَحْذُوفَةِ، فَجَوَابُ رَاوِي الْحَدِيثِ — عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو — مُحْذُوفٌ، وَمَوْقِفُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ رَدِّ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عَمْرِو مُحْذُوفٌ — أَيْضًا —، وَيُمْكِنُ اسْتِنْتَاجُ الْمَحْذُوفِ مِنْ: 3054.

ومن الأحاديث الجميلة في هذا المبحث "لَمَّا فُتِحَتْ خَيْبَرُ؛ أُهْدِيَتْ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَاةٌ، فِيهَا سُمٌّ"، كتابُ المغازي، حديث: 4249، فالحديثُ فِي غَايَةِ الْإِخْتِصَارِ؛ وَلِذَا سُرِدَ تَحْتَ بَابِ الشَّاةِ الَّتِي سُمِّتَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بِخَيْرٍ، فِي حِينٍ ذُكِرَ الْحَدِيثُ مُفَصَّلًا، وَمُبَيَّنًا لِلْمَحْذُوفِ مِنَ النَّاتِجَةِ الْمُرْتَبَةِ عَلَى هَذَا السُّمِّ، وَمَوْقِفِ النَّبِيِّ ﷺ مِمَّنْ سَمَّاهُ... فِي الْأَحَادِيثِ: 3169، و5777.

— "أَنَّهُ قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ هَلْ نَفَعْتَ أَبَا طَالِبٍ بِشَيْءٍ؟"، كتابُ الرقاق، حديث: 6572، وَصُرِّحَ بِالْمَحْذُوفِ فِي: 3883، و6208، وَهُوَ: هُوَ فِي ضَحْضَاحٍ مِنْ نَارٍ، لَوْلَا أَنَا؛ لَكَانَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ.

— "أَنَّهُ ذَكَرَ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَخَذَ خَشَبَةً، فَفَقَّرَهَا، فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ، وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ"، كتابُ الاستئذان، حديث: 6261، وَفِي حَدِيثِ: 6261/م1 "تَجَرَ خَشَبَةً، فَجَعَلَ الْمَالَ فِي جَوْفِهَا، وَكَتَبَ إِلَيْهِ صَحِيفَةً: مَنْ فُلَانٍ إِلَى فُلَانٍ"، هَكَذَا وَرَدَ الْحَدِيثُ، دُونَ بَيَانِ سَبَبِ نَقْرِ الْخَشَبَةِ، وَإِدْخَالِ النُّقُودِ إِلَيْهَا، وَقَدْ ذُكِرَ الْمَحْذُوفُ =

فالمحذوف أكثر من جملة، والتقدير: أن رسول الله ﷺ كتب كتاباً، بعث به رجلاً... فأخذ الرجل لعظيم البحرين، فدفعه عظيم البحرين إلى كسرى، فلما قرأه مزقه، فبلغ الخبر النبي ﷺ فغضب، ودعا عليهم أن يمزقوا كل ممزق.

= في الحديث: 1489 "أن رجلاً من بني إسرائيل سأل بعض بني إسرائيل بأن يسلفه ألف دينار، فدفعها إليه، فخرج في البحر، فلم يجد مركباً، فأخذ خشبةً، فنقرها، فأدخل فيها ألف دينار، فرمى بها في البحر، فخرج الرجل الذي كان أسلفه، فإذا بالخشبة، فأخذها لأهله حطباً، فلما نشرها وجد المال".

بين ما أورده النحاة في كتبهم من حذفٍ، وبين ما ورد في الصحيح

بعد عملية العرض السابقة، لُوحظ أنَّ هناك ظواهر للحذف كثيرة الورد في الصحيح، وأخرى قليلة الورد، وثالثة نادرة، ورابعة لا وجود لها.

فأما الكثيرة فتمثلت في حروف المباني، حيث رُبَّت مواضع الحذف فيها على الألف حديث ويزيد، وخاصةً فيما جرت فيه عادة الحذف، كتاء المضارع، وفاء الممهور، وفاء المثال، ولام المعتل المجزوم، وإنَّ كُنَّا قد مثلنا بخمسائة حديثٍ منها، ومثله في الكثرة حروف المعاني، فلم تكن بأقل شأنًا من حروف المباني، وخاصةً فيما يتعلق بهمزة الاستفهام مع تنوع أسباب الحذف وأغراضها، وما يتعلق بنوني التثنية والجمع، وبحروف النداء، وحروف الجر.

وأما عن مبحث الأسماء، فما ورد فيه بكثرة تمثل في حذف المبتدأ بصورة عامة وخاصةً بعد القول، وعند مجيء النعت مقطوعاً إلى رفعٍ في مدحٍ أو ذمٍّ، وكذلك في العطف والبدل، وما حُذِف في الصحيح بكثرة في مبحث الأسماء -أيضاً- المفعول به لكونه مفهوماً من السياق، وأما لكونه عائد الصلة فورودُه محذوفاً على القليل، ومنه - على القليل - حذف المبتدأ حال كون الخبر مشعراً بالمدح أو الذم، وكذلك حذف المضاف، وحذف المضاف إليه، وحذف متضايفين، وحذف التمييز، وحذف المفعول به بعد فعل المشيئة، وحذف جواب الشرط لدليل عليه. وحذف أكثر من جملة، ومنه أدوات نصب المضارع في مبحث حروف المعاني، فقد وردت بقلة وخاصةً فيما يختص بالتأويل على المعنى، أو ورود الفعل منصوباً دون ناصب - نادرٌ-.

وأما النادر فتمثل فيما حُذِف من المنادى المرخم حيث لم يتجاوز الأربعة أحاديث، وكذلك واو الضمير (هو)، وألف (اتنتا) ورابط جملة الشرط، وحذف المفعول به لاستهجانته، وحذف المفعول به مناسبة للفواصل، وحذف ثلاثة متضايفات، وحذف فعل الشرط مع جوابه في أن واحد، والتحذير من ضمير المتكلم (إياي).

وأما ما لم يرد في الصحيح البتة، فتمثل في بعض حروف المباني كالياء من (هي)، ونون المثني من (الذان)، وهمزة (أيمن) في القسم، وحذف ياء (إي) حرف جوابٍ مضاف للفظ الجلالة، و(رب) بتخفيف الباء، و(سوف) بحذف أحد حروفها، ونون (لكن) و(من)، وهمزة (أما)، و(كلتا) ملحقة بالمثني، و(لاسيماً) للاستثناء، و(لات) العاملة عمل ليس، وصيغ التعجب القياسية (ما أفعل، وأفعل بـ) فهذه لم ترد في الصحيح.

وبالنسبة للأسماء فمنها حذف المبتدأ إذا كان مُشعراً بالقسم، وحذف المفعول به بعد واو المعية العاطفة على المبتدأ، إلا ما تم التعقيب عليه في ذلك الحديث (محمد والخميس)، وحذف الفعل بعد (إذا الشرطية وأخواتها)، وليس لنا أن نقول: إنَّ ما اعتبره النُّحاة شاذاً لم يَرِدْ في الصحيح ألبتة؛ لشذوذه، فقد وردَ بعضٌ منه، كحذف نون المضارع دون ناصبٍ أو جازم، وحذف جملة الشرط والجواب معاً، والاكتفاء بالأداة فحسب، و كالجمع بين العوض والمعوّض في اسم الإشارة (هذا).

وهناك مواضع حذف وردت في الصَّحِيح، ولم يُصنَّفْها النُّحاة في موضعها المقصود، وذلك كحذف المبتدأ مع خبره في أن واحدٍ في جملة السؤال، بحيث يُذكرُ الجواب دون سؤاله، أو حذف المبتدأ والخبر بعد القول – أيضاً- في أن واحدٍ مع الاكتفاء بحرف الجواب.

الخاتمة

الحمد لله الذي به تتمّ الصالحات، وترتقي البشرية بالسير على شريعته إلى الكمالات، والصلاة والسلام على صاحب خاتم الرسالات، محمد النبي الأمي الهاشمي ﷺ، وبعد هذا الجهد، فعلى الله التكلان، وإليكم أهم النتائج التي توصلنا إليها خلال هذا البحث، مُضَافَةً إلى ما تمّ ذكره في المقدمة:

1. إنَّ كلَّ حذفٍ اختصارٍ، وليس كلُّ اختصارٍ حذفًا، كما أنَّ كلَّ تعويضٍ بدلٌ، وليس كلُّ بدلٍ تعويضًا.
2. كما يتبادل الحذف مع الإضمار التسمية، فإنه قد يتبادر للذهن تبادل التقدير مع العوض والتأويل، وحقيقة أنَّ العوضَ يختلفُ عن التقدير، فالعوضُ بدلٌ عن المحذوف الذي لا يمكنُ أنْ نجمَ بينه وبين المعوّض به، وهو ليس المحذوف نفسه. وأما التأويلُ: فهو صرفُ اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، وهو ليس تقديرًا، بل قد يساعد في عملية التقدير نفسها، ومما ورد في الصحيح على التأويل، قوله ﷺ: "اهتزَّ العرشُ لموتِ سعدِ بنِ معاذٍ" أو: "اهتزَّ عرشُ الرحمنِ لموتِ سعدِ بنِ معاذٍ"، والتقدير فيه: اهتزَّ عرشُ الرحمنِ فرحًا، أو: استبشارًا، أو سرورًا، وهو مفعولٌ له مبيِّنٌ لسبب اهتزاز العرش، وإليه ذهب العلماء في التوفيق بينه وبين أحاديث أخرى، تُبيِّنُ أنه يُستبعدُ أن يكونَ قد اهتزَّ حزناً، وقوله ﷺ: "إنَّ منْ أشراطِ السَّاعةِ أنْ يَقِلَّ العلمُ، ويَظْهَرُ الجَهْلُ" والتقدير: أنْ يَقِلَّ العلمُ بِقَبْضِ العلماء، وغيره الكثير...
3. مواضع الحذف متداخلة، وقد تمت الإشارةُ لكثير منها خلال البحثِ نفسه، فحذف جملة العطف مع جملة المعطوف عليه، قد تُسرَّدُ في مبحثها، كما قد تُسرَّدُ تحت حذف أكثر من جملة، وحذف المبتدأ بعد القول قد يُسرَّدُ تحت حذف المبتدأ، وقد يُسرَّدُ تحت حذف جملة القول، وحذف رابط الحال المتمثل في (الواو مع الضمير المنفصل) يمكن إدراجه - أيضاً - تحت حذف المبتدأ، والفاعل في الوقت نفسه قد يكون مضافاً، أو بدلاً مع مبدل منه، والمفعول به قد يُسرَّدُ تحت حذف المضاف إليه، أو حذف المضاف مع المضاف إليه في آن واحدٍ، والمضافُ قد يكونُ مبتدأً، أو خبراً، أو فاعلاً، وما أكثر تداخل المضاف مع حذف أخرى، والمنعوت - كذلك - قد يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، أو مفعولاً مطلقاً، أو اسماً مجروراً، أو مفعولاً به، أو مضافاً إليه، أو بدلاً، أو مستثنى، وعلى ذلك فقس...
4. كما أنَّ الحديث يُروى بأكثر من رواية، كذلك يُروى بأكثر من قراءة - من حيث الضبط -، وذلك كما القراءات القرآنية فقوله ﷺ حين سأل جابرًا "تزوَّجْتَ؟" قال: نعم، قال: بكَراً أم ثيباً؟ قال: بل ثيباً!" فالحديث ورد بالنصب في ثمانية مواضع، دون الرفع، والرفعُ

فيه جائزٌ قياساً على قوله تعالى: ﴿وَسَأَلُونَكَ مَاذَا يُثْقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ البقرة: 219، وأما قوله ﷺ

"البَيِّنَةُ" ، أو حَدٌّ في ظهرك" ، فقد ورد في الصحيح بروايتين: إحداهما النصب، والأخرى الرِّقْع، والوجهان جائزان، وقوله ﷺ: "صُمُّ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ، أَوْ أَطْعِمُ سِتَّةَ مَسَاكِينَ؛ لِكُلِّ مِسْكِينٍ نِصْفُ صَاعٍ"، فعلى القراءة: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُكْمِلُ سَوَاءَ تَكْمُمُ وَمِنْ شَاوِبِ كِبَاسِ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ الأعراف: 26، ومنه ما جاء في حذف الهمزة تخفيفاً "إِنِّي كُنْتُ أَمْرًا

مِسْكِينًا، أَلَزِمُ رَسُولَ اللَّهِ... " فعلى قراءة: ﴿بَيْنَ الْمَرْوِقِ وَقَبْلِهِ﴾ الأنفال: 24، ومنه: "قَامُوا قِيَامًا حَتَّى يَرَوْنَهُ قَدْ سَجَدَ" ، فعلى قراءة: ﴿حَتَّى يَقُولَ﴾ البقرة: 214 بالرقع، وغيره الكثير.

ومثله حديث "لا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا؛ فَسَلَّطَ عَلَى هَلَكْتِهِ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٌ آتَاهُ اللَّهُ الْحِكْمَةَ؛ فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا"، حيث رُوي بالرفع تارة، وبالجرّ أخرى، وأمثاله الكثير.

5. بعض الأحاديث تحمل حذفاً لا يظهر تقديرها إلا عند معرفة التفسير، والرجوع إلى كتبها التي نستقي منها الأحكام، وذلك نحو " إِنْ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ"، وتوفيقاً بينه، وبين غيره من الأحاديث، نقول: إِنَّ الْمَحذُوفَ مَفْعُولٌ بِهِ وَهُوَ مُضَافٌ، والتقدير (خلود، أو بقاء، أو دوام)، والتقدير مُسْتَقَى من حديث آخر في الصحيح نفسه.

6. بالنسبة لعملية الحصر لظواهر الحذف في الصَّحِيح فهي صعبة التحقيق؛ لتداخلها، وتشعبها؛ ومن ثَمَّ فقد اقتصرنا على حصر الظاهرة النادرة الورد، أو المتعلقة بعوامل نحوية معينة، كحذف نون المضارع دون ناصب أو جازم، وثبوتها مع وجود عامل النصب، أو الجزم، و (لولا) الشرطية الامتناعية، و(إذا) الفجائية، و(واو) المعية التي تعطف على المبتدأ، ويقدر الخبر بعدها، وحذف المفعول به احتقاراً، أو تأدُّباً، وحذف الموصوف مع الأعداد الترتيبية، وحذف الثلاثة متضائفات...

7. بعض ما اعتبره النُّحَاةُ شاذّاً في كتبهم، أو وارداً للضرورة الشعرية – مثلاً –، ورد في الصَّحِيح، ولا داعي للقول فيه بالشذوذ، وأقول بعضه، ومنه حذف نون المضارع دون ناصب أو جازم، وحذف جملة الشرط مع جملة الجواب في آنٍ واحدٍ، ودون ضرورة شعرية، والجمع بَيْنَ الْعَوْضِ وَالْمُعَوِّضِ في اسم الإشارة (هذا)، فتصبح (هَذَاكَ)، كما أَنَّ بعض ما قصروه على السَّمَاعِ عند حذف العامل، ورد سماعاً عن رسول الله ﷺ، كما في قوله ﷺ "إِنَّ أَوَّلَ مَا نَبَدَأُ بِهِ فِي يَوْمِنَا هَذَا نُصَلِّي، ثُمَّ نَرْجِعُ فَنَنْحَرُ"، حيث ورد الحديث بنصب (نصلي) في النسخة المدروسة، وفي شروح الحديث – أيضاً –، كما أَنَّ المسائل الخلافية التي وقعت بين النُّحَاةِ وردت شواهد منها في الصَّحِيح، وذلك نحو: "صَلَّيْتُ أَنَا

وَيَتِيمٌ"، "فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَالْيَتِيمُ مَعِيَ"، و "فَقُمْتُ وَيَتِيمٌ خَلْفَهُ، وَأُمُّ سُلَيْمٍ خَلْفَنَا"، و "وَصَفَقْتُ وَيَتِيمٌ"، — ظاهرة العطف على الضمير — وغيره الكثير.

8. كما أنَّ للحذف دلالة، فإنَّ للضبط دلالة، وهو مرتبط بالمحذوف — أيضًا — ، ويحمل أحكامًا، فكما اختلف العلماء في تقدير المحذوف من قوله ﷺ: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"؛ حسبما نظروا لعلاقة العمل بالنية، كذلك من حيث الضبط في قوله ﷺ: " لَا يَبُولَنَّ أَحَدُكُمْ فِي الْمَاءِ الدَّائِمِ، ثُمَّ يَغْتَسِلُ" — برفع يغتسل — ، ولهذا حكمه، وكما تمَّ بيانه، كما أنَّ تقدير كلمة بعينها له دلالة؛ وذلك كما في "لا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يَقْرَأْ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ"، و"إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَى النَّارِ مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَبْتَغِي بِذَلِكَ وَجْهَ اللَّهِ".

9. من النتائج التي تم التوصل إليها في مبحث (لولا) الشرطية الامتناعية التي جزم النُّحاة بحذف المبتدأ بعدها جوازًا، أو وجوبًا، ورود فعل بعدها يُخْشَى وقوعه _ إنَّ صحَّ التعبير _، ومن ثمَّ يكون الحذف من باب حذف المبتدأ والخبر معًا، وقد ورد ذلك في ستة أحاديث في الصحيح، ولم يُشر من النُّحاة إلى هذه المسألة سوى ابن هشام إشارة خفيفة في مُغْنِي اللَّبِيبِ.

10. ومنها ظاهرة موافقة العدد المضاف لمعدوده، ونقصُ الأعداد من (3—10)، وهي ظاهرة ظاهرة في الصحيح، حيث وردت في (ثلاثة وأربعين) حديثًا، وفي ذلك تأكيدٌ على خروج القاعدة من الوجوب إلى الجواز حين حذف تمييز هذه الأعداد.

المراجع والمصادر

1. ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد ورمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1998.
2. الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة، محمد بن علي الجرجاني، تحقيق: عبد القادر حسين، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.
3. إعراب الجمل وأشباه الجمل، فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت.
4. إعراب الحديث النبوي، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: عبد الإله نبهان، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1989.
5. إعراب الشواهد القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة في كتاب شرح قطر الندى، وبل الصدى، لابن هشام، رياض بن حسن الخوارم، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 2000.
6. إعراب القرآن، الزّجاج، تحقيق: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، ودار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1982.
7. إعراب القرآن الكريم وبيانه، محيي الدين الدرويش، دار اليمامة، دمشق، بيروت، ط8، 2001.
8. إعراب القراءات السبع وعللها، أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه. الهمداني النحوي، تحقيق عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1، 1992.
9. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن ابن أبي الوفاء بن عبيد الله الأنباري، قدم له ووضع هوامشه حسن حمد، بإشراف إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
10. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحقيق: محمد عبد المنعم خفّاجي، ط2، 1953.
11. أثر القاعدة النحوية في تطويع الشاهد (المبرد نموذجًا)، ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، 2004.
12. الأخطلُ شاعرُ بني أمية، مصطفى غازي، دارُ المعارفِ بمصر، ط2، القاهرة، 1950.
13. أساس البلاغة، جار الله أبو القاسم محمود الزمخشري، دار صادر، بيروت، لبنان، 1979.
14. أسس الدرس الصرفي في العربية، كرم زرنده، مؤسسة أبو لبدة، القدس، ط1، 1987.
15. الأشباه والنظائر في النحو، الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، وضع حواشيه: غريد الشيخ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.

16. الأصوات اللغوية، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، القاهرة، 1971، ط4.
17. الأصول في النحو، أبو بكر محمد ابن سهل السراج النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
18. الأعلام - قاموس تراجم لأشهر الرجال والنساء من العرب والمستعربين والمستشرقين، محمد نافع، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط5، 1980.
19. الأنساب، للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، تحقيق: عبد الله عمر البارودي، دار الجنان، ط1، 1988.
20. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، جمال الدين بن هشام، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الطلائع، القاهرة، 2004م.
21. البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1992.
22. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي، دار الهجرة، الرياض، السعودية، ط1، 2004.
23. البرهان في علوم القرآن، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2004.
24. بناء الجملة العربية، محمد حماسة عبد اللطيف، دار الشروق، ط1، 1996.
25. البناء في اللغة العربية قسيم الإعراب، عبد الله بن حمد بن عبد الله الدايل، مكتبة الرشد، الرياض، (د.ط)، 2002.
26. البيان والتبيين، أبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
27. تأويل مختلف الحديث، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1972.
28. تاريخ الأدب العربي، العصر الجاهلي، شوقي ضيف، دار المعارف بمصر، القاهرة، ط7، (د.ت).
29. تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، عبد الوهاب عبد اللطيف، دار الفكر، (د.ق)، (د.ط)، (د.ت).
30. تخفيف الهمز بين النحويين والقراء، المتولي علي المتولي الأشرم، مكتبة جزيرة الورد، المنصورة، (د.ن)، (د.ط).
31. التدريب في تمثيل التقريب، أبو حيان النحوي الأندلسي، تحقيق: نهاد فليح حسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، (د.ط)، 1987.

32. التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القادر، عبد الفتاح لاشين، دار المريخ، الرياض، السعودية، (د.ط)، (د.ت).
33. تريب التهذيب ، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، دار العاصمة السعودية، ط1، 1416هـ.
34. التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، محمد بن عبد الغني البغدادي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1988.
35. تقيح الألباب على فضائل الإعراب، أبو بكر محمد بن عبد الملك الأندلسي (ابن السراج الشنتريني) تحقيق: أحمد حسن إسماعيل، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، (د.ط)، 2006.
36. تهذيب التهذيب، الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، مجلس دائرة المعارف النظامية، الهند، ط1، 1326هـ.
37. تهذيب سير أعلام النبلاء، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1991.
38. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، للإمام الحافظ أبي الحجاج جمال الدين يوسف بن عبد الرحمن المزي، تحقيق: عمرو سيد شوكت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004.
39. توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، ابن ناصر الدين شمس الدين محمد بن عبد الله القيسي الدمشقي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان ، ط2، 1993.
40. الجامع الصحيح وهو سنن الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، دار ابن حزم، بيروت - لبنان، ط1، 2002.
41. الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1981.
42. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، دار الفكر، ط1، 2003م، بيروت، لبنان.
43. الجمل في النحو، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1985.
44. الجمل المحتملة للاسمية والفعلية، د. محمد رزق شعير، مكتبة جزيرة الورد بالمنصورة، (د.ط)، (د.ن).
45. الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان، ط 2، 1983.

46. حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، دار إحياء الكتب العربية، (د.ط)، (د.ت).
47. الحجة في علل القراءات السبع، أبو علي بن أحمد الفارسي، تحقيق: علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، وراجعته: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1983.
48. الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق: عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط6، 1996.
49. الحذف البلاغي في القرآن الكريم، مصطفى عبد السلام أبو شادي، مكتبة القرآن، القاهرة، (د.ط)، (1991).
50. خزانة الأدب وغاية الأرب، تقي الدين أبو بكر علي الحموي، شرح : عصام شعيتو، دار مكتبة الهلال، بيروت، لبنان، ط2، 1991.
51. خصائص التراكيب دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني، محمد محمد أبو موسى، مكتبة وهبة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
52. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، (د.ق)، (د.ت)، (د.ط).
53. دروس في المذاهب النحوية، عبده الراجحي، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ط).
54. ديوان امرئ القيس، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى المعروف بالأعلم الشنتمري، الشركة الوطنية، (د.ق)، (د.ط)، 1974.
55. ديوان الأعشى، يوسف شكري فرحات، دار الجبل، بيروت، ط1، 1992.
56. ديوان تأبط شراً، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 1996.
57. ديوان حسان بن ثابت، وليد عرفات، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
58. ديوان حسان بن ثابت الأنصاري، تحقيق: يوسف عيد، دار الجبل، بيروت، لبنان، ط1، 1992.
59. ديوان الحطيئة من رواية ابن حبيب عن ابن الأعرابي وأبي عمرو الشيباني، تحقيق: أبو سعيد السكري، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1981.
60. ديوان ذي الرمة، شرح الخطيب التبريزي، تحقيق: مجيد طراد، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1993م.
61. ديوان زهير بن أبي سلمى، كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ط).
62. ديوان طرفة بن العبد، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1980.
63. ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق: حسين نصار، ط1، 1957.
64. ديوان العجاج، سعدي ضناوي، دار صادر، بيروت، ط1، 1997.

65. ديوان عمر بن أبي ربيعة، تحقيق: يوسف شكري فرحات، دار الجيل، بيروت، ط1، 1992
66. ديوان الفرزدق، كرم البستاني، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
67. ديوان قيس بن الملوّح "مجنون ليلي" رواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق: يُسري عبد المُنّني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
68. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.
69. ديوان المُتلمّس الضُّبّعي، رواية الأثرم وأبي عبيدة عن الأصمعي، تحقيق: محمد التونجي، دار صادر، بيروت، ط1، 1998.
70. ديوان مهلهل بن ربيعة، طلال حرب، دار صادر، بيروت، ط1، 1996.
71. ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: فوزي عطوي، دار صعب، بيروت، (د.ط)، 1980.
72. ديوان النمر بن تولب العُكلي، تحقيق: محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط1، 2000.
73. الرحيق المختوم " بحثٌ في السيرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة والسلام"، للشيخ: صفي الرحمن المباركفوري، المكتبة القيّمة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
74. سُبُل السلام، شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام، الإمام محمد بن إسماعيل ابن صلاح الأمير الصنعاني، شركة القدس، القاهرة، 2007.
75. سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد الألباني، مكتبة المعارف للنشر، الرياض ، ط1، (د.ت).
76. سنن الحافظ أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني — ابن ماجه — ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية،(د.ط)،(د.ت).
77. سنن النسائي، تصنيف أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1417هـ.
78. سير أعلام النبلاء، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وصالح السّمر، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
79. الشاهد الأول في قضية النحو، حمزة أبو النصر، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط1، 2002.
80. شذرات الذهب، أبو الفلاح الحنبلي، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
81. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل، بتحقيق شرح ابن عقيل، محمد محيي الدين عبد الحميد، دار صعب، (د.ق)، (د.ت).

82. شرح الأجرومية في علم العربية، علي بن عبد الله بن علي نور الدين السنهوري، تحقيق: محمد خليل عبد العزيز شرف، دار السلام، ط1، 2006.
83. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك المسمى نهج السالك على ألفية ابن مالك، جلال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الأندلسي ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الله، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1955.
84. شرح التسهيل، جمال الدين محمد بن عبد الله الطائي (ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1، 1990.
85. شرح ديوان عنتر بن شداد، عباس إبراهيم، دار الفكر العربي، بيروت، ط2، 1998.
86. شرح ديوان الفرزدق، إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ط1، 1983.
87. شرح ديوان المتنبي العبدى، عائذ بن محسن بن عبد القيس، تحقيق: حسن حميد، دار صادر، بيروت، ط1، 1996.
88. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترلابادي، مع شرح شواهد، لعبد القادر البغدادي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1982.
89. شرح شذور الذهب، جمال الدين عبد الله بن هشام، تحقيق: يوسف البقاعي، دار الفكر، ط1، 2003.
90. شرح شواهد المغني، للإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
91. شرح صحيح البخاري، ابن بطل أبو الحسن علي بن خلف بن عبد الملك، ضبط وتعليق: أبو تميم ياسر بن إبراهيم، مكتبة الرشد، المملكة العربية السعودية، الرياض، ط3، 2004.
92. شرح المفصل، يعيش بن علي بن يعيش النحوي، عالم الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
93. شرح مقامات الحريري، للعلامة أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان الحريري، المكتبة الشعبية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
94. شرح ملحّة الإعراب، أبو محمد القاسم بن علي الحريري البصري، تحقيق: أحمد ابن إبراهيم بن عبد المولى المغيني، الرواد للنشر، مصر، القاهرة، ط1، 2005.
95. شعراء أمويون، نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1985.
96. شعر مسكين الدارمي، تحقيق: كارين صادر، دار صادر، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
97. شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، ابن مالك، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ت)، (د.ط).

98. الشواهد النحوية في شعر الفرزدق دراسة وتطبيق، فتحي علي حسّانين، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1991.
99. الصاحبى في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أبو الحسين أحمد ابن فارس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1997.
100. صحيح فقه السنة وأدلّته وتوضيح مذاهب الأئمة، أبو مالك كمال بن السيّد سالم، مع تعليقات فقهية، ناصر الدين الألباني، وعبد العزيز بن باز، ومحمد صالح العثيمين، المكتبة التوفيقية، مصر، القاهرة.
101. صحيح مسلم وهو المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل عن رسول الله ﷺ، للإمام الحافظ أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 2003.
102. ضرائر الشعر، ابن عصفور الإشبيلي، تحقيق: إبراهيم محمد، دار الأندلس، القاهرة، ط1، 1982.
103. طبقات الحفاظ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1994.
104. طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام الجمحي، شرح: محمود محمد شاكر، دار المدني، مصر، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).
105. طبقات النحويين، محمد الأندلسي، تحقيق: محمد إبراهيم، دار المعارف، مصر، ط2، 1973.
106. الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز، يحيى بن حمزة بن علي ابن إبراهيم العلوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1980.
107. ظاهرة التخفيف في النحو العربي، أحمد عفيفي، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ط1، 1996.
108. العلامة الإعرابية بين ورش وحفص، شوكت علي عبد الرحمن درويش، دار يافا العلمية، ط1، 2006.
109. علل النحو، أبو الحسن محمد بن عبد الله الورّاق، تحقيق: محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1999.
110. عمدة القارئ شرح صحيح البخاري، بدر الدين أبو محمد محمود بن أحمد العيني، تحقيق: عبد الله محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
111. العوامل المائة النحوية في أصول العربية، عبد القاهر الجرجاني، شرح: خالد الجرجاني، تحقيق: البدر اوي زهران، دار المعارف، ط2، (د.ت).

- 112.فتح الباري بشرح صحيح البخاري، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، تحقيق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1996.
- 113.فتح العلام بشرح الإعلام بأحاديث الأحكام، أبو يحيى زكريا الأنصاري، الشافعي الخزرجي، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1990.
- 114.الفضل المبين على عقد الجواهر الثمين وهو شرح الأربعين العجلونية، محمد جمال الدين القاسمي الدمشقي، تحقيق: عاصم البيطار، دار النفائس، (د.ط)، (د.ت).
- 115.فلسفة عبد القاهر الجرجاني النحوية في دلائل الإعجاز، فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة للنشر، (د.ق)، 1983.
- 116.القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي، محمود أحمد الصغير، دار الفكر، دمشق، ط1، 1999.
- 117.القراءات المتواترة وأثرها في الرّسم القرآني، والأحكام الشرعية، محمد الحبش، دار الفكر، بيروت، لبنان، ط1، 1999.
- 118.قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم، سناء حميد البياتي، دار وائل للنشر، ط1، 2003.
- 119.الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للحافظ أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
- 120.الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
- 121.كتاب بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، يوسف بن حسن بن عبد الهادي، دار الراية، الرياض، السعودية، ط1، 1989.
- 122.كتاب تذكرة الحفاظ، أبو عبد الله شمس الدين الذهبي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- 123.كتاب الجمل في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 1984.
- 124.كتاب دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط2، 1989.
- 125.كتاب الضعفاء الصغير، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: بوران الضناوي، ومراجعة عبد العزيز السيروان، المزرعة بناية الإيمان، بيروت، لبنان، ط1، 1984.
- 126.كتاب في أصول اللغة، مصطفى حجازي، وضاحي عبد الباقي، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، ط1، 1983.

127. كتاب القواعد والفوائد في الإعراب، للشيخ الإمام الأجل السيد ركن جمال الإسلام أبي محمد بن محمد أبي الحسن الخواراني الشوكاني، تحقيق: عبد الله بن حمد الخثران، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1993.
128. كتاب الكافية في النحو، ابن الحاجب، شرح: رضي الدين الاسترأبادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1995.
129. كتاب المَطَوَّل "شرح تلخيص مفتاح العلوم"، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني، تحقيق: عبد الحميد هندأوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
130. كتاب المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، وزارة الأوقاف، القاهرة، (د.ط)، 1386هـ.
131. كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، الإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).
132. الكشف في حقائق التنزيل، وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، أبو القاسم جار الله محمود ابن عمر الزمخشري الخوارزمي، دار الفكر، (د.ط)، (د.ت).
133. اللامات — دراسة نحوية شاملة في ضوء القراءات القرآنية، عبد الهادي الفضلي، دار القلم، بيروت، لبنان، ط1، 1980.
134. لب اللباب في تحرير الأنساب، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، تحقيق: محمد أحمد عبد العزيز وأشرف أحمد عبد العزيز، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1991.
135. اللُّباب في تهذيب الأنساب، عز الدين الجزري، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1989.
136. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكبري، تحقيق: غازي طليمات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 1995.
137. لسان العرب، ابن منظور، تحقيق: أمين عبد الوهاب، ومحمد الصادق العبيدي، إحياء التراث العربي، لبنان، ط3، (د.ت).
138. اللُّمع البهية في قواعد اللغة العربية، محمد محمود عوض الله، (د.ن)، غزة، فلسطين، ط1، 1999.
139. المؤتمر العام للغة العربية قضايا الأدب واللغة والتحديات المعاصرة بحث: "الحذف الصوتي للوقف في النص القرآني دراسة تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث"، محمد رمضان البع، الجامعة الإسلامية، فلسطين، غزة، ط1، 2001.
140. مبرز القواعد الإعرابية من القصيدة المجراية، الرسموكي الجرولي، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الأوزاعي، (د.ط)، (د.ت).

141. مجمع الأمثال، أبو الفضل، أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم الميداني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1987.
142. المُحتَسَب في تبيينِ وجوهِ شواذِ القراءاتِ والإيضاحِ عنها ، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي ناصف، وعبد الفتاح شلبي، القاهرة، 1999.
143. المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أحمد جاد المولى وآخرون، دار الفكر، (د.ق) ، (د.ط) ، (د.ت).
144. المُستَقْصى في أمثال العرب، للعلامة الأديب أبي القاسم جاد الله محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط3، 1987.
145. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، وبهامشه منتخب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، دار الفكر للطباعة والنشر، (د.ط)، (د.ن).
146. مشكل إعراب القرآن، أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4، 1988.
147. المطالع السعيدة شرح السيوطي على ألفيته المسماة بالفريدة في النحو والتصريف والخط، جلال الدين السيوطي، تحقيق: طاهر حمودة، الدار الجامعية، الإسكندرية، (د.ط)، 1981.
148. مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، ياسين أبو الهيجاء، جدارا للكتاب العالمي، عمان، الأردن، ط1، 2008.
149. معاني القرآن، أبوزكريا يحيى بن زياد الفراء، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1983.
150. معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك، القاهرة، ط2، 2003.
151. معجم الأدوات النحوية، محمد التونجي، مكتبة قورينا، بنغازي، ط5، 1974.
152. معجم التعريفات، العلامة علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني، تحقيق: محمد صديق المنشاوي، دار الفضيلة، (د.ق) ، (د.ط)، (د.ت).
153. المعجم الكبير، للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط2، 2002 .
154. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب، مكتبة لبنان، (د.ق)، (د.ط)، (د.ت).
155. المعجم المعلم (قاموس قواعد الإملاء)، مسعد الهواري، مكتبة الإيمان، المنصورة، ط2، 1997.
156. المعجمُ المفصلُ في الإعراب، طاهر يوسف الخطيب، مراجعة: إميل يعقوب، دارُ الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط 2، 1996.

157. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، (د.ق)، ط5، 1959.
158. المفضليات، تحقيق: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام هارون، بيروت، لبنان، ط1، (د.ت).
159. منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعديلها، أبو بكر كافي، دار ابن حزم، (د.ط)، (د.ت).
160. موارد الحافظ الذهبي في كتابه ميزان الاعتدال في نقد الرجال، قاسم علي سعد، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، ط1، 2001.
161. موسوعة الأمثال، إميل بديع يعقوب، دار الجيل، بيروت، ط1، 1995.
162. الميسر في التطبيق النحوي، محمد عطا موعد، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
163. النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة، عباس حسن، دار المعارف، (د.ق)، ط5، (د.ت).
164. النسب في العربية " الصورة والآراء "دراسة نقدية"، أمين عبد الله سالم، مطبعة الأمانة، مصر، ط1، 1986.
165. نظرية المعنى في الدراسات النحوية، كريم حسين ناصح الخالدي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2006.
166. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، فخر الدين الرازي، تحقيق: أحمد حجازي السقا، المكتب الثقافي ، الأزهر، القاهرة.
167. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، شمس الدين أحمد بن أبي بكر بن خلكان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، (د.ط) ، (د.ت).

أولاً: فهرست الآيات القرآنية

الصفحة	السورة	آية
سورة الفاتحة		
109	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾	1
227	﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾	5
سورة البقرة		
52	﴿ سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ﴾	6
91	﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾	13
109 – 24	﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾	19
60 – 59	﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ ﴾	26
227	﴿ وَإِيَّايَ فَارْهَبُونَ ﴾	40
118	﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾	48
243	﴿ وَقُولُوا: حِطَّةٌ ﴾	58
104	﴿ وَإِنَّا إِن شَاءَ اللَّهُ لَمُهْتَدُونَ ﴾	70
107	﴿ فَتَلَنَّا آصْرُهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُخَيِّبُ اللَّهُ الْمُتَوْتِي ﴾	73
58	﴿ وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ . . . ﴾	83
76	﴿ ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ ﴾	85
80	﴿ بِسْمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَغْيًا أَنْ يَنْزِلَ اللَّهُ ﴾	90
84	﴿ وَبَنَسِ الْمَاصِرِ ﴾	126
108	﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا ﴾	127
115	﴿ صَبْعَةَ اللَّهِ ﴾	138
97	﴿ كَمَا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنْكُمْ ﴾	151
79	﴿ وَلَا تَقُولُوا لِمَنْ يُقْتَلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتٌ بَلْ أَحْيَاءٌ وَلَكِنْ لَا تَشْعُرُونَ ﴾	154

الصفحة	السورة	آية
214	﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾	161
79	﴿صُمُّكُمْ عُمِّي فَهُمْ لَا يَعْقِلُونَ﴾	171
48	﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً...﴾	143
26	﴿إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ﴾	173
178 – 79	﴿فَمَنْ عَفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ فَاتَّبِعْ﴾	178
139	﴿مَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ...﴾	196
183	﴿فَلَا مَرَفَتَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾	197
89	﴿وَفُضِيَ الْأَمْرُ إِلَى اللَّهِ تَرْجِعُ الْأُمُورُ﴾	210
32	﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَئِيلَ﴾	211
145	﴿حَتَّى يَقُولَ﴾	214
88	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	216
228 – 170	﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾	219
168	﴿وَصِيَّةً لِلزَّوْجِهِمِ﴾	240
82	﴿وَلَوْ لَا دَفَعَ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾	251
89	﴿فُبِيتَ الَّذِي كَفَرَ﴾	258
114	﴿غُفِرَ لَكَ رَبَّنَا﴾	285
سورة آل عمران		
60	﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ﴾	7
60	﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾	7
67 – 61	﴿أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾	18
61	﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾	19

الصفحة	السورة	آية
103	﴿ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ ﴾	31
186	﴿ لَنْ يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِلءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا ﴾	91
59 – 20	﴿ يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُمْ ﴾	106
44	﴿ وَأَتِمُّوا الْعُلُوقَ ﴾	139
101	﴿ وَلَقَدْ صَدَقَكُمُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾	152
سورة النساء		
109	﴿ فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾	4
214	﴿ مَنْ يُطْعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ ﴾	13
115	﴿ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾	24
182 – 34	﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾	40
98	﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ ﴾	46
82	﴿ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ ﴾	77
105	﴿ وَلَوْ كُنْتُمْ فِي بُرُوجٍ مُشِيدَةٍ ﴾	78
123 – 65	﴿ أَوْ جَاوُوزَكُمْ حَصَرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾	90
158	﴿ إِلَّا الَّذِينَ يَصِلُونَ إِلَى قَوْمِ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ ﴾	90
172	﴿ وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ ﴾	100
34	﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾	137
96	﴿ وَإِنْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ ﴾	159
111	﴿ اتَّهَوْا خَيْرًا لَكُمْ ﴾	171
60	﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا فَأَمَّا الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ وَاعْتَصَمُوا بِهِ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي مَرْحَمَةٍ مِنْهُ وَقَضَى ﴾	-174 175
55	﴿ يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا ﴾	176

الصفحة	السورة	آية
115	﴿إِنَّ أَمْرُهُ هَلَكَ﴾	176
سورة المائدة		
174	﴿وَأَسْحُوا بُرُوسَكُمْ وَأَمْرِجَلَكُمْ﴾	6
110	﴿وَكُنْتُمْ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَفْ بِالْأَفْ وَالْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَالسِّنَّ بِالسِّنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾	45
234	﴿أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ﴾	50
94	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾	69
86	﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾	69
49	﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ﴾	71
241	﴿شَهَادَةٌ بَيْنَكُمْ﴾	106
سورة الأنعام		
117	﴿وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ﴾	3
103	﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾	6
91-25	﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلَا تَكُونُ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾	35
104	﴿فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا فِي الْأَرْضِ﴾	35
52	﴿هَذَا رَبِّي﴾	78
71	﴿أَتَحَاجُّونِي﴾	80
64	﴿وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُلُوا مِمَّا ذُكِّرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَّلَ لَكُمْ...﴾	119
34	﴿مَنْ تَكُونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدَّارِ﴾	135
103	﴿أَوْ تَقُولُوا لَوْ أَنَّا أُنْزِلَ عَلَيْنَا الْكِتَابُ لَكُنَّا أَهْدَى مِنْهُمْ فَقَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ كَذَبَ بَيِّنَاتِ اللَّهِ﴾	157
سورة الأعراف		
233	﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُؤَمِّرُكُمْ وَلِبَاسًا يَلْبَسُ الْمُتَّقُونَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾	26
67	﴿أَوْعَجِبْتُمْ أَنْ جَاءَكُمْ ذِكْرٌ مِنْ رَبِّكُمْ﴾	63

الصفحة	السورة	آية
67	﴿وَصَحَّتْ لَكُمْ﴾	79
69	﴿وَمَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَعُودَ فِيهَا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّنَا﴾	89
103	﴿إِنْ أَرْضِي وَاسِعَةً فَإِيَايَ فَاعْبُدُونِ﴾	107
127	﴿فَخَذُهَا بِقُوَّةٍ وَأْمَرَ قَوْمَكِ بِأَخْذِهَا بِحَسَنَةٍ﴾	145
94	﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي﴾	151
20	﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾	155
سورة الأنفال		
50	﴿وَلَكِنَّ اللَّهَ قَتَلَهُمْ﴾	17
103	﴿فَلَمْ تَقْتُلُوهُمْ﴾	17
145	﴿بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ﴾	24
97	﴿وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾	25
108	﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَابِرُونَ﴾	65
93	﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾	67
سورة التوبة		
104 – 100	﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾	6
61	﴿وَلَا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا اتَّوَكَّلْتَ عَلَيْهِمْ قُلْتُ لَا أَجِدُ﴾	22
44	﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرُ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ﴾	30
74	﴿عُزَيْرُ ابْنِ اللَّهِ﴾	3
70	﴿خُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا﴾	69
96	﴿فَلْيَضْحَكُوا قَلِيلًا وَلْيَبْكُوا كَثِيرًا﴾	82
79	﴿التَّائِبُونَ الْعَابِدُونَ﴾	112
سورة يونس		
49	﴿أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾	10

الصفحة	السورة	آية
47	﴿وَيَسْتَنْبِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلُوبِي وَمَرْبِّي﴾	53
226	﴿فَاجْمَعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُمْ﴾	71
34	﴿وَتَكُونُ لَكُمْ أَلْكِبْرَاءُ﴾	78
32	﴿نُجِ الْمُؤْمِنِينَ﴾	103
سورة هود		
26	﴿قَالُوا سَلَامًا﴾	39
95	﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ﴾	46
66	﴿أَلَا إِنَّ ثَمُودَ كَفَرُوا رَبَّهُمْ﴾	68
48	﴿وَإِنَّ كَالًا لِمَا يَوْفِيهِمْ﴾	111
125	﴿وَأَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفِي النَّهَارِ وَرِفَافًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾	114
سورة يوسف		
34	﴿وَيَكُونُوا مِنْ بَعْدِهِ قَوْمًا صَالِحِينَ﴾	9
75	﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾	29
71	﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَكِنْ كُونًا﴾	32
185	﴿فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾	38
107	﴿أَنَا أَنبِئُكُمْ بِتَأْوِيلِهِ فَأَرْسِلُونِ﴾	45
107	﴿يُوسُفُ أَيُّهَا الصَّادِقُ﴾	46
105	﴿إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾	77
93-32	﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾	82
80	﴿بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبِرْ جَمِيلٌ﴾	83 - 18
55	﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتًا تَذَكَّرْ يُوسُفُ﴾	85
65	﴿قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ أَثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا﴾	91

الصفحة	السورة	آية
114	﴿وَسُبْحَانَ اللَّهِ﴾	108
171	﴿وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً﴾	111
سورة الرعد		
36	﴿الْكَبِيرُ الْمُتَعَالِ﴾	9
108	﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ﴾	23، 24
105	﴿وَهُمْ يَكْفُرُونَ بِالرَّحْمَنِ﴾	30
104	﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْآنًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾	31
53	﴿أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ عَلَى كُلِّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾	33
82	﴿أَكُلْهَا دَائِمٌ وَظُلُمًا﴾	35
سورة إبراهيم		
110	﴿أَفِي اللَّهِ شَكٌّ﴾	10
63	﴿قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾	31
103	﴿مَرْبًى أَخْرَجْنَا إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ نَجِبٌ دَعْوَتُكَ وَتَبَعَ الرُّسُلَ﴾	44
115، 114	﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾	46
سورة الحجر		
47	﴿مَرْبَمَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾	1
32	﴿مَا نُنَزِّلُ الْمَلَائِكَةَ﴾	8
83	﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾	72
سورة النحل		
28-26	﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرٌ﴾	30
91	﴿وَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ﴾	9
97	﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ السُّتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ لَتَنفَرُوا عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ﴾	116
100	﴿قَالُوا خَيْرٌ﴾	30

الصفحة	السورة	آية
سورة الإسراء		
102	﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا﴾	17
114، 115	﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعِيهَا﴾	19
154	﴿فَلَا يُسْرِفَ فِي الْقَتْلِ﴾	33
121	﴿حَجَابًا مَّسْتُورًا﴾	45
153	﴿يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أَنَسٍ﴾	71
56	﴿عَسَىٰ أَنْ يَبْعَثَ رَبُّكَ مَقَامًا مَّحْمُودًا﴾	79
93	﴿أَيَا مَا تَدْعُو﴾	110
سورة الكهف		
68	﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ﴾	23
77	﴿كَلْنَا الْجَنَّتَيْنِ أَتَتْ أَكْلَهَا﴾	33
95	﴿وَكَانَ وَمِراءُ هُم مَلِكٌ يُأْخِذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾	79
95	﴿فَأَرَدْتُ أَنْ أَعِيبَهَا﴾	79
سورة مريم		
34	﴿وَلَمْ أَكْبَغِيَا﴾	20
89	﴿أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصُرْ﴾	38
103	﴿فَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ﴾	43
سورة طه		
91	﴿مَا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ لِتَشْقَىٰ إِلَّا تَذَكُّرًا لِّمَن يَخْشَىٰ﴾	2، 3
27	﴿إِنْ هَٰذَا إِلَّا سِحْرَانِ﴾	63
118	﴿قَالُوا لَنْ نُؤْثِرَكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالَّذِي فَطَرَنَا﴾	72
44	﴿فَقَبَضْتُ قُبْضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾	96
33	﴿وَلِكُلِّ وُجْهَةٍ هُوَ مَوْلِيهَا﴾	97

الصفحة	السورة	آية
33	﴿وَانْظُرْ إِلَى إِلَهِكَ الَّذِي ظَلْتَ عَلَيْهِ عَاكِفًا﴾	97
49	﴿أَفَلَا يَرْوْنَ الْآيِرَ جَعَلْتَهُمْ قَوْلًا﴾	89
43	﴿قَالَ يَا ابْنَ أُمِّ﴾	94
94	﴿قَبِيضَةً مِّنْ أَثَرِ الرَّسُولِ﴾	96
32	﴿وَأَمْرُ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ﴾	132
سورة الأنبياء		
109	﴿وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَن عِنْدَهُ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾	19
171	﴿بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾	26
110	﴿وَنَالَهُ لَاقِيْدَنَ أَصْنَامِكُمْ﴾	57
233	﴿وَلَسْلَيْمَانِ الرِّيحِ﴾	81
سورة الحج		
78	﴿يَوْمَ تَرَوْهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾	2
94	﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾	32
سورة المؤمنون		
56	﴿مَا اتَّخَذَ اللَّهُ مِنْ وَدٍّ وَمَا كَانَ مَعَهُ مِنْ إِلَهٍ إِذَا لَذَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ . . .﴾	91
سورة النور		
31	﴿يُوقَدُ مِنْ شَجَرَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾	35
29	﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾	37
سورة الفرقان		
79	﴿وَقَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾	5
107	﴿فَقُلْنَا اذْهَبْ إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْغْنَاهُمْ تَدْمِيغًا﴾	36
93	﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ﴾	39
92	﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾	41

الصفحة	السورة	آية
سورة الشعراء		
52	﴿وَلَا تَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾	22
65	﴿أَتُؤْمِنُ بِكَ وَتَعْبُكَ الْاَرْدَلُونَ﴾	11
115	﴿وَفَعَلْتَ فَعَلْتِكَ﴾	19
87	﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾	50
48	﴿وَمَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ﴾	186
سورة النمل		
110	﴿فِي تِسْعِ آيَاتٍ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهِ﴾	12
101	﴿لَأُعَذِّبَنَّهُ عَذَابًا شَدِيدًا﴾	21
20	﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾	25
108	﴿يَا اسْجُدُوا﴾	25
37	﴿فَنَاطِرُهُ بِمِيزَانٍ مُّرْسَلُونَ﴾	35
90	﴿فَلَمَّا جَاءَ سُلَيْمَانُ قَالَ أَتَمِدُّونَ﴾	36
سورة القصص		
92	﴿وَلَمَّا وَرَدَ مَاءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ النَّاسِ يَسْكُنُونَ وَوَجَدَ مِنْ دُونِهِمْ امْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّىٰ يُصَدِّرَ الرِّعَاءَ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ﴾	24، 23
88	﴿أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾	74
109	﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي مَرْبَتِهِ﴾	79
سورة العنكبوت		
98	﴿وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾	46
سورة الروم		
93	﴿مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾	4

الصفحة	السورة	آية
115	﴿وَعَدَ اللَّهُ﴾	6
56	﴿وَمِنْ آيَاتِهِ يُرْسِلُ الْبَرْقَ﴾	24
65	﴿وَلَنْ أَمْسُكَكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ﴾	51
سورة لقمان		
174	﴿لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بَعْضَ عِلْمٍ وَتَتَّخِذَهَا هُزُوًا﴾	6
67	﴿أَنْ أَشْكُرَ لِي﴾	14
34	﴿يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ﴾	17
الأحزاب		
118	﴿كَالَّذِي يُغَشِّي عَلَيْهِ﴾	18
34	﴿وَقُلْنَا قَوْلًا مَعْرُوفًا﴾	32
171	﴿مَا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِنْ رِجَالِكُمْ وَلَكِنْ رَسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ﴾	40
119	﴿وَلَا يَخْزَنُ وَيَرْضَيْنَ بِمَا آتَيْنَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾	51
سورة سبأ		
87	﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾	51
سورة فاطر		
106	﴿وَإِنْ يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَتْ رُسُلٌ مِنْ قَبْلِكَ﴾	4
سورة يس		
102	﴿إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ﴾	3
168	﴿تَنْزِيلُ الْعَرْشِ الرَّحِيمِ﴾	5
48	﴿وَإِنْ كُلُّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ﴾	32
63	﴿وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ يُفْتَرَى﴾	37
205	﴿وَالْقَمَرَ قَدَمَرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيمِ﴾	39
75	﴿وَاللَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ﴾	40

الصفحة	السورة	آية
سورة الصافات		
69	﴿لَذَانُوا الْعَذَابِ﴾	38
98	﴿وَمَا مَنَّا إِلَّا لَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾	164
90	﴿أَبْعَادًا بَنَاتٍ يَسْتَغْجِلُونَ﴾	176
90	﴿فَإِذَا نَزَلَ بِسَاحَتِهِمْ﴾	177
سورة ص		
102	﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾	1
87	﴿وَلَا تَحِينَ مَنَاصٍ﴾	3
88	﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾	3
103	﴿إِنْ كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلِ﴾	14
84	﴿نَعَمْ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾	30، 44
90	﴿حَتَّى تَوَاسَرْتَ بِالْحِجَابِ﴾	32
25	﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾	35
44	﴿وَلَهُمْ عِنْدَنَا لِمَنْ الْمُصْطَفِينَ الْآخِثِينَ﴾	47
103	﴿إِنْ ذَلِكَ لَحَقٌّ﴾	64
سورة الزمر		
52	﴿أَمَنْ هُوَ قَانَتْ أَنَاءَ اللَّيْلِ﴾	9
58، 56	﴿قُلْ أَغْفِرُ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ﴾	64
101	﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾	57
سورة غافر		
36	﴿يَوْمَ التَّنَادِ﴾	32
سورة فصلت		
118	﴿وَأَمَّا شُعُودٌ فَهَدَيْتَاهُمْ﴾	17

الصفحة	السورة	آية
79	﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا﴾	46
سورة الشورى		
103	﴿أَمْ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ فَإِنَّ اللَّهَ هُوَ الْوَلِيُّ﴾	9
سورة الدخان		
170	﴿رَبِّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنَّ كُتُوبَ الْمُؤْمِنِينَ﴾	7
75	﴿أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ﴾	18
سورة محمد		
54	﴿فَإِمَّا مَنَابِدُوا لِمَا فَدَاءٌ﴾	4
114	﴿حَتَّىٰ إِذَا أَتَخْتَمُوهُمْ فَشُدُّوا الْوَتَاقَ فَإِمَّا مَنَابِدُوا لِمَا فَدَاءٌ﴾	4
186	﴿وَلَنْ يَسْرَكَ أَعْمَالُكُمْ﴾	35
سورة الفتح		
63	﴿لَوْ تَرَبَّلُوا الْعَذَبَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	25
سورة الحجرات		
99	﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا﴾	5
سورة ق		
102	﴿ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ﴾	1
102	﴿بَلْ عَجَبُوا أَنْ جَاءَهُمْ مُنْذِرٌ﴾	2
102	﴿قَدْ عَلِمْنَا﴾	4
102	﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ﴾	18
102	﴿إِنِّي فِي ذَلِكَ لَذَكْرَى﴾	37
سورة الذاريات		
79	﴿إِلَّا قَالُوا سَاحِرٌ أَوْ مُجُنٌّ﴾	52
سورة القمر		

77-69	﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ﴾	27
سورة الرحمن		
75	﴿يَا أَيُّهَا الثَّقَلَانِ﴾	31
سورة الواقعة		
99	﴿أَلَيْسَ تَخْلُقُونَهُ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾	59
63	﴿لَوْ نَشَاءُ جَعَلْنَاهُ أُجَاجًا﴾	70
سورة الحديد		
123	﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا لَا يَسْتَوِي مَعَكُمْ مَنْ أَفْقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ﴾	4
94	﴿لَا يَسْتَوِي مَعَكُمْ مَنْ أَفْقَ مِنْ قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلْ﴾	10
سورة المجادلة		
194، 91	﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ﴾	21
سورة الحشر		
68	﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً﴾	7
249	﴿وَالَّذِينَ بَوَّءُوا الدَّامِرَ وَالْإِيمَانَ﴾	9
101	﴿لَنْ أُخْرِجُوا وَلَا يَخْرُجُونَ مَعَهُمْ﴾	12
سورة الجمعة		
28	﴿بُئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بآيَاتِ اللَّهِ﴾	5
سورة المنافقون		
52	﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾	6
سورة الطلاق		
111	﴿إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾	1
119، 85	﴿وَاللَّائِي يَسْنُنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ امْرُؤُكُمْ فَعَدَّتْهُنَّ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ﴾	4
سورة الملك		
31	﴿تَكَادُ تَمَيَّنُ﴾	8

سورة القلم		
158	﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾	42
سورة الحاقة		
121 ، 94	﴿وَأَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَهِيَ يَوْمَئِذٍ وَاهِيَةٌ﴾	16
210	﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	13
سورة الجن		
96	﴿وَمِمَّا دُونَ ذَلِكَ﴾	11
سورة المزمل		
49	﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ﴾	20
سورة المدثر		
107	﴿عَلَيْهَا تِسْعَةَ عَشَرَ﴾	30
سورة القيامة		
27	﴿لَا أُقْسِمُ بِوَيْهِ الْقِيَامَةِ﴾	1
23	﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾	26
سورة الإنسان		
110	﴿وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا﴾	31
سورة النبأ		
46 ، 36	﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ﴾	1
سورة النازعات		
102	﴿وَالنَّازِعَاتِ غَرْقًا﴾	1
102	﴿يَوْمَ تَرْجُفُ﴾	6
111	﴿هَلْ لَكَ إِلَى أَنْ تَزَكَّى﴾	18
102	﴿إِنْ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةٌ﴾	26
37	﴿فِيهِ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا﴾	43

سورة عبس		
31	﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾	6
سورة الانشقاق		
94، 100، 227، 218	﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾	1
115	﴿وَإِذَا الْأَرْضُ مُدَّتْ﴾	3
سورة البروج		
23	﴿وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْبُرُوجِ﴾	1
65-23	﴿قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ﴾	4
169	﴿فِي لُوحٍ مَّحْفُوظٍ﴾	22
سورة الغاشية		
61	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاعِمَةٌ﴾	2
61	﴿وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ خَاشِعَةٌ﴾	8
سورة الفجر		
36	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَسِرُّ﴾	4
77	﴿فَيَقُولُ رَبِّي أَكْرَمَنِ﴾	15
77	﴿رَبِّي أَهْلَانَن﴾	16
93، 90	﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾	22
سورة البلد		
89	﴿أَوْ إِطْعَمَ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾	14
سورة الشمس		
102، 63	﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا﴾	9
112	﴿نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا﴾	13
سورة الليل		
110	﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾	1

سورة الضحى		
92	﴿الْمِجْدُكَ يَنْبَغُ فَأَوَى وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى وَوَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾	6، 7
سورة العلق		
119	﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾	1
119	﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾	2
سورة البينة		
34	﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾	1
سورة التكاثر		
105	﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ الْيَقِينِ﴾	5
سورة الهمزة		
79	﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ* نَأْمُرُ اللَّهَ الْمُوقَدَةَ﴾	5-6
سورة النصر		
122	﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ﴾	3
سورة المسد		
69	﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ﴾	1
سورة الإخلاص		
75	﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾	1، 2

ثانياً: فروع الأمثال

الرقم	الأمثال والأقوال المشهورة	رقم الصفحة
1.	اشتدي أزمة تنفرجي	76
2.	افتد مخنوق	75
3.	أشأم من صحيفة المتلمس	67
4.	أصبح ليل	75
5.	أطرق كرا	76
6.	أغزل من امرئ القيس	15
7.	بكل واد بنو سعد	48
8.	تسمع بالمعدي خير من أن تراه	56
9.	حكمتك مسمطاً	84
10.	خذ اللص قبل يأخذك	56
11.	حظيين بنات صلفين كنات	113
12.	خير والحمد لله	66
13.	راكب الناقة طليحان	95
14.	سوداء ولود خير من حسناء عقيم	96
15.	شر أهر زاناب	95
16.	الكلاب على البقر	111
17.	الكراب على البقر	111
18.	كل شيء ولا شتيمة حر	111
19.	لتذك لكم الأسل والرماح والسهام، وإياي أن يحذف أحدكم الأرنب	112-15
20.	ما أنا لأدعهما	99
21.	ما كل بيضاء شحمة، ولا كل سوداء تمر	65
22.	مثل أو أنفع من وبّل الدّيم	93
23.	هو بين حاذف وقاذف	15

ثالثاً: فهرست الأشعار

المسلسل	صدر البيت	القافية	رقم الصفحة
الهمزة			
1.	أَمَنْ	سَوَاءُ	98
الألف			
2.	ونحنُ	إِلَيْنَا	98
الباء			
3.	تَعَلَّمْتُ	بِكَاتِبِ	38
4.	فوالله	مُتَقَارِبِ	54
5.	فَأَمَّا	المَوَاكِبِ	59
6.	أَلَا	الْمُتَعَيِّبِ	87
7.	فَمِنْ	لِغَرِيبُ	34
8.	ولستُ	فَأُعْرِبُ	40
9.	أَبَا	فَيُجِيبُ	41
10.	فبيناهـ	نَجِيبُ	45
11.	طَرَبْتُ	يَلْعَبُ	52
12.	عسى	قَرِيبُ	56
13.	فلا	نَصِيبُ	62
14.	لَدُنْ	التَّعَلُّبُ	67
15.	فَمَنْ	لِغَرِيبُ	86-34
16.	بَأَيِّ	وَتَحْسِبُ	88
17.	رُبَّ	الْقَبَابِ	70
18.	إِنَّ	اغْتَرَبَا	60
التاء			
19.	هَنِيئًا	اسْتَحَلَّتْ	114

34	مَرَّتْ	خَبِيرٌ	.20
47	لَمَاتِهَا	عَلَّ	.21
الحاء			
92	بِمَسْتَبَاحٍ	أَبْحَتَ	.22
112	سَلَاحٍ	أَخَاكَ	.23
54	قَادَحُ	لَعَمْرُ	.24
الجيم			
76	بِالْبَلَجِ	اشْتَدِي	.25
الدال			
25	خَالِدٍ	لَوْ	.26
20/56	مُخْلَدِي	أَلَا	.27
	الْأَسْوَدِ	فَإِنْ	.28
55	السَّرْمَدِ	نَسَيْتُكَ	
	الصَّيْدِ	لَوْ	.29
74	الْجَلَاعِيدِ	أَوْ	
98	العَوَائِدِ	وَعِنْدَ	.30
99	لِفَرْدٍ	فَمَا	.31
123	مَوْقِدٍ	مَتَى	.32
143	الْمَمْدَدِ	رَأَيْتُ	.33
73	الْمُلْحَدِ	قَدْنِي	.34
64	اللَّبْدُ	الْوَاهِبُ	.35
30	عَوْدًا	قَنَافَذُ	.36
الراء			
54	صَبْرٍ	لَقَدْ	.37
64	يُثَارِ	وَقَتِيلُ	.38
154	بِالْجَارِ	لَوْ لَا	.39

108	جارِ	يا	.40
85	المشافرِ	لو	.41
53	الأمرُ	أما	.42
62	المزاجِرُ	مَنْ	.43
69	أجدرُ	هما	.44
78	عامِرُ	قامَتْ	.45
	ناصرُ	ترَكَّتِي	
112	فقيرُ	جُدْ	.46
15	المقتدرُ	لها	.47
36	يَفِرُ	وأراكَ	.48
43	والخضرُ	لَنِعْمَ	.49
111	البشرُ	بالله	.50
93	نارًا	أَكُلَّ	.51
41	الحوارا	ويَسْقُطُ	.52
65	وحَمِيرًا	وكنَّا	.53
الزاي			
46	عنز	لنا	.54
السين			
42	يَبْأَسِ	يا	.55
72	الفرسِ	اضربَ	.56
67	السُّوسُ	الْيَتَ	.57
الطاء			
97	قط	حتى	.58
العين			
234	أصْنَعُ	قد	.59
28	الضَّبَعُ	أبا	.60

49	مَرَبَعٌ	زَعَمَ	.61
66	الأَصَابِعُ	إِذَا	.62
106	مُسْتَمْتَعٌ	أَبْنَى	.63
	أَرْبَعُ	فَلَنَنْ	
الغين			
113	يَبْغِي	أَخَاكَ	.64
الفاء			
57	الشَّفُوفُ	لِّلْبُسُ	.65
84	مُخْتَلَفٌ	نَحْنُ	.66
القاف			
49	صَدِيقٌ	فَلَوْ	.67
الكاف			
45	هَوَاكَ		.68
48	عَسَاكَ	تَقُولُ	.69
117	يَحْمَدُونَكَ	يَا	.70
اللام			
47	بِهَيْضَلٍ	أَزْهَيْرُ	.71
50	فَضْلٍ	فَلَسْتُ	.72
65	مُحَوِّلٍ	فَمَتَاكَ	.73
66	لِلْأَرَامِلِ	وَأَبْيَضَ	.74
71	وَأَغْلٍ	فَالْيَوْمِ	.75
78	الْغَوَافِلِ	حَصَانٌ ج	.76
81	جُلْجُلٍ	أَلَا	.77
98	بِالْمَهْلِ	فَظَلُّوا	.78
131	وَطَفِيلٍ	وَهَلْ	.79
166	لِلْأَرَامِلِ	وَأَبْيَضَ	.80

88	تَتَوِيلُ	أَرْجُو	.81
118	الْقَرْنُفُلُ	إِذَا	.82
183	وَجَلِيلُ	أَلَا	.83
90	رَجُلُ	كُرَّةٌ	.84
50	زَلَالُ	وَكَأَنَّ	.85
46	الْأَشْلُ	حِينَ	.86
62	تَبَالَا	مَحْمَدُ	.87
49	النَّمَالَا	بِأَنَّكَ	.88
62، 35	تَبَالَا	مَحْمَدُ	.89
70، 46	الْأَغْلَالَا	أَبْنِي	.90
74	قَلِيلًا	فَأَلْفَيْتُهُ	.91
100	قِيلَا	قَدْ قِيلَ	.92
73	أَمَّلَا	وَلَيْسَ	.93
85	مَهَلَا	إِنَّ	.94

الميم

34	ضَيْغِمِ	لَمْ	.95
42	الأْدَهْمِ	يَذْعُونَ	.96
42	والْأَحْلَامِ	يَا	.97
60	الْكُرَيْمِ	كَيْفَ	.98
64	ضَمْمُضَمِ	وَقَدْ	.99
	دَمِي	الشَّاتَمِي	
88	المُكْرَمِ	وَلَقَدْ	.100
71	وَرْدُمُ	فَلَا	.101
75	عَاتِمُ	وَحَتَى	.102
76	وَعَرَامُ		.103
67	وَحِيمُ	نَدِمَ	.104

104	الحسامُ	فطَّلَقَهَا	.105
96	ضخَمَ	كَانُوا آخِرِينَ	.106
50	السَّلَمُ	ويومًا	.107
32	يؤكِّرُ مَا		.108
54	مُدَامًا	بِأَيِّ	.109
55	الطَّعَامَا	أَلَا	.110
53-51	يَعْدَمَا	سَقَّتْهُ	.111
70	الحرامَا	يقولون	.112
120	اللَّهُمَّا	إِنِّي	.113
121	اللَّهُمَّ مَا	وَمَا	.114
النون			
48	المعادِنِ	أَنَا	.115
83	يَلْتَقِيَانِ	تَمَنُّوا	.116
53	عدنانِ	مَا	.117
51	بِثْمَانِ	فَوَاللَّهِ	.118
98	إِلَيْنَا	وَنَحْنُ	.119
105	وَإِنْ	قَالَتْ	.120
77	مِنْ	إِذَا	.121
96	بِشْنَنِ	كَأَنَّكَ	.122
الهاء			
97	عدنانُهُ	عباسُ	.123
74	وَالْعَصْبَةُ	جَارِيَّةٌ	.124
68	طالِبُهُ	وَمَا	.125
71، 48	رَفَعَهُ	وَلَا	.126
39	مِيعَادِهَا	تَذَكَّرْتُ	.127

52	طلابُها	دعاني	.128
53	خيالُها	نهادُ	.129
الواو			
70	يُغصَّبُوا	واذْ	.130
الياء			
39	الصَّبِيَّ	أَوْ	.131
42	فَأَجْمَلِي	أَفْطَمَ	.132
46	ندري	فقال	.133
	أوسَمِينِي	فإِمْأَ	.134
54	وتَتَقَنِّي	وإِلا	.135
55	وأوصالي	فَقَلْتُ	.136
95-60	قِيَلَتِي	كيف	.137
62	يدري	نَصَفَ	.138
64	يعنيني	ولقد	.139
64	دمي	الشَّاتِمِي	.140
66	ليبتلي	وليلٍ	.141
70	الذَّكِي	أَبَيْتُ	.142
73	مالي	كَمُنِيَّةٍ	.143
73	مِنِي	أَيُّهَا	.144
73	شُرَّاحِي	فما	.145
77	مِنِي	إذا	.146
101	فاجزعي	لا	.147
104	تستريحني	وقَوِّلِي	.148
107	الحوالي	إِنْ	.149
41	يمانياً	وتَضَحَّكُ	.150
111	بيا	خَلِيلِي	.151

المسلسل	أنصاف الأبيات	رقم الصفحة
.153	كَأَنَّ وَرَيْدِيهِ رِشَاءُ خُلْبٍ	49
.154	وَالْمَسْكُ فِي عَنَبِرِهِ مَدُوفٌ	44
.155	يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا	86

رابعاً : فهرست الإسماء المتبرجة الفهر

الرقم	الاسم	رقم الصفحة
1.	ابن ماكولا	10
2.	امرؤ القيس	15
3.	أبو الفضل النيسابوري	9
4.	الأضبط بن قريع	48
5.	الأغلب العجلي	73
6.	أيمن بن خريم	70
7.	البخاري	9
8.	تأبط شراً	69
9.	الجاحظ	18
10.	الجرجاني	17
11.	الحارث بن خالد	59
12.	الحريري	18
13.	زفر بن الحارث	65
14.	زهير بن أبي سلمى	36
15.	زيد الخيل	72
16.	ساعدة بن جؤية	67
17.	السهيلي	68
18.	طرفة بن العبد	20
19.	عامر بن الطفيل	63
20.	عباس بن مرداس	28
21.	عبد القاهر الجرجاني	17
22.	العجير السلولي	45
23.	الفرزدق	30
24.	المتلمس	67
25.	المتقرب العبدى	54

13	محمد بن أحمد المروزي	26.
13	محمد بن مفلح المقدسي	27.
10	المغيرة بن بَذْرُبَة	28.
57	ميسون بنت بحدل الكلبيّة	29.
77	النايعة	30.
16	النَّخَعِي	31.
46	نصيب	32.
50	النمر بن تولب	33.
17	واصل بن عطاء	34.
17	الوَطَاط	35.

فهرست الموضوعات

الصفحة	الموضوع
أ	الإهداء
ب	الشكر والتقدير
1	المقدمة
9	التمهيد — ترجمة الإمام البخاري —
الفصل الأول/ الحذف والتقدير لدى النحاة	
15	المبحث الأول: الحذف لغة
17	الحذف اصطلاحاً
18	أنواع الحذف (النحوي واللُّغوي والإملائي)
20	بين الحذف والإضمار والاستتار
25	شروط الحذف
30	صور الحذف: أولاً: حذف الحروف:
31	1. حذف حروف المباني
31	أ. حذف يصيب الأفعال
35	ب. حذف يصيب الأسماء
47	ج. حذف يصيب الحروف
51	2. حذف حروف المعاني
79	ثانياً: حذف الأسماء
79	1. حذف المبتدأ، وحذف الخبر
89	2. حذف الفاعل، وحذف المفعول به
93	3. حذف المضاف، وحذف المضاف إليه
94	4. حذف المعطوف، وحذف المعطوف عليه
95	5. حذف النعت ، وحذف المنعوت
97	6. حذف البديل وحذف المبدل منه
97	7. حذف الموصول الاسمي
98	8. حذف الصلة

99	ثالثًا: حذف الفعل
99	1. حذف الفعل منفردًا
100	2. حذف الفعل مع مضمرة المرفوع
100	3. حذف الفعل مع مضمرة المنصوب
101	رابعًا: حذف الجملة
107	خامسًا: محذوفات أخرى
116	المبحث الثاني: التقدير، مفهومه، وشروطه
116	1. التقدير لغة واصطلاحًا
116	2. تقدير الحركات الإعرابية
117	3. شروط التقدير
120	4. بين التقدير والعوض والبدل والتأويل والتضمين
الفصل الثاني/ (الحذف والتقدير في الصحيح)	
125	المبحث الأول: حذف الحروف
125	1. حذف حروف المباني في الصحيح
125	أ. حروف مباني الأفعال
139	ب. حروف مباني الأسماء
147	المبحث الثاني: حذف حروف المعاني في الصحيح
147	1. أداة الاستفهام في الصحيح
148	2. أدوات نصب المضارع في الصحيح
151	3. نون الأفعال الخمسة في الصحيح
154	4. نونا التثنية والجمع وما يلحق بهما في الصحيح
156	5. حروف النداء في الصحيح
157	6. حروف الجر في الصحيح
160	7. اللامات في الصحيح
160	8. رابط جملة الحال في الصحيح
160	9. الفاء في الصحيح
160	10. قد في الصحيح
161	11. اللام وقد في الصحيح

الفصل الثالث (حذف الأسماء وتقديرها في الصحيح)	
162	المبحث الأول: حذف المبتدأ وحذف الخبر
164	1. حذف المبتدأ جوازاً في الصحيح
166	2. حذف المبتدأ وجوباً في الصحيح
173	3. حذف الخبر جوازاً في الصحيح
175	4. حذف الخبر وجوباً في الصحيح
179	5. حذف المبتدأ مع الخبر في الصحيح
181	6. حذف اسم الناسخ في الصحيح
182	7. حذف خبر الناسخ في الصحيح
184	8. حذف اسم الناسخ مع خبره في الصحيح
186	المبحث الثاني: حذف الفاعل وحذف المفعول به
186	1. حذف الفاعل
190	2. حذف المفعول به
197	المبحث الثالث: حذف المضاف وحذف المضاف إليه
197	1. حذف المضاف في الصحيح
200	2. حذف المضاف إليه في الصحيح
203	3. حذف متضايفين فأكثر في الصحيح
204	4. حذف ثلاثة متضايفات في الصحيح
204	5. حذف المضاف مع المضاف إليه
205	6. حذف متضايفين مع مضاف إليه
206	7. حذف جملة المضاف إليه
208	المبحث الرابع: حذف النعت وحذف المنعوت
208	1. حذف النعت
210	2. حذف المنعوت
212	3. حذف النعت مع منعوته
214	المبحث الخامس: محذوفات أخرى في الصحيح
214	1. حذف المعطوف وحذف المعطوف عليه في الصحيح
216	2. حذف البديل وحذف المبدل منه في الصحيح
217	3. حذف البديل والمبدل منه معاً

217	4. حذف الموصول الاسمي
218	5. حذف التمييز
220	6. حذف المنادى
220	7. حذف الحال
221	8. حذف المصدر
222	9. المتعلقات
223	10. حذف نائب الفاعل، وحذف المفعول فيه، وحذف المفعول له
الفصل الرابع/ (حذف الأفعال وتقديرها في الصحيح)	
224	المبحث الأول: حذف الفعل منفرداً في الصحيح
228	المبحث الثاني: حذف الفعل مع مضمّر مرفوع أو منصوب في الصحيح
237	المبحث الثالث: حذف الفعل معهما
240	المبحث الرابع: حذف العوامل في الصحيح
240	1. أسلوب الإغراء والتحذير
242	2. مانصب على الاختصاص في الصحيح
242	3. عامل المفعول المطلق
243	4. عامل الحال
الفصل الخامس (حذف الجملة وتقديرها في الصحيح)	
244	1. حذف جملة القسم
246	2. حذف جملة الخبر
249	3. حذف جملة المعطوف، وحذف جملة المعطوف عليه
252	4. حذف جملة الصفة
252	5. حذف جملة الشرط
254	6. حذف جملة الجواب
255	7. حذف جملة الشرط والجواب معاً
256	8. حذف جملة الصلة
257	9. حذف الموصول مع صلته
257	10. حذف جملة القول
258	11. حذف جملة السؤال
259	المبحث الثاني: حذف أكثر من جملة

264	بين ما أورده النحاة من حذف في كتبهم وما ورد في الصَّحيح
266	الخاتمة
269	المراجع
280	فهرست الآيات القرآنية
297	فهرست الأمثال
298	فهرست الأشعار
306	فهرست الأعلام
308	فهرست الموضوعات

المُلخَص

تناولتُ في هذا البحث - بعون الله - ظاهرة الحذف، وهي ظاهرة نحوية، بلاغية، صوتية، إملائية، يحمل لغةً معنى: القطع، والطرح، والتسوية، والإسقاط، ويقترّب إلى معنى الحذف لغةً - بالخاء المعجمة - بمعنى الرمي، ويُعرّف نحويًا على أنّه "إسقاطُ ما كان موجودًا من حركة، أو حرف، أو كلمةٍ فأكثر، بشروطٍ معروفة، وإذا كان الأمرُ كذلك فإنّ الفارقَ بين النحوي والبلاغي في هذه الظاهرة: أن النحويّ يدرسُها من ناحيةِ جوازِ الحذفِ ووجوبِهِ، وصورةِ، في حين البلاغيُّ يُعنى بالناحيةِ الخياليةِ النفسية، وهذا ما تمت ملاحظتهُ خلالَ كتبِ عبد القاهر الجرجاني في دلائل الإعجاز، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عنده، كما قد يُدرّسُ من ناحيةٍ دلاليةٍ نحويةٍ يربط الحذف بالمعاني البلاغية - أيضًا -.

والحذفُ سُنّةٌ من سنن العرب، تحدّث عنه النحاة، وذكروه في ثنايا كتبهم، وقد سلكوا فيه مسالكَ عدّة، حيث حذفوا حروف المباني من الأسماء والأفعال والحروف، كما حذفوا حروف المعاني، ولم يقتصر الحذف على الحروف، بل شمل الأسماء بأنواعها (المبتدأ والخبر، والفاعل والمفعول، والمضاف والمضاف إليه، والحال، والتمييز، والمنادى، والصفة، وغيرها...)، وحذفوا الفعل سواء أكان بمفرده، أم مع مضمرة المرفوع، أم المنصوب أم معهما، كما حذفوا الجملة بأنواعها، وأكثرَ من جملة.

يتبادل الحذفُ اسمه مع الإضمار لدى بعض النحاة، وفي الوقت الذي يتبادل فيه مصطلحُ الحذف مصطلحَ الإضمار، نجد مصطلح الاختصار والاستتار، والفرق بينهما ظاهرٌ، فلا حذفَ إلا وهو اختصارٌ، وليس كلُّ اختصارٍ حذفًا، والحذف - سواء أكان واجبًا أم جائزًا، مبتدأً أم خبرًا، فعلًا أم فاعلاً - مشروطٌ بشروطٍ، لابدّ من توافرها حتى يكون الحذفُ صحيحًا، وأهمُّها شرطُ القرائن بأنواعها سواء أكانت لفظيةً، أم حاليةً، أم عقليةً، ومتى وُجد الحذفُ، جاز التقديرُ، وكما أنّ للحذف شروطًا، فإنّ للتقدير شروطًا لابدّ منها، وإذا كان الحذفُ سُنّةً من سنن العرب فقد تواردت صورته في الصّحيح، سواء الكثير الشائع منها، أم القليل، أم النادر، أم ما اعتبره البعض شاذًا، ولم يرد إلا في الضرورة، نجد بعضًا منه قد ورد في الصّحيح، وللناظر أن يُجدّد عهدًا بذلك بالعودة إلى ما تمّ عقده من مقارنةٍ بين ما أورده النحاة في كتبهم وبين ما ورد في الصّحيح.